بين مصر والسعودية وأقطار الخليج العربية

تأليف

أ.د. رأفت غنيمي الشيخ
عميد كلية الآداب الأسبق – جامعة الزقازيق
مؤسس معهد الدراسات الآسيوية

أ.د. علي صالح عضيبة
باحث قطرى
أستاذ التاريخ الحديث
والعلاقات الدولية – دولة قطر

د. أحمد علي سليمان
باحث تربوي – عضو المكتب الفني
بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
المدير التنفيذي السابق لرابطة الجامعات الإسلامية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م

للتواصل مع المؤلِفين:

أ.د. رأفت الشيخ
جوال: ٠١٢٢٢٧٢٢٤٨١ (+٢)
بريد إلكتروني:
dr_raafatelsheikh@yahoo.com

د. علي عضيبة
جوال: ٠٠٩٦٦٥٥٧٨١٠٠٠٠

د. أحمد سليمان
جوال: ٠١١٢٢٢٢٥١١٥ (+٢)
بريد إلكتروني:
ahmedsoliman٩٩٩@hotmail.com

الإشراف العام
أ.د. رأفت غنيمي الشيخ

الإخراج الفني
الدكتور أحمد علي سليمان

المراجعة اللغوية
أ.محمـد القرشـي
٠٠٢٠١٠٠٣١٧٧٨٦٧

الصلاة الأفضل

بين مصر والسعودية وأقطار الخليج العربية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

رقم الإيداع

Arab group

المجموعة العربية
للتدريب والنشر

٨ أ شارع د. أحمد فخرى ـ مدينة نصر ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
٢٢٧٣٩١١٠ (٢٠٢+)
٢٢٧٥٩٩٤٥ (٢٠٢+)
٠١١١٧٧٠٣١٥٢ (٠٠٢)
بريد إلكتروني
info@arabgroup.net.eg

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٥
تمهيد: مصر وأقطار الجزيرة العربية والخليج العربي قبل الاستقلال **إعداد: أ.د. رأفت غنيمي الشيخ**	٧
المبحث الأول: الدور المصري في الجزيرة العربية والخليج العربي	٩
المبحث الثاني: خصوصية العلاقة بين دول الخليج ومصر	٣٩
المبحث الثالث: محددات العلاقات الخليجية المصرية	٤٩
الباب الأول **العلاقات السياسية** **إعداد: أ.د. رأفت غنيمي الشيخ**	٥٥
الفصل الأول: مصر والمملكة العربية السعودية	٥٧
الفصل الثاني: مصر والكويت	٩١
الفصل الثالث: مصر والبحرين	١١٥
الفصل الرابع: مصر وقطر	١٢٣
الفصل الخامس: مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة	١٤٥
الفصل السادس: مصر وسلطنة عمان	١٩٣
الفصل السابع: مصر واليمن	٢٢٧
الباب الثاني **العلاقات الاقتصادية** **إعداد: أ.د. علي صالح عضيبة**	٢٤٩

الفصل الأول: الاستثمارات بين دول الخليج ومصر	٢٥١
الفصل الثاني: تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج	٢٧٥
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الخليجية المصرية في ضوء تطورات الربيع العربي	٢٧٩
الباب الثالث: **العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي** **إعداد**: **الدكتور أحمد علي سليمان**	٣٨٩
المبحث الأول: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والسعودية	٣٩٥
المبحث الثاني: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والكويت	٤٠٣
المبحث الثالث: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والبحرين	٤١٧
المبحث الرابع: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وقطر	٤٣٣
المبحث الخامس: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والإمارات	٤٥١
المبحث السادس: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وسلطنة عمان	٤٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين... وبعد..

تعيش الأمة العربية منذ بداية القرن الواحد والعشرين الميلادي حراكًا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، ومع ذلك تستمر الصلات الأخوية بين شعوب الأمة العربية انطلاقًا من أن العروبة ثقافة، وثقافة المجتمعات العربية تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد الصالحة لتلك المجتمعات في تطلعاتها إلى مزيد من القوة والتقدم.

وانطلاقًا مما سبق رأينا تسجيل تطورات الصلات التاريخية بين الشعوب العربية، ويحدونا الأمل في أن يكون هذا التسجيل مرشدًا لأبناء العروبة؛ ليقوموا بمزيد من التواصل والتلاحم والتعاون والتضامن بصورة كبيرة، ومن ثم فقد سقنا في فصل تمهيدي: مصر وأقطار الجزيرة العربية والخليج العربي قبل الاستقلال من خلال ثلاثة مباحث.

ويتالى التسجيل فيأتي الباب الأول من الكتاب بعنوان العلاقات السياسية بين مصر وأقطار الجزيرة العربية وأقطار الخليج العربية، بداية بالمملكة العربية السعودية، ثم الكويت، ثم البحرين، ثم قطر، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم سلطنة عمان، وأخيراً اليمن. كل ذلك تأكيداً على الأخوة المتجذرة في التاريخ بين مصر وهذه الأقطار حتى الآن.

ولما كان الاقتصاد هو عصب المصالح المشتركة بين أبناء الأمة العربية وأقطارها، فقد جاء الباب الثاني من الكتاب لتسجيل العلاقات الاقتصادية بين الأشقاء في تلك الدول، من خلال ثلاثة فصول تناقش الاستثمارات بين دول الخليج والجزيرة العربية ومصر، وتحويلات المصريين العاملين في تلك الأقطار، ومستقبل العلاقات الخليجية المصرية في ضوء تطورات ما عرف باسم الربيع العربي.

ولأن التعليم هو الركيزة الأولى في بناء المواطن العربي الذي يؤمن بربه وبدينه ويتطلع لبناء وطنه، فإن الوحدة الثقافية العربية هي أساس بناء الإنسان الصالح الذي يسهم في الحفاظ على ثوابته ومقدساته وقيم مجتمعه وإرثه الثقافي والحضاري، ويشارك بفعالية في الارتقاء ببلاده من خلال التعليم والبحث العلمي، لذلك كانت مصر أسبق الأقطار العربية عمومًا في الأخذ بالتعليم الحديث مع استمرار التعليم الذي يرعاه الجامع الأزهر وقد نهل من التعليم في مصر جميع أبناء الجزيرة العربية وأقطار الخليج العربي، ومن ثَّم أصبحت ثقافة المجتمعات العربية واحدة.

ولذلك تم تسجيل الصلات التربوية والتعليمية بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، مع الإشارة إلى الاتفاقيات الثقافية بين مصر وهذه الأقطار، وإلى الإحصاءات التعليمية التوضيحية وعلى التقارير الرسمية حتى اليوم.

وهكذا يأتي تسجيل هذه الصفحات من الصلات الأخوية بين كل من جمهورية مصر العربية، وأقطار الجزيرة العربية وأقطار الخليج العربي؛ لتؤكد ما نراه الآن من التلاحم بين الطرفين تدعيمًا لمصر ولاختيارات شعبها في التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحفاظا على الموروث الثقافي والحضاري وأمن الأشقاء في مجتمعنا العربي.

والله ولي التوفيق،،

المؤلفون

السبت: ١٢ ربيع الأول ١٤٣٦هـ / ٣ يناير ٢٠١٥م

تمهيـــد
مصر وأقطار الجزيرة العربية والخليج العربي
قبل الاستقلال

إعداد

أ.د. رأفت غنيمي الشيخ

عميد كلية الآداب الأسبق – جامعة الزقازيق

مؤسس معهد الدراسات الآسيوية

المبحث الأول: الدور المصري في الجزيرة العربية والخليج العربي

المبحث الثاني: خصوصية العلاقة بين دول الخليج ومصر (خلفية تاريخية عامة)

المبحث الثالث: محددات العلاقات الخليجية المصرية

المبحث الأول

الدور المصري في الجزيرة العربية والخليج العربي

كان النشاط المصري في الخليج في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وفي سنوات معدودات منه، وعلى الساحل العربي للخليج، نتيجة منطقية للحملات العسكرية التي أمر بها السلطان العثماني والي مصر محمد علي ضد الدولة السعودية الأولى راعية دعوة التوحيد في الحجاز ونجد، وضد الامتداد السعودي في شبه الجزيرة العربية.

ذلك أن الحجاز ظل منذ الغزو العثماني لمصر عام ١٥١٧م خاضعاً للسيادة العثمانية ويحكمه في ظل هذه السيادة نظام الشرافة القائم منذ القرن الرابع الهجري حتى تم للسعوديين ضمه إلى دولتهم في نجد، عام ١٨٠٣م (مكة)، وعام ١٨٠٦م (المدينة المنورة) في عهد أمير السعوديين سعود الكبير الذي امتد حكمه من عام ١٨٠٣ إلى ١٨١٤م. وأما نجد فقد ظلت داخليتها بعيدة عن السيادة العثمانية. باعتبارها منطقة صحراوية تحكمها التنظيمات القبلية غير المستقرة، وخضعت الإحساء للعثمانيين منذ دخلها الجيش العثماني عام ٩٦٣هـ الموافق ١٥٥٥م في عهد السلطان سليمان القانوني حتى استخلصها منهم براك بن غرير بن عثمان بن مسعود آل حميد من بني خالد عام ١٠٨١هـ.وطرد الحامية العثمانية منها، وظلت فيهم السلطة حتى ظهر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في عام ١١٥٣هـ الموافق ١٧٤٠م، وأخذ يظهر دعوته المعروفة بالتوحيد في "حريملا " ثم "العينية" حتى تم التعاون بينه وبين آل سعود في الدرعية عام ١١٥٧هـ الموافق ١٧٤٣م.

ومنذ تم التحالف بين آل سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب بدأ نشر الدعوة في نجد بين قبائلها وفي الساحل العربي للخليج والعراق وامتدت إلى الحجاز، وكان ذلك دافعا للدولة العثمانية أن لا تغمض العين عن وجود هذه الدعوة العربية الدينية القوية وانتشارها في الممتلكات العثمانية، خاصة والسلطان العثماني يتخذ لنفسه لقب خليفة المسلمين وحامي الحرمين المقدسين.. أدركت الدولة العثمانية أن الدولة السعودية الفتية المندفعة بقوة روحية هائلة تؤذن بقيام دولة عربية تناوئ سلطة الدولة العثمانية وسيطرتها على المنطقة العربية، ومن ثم عملت الدولة العثمانية على محاربة الدعوة في مكان انطلاقها قبل أن تمتد إلى بقية الأقطار العربية فوضعت الخطط وعبأت علماء الدين الذين شرعوا أقلامهم وألسنتهم يؤلفون

الكتب ويخطبون الخطب على المنابر، ويرمون أتباع دعوة التوحيد بالزندقة والخروج على الإسلام وعلى سلطة خليفة المسلمين السلطان العثماني[١].

وحيث عجز باشوات بغداد ودمشق في القضاء على الدولة السعودية بقوتها الروحية، فإن السلطان العثماني أوكل إلى محمد علي والي مصر أداء هذه المهمة، وهو بهذا يضرب عصفورين بحجر واحد، التخلص من محمد علي بإضعاف قوته،والتخلص من الدولة السعودية العربية راعية دعوة التوحيد الإصلاحية.

كان نشاط جيش والي مصر في الحجاز ونجد من عام ١٨١١ إلى ١٨١٨م تلبية لدعوة السلطان العثماني بداية الاهتمام بساحل الخليج العربي، وقد مرت الحرب بين جيش والي مصر وقوات آل سعود بثلاثة أدوار، استغرق الدور الأول منها عامين من نزول جيش محمد علي إلى منبع ميناء المدينة المنورة في خريف عام ١٨١١م حتى وصول محمد علي بنفسه إلى جدة أواخر أغسطس عام ١٨١٣م. وكان عدد جيش محمد علي الذي شارك في هذا الدور ثمانية آلاف جندي، جاء ستة آلاف منهم بالسُّفن، وجاء برًّا ألفان من الخيالة الترك والعرب يقودهم طوسون بن محمد علي[٢].

ويبدأ الدور الثاني للحرب بين الطرفين بوصول محمد علي إلى جدة حتى عودة ابنه طوسون إلى مصر أوائل نوفمبر عام ١٨١٥م واختيار إبراهيم باشا بن محمد علي قائداً للجيوش في الجزيرة العربية. وتروي بعض المصادر أن محمد علي حاول أن يعقد هدنة لمدة عشر سنوات بينه وبين حاكم الدرعية سعود؛ لأن المهمة التي أوكلت إليه وهي استرداد الحجاز قد انتهت، وليست هناك من فائدة من الحرب، ولا مطمح لمحمد علي في نجد، ولكن سعود أبى، ويُرجع البعض رفضه إلى صرامة شروط محمد علي القاضية بأن يدفع سعود المبالغ المالية التي صرفت على الحملة العسكرية، ورد المأخوذ من الجواهر والأموال التي كانت بالحجرة النبوية أو ثمنها، وحضور سعود بنفسه لمقابلة محمد علي [٣] ونحن مع الرأي القائل بأن لمحمد علي مهمة محددة في الجزيرة العربية وهي القضاء على دولة آل سعود التي زعزعت هيبة الدولة العثمانية في نفوس المسلمين وأظهرت عجزها المادي أمام دول العالم.

---

(١) د. محمد بديع شريف وآخرون: دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٢٠.
(٢) أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٧٢.
(٣) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٢٢٣.

ويبدأ الدور الثالث في الحرب بين الطرفين بتولي إبراهيم باشا قيادة الجيوش في الجزيرة العربية، وينتهي عام ١٨١٨م باستيلائه على الدرعية عاصمة آل سعود والقبض على الأمير عبد الله بن سعود (١)، حاكم الدرعية وإرساله إلى القاهرة، ومما يؤثر عن إبراهيم باشا أنه عامل جميع أفراد العائلة المالكة السعودية بالتجلة والأحترام اللائقين بهم، غير أن الحال يختلف بالنسبة إلى أنصارهم(٢).

كان لنجاح حملة محمد علي في الحجاز ونجد عدة نتائج بالنسبة لطموح محمد علي نفسه من ناحية، وبالنسبة لمشيخات الخليج العربية من ناحية أخرى. فقد كان الباشا يطمح قبل ذهاب جيشه إلى الحجاز في ضم الشام إلى ولايته، لكنه سوَّف في تنفيذ أوامر السلطان إليه من عام ١٨٠٦م إلى عام ١٨١١م مستخدماً هذا التأخير كوسيلة ضغط على السلطان العثماني لكي يوافق على مطلب محمد علي في الشام. الذي أخذ يظهر في مراسلات محمد علي إلى السلطان منذ عام ١٨١٠م.

حتى إذا أعلنت انتصارات حملة الحجاز الأولى عاد محمد علي من جديد إلى المطالبة بضم الشام إلى ولايته، استناداً إلى أنه نجح فيما فشل فيه باشوات بغداد ودمشق وإن كان ضم المراكز الإسلامية المقدسة – مكة والمدينة المنورة – قد بعث في نفس محمد علي الطموح إلى زعامة إسلامية لا عربية (٣). وهذا يعني ان انتصارات جيوشه في الدور الأول من الحرب في الجزيرة العربية، قد أعطت محمد علي فرصة المناقشة الجدية مع الباب العالي من أجل تحقيق طموحه.

ولم تكن هذه الانتصارات الأولى في الحجاز بكافية في نظر السلطان العثماني كنهاية لأهداف الحملة العسكرية المرسلة من مصر؛ لأن السلطان حدد منذ البداية تلك الأهداف بالقضاء على الدولة السعودية، ومن ثم أخذ بحث محمد علي – أثناء تواجد الأخير في الحجاز – على ضرورة مهاجمة نجد، واستغل الباشا الفرصة وطالب بدوره، ومن جديد، بولاية الشام مقابل إجابة مطلب السلطان.

---

(١) د. رأفت الشيخ: في تاريخ العرب الحديث ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٢) سنت جون فيلبي تعريب عمر الديراوي: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ص ١٦١.

(٣) Dodwell: The Founder of Modern Egypt P. ١٣٠.

كان هذا من نتائج انتصارات جيوش محمد علي الأولى في الحجاز بالنسبة لطموح محمد علي نفسه؛ وأما بالنسبة للمشيخات العربية فقد كان نجاح جيوش محمد علي في الحجاز ونجد التي انتهت كما رأينا عام ١٨١٨م بالقضاء على الدولة السعودية الأولى، أن تطلع محمد علي بأنظاره تجاه منطقة الخليج، أي أن هذا التطلع نحو الخليج كان نتيجة منطقية وثمرة من ثمار الوجود المصري في الحجاز ونجد.

النشاط تركي أم مصري؟

وقبل أن نتابع النشاط المصري في الجزيرة العربية امتداداً من ساحل البحر الأحمر حتى ساحل الخليج خلال سنوات النصف الأول من القرن التاسع عشر، لنا أن نتساءل عن هوية هذا النشاط حيث ثارت تساؤلات عن طبيعة هذا النشاط، وهل هو مصري أم تركي، أي هل كان بأيد مصرية عربية، ولتحقيق أهداف مصرية عربية، أم بأيد تركية ولتحقيق أهداف تركية؟

جاء هذا النشاط – كما ذكرنا – استجابة لنداءات متكررة من السلطان العثماني احتوتها فرمانات تجديد ولاية محمد علي لمصر منذ عام ١٨٠٦م. إذن كان الهدف من البداية تركيًّا لا مصريًّا. وإذا كان النشاط قد جاء استجابة لأوامر السلطان العثماني لواليه في مصر، فإن هذا الوالي كان يطمح إلى توسيع رقعة ولايته، ورغم أنه كان يتجه بطموحه نحو سوريا، حيث كان يعتبر نفسه – كما ذكر القنصل الفرنسي في مصر دروفتي DROVETTI أمل الحركة الإسلامية وإذا ما ساعدته الظروف، فما الذي يمنعه من احتلال مكان السلطان ويصبح مجدد الإمبراطورية العثمانية كلها (١).

وكان محمد علي يأمل أن توافق انجلترا على مشروعاته بالاستقلال بمصر عن الباب العالي وسأل القنصل البريطاني في مصر قائلاً له: " ألا ترى من المستحيل الإبقاء على الباب العالي؟ لقد فقدت الحكومة ثقة الناس داخل العاصمة، وفي المقاطعات.. إن الطريق الوحيد هو مساندتي. بالإنجليز كأصدقاء لي أستطيع أن أفعل أي شيء، وبدونهم لا أستطيع أن أفعل شيئاً (٢) ولكن تطلعات محمد علي هذه تحطمت على صخرة المعارضة الدولية، قبل توجيه نشاطه العسكري إلى شبه الجزيرة العربية. ومن ناحية أخرى كان هذا النشاط في

(١) بيير رنوفان تعريب د. جلال يحى: تاريخ العلاقات الدولية ص ١٢٨.
(٢) أنتوني ناتنج تعريب د. راشد البراوي: العرب، انتصاراتهم وأمجاد الإسلام ص ٣١٤.

محتواه تركيًّا أيضاً، حيث كانت القيادة تركية والضباط والجنود الذين شاركوا في الحملات العسكرية أتراكا من الأرناءود والانكشارية ممن تمرد على محمد علي وأراد التخلص منهم[١]، ومما يؤيد ما ذهبنا إليه تسمية هؤلاء الجُند في كتب مؤرخي نجد باسم الترك والروم[٢] وما يؤيد ذلك أيضاً أن محمد علي في تنظيمه للجيش الحديث اعتمد أولاً على المماليك، وأقدم لأول مرة عام ١٨٢٣م على تجنيد المصريين من أبناء الفلاحين، بالرغم من الاعتراضات والصعوبات.

وتكونت ستة آلايات [٣] من أبناء المصريين والسودانيين لأول مرة عام ١٨٢٣م، أرسل منها الآلاي الأول إلى سنار وكردفان في ٥ يناير ١٨٢٤م، ثم سار الآلاي الثاني إلى القصير للإبحار منها إلى جدة [٤]، وهذا معناه عدم اشتراك المصريين في جيش محمد علي الذي اصطدم بالدولة السعودية الأولى ودمر عاصمتها الدرعية، ورغم تجنيد المصريين في هذه السنة المتأخرة إلا أنهم كونوا آلايات المشاه؛ لأن بقية الأسلحة من فرسان وطوبجية مازال خليطا من ترك وأرناءود ومغاربة ومماليك بيض [٥].

ولسنا في حاجة إلى تأكيد تركية محمد علي، فقد كانت سيطرته تستند إلى الأتراك وحدهم والذين كانت تتكون منهم القيادات الإدارية والعسكرية (٦)، ليس فقط في مصر بل حتى في الحملات العسكرية الأولى (١٨١١ – ١٨١٨م) والحملة الأخيرة (١٨٣٨ – ١٨٤٠م) في شبه الجزيرة العربية،وظل وصف هذه الحملات عند أهل الجزيرة العربية بأنها تركية، ذلك أنه عندما تعاون الأمير " خالد بن سعود " مع محمد علي للسيطرة على نجد، وأقام الأمير في "عنيزة" جاءه وفد من أهل الرياض يعرض عليه خضوع بقية نجد له فيما عدا

---

(١) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، جـ ١، ص ٣٩.

(٢) عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد، جـ ١ ص ١١٧. كما ذكر محمد بن عبد الله الأنصاري في كتابه تحفة المستفيد ص ١٣٨ أن الدولة التركية جمعت من آلات الحرب ومن المدافع والقنابل والذخائر والأموال وعدداً كبيراً من الجنود إلى الديار المصرية، وأمرت محمد علي باشا والي مصر بحرب الإمام مسعود.

(٣) يذكر عبد الرحمن الرافعي في كتابه تطور الحركة القومية جـ ٣ أنهم ست أورط، والأورطة تتكون من ٨٠٠ جندي فقط، بينما يذكر الدكتور محمد فؤاد شكري في كتابه بناء دولة مصر محمد علي ص ١٥٢ أن الكولونيل سيف قائد المدرسة العسكرية استطاع عام ١٨٢٣م أن بعد ستة آلايات من الجُند المشاه طبقاً للتعاليم والأنظمة المعمول بها في فرنسا، من العبيد (السودانيين) والفلاحين (المصريين) في معسكر أسوان.

(٤) د. محمد فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي، ص ١٥٣.

(٥) د. مكي شبيكة: تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) القرن التاسع عشر الميلادي، ص ٣٤٧.

(٦) بيير رنوفان: المرجع السابق، ص ١٢٧.

"الخرج" "وفرعة"، وكان زعماء هذين البلدين قد كاتبوا "خالدا" يعرضون عليه قبولهم به حاكما على نجد شريطة أن لا يكون للأتراك به علاقة، ووصلت هذه الرسالة للأمير لدى وصوله وإسماعيل أغا – قائد جيش محمد علي – إلى الرياض في بداية شهر مايو عام ١٨٣٧م، فأصر إسماعيل أغا على تأديب هؤلاء على وقاحتهم (١). وعلى أية حال فإن الشيء الوحيد الذي جعل لهذا النشاط العسكري اسمه المصري هو اعتبار أن الحملة العسكرية خرجت من مصر واعتمدت على مواردها، واشترك فيها شهبندر تجار مصر أحمد المحروقي، وبعض مشايخ الأزهر في مجالات السياسة والدعاية المصاحبة للحملة (٢) وإن كان يجب أن نلاحظ أن فرسانا من بدو الصحراء المصرية شاركوا كمتطوعين إلى جانب بدو الحجاز ونجد تحت قيادة إبراهيم باشا في الدور الأخير من العمليات العسكرية في شبه الجزيرة العربية ١٨١٨/١٨١٩م، إلى جانب بعض المصريين الذين سيقوا لخدمة الجنود. وأخيراً نتساءل.. هل كان هذا النشاط المصري لتحقيق وحدة عربية؟ في الواقع لم يكن ذلك وارداً على الإطلاق في ذهن محمد علي الذي لم يؤثر منه أنه تحدث مرة لغة الضاد، ولا يمكن الاعتماد على إشادة ابنه إبراهيم باشا بالعروبة وتحدثه اللغة العربية والتعامل الطيب مع العرب في نجد، حتى نقول إن هذا النشاط كان لتحقيق وحدة عربية، فإذا أضفنا أن فكرة الوحدة العربية لم تكن مطروحة آنذاك بين العرب أنفسهم لأدركنا أن هذا النشاط إنما جاء لتحقيق هدف شخصي بحت لمحمد علي بطموحه الذي قاسى من أجل تحقيقه كل مصري.

آل سعود ومشيخات الخليج:

بعد استيلاء إبراهيم باشا على الدرعية وقضائه على الدولة السعودية الأولى في سبتمبر عام ١٨١٨م، سار بنفسه إلى إقليم الإحساء المطل على الخليج، ويبدو أنه كان يهدف إلى ضم هذا الإقليم إلى فتوحاته في نجد؛ ولذلك أقيمت في الإقليم عدة مواقع عسكرية متناثرة(٣).

(١) فيلبي: المرجع السابق، ص ٢٠٠.
(٢) د. صلاح العقاد: الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – أبريل ١٨٧٦م.
(٣) خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ص ٣٩.

ولما كانت قوات إبراهيم باشا غير كافية للمحافظة على هذا الامتداد الواسع من الحجاز إلى الخليج، فإن القوات ما لبثت أن أنسحبت من الإحساء في شهر يوليو عام ١٨١٩م وتركت الإقليم لحكامه قبل الوهابيين من بني خالد، على أن يبقى تابعاً للباب العالي (١).

كان على رأس الأسرة السعودية آنذاك بعد سفر عبد الله بن سعود إلى القاهرة الأمير "تركي بن عبد الله" الذي حمل لواء الثورة ضد الأتراك من عام ١٨١٩م حتى اغتيل عام ١٨٣٣م فتولى زعامة آل سعود عندئذ ابنه فيصل، الذي عمل على إخضاع كل إقليم نجد وساحل الخليج، وأعاد الأمن إلى المنطقة ولم يخرج عن حوزة إمارته سوى الحجاز التي كانت خاضعة لمصر (٢).

ولكن باشا مصر – محمد علي – عمل على القضاء على دولة فيصل بن تركي في نجد والخليج، وبالفعل استطاع قائده خورشيد باشا أن يستولى على الرياض عام ١٨٣٨م، ومن ثم استسلم فيصل لخورشيد الذي أرسله مع أخيه "جلوى" وولديه "عبد الله" و "محمد" إلى مصر (٣) في ذلك العام، وظلوا بها حتى فر منها فيصل عام ١٨٤٣، وعاد إلى نجد لكي يؤسس الدولة السعودية الثانية.

ولنا أن نتساءل عن طبيعة علاقات آل سعود بساحل الخليج العربي؟ فمن الثابت أن الدولة السعودية الأولى عملت على مد نفوذها إلى مشيخات الخليج والأحساء منذ بدأت تخرج من الدرعية حملاتها لنشر دعوة التوحيد (الوهابية) وكانت أولى حملات آل سعود نحو الخليج غزو الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود عام ١١٧٦هـ لإقليم الأحساء، حيث حقق من ورائها عدة مكاسب عسكرية ومالية، ولكن الصراع استمر بين آل سعود وبين بعض زعماء الإحساء وجيشا من باشوية بغداد، كان النصر في النهاية لصالح آل سعود الذين أكدوا سيطرتهم على الإحساء حتى مجيء الحملة المصرية.

وكانت حملات آل سعود نحو الخليج تخرج باسم الجهاد لتطبيق مبادئ دعوة التوحيد بعمليات عسكرية وتفرض ضرائب باسم الزكاة إلى جانب غنائم الحروب التي

(١) لوريمر: دليل الخليج (القسم التاريخي)، جـ ١، ص ٣٠٦.
(٢) د. رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٣١.
(٣) حافظ وهبة: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

تحصل عليها أثناء العمليات العسكرية، وقد استغرقت هذه الحملات سنوات الربع الأخير من القرن الثامن عشر تقريباً والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر حتى سيطرت القوات المصرية وأقامت وجوداً مصريًّا في الجزيرة العربية في الفترة من عام ١٨١١م إلى ١٨٤٠م، حيث انشغل السعوديون بالصراع ضد قوات محمد علي، ومن ثم خففوا قبضتهم عن الأماكن التي يسيطرون عليها في الخليج (١).

وكانت ردود فعل مشيخات الخليج نحو امتداد نفوذ آل سعود إلى أراضيهم مختلفاً، وفي رأينا أن كل مشيخة اتخذت الموقف الذي يتلاءم مع مصلحتها وإمكانياتها وتطلعاتها، ففي الوقت الذي كانت فيه قبيلة بني خالد التي تسكن الإحساء يعتنق معظم عشائرها المذهب الشيعي الذي يتعارض مع دعوة التوحيد السنية الشديدة التعصب لسنيتها، فإن بني خالد أمام قوة آل سعود اضطروا للخضوع، وقبلوا ضم إقليم (الأحساء) للدولة السعودية، وإن ظل الشيعة في بعض مدن الخليج غير موالين للدولة السعودية، وبقوا شوكة تقلق آل سعود.

وأما قطر التي كان يسكنها عدة قبائل مثل آل مسلم، وآل حسن، والمعاضيد وغيرهم، فقد كانت لها مكانة تجارية وزراعية كبيرة بالنسبة لاقتصاد العصر (٢) ورحب معظم أهلها بالدعوة الوهابية عندما قام إبراهيم بن عغيصان القائد السعودي في عام ١٧٩٢م بغزو قطر ومعه جماعة من أهل الخرج والغرع (٣).

كما رحب أهل واحة الرعي في عمان بدعوة التوحيد. واستقبلوا رسول آل سعود إبراهيم بن سليمان بن عغيصان عام ١٧٩٥م، حيث اعتبرت البريمي قاعدة ينطلق منها نشاط رسول آل سعود لنشر نفوذ الدولة السعودية في بقية مشيخات الخليج حتى جزر البحرين، كما دخلت قبيلة القواسم القوية في ساحل عمان في تبعية الدولة السعودية منذ عام ١٨٠٢م (٤) ومن ثم أصبحت نشاطاتهم الحربية على الأكثر يلهمها الوهابيون، وإن كان آل سعود قد فشلوا في إخضاع الكويت لسيادتهم بعد معارك بين الطرفين امتدت من عام ١٧٩٣م إلى عام ١٨٠٤م.

---

(١) لوريمر: المرجع السابق، ص ٣٠٤.
(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى، ص ٨٥.
(٣) حسين بن غنام: تاريخ نجد، ص ١٨٠.
(٤) أرنولد ويلسون، تعريب عبد القادر يوسف: الخليج العربي، ص ٢٣١.

وبهذا نلاحظ أن الدولة السعودية لم تستطع أن تمد نفوذها لتشمل كل ساحل الخليج العربي، فاضطرت إلى أن تقبل من كل أرض جديدة على الخليج إعلان التبعية – بواسطة الحكام المحليين أو بواسطة زعماء القبائل، ومظهر هذه التبعية الوحيد هو تقديم الزكاة أو نسبة من غنائم الحروب مع ترك جميع الشئون الأخرى بيد الحكام السابقين [١].

وكان وجود القوات المصرية في شبه الجزيرة العربية سبباً قويًّا لكي يقاوم أعداء آل سعود في الخليج. مد النفوذ السعودي إلى أراضيهم. فقد دارت معارك دامية بين سلطان عمان سعيد بن سلطان وبين قائد آل سعود وممثلهم في البريمي "مطلق المطيري" استغرقت السنوات ١٨١١م، ١٨١٢م، ١٨١٣م وإذا كان "مطلق المطيري" قد نجح في غزو سلطنة عمان واكتسح أقاليم مسقط وشرقي صحار وجعلان، وضم إلى جانب الدولة السعودية قبيلتين من القبائل الكبرى في شرق عمان، بعد أن اعتنقت هاتان القبيلتان دعوة التوحيد، فإن هذه الانتصارات انتهت دون عائد كبير، إذ لقى "مطلق المطيري" مصرعه نهاية عام ١٨١٣م، كما توفى أمير الدولة السعودية سعود، إلى جانب تقدم القوات المصرية من الحجاز إلى نجد، كل ذلك أضعف من النشاط السعودي في الخليج كما أضعف النشاط السعودي أيضاً موقف الحكومة الفارسية من قيام وامتداد الدولة السعودية، وهو موقف اتسم بالعداء، وتجلى في مساعدة آل خليفة في البحرين على استرداد الجزر من سيطرة آل سعود عام ١٨١٠م. وكان آل سعود قد أرسلوا جيشاً بقيادة إبراهيم بن عفيصان لمساعدة آل خليفة في تخليص البحرين من صاحب مسقط عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٨م ولكن هذا القائد السعودي لم يسلم زمام أمورها إلى آل خليفة، بل أعلن ضمها لسلطان آل سعود حتى عام ١٨١٠م [٢].

ولكن نشاط آل سعود ما لبث أن أخذ يستعيد مكانه في الخليج بعد نكسة عام ١٨١٨م ففي عام ١٨٢٨م وصل إلى الرياض وفد من أهل عمان يطلب مساعدة عسكرية سعودية مقيمة في عمان، وتعيين وال وقاض، وقد استجاب الأمير "تركي" زعيم الأسرة السعودية لهذه المطالب بإرسال عمر بن محمد بن عفيصان على رأس قوة كافية لينصب عبد الله بن سعود من "القوبعية" واليًّا على الإقليم، على أن يتخذ مركزه في البريمي، وعُين كذلك الشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجي قاضيا، ولدى وصولهم القاهرة استقبلتهم

(١) د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٥٨.
(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ٨٧ – ٨٨.

وفودها مع عناصر أخرى من "البطينة" الواقعة في المنطقة الساحلية من عمان بمظاهر الترحيب والتكريم [١].

وظهر النشاط السعودي في الخليج بوضوح أكثر باسم الأمير "خالد بن سعود " الذي اعترف به قادة الحملة المصرية أميراً للدولة السعودية عام ١٨٣٨م، وذلك كوسيلة لتفتيت قوة هذه الدولة، وخالد هذا شقيق الإمام عبد الله بن سعود، الذي أخذ إلى القاهرة عام ١٨١٨م، من جارية حبشية نشأ في كنف محمد علي في مصر، وجاء يحكم نجد حكماً عصريًّا فنفر النجديون منه [٢]، ولكنه حاز رضا الأتراك ووالي مصر فاندفع يحاول استعادة نفوذ الدولة السعودية في الخليج، واستفاد منه النشاط المصري هناك، وإنها لحركة بارعة من محمد علي أن يشرك معه في مشروع الإغارة على نجد والامتداد إلى الخليج شخصاً يعتبره معظم النجديين الوارث الشرعي لأمجاد البيت الحاكم (٣).

وكان خورشيد باشا قائد الجيش المصري في نجد قد قبل ما عرضه عليه فيصل بن تركي بأن يسلم نفسه بشرط أن يعفو القائد عن الأهالي ويؤمنهم على أرواحهم وأموالهم، وفي ١٠ ديسمبر ١٨٣٨م الموافق ٢٣ رمضان ١٢٥٤هـ سلم فيصل ما كان معه من عتاد الحرب إلى أهل الخرج، ثم سلم نفسه إلى القائد الذي أبر بوعده، إذ عفى عن الأهالي، وقد أحسن معاملة فيصل فاستصحبه إلى مصر، وولى مكانه خالد بن سعود الذي انفرد بزعامة آل سعود (٤).

ورغم انتشار القوات المصرية في موانئ القطيف وسيهات والعقير بساحل الخليج، فقد ظل الأمير خالد رئيساً للدولة السعودية، وقد أقام له الحكم المصري عام ١٨٣٨م احتفالاً كبيراً بتنصيبه، وخلع عليه ثوب الشرف، وأكد والي مصر للدول الأخرى إن الوجود المصري في نجد انما هو بقصد ضمان حقوق الأمير خالد الشرعية في الحكم، وهذا لا ينفي أن خورشيد باشا تولى بنفسه إدارة شئون نجد وما وصل إليه النشاط المصري على ساحل الخليج (٥). وعندما عادت الإحساء إلى سلطة الأمير خالد بن سعود والمصريين –

(١) فيلبي: المرجع السابق، ص ١٨١.
(٢) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٩٤.
(٣) فيلبي: المرجع السابق، ص ١٩٩.
(٤) أمين الريحاني: المرجع السابق، ص ٩٥.
(٥) لوريمر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٦٣٨.

برحيل فيصل بن تركي إلى مصر أرسل خورشيد باشا إليها محمد أفندي لسن الضرائب وترتيب طرق الجباية التي لم تكن معروفة ولا مألوفة في تلك البلاد، واستمرت الحال على ذلك إلى شعبان سنة ١٢٥٥هـ (١).

النشاط المصري ومشيخات الخليج:

يستدعى حديثنا عن النشاط المصري في الخليج أن نتناول هذا النشاط في أجزاء الخليج الطبيعية المعروفة، لنقف على المدى الذي وصل إليه هذا النشاط، وموقف عرب الخليج من هذا النشاط، الذي أدركنا أنه كان منذ البداية نشاطاً تركيًّا في هدفه وفي حقيقته بحكم أنه يتم باسم السلطان العثماني وتحت قيادة تركية للقوات العسكرية، ولتحقيق مجد شخصي لوالي مصر العثماني محمد علي.

وعلى هذا فإننا سوف نتناول النشاط المصري خلال أعوام ١٨٣٨م إلى ١٨٤٠م في كل من سلطنة عمان، ثم في الساحل العماني المتصالح، ثم في قطر، ثم في البحرين، ثم في الإحساء وأخيراً في الكويت، وسوف نشير إشارة سريعة إلى امتداد هذا النشاط امتداداً إسميا قليلاً إلى العراق.

أولاً: سلطنة عمان

كان اتخاذ القطيف – بالأحساء – مركزاً للقيادة المصرية دليلاً وطريقاً ليمتد النشاط المصري إلى مشيخات الخليج، كما كان استخدام أبناء الأسرة السعودية مثل الأمير خالد وبعض رجال آل سعود كسعد بن مطلق، هي الأدوات التي استخدمها محمد علي لتحقيق أهدافه في ساحل الخليج العربي.

استند خورشيد في تحقيق أهداف سيده في عمان على رجل السعوديين هناك سعد بن مطلق، والذي أخذ يعمل باسم خالد بن سعود أمير الدولة السعودية المشمول بحماية ونفوذ والي مصر، وقد اتخذ السيد سعيد بسلطان عمان موقفاً يتسم بالتردد والحذر في تعامله مع النشاط المصري، إذ رأيناه رغم تقديره لشخصية محمد علي، وإعجابه ببناء دولة حديثة في مصر إلى الحد الذي كان يرغب في إقامة علاقات مع والي مصر، تدل على ذلك الرسائل

(١) محمد عبد الله الاناصري: تحفة المستفيد بتاريخ الأحساءالأحساء في القديم والجديد – القسم الأول، ص ١٥٤.

القليلة التي بعثها سعيد إلى والي مصر (١)، إلا أنه حين أيقن من موقف الحكومة البريطانية المُعادي للمصريين في شرق الجزيرة اتخذ موقفها (٢). ولم يتخذ النشاط المصري أية سياسة حازمة ضد سعيد بالنظر إلى موقف العداء البريطاني من النشاط المصري في الخليج فقط، بل من النشاط المصري في سوريا أيضاً.

ثانيا: الساحل العماني المتصالح

كان من الطبيعي أن يمتد النشاط المصري إلى الساحل العماني المتصالح عن طريق استخدام رجل السعوديين سعد بن مطلق، ورحبت مشيخات القوائم كالشارقة ورأس الخيمة بسعد بن مطلق كنائب عن والي مصر؛ لأنها كانت تميل منذ عهد الدولة السعودية الأولى إلى الحركة الوهابية (٣)، ومن ثم سمح الشيخ سلطان بن صقر القاسمي لسعد بن مطلق أن يقيم في الشارقة بعد وصوله إليها في مارس عام ١٨٣٩م، وقد وضع الشيخ تحت إمرته بيتاً حصيناً وقلعة ليقيم فيها (٤) ومن الشارقة أخذ سعد بن مطلق يباشر نشاطه لخدمة النشاط المصري في الخليج، فاستطاع عقد تحالف مع الشيخ خليفة حاكم أبو ظبي الذي رحب بالوجود المصري رغم معارضته السابقة لتقدم السعوديين إلى البريمى، كما حاول سعد بن مطلق استخدام وساطة حاكم الشارقة لفتح صفحة جديدة مع قبائل "بني النعيم" في البريمي لينضموا تحت النفوذ المصري، ولكن بسبب وجود خلافات شخصية بين بني النعيم وبين سعد بن مطلق الذي اتهمهم بقتل والده مطلق المطيري – لم تنجح الوساطة، واستند بنو النعيم على تأييد الإنجليز في وقوفهم ضد النشاط المصري الذي يتولى نشره عدوهم سعد ابن مطلق.

ورغم مظاهر الترحيب بالنشاط المصري في الخليج التي أبداها مشايخ الشارقة ورأس الخيمة وأبو ظبي، فقد استطاع الإنجليز تحريض مشايخ دبي وام القوين إلى جانب بني النعيم في البريمي، على معارضة النشاط المصري الذي أضطر في النهاية إلى الانسحاب من الخليج وبقية أنحاء الجزيرة العربية ولم يقو على معارضة الإنجليز الذين أخذوا يفرضون على الحلفاء المصريين شروطا قاسية لفك هذا التحالف.

---

(١) د. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٢) لوريمر: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٧١٢.
(٣) د. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٤) لوريمر: المرجع السابق، ص ١٠٦٧.

ثالثا: قطـــر

كان امتداد النشاط المصري إلى قطر أمراً طبيعيًّا باعتبارها جزءاً من ساحل الخليج وكان من بين سكان قطر آنذاك قبائل بني النعيم، وبوكواره، وكان الأخيرون يقيمون في "الفويرط" ويدفعون الزكاة لشيخ البحرين باسم قائد القوت المصرية، وعندما اشتد جباة شيخ البحرين عليهم في جمع الزكاة تحولوا للبحث عن حماية لهم من هذا التعسف المحسوب على النشاط المصري، وكان طبيعيًّا أن يتقدم الإنجليز بهذه الحماية.

وأما بنو النعيم فقد رأينا موقفهم من النشاط المصري في الخليج، وهو الموقف الذي كان يحركه عداوهم لرسول هذا النشاط سعد بن مطلق، ومع ذلك فلم يكن هناك عداء بين هذه القبائل والنشاط المصري، فيما عدا بعضهم، وعندما رفض هذا البعض المقيم في قطر في أوائل عام ١٨٤٠م أن يدفعوا الزكاة التي طلبها منهم شيخ البحرين باسم المصريين، أرسل محمد أفندي حاكم الإحساء المصري بعض قواته النظامية يعاونها بدو "المخضبة" من بني هاجر لتأديب قبائل بني النعيم، ولكن مصرع الحاكم المصري في الإحساء بالقرب من الهفوف قد أوقف هذا المشروع، وبذلك انتهى النشاط المصري بالنسبة لقطر نهائيًّا (١).

رابعًا: البحرين

اختلف أسلوب النشاط المصري في البحرين عن أسلوبه في غيرها من مشيخات الخليج؛ ذلك أنه لم يستخدم هنا وسيطا للتعامل نيابة عنه، بل جاءت العلاقات مباشرة بين خورشيد باشا قائد القوات المصرية في نجد وشيخ البحرين عبد الله آل خليفة، وقد مرت هذه العلاقات بدورين أساسيين، وشهدت ضغوطاً بريطانية من أجل إبعاد النشاط المصري عن البحرين.

فعندما رأي شيخ البحرين نجاح المصريين في ساحل الخليج وتطلعهم إلى البحرين ومحاولات سلطان عمان استغلال اسم النشاط المصري لمهاجمة البحرين وضمها إلى سلطنته حاول الشيخ عبد الله آل لخليفة الحصول على حماية أجنبية، ولما لم يجد من الإنجليز – حكومة الهند وممثلها المقيم العام في الخليج كابتن هينيل – أية استجابة عملية

---

(١) لوريمر: المرجع السابق، جـ٣، ص ١٢٠٧، وتعبير الزكاة الذي ساقه لوريمر يدل بوضوح على أن تعامل النشاط المصري مع أهل الخليج كان تعاملاً إسلامأيًا، بمعنى أن ما تدفعه قبائل المنطقة للحكم المصري لم تكن جزية بل زكاة إسلامية شرعية.

حتى مارس ١٨٣٩م فيما عدا ما يصرح به الإنجليز عن عدم رضاهم عن النشاط المصري في الخليج، اتجه الشيخ عبد الله إلى طلب المعونة من الحكومة الإيرانية.

ولما كان للإيرانيين مطامعهم الخاصة في البحرين. ومطالبهم المالية نظير وجود مبعوث ايراني في البحرين، ولما كان الشيخ عبد الله يعاني مصاعب داخلية، فإنه استقبل مبعوثاً مصريًّا في مايو ١٨٣٦م يدعى محمد رفعت، وقع مع الشيخ عبد الله اتفاقاً ينص على تعهد الحكومة المصرية بتأييد الشيخ عبد الله في حكم البلاد مقابل أن يقدم زكاة تقدر بألفي "كرونة" سنويًّا وبعض السُّفن لمساعدة الحملة المصرية على الانتقال إلى ساحل عمان إذا احتاج الأمر إلى ذلك [١] واشترط شيخ البحرين أن تبقى السلطة الداخلية كلها بين يديه وألا يرسل خورشيد باشا ممثلاً له يقيم في البحرين.

ومما يلاحظ أن الاتفاقية بنصها على عدم إرسال مبعوث مصري مقيم في البحرين وترك أمورها الداخلية بيد شيخها، تنفي الاتهامات البريطانية باتجاه النشاط المصري إلى استعمار البحرين وإرسال قوات مصرية لاحتلال تلك الجزر، وهو أمر كان بعيد الاحتمال وأن أي هجوم على الجزر في رأي لوريمر يعتبر عملاً خطيراً في جرأته، وكان احتمال أن تقوم به القوات المصرية احتمالاً ضئيلاً [٢].

وعندما عقدت هذه الاتفاقية بين الشيخ عبد الله وخورشيد باشا تعرض الأول لتهديدات بريطانية متلاحقة. وحاول الرجل إيجاد المبررات التي يستند إليها، كقوله أنه لم يتلق تأكيدات بريطانية لحمايته عندما طلبها، وكقوله: إن هذا الاتفاق المصري البحريني مقرر قبل توقيعه بزمن طويل، وكقوله: إن هذا الاتفاق ليس موجهاً ضد الحكومة ولا المصالح البريطانية.

ومع كل هذه التبريرات فقد أعطت حكومة الهند البريطانية نفسها سلطة تقديم الانذارات والاحتجاجات ضد حاكم البحرين، بل ووصلت حكومة الهند إلى قناعة بضرورة تغيير هذا الحاكم ومن ثم دبرت المؤامرات من أجل تحقيق هذه الغاية حتى تم لها ذلك

---

(١) د. صلاح العقاد: المرجع الساق، ص ١٣٦، ويذكر لوريس أنها جزية سنوية مقدارها ألفي روبية، وتعبير جزية هنا يدل على مفهوم استعماري يعكس مفهوم الزكاة الذي نصت عليه الاتفاقية.

(٢) لوريمر: المرجع السابق، ص ١٣٠٨.

بعزل الشيخ عبد الله عن حكم البحرين عام ١٨٤٣ بعد أن عاشت بلاده فترة من الفتن والاضطرابات منذ عام ١٨٤٠م.

وعلى أية حال فقد ظل الشيخ عبد الله صامداً أمام تهديدات الإنجليز إلى أن تم إرجاع المصريين عام ١٨٤٠م [١] ففتح بذلك سنداً في مقاومة تهديدات ومؤامرات الإنجليز وقد ظل الشيخ عبد الله متمسكاً باتفاقه مع المصريين حتى انسحبت القوات المصرية من الخليج، وقد برر تمسكه هذا بقوله أنه إذا قام بالفعل بنقض هذا الاتفاق فلابد أن المصريين سيفسرون هذا العمل بأنه استجابة لضغط من جانب السلطان الإنجليزية (٢) وجاء انسحاب القوات المصرية من الخليج عام ١٨٤٠م نهاية النشاط المصري في البحرين.

خامسًا: الإحساء

جاء امتداد النشاط المصري إلى الإحساء منذ أن أكمل إبراهيم باشا مهمته في نجد عام ١٨١٨م بالاستيلاء على الدرعية عاصمة آل سعود، ويبدو أن إبراهيم باشا كان يطمع في ضم إقليم الإحساء إلى سلطة الحكم المصري في الجزيرة العربية، إذ عن طريق هذا الضم يمكن للنشاط المصري أن يمتد فيشمل الساحل الشرقي لشبه الجزيرة على الخليج، كما شمل الساحل الغربي لشبه الجزيرة على البحر الأحمر.

ولما كان إدخال النشاط المصري إلى الإحساء يحتاج إلى عمليات عسكرية وانتشار للقوات المصرية التي أُنهكت في نجد فإن إبراهيم باشا اعتمد في تحقيق ما يرمي إليه على عدو سابق لآل سعود هو "رحمة بن جابر" [٣]، الذي قدم لإبراهيم باشا المساعدة حتى تم الاستيلاء على القطيف ميناء آل سعود في الأحساء، نظير مساعدة المصريين له لكي يعود إلى الاستقرار في الدمام وإعادة بناء حصنه القديم الذي كان آل سعود قد دمروه.

ولكن هذا النشاط المصري المبكر في الإحساء تقلص في تلك الفترة بسبب الانسحاب العسكري لقوات إبراهيم باشا من الإحساء وتركيز قوة مصرية في عنيزة بوسط شبه الجزيرة العربية، اعتقاداً منه أنه بهذه الطريقة يحقق الأهداف المرحلية آنذاك بالحصول

---

(١) أرنولد ويلسون: المرجع السابق، ص ٣٩٦.

(٢) لوريمر: المرجع السابق، ص ١٣٠٩.

(٣) كان رحمة بن جابر من الجلاهمة العتوب، وكان يمارس مغامراته البحرية من خور حسان في قطر.

على أموال الزكاة من قبائل الإحساء بمعونة شيوخ بني خالد أعداء آل سعود، دون أن يكلف القوات المصرية قليلة العدد أكثر مما تطيق.

ولكن النشاط المصري عاد مرة أخرى إلى الإحساء منذ عام ١٨٣٥م حينما وصل إليها مبعوث مصري هو "عبد الله بن مشاري" التاجر البحريني، حاملاً رسائل من أحمد باشا الحاكم المصري في الحجاز إلى كل من سلطان عمان وشيخ البحرين وأمير الوهابيين (١) من أجل مساعدته على جمع الزكاة باسم الحاكم المصري، ورغم أن هذا المبعوث لقى الترحيب والمساعدة من سلطان عمان، عامة ما لبث ان اختفى من القطيف أمام تقدم قوات فيصل بن تركي أمير آل سعود الجديد، التي وصلت الإقليم.

وبعد أن نجحت القوات المصرية في إنهاء محاولة فيصل بن تركي لأحياء الدولة السعودية عام ١٨٣٨م، استطاع خورشيد من مقر أقامته في "الوشم" بنجد أن ينظم أمور الإحساء الإدارية تحت حماية قوات مصرية في كل من الهفوف، والقطيف، وسيهات والعقير وهي أهم مدن وموانئ ساحلا لاحساء على الخليج، وتم تعيين محمد أفندي حاكماً على أقليم الإحساء، واتخذ من الهفوف مقراً ومركزاً يباشر منه حكمه.

ومن الإحساء باشر حاكمها المصري وبتوجيه من القائد العام للقوات المصرية في نجد خورشيد باشا، اتصالاته وتحركاته من أجل نشر وامتداد النشاط المصري إلى بقية الساحل العربي على الخليج، وقد رأينا تفاصيل ذلك في كل من سلطنة عمان والساحل العماني المتصالح وقطر والبحرين، كما سنرى ذلك بالنسبة للكويت أيضاً، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً من أن النشاط المصري في الخليج إنما هو امتداد للنشاط المصري في الحجاز ونجد، وأن امتداد هذا النشاط إلى الإحساء استناداً للوجود المصري في نجد كان يستتبع بالضرورة أن يمتد هذا النشاط من الإحساء إلى بقية ساحل الخليج العربي، وهو أمر لم يفطن إليه الوجود المصري في شبه الجزيرة العربية بل سبقه إلى ذلك امراء آل سعود وحرصوا عليه كما رأينا؛ لأن امتلاك الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة العربية المطل على البحر الأحمر يستتبع بالضرورة لأمن ومصلحة شبه الجزيرة امتلاك الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة المطل على الخليج.

---

(١) لوريمر: المرجع السابق، ص ١٤٣٥.

وتبعاً لهذا فإن انسحاب النشاط المصري من الإحساء يعني بالضرورة انسحاب لهذا النشاط من بقية ساحل الخليج العربي، وإذا كانت مصر محمد علي قد أجبرت على ذلك الانسحاب عام ١٨٤٠م لظروف دولية معروفة، فإن محمد علي ظلت تراوده الآمال في العودة إلى تلك المنطقة؛ ولذلك رأينا الحكم المصري في الإحساء ونجد عند انسحابه الأمير السعودي خالد بن سعود الموالي لمصر، ببعض الضباط الذين أسهموا في تدريب قوة عسكرية منظمة بلغت ٨٠٠ جندي (١) تحت إمرة خالد، ولكن هذا الأمير لم يستطع الصمود طويلاً بعد الانسحاب المصري، حيث فر من الرياض أمام تقدم أمير سعودي آخر هو "عبد الله بن ثنيان" حتى استقر به المقام أخيراً بالكويت.

سادسًا: الكويت

امتد النشاط المصري من الإحساء إلى الكويت أيضاً، وكما رأينا لم يسع هذا النشاط المصري أن يرسل قوات عسكرية إلى ساحل الخليج باستثناء الإحساء التي كانت تابعة للدولة السعودية، فامتد النشاط المصري إلى الإحساء امتداداً طبيعيًّا ومنطقيًّا بوراثة النشاط المصري لممتلكات الدولة السعودية في نجد وساحل الخليج.

ومن هذا المنطلق جاء امتداد النشاط المصري إلى الكويت بنفس الأسلوب التقليدي وهو إرسال مبعوث وعقد اتفاقية مع شيخ الكويت، لإمداد القوات المصرية في نجد والأحساء بالأموال وبالمواد الغذائية، وبالفعل حين وصل المبعوث المصري إلى الكويت استطاع أن يرسل من هناك عدة سُفن محملة بالأغذية وخاصة الشعير، كما استطاع أن يجمع معلومات عن الكويت والجنوب العراقي المطل على الخليج، وقد استطاع هذا المبعوث أيضاً أن يحصل على تقدير حاكم الكويت، حتى إنه كان يأخذ مكان الصدارة في مجالس الحاكم. ونتيجة للنشاط المصري في الكويت، فقد استخدمت القيادة المصرية بالأحساء ونجد سُفن الأسطول الكويتي الكبير والمجهز تجهيزاً جيداً في نقل شحنة من الأسلحة والأعتدة العسكرية من ميناء الحديدة باليمن إلى ميناء القطيف بالأحساء في نوفمبر ١٨٣٩م. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التقارب المصري الكويتي على العلاقة بين الكويت وحكومة الهند البريطانية، فيروي لنا لوريمر أن حاكم الكويت الشيخ جابر استقبل مبعوثاً بريطانيًّا بطريقة غير لائقة وغير متوقعة في نوفمبر ١٨٣٩م، ويبرر لوريمر تصرف

(١) نفس المرجع، ص ١٤٣٨.

حاكم الكويت بأنه جاء بسبب إنزعاجه –كشيخ البحرين – من نجاح قوات محمد علي في الجزيرة العربية (١) وقد تناسى لوريمر أن محمد علي كان آنذاك يعيش أزمة دولية، ولم يكن في مخططاته القيام بعمليات عسكرية ضد حاكم الكويت أو أية مشيخة في ساحل الخليج، والعلاقات المصرية البحرينية خير دليل على صحة ما ذهبنا إليه، وقد فصلنا الحديث عنها سابقاً. وعلى كل حال فنحن لم نسمع منذ عام ١٨٤٠م وهو عام انسحاب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية، من استمرار النشاط المصري في الكويت، وإنما كل ما سجلته الأحداث هو انفراد الوجود الاستعماري البريطاني في الخليج بصورة غطت كل ما عداه في هذه المنطقة.

سابعًا: العـراق

كان امتداد أنظار محمد علي إلى العراق امتداداً يتفق مع أهدافه بالسيطرة على المربع العربي وأعنى شبه الجزيرة العربية بكاملها، والسيطرة على الهلال الخصيب بكامله، وإذا كانت السيطرة قد اكتملت لمحمد علي أو كادت في شبه الجزيرة العربية كما رأينا، فإن سيطرته على الهلال الخصيب تكتمل بالسيطرة على العراق، بعد أن سيطر بالفعل ومنذ أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر على كل بلاد الشام. كان يحكم العراق منذ عام ١٧٠٤م إلى عام ١٨٣١م أسرة وراثية تحت السيادة العثمانية تعرف بأسرة حسن باشا وممالكه الذين كان آخرهم داوود باشا، وعندما عادت السيطرة العثمانية المباشرة عام ١٨٣١م على العراق، عملت الدولة العثمانية على إخضاع هذا القطر للحكومة المركزية باستطنبول والقضاء على آثار استقلاله الذي عمل له الباشوات المماليك. ولم يكن في استطاعة الدولة العثمانية تحقيق غرضها هذا في الوقت الذي تجتاح فيه قوات محمد علي بلاد الشام، بل وتهاجم قلب الدولة العثمانية في آسيا الصغرى؛ ولذلك سادت القطر العراقي الاضطرابات، وانتهز محمد علي فرصة هذه الاضطرابات فمارس ضغوطاً من سوريا للوصول إلى العراق، بأن أخذ يساند القبائل العراقية العربية الثائرة ضد الباشوات العثمانيين من أجل ضم العراق إلى الكتلة العربية التي حرص على إقامتها في المنطقة(٢).

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥١٤.

(٢) د. رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٧٠.

ولم يكن موقف محمد علي وبتدخله في العراق عبر سوريا هو الموقف الوحيد لامتداد النشاط المصري إلى هذا القطر، إذ إن إبراهيم باشا منذ كان بنجد اتجه ببصره نحو العراق، كما أن خورشيد باشا كلف مبعوثه إلى الكويت بجمع معلومات عن جنوب العراق واتصاله بالخليج، وكل ذلك يوضح اتجاه النشاط المصري نحو العراق، وإن كان الانسحاب المصري الكامل من شبه الجزيرة العربية ومن بلاد الشام عام ١٨٤٠م قد أنهى تطلع محمد علي، نحو العراق.

النشاط المصري والإنجليز:

كان اهتمام انجلترا بالخليج راجعا لاهتمامها بتأمين طريقها إلى الهند، فقد كان الخليج أحد الطرق الموصلة بين أوروبا والهند، وإذا كان البحر الأحمر هو أقصر هذه الطرق باعتبار أن معظم مسافاته بحرية، وأن المسافة البرية خلاله قصيرة بين السويس والقاهرة، فإن التجارة الأوروبية لم تكن في العهد العثماني المملوكي بمصر بمنأى عن السطو والنهب من قِبل المماليك أو قطاع الطرق دون حماية بقوات المماليك، والشام والعراق وفارس من أجل حماية المواصلات بين الهند – المستعمرة البريطانية – وانجلترا، وإذا كانت شركة الهند الشرقية البريطانية المسئولة عن إدارة الأمور في الهند غير راغبة في صرف الأموال – كشركة احتكارية تجارية – للتوسع في الخليج، إلا أنه كان يهمها ضمان مرور مواصلاتها عبر الخليج، ومن ثم ركزت في هذا السبيل على الوسائل الدبلوماسية.

ولكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨م قد بدل خطط شركة الهند الإنجليزية، فمع اقتناع إدارة الشركة في لندن باستبعاد غزو نابليون لمنطقة الخليج والوصول إلى الهند، إلا أنها اتخذت خطوة إيجابية لتدعيم الموقف في منطقة الخليج لصالحها وضد الفرنسيين، من ذلك توقيع معاهدة مع سلطان مسقط في ٢ أكتوبر ١٧٩٨م وإرسال مبعوثين إلى إيران والعراق وجدة وتوجيه أسطول بريطاني للسيطرة على مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وأسطول آخر يقف أمام سواحل الهند لمواجهة أي احتمال (١).

وإن اتفاق الإنجليز مع سلطان بن أحمد حاكم مسقط ليدل بوضوح على قلق السلطات البريطانية من مشاركة دولة أخرى للنفوذ في منطقة الخليج. فقد نص ذلك الاتفاق على اعتراف انجلترا باستقلال سلطان مسقط، وقيام صداقة بين مسقط وانجلترا، وأن يدفع

(١) د. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٠، رسالة من هنكان إلى مهدي خان بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٧٩٨م.

الإنجليز للسلطنة مبلغ ٢٨٢٠ روبية، نظير أن يتعهد السلطان بعدم السماح للفرنسيين بدخول بلاده. وكان هذا أول اتفاق تعقده بريطانيا مع إحدى مشيخات الخليج العربي، وفيه التزمت بريطانيا بتأييد حكام مسقط ضد شعب عمان(١).

ورغم أن هذه الخطوة الإيجابية البريطانية في الخليج قد اتخذت نتيجة للغزو الفرنسي لمصر واتجاه أفكار بونابرت واتصالاته مع عرب الخليج والجنوب العربي، فإن هذه السياسة بقيت حتى بعد أن انجلت الحملة الفرنسية عن مصر عام ١٨٠١م. وظلت الحكومة البريطانية حساسة لكل نشاط فرنسي أو صديق للفرنسيين، وهي تتذكر في ذلك قول بونابرت وعينه على الهند: إن هزيمة انجلترا تأتي من جعل أنفسنا سادة مصر، إن الرجل الإنجليزي وقد تدعمت إمبراطوريته – في الهند – كان مستعداً للسير خطوات أكثر إيجابية للاحتفاظ بالهند الحبيبة وضمان طرق المواصلات إليها – ولعل هذا يفسر لنا احتلال انجلترا لمصر في الثمانينات من القرن التاسع عشر والسيطرة على الخليج والجنوب العربي(٢).

وكانت مقاليد السياسة البريطانية في الخليج بيد حكومة بومبابي الإنجليزية، وظلت حتى عام ١٨٥٧ عندما قامت ثورة الهند في ذلك العام فأعيد تنظيم الإدارة البريطانية هناك، وصدر من أجل ذلك مرسوم يقضي بحل شركة الهند الشرقية البريطانية، وبذلك أصبح تصريف شئون الهند والمناطق التابعة لهة يتم عن طريق وزارة الهند، واقتضى الأمر إيجاد منصب جديد هو نائب الملك في الهند أو ما كان يطلق عليه اسم VICEROY واستمر هذا المنصب قائماً حتى استقلال الهند عام ١٩٤٧م.

ومنذ تواجد النفوذ البريطاني في الخليج ممثلاً في شركة الهند الشرقية البريطانية كان يمارس تحقيق هذا النفوذ مقيم عام بريطاني في الخليج، وكان للمقيمين البريطانيين التابعين لحكومة بومباي الصلاحيات الواسعة في التصرف المطلق بما في ذلك عقد المعاهدات والقيام بالإجراءات التي تحقق أمن الوجود البريطاني في المنطقة حتى عام ١٨٥٧م (٣).

---

(١) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص ٣٨.

(٢) The American Assembly: The U.S. and the Middle East P. ١٤٩.

(٣) د. جمال زكريا: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية – سجلات وزارة الهند(وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية) سجلات الوكالات.

وظلت انجلترا تراقب تحركات الإمبراطور نابليون الأول واتجاهاته التي ترمي إلى محاربة المصالح البريطانية في الهند رغم فشل حملته على مصر، ومن هذه التحركات وضع خطة منذ عام ١٨٠٥ لإنزال قوات فرنسية في لبنان تزحف عبر العراق عن طريق وادي نهر الفرات إلى الخليج، كما قدمت فرنسا لحافظ باشا والي العراق مساعدات فنية ومعدات حربية لإعداد وحدة عسكرية نظامية على النسق الأوروبي منذ عام ١٨٠٢م (١)، وقد استخدم هذه الوحدة سليمان باشا الصغير – ابن اخي حافظ باشا – للسيطرة على الأمور في العراق عام ١٨٠٧م بعد اغتيال حافظ باشا، كما ساعدت فرنسا سليمان الصغير حتى حصل على فرمان الولاية من السلطان العثماني ولكنه عزل عام ١٨١٠م بتأثير الإنجليز بسبب صداقته للفرنسيين.

كان هذا موقف الإنجليز الإيجابي من الخليج عندما بدأ النشاط المصري يتواجد في شبه الجزيرة العربية، وحيث كان للنشاط المصري في الخليج مرحلتين، فقد كان للإنجليز موقفين مختلفين من النشاط المصري، موقف يتصل بكل مرحلة، تفسره طبيعة النشاط المصري من ناحية وحدود الاهتمام البريطاني من ناحية ثانية، وطبيعة الظروف في مشيخات الخليج من ناحية ثالثة.

ومن المعروف أن المرحلة الأولى للنشاط المصري في الخليج كانت قصيرة وغير مؤثرة، إذ اهتم محمد علي بتحقيق طلب السلطان بالقضاء على الدولة السعودية، وكان وصول القوات المصرية إلى الإحساء في هذه المرحلة (١٨١١–١٨١٨م) بقصد تأمين العمليات العسكرية والقوات المصرية في نجد، ونتيجة لذلك لم يكن هناك عداء إنجليزي للنشاط المصري في تلك المرحلة.

كان موقف السلطات البريطانية من النشاط المصري في الخليج في هذه المرحلة الأولى يتلخص في الرغبة في التعاون مع القوات المصرية في نجد والأحساء للقضاء على هجمات القواسم على السُّفن الإنجليزية في الخليج وكان اعتقاد الإنجليز أن هناك عدوّاً مشتركاً للإنجليز والمصريين هم السعوديون وحلفاؤهم القواسم، وأن الموقف يقتضي تعاوناً بل إن شئت فقل تحالفاً من أجل القضاء على القواسم بعد أن دمر إبراهيم باشا الدرعية عاصمة آل سعود وقضى على دولتهم الأولى.

---

(١) د. رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٦٩.

ولقد أسعد الإنجليز في بومباي وفي لندن قضاء الجيش المصري على الدولة السعودية، ذلك أن الإنجليز ما كانوا ينظرون بارتياح إلى قيام دولة عربية كبيرة في داخل جزيرة العرب توحد بين طوائفها وقبائلها وتنشر دعوة التوحيد (١) وأنه يؤمَّل ألا تقوم مرة ثانية تلك الجماعة "الشاذة" التي شجعت وحمت الغارات البحرية في الخليج وبحار الهند بدرجة من النجاح وبجرأة لا تفوقها غير جرأة الجزائريين في أوروبا (٢).

وكانت قبيلة القواسم العربية قد استقرت في الساحل العماني منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، وامتد نفوذها فشمل المنطقة من قطر إلى "خور فكان"، وتحالف القواسم مع السعوديين منذ عام ١٧٩٩م عند دخول القوات السعودية إلى عمان، وأعلن سلطان بن صقر القاسمي ترحيبه بهذه القوة الجديدة، كما أعلن خضوعه لآل سعود واعتناق مبادئ الدعوة السلفية، وتعهد بدفع الزكاة المقررة لعمالها طالما أن حكومة الدرعية لا تغير من وضعه كزعيم للقبيلة (٣). استفاد القواسم من التحالف مع آل سعود، فأخذوا يمارسون عمليات الجهاد أو المغامرات البحرية ضد السُّفن الإنجليزية وغيرها مستندين إلى قوة الدولة السعودية، فاستاء الإنجليز بسبب تعرض سُفنهم لهجمات القواسم، ومن ثم أرسلوا حملات تأديبية هاجمت الساحل العماني بقصد القضاء على خطر القواسم دون جدوى.

كان هذا الخطر هو الذي أملى على الإنجليز في الهند الميل إلى التعاون مع النشاط المصري في نجد والخليج ضد خطر القواسم، ومن ثم سمعنا عن رحلة الكابتن "سادلر" من فرقة صاحبة الجلالة الملكة رقم ٤٧ إلى شبه الجزيرة العربية في مهمة خاصة لمقابلة إبراهيم باشا (٤) يحمل إليه عرضاً بمساعدة الإنجليز للقوات المصرية لتحتل رأس الخيمة (٥) مقابل مساعدة تلك القوات في القضاء على خطر المغامرين القواسم الذين يختبئون في الخلجان الصغيرة على شاطئ الخليج، ويخرجون منها لمهاجمة السُّفن الإنجليزية وغيرها.

---

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٥١.
(٢). جمال زكريا، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، المرجع السابق.
(٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق، ص ٢٥٨.
(٤) لوريمر: المرجع السابق، ص ١٤٢٥.
(٥) ذكر لوريمر أن الإنجليز عرضوا إعطاء رأس الخيمة لقائد القوات المصرية في نجد مقابل تعاونه في القضاء على القواسم وهذا العرض أمر غريب كأن الإنجليز امتلكوا مشيخات الخليج ولهم حرية التصرف فيها بالأخذ والعطاء.

كان الغرض من بعثة "سادلر" التي رتبتها حكومة الهند الإنجليزية هو التظاهر بتهنئة إبراهيم باشا بعد نجاحه في حملته ضد الدولة السعودية الأولى، وأن يقوم "سادلر" بكتابة بعض التقارير السياسية والاجتماعية والطبيعية لشبه الجزيرة العربية، وهذا ما يؤكده مسار بعثة سادلر من سواحل الخليج مخترقة كل شبه الجزيرة العربية حتى وصل سادلر إلى جدة ومنها أبحر إلى الهند. كما كان غرض هذه البعثة كذلك كما ذكرت، الاتفاق مع إبراهيم باشا لمقاومة نشاط عرب القواسم في الخليج ضد السُّفن الأجنبية.

بدأ الكابتن "فورستر سادلر" رحلته بالنزول إلى ساحل الإحساء في ١٨ يونيو ١٨١٩م ورغم استقبال المسئولين المصريين له استقبالاً وديًّا، إلا أنه لم يستطع مقابلة إبراهيم باشا إلا في نجد، وكان إبراهيم باشا قد اقتنع بضرورة تجميع القوات المصرية في نجد واجلائها من الإحساء والاكتفاء بوجود مندوبين عن الحكم المصري من مشايخ القبائل الموالية أمثال بني خالد (١)، ومن ثم فشلت رحلة سادلر التي استغرقت ما يقرب من الشهر والنصف دون أن تحقق أهدافها وكان محمد علي قد أصدر تعليماته لابنه إبراهيم بعدم الاتصال بالإنجليز في ذلك الوقت.

ونتيجة لفشل التعاون المصري الإنجليزي ضد القواسم في الخليج، اتخذ الإنجليز إجراءات تدميرية تعرضت فيها رأس الخيمة للمدافع البريطانية لمدة ستة أيام متتالية في ديسمبر ١٨١٩م. ثم نزلت بها القوات الإنجليزية وأقامت عدة حاميات كانت أهمها تلك التي تعسكر في رأس الخيمة. وفي نفس الوقت أخذ أسطول حكومة بومباي يمسح الجزء الجنوبي لشاطئ الخليج للتعرف على مخابئ "المغامرين البحريين" في الخلجان الصغيرة (٢) ونتج عن ذلك دخول مشيخات أبي ظبي وأم القوين والعجمان والشارقة ورأس الخيمة في معاهدات مع الإنجليز، جعلت من انجلترا صاحبة الصوت الأعلى والأقوى في أمور الخليج.

ولعل ما مكَّن السيطرة الإنجليزية في مشيخات الخليج العربية، ما أصاب هذه المشيخات من خلافات بين بعضها البعض، والخلافات الأسرية داخل كل مشيخة، وذلك أنه في الوقت الذي بلغت فيه قوة القواسم ذروتها عام ١٨١٨م انقسمت إلى المشيخات

(١) د. عبد الحميد البطريق: إبراهيم باشا وحروبه في بلاد العرب، ص ٢٦.
(٢) د. صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٠٣.

الصغيرة الخمس التي أشرنا إليها وكل منها تريد زعامة المنطقة، حتى نجد مثلاً تحالفاً يقوم بين مشيخة أبي ظبي سلطنة مسقط من ناحية وبين الإنجليز من ناحية أخرى، ضد بقية المشيخات المتحالفة مع آل سعود، كل ذلك إلى جانب ما كان يحدث من خلافات سرية داخل المشيخة الوحدة.

وتأتي المرحلة الثانية للنشاط المصري في الخليج من عام ١٨٣٨ – ١٨٤٠م وهنا سيكون للإنجليز موقف آخر يختلف تماماً عن موقفهم من ذلك النشاط في المرحلة الأولى، فقد تمثل هذا الموقف في المعارضة لأي نشاط مصري في الخليج، خاصة أن هذا النشاط حدث أثناء التوسع المصري في بلاد الشام، ومن ثم اتخذت انجلترا موقفاً احتياطيًّا تحسباً لأي امتداد مصري إلى مشيخات الخليج العربية، بعد أن عادت القوات المصرية وأكدت سيطرتها على نجد ثم مدت نشاطها إلى الأحساء، ومن هناك بدأت تمد نشاطها إلى بقية مشيخات الخليج.

أدرك الإنجليز أن امتداد النشاط المصري إلى الإحساء مرة أخرى بين عامي ١٨٣٨م و ١٨٤٠م قد شجع على امتداده إلى مناطق أخرى في ساحل الخليج العربي حيث للإنجليز نفوذ ومصالح. ومن ثم قاوم الإنجليز هذا الامتداد بنشاط، فكان لا مفر من ضرب حصار على القطيف والعقير وغيرهما من المدن الساحلية تشترك فيه السُّفن الإنجليزية (١) صدرت أوامر السلطات البريطانية إلى قائد البحرية البريطانية في المياه الهندية، والمقيم العام في الخليج الكابتن هينيل بإحباط خطط القوات المصرية، وقد أفلحت هذه المظاهر الإنجليزية في بعض مشيخات الخليج، وفشلت في البعض الآخر، وكانت البداية مع سلطنة مسقط ولم يهدأ للإنجليز بال إلا بعد أن وقع سلطان بن أحمد صاحب مسقط – الذي حكم من ١٧٩٢ – ١٨٠٤م – معاهدتين في أكتوبر ١٧٩٨م ويناير ١٨٠٠م مع حكومة الهند، تعهد فيها بعدم السماح للفرنسيين وغيرهم بأن يكون لهم نفوذ في مسقط، وأن يوافق على إنشاء وكالة تجارية بريطانية في بندر عباس – وكانت تابعة لمسقط – وأن يسمح للإنجليز بإرسال وكيل سياسي لهم في مسقط، وعلى هذا يكون سلطان بن أحمد أول أمير عربي يدخل في معاهدة مع الإنجليز (٢).

---

(١) أرنولد ويلسون: المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٢) د. أحمد مصطفى أبو حاكمه: تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، ص ١٨١.

وعندما أظهر السيد سعيد السلطان الجديد لمسقط رغبته في السيطرة على البحرين ومال إلى تنسيق سياسته مع سياسة والي مصر محمد علي في الجزيرة العربية تراجع عن ذلك بسبب موقف العداء الذي أظهرته السلطات البريطانية نحو النشاط المصري في الخليج.

وفي فبراير عام ١٨٣٩م قام السير "ميتلاند" القائد العام للبحرية البريطانية في الخليج بزيارة الساحل العماني المتصالح، وحصل على تعهدات من شيوخ قبائل الساحل بعدم إقامة أية علاقات ودية مع مبعوث القوات المصرية "سعد بن مطلق"، وفي يوليو من نفس العام زار المقيم العام البريطاني بالخليج كابتن "هينيل" ساحل عمان وأدرك أن شيوخ الشارقة وأبي ظبي يميلون إلى التعاون مع المصريين، وتحت التهديد والوعيد حصل هينيل على تعهدات خطية من شيوخ أبي ظبي والشارقة – وحاكمها – سلطان بن صقر القاسمي الذي كان أكبر ميلاً للتعاون مع المصريين – ودبي وأم القوين بتأييد السياسة البريطانية الرامية إلى الانفراد بالنفوذ في الخليج ومحاربة النشاط المصري هناك.

ونظراً لتخوف هينيل من سلطان بن صقر من أن ينقلب لمناصرة النشاط المصري فقد كبله بشروط أخرى أكثر صرامة، كعدم إجراء أية علاقات أو مراسلات أو اتفاقيات مع محمد علي باشا والي مصر أو أنصاره أو أية قوة أجنبية أخرى قبل موافقة الحكومة البريطانية (١) كما أظهر استعداد انجلترا لحماية هذه المشيخة وغيرها وإمدادها بالأسلحة والذخائر بشرط استخدامها ضد تقدم النشاط المصري، وكل ذلك دليل على خشية الإنجليز من الخطر المصري المزعوم في الجزيرة العربية (٢).

وفي البحرين حرصت حكومة الهند على إبعاد النشاط المصري من الوصول إليها فأوحت إلى شيخ البحرين بأن المصريين يتآمرون مع سلطان مسقط ضد البحرين، وأن عليه أن يقاوم مطالب المصريين منه اعتماداً على تأييد الحكومة الهندية الإنجليزية والأسطول البريطاني، وصدرت التعليمات للمقيم العام البريطاني في أول أبريل ١٨٣٩م بأن يقدم احتجاجاً لخورشيد باشا يحذره من الامتداد نحو البحرين. بل طلبت حكومة الهند في ١٨

(١) لوريمر: المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٦٩.
(٢) د. أحمد أبو حاكمه: المرجع السابق، ص ١٩٠.

أبريل من المقيم العام بأن يعرض على شيخ البحرين حماية بريطانية وأن يبلغ خورشبد باشا بذلك، وإنذاره بتحمل مسئولية أية أعمال تلجأ إليها القوات المصرية ضد البحرين.

ويبدو أن البحرين كانت تمثل وزناً أكبر من غيرها من المشيخات العربية لدى السلطات البريطانية إذ إن هذه السلطات تصرفت بطريقة محمومة تحسباً لشيء بعيد الاحتمال وهو نزول قوات مصرية إلى البحرين، فلم تكتف تلك السلطات بما اتخذته بل رأينا الأسطول البحري البريطاني يصل إلى البحرين وعلى رأسه السير ميتلاند الذي حصل من الشيخ عبد الله شيخ البحرين على تعهد كتابي بألا يقبل أية حماية غير بريطانية، وأن يتشاور مسبقاً مع المقيم العام البريطاني بخصوص أية اتصالات تقوم بها معه أية دولة أخرى.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ تم تكليف المقيم العام البريطاني في ٧ مايو ١٨٣٩م بالتقرير عن حجم القوات المصرية في نجد والأحساء، وعن موقف الحكام العرب على ساحل الخليج من النشاط المصري، وبعد أن أوضح هينيل في تقريره لحكومة الهند هذه النواحي فصل الموقف بالنسبة للبحرين، وقد اعتبر العوامل الطبيعية فيها حامية للجزر من أي غزو خارجي خاصة إذا استخدم شيخ البحرين قواربه الحربية السريعة والمسلحة استخداماً حسناً، ولكن يبدو أنه كان هناك تعاطفاً وميلاً إلى المصريين في البحرين، والسواحل العربية للخليج، عند قبائل بني علي، وبوعينين، والشيعة، وأنه لو استطاع خورشيد باشا أن يضمن لنفسه موقعاً صغيرا على جزيرة البحرين مع استمرار مواصلته مع الإحساء فإن العتوب سيخضعون لقواته النظامية العسكرية ويساعدونه (١).

ويبدو أن الشيخ عبد الله كان يقدر الظروف التي تحيط به، ويقدر انتماءه العربي، إذ وجدناه، رغم تهديدات السلطات البريطانية، يعقد اتفاقية مع المبعوث المصري محمد رفعت في أواخر مايو ١٨٣٩م، تلك الاتفاقية التي أشرنا إليها، والتي نصت على أن يدفع الشيخ للحاكم المصري زكاة سنوية، ويعترف بسيادة المصريين الإسمية، مقابل أن تبقى السلطة الداخلية خالصة له وألا يتواجد على أرض البحرين ممثلاً مصريًّا مقيماً، فماذا كان موقف السلطات البريطانية من هذه الاتفاقية؟

وصل إلى البحرين المقيم العام البريطاني هينيل في ٢٨ يوليو ١٨٣٩م وسلم للشيخ عبد الله احتجاجاً على هذه الاتفاقية ولم يقبل أبداً تبريرات الشيخ عبد الله بأن هذه الاتفاقية

(١) لوريمر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٣٠٨.

متفق عليها منذ زمن بعيد، وأنه بتوقيعها يضمن أمن المنطقة بتضحيات مالية قليلة. ولم يقبل هينيل أيضاً تأكيدات الشيخ عبد الله بأنه لن يضع نفسه وبلاده ضد المصالح البريطانية. وهذا أمر معكوس: حماية بريطانية نعم وأمر مقبول، ولكن اتفاقية اقتصادية إسلامية أمنية لمصلحة البحرين والخليج تعتبرها الحكومة البريطانية عملاً عدائيًّا ضدها وضد مصلحة البحرين.

ولما لم ينجح هينيل في إقناع الشيخ عبد الله بنقض اتفاقه مع المصريين، ولما لم ينجح كذلك احتجاجه الذي قدمه لخورشيد باشا في فصم عري هذا الاتفاق، فقد اعتبر الشيخ عبد الله صديقاً للمصريين ومتخليًّا عن صداقة الحكومة البريطانية، وعندما انسحبت القوات المصرية من الأحساء، ومن شبه الجزيرة العربية عام ١٨٤٠م ناقشت اللجنة السرية لمديري شركة الهند الشرقية إمكانية استبدال الشيخ عبد الله بشيخ آخر أكثر استعداداً للتفاهم (١) فلا عجب أن نسمع إذن عن اضطرابات وفتن في البحرين منذ عام ١٨٤٠م ضد الشيخ عبد الله، لا تهدأ إلا بعزله من حكم البحرين عام ١٨٤٢م أي بعد أن حققت مؤامرات السلطات البريطانية أهدافها.

وكان موقف السلطات البريطانية بالنسبة للنشاط المصري في الأحساء، موقف المراقبة، باعتبار الإحساء نقطة انطلاق هذا النشاط إلى بقية ساحل الخليج، ولم يتدخل البريطانيون بصورة إيجابية ضد الوجود المصري في الأحساء، وإن كان ساءهم أن يسيطر المصريون على موانئ الإحساء الثلاثة، القطيف، والعقير، وسيهات، فأستمرت سفنهم تراقب النشاط المصري في هذه الموانئ، فلما انسحب المصريون من الإحساء عام ١٨٤٠م تنفس البريطانيون الصعداء لأنه استتبع انسحاب المصريين من الساحل تركهم لموانيه.

وكانت لبريطانيا مطامعها في الكويت؛ ولذلك استاءت من استقبال شيخ الكويت لمبعوث مصري مقيم في الكويت استقبالاً طيباً منذ عام ١٨٣٨م مما فسره البريطانيون كتبدل لموقف الشيخ خاصة وأنه لم يستقبل الملازم "أدموندز" مساعد المقيم العام البريطاني في الخليج الاستقبال الودي المعهود، وذلك عندما وصل إلى الكويت في نوفمبر ١٨٣٩م، ونظرا لأن البريطانيين لم يشاءوا توجيه إنذار لشيخ الكويت على غرار الإنذارات البريطانية لحاكم الشارقة وحاكم البحرين، فقد التمسوا له العذر، بأن مسلكه مع "أدموندز"

(١) نفس المرجع ص، ١٣١٠.

لم يكن صادراً عن نوايا سيئة نحو البريطانيين، لكنه كان يهدف إلى خداع الوكيل المصري عن حقيقة العلاقة القائمة بينه وبين السلطات البريطانية (١) وهو تبرير فيه من خداع النفس وقبول الأمر الواقع أكثر من الحقيقة التي عرفها مساعد المقيم العام البريطاني.

وخاتمة القول فإن الحكومة البريطانية كانت تراقب النشاط المصري في جبهاته المتعددة في الشام وآسيا الصغرى بل والاتجاه نحو العاصمة العثمانية استطنبول، وفي شبه الجزيرة العربية والعراق، نظرة شاملة تتسم بالعداء، فكيف ترى هذا الحاكم المسلم محمد علي في مصر – يقيم دولة حديثة قوية وصديقة لفرنسا في المنطقة التي تنال اهتمام البريطانيين بسبب وقوعها في الطريق إلى الهند.

ولقد أدرك البريطانيون أن النشاط المصري في الخليج سيوجه ضربة قوية لانفراد انجلترا بالنفوذ والمصالح الاحتكارية البريطانية هناك، خاصة إذا استمر هذا النشاط وتدعمت مراكزه؛ ولذلك كانت انجلترا أكثر الدول الأوروبية سعيًّا للقضاء على مشروعات محمد علي لا في الخليج العربي والجزيرة العربية فحسب، بل في كل أرض شملتها هذه المشروعات.

ومن هنا رأينا أثناء سيطرة حكومة بومباي على تسيير دفة الأمور في الخليج أثناء الفترة من ١٨٢٠م إلى ١٨٥٧م، تحول الخليج في بعض فترات تلك المدة إلى اهتمام وزارة الخارجية البريطانية في لندن التي كان على رأسها اللورد "بالمرستون" الذي ظهرت معارضته للنشاط المصري في الخليج العربي على يد محمد علي، وخاصة في الفترة من ١٨٣٨ إلى ١٨٤٠م (٢).

وحيث كان الاهتمام البريطاني بالخليج راجعاً إلى دوافع سياسية واقتصادية فإن هذا يفسر صراع الإنجليز ضد البرتغاليين ثم ضد الهولنديين، ثم ضد الفرنسيين، وأخيراً ضد المصريين، من أجل درء كل خطر عن الهند، وألا يكون الخليج نقطة خطر على الممتلكات الهندية، إذا كان النفوذ فيه لأمة تطمح أن تنتزع تلك الدرة – الهند – من التاج البريطاني(٣).

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥١٤.

(٢) Haskins: Back ground of the British Position in Arabia Vol. ١, p. ١٣٨-١٤.

(٣) د. أحمد عزت عبد الكريم، ود. محمد بديع شريف: المرجع السابق، ص ٢٦١.

ومن ثم فإنه عندما كلف اللورد "كيرزون" نائب الملك في الهند (١٨٩٩-١٩٠٤م) في عام ١٩٠٣م لوريمر وهو أحد المسئولين في حكومة الهند ومعه فريق من الباحثين المتخصصين في الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية لكتابة دليل شامل عن الخليج (جغرافي وتاريخي) (١) استناداً إلى الوثائق الرسمية البريطانية، تعرض القسم التاريخي لتصوير الإنجليز بأنهم حملة مشاعل الأمن والاستقرار في الخليج، وتصوير القبائل العربية التي تصدت لمقاومة النفوذ الأجنبي بأنهم قراصنة وتصوير أية حركة من حركات التجمع في الخليج على أنها اعتداء من قِبل الدولة التي تقوم بها ضد الوجود البريطاني في المنطقة كما حدث بالنسبة للسعودية ومصر والدولة العثمانية (٢).

وكان الجنوب العربي يمثل حلقة في الطريق إلى الهند؛ ولذلك حرصت السلطات البريطانية على السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، خاصة بعد أن وصل النفوذ المصري إلى اليمن في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وبدأت انجلترا مخططها للسيطرة على الجنوب العربي باحتلال جزيرة بريم عام ١٧٩٩م، وبعقد معاهدة مع أحمد بن عبد الكريم سلطان عدن، وهذه المعاهدة التي كانت في الأصل تجارية ما لبثت أن تحولت إلى أداةً للسيطرة على عدن، ثم احتلالها احتلالاً عسكريًّا بريطانيًّا عام ١٨٣٩م. وجاء احتلال عدن كخطوة مضادة للنفوذ المصري في اليمن على أيام محمد علي (٣)، لتحرم مصر من التسلط على الأقل على أحد طرفي البحر الأحمر (٤).

ويتضح من كل ذلك إحجام السياسة البريطانية عن التوغل في داخل الجزيرة العربية والاهتمام فقط بسواحلها في الخليج والجنوب. ولم يكن ذلك بطبيعة الحال تعففاً من الإنجليز عن السيطرة على الداخل بقدر ما كان ذلك حرصا من البريطانيين على عدم التورط في مغامرات عسكرية في مناطق ذات ظروف طبيعية ومناخية قاسية.

---

(١) تم إنجاز القسم الجغرافي للدليل وطبعه بمدينة كلكنا بالهند عام ١٩٠٨م، والقسم التاريخي عام ١٩١٥م.
(٢) د. جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) د. محمد أنيس وآخرون: الشرق العربي الحديث والمعاصر، ص ١١٢.
(٤) أنتوني ناتنج: المرجع السابق، ص ٣١٤.

المبحث الثاني

خصوصية العلاقة بين دول الخليج ومصر

(خلفية تاريخية عامة)

مقدمة:

يتحدث المبحث عن طبيعة وجذور العلاقات الخليجية المصرية، حيث يشمل نشأة طرفي العلاقة والأهمية الاستراتيجية لهما.

بدأت نشأة دول الخليج عن طريق حكم أسر وعائلات قبلية أصبحت ذات شأن. وقد قامت الدول الخليجية الحديثة ضمن امتدادات الدولة العثمانية الروحية مع الهيمنة البريطانية منذ القرن التاسع عشر، من خلال معاهدات لم تصل إلى حد الاحتلال الأجنبي المباشر وإن كان تأثيرها قويًّا.

لقد كان حكم الأسر والعائلات المنحدرة من صلب القبلية العربية هو السائد في دول الخليج قبل ظهور الدول الحديثة. ولعل من أهم تلك الأسر هي الأسرة السعودية في نجد التي تعود إلى قبيلة عنزة، فقد قامت الدولة السعودية الأولى عندما تولى الأمير محمد بن سعود الحكم عام ١٧٤٤م في الدرعية، وقد ساندها ظهور الدعوة الإصلاحية السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب (١).

وفي عام ١٨١٨م تمكن إبراهيم باشا من تدمير الدرعية وإسقاط الدولة السعودية الأولى، أما الدولة السعودية الثانية، فبدأت منذ استعادة الإمام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود الحكم في الدرعية عام ١٨٢٠م، وتنتهي باستيلاء أمير جبل شمر محمد بن عبد الله بن رشيد على الرياض وبسط نفوذه على نجد عام ١٨٩١م، ووسع مملكته حتى شملت الحجاز وعسير وسواحل الخليج العربي.

هناك العتوب (وهي قبيلة من عنزة هاجرت من الهدار في وسط نجد في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ومرت على قطر والبحرين) وهذه القبيلة أول ما ظهرت على سواحل الخليج عام ١٧١٦م، ثم انتقل من العتوب فرعان هم (آل خليفة والجلاهمة)

---

(١) د. محمد بن صنيتان، سلسلة أطروحات الدكتوراه، النخب السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٦٠.

إلى شبه جزيرة قطر عام ١٧٦٦م، وبانتقال الجلاهمة والخليفة أصبح للعتوب سيطرة على الجزء الساحلي من الكويت حتى البحرين.

وقد وصل منهم آل صباح إلى الكويت في عام ١٨١٣م، وبعد فترة اختار الأهالي صباح الأول؟ حاكماً لهم، وظلت هذه الأسرة تحكم الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الآن.

أما في البحرين، فإن أحمد بن محمد بن خليفة الفاتح (١٧٨٣-١٧٩٤م) يُعد مؤسس البحرين الحديثة، حيث استطاع العتوب بقيادة آل خليفة إخراج الفُرس من جزيرة البحرين، وأقاموا فيها إمارة عربية مستقلة. وفي قطر استقل بالحكم آل ثاني من المعاضيد من بني تميم من نجد. وفي أبو ظبي تأسست مشيخة أبو ظبي عام ١٧٦١م تحت حكم قبيلة بني ياس (المنحدرة من عمان) برئاسة ذياب بن عيسى بن نهيان، ومازالت تحكم أبو ظبي حتى الآن.

وفي دبي تأسست أسرة آل مكتوم عام ١٨٣٣م، وهي فرع من قبيلة بني ياس.

أما القواسم (وقد نزحوا من نجد)، فقد أسس الأسرة في الشارقة ورأس الخيمة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، وحكم المشيختين حتى عام ١٨٦٦م، وبعد وفاته انفصلتا.

وفي أم القوين حكمت أسرة آل معلا منذ حكم الشيخ ماجد آل معلا في عام ١٧٧٥م.

أما آل بو علي، فقد قدموا من وسط الجزيرة العربية، ونزلوا في عجمان وأم القوين، والبريمي. وقد أعلنت دولة الإمارات اتحادها في عام ١٩٧٢م.

الجدير بالذكر أن جميع الدول الخليجية ما عدا السعودية كانت تحت الحماية البريطانية.

وقد استقلت الكويت عام ١٩٦١م.

واستقلت عمان عام ١٩٦٢م.

واستقلت البحرين عام ١٩٧١م.

واستقلت قطر عام ١٩٧٢م.

واستقلت الإمارات عام ١٩٧١م.

أولاً: التعريف بطرفي العلاقة (دول الخليج ومصر):

أ- نشأة دول الخليج:

١- المملكة العربية السعودية [١]:

في اليوم الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩ هـ الموافق الخامس عشر من شهر يناير ١٩٠٢م تمكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود من استرداد الرياض والعودة بأسرته إليها لكي يبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ الدولة السعودية، ويُعد هذا الحدث التاريخي نقطة تحول كبيرة في تاريخ المنطقة؛ نظراً لما أدى إليه من قيام دولة سعودية حديثة تمكنت من توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، وتحقيق إنجازات حضارية واسعة في شتى المجالات، فعندما بادر الملك عبد العزيز بإعادة بناء الدولة السعودية ظهر ولاء المنطقة وسكانها لأسرة آل سعود التي تتمتع بتاريخ عريق وجذور قوية تضرب في عمق تاريخ المنطقة القديم والحديث. وشهد يوم السابع عشر من شهر جمادي الأولى عام ١٣٥١ هـ الموافق التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م صدور أمر ملكي أعلن فيه توحيد البلاد وتسميتها باسم (المملكة العربية السعودية) ابتداء من يوم الخميس ٢١ جمادي الأولى عام ١٣٥١هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م (الأول من الميزان) وتوج هذا الإعلان جهود الملك عبدالعزيز الرامية إلى توحيد البلاد وتأسيس دولة راسخة تقوم على تطبيق أحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، وبهذا الإعلان تم تأسيس المملكة العربية السعودية التي أصبحت دولة عظيمة في رسالتها، وإنجازاتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وحدد بعد ذلك الأول من الميزان الموافق للثالث والعشرين من شهر سبتمبر ليصبح اليوم الوطني للمملكة.

٢- دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة جزءاً من الإقليم الذي عرف تاريخيًّا باسم "ساحل عمان المتصالح" وذكره كثير من المؤرخين والكُتّاب العرب وغيرهم، والذي يشمل حاليًّا سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. من هذا المنطلق فإن تاريخ الدولة المعاصرة يدخل في إطار التاريخ العماني والعربي الشامل. وقبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المنطقة تسمى "ساحل عمان"، وإبان النفوذ البريطاني للمنطقة كانت

---

(١) موقع الخارجية السعودية،

www.mofa.gov.sa

الإمارات العربية تُعرف باسم المشيخات المتصالحة أو الساحل المتصالح، وقامت بريطانيا بإبرام العديد من المعاهدات معها، بما في ذلك معاهدة تنظيم الملاحة البحرية، وجاء اسم المشيخات المتصالحة في إثر تلك المعاهدات، ويُقسم تاريخ الإمارات إلى ست مراحل رئيسية عبر العصور المتلاحقة، ولا ينفصل تاريخها عن تاريخ المنطقة حولها في مراحل عديدة منه. ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام ١٩١٨م. وفي عام ١٩٤٦م تم اختياره حاكماً لمدينة العين بعد أن حظى بثقة وحب الناس. وفي السادس من أغسطس ١٩٦٦م، أصبح الشيخ زايد حاكماً لإمارة أبو ظبي. وفي عام ١٩٦٨م أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من المنطقة، وفوراً سعى الشيخ زايد لقيام وحدة الإمارات العربية التي أعلنت في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، وبدأت الدول بالاعتراف بها. ولكن كان لابد من بعض الإجراءات التي تتخذها الدولة لتثبيت وجودها دوليًّا، وفي هذا الإطار، انضمت الإمارات إلى جامعة الدول العربية في ٦ ديسمبر عام ١٩٧١م، ثم انضمت إلى الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر من نفس العام لتصبح العضو رقم ١٣٢. كما قامت بإنشاء المجلس الاستشاري الاتحادي في يوليو ١٩٧١م ليعقد أولى جلساته في ١٣ ديسمبر عام ١٩٧٢م. ولكن في العام ١٩٧٥م تمت إعادة إنشائه تحت مسمى المجلس الوطني الاتحادي.

أرسلت رأس الخيمة خطاباً للمجلس الأعلى للاتحاد طالبة الالتحاق بالدولة في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١م فانضمت فعليًّا إلى الاتحاد في ١٠ فبراير عام ١٩٧٢م وانضم حاكمها إلى المجلس الأعلى للاتحاد.

وبدأت الإمارات بإرسال واستقبال السفراء والبعثات الدبلوماسية مع باقي دول العالم تحقيقاً للتمثيل الدبلوماسي وإنشاء العلاقات المباشرة مع الدول الأخرى.

٣- مملكة البحرين:

يعود تاريخ مملكة البحرين إلى أكثر من ٥٠٠٠ عام عندما كانت مركز حضارة دلمون، عُرفت قبيل ظهور الإسلام باسم أوال. وبعد استيلاء العباسيين على الخلافة الإسلامية سنة ٧٥٠م (١٣٢هـ) جعلوا بلاد البحرين وعمان تحت ولاية اليمامة، حتى ظهرت حركة القرامطة التي استولت على شرق الجزيرة العربية عام ٨٩٩م، وجعلت عاصمتها في الأحساء، لم تستقر الأوضاع في البحرين إذ تعرضت الجزيرة لغزوات عمانية ما بين أعوام ١٧٩٩م و ١٨٢٨م، وبعد قيام الدولة السعودية الثانية حاول حاكمها فيصل بن تركي

السيطرة على البحرين واستطاع فرض الزكاة عليها مؤقتاً. واستمرت النزاعات بين الطرفين وامتد حكم آل خليفة في بعض الأوقات إلى قلعة الدمام، بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت منطقة الخليج العربي أقل أهمية للإدارة البريطانية ففي عام ١٩٦٨م، أعلنت الحكومة البريطانية قرارها لإنهاء علاقات المعاهدة التي كانت قد عقدتها مع شيوخ دول الخليج العربية. وقامت إيران بالادعاء بأحقيتها بحكم البحرين منذ أول اتفاقية بين البحرين والبريطانيين في القرن التاسع عشر، وجددت الحكومة الإيرانية مطالبها حين رأت نية بريطانيا مغادرة الخليج، إلا أنها قررت التوقف عن مطالبها في البحرين مقابل تنفيذ مطالب أخرى لها في المنطقة. وأجري على إثر ذلك استفتاء في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠م صوت فيه البحرينيون لبقاء البحرين مستقلة عن إيران.

انضمت البحرين إلى قطر والإمارات السبع (الذين يمثلون دولة الإمارات العربية المتحدة الآن وهم: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القوين، والفجيرة، ورأس الخيمة) لبحث توحيد الإمارات التسع، وفي منتصف ١٩٧١م، لم يستطعوا الاتفاق على ذلك وقررت البحرين الاستقلال، واستطاعت القيام بذلك في ١٥ أغسطس ١٩٧١م، ومبايعة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أميراً لها.

٤- دولة قطـــر:

دولة قطر هي دولة مستقلة ذات سيادة حكمها آل ثاني منذ القرن التاسع عشر. حصلت قطر على استقلالها في الثالث من شهر سبتمبر من عام ١٩٧١م، تسلم ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (٣٣ عاماً) مقاليد السلطة يوم ٢٥ يونيو ٢٠١٣م، خلفاً لوالده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد ١٨ عاماً على توليه الحكم، ليكون بذلك أصغر حاكم عربي سنّاً.فقد أعلن أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في خطاب تليفزيوني تسليم مقاليد الحكم لولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في انتقال سلمي للسلطة فريد من نوعه في الدول العربية التي تحكمها عائلات ملكية.

والأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، المولود عام ١٩٥٢م هو الحاكم الثامن في تسلسل الأسرة التي حكمت البلاد، وقد تولى السلطة في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م بعد انقلاب سلمي على أبيه، مبتدءًا عهداً جديداً في الإصلاحات في جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، فبعد تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زمام الأمور في دولة قطر تم توثيق وتقوية العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية. في

الخامس من أغسطس لعام ٢٠٠٣م وافق أمير قطر على تنازل الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني عن ولاية العهد لصالح أخيه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وتم تعينه وليًّا للعهد وقام الأمير بتعيين الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني رئيساً للوزراء، وفي العام نفسه أيضاً تم تعيين الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني في منصب نائب رئيس الوزراء. وفي عام ٢٠٠٧ عين الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيساً للوزراء.

٥- دولة الكويت:

تولى الحكم الشيخ جابر الأحمد الصباح في ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٧م، وفي يوم ٨ فبراير ١٩٧٨م عين الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وليًّا للعهد؛ وذلك بعد أن قامت أسرة الصباح بتزكيته كولي للعهد من بين ثلاثة منافسين وهم صباح الأحمد الصباح وجابر العلي الصباح، في يوم ٩ مارس من عام ١٩٨١م. عاد مجلس الأمة الكويتي للعمل، والشيخ جابر هو صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي وقع على إنشائه في أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٥ مايو عام ١٩٨١م.

في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م غزت العراق الكويت وأعلن بعدها في ٤ أغسطس تأسيس جمهورية الكويت وسيرت شؤونها حكومة كويتية مؤقتة برئاسة العقيد في الجيش الكويتي علاء حسين. استمرت الحكومة حتى ٨ أغسطس حيث تم إعلان ضم الكويت للعراق، واعتبارها المحافظة التاسعة عشر للعراق، وعين عزيز صالح النومان محافظاً للكويت، إلا أن القرار لم تعترف به الأمم المتحدة وطالبت العراق بالانسحاب من الكويت.

عهد الشيخ صباح الأحمد الصباح من ٢٠٠٦ إلى الآن:

في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٦م، بويع الشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً للكويت، وأدى اليمين الدستورية، وفي ١٢ يوليو ٢٠٠٦م بدأت دورة مجلس الأمة الكويتي أعمالها.

٦- سلطنة عمان:

عُرفت منطقة عمان في التاريخ باسم مجان، جاء العرب إلى منطقة عمان من خلال هجرتين إحداهما من قلب الجزيرة العربية والهجرة الأخرى من جنوب الجزيرة العربية، من ١٩٥٥م إلى ١٩٦٤م قامت ثورة الجبل الأخضر ضد السلطان سعيد بن تيمور لتنتهي بإخمادها ونفي زعيمها الإمام غالب الهنائي إلى المملكة العربية السعودية.

في ١٩٧٠م تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد كثامن حاكم من أسرة البوسعيد بعد عزل والده من الحكم، وقد وحد البلاد تحت اسم (سلطنة عمان) وقضى على الثورة في ظفار عام ١٩٧٦م، ليبدأ في تطوير البلاد منذ ذلك التاريخ.

ب. نشأة مصر الحديثة:

يعتبر الوالي العثماني محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة لما قام به من إصلاحات شملت جميع نواحي الحياة بما يتفق مع روح العصر الحديث وقتها، بإتمام حفر قناة السويس ١٨ مارس ١٨٦٩م ازدادت المكانة الجيوستراتيجية لمصر كمعبر للانتقال بين الشرق والغرب، وأنشئت في ظل الحماية البريطانية على مصر السلطنة المصرية وكان أول السلاطين هو السلطان حسين كامل وقد نصب سلطاناً على مصر بعدما عزل الإنجليز ابن أخيه الخيديوي عباس حلمي الثاني وأعلنوا مصر محمية بريطانية في ١٩١٧م في بداية الحرب العالمية الأولى. تلك الخطوة أنهت السيادة الإسمية للعثمانيين على مصر، ثم تولى الحكم من بعده أحمد فؤاد الأول الذي لُقِّب بسلطان مصر حتى عام ١٩٢٢م وتغير لقبه إلى ملك المملكة المصرية، في عام ١٩٢٢م استقلت مصر عن حماية المملكة المتحدة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م إحدى نتائج ثورة ١٩١٩م، وتغير طبقاً لدستور ١٩٢٣م لقب فؤاد الأول من سلطان مصر والسودان إلى ملك مصر والسودان.

قاد محمد نجيب تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بانقلاب عسكري أيده الشعب ليصبح ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م، في عام ١٩٥٨م توحدت مصر وسوريا تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة وتفككت عام ١٩٦١م، قامت إسرائيل في ٥ يونيو ١٩٦٧م، بشن هجوم على مصر وسوريا والأردن واحتلت سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، في ٦ أكتوبر ١٩٧٣م في تمام الثانية ظهراً، نفذت القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة العربية السورية هجوماً متزامناً على القوات الإسرائيلية في كل من شبه جزيرة سيناء والجولان وهو ما عُرف باسم حرب أكتوبر، ليقوم بعدها الرئيس السادات بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل سُميت بمعاهدة كامب ديفيد لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م، ونتج عنها انسحاب إسرائيل من سيناء عدا طابا التي أعادتها محكمة العدل الدولية فيما بعد لمصر.

في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، تم اغتيال السادات في عرض عسكري في ذكرى حرب أكتوبر، وقام بقيادة عملية الاغتيال خالد الإسلامبولي العضو في منظمة الجهاد الإسلامي.

ليتولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له. وفي يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ قام الشعب المصري بثورة ضد نظام مبارك ليتم الإطاحة به في ١١ فبراير ٢٠١١م.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لكل من طرفي العلاقة:

أ- الأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم والمحتويات الخاصة بالاستراتيجية؛ وذلك من خلال الانتقال من التركيز على الجانب العسكري إلى مفهوم الجانب الشمولي لها، حيث أصبحت الاستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة لتحقيق المصلحة القومية العليا والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي، ومن هنا فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي، كما أن الاستراتيجية بما تتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكونات الأمن القومي، وبالنظر إلى الإستراتيجية العسكرية فإن مفهومها يعني توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستخدامها لتحقيق الأهداف السياسية إذ إن الاستراتيجية لا تعتمد على تحركات الجيوش فحسب، ولكنها تعتمد على نتائج هذه التحركات أيضاً ([1]).

وبصفة عامة تتمتع منطقة الخليج العربي بالعديد من المقومات التي جعلتها محط أنظار الدول الكبرى والقوى الاستعمارية على مدار التاريخ.

ب- الأهمية الاستراتيجية على المستوى السياسي:

تنبع الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولة ما أو لنظام إقليمي معين، من مخرجات اتفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطار هذه الدولة أو هذا النظام الإقليمي، وبذلك فإن الأهمية السياسية لإقليم منطقة الخليج العربي هي تفاعل بين مفرزات هذه المعطيات المختلفة والتي بدأت بالظهور والتبلور منذ فترة طويلة لتشكل نظام إقليمي ذو أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر.

ويمكن تناول الأبعاد الخاصة بالأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي كما يلي:

١- دور مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل السياسي بين دوله:

---

(١) سلسلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، يوليو، أغسطس، سبتمبر ٢٠١٢، العدد ٦٣.

يُعد مجلس التعاون الخليجي واحداً من التجمعات العربية المعاصرة متعددة الأطراف التي شهدت نجاحاً ربما لم يتوافر للعديد من التجمعات العربية السابقة والحالية.

في عام ١٩٧٦م وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء) دعوة إلى قيام وحدة خليجية، تهدف إلى تحقيق التعاون في جميع المجالات، ومن ثم صدرت دعوات لوحدة الخليج أطلقها حينذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ليكون اللقاء بعد ذلك بين دول المجلس على هامش القمة العربية في الأردن عام ١٩٨٠م نتيجة الحرب بين العراق وإيران، وقيام ثورة في إيران ضد الشاه.

وبدأت الخطوات التنفيذية لتحقيق فكرة الوحدة والاندماج في أعقاب القمة الخليجية التي عقدت على هامش القمة الإسلامية في الطائف، حيث تم الاتفاق المبدئي على قيام المجلس بناءً على مشاركة الدول الست، تبع ذلك سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية، إلى أن كان لقاء وزراء الخارجية لدول الخليج الست في ٤ فبراير ١٩٨١م، ليوقعوا على ما يسمى وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

لقد حقق المجلس العديد من الإنجازات بين الدول الست على طريق الاتحاد الذي يطمح إليه قادة منطقة الخليج العربي وشعوبها، فقدم الكثير من الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والمالي، وتقوم وزارات التخطيط في هذه الدول بالتنسيق الكامل فيما يخص المشروعات المتواجدة في المنطقة، وبناء ما تحتاجه المنطقة من مشاريع، كما أن هناك إنجازات على الصعيد الاجتماعي والثقافي، وعلى صعيد التربية والبيئة والجمارك.

التعاون على الصعيد العسكري:

كان الإنجاز الأبرز على هذا الصعيد هو توقيع قادة الدول على اتفاقية الدفاع المشترك، وذلك في قمة المنامة في ديسمبر عام ٢٠٠٠م، حيث وضعت الاتفاقية المرتكزات الأساسية في التعاون العسكري، كما أكدت على عزم هذه الدول الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقاً من أن أي خطر يهدد إحداها إنما يهددها جميعاً، إضافة إلى رفع القدرات الذاتية والجماعية، وجعل تأسيس وتطوير قاعدة الصناعات العسكرية ضمن الأولويات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات.

كما وضع المجلس استراتيجية دفاعية لدول المجلس في ٣٠ ديسمبر عام ٢٠٠٩م، حيث وضعت رؤية استراتيجية للعمل على تنسيق وتعزيز التكامل والترابط، وتطوير الإمكانات الدفاعية وصولاً للتكامل الدفاعي والعمل الجماعي.

على صعيد السياسة الخارجية:

لقد تنامى الدور السياسي لمنطقة الخليج من خلال الموقف والأداء السياسي الموحد الذي يتخذه مجلس التعاون، حيث يأخذ هذا الموقف القوة اللازمة والفاعلة؛ لأنه يصدر عن اتحاد يضم ست دول.

ومن أبرز الإنجازات للسياسة الخارجية لمجلس التعاون:

- العمل على إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وتطويق ما يمكن أن يصيب المنطقة من تأثيرات نتيجة هذه الحرب.
- تحرير الكويت، حيث كان درع الجزيرة المشتركة من أبرز وأقوى المشاركة في التحرير تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.
- الدعم الدائم والمستمر لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجُزر الثلاث.
- تنسيق المواقف تجاه العلاقات مع إيران، وتجاه الأزمة التي يسببها الملف النووي الإيراني.
- دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام.
- معالجة المشكلات التي تهدد استقرار اليمن.

٢- تشابه النظم السياسية في دول الخليج:

تتشابه دول الخليج العربي إلى حد كبير في أنظمتها السياسية وهو النظام الملكي أو الأميري، هذا وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء إضافة إلى تجهيز تشريعي وتحقيق سيادة استقلال القضاء.

ومن ثم يمكن تحديد الأهمية الاستراتيجية على المستوى السياسي؛ ذلك أن منطقة الخليج تعتبر مجالاً حيويًّا على المستويين الإقليمي والعالمي.

إن دول الخليج تشكل أساساً يرتكز عليه النظام العربي، كما أن سياسات دول الخليج حققت توازناً مهماً وهناك تأثيرات سلبية في المجالين السياسي والأمني نتيجة للتواجد الأجنبي المكثف على أراضي ومياه بعض دولها، بل وتؤثر أيضاً على النظام العربي ككل إلى جانب هذا فإن وجود علاقات سياسية قوية وتعاون في المجالات المختلفة بين دول مجلس التعاون وإيران تؤدي بالطبع إلى وجود حالة من الاستقرار في منطقة الخليج.

المبحث الثالث

محددات العلاقات الخليجية - المصرية

تتمثل الركائز الخليجية المصرية في عدة محاور أساسية، تتعلق بالعلاقات السياسية، خاصة في إطار المنظومة العربية وهي (جامعة الدول العربية) والعلاقات الاقتصادية والثقافية في مجالات الدين وتاريخ النضال المصري الخليجي، والتعاون في المجالات الثقافية المختلفة، هذا بالإضافة إلى الركيزة الأساسية التي تتعلق بالأفق القومي العربي في إطار تحقيق الأمن الخليجي.

وعلى الجانب الآخر شهدت منطقة الخليج العربي العديد من المتغيرات المؤثرة على الأمن منها وقد شملت مجالات عديدة سياسية واقتصادية وعسكرية، ولا شك أن تلك المتغيرات كان لها انعكاساتها على العلاقات بين دول الخليج العربي من ناحية وكافة الأطراف التي تفاعلت مع تلك المتغيرات من ناحية أخرى، وبما أن مصر تُعد قلب العرب ومحوره الأساسي حيث تؤثر في كافة المتغيرات حولها كما تتأثر بها، فقد تأثرت العلاقات المصرية الخليجية بتلك المتغيرات.

والآن دخلت العلاقات المصرية الخليجية مرحلة حاسمة في تاريخها وتطوراتها؛ لأن متغيراً جديدا قد حدث وهو الثورة المصرية، وهو ما يعني تبدل وتغير في المحددات الموضوعية لكل من الطرفين.

ولكن العامل الحاسم في مشهد العلاقات هو التغيير النوعي على المستويين الشعبي والرسمي لكل من الطرفين، فهل باتت الثورات العربية عاملاً مؤثراً ومحدداً في طبيعة ومستقبل العلاقات العربية العربية، أم أن فوز الإسلام السياسي هو المقلق وبالتالي المحدد لطبيعة هذه العلاقات؟، وما هي محددات دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها، وهي التي تنشد سياسة خارجية واحدة ودفاع مشترك وربما عملة موحدة.

وعليه يتناول هذا الفصل في المبحث الأول ركائز العلاقات الخليجية المصرية، وفي المبحث الثاني المحددات الداخلية للعلاقات المصرية الخليجية وهي المحدد السياسي والمحدد الاجتماعي والثقافي والمحدد الأمني، وفي المبحث الثالث المحددات الخارجية مقسمة إلى مؤثرات دولية، ومؤثرات إقليمية وعربية.

ركائز العلاقات الخليجية المصرية:

تستند العلاقات بين الدول إلى ركائز كثيرة منها ثابت ودائم ديمومة نسبية، وبعضها متغيراً، وفي هذا الصدد أقر كثير من السياسيين والمفكرين الاستراتيجيين أنه لا توجد عداوات دائمة أو صداقات دائمة وإنما توجد مصالح دائمة. من هذا المنطلق ننظر للعلاقات المصرية الخليجية في ضوء الركائز الدائمة والظروف المتغيرة ([1]).

فبالنسبة للركائز الدائمة نجد أن أولها يتمثل في البُعد الجيوبوليتيكي أي بعد الجغرافيا السياسية التي تجعل الأمن الوطني المصري هو محور الأمن القومي العربي الذي يُعد أمن الخليج العربي مكوناً رئيساً في مكوناته، الركيزة الثانية تتعلق بالبُعد الثقافي التاريخي التراثي.

أما بالنسبة إلى العوامل المتغيرة في العلاقات المصرية الخليجية، فأول هذه العوامل هو التركيز على بعض الأحداث التاريخية مجتزأة وليست في سياقها وتكاملها وارتباطها بالظروف السياسية التي هي بطبيعتها متغيرة، وهو ما يثير الخلافات والحساسيات أحياناً، ثاني المتغيرات هو ما يرتبط بدور القيادات والنخب السياسية والفلسفات السياسية التي تمثل البنية الفوقية للمجتمع، لقد أثار سقوط نظام مبارك قلقاً لدى بعض دول الخليج، ومن هنا جاء التوضيح المصري ممثلاً في وزير الخارجية آنذاك نبيل العربي وفي المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسحلة سابقاً اللذين أكدا كلاهما من خلال تصريحاتهما أن أمن الخليج العربي هو خط أحمر بالنسبة للسياسة المصرية ولا يمكن التفريط فيه.

لقد جاء وصول الرئيس محمد مرسي إلى سدة الحكم ليثير ذلك قلقاً ليس لدى دول الخليج فقط، بل لدى كثير من المصريين المؤمنين باعتدال مصر وعقلانية سياستها الداخلية والخارجية، وعدم انحياز الدولة مذهبيًّا أو دينيًّا لفريق دون آخر، والرئيس محمد مرسي أو أي رئيس لا يستطيع مهما كانت قوته أو فكره أن يتناقض تناقضاً جوهريًّا مع ركائز السياسة الثابتة، ولا مع حكمة التاريخ، ولا مع المؤسسات المهمة التي تعبر عن هذه الركائز في مصر.

---

(١) دكتور محمد نعمان جلال، ركائز مصرية خليجية ثابتة، جريدة الأهرام، ٧ أكتوبر ٢٠١٢.

أكد الرئيس السابق الدكتور محمد مرسي في خطابه في جامعة القاهرة عام ٢٠١٢ على العديد من الثوابت في السياسة المصرية، وركز على أمران أولهما: الأمن العربي وكونه أولوية من أولويات سياسته، وثانيهما: أن مصر لا تسعى لتصدير الثورة ولا للتدخل في الشئون الداخلية لأية دولة وهي أيضاً ترفض تدخل أية دولة في شئونها.

وعليه تعتبر هذه هي الأسس الدائمة للسياسة الخارجية المصرية وأن هذين المبدأين يتكاملان ويتناغمان معاً، أي أن أمن مصر وارتباطه بالأمن العربي وأن أمن الخليج العربي جزء لا يتجزأ منه، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة.

إن ما نحتاجه في مصر وفي منطقة الخليج العربي هو النظرة المستقبلية الواسعة، فالتكامل العربي في الاقتصاد والأمن والسياسة والمواقف الدولية يُعد في مقدمة الضرورات والأولويات، إن مصر الآن في مرحلة تحول سياسي واقتصادي تحتاج للاستثمارات العربية ولتعزيز التجارة البينية العربية ولتكامل الأمن المصري والأمن الخليجي بوجه خاص، وبناء صناعة عسكرية عربية محورها مصر ودول الخليج العربي فضلاً عن تنسيق المواقف السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية وهذا يحتاج إلى بلورة رؤية استراتيجية ونظرة مستقبلية على أعلى مستوى بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمته المملكة العربية السعودية ليس فقط لدورها العربي والإسلامي، بل لدورها الدولي فهي إحدى دول مجموعة العشرين في الاقتصاد العالمي.

المحور الأول: الركائز السياسية

الركائز السياسية من العوامل المتغيرة في العلاقات المصرية الخليجية، فقد هدفت الدول الخليجية ومصر إلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع كافة القوى الدولية على مدى العقود السابقة خلال فترة حكم الرئيس السابق مبارك، مع وضع أمنها الوطني في مقدمة أهدافها السياسية الخارجية والداخلية، فرفضت الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية، ورفضت التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية إيماناً بحق كل دولة في الدفاع عن أرضها وسيادتها، ومن ثم فإن مصر ودول الخليج العربية تتصرف من واقع مصلحتها الوطنية وبما يعود عليها بالخير؛ لذلك تعمدت كل منهما الابتعاد عن الانفعال وإعلان موقفها بكل هدوء

وتروي مع اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والحوار الهادئ، مما يدعم ويطور العلاقات الخارجية لكل منهما ([1]).

مع وجود شبه إجماع فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار الممارسات الإسرائيلية على الساحة الفلسطينية وعدم تنفيذ اسرائيل للقرارات الدولية ورفضها للمبادرة العربية لتحقيق السلام، بإيجاد حلول وبدائل لمواجهة هذه الأزمة.

تعتبر احترام الوثائق والمعاهدات الدولية التي أبرمتها كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي مع دول مجاورة وصديقة أحد الركائز المهمة لتنظيم العلاقات بينهما مع القوى الإقليمية والدولية، كما تدرك مصر ودول الخليج العربي أن الوجود الأجنبي الكثيف في المنطقة واستمرار احتلال العراق والبرنامج النووي الإيراني عوامل سلبية مؤثرة على الأمن القومي العربي والخليجي.

كما أن أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها الإستراتيجية المصرية الخليجية المشتركة هي العمل المشترك في اطار النظام العربي (جامعة الدول العربية) ومن هذه الركائز([2]):

- تفعيل دور جامعة الدول العربية، وإصلاح أليلتها، بما يدعم القرار العربي وفي هذا الإطار تحرص مصر وكافة الدول العربية على حضور كافة اجتماعات الجامعة على المستوى الوزاري ومستوى القمة من أجل تفعيل دورها ودعم قراراتها.
- تُبرز عناصر الجغرافيا والتاريخ التحسين الكامل لعلاقات كل من مصر ودول الخليج العربي، وقد أسهمت هذه العلاقات في تحقيق التفاعل فيما بينهما وتبني سياسات مشتركة تواجه من خلالها تحديات مشتركة، وهذه نتيجة طبيعية، لوحدة المصير المشترك في مواجهة أعدائها.

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، شهدت علاقات دول الخليج العربي مع حركة الإخوان المسلمين في مصر، أزمات ثقة، وعرفت في كثير من البلدان العربية مراحل مد وجذر،

(١) محمد صادق إسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية، دار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٠م.
(٢) المصدر السابق نفسه.

واتسمت علاقة الطرفين عبر تاريخها بالتصالح والتعاون والتقاء المصالح، وبالتوتر وعدم الثقة في أحيان أخرى كثيرة وخصوصاً بالنسبة للإمارات والسعودية والكويت (١).

بعد أن أطيح بالرئيس السابق حسني مبارك بدت دول الخليج متباينة في مواقفها السياسية تجاه مصر ومختلفة الأهداف، ففي قطر كان الترحيب على أشده بالتغيير وبدت الأداة الإعلامية القطرية "الجزيرة" – وإن شاركتها الأداة السعودية "العربية" على استحياء – كأحد معاول التحريض ضد النظام المصري ومن المسرعين في التحشيد للإطاحة به، لكن مواقف الدول الخليجية الأخرى كانت أكثر هدوءاً وقراءة وصبراً ومراقبة للأحداث

المحور الثاني: الركائز الاقتصادية

تمتلك كل من دول الخليج ومصر مقومات وآليات تمكنها من التعاون في المجال الاقتصادي والتي تمثل ركائز أساسية في تفعيلها ومنها اتساع السوق العربي لتتفاعل معه كل من مصر ودول الخليج وكذلك الدول الآسيوية والأفريقية حيث تعتبر دول الخليج واجهة نحو الدول الآسيوية ومصر واجهة مهمة تجاه الدول الأفريقية، والارتباط والتعاون المشترك – ضمن منظمة أوبيك– من أجل إنتاج وتصدير النفط وتنسيق السياسات البترولية.

كذلك أهتم طرفا العلاقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينهما من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة من خلال:

- تنسيق السياسات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري والاستثماري المشترك.
- تطوير التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج خاصة في المجالات الزراعية والصناعية والخدمات.
- التبادل بالمشروعات المشتركة سواء الثنائية أو المتعددة بما يحقق أفضل مجالات الاستخدام والإنتاج بهدف تقليل التكلفة وتحقيق أفضل عائد لدولها في هذه الاستثمارات.
- تشجيع التنقل والسياحة فيما بين مصر والخليج في ظل توسيع مجالات التعاون والتجارة.

---

(١) التوتر في العلاقات الخليجية بحركة الإخوان المسلمين، موقع الحرية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.elhourriya.net

المحور الثالث: الركائز الاجتماعية والثقافية

١- الركائز على المستوى الاجتماعي:

تتسم هذه الركائز في الإطار التعاوني وليس التنافسي وتقوم على أساس القدرات لكل منهما، حيث تتركز على مبدأ التعاون المصري الخليجي من أجل تحقيق التقارب وليس المنافسة، والتركيز على دعم الأنشطة النسائية والارتفاع بمستوى مشاركة المرأة في التنمية الوطنية وتفعيل دورها في بناء الوطن والأسرة، والاتجاه نحو دعم المؤسسات الشبابية بما يؤدي إلى الإنتاج الشبابي بين مصر ودول الخليج العربي، ثم تنسيق وتوسيع دور العمالة المصرية في دول الخليج، لتحل محل العمالة الوافدة الأخرى والتي لها تأثيرها على ثقة وتقاليد وعادات المجتمعات الخليجية.

٢- على المستوى الثقافي:

تدعم كل من مصر ودول الخليج الارتقاء بالإنسان العربي إلى الدرجة التي تتلاءم للتعامل مع مقتضيات العصر بكافة أبعادها العلمية والتكنولوجية، مع المحافظة على الثقافة الإسلامية والعربية ضد الغزو الثقافي الغربي، بالتشجيع على الإبداع الفكري والثقافي لدى المواطنين في الدول العربية.

* المحور الرابع: الركائز العسكرية والأمنية:

إن العلاقات العسكرية والأمنية بين الدول ذات طبيعة خاصة تختلف عن العلاقات السياسية والاقتصادية، فالأخيرة تكون معلنة دائماً وواضحة من حيث أبعادها وأهدافها ومجالاتها، أما العسكرية والأمنية فغالباً ما يصاحبها نوع من السرية والغموض والتكتم الشديد، ومصر ودول الخليج يدركان تماماً أهمية العلاقات العسكرية الأمنية، لتحاول كل منهما دعم وتوثيق هذه العلاقة لما لها من أهمية كبيرة في دعم أمنها الوطني. والتعاون العسكري والأمني بين دول الخليج ومصر يسير بشكل جيد وفي تصاعد مستمر ولكنه حتى الآن يتركز في إطار التدريبات العسكرية المشتركة.

الباب الأول

العلاقات السياسية

إعداد

أ.د رأفت غنيمي الشيخ
عميد كلية الآداب الأسبق – جامعة الزقازيق
مؤسس معهد الدراسات الآسيوية

الفصل الأول: مصر والسعودية
الفصل الثاني: مصر والكويت
الفصل الثالث: مصر والبحرين
الفصل الرابع: مصر وقطر
الفصل الخامس: مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة
الفصل السادس: مصر وسلطنة عمان
الفصل السابع: مصر واليمن

مقدمة:

يطلق الجغرافيون تعبير المربع العربي على أراضي شبه جزيرة العرب التي تضم الأقطار العربية: المملكة العربية السعودية، وجمهورية اليمن، وأقطار الخليج العربية، التي تتمثل في دولة الكويت، ودولة البحرين، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان وهي الأقطار التي تشكل حاليًّا مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأقطار المربع العربي تحدها من الشرق مياه الخليج التي تفصل بين إيران وأقطار الخليج العربية والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي والمحيط الهندي، ومن الغرب البحر الأحمر الذي يفصل بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية وبين الأقطار الواقعة في شمال شرق أفريقيا من ناحية أخرى، وهي من الشمال إلى الجنوب جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان ودول أريتريا وجيبوتي والصومال. ومن الشمال المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق.

ويلاحظ على أقطار المربع العربي تشابها في عدة أمور أهمها: الارتباط بين سكان تلك الأقطار في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فمن الناحية الاجتماعية يتصل سكان تلك الأقطار اتصالاً أسريا باعتبار أن قلب وجنوب المربع العربي موطن هؤلاء السكان، إلى جانب أن معظم حكام تلك الأقطار يرجع أصلهم إلى هضبة نجد، ومن الناحية الاقتصادية كان نشاط هؤلاء السكان في البداية يقوم على الرعي وبعض الزراعة والعمل في البحر للصيد والغوص على اللؤلؤ والتجارة والملاحة، ومن الناحية الثقافية يعتبر الدين الإسلامي واللغة العربية محور ثقافة السكان جميعاً. وبعد ظهور البترول حدث تغيير في المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي لجميع السكان في جميع الأقطار، بالإضافة إلى أن نظام الحكم في تلك الأقطار.. ما عدا اليمن نظام ملكي يتولى الملك أو السلطان أو الأمير رئاسة الدولة رئاسة وراثية.

الفصل الأول

مصر والمملكة العربية السعودية

جاء قيام المملكة العربية السعودية في قلب شبه الجزيرة العربية امتداداً من ساحل الخليج العربي حتى ساحل البحر الأحمر بعد كفاح طويل ضد قوى داخلية وقوى خارجية، مستنداً إلى ميراث آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر عندما تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب صاحب دعوة التوحيد السلفية مع الأمير محمد بن سعود حاكم الدرعية ورئيس الأسرة السعودية.

وقد انطلق آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر يبنون ملكهم في أنحاء شبه الجزيرة العربية داعين إلى التوحيد السلفي، كما كان قيام المملكة العربية السعودية في عهدها الثالث المعاصر على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود دفعا للتخلف وتمسكاً بكل تقدم علمي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لا يتعارض مع مبادئ دعوة التوحيد السلفية.

ويميل بعض المؤرخين إلى إطلاق اسم الدولة السعودية الأولى على المرحلة الأولى من تاريخ آل سعود والتي انتهت عام ١٨١٨م، وإطلاق اسم الدولة السعودية الثانية على المُلك الذي شاده الإمام فيصل بن تركي والذي انتهى عام ١٨٦٦م، وإطلاق اسم الدولة السعودية الثالثة على المُلك القائم حتى الآن منذ شاده عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أول القرن العشرين.

وهذا التقسيم شائع في كتابات المؤرخين ويهدف إلى تحديد وقائع وأحداث كل مرحلة من المراحل التي مر بها مُلك آل سعود في شبه الجزيرة العربية، وإن كنت أميل إلى الأخذ بفكرة وحدة التاريخ السعودي من القرن الثامن عشر وحتى الآن وذلك لسببين رئيسين هما:

١- كانت ومازالت وستظل إن شاء الله دعوة التوحيد السلفية التي رعاها الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود في نجد محور ثقافة المجتمع في شبه الجزيرة العربية حتى في الفترات التي توارى فيها مُلك آل سعود إلى حين.

٢- استمر تسلسل الأمراء من آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر بدءاً بمحمد بن سعود وحتى الآن بولاية فهد بن عبد العزيز لعرش آل سعود، ثم عبد الله بن عبد العزيز.

وعلى هذا يمكن تقسيم التاريخ السعودي الموحد إلى مراحل أو فترات زمنية مع إبراز الاستمرارية في هذا التاريخ للأسباب التي ذكرتها؛ ولذلك يمكن القول بأن المرحلة الأولى لملك آل سعود (١٧٤٢-١٨١٨م) ثم المرحلة الثانية (١٨٤٢-١٨٦٦م) ثم المرحلة الثالثة من ١٩٠٢م حتى الآن وهي المرحلة التي زاد الاهتمام بها عند المؤرخين وما زال الاهتمام بها مستمراً.

وإذا كنا قد تعرضنا للمرحلة الأولى ثم المرحلة الثانية لملك آل سعود أثناء معالجتنا لدعوة التوحيد السلفية في كتابنا تاريخ العرب الحديث، فإننا سنركز هنا على المرحلة الثالثة التي بدأت عام ١٩٠٢م على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود.

فقد استرد عبد العزيز مدينة الرياض عام ١٩٠٢م من آل رشيد ثم استطاع خلال السنوات القليلة التالية أن يوحد نجد تحت سيطرته، ثم مد سلطته إلى الإحساء التي دخلت في حوزته عام ١٩١٢م، ثم تطلع إلى الحجاز واستطاع أن يستولى عليها في أواخر عام ١٩٢٥م وأعلن نفسه ملكاً للحجاز في يناير ١٩٢٦م، كما ضم إقليم عسير عام ١٩٣٤م.

وكان الملك عبد العزيز قد أطلق اسم المملكة العربية السعودية على ملكه عام ١٩٣٢م وسعى للحصول على اعتراف العالم به وخاصة الأقطار العربية الشقيقة؛ ولذلك وقَّع معاهدات الصداقة وحسن الجوار منذ استولى على الحجاز من شريف مكة. فعقد مع كل من تركيا وإيران معاهدة عام ١٩٢٩م، ومع العراق عام ١٩٣٠م، ومع شرقي الأردن عام ١٩٣٣م، ومع اليمن عام ١٩٣٤م، ومع مصر عام ١٩٣٦م.

عبد العزيز بن عبد الرحمن:

هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود، ولد بقصر الإمارة بمدينة الرياض عام ١٢٩٢هـ الموافق لعام ١٨٧٦م وذلك أيام النكبة التي لاقتها الأسرة السعودية

بسبب الانقسام فيما بينها، فلما رحل أبوه الإمام عبد الرحمن عن الرياض ليعيش في المنفى مع أسرته لم يكن عبد العزيز قد تجاوز الحادية عشرة من عمره (١).

ولما بلغ عبد العزيز سن العشرين كان قد نضج جسما وعقلا، إذ كان طول قامته ستة أقدام وبوصتين، وهذا طول أخاذ غير عادي بالنسبة لرجل من صحراء بلاد العرب، وكان من عظماء الفروسية العرب، وقد اكتسب الفروسية وفنون الحرب والقتال من خلال احتكاكه بالقبائل البدوية في نجد وعلى حافة الربع الخالي (٢).

وعندما كان عبد العزيز صبيًّا عهد به أبوه الإمام عبد الرحمن إلى القاضي عبد الله الخارجي من علماء الخرج فتعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ سورا من القرآن الكريم إلى جانب تلقيه أصول الفقه والتوحيد على يد بعض علماء عصره أمثال الشيخ محمد بن مصيبيح، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف.

وقد صُقلت شخصية عبد العزيز من معيشته في البادية حيث الخشونة وحيث اختلط بالقبائل العربية وشاهد صراعاتها وشارك في الأحداث النجدية، كما استفاد من مرافقته لوالده وهو دون سن العشرين، حيث قام بتوصيل رسائل والده إلى شيوخ القبائل وأمراء الأقطار الخليجية.

وقد تعددت صفات عبد العزيز، فهو رجل موحد خالص التوحيد في خاصة نفسه، ملتزم منهج السلف الصالح في توحيد الألوهية والربوبية والإسم والصفات، ولا يدعو غير الله ولا يسأل غيره ولا يشرع ما لم يأذن به الله، كما أنه اتصف بكرم الخلق وبسط اليد فقلما يرد سائلاً يطلب معونته أو محتاجاً قصد بابه، وهو يشرف بنفسه على إعطاء القاصدين حسب منازلهم التي لا تخفى عليه ويقابل أي زائر بوجه يتصف بالبشاشة ويأخذ ألبابهم بابتسامته التي قلما تفارقه.

كما كانت الشجاعة إحدى صفات عبد العزيز الأساسية، ولم تكن شجاعة المتهور بل شجاعة القائد العسكري الموهوب الملتزم المتزن لا يقدم على مغامرة انتحارية غير محسوبة، ويدخل المعارك قوي الأعصاب فيشجع رفاقه على خوضها مؤملين النصر على العدو، ورغم ذلك كان يفضل أن يكسب الآخرين بدون حرب بدلاً من أن يحاربهم لينتصر

(١) د. رأفت غنمي الشيخ: العرب في التاريخ المعاصر، القاهرة: ٢٠٠٨م، ص ٢٢١.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

عليهم انطلاقاً من حقيقة أن خصومه هم أيضاً أبناء بلده وأفراد شعبه حرصاً منه على حقن دمائهم ودماء رجاله.

ويمكن أن نضيف صفات أخرى لعبد العزيز مثل الوفاء، وحُسن اختيار الرجال الذين يرجو أن يعملون معه بإخلاص، واصطناع الرجال الذين كانوا في يوم من الأيام خصوماً، إلى جانب قوة شخصيته وهيبته في نفوس الناس، والتمتع بإرادة قوية، فلا النصر يطغيه ولا الهزيمة تثنيه أو تقل من عزيمته.

ومن صفات عبد العزيز كذلك كراهية التزلف والمديح والرغبة في الثناء بالحق والباطل. وهذه الصفة من أقوى ما يتصف به أهل الحل والعقد؛ لأنها تبعد عنهم شبح النفاق؛ ولذلك قال للناس: أدعوكم إلى الدين وإتباع آثار السلف الصالح واتخاذ الصراحة في القول والإخلاص في العمل وترك الرياء والملق.

كذلك كان التواضع من صفات عبد العزيز الأصلية، فقد حاول بعض المحيطين به أن يلقبوه "حامي حمى الحرمين الشريفين" على غرار ما كان سلاطين الدولة العثمانية يلقبون أنفسهم بهذا اللقلب، ولكنه رفض قائلاً أفضل أن يكون لقبي "خادم الحرمين الشريفين" وكان يرددها كثيراً في خطبه، وقد بقيت هذه السنة في عقبه من بعده.

تلك كانت شخصية عبد العزيز مكوناتها وصفاته، سقتها لكي نفسر من خلالها وفي ضوئها سياسته الداخلية في توحيد شبه الجزيرة العربية وحكمها، وسياسته الخارجية في علاقاته بالأقطار العربية والإسلامية الشقيقة والأقطار الأجنبية صديق أو غير صديق.

سياسة عبد العزيز في بناء الدولة:

أولاً: توحيد البلاد:

عندما حدث الخلاف بين أبناء الإمام فيصل بن تركي حول رئاسة الدولة الثانية خرج نفر من هؤلاء من الرياض بحثاً عن ملجأ يلجئون إليه إلى حين تتهيأ الظروف للعودة مرة أخرى لإعادة بناء الدولة بالرياض، وكان من بين هؤلاء النفر الإمام عبد الرحمن الفيصل وأبناؤه وفيهم عبد العزيز.

وكان خروج عبد الرحمن من الرياض بعد أن بقى بها إلى جانب أخيه عبد الله بن فيصل في الرياض منذ عام ١٢٨٢هـ الموافق لعام ١٨٦٥م إلى وفاة عبد الله عام ١٣٠٧هـ

الموافق لعام ١٨٨٩م على الرغم من سيطرة ابن رشيد – عامل آل سعود السابق على جبل شمر – على الأمور في نجد ودخوله الرياض وتوليه أحد رجال ابن الرشيد إمارتها.

ولي عبد الرحمن الإمامة في الرياض لمدة عامين في حياة أخيه عبد الله بن فيصل وعليها عامل من قبل ابن رشيد (١٢٩١-١٢٩٣هـ) ثم تنازل لأخيه حتى وفاته، ومن ثم وثب عبد الرحمن على "سال السبهان" عامل ابن رشيد واعتقله وجدد له أهل الرياض البيعة في ١٢ ذي الحجة ١٣٠٧هـ، ولكن ذلك تسبب في هجوم ابن الرشيد على القصيم في جمادي الآخر ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م متجهاً إلى الرياض مما دفع بعبد الرحمن إلى الخروج من الرياض ومعه بعض أسرته وأقاربه ورجاله.

تنقل عبد الرحمن الفيصل بين الدهناء وبين يبرين والأحساء على مقربة من منازل آل مرة والعجمان، وترك نساء الأسرة في ضيافة أمير البحرين عيسى بن خليفة ليتفرغ لحياة الجهاد في الصحراء ضد آل رشيد، ورغم ترحيب آل ثاني في قطر بإقامة أسرة عبد الرحمن الفيصل حيث أقام هناك بأسرته من صفر إلى جمادي الأولى ١٣١٠هـ الموافق أغسطس إلى نوفمبر ١٨٩٢م، فإن المقام استقر بعبد الرحمن وأسرته في الكويت في ضيافة الشيخ مبارك آل صباح بناءً على ترتيب مع الدولة العثمانية، ومن ثم انتقل عبد الرحمن بأسرته من قطر إلى الكويت عام ١٣١٠هـ الموافق عام ١٨٩٢م.

ومن الكويت حيث عاش واكتسب خبرة سياسية وعسكرية ليشارك في صراع الشيخ مبارك آل صباح مع ابن رشيد، وخرج عبد العزيز في طريقه إلى الرياض لاستعادة ملك أبائه وأجداده في مغامرة نجحت بتوفيق من الله وانتهت بسقوط الرياض في يد عبد العزيز ورجاله الذين تراوح عددهم بين أربعين وستين رجلاً، وقد تم ذلك كله في ٥ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٢ يناير ١٩٠٢م عندما كانت خيوط الشمس تشرق على الرياض، حيث نادى المنادى بأن عبد العزيز دخل الرياض وأن عامل ابن الرشيد قد قتل، فخرج إليه الناس فرحين مستبشرين بعد أن كانوا قد لقوا الكثير من العذاب والاضطهاد في ظل الحكم القاسي الذي مارسه ابن الرشيد.

ومن الرياض انطلق عبد العزيز لتوحيد شبه الجزيرة العربية، وكان عليه مواجهة قوى محلية وخارجية، ولم يكن يملك في البداية جيشاً جراراً أو جنداً كثيفاً ولا ثروة طائلة ليحقق بها هدفه، وكان يملك فقط إيمانا راسخا بالله سبحانه وتعالى وعقيدة في أحقية آل سعود

بملك هذه البلاد ورجالا مخلصين شدوا من أزره سواء من أهله آل سعود أو من القبائل الضاربة في أنحاء الجزيرة العربية المناصرة لحق آل سعود.

وكان آل رشيد في جبل شمر أولى القوى التي كان على عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مواجهتها؛ وذلك لأنه استعاد منهم الرياض وما حولها، ولم يكن عبد العزيز بن متعب ابن رشيد زعيم جبل شمر وهو الرجل المشهور له بالشجاعة والرهبة التي غرسها في قلوب أعدائه بالذي يذعن لمغامرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود باستخلاص الرياض منه، ومن ثم قرر إرسال حملة انتقامية لاسترداد الرياض من عبد العزيز بن سعود ولكن كبرياءه أضرت به، حيث لم يقرر الزحف جنوبا باتجاه الرياض إلا في خريف عام ١٩٠٢م مما أعطى ابن سعود مهلة تسعة شهور ثمينة تمكَّن خلالها من تثبيت مواقعه من حيث إصلاح استحكامات المدينة وإعادة السيطرة على أجزاء كثيرة من المناطق الممتدة من الرياض حتى حدود الربع الخالي، وتكوين جيش كاف يتيح له أن يترك الرياض في عهدة أبيه عبد الرحمن ويغزو المناطق الواقعة جنوبها لتوسيع نفوذه.

وقد استمر الصراع بين عبد العزيز آل سعود، وعبد العزيز بن الرشيد بضع سنوات كان ينتهي في معظمها بمكاسب لابن سعود بسبب تأييد القبائل النجدية له بسبب الصفات التي ذكرناها وكراهيتهم لابن الرشيد لصفاته غير المقبولة منهم، ولم يأت عام ١٣٢٢هـ الموافق لعام ١٩٠٤م حتى كان عبد العزيز بن سعود سيد منطقة نجد الوسطى التي امتدت حدودها حتى جبل شعر معقل ابن الرشيد.

وهنا جاءت القوة الثانية التي كان على عبد العزيز بن سعود مواجهتها وهي قوة الدولة العثمانية، حيث انزعجت تلك الدولة من انتصارات عبد العزيز بن سعود فتحالفت مع عبد العزيز بن الرشيد، وعندما حدث الصدام بين الطرف النجدي بقيادة عبد العزيز بن سعود والطرف الثاني الرشدي عام ١٣٢٢هـ الموافق ٢٩ سبتمبر ١٩٠٤م كانت النتيجة لصالح ابن سعود في معركة "الشنانة" حيث تمكنت القوات النجدية الموالية لعبد العزيز بن سعود من الحصول على الأسلحة والأموال والمؤن – من القوات المنهزمة – التي تمكنها من متابعة القتال.

وبعد معركة "الشنانة" دارت مفاوضات بين عبد العزيز بن سعود والعثمانيين على أساس أن يكون للأخيرين مراكز في نجد تفصل بين ابن الرشيد وابن سعود، ولكن سوء معاملة ابن

الرشيد لأهل القصيم دفع عبد العزيز بن آل سعود إلى قيادة جيشه والالتقاء مع جيش ابن الرشيد الذي كان يقوده بنفسه قرب بريدة في عام ١٣٢٤هـ الموافق لعام ١٩٠٦م في موقعة "روضة مهنا" والتي انتهت بهزيمة ابن الرشيد ومقتله، وفشل التحالف بينه وبين العثمانيين ضد ابن سعود، وكان عبد العزيز بن متعب بن رشيد يوم مقتله في الخمسين من عمره، وتدعى هذه الواقعة بمذبحة ابن الرشيد.

ولم تنته المصاعب التي كان على عبد العزيز بن سعود مواجهتها، حيث استمرت مؤامرات الدولة العثمانية وآل رشيد ضد ابن سعود، وقد عاش ابن سعود فترة صعبة امتدت من عام ١٣٢٤هـ الموافق لعام ١٩٠٦م إلى عام ١٣٣٠هـ الموافق لعام ١٩١٢م حيث كثر خروج القبائل النجدية وموالاتها لآل الرشيد والعثمانيين، وساعد على ذلك فترات القحط بسبب انحباس المطر، ومع ذلك تمكن عبد العزيز من التغلب على هذه المصاعب جميعها بشجاعته تارة وبحكمته ومراعاته لظروف الواقع ومقتضياته تارة أخرى، وبالحس السليم دائماً.

وقد انتهز عبد العزيز الظروف الدولية وتوتر العلاقات الدولية وخاصة بين الدولة العثمانية ودول غرب أوروبا فزحف بقواته إلى منطقة الإحساء التي كانت بها قوات عثمانية منذ حملة مدحت باشا والي العراق من عام ١٢٩٧هـ الموافق لعام ١٨٧٩م، حيث تمكن من تحريرها وضمها إلى ملكه عام ١٣٣١هـ الموافق ١٩١٣م دون حدوث معارك عسكرية كبيرة، وتم رحيل القوات العثمانية دون أسلحتها إلى البحرين، وكان هذا العمل دافعاً لبريطانيا لكي تنتبه لقوة ذلك الاتصال الذي انتهى بعقد معاهدة العقير بين الطرفين عام ١٣٣٤هـ الموافق لعام ١٩١٥م.

وعندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م كان عبد العزيز سلطانا على نجد والأحساء بينما كان آل الرشيد مايزالون يسيطرون على جبل شمر، والأشراف يسيطرون على الحجاز وتخضع عسير للأدارسة الذين يعترفون بالسيادة العثمانية، وبعد انتهاء الحرب نظر عبد العزيز بن سعود فوجد نفسه محصوراً بين قوتين الأشراف في الحجاز الموالين لبريطانيا والمسلحين بأسلحة حديثة، وابن رشيد في جبل شمر الذي غنم كثيراً من السلاح والمال من الدولة العثمانية لقاء مساعدته لها في حروبها ضد الإنجليز، وكان عليه أن يتخلص من الخطرين ضد سلطنته.

كان أول صدام بين عبد العزيز وأشراف الحجاز هو ما عُرف بموقعة "تربة" التي واجهت فيها قوات ابن سعود قوات الشريف حسين بعد اعتداءاتها منذ عام ١٣٣٦هـ الموافق لعام ١٩١٧م على بعض البلاد الواقعة على مشارف نجد والمجاورة للحجاز، وقد استطاعت قوة سعودية في ٢٥ شعبان ١٣٣٧هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩١٩م من هزيمة جيش الشريف واسترداد "تربة" وضمها إلى سلطنة نجد. ولم يمض وقت على هذه الوقعة حتى حدث صدام مسلح مع الكويت بسبب تحالف الكويت مع ابن الرشيد سرعان ما انتهى بتولي الشيخ أحمد جابر الصباح الحكم في الكويت، وعادت العلاقات صافية بين آل سعود والكويت.

وفي عام ١٣٣٩هـ الموافق لعام ١٩٢١م قرر مؤتمر علماء وزعماء نجد مع كبار الأسرة السعودية المناداة بعبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود سلطانا على نجد وملحقاتها، وأن يتمتع بهذا اللقب كل من يخلفه من ذريته، ومن ثم اتجه السلطان عبد العزيز لتحرير جبل شمر وضمه إلى السلطنة، وبالفعل شهد نفس العام استسلام آل رشيد بعد حصار "حائل" عاصمة ملكهم وعاملهم عبد العزيز المعاملة الكريمة المنتظرة من عربي شهم.

وبعد عدة شهورة احتلت القوات السعودية "خيبر" ووادي السرحان والجوف، كما حدثت صدامات قبلية على الحدود السعودية العراقية، وهنا حدث التوتر بين آل سعود والحكم الهاشمي في كل من الأردن والعراق والحجاز، وحاولت بريطانيا حل الخلافات وانهاء التوتر القائم فتم عقد مؤتمر في "العقير" وآخر في الكويت ولكن دون نتيجة، ومن ثم عقد المؤتمر الذي حضره كبار جال الدين وشيوخ القبائل برئاسة الإمام عبد الرحمن والسلطان عبد العزيز إلى إقرار تحرير الحجاز من حكم الأشراف.

وقد بدأت تلك الحملة بتحرير مدينة الطائف عام ١٣٤٣هـ الموافق لعام ١٩٢٤م، ونتج عن ذلك المناداة بعلي بن الشريف حسين ملكا على الحجاز ومغادرة الشريف حسين إلى العقبة، ومن ثم اتجه عبد العزيز إلى أهل الحجاز يخاطبهم قبل أن يأمر قواته بدخول مكة فأخلاها الملك علي يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ، فدخلها النجديون يوم ١٧ ربيع الأول ثم اتجهت القوات السعودية إلى جدة وحاصرتها حتى تركها الملك علي في ٦

جمادي الآخر ١٣٤٤هـ الموافق ٢٢ ديسنبر ١٩٢٥م. وكانت المدينة المنورة قد سلمت دون قتال في ١٩ جمادي الأول من نفس العام.

وبالنسبة لمنطقة عسير فقد تم توقيع اتفاق بين عبد العزيز بن سعود وأمير الأدارسة بعسير عام ١٣٣٨هـ الموافق لعام ١٩٢٠م يضع عسير تحت الحماية السعودية، ولكن إمام اليمن انتهز فرصة انشغال عبد العزيز بالحرب مع أشراف الحجاز وعمل على ضم نجران لتشكل منطقة حراما بين اليمن والسعودية، ولكن عبد العزيز أرسل قواته إلى عسير حيث ضمها وأجلت اليمن عن نجران، واستمرت العلاقات اليمنية السعودية متوترة حتى تم التوقيع على اتفاقية للصلح بين الطرفين عام ١٣٥٣هـ الموافق لعام ١٩٣٤م.

وهكذا توحدت شبه الجزيرة العربية امتداداً من الخليج العربي شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً تحت حكم السلطان عبد العزيز الذي كان لقبه سلطان نجد وملحقاتها حتى استخلص الحجاز فأصبح اللقب ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، حيث نودى بهذا اللقب في يناير عام ١٩٢٦م، ثم أصبح الاسم الرسمي للبلاد عام ١٩٣٢م المملكة العربية السعودية.

ثانيًا: البناء الداخلي:

وضع الملك عبد العزيز أُسس بناء الدولة منذ اليوم الأول، وهي الأُسس التي مازالت مرعية في عهد أبناءه، وأهم هذه الأُسس هي:

أ - عقيدة التوحيد الإسلامية:

تلك التي دعا إليها محمد بن عبد الوهاب، منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وفي ذلك يقول الملك عبد العزيز: يسمونا بالوهابيين ويسمون مذهبنا بالوهابي باعتباره مذهباً خاصّاً، وهو خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي يبثها أهل الأغراض.. نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة، ولم يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد.. فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح.

ومن كلمات الملك عبد العزيز أيضاً في التمسك بعقيدة التوحيد: إني لأفضل أن أكون على رأس جبل آكل من عشب الأرض أعبد الله وحده على أن أكون ملكا على سائر الدنيا

وهي على حالتها من الكفر والضلال، اللهم إنك تعلم أني أحب من تحب وأبغض من تبغض. إننا لا تهمنا الأسماء ولا الألقاب، وإنما يهمنا القيام بحق واجب، وكلمة التوحيد.

ب- تطبيق الشريعة الإسلامية:

آمن الملك عبد العزيز بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً للحياة، وأن التمسك بالإسلام يعصم الأمن والاستقرار، ولم يخف الملك عبد العزيز من نتائج تطبيق الشريعة لأنه لا يخاف هذه النتائج إلا من قوى الظلم والفساد في الأرض، والملك عبد العزيز رجل يتضح من سيرته أنه محب للعدل مقيم له، كاره للفساد ومقاوم له.

ولذلك نجد الملك عبد العزيز يعلن عند بدء مرحلة التنظيم الداخلي أن مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله (القرآن الكريم)، ومما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو ما أقره علماء الإسلام الأعلام بطرق القياس، أو أجمعوا عليه مما ليس في كتاب ولا سنة، فلا يحل في هذه الديار غير ما أحله الله، ولا يحرم فيها غير ما حرمه.

وقد طبق الملك عبد العزيز ما قاله فعلاً وذلك في جميع مجالاتها مثل:

١- إقامة الصلاة جماعة وتفقد المتخلفين عنها ومعاقبتهم حسب الحال.

٢- جباية الزكاة وصرفها في مصارفها التي أمر الله بها.

٣- صيام شهر رمضان، ومنع أية مظاهر تتنافى مع طبيعة هذا الركن العظيم من أركان الإسلام.

٤- أداء فريضة الحج وإلزام الناس بها إذا كانوا مستطيعين.

٥- إقامة العدل، والعدل أساس الملك.

٦- الشورى حيث أنشأ في عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م مجلس الشورى، وأدخل على نظامه عدة تعديلات حسب مقتضيات الحاجة.

٧- تطبيق الحدود مثل القصاص في القتلى، وقطع يد السارق، وحد قطاع الطريق، وحد الزاني، وحدود التعزير وغير ذلك.

٨- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وقد عين لهذا الغرض هيئات من المحتسبين يأمرون الناس بالمعروف وينهونهم عن كل منكر.

جـ - الحفاظ على الأمجاد:

عندما بدأ الملك عبد العزيز خطواته الأولى لتوحيد هذه البلاد كان نُصب عينيه تاريخ حكم ضربت جذوره في أعماق التاريخ، وإرث من المجد تمثل قيما حققه أسلافه من آل سعود من وحدة لهذه البلاد في ظل دولة تؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهجا للحكم وتنشر العقيدة الإسلامية الصافية وتدافع عنها.

ولكن نتيجة التنافس على الحكم والضعف والتفريط من البعض أضاع المجد الذي صنعه الأولون حينما خلف من بعد الأماجد العظام خلف عجزوا عن الحفاظ على ما تركه الأولون سواء كان ما تركوه أرضا أم مهابة أو وحدة.

د - الحكم والإدارة:

وفي البناء الداخلي وضع الملك عبد العزيز نظاماً متكاملاً في النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية للنهوض بالبلاد وتقوية وحدتها، وكانت إنجازات الملك عبد العزيز في هذه النواحي على النحو الآتي:

١- الناحية السياسية:

وتمثلت في النظام الملكي الوراثي، ومن ثم انعقد مجلسا الوكلاء والشورى وأبرما قرارا في ١٦ محرم ١٣٥٢هـ الموافق ١١ مايو ١٩٣٣م بمبايعة أكبر أبناء الملك عبد العزيز الأمير سعود وليا للعهد. ويتوالى أبناء الملك عبد العزيز في حكم المملكة الأكبر فالذي يليه وهكذا.

ومن الملاحظ أنه في المراحل الأولى لقيام المملكة العربية السعودية (عام ١٩٣٢م) كان الملك عبد العزيز وحده هو كل السلطة التنفيذية، فلما تقدم المجتمع قليلاً وبدأت حاجته تتنوع أنشئت وزارة المالية وألحق بها عدد كبير من مديريات الدولة، ولم يستقل عنها إلا الشعبة السياسية التي تطورت فيما بعد لتصبح وزارة الخارجية السعودية، فلما زاد تطور المجتمع السعودي تطور الحكم وجهازه فاختار الملك عبد العزيز وزراء ومستشارين حتى أصبح للمملكة مجلس وزراء ينعقد بصورة دورية. ومعظم الوزراء من أبناء العائلات الشعبية.

كما كان للمملكة مجلس للشورى بدأ العمل في بداية عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م وصدرت له قواعد سُميت "التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية" وضع على رأسه الأمير

فيصل بن عبد العزيز. وقد تطور هذا المجلس سواء بالنسبة لزيادة عدد أعضائه أو اتساع سلطاته.

وكان إنشاء الجيش السعودي متمشيًّا مع التطور الذي عاشته البلاد السعودية فقد كان الجيش الذي اعتمد عليه الملك عبد العزيز في توحيد المملكة يتكون من حاضرة أهل نجد وجيش الأخوان الذي كان من القبائل البدوية الرحالة التي وضع لها نظام "الهجر" وأنزلها من البادية إلى الحاضرة، وأصبحت هجرتها كثكنات عسكرية.

وفي عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م أمر الملك عبد العزيز بتكوين إدارة للأمور العسكرية بدأت بإنشاء الجيش النظامي. وتكونت أفواج المدفعية والرشاش والمشاه، إلى جانب قوات الجهاد وقوات الإخوان، ثم تطورت بعد خمس سنوات لتصبح: سلاح المشاة، وسلاح المدفعية، وسلاح الفرسان، ونظم الجيش على أساس كتائب وألوية تخضع لوكالة الدفاع ومقرها الطائف، وبعد خمس سنوات ألغيت مديرية الأمور العسكرية التي أنشئت عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م وحلت محلها "رياسة الأركان الحربية" التي تطورت لتصبح وزارة الدفاع في أول ربيع الآخر ١٣٦٥هـ الموافق ٦ مارس ١٩٤٦م وكان الأمير منصور بن عبد العزيز أول وزير لها.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن فرقة من الجيش السعودي اشتركت في حرب فلسطين عامي ١٩٤٨م و ١٩٤٩م حتى عقدت الهدنة، فأمر الملك عبد العزيز ببقاء هذه الفرقة مؤقتا في مصر. حيث أدخل عدد من ضباطها وضباط الصف وجنودها مدارس الجيش المصري في مختلف فروع الأسلحة للتدريب والتمرين نظريًّا وعمليًّا إلى جانب بعض الطيارين السعوديين الذين أوفدوا إلى مصر للتدريب حتى قامت الحرب العالمية الثانية فعادوا إلى بلادهم.

٢- الناحية الاقتصادية:

اهتم الملك عبد العزيز ببناء اقتصاد البلاد السعودية على أسس جديدة، حيث إن موارد البلاد كانت ضعيفة وقاصرة على الرعي وقليل من الزراعة البدائية والتجارة التقليدية مع بعض الحرف اليدوية، ومن ثم اهتم بتطوير الزراعة وإنعاش التجارة بتأمين الطرق وتشجيع عملية التسويق بين الحواضر والبادية إلى جانب الثروة البترولية.

ففي مجال الزراعة اهتم الملك عبد العزيز باستيراد ماكينات الري من الولايات المتحدة الأمريكية لاستخراج المياه من الآبار العميقة لزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي كثيرة، وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مياه الأمطار في الزراعة. وكانت نتيجة مجهودات الملك عبد العزيز في مجال الزراعة إنشاء وزارة للزراعة عام ١٩٧٢هـ/١٩٥٢م.

وفي مجال التجارة اهتم الملك عبد العزيز بتعبيد الطرق التي تربط أنحاء المملكة حتى يسهل نقل السلع والأشخاص، إلى التوسع في استخراج المعادن وخاصة الذهب وتسويق منتجات البلاد مثل التمور المتنوعة المشهورة بها البلاد السعودية.

وكان إنتاج البترول في المملكة العربية السعودية قد بدأ منذ وافق عبد العزيز على منح هولمز ممثل الرابطة الشرقية العامة امتياز البحث عن المعادن في الإحساء مقابل إيجار سنوي قدره ألفي جنيه، وذلك في ٦ مايو عام ١٩٢٣م. وفي ١٧ مايو ١٩٢٤م منح الرابطة امتيازاً للبحث عن البترول في نصيب السعودية من المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. وعام ١٩٣٣م تم التوقيع على اتفاق مع شركة ستاندارد أوبل أوف كاليفورنيا الأمريكية للتنقيب عن البترول في الأحساء. وقد بدأت الشركة الأمريكية في البحث عن البترول في منطقة الامتياز عام ١٩٣٤م، وتم الإنتاج بكميات تجارية في مارس عام ١٩٣٨م، في بئر الدمام رقم ٧ الذي أصبح يمثل أكبر بئر بترولي منتج في المنطقة العربية، وبهذا يعتبر أول إنتاج بترولي كبير في المنطقة العربية قد تم بعد حوالي خمس سنوات منذ التوقيع على عقد الامتياز.

وعندما تم العثور على النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨م مدت الشركة خط أنابيب لنقل البترول من "الدمام" إلى ميناء "الخبر" لشحن النفط إلى البحرين حتى يتم تكريره هناك. كما أنشئ في "رأس تنورة" عام ١٩٣٩م ميناء احتفل بافتتاحه في أول مايو من هذا العام بحضور الملك عبد العزيز وبعض أمراء الأسرة السعودية إلى جانب ممثلي شركة النفط. وفي ديسمبر ١٩٤٦م تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط أنابيب سعة ٣٠ و ٣١ بوصة إلى البحر المتوسط بتمويل من شركات البترول الأمريكية الأربع وهي: ستاندارد أوبل أوف كاليفورنيا، وشركة تكساس أوبل، وشركة ستاندارد أوبل أوف نيوجيرسي، وشركة سوكوني موبيل، وانتهت عملية الإنشاء في سبتمبر ١٩٥٠م. وتكونت شركة باسم المشروع عُرفت بشركة التابلاين، ويعتبر هذا الخط أضخم وأطول خط لأنابيب البترول في العالم.

٣- الناحية الاجتماعية:

نجح الملك عبد العزيز في تحويل مجتمع شبه الجزيرة العربية من مجتمع قبلي إلى دولة وتحويل ابن العشيرة إلى مواطن، وقد استخدم الملك عبد العزيز في ذلك ما عُرف بنظام "الهجر" والذي يقوم على أنه حيثما وجد الماء في قلب الجزيرة العربية كان على أقرب قبيلة بدوية منه أن تهجر بيوت الشعر وأن تبني إلى جوار الماء وتقتني الماشية وتزرع وتتحضر وتستقر. ولها من بيت المال المساعدة على البناء وعلى الزراعة ومصيرها أن تتحضر. وقد بلغ عدد الهجر في أيام عبد العزيز ١٥٣ هجرة. وقد فُتحت مدرسة في كل "هجرة" من "هجر" البادية لأن أهالي "الهجر" استقروا فيها، كما يقيد أبناء البوادي في مدارس القرى القريبة من مضاربهم، كما تقدم لهم خدمات صحية.

٤- الناحية الثقافية:

اهتم الملك عبد العزيز بالتعليم الحديث بالمملكة، فأنشأ في مكة المكرمة عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م إدارة حكومية للتعليم سُميت "إدارة المعارف العامة" مرتبطة بالنائب العام "الأمير فيصل بن عبد العزيز" يصرف أعمالها مدير عام ومعاون مدير، وكانت أول أعمالها إنشاء "المعهد العلمي السعودي" بمكة لإعداد المعلمين لمرحلتي التعليم الأولى والابتدائي، وتم إرسال أول بعثة من الطلاب إلى الخارج عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م. كما تم إنشاء مدرسة تحضير البعثات عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، ووضع لها منهج خاص استمد من منهج الدراسة المصرية بحيث تكفى شهادتها لدخول حاملها في المعاهد العليا وكليات الجامعة في مصر وغيرها.

هذا إلى جانب مدارس خاصة أنشأها بعض وجهاء البلاد كتعليم أهلي قبل وأثناء حكم الملك عبد العزيز، وكانت هناك مدارس لأبناء الأسرة السعودية، إلى جانب مدارس أبناء العشائر.

وفي الحقيقة فإن الملك عبد العزيز واجه صعوبات كثيرة في إنشاء التعليم الحديث منها قلة الإمكانات المادية وجمود تفكير بعض العلماء، ولولا ثباته في وجه دعاة التعصب والجمود لفشلت جهوده في نشر التعليم بالبلاد السعودية، وإن تاريخ المدرسة الحديثة في البلاد السعودية يبتدئ منذ أن قرر افتتاح أول مدرسة ابتدائية حديثة في الحجاز، ومن يوم أن أدخل مبادئ التعليم الحديث واللغات الأجنبية والرسم في صلب برامج هذه الدراسة.

وقد بلغ عدد المدارس في المملكة العربية السعودية حتى وفاة الملك عبد العزيز في ١٦ ربيع الأول ١٣٧٢هـ الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م ٤٣ مدرسة ابتدائية و٤ مدارس ثانوية ومدرسة تحضير البعثات والمعهد العلمي السعودي.

وفي الثامن عشر من ربيع الثاني عام ١٣٧٣هـ الموافق ٢٤ ديسمبر ١٩٥٣م صدر مرسوم ملكي يقضي بتأسيس وزارة المعارف، وتعيين الأمير فهد بن عبد العزيز وزيراً لها، وكانت شئون التعليم منوطة قبل ذلك بمديرية المعارف تتبع نائب جلالة الملك في الحجاز. وجاء في قرار إنشاء وزارة المعارف ما نصه: أمور المعارف العمومية هي عبارة عن نشر العلوم والمعارف والصنايع، وافتتاح المكاتب والمدارس والمعاهد العلمية مع فرط الدقة بأصول الدين الحنيف.

ثالثًا: السياسة الخارجية

للملك عبد العزيز منهج واضح في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية يقوم على الأسس الآتية:

١- النظام الداخلي معيار التعامل الخارجي، وأن السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية.

٢- الوضوح وعدم الغموض، فإن الملك عبد العزيز مطبوع على الصراحة والوضوح في أعماله ولا تشمل نفسه على جانب من جوانب الغموض.

٣- كرامة العرب واتحادهم، وفي ذلك يقول الملك عبد العزيز: أنا عربي وأحب عز قومي والتأليف بينهم وتوحيد كلمتهم، وأبذل في ذلك مجهوداتي ولا أتأخر عن القيام بكل ما فيه المصلحة للعرب وما يوحد أشتاتهم ويجمع كلمتهم.

٤- عزة المسلمين وتضامنهم: فقد ذكر الملك عبد العزيز: يجب على المسلمين أن يحذروا التفرقة وأن يصلحوا ذات بينهم ويبذلوا النصيحة.

٥- الندية لا الهيمنة: حيث يقول الملك عبد العزيز: إننا لا نرمي من وراء ذلك إلى التحكم في الناس.

٦- الدبلوماسية الوقائية: وهي في مفهوم الملك عبد العزيز كبت دواعي الاستفزاز التي قد تشغله عن البناء والنهضة وتحاول الإضرار بسمعة بلاده في المستوى العالمي.

٧- الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى: حيث يذكر الملك عبد العزيز: أنا مبشر أدعو لدين الإسلام ونشره بين أقوام.. أنا داعية لعقيدة السلف الصالح، وعقيدة السلف الصالح هي: التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما جاء عند الخلفاء الراشدين.

٨- إعداد القوة، حيث يقول: إن جنود التوحيد وإخوان من أطاع الله.. وأن هذه القوة هي موقوفة لتأييد الشريعة ونصرة الإسلام في الديار التي ولاني الله أمرها، أعادي من عادى الله ورسوله، وأصالح من لا يعادينا ومن لا يناوشنا بسوء.

٩- التعاون الدولي: وفي ذلك يقول الملك عبد العزيز: ليس هناك ما يضر العرب إن هم أخذوا من الأوروبيين ما يفيدهم ويلائمهم، أن الآوان لأن يتعلم العرب الاقتصاد ويسيروا في حياتهم على قواعده.

١٠- الحفاظ على السلام والأمن الدوليين: حيث يذكر الملك عبد العزيز: إني جعلت سنتي ومبدئي ألا أبدأ بالعدوان، بل أصبر عليه وأطيل الصبر على من بدأني بالعداء، وأدفع بالحسنى ما وجدت له مكانا.

وعلى هذا المنهج كانت علاقات الملك عبد العزيز بالأقطار العربية والإسلامية تستهدف المصلحة العربية، فقد أبرم عدة معاهدات للصداقة وحُسن الجوار مع كل من تركيا وإيران عام ١٩٢٩م، ومع العراق الملكي عام ١٩٣٠م، ومع شرق الأردن عام ١٩٣٣م، ومع اليمن عام ١٩٣٤م، ثم مصر عام ١٩٣٦م، كما سبق أن ذكرنا.

كما كان للملك عبد العزيز مواقف تأييد من القضايا العربية، مثل قضية عرب فلسطين في مواجهة المؤامرات الصهيونية وسماح بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتأييد الولايات المتحدة للأطماع الصهيونية، وكذلك تأييد الشعب السوري ضد الاحتلال الفرنسي لتحقيق المطالب العربية المشروعة، إلى جانب تأييد مصر في كفاح شعبها ضد الوجود البريطاني في أراضيها. وفي ذلك يقول الملك عبد العزيز: يهمنا أمر إخواننا السوريين، وأمر إخواننا الفلسطينيين، وأمر إخواننا العراقيين، وإخواننا المصريين.. يهمنا حالهم ويهمنا أمرهم ويزعجنا كل أمر يدخل عليهم من ذلك ذل أو خذلان لأننا ما نرى إلا أنهم منا ونحن منهم،

كما تهمنا جميع بلاد المسلمين، إنني أخاطب إخواننا في مصر، والعراق وسورية، وفلسطين، فأقول لهم إن المصلحة واحدة والنفوس واحدة.

مصر والسعودية:

وبحكم أهمية العلاقات المصرية السعودية، فإننا نفرد لهذه العلاقات صفحات منفردة، فلقد زار الملك عبد العزيز مصر مرتين الأولى قابل خلالها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في البحيرات المرة وقابل مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بالفيوم في شهر فبراير ١٩٤٥م، والمرة الثانية زيارة رسمية لمصر في يناير ١٩٤٦م.

ولندع الملك عبد العزيز يتحدث عن زيارته لمصر بقوله:

" أحمد الله إذ أعود إليكم من بلاد هي بلادي وبلادكم، مصر العزيزة بعد أن لاقيت فيها من جلالة الملك المعظم فاروق وحكومته وشعبه في كل شبر مشيت فيه من أرض الكنانة من الحفاوة والإكرام ما لا يحيط به الوصف، ولا يفي بحق وافر الشكر ".

وما كنا لننسى مصر الكريمة، وصلاتها بشقيقتها العربية السعودية، فكان من حظ البلدين توثيق الروابط بينهما وتوحيد جهودهما في سياستهما، وإقامة التعاون بينهما على أثبت الدعائم.

وإنه لمن سعد الطالع لنا جميعاً أن الشعور العربي المشترك بيننا هو شعور عام اشتركنا فيه مع إخواننا ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم، كما اشترك معنا في شعورنا كل مسلم وكل عربي، وما جامعة الدول العربية التي أسست في عاصمة مصر بفضل الله ثم بفضل جهود إخواننا ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم إلا أثر لهذه الروح العربية، التي تربط بيننا وتؤلف بين قلوبنا جميعاً.

كلانا والحمد لله موقن بأن القوة في وحدة الكلمة، وأن الأخ درع أخيه، وأن تآخينا من شأنه أن يوثق العرى بين شعوبنا، وما شك أحدنا في أن مصلحة البلدين تقضي بوحدة اتجاهها السياسي، ووحدة السبيل الذي يسلكانه في مناهجهما الدولي.. ذلك مبدؤنا. ومبدأ شعبنا يتوارثه الأبناء عن الآباء، ويبقى إن شاء الله على وجه الدهر بهذه الروح.

إن الصلات التي تربط بين شعبينا قد وثقها الله وأيدها التعاون في سبيل تحقيق مجد العروبة.

ومن فضل الله علينا جميعاً أن كانت في هذه الزيارة والتي قبلها مجتمعة على مواصلة جهودهما في سبيل تأييد جامعة الدول العربية، وبذل كل مرتخص وغال في تأييد التضامن بين سائر دول الجامعة بالقلب والروح لما فيه الخير لدول الجامعة ما حيينا، وسنورثها بنينا، حتى يظل العربي يشعر في كل وطن يمر به من بلاد العرب أنه يسير في موطنه، ويعتز به في وطنه وبلاده.

" إن جيش مصر وحضارتها جُند للعرب وركن من أركان حضارتهم ".

وقد أذاع الملك فاروق ملك مصر بياناً بمناسبة زيارة الملك عبد العزيز لمصر في عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م، جاء فيه: في الوقت الذي يغادر فيه أخي وصديقي صاحب الجلالة الملك المعظم عبد العزيز آل سعود مملكتكم عائداً في رعاية الله إلى مملكته، يطيب لي أن أوجه شكري لكم،فقد أكرمتموني في ضيفي بل ضيفكم إذ استقبلتموه بقلوبكم وأحطتموه بحبكم، ليس أطيب عندي من أن أكرر شكري لكم، فقد أكرمتم في شخص الملك عبد العزيز شخصي، أكرمتم مصر والعروبة والإسلام.

وكان الملك فاروق قد زار الملك عبد العزيز في بلاده واجتمعا معاً فيما عُرف باسم اجتماع رضوى في يناير ١٩٤٥م، واستغرقت الزيارة عشرة أيام وتعتبر هذه الزيارة – في رأي مجلة المصور المصرية – أحد الأحداث المهمة للتفاهم العربي المأمول، وإن كانت الوحدة العربية قد تعرضت قبل الآن لكثير من الصعاب، فإن هذا الاجتماع هو بشير خير باجتماع كلمة العرب.

وقد جاءت هذه الزيارات الودية المتبادلة مستندة إلى ما بين البلدين من صلات أخوية في إطار العروبة والإسلام، وقد دعمتها معاهدة عام ١٩٣٦م بين السعودية ومصر، ومن ثم نسوق تفاصيل عقد هذه المعاهدة.

معاهدة عام ١٩٣٦م:

عندما أعلنت المملكة العربية السعودية في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢م تطلع عبد العزيز آل سعود إلى مصر الشقيقة الكبرى لكي تعلن اعترافها بالإسم الجديد لدولته، وكان الملك عبد العزيز عندما تم له استكمال وحدة الدولة بضم الحجاز ثم عسير تفرغ لبناء الدولة ورسم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، ففي المجال الداخلي اهتم بالتعليم والزراعة واستغلال المصادر المعدنية، وفي المجال الخارجي أبرم عة معاهدات للصداقة وحُسن

الجوار مع كل من تركيا وإيران عام ١٩٢٩م، ومع العراق عام ١٩٣٠م ومع شرقي الأردن عام ١٩٣٣م، ومع اليمن عام ١٩٣٤م، ثم مع مصر عام ١٩٣٦م كما سبق أن ذكرنا.

جاء تطلع الملك عبد العزيز إلى مصر متفقا مع ما بين البلدين من أواصر الأخوة العربية الإسلامية؛ ولذلك كان كثيراً ما يوصى رجاله بالحجاج المصريين قائلاً: إخواننا سهلوا لهم ولا تكدروا خواطرهم، كما أنه رحب بتقوية العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية حيث استقبل الاقتصادي الكبير محمد طلعت حرب وناقش معه فكرة قيام مشروعات مشتركة بين مصر والسعودية مثل ربط ميناء السويس بميناء جدة بخط ملاحي بحري. كما رحب الملك عبد العزيز بإعلان حزب الوفد المصري بأن العلاقات الطيبة بين السعودية ومصر هي من مصلحة الطرفين. إلى جانب نشاط الشيخ رشيد رضا ومجلة المنار، التي تصدر في القاهرة والتي قامت بدور إيجابي في نشر مبادئ دعوة الإصلاح السلفي وتقوية العلاقات بين السعودية ومصر. بالإضافة إلى تعاطف على ماهر رئيس الوزراء الذي خلفه مصطفى النحاس عام ١٩٣٦م في رئاسة الوزارة مع فكرة تقوية العلاقات المصرية السعودية، وهما اللذان شاركا في ترسيخ قواعد الأخوة والصداقة بين القطرين الشقيقين حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦م.

كان عقد معاهدة عام ١٩٣٦م (١٦ صفر عام ١٣٥٥هـ الموافق ٧ مايو عام ١٩٣٦م) تتويجاً لروح الأخوة العربية والإسلامية بين القطرين الشقيقين، وقد شارك في وضعها حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية السعودية، وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزيرا لخارجية المصرية.

ويمكن استخلاص قوة العلاقات المصرية السعودية من مواد هذه المعاهدة على النحو التالي:

أولاً: الحرص على الأخوة العربية الإسلامية بين القطرين الشقيقين، فقد جاء في ديباجة المعاهدة ما نصه: الحمد لله الذي ألف بين قلوب المسلمين وجعلهم بنعمته إخوانا.. أما بعد فنحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، نظراً لأنه قد عقدت معاهدة صداقة بيننا وبين مجلس وزراء المملكة المصرية متوليًّا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية لتثبيت العلاقات الودية بين البلدين وتوقيتها.. ونظراً لما لدى

المملكتين العربية والمصرية من خالص الرغبة في توثيق عرى الصداقة بينهما، فقد اتفقا على عقد معاهدة تُثبَّت فيها قواعد علاقتهما الودية.

ثانيًا: حرص المملكة العربية السعودية على أن تعلن مصر اعترافها الرسمي بالمملكة، وهذا الحرص مرجعه إلى تقدير المملكة لأهمية هذا الاعتراف من مصر بصفة خاصة باعتبارها الشقيقة العربية الكبرى ونظراً لمركزها الدولي؛ ولهذا نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً.

ثالثًا: تأكيد الأخوة وحُسن الجوار بين مصر والسعودية، فنصت المادة الثانية على أن يكون بين الحكومتين والشعبين سلام دائم وصداقة خالصة، وأن يتعهد الطرفان بالمحافظة على حُسن العلاقات مع الطرف الآخر، وأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الطرف الآخر، وهذا في رأيي أول دلائل التضامن العربي المبكر بين قطرين عربيين.

رابعاً: التأكيد على معاملة المصريين في الأراضي السعودية معاملة متميزة، إذ نصت المادة الرابعة على تعهد الحكومة السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من رعايا مصر، وأن يتمتعوا أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم وبالحرية الشخصية في الحدود الشرعية، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف عليها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل.

خامسًا: الحرص على استمرار العلاقات الأخوية في المستقبل، فقد نصت المادة السادسة على تعهد من كلا الطرفين بالقيام في أقرب فرصة ممكنة بعد توقيع المعاهدة بمفاوضات ودية لحل المسائل المعلقة بينهما، ولعقد اتفاقيات جمركية وبريدية وملاحية وغير ذلك من الشئون التي تهم بلديهما.

وفي هذا السياق جاء في المذكرات الملحقة بالمعاهدة ما يؤكد هذه المعاني الأخوية، فقد جاء بالمذكرة الثانية المقدمة من رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا المؤرخة في ٤ رمضان ١٣٥٥هـ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٣٦م، أن الحكومة المصرية تعتزم استئناف إرسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الحج القادم.. وأن الكسوة سوف توضع على الكعبة بالاحتفال اللائق بكرامة المكان ومقام الجالس على عرش الحجاز، وأنه

سيطرز على الكسوة إشارة إلى أنها أهديت إلى الكعبة المشرفة في عهد صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.

وجاء الرد السعودي على هذه المبادرة الأخوية المصرية في المذكرة الثالثة التي قدمها فؤاد حمزة بك والتي جاء بها موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على مذكرة مصطفى النحاس باشا بخصوص استئناف إرسال الكسوة إلى الكعبة المشرفة، وأضافت المذكرة السعودية، بأن الهيئة (المصرية) المكلفة بنقل الكسوة (من مصر) ستقابل بأكبر حفاوة في جدة، كما أن الكسوة ستستقبل في مكة المكرمة أكرم استقبال. وتوضع في مقرها بالاحتفال اللائق بمقام صاحب الهدية (ملك مصر).

وكان موضوع الجنسية بين المصريين والسعوديين محل اهتمام الطرفين، ومن ثم نصت المذكرة السادسة والأخيرة الملحقة بالمعاهدة والموجهة من مصطفى النحاس باشا إلى فؤاد حمزة بك على تحديد القواعد التي يتم التعامل بموجبها مع المصريين المقيمين بأراضي المملكة العربية السعودية وخاصة الأراضي الحجازية، عندما انضمت هذه الأراضي إلى ملك آل سعود. كما يتم التعامل بموجبها مع العرب السعوديين من أبناء الجزيرة العربية عامة والحجاز خاصة الذين كانوا مقيمين بالأراضي المصرية عندما صدر قانون الجنسية المصرية.

وحددت المذكرة بأنه يمنح لكل من المصريين والسعوديين مهلة قدرها ستة أشهر لاختيار الجنسية المصرية أو العربية السعودية أي أصبح من حق المصريين المقيمين بأراضي المملكة العربية السعودية حتى ضم بلاد الحجاز لملك آل سعود اختيار الجنسية السعودية، كما أصبح من حق السعوديين المقيمين بالأراضي المصرية عند صدور قانون الجنسية المصرية اختيار الجنسية المصرية.

وتضيف المذكرة إلى أنه سوف يجرى الاتفاق على الكشوف النهائية المتضمنة أسماء المصريين في المملكة العربية السعودية، والعرب السعوديين في المملكة المصرية في خلال الثلاثة أشهر التالية للمهلة المشار إليها (وهي مهلة الستة أشهر)، غني عن البيان أن إعداد هذه الكشوف عملية تنظيمية إجرائية تسبق عملية الاختيار.

وحرصت المذكرة في نفس الوقت على التأكيد بأنه لن يترتب على اختيار أحد المقيمين في بلد جنسية البلد الآخر أي مساس بحقه في البقاء أو الاستقرار في أراضي البلد الذي يقيم فيه. كما اختتمت المذكرة بتأكيد آخر بأن المصريين أو العرب السعوديين

الذين هبطوا أراضي البلد الآخر منذ صدور قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الأصلية.

أبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن:

توفى الملك عبد العزيز – رحمه الله – يوم ١٦ ربيع الأول عام ١٣٧٣هـ الموافق ١٢ نوفمبر عام ١٩٥٣م ليخلفه على عرش السعودية ولي عهده الأمير سعود بن عبد العزيز، وتوالى إخوته بعده حيث خلفه فيصل بن عبد العزيز تلاه خالد بن عبد العزيز ثم فهد بن عبد العزيز، ثم عبد الله بن عبد العزيز وفيما يلي صفحات موجزة عن إنجازات ملوك السعودية أبناء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن.

أولاً: الملك سعود بن عبد العزيز:

تولى سعود الحكم في المملكة العربية السعودية في اليوم التالي لوفاة المغفور له الملك عبد العزيز ليواصل المسيرة المتمثلة في:

١- بناء في الداخل على أساس من الأمن والاستقرار الشاملين.

٢- عمل من أجل التضامن الإسلامي وخدمة دين الله والأمة الإسلامية.

٣- سعي من أجل الإخاء العربي بحكم روابط الدين واللغة والجوار والأرض والتاريخ والدم.

٤- مساهمة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى إقرار السلام العالمي القائم على الحق والعدل

وقد استطاع الملك سعود بن عبد العزيز استخدام إمكانات المملكة المادية والبشرية في استكمال المشروعات التطورية والتوسع في الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين، كما كانت له زيارات متعددة للخارج إلى مصر وغيرها من الأقطار، العربية كما زار الولايات المتحدة الأمريكية في إطار العلاقات التقليدية بين البلدين.

ثانيًا: الملك فيصل بن عبد العزيز

تولى الملك فيصل رحمه الله ملك السعودية بتاريخ ١٧ جمادي الثانية ١٣٨٤هـ الموافق ١٩٦٤م بعد أن تقرر تنحية الملك سعود عن الحكم، وقد بدأت في عهده عملية

البناء الداخلي للدولة على أسس حديثة كاعتماد التخطيط أساساً للخطوات التي تخطوها البلاد على طريق التطور والرقي، ومثل وضع الخطة الإنمائية الأولى.

وكان في عهد والده قائداً للقوات السعودية في منطقة عسير وتهامة منذ عام ١٣٤٠هـ الموافق ١٩٢١م وبعد أربع سنوات عين نائبا للملك في الحجاز واحتفظ بهذا المنصب إلى أن ألغى؟، وبعد خمس سنوات أخرى (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) صدر مرسوم برفع المديرية العامة للشئون الخارجية إلى درجة وزارة وعُين فيصل وزيراً للخارجية. وبعد خمس سنوات أخرى عُين رئيسا لمجلس الشورى بعد صدور مرسوم ملكي يقضي بوضع نظم جديدة للملكة.

وبعد وفاة الملك عبد العزيز وتولية سعود حكم المملكة نودي بالأمير فيصل وليًّا للعهد في ٢ ربيع الأول عام ١٣٧٣هـ، ثم عُين بعد ذلك رئيسا لمجلس الوزراء، وبناء على قرار من العلماء والشعب عُين في ١٦ ذي القعدة عام ١٣٨٣هـ الموافق ١٩٦٣م نائباً للملك وأسندت له كل سلطات الحاكم التي كانت من اختصاص الملك.

وبالنسبة لسياسة فيصل الخارجية فقد قام بمجهودات كبيرة لبلورة مبادئ التضامن الإسلامي كقوة تجمع الشعوب الإسلامية في مؤتمرات ومؤسسات على مختلف المستويات فقام بسلسلة طويلة من الرحلات شملت معظم البلاد الإسلامية داعيًّا إلى وحدة الكلمة والصف الإسلاميين، وساعيا من أجل عقد مؤتمر قمة إسلامي يكون منطلقا لتنظيم شئون المسلمين وعلاقاتهم ببعضهم فيما يعود بالخير على دينهم وأمتهم، وهو ما تحقق بالفعل بانعقاد مؤتمري القمة الإسلامية في الرباط والثاني في لاهور. كما تبني الدفاع عن قضايا العرب والمسلمين في المحافل الدولية، فزار من أجل ذلك عدداً من الأقطار الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما شجع حركة تحرير فلسطين وأسهم بقدر كبير في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧م في إنهاء الخلافات العربية وتقرير سياسة الدعم العربي.

ثالثاً: الملك خالد بن عبد العزيز:

بوفاة فيصل عام ١٣٩٥هـ الموافق لعام ١٩٧٥م آلت المسئولية للملك خالد بن عبد العزيز الذي عهد إلى أخيه فهد بن عبد العزيز بولاية عهده، وفي عهد الملك خالد نفذت الخطة الإنمائية الثالثة التي بدأ تنفيذها عام ١٤٠٠هـ الموافق لعام ١٩٨٠م.

وفي عهد الملك خالد عقد مؤتمر القمة الإسلامية الثالث عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م في مكة المكرمة حيث اجتمع في رحاب الحرم المكي الشريف ولأول مرة في التاريخ قادة وزعماء الدول الإسلامية. كما قام بعدة زيارات رسمية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة لتوثيق علاقة المملكة بهذه الدول، كما نشأ مجلس التعاون الخليجي الذي هدف إلى تقوية الروابط التي تصل بين الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وهو المجلس الذي جعل من دوله قوة متكاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والحضارية بحكم التجانس الطبيعي لشعوب هذه الدول.

وفي ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ الموافق ١٣ يونيو ١٩٨٢م توفى الملك خالد بن عبد العزيز إثر أزمة قلبية، فتمت مبايعة ولي العهد فهد بن عبد العزيز ملكاً للبلاد، الذي ما لبث أن اتخذ لقب خادم الحرمين الشريفين حيث أشرف على استمرار مشروعات توسعة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

العلاقات المصرية السعودية الحالية:

العلاقات المصرية السعودية تاريخ ممتد من القوة والازدهار.. ٣٠ يونيو فصل جديد يؤرخ لعلاقة البلدين.. ٦ مليارات دولار حجم الاستثمارات السعودية في مصر.. معاهدة الصداقة بين البلدين بدأت عام ١٩٣٦م (١).

تشهد العلاقات المصرية السعودية أزهى عصورها بعد ثورة ٣٠ يونيو بعد الدعم الكامل التي قدمته المملكة ملكا وحكومة وشعبا لإرادة الشعب المصرى في مواجهة قوى الطغيان العالمية التي أرادت القضاء على الثورة المصرية بدعم الإخوان وتأتى العلاقة المتميزة بين البلدين على مر التاريخ نظرًا للمكانة والقدرات الكبيرة للبلدين على الأصعدة العربية

(١) نقلاً عن عبد الوهاب خضر: العلاقات المصرية السعودية، تاريخ ممتد من القوة والازدهار، ولاء أبو ستيت.

والإسلامية والدولية، فمصر والسعودية هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي والعربي.

وقد أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال حديثه في حملته الانتخابية قبل فوزه بالرئاسة أن المملكة السعودية ستكون وجهته الخارجية الأولى، إيمانا بأهمية ترسيخ العلاقات مع السعودية الشقيقة وفى المقابل جاءت تهنئة خادم الحرمين لمصر والرئيس السيسي، وتأكيده بضرورة دعم مصر في مثل هذه الظروف بل والدعوة إلى مؤتمر المانحين للأصدقاء وجاءت هذه الخطوة بعد لحظات من إعلان فوز السيسي برئاسة مصر.

ويرى محللون أن الزيارة التي قام بها العاهل السعودى لمصر لتقديم تهنئته للرئيس الجديد لها دلالات كبيرة على المستقبل المشرق الذي ينتظر العلاقات بين البلدين، خاصة أن جدول تحركات الملك الخارجية يوحي بذلك.

مصر والعرب:

"لا غنى للعرب عن مصر، ولا غنى لمصر عن العرب" مقولة شهيرة تتداول كثيرًا، فطن إليها الملك عبد العزيز آل سعود كما فطن للدور المصري في بداية تأسيس وبناء الدولة السعودية، في ١٩٠٢م، حيث حرص على إقامة علاقات طيبة ومتينة مع مصر، لكن العلاقات المصرية الحجازية كانت أبعد من ذلك، إذ تمتد إلى عصور الدولة الإسلامية الأولى، وشهدت العلاقات أزهى عصورها بدء من عصر الدولة الفاطمية التي بدأت تتردد إلى أمراء الحجاز.

مرورا بالقرن الثامن عشر والذي شهد علاقات مميزة بين مصر، والحجاز، وكانت منطقة الحجاز غاية في الحيوية بالنسبة لمصر سواء من الناحية الدفاعية أو الهجومية، إذ كانت هي، ووفقا للدراسات التي تناولت هذه المرحلة هي بوابة مصر لتجارة الشرق، الأمر الذي أسهم في ثراء مصر في العصرين المملوكي والعثماني، حيث كان ميناء جدة المصدر الرئيسي لتجارة مصر مع الهند.

كسوة الكعبة:

وكان موكب الحج أحد المظاهر المتميزة للعلاقات التي جمعت مصر والحجاز، وكانت مصر ترسل كسوة الكعبة كل عام منذ عهد الفاطميين وحتى وقت قريب.

وتتسم العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية بأسس وروابط قوية نظرًا للمكانة والقدرات الكبيرة التي يتمتع بها البلدان على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، وكان المحور العربي وحتى وقت ما قبل ثورات الربيع العربي يرتكز على مثلث " القاهرة– الرياض – دمشق".

دعم الاستقلال:

ويبدأ التطور الحديث في العلاقات بين مصر والسعودية في أعقاب توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين عام ١٩٣٦م، حيث شهدت العلاقات حالة من الترابط القوى، ووقفت المملكة إلى جوار مصر وأيدت مطالبها في جلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ووقفت إلى جانبها في الجامعة العربية والأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية، وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر وقفت المملكة إلى جانب مصر، وقدمت لمصر ١٠٠ مليون دولار بعد سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي، وفى ٣٠ أكتوبر ٥٦ أعلنت المملكة التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر.

حرب اليمن:

ولا تخلو العلاقات الثنائية عادة من بعض المناوشات، أو الأزمات التي تعكر صفوها، الأمر الذي جرى مرة خلال حكم الرئيس جمال عبدالناصر، وأخرى في حكم الرئيس السادات وعقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وكان السبب في الأزمة خلال حكم عبد الناصر نتيجة حرب اليمن، حين أرسلت مصر في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م قواتها المسلحة لدعم الثورة اليمنية التي قامت على غرار الثورة المصرية.

وأيدت السعودية الإمام اليمنى محمد البدر حميد الدين، خوفا من امتداد الثورة إليها، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات المصرية السعودية، إلى أن انتهت بالصلح بين ناصر والملك فيصل في مؤتمر الخرطوم، بعد نكسة ٦٧ عندما أسهمت السعودية في نقل الجيش المصرى من اليمن.

ووقفت المملكة إلى جانب مصر بصورة كبيرة ومميزة عقب النكسة عام ١٩٦٧م، والعدوان الصهيوني على مصر وسوريا والأردن، حيث وجه الملك فيصل نداء إلى الزعماء

العرب طالبهم بالوقوف إلى جانب الدول الشقيقة المعتدى عليها، وتخصيص مبالغ كبيرة لمساندتها في الصمود.

وكان للسعودية دور لا يُنسى في حرب أكتوبر حيث أصدر الملك فيصل بن عبد العزيز قراره التاريخي أثناء حرب أكتوبر بقطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل دعما لمصر في هذه الحرب.

السادات وفيصل:

كما قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتفقد خط المعركة في أحد الخنادق على الجبهة المصرية، وقام الملك فيصل بن عبد العزيز بالطواف بموكبه في عدد من المدن المصرية في استقبال شعبي بهيج، ورفعت رايات ترحيبية كان من ضمنها لافتة تقول: (مرحبا ببطل معركة العبور "السادات" وبطل معركة البترول "فيصل").

وتقف المملكة السعودية إلى جانب مصر مجددا في أعقاب ٣٠ يونيو حيث أعلنت دعمها السياسي والدبلوماسي وأيضًا المالي للثورة، وكان لها موقفها الواضح من جماعة الإخوان، وتبنيها للإرادة المصرية، وأصدرت السعودية قرارا باعتبار جماعة الإخوان إرهابية وحظرت أنشطتها على أراضيها.

العلاقات الاقتصادية:

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المتبادلة، فإن هذه العلاقات تشهد تفاعلًا ونموًّا مستمرًا بين البلدين، تضاعف عدة مرات منذ الثمانينات من القرن الماضي، فقد احتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية المستثمرة في مصر، والمرتبة الثانية على مستوى الاستثمارات العالمية.

ووفقًا لبيان الهيئة العامة للاستثمار يبلغ حجم الاستثمارات السعودية في مصر نحو ٥.٧٧٧ مليارات دولار بعدد شركات مؤسسة ٣.٠٥٧ شركة خلال الفترة من ١٩٧٠/١/١ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١.

الاستثمارات السعودية:

يحتل القطاع الصناعى المرتبة الأولى باستثمارات تبلغ مليارى دولار، يليه القطاع الإنشائى باستثمارات مليار دولار. وتأتى الاستثمارات السياحية في المرتبة الثالثة بـ٩٣٣ مليون دولار بعدد شركات مؤسسة ٢٦٨ شركة، بينما تحل الاستثمارات في القطاع التمويلى في المرتبة الرابعة بـ١١٢ شركة باستثمارات تبلغ ٦٩٣ مليون دولار، تليها الاستثمارات الزراعية ثم الخدمية وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي إطار تعزيز هذه العلاقات، عُقدت اللقاءات الثنائية وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

ملف العمالة:

ويُعد ملف العمالة المصرية من أهم الملفات على صعيد العلاقات بين البلدين، ووفقا للإحصاءات فان عدد المصريين العاملين في المملكة تجاوز ١.٨ مليون مصري، في حين أن تقديرات أخرى غير رسمية تذهب إلى أن هذا العدد تجاوز الثلاثة ملايين مصري، وتعد الجالية المصرية في المملكة هي أكبر جالية مصرية في الخارج، يعملون في كافة أرجاء المملكة، وفي كافة القطاعات والمجالات الحيوية.

الجمهورية الثالثة:

ومن المأمول أن تشهد العلاقات المصرية السعودية جولة مميزة من التواصل وعلاقات الأخوة في بداية الجمهورية الثالثة برئاسة عبدالفتاح السيسي، الذي أعلنت المملكة تأييد مصر في عهده ودعمها للخروج من أزمتها، والدفع بإسهامات على المستوى الاقتصادي، عبر دعوته التي لاقت ترحيبا كبيرا من مؤتمر أصدقاء مصر لدعم اقتصادها.

العلاقات المصرية - السعودية والحقائق الغائبة!!

تحتوى أوراق الهيئة العامة للاستعلامات فى مصر على وثائق خطيرة ومتميزة يجب التطرق إليها فى هذه الأيام كرد عملى على هؤلاء الذين يحاولون منذ اندلا ع ثورة الشعب المصري فى الخامس والعشرين من يناير الماضى تشويه العلاقة التاريخية بين الشعبين السعودي والمصري،خاصة وان بلد مثل السعودية له ثقل فى المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية والدينية وحتى السياسية والنفسية عند المصريين يستحق أن نرصد للرأى العام بعض الحقائق.

ولعل محاولة البعض خلق أزمة بين البلدين فى ظل مشاكل المعتمرين المصريين وتعرضهم لظروف أثناء العودة، والسعى باستمرار إلى خلق كراهية نظرا لغضب النظام السعودى وإعلانه عن رفضه لمحاكمة الرئيس المصرى السابق حسنى مبارك وترحيبها بعلاجه على أراضيها، كل ذلك يجعل فتح ملف العلاقات التاريخية والمواقف التضامنية بين البلدين واجب وطنى.

فالسعودية ليست العدو لمصر فهى بلد شقيق ويتميز شعبه بالطيبة على خلاف دول عربية أخرى لم تقدم لمصر – وليس لشخص– ما قدمته المملكة خاصة فى أوقات الحرب والأزمات الاقتصادية، فالعلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية تعتبر علاقات متميزة نظرا للمكانة والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها البلدين على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، فعلى الصعيد العربي تؤكد الخبرة التاريخية أن القاهرة والرياض هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي، وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي والوصول إلى الأهداف الخيرة المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

كما أن التشابه في التوجهات بين السياستين المصرية والسعودية يؤدى إلى التقارب إزاء العديد من المشاكل والقضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ومن هنا كان طبيعيًّا أن تتسم العلاقات السعودية المصرية بالقوة والاستمرارية.

وبغض النظر عن موقفى المعادى لسياسات النظام السابق فى مصر والتى دفع ضريبتها الملايين من سكان المقابر والعاطلين وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق فإن القارئ الجيد للسياسة الخارجية يكتشف أن تعامل النظام السعودى مع حكومة مصر أيًا كانت، كان دعماً للموقف المصرى والمصالح المصرية العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية وليس دعما لشخص أو مجموعة و هناك مزيد من الخصائص تتعلق بالعلاقات السعودية المصرية وتضفى عليها قدرا أكبر من الخصوصية وعلى رأسها العلاقات السياسية.

فلقد أدرك المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود بكل وضوح الأهمية الاستراتيجية للعلاقات المصرية السعودية وانتهى إلى مقولته الشهيرة " لا غنى للعرب عن مصر – ولا

غنى لمصر عن العرب " فمنذ أن بدأ بناء الدولة السعودية الحديثة في عام ١٩٠٢م حرص على إيجاد علاقة قوية مع مصر.

وعام ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦م عقدت معاهدة صداقة بين البلدين، ثم وقعت اتفاقية التعمير بالرياض في عام ١٣٠٨هـ / ١٩٣٩م التي قامت مصر بموجبها بإنجاز بعض المشروعات العمرانية في المملكة، وكان لمصر والمملكة دور كبير في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، ثم كانت زيارة الملك عبد العزيز إلى مصر دفعة قوية للعلاقات بين البلدين.

وأيدت المملكة مطالب مصر الوطنية في جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ووقفت إلى جانبها في الجامعة العربية والأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية، وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين حيث رأس وفد المملكة في توقيعها بالقاهرة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، ووقفت المملكة بكل ثقلها إلى جانب مصر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد قدمت المملكة لمصر في ٢٧ أغسطس ١٩٥٦م (١٠٠ مليون دولار) بعد سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي، وفى ٣٠ أكتوبر أعلنت المملكة التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر.

وعقب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧م، فقد توجه المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز بنداء إلى الزعماء العرب بضرورة الوقوف إلى جانب الدول الشقيقة المعتدى عليها وتخصيص مبالغ كبيرة لتمكينها من الصمود،واستمرت المساندة السعودية لمصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م حيث أسهمت المملكة في الكثير من النفقات التي تحملتها مصر قبل الحرب، وقادت المملكة معركة البترول لخدمة حرب أكتوبر وجاءت هذه الحرب بنتائجها العسكرية السياسية لتثبت حقيقة استراتيجية مهمة هي أن لقاء مصر والمملكة على استراتيجية واحدة ممثلة في التنسيق الشامل يمكن أن يحقق الكثير للأهداف والمصالح العربية العليا.

وتؤكد الزيارات المتبادلة بين القيادات المصرية والسعودية – أيًا كانت مواقفنا الآن من هذه القيادات المصرية فنحن نتحدث عن مبدأ – على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين

الشقيقين،وقد شهدت العشرون عاما الماضية العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين على جميع المستويات، فقد قام الرئيس السابق حسنى مبارك بأكثر من ٣٠ زيارة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٨١م إلى عام ٢٠٠٧م التقى خلالها بخادم الحرمين الشريفين لبحث واستعراض كافة القضايا العربية والدولية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية فضلا عن العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين.

أما عن العلاقات الاقتصادية فحدث ولا حرج، فقد تناولت القمة الثنائية التي عقدت بين الرئيس السابق حسني مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بالرياض في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩م بحث التعاون الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري بين مصر والسعودية والعمل علي تذليل العقبات أمام رجال الأعمال في البلدين لمواصلة استثماراتهم بما يحقق المصالح والأهداف المشتركة لكل من مصر والسعودية، في إطار أهمية تنسيق المواقف المصرية والسعودية في جميع القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي بما يخدم المصالح العربية المشتركة.

وفي إطار تدعيم وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية،والعلمية والصناعية، شهد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء السابق والأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الداخلية في ٢٠٠٩/١٠/١٣م التوقيع علي ٩ مذكرات تفاهم بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والاستثمارية والصناعية.

وشملت مذكرات التفاهم التعاون في استخدام التقنية الحيوية في استخلاص العقاقير الطبية بين مدينة مبارك العلمية وجامعة الملك سعود بالرياض، ومذكرتي تفاهم في مجال الكهرباء والتقنية الحيوية بين جامعة الإسكندرية وجامعة الملك سعود، ومذكرتي تفاهم للتعاون العلمي والبحثي وتحضير البوليمرات وتطبيقاتها بين جامعتي القاهرة والملك سعود، ومذكرتي تفاهم للتعاون العلمي والبحثي في مجال الكيمياء حول الدعامات السيراميكية الصلبة في مجال التشييد بين المركز القومي للبحوث وجامعة الملك سعود.

وتضاعفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسعودية عدة مرات خلال فترة الثمانينات والتسعينات والسنوات الأربع الأولى من القرن الحالي، حيث شهدت نموا مضطردا خلال الأعوام الماضية، فقد احتلت الاستثمارات السعودية المرتبة الأولي بين

الدول العربية المستثمرة في مصر والمرتبة الثانية علي مستوي الاستثمارات العالمية، بقيمة تجاوزت أكثر من ١٧ مليار جنيه، وتحرص البلدان على الارتقاء بالمسار الاقتصادي، وحيث بلغ حجم التجارة البينية بين مصر والسعودية ٤.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م خاصة أن المناخ الاستثماري في مصر مهيأ لإقامة مشروعات سواء بصورة مستقلة أو مشتركة مع رجال أعمال مصريين في مختلف القطاعات.

وخلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ٣ أبريل ٢٠٠٥م تم عقد الدورة الحادية عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة بالقاهرة برئاسة وزيري خارجية الدولتين بعد توقف دام أكثر من أربع سنوات.

وفى مايو ٢٠٠٥م حدث اجتماع اللجنة الفنية المشتركة برئاسة وزيري التجارة الخارجية والصناعة بالقاهرة و الاتفاق على عقدها بصورة دورية كل ستة أشهر بالتبادل بين عاصمتي الدولتين.

فزيارة الدكتور زياد بهاء الدين رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسعودية ثلاث مرات في أشهر يناير ومايو وسبتمبر٢٠٠٥م خير دليل على أهمية العلاقات.

وخلال عام ٢٠٠٥م انعقد مجلس الأعمال المصري السعودي مرتين، الأولي بالقاهرة في شهر مارس والثانية بالرياض في شهر مايو.

وفى أغسطس ٢٠٠٥م تم إقامة الدورة الخامسة عشر لمعرض المنتجات المصرية في مدينة جدة، وهو المعرض الذي يقام سنويًّا.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٨٠٠٢م نحو ٤.٤ مليار دولار، وتقدر الصادرات المصرية بنحو ٣.١ مليار دولار تتمثل في الحديد والصلب، الأثاث، المنتجات الغذائية، المواد الخام، الحبوب والخضروات والفاكهة، المنتجات الطبية. الأجهزة الكهربائية، في حين بلغت الواردات المصرية خلال عام ٨٠٠٢م نحو ١.٣ مليار دولار وتمثلت في السولار، البوتاجاز، المنتجات البترولية، الوقود والزيوت المعدنية، البلاستيك والمطاط والمواد الكيميائية، الآلات والمعدات.

ويبلغ إجمالي عدد الشركات الاستثمارية التي تم تأسيسها بإسهامات سعودية في مصر ٢٣٥٥ شركة بإجمالي إسهامات بلغت نحو ١.٢٠ مليار جنيه مصري، وقد تأسس ما

يقرب من ٥٠٪ من تلك الشركات خلال السنوات الخمس الأخيرة وتحديدا منذ عام ٢٠٠٤ ، كما يُسهم رأسمال مصري في ٣٠٢ شركة بالمملكة العربية السعودية بقيمة ٢٢١ مليون دولار. وفق إحصائيات وبيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السعودية عام ٢٠٠٧م والتي تتحدث عن عدد من المشروعات المصرية التي يقيمها مصريون مقيمون في السعودية يبلغ عددها ٧٤٠١ شركة، أغلب هذه المشروعات هي مشروعات صغيرة ومتوسطة توجد منها ما تعمل في الأنشطة الخدمية ٨٩٨، وتضاعفت العمالة المصرية في المملكة إلى أكثر من ٩٠٠ ألف.

وتتركز أهم الاستثمارات السعودية في القطاعات الخدمية والتي تضم خدمات النقل واللوجيستيات والصحة والتعليم والاستشارات، يليها الاستثمار الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، الاستثمار السياحي، حيث تأتي في المرتبة الثانية عربيا من حيث التدفق السياحي العربي، ويبلغ إجمالي الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا. والاستثمار في قطاع الاتصالات ثم الاستثمار في القطاع المالي.

وبالنسبة للعلاقات الثقافية والدينية فتجسيدا للعلاقات المتميزة بين مصر والسعودية في مختلف المجالات ومنها المجال الثقافي، فقد شهد عام ٢٠٠٥م على سبيل المثال أنشطة دينية وثقافية مصرية سعودية كان أبرزها ما يلي:

- توقيع وزيري الأوقاف في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الأوقاف والشئون الإسلامية أثناء زيارة السيد وزير الأوقاف لجدة يومي ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٥م.
- توقيع فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية آنذاك ومعالي الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية اتفاقاً بين دار الإفتاء المصرية ووزارة الشئون الإسلامية حول نهج الفتوى واعتبار أن الاختلاف في وجهات النظر يعتبر اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.
- توقيع وزيري التربية والتعليم في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠٠٧م.

- مشاركة السيد الدكتور رئيس قطاع الشباب في المؤتمر الأول لوزراء الشباب والرياضة للدول المشاركة في دورة ألعاب التضامن الإسلامي الأولى، والذي عقد في جدة يومي ٣ و ٤ إبريل ٢٠٠٥م.

وبعد هذه المعلومات الموثقة والشاهدة على عصر من العلاقات القوية بين دولتين عملاقتين فى المنطقة يطمئننى أن كل محاولات الوقيعة كغثاء السيل، فقوة العلاقات ماكثة فى الأرض،وأن القيادة السياسية فى مصر والتى جاءت بعد الثورة تعرف جيدا أهمية السعودية كدولة محورية، وخير دليل على ذلك ما حدث يوم ٢٥ أبريل ٢٠١١م حيث استقبل سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء المصرى والوفد المرافق له وتناولت المقابلة بحث وسائل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إضافة إلى بحث آخر تطورات الوضع فى المنطقة، خاصة الخليج والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد ولى العهد السعودى على خصوصية ومتانة العلاقات المصرية – السعودية وحرص السعودية على استمرار تقديم الدعم لمصر خلال المرحلة الانتقالية التى تمر بها فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير.

ومن جانبه، أكد الدكتور عصام شرف، أن العلاقات التى تربط بين مصر والمملكة علاقات تاريخية ومتميزة وأخوية، معرباً عن أمله فى تعزيز تلك العلاقات خلال المرحلة القادمة بما يسهم فى دعم العلاقات بين البلدين.

المقابلة التى حضرها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير خالد بن سلطان مساعد وزير الدفاع للطيران للشئون العسكرية وعدد من الأمراء، كما حضرها أعضاء الوفد المرافق لرئيس الوزراء اعرب فيها" شرف " عن سعادته بزيارة المملكة التى يكن لها معزة، خاصة أنه عمل أستاذا بجامعة الملك سعود وله تلاميذ يفتخر بهم. إن العلاقة المتينة التاريخية بين مصر والسعودية هي مثل يُحتذى لكيفية إقامة العلاقات بين الدول، وستظل هذه العلاقة بإذن الله بين الحكومات والشعوب في البلدين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

الفصل الثاني

مصر والكويت

أولاً: نبذة جغرافية وتطور تاريخي

يرتبط التاريخ بالجغرافيا ارتباطاً واضحاً، فالتاريخ يهتم بالزمان والمكان، والجغرافيا تهتم بالمكان وتطوره، فحين نتحدث مثلاً عن بدء كيان الكويت السياسي باختيار مستوطني أرض الكويت للشيخ صباح بن جابر عميد أسرة الصباح حاكماً لهم عام ١٧٥٦م نتعرض لجغرافية هذا الكيان الذي بدأ قرية صغيرة، ثم تحولت إلى مدينة عامرة على الخليج اتسعت لتصبح دولة الكويت.

تدور حياة أهل الكويت لقرون عديدة حول ظاهرة طبيعية واحدة هي خليج الكويت، الذي يعتبر أكبر وأعمق ميناء طبيعي في الخليج العربي كله، والجانب الشمالي من خليج الكويت قليل العمق، وتكتنفه المسطحات الطينية ومن ورائها تقوم حافة صخرية شديدة الانحدار هي جبال الزور التي يتراوح ارتفاعها بين ٥٠ و ١٠٠ متراً.

وعلى الجانب الجنوبي من خليج الكويت يبرز في مياه الخليج نتوء من الأراضي الرملية التي كانت تتوافر بها مياه عذبة على أعماق قليلة، وبهذا كانت العامل الذي ساعد على قيام النواة الأولى التي نمت حولها مدينة الكويت.

هذا إلى جانب جزيرة فيلكا التي تقع في مدخل خليج الكويت، وجزيرة بوبيان الواقعة إلى الشمال، ولهاتين الجزيرتين أهمية لوقوعهما إلى الجنوب مباشرة من دلتا شط العرب.

وبالنسبة لتاريخ الكويت، فإن ظهور اسم الكويت يرجع إلى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي مرتبطاً بنزول بني خالد في هذه الأرض وإنشاء حصناً (كوتاً) الذي ما لبث أن تحول إلى قرية صغيرة فمدينة اتسعت وازدهرت لتصبح عاصمة دولة الكويت الحالية، أي أن الدولة أخذت اسمها من اسم العاصمة على غرار ما هو الحال في الجزائر وتونس على سبيل المثال.

وإذا كان العتوب قد نزلوا بالكويت أوائل القرن الثامن عشر – عام ١٧١٦م تقريباً – فإن فرع آل صباح أشهر وأقوى فروع العتوب قد تسلموا زعامة البلاد حين أجمع السكان

في الكويت عام ١٧٥٦م على انتخاب عميد أسرة الصباح "الشيخ صباح بن جابر" حاكماً لهم، وقد عُرف فيما بعد باسم صباح الأول.

وقد أسهمت الظروف الدولية في المنطقة في ازدهار الكويت وتعميرها؛ ذلك أن الصراع بين الفرس والعثمانيين حكام العراق، إلى جانب الصراع بين العثمانيين والبريطانيين على تقسيم مناطق النفوذ السياسي في منطقة الخليج العربي، كل ذلك جعل الكويت ملتقى التجارة البحرية بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، بل إن شركة الهند الشرقية البريطانية نقلت مركزها في الخليج من مدينة البصرة إلى الكويت.

ونتيجة لاعتبار الكويت مركزاً للتجارة ومركزاً للمواصلات للإمبراطورية البريطانية في الهند والشرق الأقصى، فقد استوطنها كثير من سكان الخليج خاصة من مدينة البصرة العراقية، وتحولت إليها المراكب التي كانت تحمل البضائع من الهند لتنقل منها براً إلى بغداد ودمشق وحلب، ومن هناك إلى تركيا وإلى البحر المتوسط فأوروبا.

وأثناء حركة الجهاد البحري الإسلامي في الخليج العربي ضد السُّفن الأجنبية منذ منتصف القرن الثامن عشر، ظلت الكويت تحتفظ بكيانها ولم تخضع كغيرها للمعاهدات التي فرضتها بريطانيا على مشيخات الخليج العربي منذ عام ١٨٢٠م، بل إن الشيخ عبد الله الصباح لم يستجب في تلك السنة للضغط البريطاني، وإن كان قد تعاون مع محمد أفندي رفعت مندوب محمد علي والي مصر في الفترة من ١٨٣٧م إلى ١٨٤٠م وقربه إليه في مجلسه وأمد القوات المصرية في الإحساء بالسُّفن التي نقلت الأسلحة والتموين من ميناء الجديدة إلى مدينة العقير.

وكل ذلك يوحي بالموقف الاستقلالي للكويت عن كل من بريطانيا والدولة العثمانية، وكلا الدولتين كانت مواقفهما العدائية من محمد علي واضحة في تلك الفترة.

لم تكن العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية عدائية، بل كانت علاقة حسنة في مجملها، وهذا ما جعل حاكم الكويت يقبل لقب كائمقام العثماني أسوة بالشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر، وذلك أواخر القرن التاسع عشر. ولم يكن هذا يعني خضوع الكويت خضوعاً تاماً للسيادة العثمانية.

ومع ذلك وتأكيداً لنزعة الكويت الاستقلالية، فقد خاض حكامها حروباً ضد حلفاء الدولة العثمانية في عهد الشيخ مبارك الصباح الذي حكم في الفترة الممتدة من عام

١٣١٤هـ الموافق لعام ١٨٩٦م، كابن الرشيد وآل السعدون، واستضافخ الإمام عبد الرحمن الفيصل آل سعود وابنه عبد العزيز الذي استخلص نجد من آل الرشيد.

ورغم أن الصراع على منطقة الخليج العربي تعددت أطرافه أواخر القرن التاسع عشر بين الفرس والروس والإنجليز والألمان والعثمانيين، فإن الكويت كانت آخر قطر عربي خليجي يوقع حكامه معاهدة لقبول الحماية البريطانية، ذلك عام ١٣١٧هـ الموافق لعام ١٨٩٩م. تلك المعاهدة التي جعلت من الكويت دولة تتعامل مع الدولة البريطانية أعظم قوة عالمية في ذلك الوقت معاملة متوازنة، وقد أقرت معاهدة عام ١٩١٣م بين بريطانيا والدولة العثمانية حول منطقة الخليج، الوضع الخاص لبريطانيا في الكويت.

وحيث أقرت الدولة العثمانية بأن الكويت تصرف الدولة المستقلة فقد عقدت عام ١٩١٤م معاهدة مع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، سلطان نجد الذي اعترف بحدود الكويت الحالية، كما أقر العراق عام ١٩٢٢م بحدوده الراهنة مع الكويت، وقد تأكد ذلك في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م بحضور أحمد الجابر ممثلاً لشيخ الكويت، وعبد العزيز آل سعود، وممثل بريطانيا في الخليج، حيث تحددت فيه الحدود بين العراق والكويت والسعودية، وفيه ظهرت لأول مرة مناطق محايدة بين الأقطار الثلاثة.

كانت الكويت أول قطر عربي خليجي ينهي معاهدة الحماية مع بريطانيا التي وقعت – كما ذكرنا عام ١٨٩٩م–، حيث استطاع حاكمها الشيخ عبد الله السالم الصباح أن ينجح في مفاوضاته مع المندوب السامي البريطاني في الخليج بإقرار إلغاء معاهدة الحماية البريطانية واعتراف الحكومة البريطانية بأن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة، وكان ذلك في ١٩ يونيو عام ١٩٦١م.

وقد اعترفت جميع الأقطار العربية باستقلال الكويت، وقد عارض عبد الكريم قاسم حاكم العراق استقلال الكويت، وادعى أن الكويت جزء من العراق، وتأزمت العلاقات العراقية الكويتية حتى فشلت ادعاءاته بوقفة القوات العربية إلى جانب الكويت دفاعاً عن استقلاله، إلى جانب القوات البريطانية، حتى انجلت الأزمة بالإطاحة بعبد الكريم قاسم، واعتراف العراق باستقلال الكويت وبحدودها.

وانطلقت الكويت تبني وتعمر أرض الكويت لخير شعبها والشعوب العربية والإسلامية مستخدمة ما أفاء الله به عليها من خير تفجر من أرضها وأعني البترول، الذي صار في خدمة

العمران البشري والمادي، ونهضت الكويت نهضة عظيمة في جميع نواحي الحياة حتى صارت الكويت لؤلؤة الخليج.

وكانت مغامرة صدام حسين في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م بغزو الكويت مستخدماً نفس ادعاءات عبد الكريم قاسم، تلك المغامرة التي أضرت بالإنسان الكويتي والإنسان العراقي بل وكل إنسان عربي في كل قطر عربي، وقد كانت آثار تلك المغامرة عنيفة أضرت بكل الشعوب العربية من أقصاها إلى أقصاها.

ثانيًا: ملامح النهضة الكويتية

تمثلت ملامح النهضة الكويتية في عدة نواحي كان أولها أن الشورى كانت ومازالت هي القاعدة الإسلامية للحكم، منذ انتخب الكويتيون صباح الأول عام ١٧٥٦م كأول حاكم لهم، كما انتقل الحكم إلى ابنه عبد الله الأول من خلال اختيار الكويتيين أنفسهم، ومن ثم انحصرت السلطة في آل صباح تكريساً للواقع. وقد أكد الدستور الكويتي الانتماء للعروبة والإسلام.

والمجتمع الكويتي يقوم على الديمقراطية الاجتماعية الاقتصادية انطلاقاً من توافر العدل والحرية والمساواة، إلى جانب التراحم باعتباره صلة وثيقة بين أبناء الوطن الكويتي، وتأكيداً على أن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى، وأن لكل مواطن حقًّا في التعليم وحقًّا في العمل، والحق في الممارسة السياسية، وحق كفالة الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد والرأي والنشر وحق الملكية الجماعية والفردية.

كما تمثلت ملامح النهضة الكويتية في الناحية الاقتصادية من حيث تطور اقتصاديات البلاد من زراعة وتجارة وصناعة، ومن حيث اشتراك الأفراد في تطوير الاقتصاديات سواء في إطار القطاع الخاص أو القطاع العام. وكان للنفط دور إيجابي في تحديث المجتمع الكويتي حيث تتنافس الكثير من شركات البترول العالمية للحصول على نفط الكويت، وقد استفادات دولة الكويت من هذا التنافس لصالح البلاد في إطار السياسة الاقتصادية الحكيمة للحكومة الكويتية القائمة على الملاءمة بين وضعي الاقتصاد والاجتماع، ودمج النفط في الاقتصاد الوطني، وتنمية الكفايات الوطنية، والتنمية الاقتصادية وإيجاد مصادر جديدة للدخل ورفع مستوى معيشة المواطن لتصبح من أعلى مستويات المعيشة في العالم.

وتمثلت ملامح النهضة الكويتية كذلك في توفير معالم واضحة للنهضة الحضارية مثل التقدم العمراني، وتوفير الإسكان المناسب حضاريًّا لحياة المواطن الكويتي، وتحديث التعليم ليواكب العصر في جميع المراحل التعليمية والبحث العلمي، وإنشاء الجمعيات والنوادي الثقافية والحركة المسرحية النشطة والصحافة الحرة المعبرة إلى جانب الإذاعة والتليفزيون المتطور. وتنشيط الدور النسائي في النهوض بالمرأة الكويتية إلى المستوى العصري والرعاية الصحية إلى جانب الرعاية الاجتماعية بتنظيم العلاقة بين أرباب العمل والعمال، وتوفير المناخ اللازم للتنظيمات النقابية وعلاقات العمل الاجتماعية، ورعاية الشباب.

ثالثاً: الغزو العراقي للكويت

في الصباح المبكر من يوم الخميس الحادي عشر من شهر المحرم عام ١٤١١هـ الموافق لليوم الثاني من شهر أغسطس عام ١٩٩٠م، اجتاحت القوات العراقية المسلحة أرض الكويت العربية المسلمة المسالمة دون سابق إنذار، مما دفع بأهل البلاد إلى الفرار بأرواحهم وأعراضهم، ومن لم يستطع منهم الفرار تعرض للقتل والتعذيب والاغتصاب.

ولكي يبرر نظام الحكم في العراق فعلته الشنعاء هذه ضد دولة عربية إسلامية شقيقة اخترع دعوى شيطانية اسمها "الحق التاريخي للعراق في الكويت". فهل كان للعراق في عصور التاريخ المختلفة سيطرة على الكويت؟ وهل الادعاء بالحق التاريخي مبررًا لاجتياح الدول المستقلة والسيطرة عليها؟

وقبل أن نجيب على هذه التساؤلات يجب أن نذكر أن صدام حسين بعد أن اجتاحت قواته أرض الكويت بحث عن مبرر يستر به فعلته الشيطانية فادعى تبريرات مرحلية كانت على النحو الآتي:

أولاً: أن الغزو العراقي للكويت حدث لتأديب الكويتيين الذين سرقوا –كما ادعى– بترول العراق من منطقة الحدود المشتركة.

ثانيًا: عندما وجد تبريره الأول هذا هزيلاً، وذلك لأن من ياتي لتأديب يخرج دون إبطاء فقد ادعى بأن انقلاباً حدث في الكويت ضد آل الصباح الحاكم الشرعي في البلاد، وأن قادة الانقلاب طلبوا تدخل الجيش العراقي لتأييدهم.

ثالثاً: وعندما وجد هذا الادعاء غير مقبول شكلاً ولا موضوعاً ادعى بأن حكام الكويت الجدد "الانقلابيون" يطلبون الوحدة مع النظام العراقي، ولكن وقفة الشعب الكويتي برفض هذه الادعاءات جعلته يبحث عن تبرير آخر.

رابعاً: الادعاء بأن للعراق حقًّا تاريخيًّا في الكويت، وأن الغزو العراقي حدث لكي يضم " الجزء إلى الكل " –كما ادعى – ويجعل الكويت المحافظة رقم ١٩ ضمن محافظات القطر العراقي، ومن ثم يستعيد العراق سيطرته على الكويت التي لها جذور تاريخية.

ولن نناقش طويلاً ادعاء صدام حسين بالحق التاريخي للعراق في الكويت؛ لأن هذا الموضوع قد كتب فيه الكثيرون، وناقشه مفكرون ومؤرخون عديدون، وإنما سأحدد النقاط الآتية:

- ليس للعراق حق تاريخي في الكويت، حيث لم تكن الكويت في أي عصر من العصور التاريخية جزءاً من العراق.

- أن الادعاء بالحق التاريخي يثير الاضطراب وعدم الاستقرار ليس في منطقة الخليج فقط بل في العالم أجمع؛ لأنه يفتح باباً لمطالبات عديدة من أطراف دولية كثيرة، وإذا فتح هذا الباب فإن العراق نفسه لن ينجو من مطالبات البعض – مثل إيران وتركيا – بالحق التاريخي فيه.

- كيف يستقيم الأمر بالنسبة للأمة العربية التي ترفض ادعاء الصهيونية بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، وهذا حاكم عربي يدعي بالحق التاريخي لبلاده في بلد عربي شقيق.

- إن ادعاء صدام حسين بالحق التاريخي للعراق في الكويت أمر يدعو إلى الرثاء، حيث يؤكد عدم وفاء نظام الحكم العراقي نحو الكويت التي تحملت كثيراً من التضحيات المادية والبشرية في مساندتها للعراق أثناء حربه مع إيران مدة ثماني سنوات.

لقد دفعت الكويت للعراق مليارات من الدولارات في شكل أسلحة أو معونات اقتصادية لتدعيم صمود الجيش العراقي والشعب العراقي، إلى جانب تعرض الكويت لهجمات من القوات الجوية الإيرانية عقاباً لمؤازرة حكومة الكويت للعراق.

- أن الادعاء بالحق التاريخي للعراق في الكويت لا أساس له بل أكذوبة كبرى، حيث إنها بداية لفرض سيطرة وطغيان حاكم العراق ليس على الكويت فقط بل على غيرها من الأقطار العربية، مثل المملكة العربية السعودية التي حشد على حدودها قوات عسكرية ضخمة، ومثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي هاجمها إعلاميًّا ووجه لها التهديدات تلو التهديدات.

مصر والكويت.. علاقات راسخة عبر التاريخ:

"قديمة هى العلاقات المصرية الكويتية، وتزداد متانة بمرور السنين"، جملة بدأ بها المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية السابق حواره مع التليفزيون الكويتى فى الثامن عشر من نوفمبر ٢٠١٣م فى زيارته الأولى للكويت بعد توليه المنصب رسميا فى الثالث من يوليو ٢٠١٣م. وتتسم العلاقات المصرية الكويتية بسمات وخصائص تؤكد عمق الترابط الرسمى والشعبى بين البلدين تؤكدها زيارات الوفود المتبادلة سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبي، مستثمرة بذلك الدفعة التى تمنحها إياها الخصوصية التى تميزت بها علاقات البلدين والتى جعلتها تتنامى على نحو سريع وتزداد رسوخًا، بالإضافة إلى تطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التى تهم الأمتين العربية والإسلامية والتى تقوم على ثبات المواقف ووضوح الرؤي. والعلاقات كما قال منصور تشهد نموا مطردا على مدار التاريخ، وعلى كافة الأصعدة، انعكاساً للدفعة القوية التى اكتسبتها هذه العلاقات إبان العدوان الذى تعرضت له الكويت على يد نظام صدام حسين السابق فى العراق، بعد أن أكدت مصر رفضها للعدوان ودفاعها ووقوفها إلى جانب الحق الكويتي، مثلما وقفت دولة الكويت مع مصر إبان العدوان عليها عام ١٩٦٧م ونصر أكتوبر عام ١٩٧٣م.

زيارات ولقاءات:

كانت زيارة الرئيس عدلى منصور للكويت خلال الفترة من ١٨ الى ٢٠ من نوفمبر ٢٠١٣م، للمشاركة فى أعمال القمة العربية الإفريقية، على رأس وفد ضم وقتها الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير التعاون الدولى السابق، ونبيل فهمي، وزير الخارجية، ومنير فخرى عبدالنور، وزير التجارة والصناعة فاتحة خير فى عودة علاقات البلدين. وكان فى استقبال الوفد المصرى صاحب السمو، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وعدد من كبار المسئولين الكويتيين، تعبيرا عن التقدير الكامل

للدور المصرى فى المنطقة، على مر العصور، خصوصا وأن المنطقة بالكامل تمر الآن بمرحلة تحتم عليها تفعيل علاقات التعاون والتكامل بينها، من أجل خدمة المصالح المشتركة والحفاظ على أمنها ومستقبلها، فى عالم أصبح لا يعترف إلا بالكيانات والتجمعات الكبرى والقوية.

وعقد الوفد المصرى خلال الزيارة جلسة مباحثات مع سمو الشيخ صباح تناولا خلالها متانة العلاقات الكويتية – المصرية المستندة إلى جذور قومية وتاريخية ثابتة.

وتناولت المباحثات تقوية أواصر العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعزيزها وسبل دعم الأمن والاستقرار بمصر. كما تناولت الجلسة مناقشة أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

زيارة الرئيس المصرى للكويت لم تكن الأولى فى سجل الزيارات المتبادلة بين الطرفين فقد سبقتها عدة زيارات عديدة متبادلة على مدار العقود الماضية سواء على مستوى قيادتى البلدين أو على مستوى الوزراء، وقد تواصلت هذه الزيارات خلال الثلاث سنوات الأخيرة التى شهدت بدورها عددا من الزيارات المهمة لمعالى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية للقاهرة للتباحث حول العلاقات الثنائية والمشاركة فى اجتماعات الجامعة العربية.

شراكة استراتيجية:

توصيف العلاقات بين البلدين بأنها علاقة بين شريكين استراتيجيين، يعنى مشاركة متعددة الأبعاد منها السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية، ومنها المشاركات الرسمية وغير الرسمية على المستوى الشعبي، وهى علاقات قامت على أسس مكنتها من عبور العقبات والمشكلات لتصبح مسألة بنيوية مترسخة فى الجذور الدبلوماسية.

تاريخيًّا بدأت علاقات البلدين على المستوى الشعبى قبل أن تبدأ على المستوى الرسمى مع منتصف القرن التاسع عشر، حينما انخرط طلاب العلم الكويتيون الذين أتوا للدراسة فى أروقة الأزهر وكليات الجامعة الأهلية فى الحياة المصرية، وعادوا لنشر العلم فى الكويت، ومنهم الشيخ محمد الفارسي، والشيخ مساعد العازمى وغيرهم، كما ذهب من مصر للكويت عام ١٩١٣م الشيخ محمد رشيد رضا المفكر السلفى التنويري، وحينما ذهب للكويت استقبل استقبالا عظيما، وألقى مجموعة محاضرات، وعاد لكى ينشر سلسلة

مقالات فى مجلته المنار عبر فيها عن انطباعاته الايجابية عما شاهده فى الكويت، وكيف تفاعل مع الكويتيين فى هذا الوقت.

وفى عام ١٩٢٤م كان نادى الأدب الكويتى يستضيف كتاب الصحف المصرية، ويطالع الصحف والحياة السياسية ويناقش الحياة السياسية فى مصر، وكان يتفاعل مع المشهد السياسى المصرى جدا.

زيارات تاريخية:

العلاقات السياسية الأولية بين الدولتين بدأت بالتواكب مع الحراك السياسى والشعبى فى مصر عام ١٩١٩م حينما زار ولى العهد فى ذلك الوقت الشيخ أحمد الجابر القاهرة، والتقى بالسلطان حسين كامل ملك مصر وقتها بعد الحرب العالمية الأولي، وأجروا مباحثات ثنائية معا، كما زار وزير المعارف الكويتى الشيخ عبدالله الجابر الصباح القاهرة فى العام ١٩٥٣م واستقبله فى المطار كل من اللواء محمد نجيب فى المطار والبكباشى جمال عبدالناصر.

ولعب الجابر دوراً ينبغي أن يؤرخ؛ لأن فى هذا التوقيت كان الصراع قد بدأ فى مصر بين مجلس قيادة الثورة، وحركة الإخوان المسلمين، وقام وقتها جمال عبدالناصر بتوسيطه بين مجلس قيادة الثورة وحركة الإخوان المسلمين المطالبة بتولى منصب رئاسة الحكومة وقتها، وظل ٤٠ يوما محاولا التوسط لكن الإخوان لم يستمعوا له، وبحسب المراقبين فلو كانت وساطة الشيخ عبدالله الجابر قد نجحت فى إقناع جماعة الإخوان بالانخراط فى العملية السياسية دون أطماع السيطرة لتغير وجه مصر والمنطقة تماما، وبعد محاولات لمدة ٦ أسابيع مع حسن الهضيبى دون جدوى أعلن الشيخ عبدالله فشل وساطته وقرر العودة للكويت ليخسر التنظيم واحدة من أهم الفرص التى أتيحت له للانطواء تحت راية الوطنية المصرية.

وفى عام ١٩٥٩م افتتح بيت الكويت بالقاهرة بحضور الرئيس جمال عبدالناصر، وقبلها فى العام ١٩٤٢م كانت قد بدأت العلاقات الثقافية رسميا فى شكل البعثة التعليمية الكويتية لمصر بالاتفاق بين وزير المعارف الدكتور طه حسين، ومدير إدارة المعارف الكويتية آنذاك.

وحينما حدث العدوان الثلاثى على مصر عارض الكويتيون بشدة هذا الأمر، واهتمت القيادات الكويتية وقتها بدفع تبرعات كثيرة منها ما دفعه الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت الحالى نحو ١٠٠ ألف روبية من إجمالى ٧٠٠ ألف روبية دفعت لمصر وقتها.

وحينما اعلنت الوحدة السورية – المصرية فى العام ١٩٥٨م أعلنت الكويت دعمها لتلك الوحدة بالكامل، على الرغم من أن بعض الدول الخليجية لم تكن مرتاحة لهذه الوحدة.

وعند استقلال الكويت فى عام ١٩٦١م أرسل الرئيس المصرى جمال عبدالناصر برقية إلى الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت وقتها، قال فيها "فى هذا اليوم الأغر الذى انبثق فيه فجر جديد فى تاريخ الوطن العربى باستقلال الكويت وسيادتها، ليسرنى أن أبادر بالإعلان عن ابتهاج شعب الجمهورية العربية المتحدة، وعظيم اغتباطهم بهذا الحدث التاريخى المجيد الذى اعتزت به نفوس العرب جميعا، وليس أحب لقلوبنا من أن ننتهز هذه المناسبة السعيدة لنبعث إلى سموكم وإلى شعب الكويت الشقيق بأجمل تهانينا القلبية وأمانينا الصادقة، داعين الله تعالى أن يكتب لكم التوفيق والسداد وأن يمدكم بعونه، حتى يصل الكويت فى عهده الجديد بفضل قيادتكم إلى تحقيق ما يصبو إليه من عزة ومجد ورفاهية".

هذه البرقية – بحسب خبراء العلوم السياسية – حددت مسار العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين طوال الحقبة التى تلتها، وكانت عبارة عن الأساس الفكرى والأيديولوجى الذى حدد هذه العلاقات ودعمها، وعارضت مصر وقتها تهديدات الرئيس العراقى عبدالكريم قاسم لضم الكويت للعراق، وأصدر الرئيس جمال عبدالناصر بيانا قال فيه: "إن الوحدة لا تتم إلا بالإرادة الشعبية فى كل من البلدين وبناء على طلبهما معا". وقال عبدالناصر كلمته الشهيرة "مصر ترفض منطق الضم".

وعلى الرغم من أن مصر كانت غير مرتاحة لاستدعاء الكويت لقوات بريطانية وقتها، إلا أنها أيدت هذا الطلب فى الجامعة العربية، بل وشاركت فى القوات العربية التى تجمعت وقتها للدفاع عن الكويت، وردت الكويت سريعا هذا الأمر فى حربى ٦٧ و ٧٣.

شركاء فى النصر:

ويذكر التاريخ أن الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت الحالي، قد قابل الرئيس جمال عبدالناصر خلال العدوان الإسرائيلى على مصر عام ٦٧ وأكد له أن الكويت تدعم مصر

بالكامل فى هذه الأزمة. وقتها كانت أشكال الدعم الكويتى قوية جدا، منها إرسال لواء اليرموك الكويتى للمحاربة مع القوات المصرية، وكان لواء اليرموك يمثل وقتها ثلث الجيش الكويتي، بمعنى أن الكويت أرسلت ثلث جيشها النظامى وقتها إلى مصر لدعمها فى حربها ضد الكيان الإسرائيلي، كما أرسلت ثلثى تسليح الجيش الكويتى إلى مصر، منها مدفعية ودبابات ومدرعات ولو أرادت أى قوى خارجية غزو الكويت فى ذلك الوقت كان يمكنها أن تفعل ذلك، ولكنها تحملت المخاطرة من أجل مصر.

وبحسب المراجع التاريخية فإن هذا اللواء وصل إلى مصر للتمركز فى منطقة رفح والعريش، وحينما وصل إلى منطقة رفح صباح الخامس من يونيه كانت المعركة قد بدأت، فاضطر وقتها للعودة إلى منطقة دهشور والاستمرار فى مصر لدعم القوات المصرية، وأعلنت الكويت وقتها وقف تصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل بالكامل.

وهناك تحول تاريخي في العلاقات المصرية الكويتية بعد ٣٠ يونيو.. استثمارات تتجاوز الـ٣ مليارات بالقاهرة.. وتنسيق سياسي واقتصادي لدعم الشعبين.

شهدت العلاقات المصرية الكويتية عبر تاريخها تعاونًا مثمرًا بين البلدين ومشاركة في أوقات الشدة ووقوف الأخ بجانب أخيه.

ورغم أن الكويت حكمها ١٥ شيخا منذ عام ١٧١٦م، اتفقوا سكان الكويت آنذاك على أن يتولى صباح الأول الرئاسة وشئون الحكم وحتى اليوم، إلا أن الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥م) يُعتبر المؤسس الحقيقي والفعلي للدولة، وقد نص الدستور الكويتي في مادته الرابعة على أن جميع حكام الكويت من بعده هم من ذريته بأبنائه وأبناء أبنائه.

تولى الحكم في الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠م، وفي فترة حكمه تم إنشاء المجلس الأعلى، وسُمي لاحقا باسم "أبو الدستور" لأنه هو الذي أمر بصياغة دستور لتنظيم الحياة السياسية في الكويت، وتم في عهده التوسع العمراني الكبير، حيث بدأ الناس بالخروج من داخل السور، وفي عام ١٩٥٧م تم هدم السور مع الإبقاء على البوابات الخمس، وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٦١م تم إلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي وقعت في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م، وتم إعلان استقلال دولة الكويت.

وبعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م، قرر أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح أن يؤسس نظامًا ديمقراطيًّا يشترك فيه الشعب بالحكم، وكانت البداية بوضع دستور دائم للكويت، فتقرر عمل انتخابات لاختيار ممثلين من الشعب يصيغون الدستور، ففي يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١م أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح مرسوماً أميريًّا تحت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١م، يقضي بإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي. وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢م تم إصدار الدستور، وفي تاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦١م صدر قانون جديد بشأن العلم الوطني ليكون العلم الجديد رمزًا لاستقلال البلاد، فتم استبدال العلم القديم بالجديد في صبيحة يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦١م. ويتكون من أربعة ألوان: الأحمر والأخضر والأبيض والأسود وهذه الألوان مستوحاة من بيت الشعر العربي:

بيض صنائعنا سود مواقعنا *** خضر مرابعنا حمر مواضينا

استمر المجلس التأسيسي بالعمل لغاية ٢٠ يناير ١٩٦٣م وذلك قبل أن يحل نفسه لإجراء أول انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء مجلس الأمة الأول في تاريخ الكويت، والتي جرت في ٢٣ يناير ١٩٦٣م، وتشكلت الوزارة لأول فصل تشريعي بتاريخ الكويت في ٢٨ يناير عام ١٩٦٣م وكانت برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح. وفي ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣م تم افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة، وقد ترأس المجلس عبد العزيز حمد الصقر حتى استقال في عام ١٩٦٥م، وبعده ترأس المجلس سعود عبد العزيز العبد الرزاق ومن أهم منجزات هذا المجلس تشكيل الوزارات وعدم الجمع بين العمل التجاري والوزاري، وفي ١٤ مايو سنة ١٩٦٣م انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٦٥م توفي الشيخ عبد الله السالم الصباح.

تتسم العلاقات المصرية الكويتية بسمات وخصائص تؤكد عمق الترابط الرسمي والشعبي بين البلدين تؤكدها الزيارات المتبادلة سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، ولعل الخصوصية التي تميزت بها علاقات البلدين هي التي جعلتها تتنامى على نحو سريع وتزداد رسوخًا، علاوة على ذلك تتميز هذه العلاقات على مدي تاريخها الطويل بتطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التي تهم الأمتين العربية والإسلامية، والتي تقوم على ثبات المواقف ووضوح الرؤى.

وقد شهدت العلاقات بين البلدين نموًّا مطردًا على كل الأصعدة، انعكاسًا للدفعة القوية التي اكتسبتها هذه العلاقات إبان العدوان الذي تعرضت له الكويت على يد النظام العراقي السابق بعد أن أكدت مصر رفضها للعدوان ودفاعها ووقوفها إلى جانب الحق الكويتي، مثلما وقفت دولة الكويت مع مصر إبان العدوان عليها عام ١٩٦٧م وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

وعلى الصعيد الاقتصادي وقعت الدولتان أول اتفاق بينهما في أبريل عام ١٩٦٤م تلاه عدة اتفاقات أخرى منها الاتفاق الموقع بين غرفتي التجارة في يونيو ١٩٧٧م واتفاق التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٩٨م، واتفاق التعاون الفني في مجال المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة في نفس العام وأصبحت الاستثمارات الكويتية في مصر تحتل المركز الأول.. كما تعتبر دولة الكويت سوقًا كبيرة للعمالة المصرية، والكويت بفوائضها المالية يمكن أن تكون مصدرًا للاستثمار في مصر، كما أنها تعتبر سوقًا تجارية تشكل منفذًا مهمًّا للصادرات المصرية.

وفي عام ١٩٩٨م تأسست اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، لتحقيق القدر الأكبر من التنسيق والتعاون المشترك في مجالات التعاون المختلفة، كما ترتبط الدولتين بالعديد من بروتوكولات التعاون بين المؤسسات (السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتعليمية والفنية والإعلامية والقضائية والأوقاف والشئون الإسلامية..) والمؤسسات المناظرة في كلا البلدين.

العلاقات السياسية:

واصلت العلاقات السياسية المتميزة بين مصر والكويت وتيرة تطورها، حيث تعددت الزيارات واللقاءات بين مسئولي البلدين على كل المستويات، والتي كان آخرها زيارة للرئيس السابق مبارك للكويت في ٢٠٠٩/١٢/٢٣م، التي عقد خلالها وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مباحثات، تناولت مجمل القضايا الإقليمية والدولية خاصة قضايا الشرق الأوسط.

كما تم بحث تطورات الأوضاع في العراق وتعزيز الدور العربي لدعمه وكذلك الأوضاع في لبنان واليمن، خاصة وأن مصر أكدت دعمها لكافة الإجراءات التي تقوم بها اليمن والسعودية لردع المتسللين من المتمردين الحوثيين خلال الأزمة السابقة.

وتطرقت المباحثات إلى الملف النووي الإيراني والتطورات التي يشهدها على الساحة الغربية وتأثيره على أمن منطقة الخليج نظرا لخطورة أبعاده وتداعياته على المنطقة، على ضوء الموقف المصري الداعم لدول الخليج في مواجهة أية أخطار تهدد أمن وسلامة واستقرار هذه الدول باعتبارها جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي.

في إطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين عُقد الاجتماع الوزاري للدورة السابعة للجنة المصرية – الكويتية المشتركة في ١٧ يوليو ٢٠٠٨م بالقاهرة، برئاسة وزيرا خارجية البلدين، والتي تحقق عنها عددً من الإنجازات الملموسة في المجالات الآتية:

– بالنسبة لمشكلات العمالة المصرية بالكويت، اتفق الجانبان على إنشاء آلية لقاء دوري بين ممثلي الوزارات المعنية في كلا البلدين،تعقد اجتماعاتها بالتناوب بينهما وتشارك فيها سفارتا الدولتين. كما اتفق الجانبان على إيجاد آلية لإنهاء مشاكل المبعدين، والموافقة على نقل كفالة العمال، وتفعيل التعاون الأمني لمنع الاتجار في فرص العمل الوهمية انطلاقًا من المكانة المهمة لمنظومة رعاية مواطني البلدين.

الزيارات المتبادلة:

استقبل الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور في ٢٤/ ٢/ ٢٠١٤م، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، مبعوثًا شخصيًا حاملًا رسالة إلى الرئيس منصور من الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

وقد نقل الشيخ صباح للرئيس منصور تحيات وتقدير أمير دولة الكويت الشقيقة، مُجَدِدًا دعمه لمصر،مبديا خالص تقديره لمصر، دولة وشعبًا، ومتمنيًا لها النجاح في إنجاز خريطة المستقبل، واستكمال استحقاقاتها لما فيه خير وتقدم ورخاء الشعب المصرى.

وهدفت الرسالة – بحسب بيان صادر عن رئاسة الجمهورية – تأكيد حرص الكويت على تعزيز علاقاتها مع مصر في جميع المجالات والانتقال بها إلى آفاق أرحب، فضلًا عن التعبير عن الرؤية الكويتية حول العديد من القضايا المتعلقة بواقعنا العربي، والإعراب عن حرص الكويت على تعزيز التضامن والعمل العربى المشترك.

طلب الرئيس من الشيخ صباح نقل خالص شكره وتحياته لأمير دولة الكويت، مثمنًا دوره ودور دولة الكويت الفاعل في مساندة ثورة الشعب المصرى ودعم إرادته الحرة، ومتمنيًا لدولة الكويت ولشعبها الشقيق كل الخير والاستقرار والإزدهار، كما شكر الرئيس لأمير دولة الكويت حرصه واهتمامه بتعزيز العلاقات الثنائية، مؤكدًا الرغبة المشتركة لتعزيز هذه العلاقات والانتقال بها إلى مستوى أكثر تميزًا.

وقد أكد الرئيس منصور إيمان مصر الكامل بأهمية تعزيز التضامن العربى في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها أمتنا العربية تحقيقًا لتطلعات وطموحات الشعوب العربية.

كما التقى المشير عبد الفتاح السيسى القائد العام للقوات المسلحة بالشيخ صباح والوفد المرافق له. ونقل صباح الخالد تحيات وتقدير الحكومة والشعب الكويتي للمشير عبد الفتاح السيسي والقوات المسلحة المصرية التي تجمعهم بها روابط راسخة من مشاعر الأخوة والتعاون والعمل من أجل نصرة القضايا العربية. مؤكدًا حرص بلاده على دعم ومساندة الشعب والحكومة المصرية سياسيا واقتصاديا على المستوي العربي والإقليمي والدولي وفتح مجالات جديدة من الاستثمارات والتعاون بين البلدين من أجل النهوض بالاقتصاد المصري واستعادة مصر مكانتها الرائدة باعتبارها الشقيقة الكبري لدولة الكويت التي لن تنسي المواقف المصرية الداعمة للشعب الكويتي.

– زيارة الرئيس عدلي منصور للكويت خلال الفترة من ١١/١٨ إلى ٢٠١٣/١١/٢٠م، للمشاركة في أعمال القمة العربية الأفريقية، على رأس وفد يضم الدكتور زياد بهاء الدين، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير التعاون الدولي، ونبيل فهمي، وزير الخارجية، ومنير فخري عبد النور، وزير التجارة والصناعة.

كان في استقبال «منصور» بالمطار، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وعدد من كبار المسؤولين الكويتيين.

صرح الرئيس عدلى منصور أنه تأتى مشاركة مصر في أعمال القمة العربية الأفريقية من منطلق إيمان مصر بالتعاون العربي الافريقي وأهمية تدعيمه، مشيرا إلى أن الشعوب والدول الأفريقية والعربية تمرالآن بمرحلة تحتم عليها تفعيل علاقات التعاون والتكامل بينها، من أجل خدمة المصالح المشتركة والحفاظ على أمنها ومستقبلها في عالم أصبح لايعترف إلا بالكيانات والتجمعات الكبري والقوية.

وعلى هامش القمة عقد الرئيس عدلى منصور جلسة مباحثات مع الشيخ صباح الأحمد الجابر أمير دولة الكويت وأكدا خلاله على متانة العلاقات الكويتية–المصرية المستندة إلى جذور قومية وتاريخية ثابتة. وتناولت المباحثات تقوية أواصر العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعزيزها وسبل دعم الأمن والاستقرار بمصر.

كما تناول اللقاء ايضًا مناقشة أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وأنه قد ساد مباحثات القمة الكويتية–المصرية جو ودى عكس روح الأخوة التي تتميز بها العلاقة التاريخية بين البلدين الشقيقين.

– حديث الرئيس عدلى منصور للتليفزيون الكويتى في ٢٠١٣/١١/١٨م.

– كلمة الرئيس عدلى منصور أمام القمة العربية الأفريقية بالكويت في ٢٠١٣/١١/١٩م.

– قام الرئيس عدلى منصور بزيارة للكويت في ٢٠١٣/١٠/٣٠م لتقديم الشكر والتقدير للقيادة الكويتية لوقوفها بجانب الشعب المصري عقب ثورة ٣٠ يونيو.

أجرى الرئيس منصور جلسة مباحثات مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في قصر بيان بالكويت، أكدا خلال المباحثات على متانة العلاقات الكويتية–المصرية المستندة إلى جذور قومية وتاريخية ثابتة.

وقال نائب وزير شئون الديوان الأميرى الشيخ على جراح الصباح، إن المباحثات تناولت تقوية أواصر العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعزيزها وسبل دعم الأمن والاستقرار بمصر الشقيقة.

وأضاف أنه تم التطرق خلال المباحثات إلى مناقشة أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وأنه قد ساد مباحثات القمة الكويتية–المصرية جو ودى عكس روح الأخوة التي تتميز بها العلاقة التاريخية بين البلدين الشقيقين.

– زيارة رئيس الوزراء للكويت بالمشاركة في أعمال قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت في يناير ٢٠٠٩م.

– زيارة وزير الخارجية للكويت ٣ مرات خلال عام ٢٠٠٩م.

- زيارة وزير التجارة والصناعة للكويت في يناير ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير الإسكان والتجمعات العمرانية الجديدة بزيارتين للكويت آخرها يوم ٢٠٠٩/١١/١٥م.
- زيارة وزير الكهرباء والطاقة المصري للكويت للمشاركة في أعمال المؤتمر الثاني لصناعة الطاقة الكهربائية بالوطن العربي والمعرض السادس لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية.
- زيارة رئيس اللجنة القانونية والقضائية المصرية– الكويتية المشتركة للكويت في ٢٠٠٩/٢/١٨م.
- زيارة مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية للكويت في إطار جولة خليجية وذلك للاطلاع على أوضاع الجالية المصرية بالبلاد واللقاء مع المسئولين.
- زيارة رئيس الهيئة العامة للاستثمارللكويت في يونيو ٢٠٠٩م التقي بمسئولي غرفة التجارة والصناعة الكويتية.
- زيارة أمير الكويت لمصر مرتين الأولى يوم ٧/١٥ للمشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ، والثانية يوم ١٧ مايو ٢٠١٠م.
- زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ "محمد الصباح" لمصر مرتين، أولهما للمشاركة في قمة إعادة إعمار غزة التي عقدت بشرم الشيخ في مارس ٢٠٠٩م، والثانية لترأس وفد بلاده خلال الاجتماعات الوزارية التي سبقت قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ.
- زيارة وزير المالية لمصر للمشاركة في اجتماعات الدورة الـ٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة في ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير التجارة والصناعة الأسبق "أحمد باقر" لمصر في ٢٠٠٩/٤/٢٧م لافتتاح معرض الأسبوع الكويتي في القاهرة بمشاركة ٥٠ مؤسسة كويتية من القطاعين العام والخاص.
- زيارة كل من وزير الكهرباء والماء والمواصلات "نبيل بن سلامه" لمصر في ٢٠٠٩/٥/٧م لحضور أعمال الاجتماع الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء النقل العرب،ووزير الكهرباء والماء الحالي "بدر الشريعان"في٢٠٠٩/٦/١٥م للمشاركة

باجتماع كبار المسئولين العرب حول الطاقة الذرية.واستقبل محافظي القاهرة والجيزة محافظ الأحمدي الشيخ "إبراهيم الدعيج الصباح" يوم ٢٠٠٩/٢/١٦م.

قامت رئيسة اللجنة العليا لجائزة الأم المثالية الشيخة "فريحة الأحمد" بزيارة لمصر لتقليدها لقب "أميرة العرب" من اتحاد الكتاب الأفارقة في ٢٠٠٩م.

- زيارة النائبات الكويتيات الأربع اللائي فُزن في انتخابات مايو الماضي ٢٠٠٩م بدعوة من المجلس القومي للمرأة.
- زيارة وفد مجلس القضاء الكويتي الأعلي لمصر في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩م برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير العدل المستشار "راشد الحماد".

العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية:

بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٨م نحو١٧٧٢.٦ مليون دولار، مقابل١٢٩٨ مليونا عام ٢٠٠٧م، ويوجد بالكويت نحو٥٠٠ ألف مواطن مصري، يعمل ٣٦ ألف مصري في القطاع الحكومي، إضافة إلى ٢٢٠ ألف مصري يعملون في القطاع الأهلي.

تم الاتفاق على وضع آلية لعقد لقاء دوري بين وزارتي الخارجية في البلدين لبحث المشكلات والشكاوى التي تتعرض لها العمالة المصرية، جاء ذلك خلال أعمال اللجنة المصرية – الكويتية المشتركة في دورتها السابعة والتي عقدت بالكويت في أول ديسمبر ٢٠٠٩م.

ومن أهم الصادرات المصرية للكويت الخضراوات والفواكه الطازجة،والأجبان، والأرز، والمشروبات الغازية، وسيارات النقل، وأهم الواردات المصرية البروبولين– والسيارات،والأوناش والروافع، والفحم.

ترتبط مصر والكويت بعلاقات اقتصادية كبيرة تسعى الدولتان إلى العمل على زيادتها من خلال ما تقدمه كلا الدولتين من تسهيلات إضافة إلى زيارات كبار المسئولين في كلا البلدين لإجراء المباحثات والمشاورات، ومن بينها:

- قيام وزير الاستثمار السابق د. محمود محيى الدين بزيارتين إلى الكويت، الأولى في يناير ٢٠٠٨م على رأس وفد كبير بهدف الترويج للمناخ الجاذب للاستثمار في

مصر، والثانية في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨م والتي التقى خلالها بأمير الكويت وسلمه رسالة من الرئيس السابق ورئيس الوزراء المصري الأسبق..

- وفقًا لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة المصرية بلغ حجم الميزان التجاري مع الكويت خلال عام ٢٠٠٧م نحو ٢٤٠ مليون دولار أمريكي، حيث بلغت الصادرات المصرية للكويت نحو ١٦٨ مليون دولار فيما بلغت الواردات المصرية٧١ مليون دولار.
- تُعد دولة الكويت ثاني أكبر مستثمر عربي والخامس على مستوى العالم في مصر، حيث تجاوزت قيمة رأس المال الكويتي المدفوع وفقًا لإحصائيات وزارة الاستثمار المصرية في عام ٢٠٠٧م نحو ١١.٥ مليار جنيه مصري في ٥٣٢ شركة تبلغ قيمة رأس المال المعلن بها نحو ٢٨.٥ مليار جنيه.

وتستثمر الكويت بالدرجة الأولى في المجال الصناعي، يليه المجال السياحي ثم مجال التمويل والاتصالات والمعلومات والمجالات الإنشائية، وأخيرًا المجالات الخدمية.

مصر والصندوق الكويتي للتنمية:

وقَّعت مصر مع الصندوق الكويتي للتنمية في ٢٠٠٩/٣/١٩م على اتفاقية القرض الثاني لإنشاء محطة أبو قير الجديدة لتوليد الكهرباء بقيمة ٣٠ مليون دينار؛ حيث حصلت مصر على القرض الأول في يناير ٢٠٠٨م. وبذلك يكون الصندوق الكويتي للتنمية قد قدم لمصر القرض الـ٣٢ منذ بدء علاقاتهما في عام ١٩٦٤م، بإجمالي قروض تقدر قيمتها ١.٦٧٩ مليار دولار أمريكي.

قدم الصندوق لمصر منذ عام ١٩٦٤م عدد ٨ منح ومعونة فنية، بإجمالي قيمة تقدر بـ١٧٢٤مليون دولار.

الاستثمار:

تم النص على دورية لقاء مسئولي الاستثمار بالبلدين لبحث كل سُبل زيادة الاستثمارات بين مصر والكويت.

- توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية: حيث أسفرت أعمال اللجنة عن قيام الجانبين بتوقيع الاتفاقيات التالية:

أ – اتفاقيتين ومشروع للإسهام في تمويل مشروع توسيع شبكات توزيع الغاز الطبيعي في محافظتي القاهرة والجيزة في جمهورية مصر العربية.

ب – البرنامج التنفيذي للتعاون الفني في مجال التدريب المهني للعام ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م.

ج – البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني بين مكتبة الإسكندرية ومكتبة الكويت الوطنية في مجال تبادل المطبوعات والمعلومات والخبراء والتدريب.

د – البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الشباب والطلائع للأعوام ٢٠٠٨م – ٢٠١٠م.

هـ – البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للأعوام ٢٠٠٨م – ٢٠١٠م.

العلاقات الثقافية والتربوية والعلمية والبحثية:

على المستوى الثقافي ترتبط البلدان بعلاقات مميزة، وليس أدل على ذلك من أن هناك تزايدًا ملحوظًا منذ عام ١٩٩٣م في علاقات البلدين في مجال الدعوة والشئون الدينية والمشروعات الخيرية. فبعد توقيع بروتوكول التعاون بين مصر والكويت أواخر عام ١٩٩٤م اكتسب التعاون بينهما في هذا المجال اتجاهًا أكثر حيوية وتقدمًا.. وإلى جانب الوفود والبعثات التي يرسلها الأزهر الشريف للكويت في شكل وعاظ ودعاة ومجيء أعداد من طلبة الكويت إلى مصر لتلقي علوم الفقه والدين، تشارك الكويت مع مصر في مشروعات جمع وطبع كتب التراث إضافة إلى النشاط الكبير الذي تضطلع به مؤسستان كويتيتان في مصر.. الأولى جمعية إحياء التراث الإسلامي والثانية بيت الزكاة الكويتي بالقاهرة.

العلاقات الإعلامية:

يحكم العلاقات الإعلامية بين الدولتين بروتوكول التعاون الإعلامي المشترك الذي وقع بالقاهرة في ١٩٩٨/٨/٣م، وقد شهدت الفترة الأخيرة تكثيفًا للعلاقات الإعلامية بمبادرة من الجانبين تمثل أهمها فيما يلي:

– تبادل زيارات الوفود الإعلامية بانتظام بين البلدين.

– طباعة وتوزيع صحيفتي الوطن الكويتية والأخبار المصرية في كل من القاهرة والكويت في نفس يوم صدورها منذ نوفمبر ٢٠٠٢م، كما تطبع صحيفة الأهرام وتوزع في الكويت من خلال مؤسسة دار السياسة اعتبارًا من يناير ٢٠٠٢م.

وقد ازدادت العلاقات الإعلامية رسوخًا بتوقيع مذكرة التفاهم الإعلامي المشترك بين وزارة الإعلام الكويتية والهيئة العامة للاستعلامات في يونيو ٢٠٠٤م، وبموجبها قامت الهيئة العامة للاستعلامات بتدريب عدد من الكوادر الإعلامية من العاملين في القطاعات المختلفة لوزارة الإعلام الكويتية.

تم توقيع مذكرة تعاون إعلامي مشترك بين الهيئة العامة للاستعلامات ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تهدف إلى توثيق وتعزيز أواصر التعاون الإعلامي في ١٤ يناير ٢٠٠٧م.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (١٦ يونيو ١٩٢٩م)، أمير دولة الكويت الخامس عشر. تولى مقاليد الحكم في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م وذلك بعد قيام مجلس الأمة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٦م بنقل سلطات الأمير سعد العبد الله السالم الصباح إلى مجلس الوزراء بسبب أحواله الصحية، وتزكية مجلس الوزراء له بعد نقل السلطات الأميرية إليه، ومبايعه أعضاء مجلس الأمة بالإجماع له في جلسته الخاصة المنعقدة في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م. وهو الابن الرابع من الأبناء الذكور للشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت العاشر من زوجته منيرة عثمان السعيد العيار.

تلقى تعليمه في المدرسة المباركية، وقام والده الشيخ أحمد الجابر الصباح بإيفاده إلى بعض الدول للدراسة واكتساب الخبرات والمهارات السياسية وللتعرف على عدد من الدول الأوروبية والآسيوية. وفي عام ١٩٥٤م عُين عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا، وفي عام ١٩٥٥م عُين رئيسًا لدائرة الشئون الاجتماعية والعمل ودائرة المطبوعات والنشر، وفي عام ١٩٥٦م كان عضوًا في الهيئة التنظيمية للمجلس الأعلى الذي كان يساعد الحاكم آنذاك.

وبعد الاستقلال تم في ١٧ يناير ١٩٦٢م تشكيل أول مجلس وزراء في الكويت والذي ترأسه أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح وذلك بعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي عين فيه وزيرًا للإرشاد والأنباء (الإعلام بالوقت الحالي). وفي ٢٨ يناير ١٩٦٣م وبعد إجراء انتخابات مجلس الأمة الأول عين وزيرًا للخارجية، واستمر وزيرًا للخارجية حتى ٢٠ أبريل ١٩٩١م، وقد شغل في تلك الفترة إضافة إلى وزارة الخارجية وزارات أخرى بالوكالة، حيث في الفترة ما بين ٢٩ ديسمبر ١٩٦٣م وحتى ١٣ مارس ١٩٦٤م كان وزيرًا للإرشاد والأنباء بالوكالة، كما كان في الفترة من ٤ ديسمبر ١٩٦٥م إلى ٢٨ يناير ١٩٦٧م وزيرًا للمالية والنفط بالوكالة، وفي الفترة ما بين ٢ فبراير ١٩٧١م وحتى ٣ فبراير ١٩٧٥م كان وزيرًا للإعلام بالوكالة، وفي الفترة من ٤ مارس ١٩٨١م وحتى ٩

فبراير ١٩٨٢م كان وزيرًا للإعلام بالوكالة، وبعد ذلك التاريخ عين وزيرًا للإعلام بالإضافة لكونة وزيرًا للخارجية، وفي الفترة من ١٦ فبراير ١٩٧٨م وحتى ١٨ مارس ١٩٧٨م عُين وزيرًا للداخلية بالوكالة، وكان قد عُين في ١٦ فبراير ١٩٧٨م نائبًا لرئيس مجلس الوزراء إضافة إلى كونه ووزيرًا للخارجية، واستمر في هذا المنصب حتى ٢٠ أبريل ١٩٩١م. وفي ٢٠ أبريل ١٩٩١م خرج للمرة الأولى من الوزارة منذ استقلال الكويت، إلا أنه عاد بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٩٢م إلى الوزارة مرة أخرى حيث عُين نائبًا أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للخارجية، وظل في هذه المناصب حتى يوليو من عام ٢٠٠٣م عندما عُين رئيسًا للوزراء.

من الأحداث في فترة عمله السياسي:

في ١٩ يوليو ١٩٥٤م أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح أمرًا بتعيينه عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا التي عهد إليها تنظيم مصالح الحكومة والدوائر الرسمية ووضع خطط عملها ومتابعة التخطيط فيها، وبعد انتهاء هذه اللجنة من عملها تم تعيينه رئيسًا لدائرة الشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٥م، وفي عام ١٩٥٧م أضيفت إليه رئاسة دائرة المطبوعات والنشر.

وفي فترة توليه دائرة الشئون الاجتماعية والعمل كان يبدي اهتماما بالمشاريع الاجتماعية، حيث كان يؤيد وضع القواعد التنظيمية من أجل إفساح فرص العمل الملائم للمواطنين، وكان يساعد على استقرار العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وتنظيم الهجرات الأجنبية التي تدفقت على الكويت بعد استخراج النفط واستحداث مراكز التدريب الفني والمهني للفتيات ورعاية الطفولة والأمومة، وتشجيع قيام الجمعيات النسائية ورعاية الشباب وإعداده نفسيًّا واجتماعيًّا وبدنيًّا والعناية بالمسرح وإنشاء الأندية الرياضية وإنشاء مراكز لرعاية الفنون الشعبية، وخلال عمله في إدارة المطبوعات والنشر تم إنجاز عدة أمور، حيث في عهده تم إصدار الجريدة الرسمية للكويت تحت اسم «الكويت اليوم» لتسجيل كل الوقائع الرسمية، كما تم إنشاء مطبعة الحكومة وذلك لتلبية احتياجات الحكومة من المطبوعات وإصدار مجلة العربي وإحياء التراث العربي وإعادة نشر الكتب والمخطوطات القديمة وتشكيل لجنة خاصة لمشروع كتابة تاريخ الكويت وإصدار قانون المطبوعات والنشر الذي شجع الصحافة السياسية وكفل حريتها في حدود القانون.

وبعد استقلال دولة الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م تم تشكيل الحكومة الأولى وحولت الدوائر إلى وزارات وعين فيها وزيرًا للإرشاد والأنباء، كما كان عضوًا في المجلس التأسيسي الذي كلف بوضع الدستور وذلك كونه عضوًا بالحكومة. وخلال توليه وزارة

الإرشاد والأنباء أسهم في تطوير عدد من وسائل الإعلام، فكانت الوزارة تضم دار الإذاعة والتليفزيون والسينما والمسرح والسياحة إلى جانب أقسام الرقابة على النشر، وهي الإدارات التي أسهمت في دحض الافتراءات على الكويت أثناء الأزمة مع عبد الكريم قاسم بعد الاستقلال.

أثناء حضوره عرض عسكري:

وبعد أن عُين وزيرًا للخارجية ورئيسًا للجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي بعام ١٩٦٣م، وبحكم منصبه كوزير أصبح عضوًا في مجلس الأمة، وكان خلال هذه الفترة يترأس نادي المعلمين الكويتي. وهو أول من رفع علم الكويت فوق مبنى هيئة الأمم المتحدة بعد قبولها انضمام الكويت في ١١ مايو ١٩٦٣م.

ومن خلال توليه منصب وزير الخارجية ورئيس اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي قام بإعطاء المنح دون مقابل للدول الخليجية، وقد امتد عمل اللجنة عندما تولى رئاسته إلى اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وسلطنة عمان وجنوب السودان، وأنشأت الكويت مكتبًا لها في دبي للإشراف على الخدمات التي تقدمها ومنها الخدمات الاجتماعية والتنموية، وحتى عام ١٩٦٩م كان للكويت في الإمارات ٤٣ مدرسة وما يقرب ٨٥٠ مدرسًا تتولى الكويت دفع رواتبهم بالكامل، وكانت الكويت تصرف على هذه المدارس والوجبات الغذائية التي تقدم فيها، وقد ظلت المقررات الدراسية الكويتية معتمدة في الإمارات لمدة حتى بعد قيام الاتحاد. وعندما عهدت إليه وزارة الإعلام إلى جانب وزارة الخارجية عمل على إنشاء محطة للإرسال الإذاعي في الشارقة من أجل بث الإرسال الإذاعي في جميع الإمارات واهتم بإنشاء محطة إرسال تليفزيوني في (إمارة دبي). وكان أول اختبار له في السياسة عندما شارك في اللقاء الذي نظمته الأحزاب المتنافسة في اليمن الشمالي، الجمهوريون والملكيون، مع ممثلي مصر والسعودية لوضع حد للحرب الأهلية، وقد تابع هذا الأمر عندما استؤنفت الاجتماعات في الكويت في أغسطس ١٩٦٦م، وعندما تدهورت العلاقة بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وبدأت الصدامات بينهما في الحدود المشتركة في عام ١٩٧٢م قام بزيارة إلى الدولتين في أكتوبر ١٩٧٢م وأثمرت الزيارة عن توقيع اتفاقية سلام بينهما واتفاقية أخرى للتبادل التجاري، وفي عام ١٩٨٠م قام بوساطة ناجحة بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية أثمرت عن توقيعهما لاتفاقية خاصة بإعلان المبادئ التي خففت حدة التوتر بينهما إلى أن دعا وزيري خارجية الدولتين

إلى الكويت في عام ١٩٨٤م لإعلان انتهاء الحرب الإعلامية واحترام حسن الجوار وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

وكان له دور في تزكية الشيخ سعد العبد الله الصباح لولاية العهد في عام ١٩٧٨م، حيث كان من المرشحين لتولي المنصب مع سعد العبد الله وجابر العلي، لكنه تنازل لسعد العبد الله فقامت الأسرة الحاكمة بتزكيته وليًّا للعهد على حساب جابر العلي.

توليه رئاسة مجلس الوزراء:

في ١٤ فبراير ٢٠٠١م قام بتشكيل الحكومة الكويتية بالنيابة عن الشيخ سعد العبد الله الصباح بسبب ظروفه الصحية. وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٣م تم تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء بعد اعتذار الشيخ سعد عن المنصب لمرضه، وشغل هذا المنصب حتى ٢٤ يناير ٢٠٠٦م عندما نقل مجلس الأمة صلاحيات الحكم إلى مجلس الوزراء بسبب مرض الشيخ سعد الذي كان قد تولى الحكم دستوريًا بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد، وقد اجتمع مجلس الوزراء بعدها وقرر اختياره ليتولى حكم البلاد.

الفصل الثالث

مصر والبحرين

تميزت جزر البحرين بأنها أقرب مشيخات الخليج العربية إلى المجتمع الحضري حيث كان سكانها يعملون بالتجارة والزراعة والغوص على اللؤلؤ، وكان الغوص على اللؤلؤ أه مصدر للثروة في البحرين نظراً لأن أفضل المغاصات عن اللؤلؤ تقع قريباً من شواطئ البحرين، إلى جانب وجود ينابيع للمياه العذبة تحت سطح البحر قرب شواطئ جُزر البحرين.

ورغم أن النفط ظهر بكميات تجارية في مشيخات الخليج الأخرى وفي السعودية خاصة المنطقة الشرقية منها المواجهة لجُزر البحرين، ورغم أن حظ البحرين من النفط كان أقل من المشيخات الأخرى كالكويت وقطر وأبوظبي إلى جانب المملكة العربية السعودية، فقد حاول أهل البحرين تعويض هذا الحظ القليل بالنشاط التجاري المزدهر سواء بنقل المتاجر بين مشيخات الخليج بعضها البعض وبينها وبين الهند والعراق، أو بالسماح بإنشاء الوكالات التجارية في أراضيها أو بالحصول على رسوم جمركية على البضائع الواردة أو المارة عبر البحرين، فقد كانت البحرين بحكم موقعها الجغرافي مستودعاً لتجارة الخليج.

ورغم أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة في شبه جزيرة العرب، إلا أن الروح القبلية ذابت في ظل هذا المجتمع التجاري الصناعي الزراعي المستقر، بل إن الانقسامات الطائفية كانت أقل حدة منها في بعض أقطار أخرى مجاورة، ورغم أن حكام البحرين من آل خليفة لم يظهروا شكلاً من أشكال التعصب ضد الشيعة البالغ نسبتهم – حسب بعض التقديرات – ٤٠% من سكان البحرين، ولهذا لم يجمع شيعة البحرين على التطلع نحو إيران ([1]).

وقد اهتمت بريطانيا بفرض نفوذها على البحرين لأهميتها في طريق التجارة بين شبه القاهرة الهندية – درة التاج البريطاني – وبين أوروبا، ومن ثم حرصت على إبعاد كل نفوذ عن البحرين بصفة خاصة، فحتى مع تسليمها في اتفاقية عام ١٩١٣م مع الدولة العثمانية بالاعتراف بالسيادة العثمانية على شبه جزيرة قطر حرصت على أن تحصل من الدولة

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢١٥.

العثمانية على اعترافها بالنفوذ البريطاني في جُزر البحرين، وهذا يفسر لنا وقوف بريطانيا ضد تطلعات حُكام إيران للمطالبة بالسيادة الإيرانية على البحرين حتى حصلت البحرين على استقلالها عام ١٩٧٢م.

كانت الحركة الوطنية في البحرين أول حركة وطنية في مشيخات الخليج العربية، حيث طالب أعيان البحرين عام ١٩٢٠م من الشيخ عيسى آل خليفة بتطبيق الشريعة الإسلامية وإسقاط القوانين المدنية والجنائية المطبقة على أهل البحرين بناءً على قرار حكومة الهند البريطانية عام ١٩١٤م. كما طالبوا بإقامة مجلس شورى، وإخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية التي أضرت بمصلحة التجار الوطنيين وراعت مصالح التجار الهنود وغيرهم.

وارتبط بهذه الحركة الوطنية التي تزعمها التجار والأعيان الاهتمام بالتعليم الحديث منذ عام ١٩٢٦م. مما أدى إلى ظهور طبقة من الشبان المتعلمين تعليماً عصريًّا أوليًّا، الذين كانوا أكثر تنوراً بالنسبة للمحيط العام في بيئة الخليج. وشهدت ثلاثينيات القرن العشرين مطالب أخرى بإنشاء نقابات للعمال العاملين في شركات البترول وفي الموانئ، وفي ظهور صحف سياسية ازدهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث طالبت بإلغاء الرق وهاجمت استغلال شركات البترول للأيدي العاملة العربية، كما ظهرت كذلك عدة أندية ثقافية واجتماعية ورياضية كانت ملتقى للشبان المثقفين الذين قادوا الحركات الوطنية في قمة مجدها (١٩٥٤ – ١٩٥٦م).

وكانت الحركة الوطنية في البحرين ومطالبها التقدمية مثار إعجاب من شعوب الجزيرة العربية والخليج، ومثار عدم ترحيب من بريطانيا ومن حكام الأقطار العربية المجاورة، ومع ذلك استمرت الحركة الوطنية في مسيرتها التقدمية والوحدوية حيث طالبت عام ١٩٥٤م بإقامة اتحاد لإمارات الخليج يضم الكويت والبحرين وقطر والمشيخات السبع مع استثناء سلطنة عمان لحين حل الخلاف بين السلطنة والإمامة، وأن يكون هناك مجلس تشريعي منتخب يراعى في تكوينه عدد السكان.

وقد تعددت العقبات أمام استقلال البحرين منها تمسك بريطانيا بالتدخل في شئون البحرين الخاصة، وتشدد إيران في مطالبتها بالسيادة على البحرين، ورغم هذه العقبات فقد كان لتدخل بريطانيا وهيئة الأمم المتحدة، والمملكة العربية السعودية ومصر وجامعة الدول

العربية، كان لكل ذلك أثره في تقرير مصير البحرين وإعلان استقلالها، حيث طالبت الأغلبية العظمى من شعب البحرين بقيام دولة البحرين المستقلة أو كعضو في اتحاد للخليج إذا قبلت وجهة نظر البلاد في شكل الاتحاد، وحيث استمرت المباحثات بين المشيخات التسع: البحرين وقطر وأبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القوين والفجيرة طوال أعوام ١٩٦٨ – ١٩٧١م دون الاتفاق على إعلان الاتحاد التساعي، فقد أعلنت كل من قطر والبحرين كل منها دولة مستقلة، وفي البحرين أصدرت الحكومة في نهاية عام ١٩٧٢م دستوراً ينص على قيام سلطة تشريعية تتكون من أعضاء معينين وأعضاء منتخبين بواسطة الاقتراع العام (١).

آل خليفة والبحرين:

لقد أدت هزيمة آل مدكور والقوات الفارسية المساعدة لها إلى تطلع آل خليفة في الزبارة إلى الهجوم على جُزر البحرين، ولعل ذلك حدث عندما بدأوا يعدون العدة إليه خاصة الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة، الذي تولى الحكم عقب وفاة شقيقه الشيخ خليفة في مكة المكرمة أثناء قيامه بتأدية فريضة الحج في ذلك الوقت من العام (٢).

وفي مطلع عام ١٧٨٣م جهز الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة قواته وبدأ هجومه في فبراير من الزبارة على جُزر البحرين، واستطاع إخراج آل مدكور منها، وضم هذه الجُزر ذات الموقع المهم إلى حكم آل خليفة نهائيًّا، خاصة بعد أن قضى على كل معاقل المقاومة في الجزيرة عقب استسلام آل مدكور في المنامة والمحرق مركز حكمهم للبحرين (٣)، وأصبح أحمد بن محمد آل خليفة يُلقب بفاتح البحرين الذي طرد الوجود الفارسي منها نهائيًّا، وليكون أول حاكم من آل خليفة عليها؛ وذلك على الرغم من المحاولات الفارسية التي جرت لاستردادها، ولكنها باءت بالفشل (٤).

---

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٢) خالد بن محمد القاسمي: البحرين، قائد ومسيرة، دار الثقافة العربية للنشر، الطبعة الأولى، الشارقة، ١٩٩٦، ص ٢٤.

(٣) محمد بن خليفة النبهاني: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٤٣هـ، ص ١٢٦.

(٤) Warden F.P. ٣٦٦.

ولقد أدى انشغال الفرس بالحروب فيما بينهم حول وراثة العرش الفارسي إلى استتباب الأمر لآل خليفة في البحرين، التي كان فتحها من أهم الأحداث التي مرت بمنطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر الميلادي (١)، حيث بلغت مدينة الزبارة وجُزر البحرين درجة كبيرة من الاستقرار خلال فترة حكم الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، الذي كان يمضي الصيف في البحرين والشتاء في الزبارة حتى وفاته ودفنه في جنوب مدينة المنامة عام ١٧٩٤م (٢).

وتولى الحكم بعد الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة ابنه الشيخ سلمان الذي ظل كحال والده ما بين الزبارة وجُزر البحرين لمدة ثلاث سنوات شهدت ازدياد التوسع السعودي بقيادة سعود بن محمد آل سعود نحو الإحساء والوصول إلى شبه جزيرة قطر، مما رأى معه الشيخ سلمان ضرورة نقل مقر آل خليفة إلى المنامة بجزيرة البحرين عام ١٧٩٧م (٣).

وبهذا أخذت حكومة البحرين تسير نحو إعلان الاستقلال المنفرد عن بقية إمارات الخليج العربي الأخرى، وساعدها على ذلك أنها بدأت عصر الإصلاح الإداري مبكراً عندما أنشأت أول مجلس إداري عام ١٩٥٦م، والذي تبعه إنشاء مجالس بلديات ومجلس للصحة ومجلس للتعليم ومجالس أخرى برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، والتي ظلت تتطور إلى أن أصدر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين مرسوماً في ١٦ ديسمبر ١٩٦٩م بإنشاء مجلس الدولة الذي يُعد الجهاز التنفيذي والإداري، ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق القوانين والمراسم والأنظمة (٤).

ولما كانت كل هذه الإصلاحات الإدارية في البحرين فإن حكومتها لم تجد صعوبة في التخلص من أي تبعات لبريطانيا حين وصلوا إلى الموعد المتفق عليه لإعلان الانسحاب البريطاني من البحرين والذي أعلن رسميًّا يوم ١٤ أغسطس عام ١٩٧١م (٥)؛ وذلك من خلال بيان أعلنه حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والذي بدل لقبه من

---

(١)Wilson, R: The Persian Gulf, London, ١٩٦٠, P. ١٨٧.

(٢) خضير نعمان العبيدي، ص ٣٣.

(٣) محمد بن خليفة النبهاني: المرجع السابق، ص ١٢٨ – ١٢٩.

(٤) خالد محمد القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٥) حكومة البحرين: الجريدة الرسمية، ١٩ أغسطس، ١٩٧١م.

حاكم البحرين إلى أمير دولة البحرين واسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الدولة هم الوزراء (١).

الديمقراطية:

وهكذا وصلت البحرين إلى إعلان الاستقلال الذي دعمه أمير البلاد بإقامة الحياة الديمقراطية السليمة في البحرين حين قام في يونيو ١٩٧٢م بإصدار مرسوم أميري يقضي بإنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة، ومرسوم آخر في ١٦ يوليو ١٩٧٢م يتعلق بأحكام الانتخابات للمجلس التأسيسي، وفي الأول من ديسمبر ١٩٧٢م جرت أول انتخابات في تاريخ البحرين السياسي حيث انتخب الشعب البحريني ٢٢ عضوًا للمجلس التأسيسي، والذي عقد أولى جلساته برئاسة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٢م (٢).

ولقد أقر المجلس التأسيسي الدستور لدولة البحرين المكوَّن من ١٠٩ مادة موزعة على خمسة أبواب أساسية هي:

الباب الأول: المسائل الخاصة بالمقومات الأساسية ونظام الحكم.

الباب الثاني: المسائل الخاصة بالمقومات الأساسية للمجتمع.

الباب الثالث: عن الحقوق والواجبات العامة من جنسية وحرية رأي وغير ذلك.

الباب الرابع: ويختص بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الباب الخامس: ويشتمل على الأحكام العامة (٣).

ومن ناحية أخرى فلقد تضمن بيان الاستقلال الذي أعلنه أمير البحرين توضيح سياسة البلاد الخارجية التي ترتكز على النقاط التالية:

١- الالتزام بكل الاتفاقيات والمعاهدات العربية والدولية بما لا يتعارض مع الاستقلال وسيادة الدولة وأحكام القانون الدولي.

---

(١) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٢) د. عبد الله الأشعل: الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، ط١، الرياض، ١٩٨٣، ص ١٧٣.
(٣) ايف شمبل: بلدان الخليج العربي ومسألة التحديث، ترجمة حسن قبيس، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٠٤ وما بعدها.

٢- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والعمل على حفظ السلام والتعاون مع دول الخليج في المجالات المختلفة.

٣- التزام البحرين بكونها جزء من الأمة العربية وتبنيها فكرة الوحدة العربية الصحيحة والإسهام في موكب الحضارة والتقدم الإنساني.

٤- التزام البحرين بتبني فكرة اتحاد جديد للإمارات العربية يقوم على أسس دستورية سليمة ([١]).

ولما كان أمير البحرين قد أعلن إلغاء الاتفاقيات مع بريطانيا خاصة اتفاقية عام ١٨٨٠، ١٨٩٢م فإنه عقد اتفاق آخر يقوم على الآتي:

١- التشاور بين الطرفين حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٢- أن يعمل الطرفان على حل نزاعاتهما بالطرق السلمية حسب أحكام الأمم المتحدة([٢]).

عندما أعلنت البحرين استقلالها وبعد سنوات طويلة تخلصت من الاستعمار البريطاني في ١٤ أغسطس عام ١٩٧١م، أصدر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مرسوماً يحدد اسم الدولة "دولة البحرين" ولقبه "أمير دولة البحرين" ([٣]).

وبذلك أصبحت البحرين دولة مستقلة ذات سيادة، ومن ثم تقدَّمت بطلب الإنضمام إلى جامعة الدول العربية، فكانت الدولة الخامسة عشرة من بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة، حيث انضمت إليها يوم ١١ سبتمبر عام ١٩٧١م ([٤])، وحتى تؤكد البحرين على استقلالها وتنال الاعتراف الدولي الكامل تقدمت أيضاً لعضوية الأمم المتحدة، حيث وافق أعضاء المجتمع الدولي على انضمام دولة البحرين إلى الأمم المتحدة فكانت العضو رقم ١٢٩ في ٢١ سبتمبر ١٩٧١م([٥]).

---

(١) كوكب عبد الله أبو إدريس: علاقات البحرين الخارجية ١٩٦٨ – ١٩٨١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤م.

(٢) خالد القاسمي: المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) حكومة البحرين: الجريدة الرسمية، ١٩ أغسطس، ١٩٧١م.

(٤) خالد محمد القاسمي: البحرين، ص ١٨٩.

(٥) د. محمد أبو العلا، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية، ص ٤١٩.

وإذا كانت جميع الدول سواء في الجامعة العربية أو الأمم المتحدة قد وافقت على انضمام البحرين إلى كل منهما، فإن الدولة الوحيدة التي صوتت ضد قرار انضمام البحرين للمنظمتين كانت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ويبدو أن ذلك كان راجعاً إلى أسباب أيديولوجية تتعلق بالوجود السوفيتي الشيوعي بها (١).

منذ إعلان استقلالها كدولة شعبية تقدمية يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م (٢) كان اللافت للنظر في ذلك الوقت هو تصويت إيران بجانب قبول عضوية البحرين في الأمم المتحدة، والذي قابلته البحرين بعدما أصبحت دولة عربية ذات سيادة معترف بها ضمن المواثيق والارتباطات الدولية بالكثير من المرونة في دعم العلاقات بين الدولتين البحرينية والإيرانية، حيث توطدت العلاقات السياسية وما تبعها من توطيد في العلاقات التجارية والثقافية ومختلف المجالات الأخرى، وهو ما لم يكن ليحدث قبل الاعتراف باستقلال البحرين وانضمامها إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

ولما كانت البحرين قبل إعلان استقلالها قد شاركت في بعض اللجان التابعة لجامعة الدول العربية مثل مكتب مقاطعة إسرائيل، حيث وافقت على افتتاح فرع لمكتب المقاطعة الإقليمية في البحرين عام ١٩٦٤م، وانضمت البحرين إلى بعض اللجان المتخصصة للجامعة العربية ومن بينها ما في حقل البترول والاقتصاد والإعلام وغير ذلك، وشاركت كعضو مراقب في هيئة اليونسكو عام ١٩٦٦م، وعضو مراقب في منظمة الزراعة والأغذية عام ١٩٦٧م، ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٦٩م، وبالإضافة لذلك استضافت البحرين مؤتمرات عربية ودولية قبيل إعلان الاستقلال من بينها مؤتمر منظمة المدن العربية (٣).

---

(١) كوكب عبد الله أبو إدريس، المرجع السابق.

(٢) د. فاروق عثمان أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ – ١٩٦٧، مطابع السفير، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص٣٧٣.

(٣) كوكب عبد الله أبو إدريس، المرجع السابق.

الفصل الرابع

مصر وقطر

تُظهر هذه الدراسة اسم قطر الدولة الناهضة في الخرائط الجغرافية والتاريخية خلال فترة طويلة من عام ١٨٥٠م حتى ١٩٣١م، فكشف بها العديد من النقاط الجغرافية والتاريخية المهمة عن قطر. ومن بينها ما يلي:

- وحدة الجغرافيا والتاريخ.
- الخليج جغرافيا وتاريخيا.
- القبائل البرمائية على سواحل الخليج.
- قطر منذ التاريخ الإسلامي.
- قبائل قطر والوحدة الوطنية.
- قطر كيان سياسي مستقل تحت حكم آل ثاني.
- استقرار خرائط قطر ودول الخليج في القرن العشرين.

ونسوق في الصفحات التالية توضيحاً لهذه النقاط.

أولاً: وحدة الجغرافيا والتاريخ

الجغرافيا هي المسرح الذي يتحرك عليه الإنسان ويعمل على تطويره، كما يعمل على البناء والتنمية لتعمير هذا الكون الذي يعيش فيه الإنسان، وكما قال الأستاذ الدكتور جمال حمدان في موسوعته العلمية شخصية، مصر، دراسة في عبقرية المكان، فإن التاريخ الذي صنعه الإنسان على أرض محددة وفي زمن تاريخي معين يؤكد وحدة الجغرافيا والتاريخ،وخاصة في الدراسات التي تبرز النشاط البشري عبر العصور التاريخية.

ومن ثم فإن المتصدي للحديث عن الأحداث التاريخية من أي عصر من العصور التاريخية التي يعيشها الإنسان لابد أن يبرز الواقع الجغرافي الذي شهد هذه الأحداث، ويظهر أثر البيئة الجغرافية في تشكيل نشاط الإنسان اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا وروحيًّا، وإذا كان هيرودوت المؤرخ اليوناني الشهير قد قال في القرن الخامس قبل الميلاد

إن مصر هبة النيل، وصحح المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Toynbe المقولة بالقول بأن مصر هبة المصريين، فإن هذا يؤكد وحدة الجغرافيا والتاريخ، بمعنى أن النيل ووادية – جغرافيًّا – أعطى الفرصة للإنسان المصري لكي يبني أعظم حضارة (تاريخ)، فلا يمكن الفصل بين الجغرافيا والتاريخ، إذ أن الجغرافيا هي المكان والتاريخ هو الزمان.

ثانيا: الخليج جغرافيًّا وتاريخيًّا

دار حوار طويل ومستمر حول الخليج، هل هو عربي أم فارسي؟، وإذا كانت الأقطار العربية تؤكد عروبة الخليج، لأن كل سكان ساحله الغربي عرب يكوّنون الآن دولاً عربية انتظمت فيما عُرف بمجلس التعاون الخليجي للدول العربية، فإن الساحل الشرقي للخليج تسكنه قبائل عربية وإن خضع في منطقة للدولة الإيرانية، بينما نجد العراق على رأس الخليج وهو قُطر عربي يمثل ثغر الأمة العربية وخط دفاعها الشرقي. ونجد إقليم عربستان المطل على شط العرب وجزءاً من الساحل الغربي للخليج. ذلك الإقليم الذي استولى عليه الشاه رضا خان عام ١٩٢٥م وغير اسمه إلى إقليم خوزستان، ومن هنا نجد إصرار حكومة طهران على تسميته بالخليج الفارسي.

وأيًا كانت التسمية – التي لن تغير من الواقع شيئاً – فإن هذا الخليج الذي يربط بين البحر العربي والمحيط الهندي من ناحية، وبين شط العرب ونهري دجلة والفرات من ناحية أخرى لعب دوراً كبيراً عبر العصور التاريخية في الربط بين الشرق (الهند، جزر الهند الشرقية والفلبين والصين واليابان) وبين الغرب (أوروبا ابتداءً من البرتغال في أول القرن الخامس عشر الميلادي حتى القرن الواحد والعشرين)، في مجالات التجارة والصناعة وجميع ألوان النشاط البشري، وكانت أقطار الخليج العربي الواسطة في تسهيل هذه الاتصالات، أو إعاقة أنشطة أعداء تلك الأقطار.

ثالثاً: القبائل البرمائية على سواحل الخليج

تتميز شبه جزيرة العرب بأنها مركز تجميع القبائل العربية الخالصة، ومن ثم عاشت عبر القرون التاريخية الحياة القبلية المعتادة القائمة على الرعي وبعض الزراعة في الواحات التي يتوافر بها الماء. وبعض التجارة البسيطة بين مواطني هذه القبائل، كما تخضع هذه القبائل لعادات وتقاليد راسخة ثابتة تقوم على الطاعة لزعيم القبيلة الذي يعرف جميع أمور القبيلة الاجتماعية والاقتصادية والحربية، وقد وصفها، أي وصف الحياة القبلية، أرنولد توينبي بأنها

تقوم على ثلاثة عناصر: الراعي، الرعية، وكلب الحراسة، فالراعي هو صاحب الثروة الحيوانية وراعيها، والرعية هي الجمال والأغنام وغيرها، وكلب الحراسة الذي يساعد في حراسة الأغنام من الذئاب أو من شرور إحداها.

ولكن مع ظهور حالات الجدب والقحط داخل شبه الجزيرة العربية لجأت بعض القبائل إلى ساحل الخليج للعيش وممارسة بعض ألوان النشاط البشري الجديد المتمثل في صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ. ونقل المتاجر بين موانئ أقطار الخليج والهند وشرق أفريقيا، فكانت حياة جديدة عُرف القائمون عليها باسم القبائل البرمائية؛ لأنها تعيش على "البر" أي ساحل الخليج، ولكن نشاطها الحياتي والمعيشي في ركوب البحر وصناعة السُّفن والشباك والتجارة في اللؤلؤ وأكل الأسماك.

رابعاً: قطر منذ التاريخ الإسلامي

من الثابت تاريخيًّا أن الإسلام وجد طريقه لمشيخات وقبائل الخليج العربي منذ القرن الأول الهجري، واستقبلت قطر أهلها وقبائلها الإسلام بترحاب وعملوا على نشر الإسلام بين أفراد هذه القبائل، بحيث لا نجد بينهم مواطناً غير مسلم، وعاشت قطر بقبائلها جزءاً من الدولة العربية الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين وزمن الدولة الأموية، وزمن الدولة العباسية حتى بدأت الغزوات الاستعمارية للبرتغال وغيرها من الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا التي انطلقت من مستعمرتها في شبه القارة الهندية، وهنا كان على شبه جزيرة قطر وقبائلها التعامل مع هؤلاء الغزاة الجُدد، سواء فيما عُرف بحركة الجهاد البحري الإسلامي، أو العلاقات التجارية ثم العلاقات السياسية التي تمثَّلت فيما عُرف باسم معاهدات الحماية في القرن التاسع عشر الميلادي.

كانت شبه جزيرة قطر قبل القرن التاسع عشر تعيش كغيرها من أجزاء ومناطق شبه الجزيرة العربية، سواء على سواحل الخليج العربي أو في الداخل في ظل تنظيمات قبلية تتخذ لها مضارب في مواطن متفرقة من شبه الجزيرة العربية، وقد عاشت شبه جزيرة قطر في ظل انقسامات قبلية تخضع بعض القبائل القطرية للبحرين، والبعض الآخر يخضع لآل سعود، وغير هؤلاء وهؤلاء قبائل لا تدين بالولاء لأحد. ولم يكن لشبه جزيرة قطر كيان سياسي ذاتي قبل الشيخ محمد بن ثاني وابنه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني.

استفاد الشيخ محمد بن ثاني من الظروف المحيطة بشبه الجزيرة القطرية والأحداث العربية التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي، وأعني بها الحرب بين القبائل القطرية من ناحية وبين كل من حكام البحرين وأبو ظبي من ناحية أخرى عام ١٨٦٧م. فانضم إلى السعوديين الذين ناصروه، وفاوض المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بيللي Billey باسم القبائل القطرية في اجتماع عُقد بمدينة الوكرة القطرية.

وقد تمت هذه المفاوضات بمبادرة من الكولونيل بيللي، وبموجب الصلاحيات المتعلقة بالأمن البحري، ومن ثم أنشئت عبر هذه المبادرة أول علاقة رسمية على شكل اتفاقية مع الشيخ محمد بن ثاني في ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨م، وقد أدخلت هذه الاتفاقية قطر عضواً في معاهدات الهدنة البحرية، وكانت تقضي في مجملها على ألا يرتكب أهالي قطر أعمالاً عدائية في مياه الخليج، وأعطيت قطر شخصيتها الكاملة، وتم الاعتراف بآل ثاني حكاماً لقطر حتى اليوم.

وقد تضمنت الاتفاقية بين الشيخ محمد بن ثاني – زعيم القبائل القطرية – والكولونيل بيللي المقيم البريطاني في الخليج العربي على وثيقتين، الوثيقة الأولى تعهد من الشيخ محمد بن ثاني بعدم خرق المعاهدة البحرية، وهذا التعهد يتضمن خمسة بنود أهما عودة الشيخ محمد بن ثاني وبقية القبائل القطرية المتحالفة إلى سكن مدينة الدوحة وتعميرها، بعد أن كانوا قد تركوها أثناء هجوم حكام كل من البحرين وأبو ظبي عليها، وعدم القيام بأية أعمال حربية في مياه الخليج، ورفع أي نزاع ينشأ بين قطر وأية إمارة خليجية أخرى إلى المقيم العام البريطاني، وأن تكون علاقة قطر بالبحرين طيبة، ووقع هذا التعهد كل من الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل بيللي في ٢٤ جمادي الأولى سنة ١٢٨٥هـ الموافق ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨م.

أما الوثيقة الثانية التي اشتملت عليها اتفاقية عام ١٨٦٨م فكان لها أبلغ الأثر في تأسيس مركز مستقل لقطر عن البحرين لأول مرة في تاريخ شبه جزيرة قطر.

خامساً: قبائل قطر والوحدة الوطنية

تحققت الوحدة الوطنية في شبه جزيرة قطر على يد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، وكان ذلك بداية لا بأس بها على طريق تحقيق وحدة وطنية شاملة وقوية في شبه جزيرة قطر، ويجب أن نلاحظ أنه في الوقت الذي لم يكن من السهل فيه تنظيم جميع قبائل قطر في

ظل وحدة وطنية وتحت راية كيان سياسة ذاتي واحد – ونحن نعلم أن القبائل لم تتعود مثل هذه التنظيمات، ولا ترضى بغير التحرر من أية سلطة بديلا –كانت قطر هدفا لمؤامرات وتداخلات خارجية، أي من خارج شبه جزيرة قطر، سواء كانت في البحرين أو من الساحل العماني، أو من البريطانيين، أو من العثمانيين. ويمكن تحديد صروح الوحدة الوطنية في شبه جزيرة قطر، التي أرسى أساسها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني فيما يلي:

١- تسليم قبائل قطر بزعامة آل ثاني:

إن تسليم القبائل العربية القطرية بزعامة آل ثاني كان بسبب حاجة هذه القبائل إلى من يجمع شملهم وينهي خلافاتهم مع بعضهم البعض، بل وإلى من يقودهم في الدفاع عن أرضهم وأموالهم وأرواحهم ضد اعتداءات المغيرين على شبه جزيرة قطر. وكان آل ثاني هم الذين تتحقق فيهم هذه المواصفات رغم عدم كونهم أكبر القبائل القطرية عددا، إذ ليست العبرة بكثرة عدد أفراد القبيلة وإنما العبرة بما تمتاز به القبيلة من سرعة الحركة والوحدة الداخلية والزعامة الواعية والثورة، حتى ولو كانت القبيلة التي تمتاز بكل ذلك أقل في عدد أفرادها من غيرها من القبائل، وقد أوصلت الثروة الشيخ ثاني نفسه إلى مركز الزعامة على شبه جزيرة قطر، كما عرف لدى المؤرخين الأجانب باسم شيخ الدوحة، إلى جانب أن قبيلة المعاضيد التي ينتسب إليها آل ثاني من القبائل المتحضرة في منطقة شرق الجزيرة العربية، بالإضافة إلى أن آل ثاني راعوا كيانات القبائل الأخرى في شبه جزيرة قطر.

٢- إحساس القبائل القطرية بالانتماء للعروبة والإسلام:

إن العروبة في قطر قديمة قدم وجود الإنسان بشبه الجزيرة القطرية، والإسلام دخلها على يد الصحابي " العلاء بن الحضرمي" في العام السادس للهجرة المحمدية، ومن ثم كان أثر العروبة وعقيدتها الإسلام، وبالتالي وجدنا معظم هذه القبائل وعلى رأسهم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يرحب بدعوة التوحيد التي انبعثت في نجد على يد الإمام محمد بن عبد الوهاب وحملها إلى قطر آل سعود.

٣- إقرار الشيخ قاسم للطبيعة القبلية:

حيث كان الشيخ قاسم آل ثاني يدرك طبيعة القبائل العربية، من حب للثورة على السلطة وعلى النظام، ومن هذا الإدراك عمل على امتصاص كل محاولة تحدث من بعض

القبائل القطرية للخروج على الوحدة الوطنية بالترضية المعنوية أو المادية تارة، وبالشدة تارة أخرى، مع العفو عن الخارجين أكثر من مرة حتى يتعوَّد الخارجون على احترام السلطة والتمسك بالوحدة الوطنية، ومن الأمثلة على ذلك معالجة ما عُرف بفتنة محمد بن عبد الوهاب الذي ينتمي إلى الرعوية التركية والذي كان زعيماً للغارية وهو من آل فيحان من قبيلة سبيع بأسلوب الشدة ثم العفو، وأنشد شعراً جاء فيه:

ولينا وعفينا وجدنا بعتقهم *** وجدنا لهم بأموالهم والربايب

ويقول:

لك الحمد يا من هو لنا في النوايب *** معين على شداتها بالوهايب

٤- المحافظة على استمرار الوحدة الوطنية القطرية في مواجهة التنافس الإنجليزي العثماني:

كان للإنجليز نشاط بحري في الخليج تزايد منذ أن قضوا على النفوذ البرتغالي والهولندي هناك، وانفردوا هم بالنفوذ من أجل إحكام سيطرتهم على الهند المستعمرة البريطانية الكبرى، وكانت انجلترا قد لجأت من أجل فرض نفوذها في الأقطار العربية الخليجية إلى عقد معاهدات مع حكام هذه الأقطار، تعطي لانجلترا نفوذاً كبيراً بوضع أقطار الخليج تحت الحماية البريطانية؛ وذلك خلال القرن التاسع عشر، في الوقت الذي بدأ فيه العثمانيون محاولات فرض النفوذ في أقطار الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ووصولهم إلى عام ١٨٧١م.

وهنا ثارت المنافسة بين كل من إنجلترا والدولة العثمانية على النفوذ في شبه جزيرة قطر، إذ إنه في الوقت الذي قبل فيه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني منصب "قائم مقام" العثماني حرص على استقلال قطر وحمايتها من أي عمل يؤثر في الوحدة الوطنية القطرية، حتى ولو أدى ذلك إلى حرب مع العثمانيين، عندما أصرت تركيا على إقامة إدارة تركية مباشرة في قطر، وقد نجح الشيخ قاسم بقيادة القبائل القطرية في هزيمة القوات التركية في ٢٦ مارس ١٨٩٣م، وبذلك حافظ على الوحدة الوطنية.

ونتيجة لذلك بدأ التقارب بين قطر وبين الإنجليز، وعمل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني على تحقيق توازن في العلاقة مع الأتراك بتحسين علاقته بالإنجليز، حتى نجح في

جعل الإنجليز يُصرُّون في معاهدة بينهم وبين الأتراك عام ١٩١٣م على التأكيد بأن شبه جزيرة قطر كيان سياسي مستقل تحت حكم آل ثاني.

٥- تقدير الزعامة السعودية لزعامة آل ثاني على قطر:

يتمثل هذا التقدير في ترحيب الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بدعوة التوحيد، وترحيبه بقيام الدولة السعودية الحديثة على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود أول القرن العشرين، وترحيب الشيخ قاسم بعبد العزيز آل سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر عام ١٩٠٥م. إلى جانب مساعدة الشيخ قاسم لعبد العزيز آل سعود في حربه ضد ابن الرشيد. وفي المقابل قبل عبد العزيز شفاعة الشيخ قاسم في آل بسام من عنيزة الذين كانوا من أعداء عبد العزيز، وقبوله شفاعة الشيخ قاسم في أمير بلاد الحريق في نجد (راشد الهزاني) وجماعته.

سادسًا: قطر كيان سياسي مستقل تحت حكم آل ثاني

تحتفل دولة قطر كل عام بعيد استقلالها في الأول من سبتمبر منذ ١٩٧١م. عندما وجه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – وكان وقتها وليًّا للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء – خطاباً إلى شعب قطر أعلن فيه استقلال قطر، مُنهيًا بذلك علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا، ومُلغيً لمعاهدة سنة ١٩١٦م بين البلدين، ومُبشراً بقيام دولة قطر ذات السيادة التامة والسلطان الكامل على كل مقدراتها في الداخل والخارج على السواء.

وقبل هذا الإعلان كانت هناك أحداث أوصلت قطر إلى الاستقلال، من هذه الأحداث بدء ظهور قطر كإمارة ذات كيانٍ سياسي يحكمها أمراء من آل ثاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد حصلت بموجب اتفاقية ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨م مع بريطانيا على اعتراف باستقلال قطر، كما حصلت بموجب الاتفاقية التركية البريطانية الموقف بين الطرفين عام ١٩١٣م على اعتراف القوتين المتنافستين على النفوذ في منطقة الخليج العربي آنذاك باستقلال قطر تحت حكم آل ثاني.

ورغم أنه وقعت بعد ذلك في نوفمبر عام ١٩١٦م معاهدة الحماية البريطانية على قطر، فإن اعتراف بريطانيا في معاهدة عام ١٩١٣م مع تركيا باستقلال قطر بزعامة آل ثاني

كانت نقطة كسبتها قطر، وسبقت بها إعلان الاستقلال التام وإنهاء معاهدة الحماية مع بريطانيا في سبتمبر عام ١٩٧١م.

سابعًا: استقرار خرائط قطر ودول الخليج في القرن العشرين

بإعلان استقلال قطر عام ١٩٧١م، واستقلال دولة البحرين في نفس السنة، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة بإنهاء الحماية البريطانية على هذه الدول وبروز مكانتها العالمية كأعضاء في جامعة الدول العربية، وفي هيئة الأمم المتحدة، وفي منطقة المؤتمر الإسلامي، وأخيراً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استقرت الخرائط الجغرافية لأقطار الخليج باعتراف هذه الأقطار بالحدود البرية والبحرية فيما بينها، وإن وجدت بعض الاختلافات حول ترسيم الحدود بين بعض هذه الأقطار، فالعلاقات الأخوية والوشائج القبلية التي تربط بين شعوب هذه الأقطار كفيلة بحل مثل هذه الاختلافات، وباستقرار خرائط دول الخليج العربية البرية والبحرية انطلقت مسيرة هذه الدول للتنمية، حيث انتقلت عملية التنمية من مجرد الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للثروة إلى مشروعات صناعية وتجارية رائدة إلى جانب النمو العمراني والحضاري لمدن وموانئ تلك الدول بصورة غير مسبوقة.

إن مسيرة دولة قطر طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٥٠م حتى عام ١٩٣١م بل وحتى في مطلع القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٦م)، قد أبرزت حرص شعب قطر بزعامة آل ثاني على استقلال بلدهم وتنميتها وتحديثها من خلال نشاط تجاري وصناعي متميز إلى جانب بناء عمراني حضاري رائع جعل من مدن دولة قطر منارات ومراكز إشعاع حضاري. حيث استفاد حكام قطر من ثروة بلادهم البترولية ومن الغاز الطبيعي الكثيف في تحويل صحراء قطر الجرداء إلى مراكز تنمية صناعية وزراعية وتجارية، إلى جانب التنمية الثقافية والتعليمية.

ولا شك أن اسم قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية ليسجل الجهد الذي بذله شعب قطر بزعامة آل ثاني في الحفاظ على اسم بلدهم وعلى حدودها وعلى مكانتها في منطقة الخليج العربي بل وفي المنظومة العربية والإسلامية وعلى المستوى العالمي.

وتشهد قطر الآن نهضة رائعة في جميع المجالات العمرانية والاقتصادية والثقافية والتعليمية برعاية أمير دولة قطر سمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني حفظه الله.

وللباحث المتميز د. محمود رمضان جهد رائع في إبراز مكانة قطر الآثارية والتاريخية على الخريطة الخليجية والعربية، فله الشكر منا، لأن اجتهاد هذا الشاب العربي المصري في هذا المجال إسهام له مكانته بين الباحثين عن الحقيقة العلمية الجغرافية والتاريخية والآثارية والحضارية عامة متمنيًّا له التوفيق في اجتهاداته هذه التي تمثل لبنة أساسية في خدمة بلد عربي في مجال إبراز حقائق لم تكن شائعة بين الباحثين الذين كتبوا عن قطر بحوثاً جغرافية وتاريخية.

استقلال قطر ومعاهدة ١٨٦٨م:

استفاد الشيخ محمد بن ثاني من الظروف المحيطة بقطر والأحداث العربية التي تعرضت لها منطقة الخليج، وأعني بها الحرب بين القطرين من ناحية وكل من حكام البحرين وأبو ظبي من ناحية أخرى عام ١٨٦٧م، فانضم إلى السعوديين الذين ناصروه وفاوض المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بيللي Beilley باسم القطريين في اجتماع عقد بمدينة الوكرة القطرية؟.

ومما هو جدير بالذكر أن قطر دخلت متأخرة في معاهدات الهدنة البحرية عن غيرها من إمارات الخليج العربي التي دخلت في هذه المعاهدات منذ عام ١٨٢٠م، تلك المعاهدات التي التزمت فيها هذه الإمارات العربية الخليجية – بعد معركة بريطانيا مع القواسم في رأس الخيمة عام ١٨٢٠م – بنبذ الأعمال العدائية ضد بعضها البعض أو ضد الغير في مياه الخليج وقبول وساطة المقيم العام البريطاني في الخليج في أي نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات. وهذا التأخير في الانضمام لمعاهدات السلم البحري قد جعل لقطر وضعاً متميزاً حتى عن البحرين التي وقَّعت معاهدة مماثلة مع بريطانيا عام ١٨٦١م.

وقد تضمنت المعاهدة بين الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل بيلي على وثيقتين: الوثيقة الأولى تعهد من الشيخ محمد بعدم خرق المعاهدة البحرية، وهذا التعهد يتضمن خمسة بنود أهمها عودة الشيخ محمد وبقية القبائل القطرية المتحالفة إلى سكن مدينة الدوحة وتعميرها بعد أن تركوها أثناء هجوم حكام البحرين وأبو ظبي عليها، وعدم القيام بأية أعمال حربية في مياه الخليج، ورفع أمر أي نزاع ينشأ بين قطر وأية إمارة خليجية أخرى إلى المقيم العام البريطاني، وأن تكون علاقة قطر بالبحرين طيبة وأن يدفع الشيخ محمد بن ثاني قدراً من المال وقدره ١٥.٠٠٠ قران لحاكم البحرين كل سنة؛ وذلك عن طريق المقيم العام

البريطاني ووقع هذا التعهد كل من الشيخ محمد بن ثاني والكولونيل لويس بيللي في ٢٤ جمادي الأولى ١٢٨٥هـ الموافق ١٢ سبتمبر ١٨٦٨م.

وأما الوثيقة الثانية التي اشتملت عليها معاهدة ١٨٦٨ بين قطر ويمثلها حاكمها الشيخ محمد بن ثاني والمقيم السياسي البريطاني العام في الخليج العربي الكولونيل بيللي فهي عبارة عن تعهد من زعماء القبائل القطرية بدفع مبلغ ١٥.٠٠٠ قران سنوي متضامنين وعن طريق حاكم قطر الشيخ محمد بن ثاني الذي يسلمها للمقيم العام البريطاني الذي يسلمها بدوره لحاكم البحرين من آل خليفة.

وقد نصت هذه الوثيقة على ما يلي:

نقر نحن شيوخ القبائل الموقعين على هذا والمقيمين مع قبائلنا في الأرض القطرية ونوافق على أن ندفع للشيخ علي بن خليفة حاكم البحرين المبالغ المالية التي كنا ندفعها سنويًّا من قبل لحكام البحرين؛ وهذه المبالغ كلها نسلمها للشيخ محمد بن ثاني شيخ الدوحة الذي يقوم بتسليمها للمقيم العام البريطاني الذي يقوم بدوره بتسليمها لوكيل حاكم البحرين في بوشهر وهذه المبالغ موزعة على النحو التالي حسب نصيب كل قبيلة:

- قبيلة المهاندة تدفع ١.٧٠٠ قرن.
- قبيلتي البوعينين والنعيم تدفع ١.٥٠٠ قران.
- قبيلة سميسمة (قبيلة البوكوراة التي تسكن في سميسمة) وتدفع ٥٠٠ قران.
- قبيلة كيليب وتدفع ٥٠٠ قران.
- قبيلة السودان وتدفع ١.٥٠٠ قران.
- محمد بن ثاني (زعيم قبائل المعاضيد والمسلم) ويدفع ٢.٥٠٠ قران.
- قبيلة العمامرة وتدفع ٨٠٠ قران.

الجملة ٩٠٠٠ قران.

وإذ ندرج نحن الشيوخ المذكورين بأن ما يطالبنا به حاكم البحرين هو ١٥.٠٠٠ قران سنويًّا وليس ٩.٠٠٠ المتوزعين على القبائل أعلاه، فإننا نوافق على دفع أي مبلغ إضافي بحيث لا يتجاوز مجموع ما ندفعه ١٥.٠٠٠ قران والذي يجب أن يصدر به المقيم السياسي في اليوم التالي لتوقيع الوثيقة الأولى.

ولم يكن هذا التساهل من جانب الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر إلا تحقيقاً لهدف أكبر وهو نيل الاستقلال، وإبعاد النفوذ التركي عن شبه جزيرة قطر وهو النفوذ الذي ظهر فجأة في الإحساء والبحرين حتى يبعد وطنه عن الصراع الأكبر بين القوتين المتنافستين انجلترا وتركيا، وهو يدرك أن قطر لا قبل لها بهذا الصراع، ومن الخير لها عمل التوازن بين القوتين. ومن ثم لا نعجب أن نجد بريطانيا عن طريق معاهدة ١٨٦٨م تسهم في تأسيس مركز مستقل لقطر عن البحرين لأول مرة في تاريخ شبه جزيرة قطر.

ولكن انجلترا رغم توقيعها معاهدة ١٨٦٨م مع قطر فإنها لم تنجح في فرض نفوذها كاملاً بالسرعة التي نجحت فيها في البحرين؛ بسبب إمساك الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني زمام الأمور في شبه الجزيرة القطرية من والده الذي بلغ الثمانين من عمره، وكان الشيخ قاسم في الرابعة والأربعين من عمره عندما تسلم زعامة قطر عقب توقيع اتفاقية عام ١٨٦٨م مع البريطانيين، وقد عمل الشيخ قاسم على الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية والتخلص من مضارها عند أول فرصة سانحة. وقد سنحت الفرصة بحدوث غزو تركي لشبه جزيرة قطر عام ١٨٧١م بعد توقيع الاتفاقية القطرية البريطانية لعام ١٨٦٨م بثلاث سنوات حيث اعتبرت تركيا قطر قائمقامية عثمانية واختارت الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قائمقام لحكم قطر.

جاء تعيين الشيخ قاسم في منصب القائمقام لحكم قطر اعتراف من تركيا بسلطة آل ثاني على قطر ذات الكيان السياسي، وكان البريطانيون يعترفون بموجب معاهدة ١٨٦٨م بسلطة آل ثاني على قطر المستقلة، وهنا وجد الشيخ قاسم الفرصة سانحة لكي يحقق استقلال شبه جزيرة قطر على طريقته هو عن طريق الاستفادة من القوتين المتنافستين في التقرب إلى قطر، وذلك بعمل توازن في علاقة قطر بين كل من انجلترا وتركيا. وفي ظل هذا التوازن بين الدولتين الكبيرتين في المنطقة أخذ الشيخ قاسم يعمل على جمع سكان قطر جميعهم على هدف واحد وإشاعة السلام وتوحيدهم، أي تحقيق الوحدة الوطنية القطرية ركيزة الاستقلال الكامل المنشود والمحققة لاستمرار المحافظة على الاستقلال.

ولكن يبدو أن كلاً من تركيا وبريطانيا لم تقبل بسياسة التوازن بين القوى التي لجأ إليها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في تعامله معها. فرغم أن بريطانيا سلمت منذ البداية بامتداد السيادة العثمانية إلى بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إلا أنها لم تلبث أن فطنت إلى

أغراض الأتراك التوسعية في الخليج العربي، فصارت تعارض في امتداد النفوذ العثماني إلى قطر وتعمل في نفس الوقت على تقوية علاقاتها بشيخ البحرين ومساندته في مواجهة الأخطار التي تحدق به.

وتعرض استقلال قطر الذي يحاول الشيخ قاسم صيانته لمؤامرات من قِبل الإنجليز والأتراك. فبالنسبة للإنجليز فقد انتهزوا تعاون الشيخ قاسم مع العثمانيين بقبول منصب قائمقام قطر، وحَّرضت البحرين لإثارة المشاكل مع قطر بخصوص مسألة السيادة على مدينة الزبارة وعلى قطر بأكملها استناداً إلى أن مدينة الزبارة هي الأرض التي خرج منها آل خليفة وفتحوا جُزر البحرين فهي موطن أجدادهم، وقد نسوا أن الشيخ ثاني الذي تنتسب إليه أسرة آل ثاني ولد في الزبارة واشتغل بالتجارة هناك وعن طريقه وصلت تلك الأسرة إلى ما وصلت إليه الآن. كما أن قطر توقفت عن دفع الأموال السنوية التي كانت تدفعها للبحرين بموجب معاهدة ١٨٦٨م والتي كانت تنتقص من استغلال قطر الكامل، وقد توقف دفع هذه الأموال عقب ظهور الأتراك في المنطقة أي عام ١٨٧٠م.

واستطاع الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني المحافظة على استقلال قطر باستمرار تقوية علاقته بالأتراك، ولكن الأتراك ما لبثوا أن رأوا في رفضه لبسط سيطرتهم على قطر نزعة استقلالية منه، ومن ثم عولوا على محاربته، ولم تفلح الحرب التي وقعت عام ١٨٩٢م؛ لأن الأتراك هزموا فيها على الأرض القطرية، مما دفع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى الكتابة إلى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني برسالة يطلب منه تسوية الأمور بين الطرفين وإطلاق سراح الأسرى الأتراك والاعتذار عن أن والي البصرة محمد حافظ باشا دبر هذا الهجوم دون علم السلطان، ومن ثم عزله السلطان من ولاية البصرة إرضاءً للشيخ قاسم، ولاشك أن هذا تعزيز لاستقلال قطر.

ولكن أخطر نتائج هذا الصدام بين قطر وتركيا كان اتجاه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني إلى التعاون مع الإنجليز الذين أبدوا استعدادهم بعد صدام الشيخ قاسم مع الأتراك لعقد معاهدة حماية مع الشيخ قاسم، ولكنه رفض هذا العرض، وعندما عقدت بريطانيا معاهدت محلية في الخليج لتحريم تجارة الأسلحة عام ١٨٨١م مع شاه إيران وعام ١٨٩٨م مع حاكم البحرين، وعام ١٩٠٠م مع حاكم الكويت وعام ١٩٠٢م مع شيوخ ساحل عمان – لم يستثن من عقد مثل هذه المعاهدة سوى قطر في عهد الشيخ قاسم التي

استطاعت أن تحتفظ بحريتها في هذا المجال إلى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهذا مظهر آخر لاستقلال قطر.

الصراع التركي الإنجليزي واستقلال قطر:

أثارت محاولات الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر توطيد سيطرتها في الخليج العربي معارضة عند الحكومة البريطانية، ورغم تعدد هذه المحاولات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م) إلا أنها لم تكن ذا تأثير كبير نظراً لانشغال الدولة بأمور أخرى داخل استانبول وفي أجنحة الدولة أوروبيًّا وإفريقيًّا كثورات اليونانيين وتوسع الاستعمار الفرنسي من الجزائر إلى تونس عام ١٨٨١م، والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م.

ولكن الدولة العثمانية عادت في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام بأقطار الخليج العربي، ولعل هذا مرده في الدرجة الأولى إلى الانقلاب الذي حدث عام ١٩٠٨م ضد السلطان عبد الحميد، والذي تزعمه ضباط يتشيعون إلى الأفكار الألمانية وينتمون لما عُرف بجماعة الاتحاد والترقي أو تركيا الفتاة ذات الاتجاه التعصبي، باعتبار الأتراك جنساً أرقى وأعلى من بقية الأجناس الداخلة تحت السيادة العثمانية ومنها العرب، وقامت سياسة جماعة الاتحاد والترقي بالنسبة لمنطقة الخليج على تقوية السيطرة العثمانية هناك، وكانت خططها في العمل تقوم على إضعاف سلطة حكام إمارات الخليج وانضوائهم إلى فكرة الجامعة الإسلامية التي أخذوها عن السلطان عبد الحميد، كما تقوم على استعمال الشدة والعنف ضد القبائل العربية الخليجية، وإرغام شيوخ المنطقة بالقوة على إعلان ولائهم للدولة العثمانية عن طريق فرض الضرائب عليهم وتجنيدهم في الجيش العثماني.

وكان حماس الموظفين الأتراك في تحقيق مخططات الحكومة العثمانية في منطقة الخليج العربي يعني من ناحية أخرى تجدد الصراع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، على أن الخلاف بين الطرفين لم يتخذ صورة إجرائية إلا في شهر يوليو ١٩٠٨م حينما أرسلت السلطات العثمانية في البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة "الزخنونية" وهي جزيرة صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من ميناء العقير على مسافة عشرة أميال من الساحل الغربي لخليج سلوى.

وعندما وصلت الفرقة العثمانية إلى جزيرة " الزخنونية" قامت برفع الراية العثمانية على الجزيرة، وإزاء ذلك سارع المسئولون البريطانيون في الخليج بالاحتجاج استناداً إلى أنهم

رأوا في احتلال الأتراك للجزيرة خطوة لفرض السيطرة التركية على ساحل شبه جزيرة قطر الغربي وربما على إمارات الساحل العماني المهادن. وقد أكد السفير البريطاني في احتجاج حكومته إلى الحكومة التركية بأن جزيرة الزخنونية تقع إلى الجنوب من ميناء العقير الذي يعُد الحد الأقصى للسيادة العثمانية في الإحساء طبقاً لاعتراف الحكومة البريطانية بموجب التفاهم بين الطرفين البريطاني والعثماني على النفوذ في الخليج، وأضاف لوثر Lowther السفير البريطاني في الآستانة في احتجاجه إلى الحكومة التركية، بأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق يؤدي إلى تأزم الموقف بين الدولتين.

ولكن الدولة العثمانية لم تعبأ باعتراضات الحكومة البريطانية إذ استمر والي البصرة يفرز الحامية العسكرية التركية بجزيرة الزخنونية باعتبارها أرضاً عثمانية، وأنكر على القنصل البريطاني في البصرة حقه في أن يناقش معه هذه المشكلة رسميًّا أو شخصيًّا. وإن كانت الحكومة العثمانية قد ردت على مذكرة الاحتجاج البريطانية بأن وجود الجند العثمانيين في جزيرة الزخنونية أمر ضروري لحفظ الأمن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة.

ولكن يبدو أن الحكومة التركية قد استجابت للضغط البريطاني، خاصة أن تركيا كانت تعاني متاعب في البلقان ومع روسيا، فرأى رجال الدولة العثمانية ضرورة أن تسوى الدولة مشاكلها مع بريطانيا أملاً في الحصول على تأييد الحكومة البريطانية إزاء ما تصادفه الدولة العثمانية من مشكلات، وأن حقي باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات القائمة للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا وغيرها من الدول. ومن ثم يبرق وكيل الوزارة لشئون الهند إلى زميله وكيل وزارة الخارجية البريطانية بنص برقية نائب الملك في الهند التي تضمنت أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين أبلغه بجلاء القوات العسكرية التركية من جزيرة الزخنونية، ولم يُعد هناك جُند عثمانيون في الجزيرة.

وكان جلاء الأتراك من جزيرة الزخنونية كسب لوجهة النظر البريطانية التي كسبت هذه الجولة في صراعها على النفوذ مع الدولة العثمانية في الخليج العربي، وفي نفس الوقت كسب لقطر إذ في هذا الجلاء اعتراف ضمني من جانب الأتراك بوجهة النظر القائلة بأن جزيرة الزخنونية جزء من قطر التي يحكمها آل ثاني.

ولكن هل ينتهي الصراع العثماني البريطاني في قطر وفي الخليج عامة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدأ من اقتناع الطرفين بضرورة التوصل إلى اتفاق يحدد مناطق النفوذ السياسي

لكل منهما في الخليج منعاً للتصادم، ومع هذا الاقتناع كانت هناك تصريحات وإجراءات اعتبرت عراقيل في سبيل التفاهم، من ذلك ما صرح به اللورد هاردنج الحاكم العام البريطاني للهند من أن وجود العثمانيين في الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا؛ لأن لهم – العثمانيين – تأثير على بعض الحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية؛ ولذلك ذهب إلى المطالبة بإسقاط سيادتهم عن الكويت.

وفي نفس الوقت الذي جرت فيه المفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي استمرت سنتين (١٩١١–١٩١٣م) فقد ظهرت مواقف تفاهم ومواقف تصادم، إذ بينما تساهل العثمانيون في التنازل عن قطر وعن البحرين، وموافقة بريطانيا على بقاء الكويت تحت السيادة العثمانية التي تمتد حتى ميناء العقير بالأحساء ولا تمتد أبعد منه، وحتى بعد توقيع الاتفاقية في ٢٩ مايو ١٩١٣م سعت تركيا إلى التمسك باحتلال شبه جزيرة قطر خلال شهر يونيو ١٩١٣م رغم ما نصت عليه الاتفاقية من إقرار تركيا بالتخلي عن قطر.

وتفصيل ذلك أن السفير البريطاني في استانبول بعث إلى السير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية في ١٦ يونيو ١٩١٣م بأن السلطات المسئولة في البصرة قد أبلغت السلطات العسكرية في بغداد بأنهم أرسلو إلى قطر ٧٥ جنديًّا على رأسهم ضابط تركي واحد يستقلون سفينة تجارية عربية تسمى "بدر".

وعندما أبلغت الحكومة البريطانية حكومة الهند لمتابعة موضوع نزول القوات التركية التي خرجت من البصرة إلى قطر، ردت حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ يونيو ١٩١٣م، بأن هذا الإجراء التركي مثير للاضطراب ويدعو إلى القلق ومن ثم فلا يمكن احتماله. لأنه في رأي تلك الحكومة يخالف ما تعهدت به الدولة العثمانية في الاتفاقية التي وقعتها مع بريطانيا قبل أقل من شهر واحد.

ولعل هذه العقبات هي التي – إلى جانب عوامل أخرى – كانت سبباً في عدم التصديق على المعاهدة العثمانية البريطانية رغم التوقيع عليها من ممثلي الطرفين، وما يهمنا هنا هو مناقشة ما نصت عليه تلك الاتفاقية من بنود قررت استقلال قطر باعتراف كل من تركيا وانجلترا اعترافاً رسميًّا.

وقد شهد شهري أبريل ومايو ١٩١٣م مواقف حاسمة في المفاوضات العثمانية البريطانية حتى تم التوقيع على الاتفاقية بين الطرفين في آخر شهر مايو؛ لأن المفاوضات

تناولت عديداً من موضوعات الخلاف بين البلدين منها: مسألة الرسوم الجمركية، وخط حديد بغداد، ومناطق النفوذ في الخليج العربي، ومسألة شط العرب.

وفي هذا المقام بعثت حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٧ أبريل ١٩١٢م برسالة تعبر فيها عن رأي حكومة الهند بشأن مشروع الاتفاق الجاري إعداده بين الحكومتين البريطانية والتركية وخاصة فيما يتعلق بتمسك العثمانيين بجزيرة الزخنونية. إذ ترى حكومة الهند أنه على الرغم من الخوف من أن اعتراف بريطانيا بالسيادة التركية على جزيرة الزخنونية والساحل – ساحل الإحساء – الواقع بين "العقير" ونقطة تواجه تلك الجزيرة قد يؤدي إلى بعض الخلاف أو الاحتكاك في المستقبل بين البريطانيين والأتراك، فإن حكومة الهند على استعداد للموافقة على مشروع الاتفاق الإنجليزي التركي بما احتواه من البند المشار إليه بخصوص جزيرة الزخنونية وفي إطار الشروط التي عرضتها حكومة الهند والتي وافقت عليها جميعاً الحكومة التركية.

وهذا يعني تنازل بريطانيا عن شيء تمسكت به من قبل لصالح قطر، وهو جزيرة الزخنونية في سبيل إنهاء سيادة تركيا على قطر واستقلال قطر عن البحرين.

وقد تضمنت مذكرة حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية عدة ملاحق كان الملحق الأول عبارة عن برقية من الماركيز كرو Crewe المفاوض البريطاني موجهة إلى حكومة الهند البريطانية تفيد أنه بالنسبة لقطر في مجال المفاوضات التركية البريطانية فسوف تبقى مستقلة وذات كيان سياسي ولن تتبع البحرين، وذلك في إطار ما عبرت عنه الحكومة التركية من رغبتها في الجلاء الكامل من شبه جزيرة قطر. ويأمل الأتراك أن توافق بريطانيا على بقاء سيادتهم على ساحل الإحساء بحيث تمتد من الشمال حتى نقطة في الجنوب تواجه الزخنونية الراغبين في إخضاعها أيضاً لسيطرتهم.

واحتوى الملحق الثاني على شروط حكومة الهند لإقرار اتفاق مع تركيا على الأسس السابق الإشارة إليها – وأعني انسحابها من قطر والاعتراف باستقلالها تحت حكم آل ثاني، وعدم تبعية قطر للبحرين، في مقابل امتداد النفوذ التركي حتى جزيرة الزخنونية ونقطة على ساحل الإحساء تواجهها – وأن حكومة الهند ترى الموافقة على الاتفاقية إذا وافق الأتراك على شروط حكومة الهند وهي:

١- بخصوص استقلال قطر، فيجب أن تتخلى تركيا تماماً عن كل ادعاءاتها السابقة بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية، في الوقت الذي تعترف فيه تركيا بأن لبريطانيا الحرية في أن تدخل مع شعب قطر في اتفاقيات تتعلق بمسألة تجارة الأسلحة أو تأمين السلم البحري.

٢- أنه بالنسبة لمطالب حاكم البحرين بجزيرة الزخنونية فيمكن تخليه عنها بتقديم تعويض مادي محدود له.

٣- كفالة السماح باستمرار إقامة بعض رجال القبائل من البحرين على جزيرة الزخنونية كالعادة من أجل صيد الأسماك خلال شهور الشتاء، وأنهم لن يخضعوا لأية مضايقات أو تفرض عليهم أية ضرائب من أي شكل.

٤- بقاء جزيرتي "لبينات السفلية " و "لبينات العالية" في حوزة حاكم البحرين.

وحدد الملحق الثالث مبلغ التعويض الذي يقترح منحه لحاكم البحرين في مقابل تنازله عن مطالبته بجزيرة الزخنونية، إذ أجاب المقيم البريطاني العام في الخليج بأنه تم اقتراح تعويض لحاكم البحرين مبلغ ١.٠٠٠ جنيه، وأنه لكي يكون الاقتراح مقبولاً تماماً من حاكم البحرين في نظير رفع يده عن مطلبه بجزيرة الزخنونية لصالح الأتراك، فإن على الأتراك بدورهم تقديم هدية مناسبة من جانبهم إلى حاكم البحرين لإنهاء كل ادعاءاته، وهذه الهدية لن تتجاوز المبلغ المقترح عاليه كتعويض.

وأخيراً تم الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلات التي تعترض سبيل العلاقات التركية البريطانية، حيث وقع كل من إبراهيم حقي باشا وزير خارجية الدولة العثمانية والسير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطانية اتفاقيات هذه التسوية وهي تشتمل على ما يلي:

١- إعلان عام تمهيدي لمشروع المعاهدة.

٢- مشروع اتفاق يتعلق بخط حديدي في آسيا الصغرى ويتكون من ١٢ مادة.

٣- مشروع اتفاق يتعلق بالخليج "الفارسي" وهو يتعلق بكل من الكويت وقطر والبحرين وأمور الخليج وتشكيل لجنة لتعيين الحدود وهذا الاتفاق احتوى على بنود تتعلق باستقلال قطر.

كما احتوى على أربعة ملاحق تتعلق باتفاقات بريطانية كويتية لأعوام ١٨٩٩ و ١٩٠٠م و ١٩٠٤م ورسالة السير إدوارد جراي إلى توفيق باشا رئيس وزراء تركيا في ٢٤ أكتوبر ١٩١٣م.

٤- مشروع اتفاق يتعلق بتشكيل لجنة من أجل تحسين الملاحة في شط العرب وهو يحتوي على ٢١ مادة وله ملحق.

وبالنسبة لقطر فقد نصت المادة رقم (١٠) والمادة رقم (١١) من مشروع الاتفاق البريطاني العثماني بشأن الخليج على إقرار مستقبل قطر على النحو التالي:

نصت المادة رقم (١٠) على أن تتنازل الدولة العثمانية تنازلاً نهائيًّا عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثاني حكماً وراثيًّا، وتعهدت الحكومة البريطانية بمنع حاكم البحرين من محاولة ضم قطر إلى سلطته.

كما نصت المادة رقم (١١) من الاتفاق المذكور على السماح لأهل البحرين بالنزول إلى جزيرة الزخنونية من أجل صيد اللؤلؤ، علماً بأن تلك الجزيرة صارت جزءاً من الإحساء التركي.

وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تلزم نفسها في هذا الاتفاق بالاعتراف مسبقاً باستقلال قطر استقلالاً تامًّا بعد انتهاء السيادة العثمانية، وأنها أعطت لنفسها الحرية في عقد معاهدات مع حكام قطر من آل ثاني بشأن تجارة الأسلحة أو السلم البحري في الخليج، فإن النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر، إعلان استقلال شبه الجزيرة القطرية أولم يكن الأمر يستدعى تنازلاً مماثلاً من بريطانيا؛ لأنه لم تكن لها أية ادعاءات بالسيادة على شبه الجزيرة القطرية، هذا على الرغم من أن هذا النص على انتهاء السيادة العثمانية على قطر جاء نتيجة مفاوضات بريطانية عثمانية ولم يأت نتيجة مفاوضات قطرية عثمانية، وهذا فرضته طبيعة الصراع في الخليج الذي كان صراعاً بريطانيًّا عثمانيًّا.

وإزاء اتجاه الأمير عبد العزيز بن سعود بأنظاره إلى قطر بعد استيلائه على الإحساء قبل توقيع الاتفاق العثماني البريطاني بحوالي شهرين، فقد اتخذت السلطات البريطانية موقفاً محذراً بعدم اتخاذ أي موقف يغير الوضع القائم، أو خلق أي اضطراب بين الإمارات العربية

التي يدخل حكامها في اتفاقات مع الحكومة البريطانية، بما فيها إمارة قطر المستقلة تحت حكم المرحوم الشيخ قاسم آل ثاني وأبنائه من بعده، والتي تم الاعتراف بها من جانب كل من الحكومتين البريطانية والعثمانية، وأن الحكومة البريطانية حريصة على استمرار علاقات الصداقة التي لها جذور بعيدة في الماضي.

توفي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في ١٧ يوليو ١٩١٣م الموافق لعام ١٣٢١هـ فخلفه في حكم قطر ابنه الشيخ عبد الله، وجاء ذلك في ظل المعاهدة العثمانية البريطانية، وفي ظل علاقات حسنة بين آل ثاني وآل سعود خاصة عندما تعهد الأمير عبد العزيز بن سعود أمام المندوبين البريطانيين، والمعتمد البريطاني في الكويت، والمعتمد البريطاني في البحرين بعدم الاعتداء على قطر.

وتحقيقاً للاتفاقية البريطانية العثمانية والخاصة بانسحاب تركيا من قطر، فقد أظهر الأمير عبد العزيز آل سعود اهتماماً بموضوع جلاء الأتراك عن قطر، ومن ثم سعي لمقابلة المسئولين البريطانيين لبحث مستقبل قطر وبقية مناطق الخليج العربي التي سيجلوا عنها العثمانيون، وقد أيدت حكومة الهند رغبتها الملحة في ضمان جلاء سريع للقوات التركية من قطر، ولكن طالما أنه لم يتم التصديق على الاتفاقية العثمانية البريطانية، فإنه من الصعب ممارسة ضغط على الحكومة التركية لكي تسرع في الجلاء، وإن أبدت الحكومة البريطانية تفاؤلاً بأن التصديق على تلك الاتفاقية لن يتأخر طويلاً.

وأثار المقيم العام السياسي البريطاني في الخليج العربي موضوع اللقاء الذي طلب تدبيره معه الأمير عبد العزيز بن سعود برسالة منه في ٢٧ سبتمبر تشير إلى أن الأمير سيكون على استعداد لمقابلة المقيم العام البريطاني في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر، وأنه تعهد بعدم مناقشة أية موضوعات أو يتخذ موقفاً يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية. وفي هذا المقام فقد ألح المقيم العام على حكومته لكي تمارس ضغطاً على الحكومة التركية لكي تجلى قواتها العسكرية عن الأرض القطرية، وأنه يجب عدم الاعتماد على حُسن نية السلطات العثمانية بالبصرة بخصوص جلاء الأتراك عن شبه جزيرة قطر، وأنه إذا لم تنسحب الحامية العثمانية من قطر قبل اللقاء المقترح بين كل من الأمير عبد العزيز بن سعود والمقيم

العام البريطاني في الخليج فسوف تكون الأمور في غاية الحرج والصعوبة سواء للمقيم السياسي البريطاني أو الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني.

وقامت الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤م وكانت القوات التركية ما تزال موجودة على الأرض القطرية. وكان عدد هذه القوات ٢٧٥ جنديًّا وضابطاً، ولم يكن بوسع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا بدون إراقة الدماء، وكانت أحوال هذه القوات سيئة، ومن ثم انتهزت بريطانيا الفرصة وأرسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لإجلاء الحامية التركية عن قطر؛ وذلك في ١٩ أغسطس ١٩١٥م وطلبت بريطانيا من الشيخ عبد الله إقناعهم فسلموا ورحلوا إلى البحرين على سفينة حربية بريطانية، وقامت بريطانيا بعد تلك بمصادرة أسلحتهم وذخائرهم الموجودة في القلعة المحصنة بالدوحة وأسدل الستار على آخر وجود تركي في قطر.

برغم أن مساحة قطر لا تتعدى الـ١٢ ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها مواطنون ومقيمون لا يتعدى الـ٢ مليون نسمة، فإنه تم اختيار عاصمتها الدوحة عام ٢٠١٠م كعاصمة للثقافة العربية وذلك للإنجازات الثقافية الكثيرة التى قامت بها والتى كان آخرها إنشاء ستة مسارح من أهم المسارح فى الوطن العربى، إضافة إلى الحى الثقافى المقام بها والذى يجعلها فى نظر البعض عاصمة ثقافية منيرة ولها إشراقاتها؛ وذلك بفضل الفاعليات الثقافية والفنية والمهرجانات المختلفة ومعارض الكتاب وأمسيات الشعر والرواية، فضلا عن الاتفاقيات الثقافية التى وقعتها قطر أخيرا، والهادفة إلى نشر عدد من الكتب الأجنبية وترجمتها إلى اللغة العربية وتنظيم مهرجانات لأدب الطفل ورعاية الثقافات المختلفة والمتعددة والتى تعطى دفعة كبيرة للتواصل مع معارض الكتب فى الوطن العربى وكذلك الأسابيع الثقافية فى الدول العربية والأوروبية.

بالطبع لا يمكن ذكر كلمة قطر دون أن يتبادر إلى ذهننا على الفور مجلة الدوحة الثقافية التى ولدت هرما منذ سنوات طويلة تحديدا عام ١٩٦٩م على يد العبقرى الراحل رجاء النقاش والتى أغلقت أبوابها عام ١٩٨٧م ثم عادت للظهور عام ٢٠٠٧م. حققت

المجلة انتشارا واسعا فى كل أقطار الوطن العربى خصوصاً قبل أن تتوقف عن الصدور عام ١٩٨٧م.

فى حين أن الروائى سعيد الكفراوى اختلف قليلا مع الآراء السابقة حين رأى أن دور قطر هو دور سياسى أكثر منه ثقافى. فدورها الثقافى من وجهة نظره يتمثل فى المشاريع التى أقيمت بها سلفا مثل المجلات ودور النشر، أما الدور الحقيقى الذى تلعبه قطر فهو توجهها الخير تجاه التعليم الحديث والذى ستقوم فيه مثلما قامت به مصر فى عشرينيات القرن الماضى، عندما استقطبت أساتذة أجانب للتدريس وأرسلت البعثات إلى الخارج. ويرى الكفراوى أن هذا المشروع الذى ستقوم به قطر من شأنه إقامة رؤية ثقافية وعلمية مهمة.

ويتفق الكفراوى مع ما قاله محمد سليمان فى أن الإعلام القطرى سواء اختلفنا أم اتفقنا معه فإنه كان له الفضل فى هذا الحراك السياسى فيما يخص الربيع العربى؛ لأنه كان دورا معارضا وكاشفا وأعاد الكثير من العرب إلى الاهتمام بالسياسة. ويعيب الكفراوى أن تكون مساحة دولة أو عدد سكانها هما المحك الذى يقاس به تأثيرها ثقافيا على من حولها من دول أخرى، فالعبرة هنا هو كيفية الاستفادة من الإمكانات المادية فى الثقافة وهو الدور الذى تحاول قطر لعبه الآن وإن كان لا أحد يعلم النتائج التى سينتهى إليها هذا الدور المسموح به.

محطات على الطريق:

١- إعارات للمعلمين المصريين للعمل في المدارس والمعاهد الدينية بدولة قطر.

٢- تأسيس جامعة قطر بداية من عام ١٩٧٢م – عام استقلال قطر وكان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الرئيس الأعلى للجامعة التي كان أول رئيس للجامعة أستاذ مصري ومعظم أساتذة الجامعة من العلماء المصريين، وبدأت الجامعة بكلية التربية للبنين وكلية التربية للبنات، وبعدها تتالت إنشاء الكليات مثل كلية الشريعة، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم وكلية الهندسة... إلخ.

٣- مما يذكر أنه بعد قرار جامعة الدول العربية عام ١٩٧٩م قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، قال سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر: إننا لا نستغنى عن مصر، وأن علاقتنا بمصر لا تتوقف على عامل واحد هو الخلاف حول فلسطين؛ ولذلك لن نقطع العلاقات الدبلوماسية بل سنكتفي بتعليق العلاقات الدبلوماسية فقط.

٤- أثناء زيارة الراحل ياسر عرفات للدوحة عام ١٩٧٩م حاول أعضاء الجالية الفلسطينية التظاهر في شوارع الدوحة والذهاب للسفارة المصرية موجهين الشتائم والهجوم على مصر، أنذرهم الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني وكان وليًّا للعهد ووزيراً للدفاع، بأن أي خروج للفلسطينيين من مقر بعثتهم سيوضع من يفعل ذلك في السجن، وكان هذا رادعاً لهم فلم يجرؤ أي منهم على التظاهر في الشارع. وكان ذلك لفتة عربية أخوية تقدر لمصر مكانتها.

الفصل الخامس

مصر والإمارات العربية المتحدة

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات بعضها كبير المساحة مثل أبو ظبي ودبي، والبعض متوسط المساحة مثل رأس الخيمة والشارقة،والبعض الثالث صغير المساحة مثل عجمان والفجيرة وأم القوين.

ويحكم أبو ظبي أسرة بني ياس التي اشتهر من حكامها كل من الشيخ زايد بن خليفة (١٨٥٥ – ١٩٠٨م)، والشيخ حمدان بن زايد (١٩١٢–١٩٢٢م)، والشيخ شخبوط بن سلطان (١٩٢٨ – ١٩٦٦م)، ثم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي تولى الإمارة من عام ١٩٦٦م، حتى وفاته خريف عام ٢٠٠٤ ليتولى ابنه خليفة منصب الإمارة بل والدولة.

وقد ساعد اكتشاف النفط في إمارة أبو ظبي في تقدمها في المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، بل وفي تكوين قوة عسكرية بلغت عند إعلان الاستقلال وتكوين الاتحاد عام ١٩٧١م خمسة آلاف رجل وعدد من الطيارين، وفي ذلك العام كان عدد سكانها ٥٥ ألف نسمة.

وأما إمارة دبي فقد سارت في طريق التقدم – رغم عدم وجود النفط كمصدر للثروة – بسبب سياسة حاكمها سعيد آل مكتوم (١٩١٢ – ١٩٥٨م) الذي جعل ميناء دبي المنفذ الرئيسي لتجارة ساحل عمان؛ وذلك نتيجة لحُسن إدارته وعنايته بتطوير الميناء، والذي اهتم بالانفتاح العالمي مما جعل الوافدين من إيران وباكستان والهند والإمارات العمانية ينشطون في العمل بالمدينة التي اكتظت بالسكان، ومازال ميناء دبي يمثل أكبر مركز ترانزيت تجاري في منطقة الخليج.

وينتمي آل مكتوم الحكام في دبي إلى فرع من فروع بني ياس هو "بو فلاسة" أي أنها تمت بصلة القرابة إلى أسرة "البوفلاح" الحاكمة في أبوظبي، فهم أيضاً من بني ياس، وتمثل دبي المركز الثاني في اتحاد الإمارات العربية السبع، ويمثل حاكمها الرجل الثاني في حكومة الاتحاد التي يرأسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي ورئيس الاتحاد.

وتمثل إمارة الشارقة تحت حكم فرع من فروع قبيلة القواسم مركزاً مهمًّا بالنسبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر بل وفي القرن العشرين، حيث كان بالشارقة أكبر قاعدة

بريطانية تدفع للحاكم إيجاراً سنويًّا، وقد حباها الله بحكام سعوا إلى ترقيتها وتقدمها منهم الشيخ صقر بن سلطان "١٩٥١ – ١٩٦٥م" الذي كانت ميوله قومية وارتبط بالجامعة العربية ومصر مما أغضب بريطانيا فسعت إلى خلعه وإحلال ابن عمه الشيخ خالد القاسمي محله عام ١٩٦٥م، ويتولى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي حكم الإمارة حاليًا.

وأما رأس الخيمة فتمثل الفرع الثاني من فروع قبيلة القواسم، وتاريخها في عمليات الجهاد البحري ضد السُّفن البريطانية وغيرها من السُّفن غير الإسلامية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر تاريخ مشهود حتى فرضت عليها معاهدة الحماية البريطانية.

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين شهدت إمارة رأس الخيمة نهضة عمرانية وتعليمية واقتصادية بظهور النفط، وقربها من مدخل الخليج الجنوبي عند رأس مسندم وهرمز، مما جعل الحياة الاجتماعية في الإمارة تنشط نتيجة استقبال وافدين إليها من شبه القارة الهندية ومن إيران، ونتيجة لسياسة الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم الإمارة.

وفيما يتعلق بإمارات أم القوين والعجمان والفجيرة، فإنها صغيرة الحجم قليلة الإمكانات، فالفجيرة يحكمها آل الشارقي، بينما يحكم الفجيرة آل النعيمي، ومساحة هذه الإمارات الثلاث صغيرة؛ لأنها عبارة عن شريط ساحلي لا يزيد طوله عن عشرة أميال.

وعنما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب من شرق السويس بحلول عام ١٩٦٨م سعت إلى تكوين اتحاد يضم الإمارات التسع التي ارتبطت ببريطانيا بمعاهدات حماية هي البحرين وقطر والإمارات السبع، ومن ثم بدأت الإجراءات والمفاوضات بين الإمارات التسع منذ إعلان الاتحاد الفيدرالي بين أبوظبي ودبي في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨م، ثم تتالت الاجتماعات حيث عرضت الأسس التالية لإقامة الاتحاد:

١- تشكيل مجلس أعلى من حكام الإمارات تكون رئاسته بالتناوب؛ وذلك في موعد أقصاه ٣٠ أغسطس ١٩٦٨م، ويكون هذا المجلس هو السلطة العليا في الدولة الاتحادية.
٢- وضع دستور اتحادي.
٣- انتخاب رئيس الاتحاد.
٤- تعيين عاصمة الاتحاد.
٥- تشكيل مجلس وزراء اتحادي.

وقد استمرت الاجتماعات وتعددت اللقاءات في بعض الإمارات بحضور حكام الإمارات أو مندوبيهم بهدف الاتفاق على أسس إقامة الاتحاد، كما اعترضت بعض الإمارات مثل قطر والبحرين، ولكن رغم وساطة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بين الإمارات التسع، وإسهام بريطانيا في العمل على نجاح الاجتماعات، إلا أن الأمر انتهى بإعلان كل من قطر والبحرين استقلالهما منفردين.

وقد صارت إمارة أبوظبي تتقدم الاتحاد السباعي، حيث زعامتها له مؤكدة، وإذا لم تكن هذه الزعامة منفردة، فلا يأس من أن تدخل دبي كشريك ثان وبالفعل قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بإعلان الاتفاق على الاتحاد بين سبع إمارات في ساحل عمان في ١٨ يوليو ١٩٧١م.

وحسب النظام المعلن لاتحاد الإمارات العربية السبع أعلنت الأسس الآتية:

١- تتمتع كل من أبوظبي ودبي بمركز ممتاز في الاتحاد، حيث يشترط موافقتهما على أي قرار يصدره المجلس الأعلى.

٢- لكل من أبوظبي ودبي ثمانية مقاعد في المجلس الاستشاري، وقد تقرر إنشاء هذا المجلس خلال المرحلة المؤقتة ومدتها خمس سنوات يقرر بعدها شكل النظام النيابي.

٣- تختار كل إمارة – خلال المرحلة المؤقتة – ممثليها في المجلس الاستشاري بالطريقة التي تروق لها.

٤- تخصيص ستة مقاعد في المجلس لكل من الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة مقاعد لإمارات أم القوين والفجيرة وعجمان.

٥- إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة في ٢ ديسمبر ١٩٧١م.

ولكن هل أنهى قيام الاتحاد بين الإمارات العربية النزاعات الذاتية في كل إمارة؟ بمعنى آخر هل ذابت الإمارات في كيان الدولة؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تشير إلى صعوبة ذلك بسبب النظام القبلي ونظام الحكم في هذه الإمارات، إلا أن حكمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي ورئيس المجلس الأعلى للاتحاد رئيس الدولة حمت الاتحاد من انفراط عقده خلال أكثر من ثلاثين سنة.

العـــلاقـات الإماراتية المصرية:

ترتبط مصر بعلاقات وثيقة مع دولة الإمارات انطلاقًا من اقتناع مشترك بين الطرفين للمصالح المشتركة والاعتماد المتبادل. وإيمانًا بأهمية واستقرار الطرفين، إذ كانت مصر من أولى الدول التي أيدت بشكل مطلق الاتحاد فور إعلانه عام ١٩٧١م، ودعمته كركيزة للأمن والاستقرار دوليًا وإقليميًا، وإضافة لقوة جديدة للعرب.

وقد أدركت الإمارات كذلك أهمية مصر فكان موقف المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في حرب أكتوبر ١٩٧٣م باتخاذه قراره التاريخي بدعم المعركة القومية حتى آخر لحظة، وقال كلمته المشهورة: "ليس المال أغلى من الدم العربي، وليس النفط أغلى من الدماء العربية. واستمرارًا لمساندة مصر، أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس وزراء حاكم دبي، عن أهمية دور واستقرار مصر، وأنها "قلب الأمة العربية النابض".

وأكد سموالشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي على عمق العلاقات مع مصر حين قال: "إن وقفة دولة الإمارات مع مصر وقفة أخ لأخيه، وهي نابعة من محبتنا لمصر وليس كرهاً في أحد، مصر غالية علينا، مصر مهمة لنا جميعاً، وهي نقطة اتزان في العالم العربي، ومهمتنا ومهمة إخواننا وأشقائنا بل ومهمة العاقل في العالم العربي هي الحفاظ على هذا البلد".

وقال: سموه إن المرحلة المقبلة تتطلب تكاتف والتفاف جميع أطياف الشعب المصري نحو العمل معاً أكثر من أي وقت مضى من أجل التنمية الشاملة في مصر، من خلال دعم الجهود الحكومية والبرامج الوطنية، مؤكداً سموه أن تضافر جهود كل أبناء مصر هو الكفيل بمواجهة التحديات وبتجاوز مصر لأوضاعها الحالية نحو استقرار البلاد وبناء وتنمية مصر المستقبل.

من جانبه أكد السفير إيهاب حمودة سفير جمهورية مصر العربية لدى الإمارات، أن أمن واستقرار الإمارات ودول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لمصر، واصفاً الموقف القوى لدولة الإمارات بـ "الداعم لمصر بلاحدود" منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو، والذي أسهم في إنجاح ثورة الشعب المصري وتثبيت أركانها، وكذلك زاد من قدرة الدولة المصرية على الصمود أمام التحديات الخارجية والداخلية، وقدرتها أيضاً على محاربة الإرهاب.

وسعيًا إلى توثيق أوصال روابط الأخوة القائمة على إدراك الطرفين لأهمية التضامن والعمل العربي المشترك، اتسمت العلاقات المصرية – الإماراتية بتواصل مستمر بين البلدين وكبار مسؤليها قائم على التعاون المشترك والاستثمارات المتبادلة، وهو ما يمكن الإشارة إليه عبر المحاور التالية:

العلاقات الاقتصادية.. تطور مستمر:

تشهد العلاقات الاقتصادية بين مصر والإمارات تقارباً وتعاوناً ودعماً واستثماراً بعد ثورة الثلاثين من يونيو، فالإمارات كانت على رأس الدول العربية التي أيدت الثورة المصرية بل ومدت يد العون مرارا للخروج بالاقتصاد المصري من عثرته، إذ بادرت بتقديم مساعدات مالية وعينية بقيمة ثلاثة مليارات دولار في إطار حزمة مساعدات خليجية لمصر بلغت اثني عشر مليار دولار، ثم واصلت دعمها للاقتصاد المصري بعد توقيع اتفاقية مساعدات خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣م بقيمة أربعة مليارات وتسعمائة مليون دولار شملت منحة بقيمة مليار دولار، وتوفير كميات من الوقود لمصر بقيمة مليار دولار أخرى إضافة إلى المشاركة في تنفيذ عدد من المشروعات التنموية في قطاعات اقتصادية أساسية في مصر من بينها بناء خمس وعشرين صومعة لتخزين القمح والحبوب بهدف الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي لمصر وإنشاء أكثر من خمسين ألف وحدة سكنية في ثماني عشر محافظة وبناء مائة مدرسة، إضافة إلى استكمال مجموعة من المشروعات في مجالات الصرف الصحي والبنية التحتية.

وقد أكد عمير الظاهري عضو غرفة تجارة وصناعة أبوظبي على أهمية تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشركات والمؤسسات العاملة في إمارة أبوظبي وفي جمهورية مصر العربية. وأشار للدور الكبير الذي تلعبه مصر في الاستقرار الدولي والعربي على وجه الخصوص، مؤكداً أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تربط البلدين تشكل الإطار القانوني للاستثمارات المتبادلة وتشجيع وتحفيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين، حيث ترتبط الإمارات ومصر بأكثر من ١٨ اتفاقية مشتركة تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني وتشجيع الاستثمار، و اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ومنع التهرب المالي بين البلدين، وكذا اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين.

المنح والقروض:

بلغ إجمالي المنح والقروض التي قدمتها حكومة أبوظبي لمصر ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار حتي شهر يونيو ٢٠٠٧م وقدم صندوق أبوظبي للتنمية منحا وقروضا إلي مصر تبلغ قيمتها ٣٢٥ مليون دولار، أسهمت في تمويل عدد من المشروعات من أبرزها: امتداد ترعة الحمام ومساكن الفلاحين بالخطارة ودراسة جدوي اقتصادية لمشروع النقرة الزراعي،بينما أسهمت القروض التي بلغت قيمتها ٢٣٦ مليون دولار في تمويل مشروعات فندق عمر الخيام وكهرباء أبو قير وتطوير قناة السويس واستصلاح الأراضي بغرب النوبارية والصندوق الاجتماعي للتنمية وسماد طلخا.

ماهر لمعي:

الإمارات تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مصر منها مدينة "خليفة" السكنية بالقاهرة الجديدة.

كشف رئيس مجلس الأعمال المصري بأبوظبي ماهر لمعي لـ"بزنس نيوز" إن مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية تستعد إجرائيا لإنشاء مدينة خليفة السكنية بالقاهرة الجديدة.

وأضاف لمعي أن المدينة المزمع إنشاؤها على مساحة ٥٨٢ فدان مخصصة للشباب الخريج حديثًا في مصر، ويصل عدد الوحدات السكنية بها ١٣٥٠٠ وحدة سكنية اقتصادية، بتكلفة تقديرية تبلغ ٥ مليارات جنيه مصري.

وأشار إلى أن المدينة ستكون متكاملة، حيث ستضم كافة المرافق الخدمية من مساجد ومستشفيات ومدارس ووحدات خدمية راقية يتطلبها إنشاء المدن الحديثة المستدامة.

وأضاف أنه بالفعل بدأنا في اتخاذ الخطوات العملية نحو استصدار قرار للعمل، الذي بدونه لا يمكننا البدء في تنفيذ المشروع.

وأعرب عن أمله أن تستقر أوضاع الحكومة ويبدأ وزير الإسكان الجديد في ترتيب أوضاعه سريعا وإصدار القرار لنا للعمل في المشروع الذي سيحدث رواجا وانتعاشا في السوق المصري وسيتيح فرص عمل جيدة للعمالة المصرية في شتى المجالات.

إيهاب فايد:

مجلس الأعمال يقوم بتعريف رجال الأعمال الإماراتيين بالفرص المتاحة في مصر.

أكد المهندس إيهاب فايد أمين سر مجلس الأعمال المصري في دبي على الدور الكبير الذي يقوم به المجلس في سبيل تطوير العلاقات الاستثمارية مع رجال الأعمال الإماراتين وتعريفهم بالفرص المتاحة في مصر وقال: إن المجلس يقوم بتنظيم عدد من المنتديات والمؤتمرات لتعريف المصريين بالفرص الاستثمارية الموجودة في الإمارات وبالعكس؛ وذلك من خلال منتدى الاستثمار المصري الإماراتي في دولة الإمارات والذي يهدف إلى تعريف رجال الأعمال المصريين والإماراتيين بالفرص الاستثمارية المتنوعة في كلا البلدين، ويتوقع أن يشارك في المنتدى مسؤولو غرفة تجارة وصناعة دبي وبعض جمعيات رجال الأعمال ومسؤولون من حكومة الدولة إضافة إلى مجالس الأعمال الأخرى في الإمارات.

كما نوه فايد بالعلاقات القوية والمتميزةالتي تربط البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، إلا أنه أشار الى وجود بعض العقبات التي نأمل أن تزول قريباً ومنها عدم وجود آليات ومؤسسات مصرية متخصصة بدعم الاستثمار قادرة على تطوير هذه العلاقات وتفعيلها بشكل أكبر.

خالد عرفة:لإيجاد نوع من التوءمة بين بعض المدن الإماراتية والمصرية للاستفادة من الآليات والنظم الحديثة المتبعة في الامارات.

أشاد خالد عرفة عضو مجلس الأعمال المصري بالانتعاش الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات خلال الفترة الماضية.

كما أشاد في حوار مع (بزنس نيوز) ببيئة الاستثمار في الدولة وكيف تمكنت من استقطاب الشركات من شتى أنحاء العالم بمختلف أحجامها واستثماراتها رغبة منها في الاستفادة من الفرص التي توفرها أسواق الدولة، وتطرق للحديث عن العلاقات المتميزة بين دولة الإمارات ومصر وعن خيبة أمله؛ لأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ليست على المستوى المأمول نظرا للأوضاع الحالية التي تشهدها مصر حيث لا توجد آليات ومؤسسات مصرية تفعل العلاقات التجارية بين الجانبين مقترحاً ايجاد نوع من التوءمة بين

بعض المدن الاماراتية والمصرية للاستفادة من الآليات والنظم الحديثة المتبعة في الامارات والتي تشكل عنصراً رئيسيًّا في جذب الاستثمارات وذلك لسهولة اجراء المعاملات اضافة للتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة للمستثمرين، هذا النموذج الناجح هو ما تحتاج اليه مصر في الفترة المقبلة لتفعيل دور الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين الاماراتيين للاستفادة من الفرص المتاحة مع انطلاق عهد جديد يبشر بالخير.

العلاقات المصرية ـ الإماراتية تستعيد مسارها التاريخي:

يؤكد حرص الإمارات علي الإسراع في عرض موقفها من تطورات الأوضاع السياسية في مصر ووقوفها إلي جانب ما يتطلع إليه الشعب المصري مدي الاهتمام بتوضيح عدم تأثير ما شهدته الفترة الماضية من خلافات مع النظام السابق في مصر علي العلاقات الراسخة بين الشعبين المصري والإماراتي.

ويشير السفير تامر منصور سفير مصر في أبوظبي إلي أن دولة الإمارات الشقيقة حكومة وشعبا كانت علي عهدها دائما في الوقوف الي جانب الشعب المصري فيما يمر به من مراحل تاريخية وتحديات فارقة وصعبة، فامتدادا لهذا العهد جاءت تصريحات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، بشأن متابعة الإمارات بارتياح لتطورات الأوضاع في مصر الشقيقة، انطلاقا من العلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين الشقيقين، وتأكيده أن الإمارات تتطلع علي الدوام لتعزيز علاقاتها مع مصر الشقيقة حكومة وشعبا، والمضي بها قدما إلي المزيد من التعاون الوثيق في مختلف الميادين وبما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين.

ويوضح السفير تامر منصور أن موقف الإمارت الشقيقة المتمثل في هذا التصريح سوف يدشن لمرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين ترتقي الي مستواها التاريخي، وتليق بأصالة وكرم الشعبين اللذين يرتبطان بعلاقات أخوية وإنسانية راسخة، تمثل لكل منهما ضرورة أمن استراتيجي، وضرورة تنموية مشتركة، ومصالح متبادلة ودائمة؛ وذلك بعد سنة مظلمة حاول البعض فيها عزل مصر عن حضن أمتها العربية ومحيطها الاقليمي وسياقها الحضاري والدولي.

ويؤكد ثقته في عودة العلاقات فوراً إلي سيرتها الطبيعية الأولي خاصة علي الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري، وكذلك الاستعانة بالكفاءات البشرية المصرية، إضافة إلي التنسيق السياسي والاستراتيجي في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويوضح أن الإمارات لم تقطع صلتها بالشعب المصري طوال العام الماضي، بل حرصت بحكمة بالغة ورؤية نافذة علي تأكيدها الدائم بأن علاقتها مع هذا الشعب المصري العظيم هي فوق كل الصغائر والأحقاد التي صدرت في هذه السنة الصعبة والمؤلمة؛ وذلك انطلاقا من يقين القيادة الإماراتية وتقدير موقفها السليم بأن هذه السنة ماهي الإ غيمة صيف سرعان ما تزول وتمُحي من مسيرة العلاقات القوية بين البلدين الشقيقين، حيث كان الرهان الأكبر علي قوة العلاقات بين الشعبين الشقيقين، وبالفعل انتصر هذا الرهان.

ويشير السفير تامر منصور إلي أنه خلال تلك السنة ورغم هذه الغيمة، كانت مصر ضيف الشرف في معرض الشارقة الدولي للكتاب، حيث حضر أكثر من خمسين فنانا ومثقفا وكاتبا مصريا هذا المعرض، وكانت مشاركة مصر في معرض أبوظبي الدولي للكتاب هي المشاركة الثانية بعد الامارات، حيث لم تمنع دار نشر مصرية واحدة من المشاركة في هذا المعرض؛ وذلك بحضور جمع غفير من المثقفين والكتاب المصريين أيضاً.

كما تم اختيار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر شخصية العام الثقافية في إطار العرس الثقافي بمعرض أبو ظبي الدولي للكتاب، وكذلك اختيار الإعلامي حمدي قنديل كشخصية العام الإعلامية في إطار العرس الإعلامي بالمنتدي الإعلامي العربي في دبي الذي شارك في الحديث في فعالياته نخبة من الإعلاميين والصحفيين المصريين، حيث يؤكد كل ذلك مدي حرص دولة الإمارات الشقيقة علي مصر وقيمتها وتتطلعه لدورها التاريخي الحضاري والثقافي والعلمي والإعلامي.

وحول إشادة وزير الخارجية الإماراتي بالمؤسسة العسكرية المصرية، وقوله: إن جيش مصر العظيم يثبت من جديد أنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوية، الذي يضمن لها أن تظل دولة المؤسسات والقانون التي تحتضن كل مكونات الشعب المصري الشقيق، يقول السفير تامر منصور: إن أول تصريح من القيادات العليا للجيش المصري والتي أكد فيها علي وقوف الجيش بكامله الي جانب الشعب المصري، صدرت من أبوظبي علي لسان الفريق صدقي صبحي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية خلال زيارته لمعرض ايدكس

التي أعلن فيها بوضوح تام ولأول مرة، عن نزول الجيش علي الفور إذا ما احتاجه الشعب المصري في أي وقت من الأوقات.

ويشير السفير إلي مبادرة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات، بالإفراج عن ١٠٣ سجناء مصريين ممن صدرت بحقهم أحكام في قضايا مختلفة وتكفَّل بتسديد الالتزامات المالية، التي ترتبت عليهم تنفيذا لتلك الأحكام، كانت من أسعد الأخبار التي أثلجت صدور الجميع، وأدخلت في قلوب ذوي المفرج عنهم السعادة الغامرة التي انتظروها كثيرا، وهو ماكنا نتوقعه من أبناء الشيخ زايد رحمه الله، فهم الأوفياء لوصاياه، وهم الأمناء علي رصيد العلاقات الإماراتية – المصرية.

زعامات إماراتية في حب مصر:

الشيخ زايد ومصر.. "حكاية عشق سردها الزمان":

هو "حكيم العرب".. كان زعيماً في أمة فقدت القادة.. كان عروبيًّا بمعنى الكلمة، رجل فقده الزمان، حكيم بقراءة سطور الأيام وحروف التاريخ، استطاع أن يستشرف آفاق المستقبل بكل ثقة ووضوح، فسار بشعبه نحو الحضارة والتقدم الذي أذهل العالم، في أرض صحراء قاحلة، صارت خلال ٤٠ عامًا وجهة سياحية رائدة في العالم، ونموذجًا اقتصاديًّا وسياسيًّا وشعبيًّا يحتذى به، وينظر إليه كبارقة أمل تنتظر هذه المنطقة التي طالما عانت من شظف العيش، وطالما انتظرت رجلًا كـ"زايد الخير ".

لا توفيه الكلمات حقه؛ فتقف عاجزة عن إبراز دوره في نهضة دولته، وتقف الحروف حائرة بين السطور، عاجزة عن الإنشاء والإخبار.. فزايد تجاوز اللغات وتجاوز التاريخ، فهو الأغلى في تاريخ هذا الوطن الجديد، الذي سيبكيه تراب الصحراء التي صارت جنة بين يديه حتى يرث الله هذه الأرض وما عليها.

شخصية متكاملة بامتياز، تحيطها الأصالة العربية ومغروسة فيها النخوة الإسلامية، لم تشهد المنطقة ككل رجلًا أحبه الناس مثله.

إنه الشيخ الراحل زايد بن خليفة.. لم يستحق أحد مثله أبدًا لقب الوالد، فهو الأب والأخ والصديق لكل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة، فتح ذراعيه للجميع دون

استثناء، فأجلّه الخصوم قبل الأشقاء، بل صار الخصوم أصدقاء... ولما رحل بكاه الجميع، فزايد هو الوحيد الذي أحبّه حتى خصومه.

زايد هو الرجل الذي أشبع الرجولة معناها، فصار الملهم، والقدوة.. والذي لن ينسى التاريخ يومًا ما قدم، وما أعطى لهذا الوطن الذي عشقه بكل جوارحه، يتعامل مع ضيوفه بأخلاق الفرسان ولا يجيد إلا معاملة النبلاء.

كانت له وقفاته التي لا تنسى مع مصر والمصريين على مدى عقود طويلة من الزمن، علاقته بمصر علاقة العاشق والمحبوب.. الابن والأم.. القلب والجسد.

هو من قال: "ما تقوم به الإمارات نحو مصر هو نقطة ماء في بحر مما قامت به مصر نحو العرب"، وهو أيضا من قال: "نهضة مصر نهضة للعرب كلهم"، وقال: "أوصيت أبنائي بأن يكونوا دائما إلى جانب مصر، وهذه هي وصيتي أكررها لهم أمامكم، فهذا هو الطريق لتحقيق العزة للعرب كلهم".

فى حرب أكتوبر ١٩٧٣م كان الشيخ زايد في زيارة إلى بريطانيا، لم يتردد في إعلان دعمه الكامل، ووقوفه في الخندق الأمامي، قرر دعم الحرب بكل ما يملك، قدم ما في خزينة بلاده، ثم اقترض ملايين الجنيهات الاسترليني من البنوك الأجنبية ليقوم بإرسالها على الفور إلى مصر وسوريا.

قال كلمته الخالدة: "ليس المال أو النفط العربي أغلى من الدماء العربية "، التي لا تزال تتردد أصداؤها حتى اليوم في جميع الأوساط بلا استثناء.

وبعد حرب أكتوبر كانت وقفة الشيخ زايد التي لا تنسى لمساعدة مصر على إعادة إعمار مدن قناة السويس (السويس– الإسماعيلية– بور سعيد) التي دُمرت في العدوان الإسرائيلي عليها عام ٦٧.

وكان دوماً يردد خلال اللقاءات مع القادة العرب ويقول: "عندما تبدأ المعركة مع إسرائيل، فسوف نغلق على الفور صنابير البترول، ولن نكون بعيدين عن أشقائنا أبداً "، والتقت إرادته مع إرادة الملك فيصل رحمة الله عليه، الذى أطلق شرارة حظر البترول عن الغرب تضامناً مع معركة العرب في ١٩٧٣م وإلى جواره حكام الأمة، فقد كانوا جميعاً على قلب رجل واحد.

عندما سُئل الشيخ زايد في هذا الوقت من أحد الصحفيين الأجانب: ألا تخاف على عرشك من الدول الكبرى؟ لم يتردد العروبي الأصيل فى أن يقول: "إن أكثر شيء يخاف عليه الإنسان هو روحه، وأنا لا أخاف على حياتي، وسأضحى بكل شيء في سبيل القضية العربية، إنني رجل مؤمن، والمؤمن لا يخاف إلا الله ".

كان الشيخ زايد منحازاً دوماً إلى مصر، وحتى عندما قوطعت مصر بعد قمة بغداد بسبب اتفاقية كامب ديفيد، قال مقولته الشهيرة: " لا يمكن أن يكون للأمة العربية وجود بدون مصر، كما أن مصر لا يمكنها بأي حال أن تستغنى عن الأمة العربية "، وظل على تواصله مع مصر رغم مقاطعة الآخرين.

هناك عشرات المدن التي سُمَّيت باسم الشيخ زايد في العديد من المحافظات والمناطق المصرية، ناهيك عن مساعداته التي كان لها دورها في العديد من المشروعات التنموية وسداد الديون المصرية.

وعندما بدأت مصر في اقتحام الصحراء بمشروع توشكى العملاق الذى يحول نصف مليون فدان من أرض صحراوية مهجورة إلى أرض زراعية عامرة بالسكان والخير، ويتكلف مليارات الدولارات.. فى هذا المشروع المستقبلي الكبير أنشئت قناة تمتد عدة كيلو مترات تحمل الحياة من مياه النيل إلى هذه الأرض الجديدة.. هذه القناة الكبرى تحمل اسم الشيخ زايد.. ويتردد كل لحظة في مصر الحديث عن قناة الشيخ زايد.. ومدن الشيخ زايد.. ومشروعات الشيخ زايد.. ومواقف الشيخ زايد..

لن ينسى المصريون جميعاً بكل الوفاء، الوقفات المشهودة لشيخ العرب الكبير، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مؤسس دولة الاتحاد، وباني نهضتها، طيب الله ثراه، وأياديه البيضاء تجاه الشعب المصري، بالإسهام في تعمير مدن القناة.

رحمك الله أيها الشيخ..... عشت عروبيا.. ومت عروبيا.

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (حكيم العرب):

أكثر من ١٠ سنوات على رحيل "زايد" مؤسس الإمارات.. وصف نهضة مصر بـ"نهضة العرب".. وأوصى أبناءه بدعم القاهرة.. ووقت الحروب قالها دون تردد: "النفط العربى ليس أغلى من الدم العربى".

فى مثل هذا اليوم التاسع عشر من رمضان، وقبل ١٠ سنوات، وتحديداً فى الثانى من نوفمبر ٢٠٠٤م ميلاديًّا، غادر دنيانا مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، والملقب بحكيم العرب المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.. رحل لكن ترك خلفه تاريخًا وإنجازات تحمل اسمه ليس فى بلده فقط وإنما فى بقاع عديدة من العالم، وعلى رأسها الدول العربية الشقيقة ومن بينها بالطبع مصر التى تحمل للشيخ زايد ذكريات خاصة لازالت حديث المصريين.

على مستوى العالم هناك مئات الآلاف يتلقون علاجهم فى مستشفيات أقامها الشيخ زايد أو أقيمت من الدولة الإماراتية بعد رحيله وتحمل اسمه، كما أن ملايين الطلبة تخرجوا أو مازالوا يدرسون فى مدارس بناها زايد، وهى تحمل اسمه، وهناك مئات الآلاف من العائلات تعيش فى بيوت وشقق سكنية بناها زايد.

الشيخ زايد كان صاحب القرار الأول فى اختراق الإمارات عصر النهضة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية، فكان صاحب المقولة الشهيرة "إن العلم هو الطريق الوحيد للنهضة والتقدم ومواجهة تحديات العصر وخدمة التنمية فى الدول النامية، ودولة الإمارات حريصة على المشاركة، قولاً وعملاً، فى دعم استراتيجية التنمية ونقل التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث".

واختارت الدولة الإماراتية ١٩ رمضان يوم زايد للعمل الإنسانى، وهى التسمية التى أتت من السجل الإنسانى الحافل للراحل الكبير الشيخ زايد على الصعيد المحلى والعربى والدولى.

وقد خلفه فى حكم الإمارة ابنه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وانتخبه المجلس الأعلى للاتحاد رئيسًا للدولة، ويعتبر مؤسس وصانع دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ زايد بحكمته عرف أن الاتحاد قوة، فقبْل انسحاب البريطانيين من المنطقة اجتهد هو ومعه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم لإنشاء الاتحاد التساعى الذى يضم إضافة للإمارات مملكة البحرين ودولة قطر.

كان الشيخ زايد رحمه الله ذا نظر ثاقب، فإمارة أبوظبى هى الأغنى والأكبر بين الإمارات، وكان بالإمكان أن تصبح دولة مستقلة، لكن الشيخ زايد أبصر أمراً غير ذلك،

فـ"الاتحاد قوة" شعار نعرفه نحن العرب ونتغنى به، لكن التاريخ المعاصر يؤكد أن زايد هو من طبّقه وعمل على نجاحه رغم كثرة التحديات التى واجهته، وأفشلت كل مشاريع الوحدة العربية الأخرى، لكن لأن القائد فى الإمارات كان الشيخ زايد، فقد نجحت تجربتها الوحدوية نجاحاً لا نظير له.

وعلى نهج زايد الطيب سار أبناؤه الشيخ خليفة بن زايد، رئيس الدولة، والشيخ محمد بن زايد ولى عهد أبو ظبي، وبقية أبنائه ممن تأكدوا أن طريق الخير والعطاء هو الطريق الصحيح، وعلى مقربة من أبنائه سار الشيخ محمد بن راشد، حاكم دبى ورئيس وزراء الإمارات وكافة حكام الإمارات.. كلهم ساروا على نهج زايد فى اتجاهين رئيسين، اتجاه العمل الإنسانى والخيرى بمساراته المختلفة والمتعددة التى كان يعشقها زايد، ومسار آخر بنقل الإمارات إلى مرحلة متقدمة من التطور الحضارى والبشرى لتحقيق حلم الشيخ زايد الذي بدأ مسيرة التطور، وفى عهده تحددت ملامح الدولة العصرية التى يقوم عليها الآن الشيخ خليفة والشيخ محمد بن زايد ممن عملوا على نقل الدولة إلى منعطف التفوق والتميز، وأعلنوا فى ذكرى وفاته دخول الإمارات عالم الفضاء، بعد أن نجحت فى الدخول إلى عالم المفاعلات النووية، وفى ذلك إشارة واضحة إلى تصميم الأبناء على استكمال وتحقيق حلم الوالد والأب.

زايد ومصر.. علاقة حب لم تنته:

للشيخ زايد بن سلطان مكانة خاصة جدا فى نفوس المصريين، فيكفى أن يذكر اسم الشيخ زايد أمام أحد منهم فسرعان ما ستجده يترحم على فقيد الأمة العربية ويحدثك عن المواقف التاريخية للقائد العربى الأصيل، فقد ترك الشيخ زايد أثراً طيباً فى مصر، حيث تعددت على ضفاف النيل مشاريع كثيرة منها، بناء عدد من المدن السكنية واستصلاح عشرات الآلاف من الأراضى الزراعية، وإقامة العديد من القرى السياحية وتقديم الدعم المادى للمراكز والمستشفيات الطبية، إلى جانب الكثير من الأعمال منها: "مدينة الشيخ زايد، ومستشفى الشيخ زايد، وغيرهما الكثير من المنشآت المهمة بالقاهرة"، وفى العام ١٩٩٠م تبرع فى الاحتفال التاريخى العالمى الذى أقيم فى أسوان بعشرين مليون دولار لإحياء مكتبة الإسكندرية القديمة التى أصبحت لآن منارة الثقافة على عروس البحر المتوسط.

كانت لزايد وقفاته التى لا تنسى مع مصر والمصريين على مدى عقود طويلة من الزمن، فهو من قال "ما تقوم به الإمارات نحو مصر هو نقطة ماء فى بحر مما قامت به مصر نحو العرب "، وأيضا من رسخ لدى العرب قاعدة أن " نهضة مصر نهضة للعرب كلهم ".

وعلاقة الشيخ زايد بمصر توطدت بقوة عام ١٩٧٣م، فهو العام الذى شهد الموقف التاريخي لحاكم الإمارات الذى لن يمحى من الذاكرة العربية، حين قال: "النفط العربى ليس أغلى من الدم العربى" وهو شعار كثيراً ما ردده العرب حرفيًّا على لسان صاحبه ولأكثر من ثلث قرن.

وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣م كان الشيخ زايد فى زيارة إلى بريطانيا، لم يتردد فى إعلان دعمه الكامل، ووقوفه فى الخندق الأمامى، قرر دعم الحرب بكل ما يملك، قدم ما فى خزينة بلاده، ثم اقترض ملايين الجنيهات الإسترلينى من البنوك الأجنبية ليقوم بإرسالها على الفور إلى مصر وسوريا، وبعد حرب أكتوبر كانت وقفة الشيخ زايد التى لا تنسى لمساعدة مصر على إعادة إعمار مدن قناة السويس (السويس– الإسماعيلية– بور سعيد) التى دُمرت فى العدوان الإسرائيلى عليها عام ٦٧.

كان الشيخ زايد منحازاً دوماً إلى مصر، حتى عندما قاطعها الأشقاء العرب بعد توقيع الرئيس الراحل محمد أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨م، قال الشيخ زايد مقولته الشهير: "لا يمكن أن يكون للأمة العربية وجود بدون مصر، كما أن مصر لا يمكنها بأى حال أن تستغنى عن الأمة العربية"كما سبق أن ذكرنا.

من أقواله الشهيرة التى لا تنسى: " أوصيت أبنائى بأن يكونوا دائما إلى جانب مصر، وهذه هى وصيتى أكررها لهم أمامكم، فهذا هو الطريق لتحقيق العزة للعرب كلهم".. وبالفعل حفظ الأبناء الوصية وكانوا أكثر الداعمين العرب لمصر خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو، فالإمارات كانت أول الداعمين للثورة ماليا ومعنويا وسياسيا واقتصاديا، ووقعت الإمارات بعد الثورة اتفاقية مع مصر لدعم البرنامج التنموى المصري، تقدم بموجبها الإمارات ٤ مليار و٩٠٠ مليون دولار لتنفيذ عدد من المشاريع لتطوير القطاعات والمرافق الخدمية والارتقاء بالأوضاع المعيشية والحياتية والتنمية البشرية للشعب المصري، بالإضافة لنحو مليارى دولار كان قد تم الاتفاق عليها سابقا، ويشمل هذا الدعم منحة مالية قدرها مليار دولار تمت إجراءات تحويلها إلى مصر فى يوليو ٢٠١٣م، إضافة إلى تخصيص أكثر من مليار دولار

للإسهام فى توفير جزء من كميات الوقود والمحروقات التى تحتاجها مصر بما يضمن سير عجلة الاقتصاد والصناعة والتجارة والمواصلات على نحو طبيعى، وتم تخصيص المبلغ المتبقى لتنفيذ حزمة من المشاريع التنموية التى تشمل مختلف القطاعات الحيوية.

وعلى نهج الأب سار الابن، حيث قال الفريق أول محمد بن زايد آل نهيان ولى عهد أبوظبى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة: إن دعم ومساندة الإمارات لمصر الشقيقة هو مبدأ "أن الإمارات ستظل على عهدها وفية لمصر وسندا قويا لها"، مشيرا إلى أن "العلاقات مع مصر علاقة تاريخية وإستراتيجية وتحظى بدعم ومتابعة من قبل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وفق النهج الذى أسسه الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فى الوقوف بجانب الأشقاء فى مصر فى مختلف الأوقات وكافة الظروف".

ثانياً: الشيخ راشد آل مكتوم:

وكان الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي، ونائب رئيس دولة الإمارات، رفيق الشيخ زايد بن سلطان في تأسيس الاتحاد، من كبار المحبين لمصر وشعبها، وكان يقدم الخدمات لمصر في شتى المجالات خصوصا في المجالات الاقتصادية والتجارية.

محمد بن راشد آل مكتوم لـ"الوطن": مصر غالية علينا..

وترشح "السيسي" أمر يخص المصريين:

أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات وحاكم إمارة دبي، أن دعم الإمارات لمصر لن يتوقف، وأنه فخور بكون دولته أول من وقفت إلى جوار مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وقال نائب الرئيس الإماراتي، ضاحكًا، "إنه بعد ثورة ٣٠ يونيو استقل سيارته ذاهبًا إلى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، ليطلب منه ضرورة دعم مصر، إلا أن الشيخ ما إن رآه حتى قال له ما كان يود قوله".

وأشاد، في تصريحات خاصة لـ"الوطن"، على هامش القمة الحكومية الثانية التي أقيمت أعمالها في دبي، بموقف دولته من مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وبعد توقيع اتفاقية السلام، حين أرادت الدول العربية عزل مصر سياسيًّا، فضلًا عن وقوف الشيخ زايد والإمارات بجانب السادات ومصر.

وحول التصريحات التي نسبت له قبل فترة برغبته في بقاء المشير عبد الفتاح السيسي في منصبه وعدم ترشحه للرئاسة، قال ابن راشد ضاحكًا: "إن التصريحات تم تحريفها، وأنه لا يملك التدخل فيمن يترشح أو لا يترشح للرئاسة المصرية؛ لأن المصريين هم الذين سيختارون رئيسهم، كما أن الإمارات ستدعم مصر دائمًا".

وأوضح حاكم دبي، أن ما قاله وقتها في مقابلة مع شبكة "بي بي سي" البريطانية، هو "أن انطباعه عن المشير السيسي في موقعه أنه رجل يتميز بالكفاءة والإخلاص، لكن ما نشر أنه يريد أن يظل في موقعه، هذا ما لم يقله أو يصرح به أبدًا".

كما تحدث الكاتب العربي، جهاد الخازن، عن تقديره لموقف الإمارات من مصر، وهو ما عقب عليه "بن راشد" قائلًا: "مصر غالية علينا".

وأكد معالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان الجابر وزير دولة أن العلاقات المصرية الإماراتية تمثل نموذجا فريدا للعلاقات التاريخية بين بلدين عربيين على المستويين الرسمي والشعبي، وأن هذه العلاقات تتسم بالانسجام على كل المستويات وكذلك في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقال معاليه: إنه كانت لدى المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة قناعة راسخة بمكانة مصر ودورها في المنطقة، وهو الذي أرسى هذه العلاقات المميزة التي تستمر بالنمو والتطور في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأضاف إن هذه استراتيجية راسخة وثابتة، وإن أصدق تعبير عن قوة العلاقات ومتانتها بين الإمارات ومصر يتجلى من خلال التواصل العفوي بين الشعبين وتقارب وجهات النظر حول مختلف الموضوعات.

وقال الجابر في حوار مع صحيفة "الأخبار" المصرية إن التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر في المجال العسكري ليس جديداً، بل هو يعود إلى أيام حرب أكتوبر وهناك تاريخ مشترك يجمع جيشي البلدين الشقيقين.

وحول التدريبات العسكرية بين مصر والإمارات التي جرت مؤخرا في الإمارات وهل هذه التدريبات رسالة مصرية – إماراتية للمحيط الإقليمي، أشار معاليه إلى أن هذه التدريبات تمثل أحد أوجه التعاون الاستراتيجي بين دولة الإمارات ومصر، وتؤكد على عمق العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، وتسهم في تطوير وإثراء الخبرات العسكرية للجيشين، وتفتح آفاقا جديدة للتعاون المشترك من أجل حفظ أمن المنطقة، موضحاً أن حزمة المساعدات الإماراتية إلى مصر منذ ٣٠ يونيو الماضي تسير إلى التركيز على مشروعات البنية التحتية والخدمية.. منوها بأن توجيهات القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في التركيز على الجوانب التي تترك أثرا إيجابيا وملموسا وسريعا على المواطن المصري.

وقال الجابر: إنه التقى في زيارته الأخيرة للقاهرة المهندس ابراهيم محلب رئيس الوزراء المصري وبحثا معاً سير العمل والتقدم في تنفيذ المشاريع وتطرق النقاش إلى جهود إنعاش الاقتصاد المصري وأنه أكد لرئيس الوزراء المصري أن توجيهات القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوقوف دوما بجانب مصر.

وفيما يلي نص الحوار:

كيف تقيمون العلاقات المصرية ـ الإماراتية على كافة المستويات؟

تمثل العلاقات المصرية الإماراتية نموذجاً فريدا للعلاقات التاريخية بين بلدين عربيين على المستويين الرسمي والشعبي، حيث تتسم هذه العلاقات بالانسجام على كافة المستويات وكذلك في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت لدى المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة قناعة راسخة بمكانة مصر ودورها في المنطقة.

وهو الذي أرسى هذه العلاقات المميزة التي تستمر بالنمو والتطور في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم

دبي، رعاه الله، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهذه استراتيجية راسخة وثابتة، ويتجلى أصدق تعبير عن قوة العلاقات ومتانتها بين الإمارات ومصر من خلال التواصل العفوي بين الشعبين وتقارب وجهات النظر حول مختلف الموضوعات.

استضافت القاهرة منتدى الاستثمار الخليجي في ديسمبر ٢٠١٣م، فماذا تحقق مما تم الاتفاق عليه في الملتقى، خاصة فيما يتعلق بزيادة الاستثمارات الخليجية في مصر بصفة عامة والإماراتية بصفة خاصة؟

نُظم الملتقى بالتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وكان الهدف منه بحث كيفية تطوير قوانين الاستثمار وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المصرية، وكان هذا المنتدى بمثابة رسالة طمأنة للمستثمرين العرب والأجانب من خلال ما تبناه من مواضيع وطروح تتمحور حول كيفية تطوير قوانين الاستثمار وكيفية تهيئة الأرض لواقع استثماري جديد يقوم على الشفافية وضمان حقوق رؤوس الأموال، بما يجعل من مصر مركزا رائدا لجذب الاستثمارات وتدفقها كما سبق وذكرنا في الصفحات التالية.

وبطبيعة الحال فإن نتائج المنتدى تحتاج إلى بعض الوقت وكما تابعتم فقد تم بالفعل تعديل بعض الأنظمة، وهذه عملية تحتاج إلى متابعة وحوار وعمل مستمر من أجل مواصلة تعزيز وتحسين المناخ الاستثماري.

حزمة المساعدات:

كيف تسير حزمة المساعدات الإماراتية في مصر منذ ٣٠ يونيو وفى أي مجالات، مع الوضع في الاعتبار أن المساعدات الإماراتية تسير إلى التركيز على مشروعات البنية التحتية والخدمية؟

تركيز المشروعات على البنية التحتية والخدمية يعكس اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمصالح الشعب المصري في المقام الأول فالاهتمام بهذه المشروعات يأتي في إطار ارتباطها المباشر باحتياجات المواطنين المصريين، وتشمل المشروعات الإنمائية العديد من المجالات مثل الطاقة والتعليم والإسكان والصحة والنقل والمواصلات، حيث تساعد

هذه القطاعات في الارتقاء بمستوى الخدمات التي يستفيد منها المواطن المصري في مختلف المحافظات والمناطق بما فيها المناطق الريفية.

ففي قطاع الإسكان بدأنا العمل ببناء ٥٠ ألف وحدة سكنية يستفيد منها ٢٥٠ ألف شخص وفي مجال التعليم نقوم ببناء ١٠٠ مدرسة توفر خدمات تعليمية لـ٦٧ ألف طالب وتسد ٧ في المائة من النقص في المباني المدرسية في مصر، وفي مجال الرعاية الصحية افتتح مستشفى الشيخ زايد في منشية ناصر، ويجري بناء خطين لإنتاج اللقاحات والأمصال وبناء ٧٨ عيادة صحية يستفيد منها ٧٨٠ ألف شخص وتسد ٢٠ في المائة من النقص للعيادات.

وفي مجال تعزيز الأمن الغذائي يجري العمل على بناء صوامع لتخزين مليون ونصف طن من القمح والحبوب بما يوفر ٢,٤ مليار جنيه سنويا نتيجة التلف في المحاصيل بسبب سوء التخزين، وفي قطاع النقل نعمل على بناء ٤ جسور و٤١ مزلقانا للإسهام في تخفيض الحوادث، ومن المتوقع أن يستفيد ٣ ملايين مواطن مصري من هذه الجسور والمزلقانات.

وفي مجال مشاريع البنية التحتية بدأنا باستكمال شبكات الصرف الصحي في ١٥١ قرية يستفيد منها ١.٧ شخصاً وتسد ١٢ في المائة من النقص، وفي قطاع المواصلات يجري العمل على توفير ٦٠٠ حافلة تغطي ٣٠ في المائة من احتياجات المواصلات العامة في محافظة القاهرة الكبرى.

وفي مجال الكهرباء ستنفذ مشاريع للطاقة المتجددة في المناطق غير المرتبطة بالشبكة، كما أسهت دولة الإمارات في تزويد احتياجات مصر من الوقود والمحروقات خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٣م وكذلك خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م حيث يسهم تأمين موارد الطاقة في استمرار خدمات المواصلات والنقل والأنشطة الاقتصادية والصناعية وتوليد الكهرباء.

الاستفادة من المساعدات:

كيف تقيمون طريقة مصر في الاستفادة من المساعدات الإماراتية، خاصة في ظل المتابعة المستمرة والدائمة والتي قد تصل إلى لقاءات شهرية بين المسؤولين المصريين والإماراتيين؟

توجيهات القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة هي التركيز على الجوانب التي تترك أثرا إيجابيا وملموسا وسريعا على المواطن المصري وجرى الاتفاق بين الجانبين المصري والإماراتي على تحديد المشاريع بحيث تحقق أكبر فائدة لأوسع شريحة ممكنة من المجتمع المصري، وتتماشى هذه المشاريع مع خطط واستراتيجيات الحكومة المصرية والتي تركز على البنية التحتية وإمدادات الطاقة والقطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان والنقل، ونلمس تعاونا كبيرا من الزملاء في الحكومة المصرية، حيث تركز اللقاءات والاجتماعات دوما على الدفع قدما بتنفيذ المشاريع والاطمئنان على سير العمل في المشروعات؛ وذلك بهدف إنجازها في أقرب وقت ممكن لتحقيق الفائدة المنشودة منها للمواطن المصري.

هل تعتقدون أن حكومة الدكتور حازم الببلاوي كانت متعاونة معكم بما فيه الكفاية؟ وما هو تقييمكم لأدائها؟

عملت حكومة الدكتور حازم الببلاوي في ظل ظروف صعبة ودقيقة للغاية وتحملت الكثير من الضغوط والأعباء في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها مصر، وكان هناك تعاون ممتاز وجهود مشكورة من جانبهم سواء بشأن المشاريع أو بالنسبة للمبادرات التي عملنا عليها سويا مثل تنظيم المنتدى الاستثماري المصري الخليجي، ومجال عملنا مع الحكومة المصرية هو تنفيذ حزمة المشاريع الإماراتية، وبحث سبل التعاون في كل ما من شأنه الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وقوف مع مصر:

ما هو المأمول من وجهة نظركم من الحكومة الجديدة برئاسة المهندس ابراهيم محلب من خلال اطلاعك على الأوضاع الحالية في مصر؟

طبعا عملنا مع المهندس ابراهيم محلب منذ أن كان وزيرا للإسكان في الحكومة السابقة، والتقيته في زيارتي الأخيرة إلى القاهرة وهنأته على توليه مهام رئاسة الوزارة، وخلال اللقاء بحثنا سير العمل والتقدم في تنفيذ المشاريع، كما تطرق النقاش إلى جهود إنعاش الاقتصاد المصري وأكدت له أن توجيهات القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوقوف دوما بجانب مصر.

ماذا عن المشاكل التي واجهت الاستثمارات الإماراتية في مصر خلال الفترة الماضية؟

جميع دول العالم لديها بعض التحديات، والمهم أن يستمر العمل في تحديث وتطوير الأنظمة واللوائح للتصدي لهذه التحديات وتعزيز المناخ الاستثماري واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال، وبتقديري فإن المشاكل التي تواجه الاستثمارات في مصر ليست عصية على الحل، وأنتم تتابعون الأخبار وتعرفون إيلاء الاهتمام لتطوير المنظومة القانونية الاستثمارية خلال الفترة الماضية، ومن الضروري أن تخضع أية بيئة استثمارية إلى مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة والابتعاد عن البيروقراطية، ويقيني أن الأشقاء في مصر لديهم تصميم أكيد على النجاح في جذب القدر الأكبر من الاستثمارات.

طابع استراتيجي:

هل تعتقد أن فترة العام التي قضاها النظام السابق في حكم مصر أثرت بالسلب على العلاقات بين مصر والإمارات؟

كما سبق أن أشرت فإن العلاقات المصرية الإماراتية كانت وستظل دوما قوية، وهي ذات طابع استراتيجي، وهناك أمثلة كثيرة على استمرار العلاقات والتعاون دون انقطاع، فالاستثمارات الإماراتية في مصر لم تخرج سواء كانت من قبل القطاع العام أو الخاص ولم تتأثر العمالة المصرية في الإمارات.

وكما تعرفون فقد تم افتتاح مستشفى الشيخ زايد الذي نفذه صندوق أبوظبي للتنمية في منشية ناصر في الموعد المحدد في أكتوبر من عام ٢٠١٣م وهذا يؤكد أن العمل استمر في التشييد والبناء والتجهيز دون انقطاع رغم التغيرات العديدة في المشهد السياسي المصري في تلك الآونة، وأقول بوضوح: إن العلاقات الوطيدة التي تجمع بين دولة الإمارات ومصر قائمة على أسس راسخة وهي أكبر بكثير من اختزالها في فترة قصيرة ولا يجوز النظر إليها من زاوية ضيقة.

تم الإعلان مؤخرا عن تدريبات عسكرية بين مصر والإمارات، هل تعتقدون أن ذلك مجال مختلف للتعاون بين البلدين؟.. وهل هذه التدريبات رسالة مصرية - إماراتية للمحيط الإقليمي؟

التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر في المجال العسكري ليس جديدا بل هو يعود إلى حرب أكتوبر، وهناك تاريخ مشترك يجمع جيشي بلدينا الشقيقين.. وتمثل هذه التدريبات أحد أوجه التعاون الاستراتيجي بين دولة الإمارات ومصر وهي تؤكد على العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، وتسهم في تطوير وإثراء الخبرات العسكرية للجيشين، وتفتح آفاقا جديدة للتعاون المشترك من أجل حفظ أمن المنطقة.

مواقف الإمارات من القضايا العربية ثابتة، يحكمها تاريخ عريق ونهج موروث عن قادة تاريخيين كانوا نبراساً لأبناء الإمارات، حيث إن موقف الإمارات تجاه مصر وشعبها كان ولا يزال تحكمه روح الأخوة ونبل الغاية، فمصر في قلب كل إماراتي وهذا ما أثبته التاريخ مرة أخرى، فالإمارات كعادتها مع الشعوب العربية في نضالها للحق والكرامة وغد أفضل، لكل ذلك كانت زيارة من وفد شعبي أراد أن يعبر عن ما في قلب كل مصري، حيث وصفت رموز سياسية وشخصيات فنية وأدبية وإعلامية بارزة في مصر، دولة الإمارات بالأمة صاحبة المواقف النبيلة التي لا تنسى، والتي أعادت إلى الساحة مفهوم التضامن العربي بعد غياب طويل، وقالوا: إن هذه المواقف لا تستغرب من أبناء وأحفاد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، صاحب المواقف الوطنية والقومية، التي تحملها ذاكرة المصريين جيلاً بعد جيل، واعتبروا أن الموقف الإماراتي من ثورة ٣٠ يونيو، كان بمثابة رسالة طمأنت الشعب المصري، على أنه لا يقف وحده في معركته الخطرة التي يخوضها ضد الإرهاب والعنف وضد كل القوى والجماعات النافية للأوطان، والتي تهدف إلى خطف مصر، ومعها وسطية الدين الإسلامي الحنيف، والزج بالأمة في أتون مستعرة من الحروب الطائفية والمذهبية.

وقد جاءت تلك التصريحات عقب وصول وفد يمثل الدبلوماسية الشعبية المصرية إلى أبوظبي، في زيارة للإمارات، يقدم خلالها الشكر إلى الدولة، حكومةً وشعباً، على موقفها التاريخي والمشرِّف بجانب الشعب المصري خلال الظروف الصعبة التي يمر بها.

وأكد وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية أن موقف دولة الإمارات الشقيقة في دعم مطالب الشعب المصري التي خرج من أجلها في ثورة ٣٠ يونيو، يدشن لمرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين ترتقي إلى مستواها التاريخي وتليق بأصالة وكرم الشعبين اللذين يرتبطان بعلاقات أخوية وإنسانية راسخة، تمثل لكل منهما ضرورة أمن استراتيجي وتنموي

مشترك ومصالح متبادلة ودائمة. وقال الوفد: إن الدعم الإماراتي لمصر في المرحلة الراهنة شمل كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاستثمارية، حيث لعبت الدبلوماسية الإماراتية النشطة دوراً حاسماً في تغيير الكثير من مواقف الدول الفاعلة تجاه ثورة يونيو، كما أسهم الدعم الاقتصادي الإماراتي في تجنب مصر الكثير من المشاكل والأزمات الحادة.

فيما أكد إيهاب حمودة، السفير المصري، أن زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية إلى دولة الإمارات، جاءت لتقديم رسالة تقدير من كل الشعب المصري للدور الذي قامت به الإمارات ووقوفها بجوار مصر في هذه الفترة الحرجة. من ناحيته، أكد شعيب عبد الفتاح المستشار الإعلامي بالسفارة المصرية بأبوظبي، أن زيارة الوفد الشعبي المصري للدولة هي رسالة شكر مخلصة من الشعب المصري بكل فئاته الاجتماعية والمهنية المتعددة إلى الشعب الإماراتي العظيم الذي بادر بالوقوف مع قيادته الرشيدة في دعم الشعب المصري إبّان ثورته المجيدة في ٣٠ يونيو.

وخلال الأسبوع، الذي شهد زيارة الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور ومن قبله رئيس الوزراء الدكتور حازم الببلاوي على رأس وفد وزاري رفيع المستوى لدولة الإمارات، والنتائج التي أسفرت عنها الزيارتان، والدعم الإماراتي القوي لشعب مصر وخريطة ثورة ٣٠ يونيو، جعلت ملايين المصريين يهتفون من قلوبهم قبل حناجرهم: مصر والإمارات يد واحدة، تأكيداً ودليلاً على عمق العلاقات والروابط التاريخية الوثيقة بين البلدين.

وقد عبر عن هذا التوجه الشعبي المصري الكبير وهذا الشعار، الكاتب الصحفي المصري جلال دويدار تحت عنوان "سقوط حكم الإخوان الإرهابي أعاد التلاحم المصري الإماراتي"، مشيراً إلى أن العلاقات المصرية الإماراتية على مدى السنين كانت نموذجاً فريداً يحتذى به في إطار الدول العربية، ويعود الفضل في ذلك إلى الراحل العظيم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، هذا الرجل العظيم المؤسس لدولة الإمارات وباعث نهضتها والأب الروحي لجميع الإماراتيين، فهو رائد هذا التوجه في العلاقات بين البلدين على مَرِّ السنين. وأضاف بأن الشيخ زايد رحمه الله، كان يؤمن بأن مصر قلب الأمة العربية وأنه لا أمة عربية بدون مصر، وأنه لا مصر بدون أمتها العربية، ولم يكن يفوِّت أي فرصة إلا ويتناول فيها بالحديث ما قدّمته الشقيقة الكبرى لكل الدول العربية، بل كان يعلن دائماً أن مصر هي الوطن الثاني له ولكل العرب، وكان دائماً يؤكد دعمه وتأييده بشجاعة متناهية وبعفوية تدل

على الأصالة العميقة، هذه المشاعر الجياشة، خاصة عندما تعرضت مصر للمقاطعة العربية بسبب كامب ديفيد.

وبالتأكيد، فالكل يعلم أن العلاقات الإماراتية المصرية في عهد "الإخوان" تعرضت لمشاكل بسبب السلوك التآمري لجماعة الإرهاب الإخوانية، ليس على أمن دولة الإمارات فحسب بل على أمن مصر نفسها، حتى جاءت ثورة ٣٠ يونيو لكي تطيح بحكم الإرهاب وتعيد العلاقات الإماراتية المصرية إلى وضعها الصحيح. ولم تنتظر دولة الإمارات وحكامها أي طلب أو نداء مصري، بل سارعت بعد ٤٨ ساعة من نجاح الثورة وزوال حكم "الإخوان" إلى إرسال وفد إماراتي لمصر لإعلان الدعم والمساندة الأخوية.

فإذا كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، قدّم الكثير من المواقف المشرفة لدعم مصر، فإن التاريخ سيذكر أيضاً بكل فخر أن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، وقف وقفة قوية بجانب مصر وشعبها وأعاد للأذهان صورة الوالد الشيخ زايد؛ لأن المواقف والمحن هي التي تظهر معادن الرجال، حيث اختار سموه بدون أي تردد الوقوف بجانب شعب مصر وثورة ٣٠ يونيو.

ومن حق دولة الإمارات العربية وشعبها على الشعب المصري، قبل سلطته الحالية، أن يهتف من القلب أن الإمارات ومصر يد واحدة؛ لأن هذا الهتاف القوي والمعبِّر عن حقيقة مشاعر المصريين تجاه الإمارات، والبسيط في كلماته والقوي في معانيه، دليل على أن سفينة العلاقات بين البلدين يقودها ربان إماراتي ماهر ومحنك ومخلص للأمة العربية، وأيضاً ربان مصري أطاح بحكم "الإخوان" وأنقذ السفينة قبل فوات الأوان، ليكتب التاريخ أن الإمارات ومصر يداً واحدة في المحن والشدائد وفي اليسر والعسر.

تتسم العلاقات الإماراتية – المصرية بأنها نموذجاً يُحتذي في العلاقات العربية – العربية سواء من حيث قوتها ومتانتها وقيامها على أُسس راسخة من التقدير والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة أو من حيث استقرارها ونموها المستمر، أو من حيث ديناميكية هذه العلاقة والتواصل المستمر بين قيادتي البلدين وكبار المسئولين فيها.

ويرجع تاريخ العلاقات المصرية . الإماراتية إلي ما قبل عام ١٩٧١م الذي شهد التئام شمل الإمارات السبع في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.. والتي دعمت مصر إنشاءها وأيدت بشكل

مطلق الاتحاد الذي قامت به دولة الإمارات، وتُعد مصر من بين أولى الدول التي اعترفت بالاتحاد الجديد فور إعلانه ودعمته دوليًّا إقليميًّا كركيزة للأمن والاستقرار وإضافة قوة جديدة للعرب.

واجمالا فقد تميزت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بالخصوصية والاحترام المتبادل منذ نشأتها خاصة في ظل العلاقات الأخوية الوطيدة بين حكام البلدين مما انعكس إيجابيا على مجمل العلاقات الثنائية في مساراتها الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادي وفي مسارها الأهلي على المستويات الثقافية والاجتماعية والتجارية. غير أن من أهم ما يميز العلاقات السياسية بين البلدين، قدرتها على إرساء جذور الصداقة والأخوة القائمة بينهما وتطويرها في إطار تحكمه عدة أهداف مشتركة أهمها التضامن والعمل العربي المشترك، والعمل في المحافل الدولية على نبذ العنف، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وقد أدى ازدياد قوة العلاقات الثنائية بين البلدين وتوثق عراها من يوم إلى آخر، إلى ازدياد التعاون بينهما في جميع المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات الإماراتية بحيث أصبحت الإمارات من كبري الدول المستثمرة في مصر.و فى ٢٢- ٧- ٢٠٠٨م تم التوقيع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية على مذكرتي تفاهم بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي خارجية البلدين. تنص مذكرة المشاورات السياسية على أن يقوم الطرفان بعقد محادثات ومشاورات ثنائية بطريقة منتظمة لمناقشة جميع أوجه علاقتهما الثنائية وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما تنص مذكرة التفاهم بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول المسبقة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، يسمح كلا الطرفين لرعايا الطرف الآخر الحاملين جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة الدخول الى أراضيهما والخروج منهما والمرور عبرهما بدون تأشيرة دخول وبدون رسوم والبقاء في أراضي الطرف الآخر لمدة أقصاها ٩٠ يوماً.

نقل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، تحيات وتهاني صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس

الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، إلى الرئيس المصري المشير عبد الفتاح السيسي بمناسبة تسلمه مهام عمله رئيساً لمصر، وتمنيات سموهما لمصر قيادة وشعبا بكل خير وتقدم وازدهار، وأن تنعم بدوام الأمن والاستقرار، مؤكدا سموه أن دعم ومساندة الإمارات لمصر الشقيقة هو مبدأ ثابت وراسخ.

وقال سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: إن الإمارات ستظل على عهدها وفية لمصر وسندا قويا لها، مشيرا سموه إلى أن العلاقات مع مصر علاقة تاريخية واستراتيجية وتحظى بدعم ومتابعة من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وفق النهج الذي أسس له المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في الوقوف بجانب الأشقاء في مصر في مختلف الأوقات وكافة الظروف.

جاء ذلك خلال استقبال المشير عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية في القاهرة، سمو ولي عهد أبوظبي والوفد المرافق له الذي زار القاهرة.

يرافق سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلال زيارته لمصر وفد يضم سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، ومعالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان الجابر وزير دولة، وخلدون خليفة المبارك رئيس جهاز الشؤون التنفيذية، ومحمد بن نخيرة الظاهري سفير الدولة لدى مصر، ومحمد مبارك المزروعي وكيل ديوان ولي عهد أبوظبي.

تعاون مشترك:

وبحث سموه والرئيس المصري العلاقات الأخوية المتينة والتعاون المشترك بين الإمارات ومصر.

وجرى خلال اللقاء تناول أوجه التعاون بين دولة الإمارات ومصر وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات بما يخدم مصالح البلدين ويلبي تطلعات الشعبين الشقيقين، وأكدا على أهمية تنويع وتوسيع نطاق التعاون بينهما في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتنموية.

وأعرب سموه عن تفاؤله في نجاح القيادة المصرية الجديدة برئاسة المشير عبدالفتاح السيسي في تحقيق الخير والنماء لمصر وتأسيس مرحلة جديدة تواصل فيها مصر مسيرة البناء والتقدم وتمارس دورها المحوري في المنطقة.

وقال سموه: إن رؤية القيادة في الإمارات نحو مصر الشقيقة تتركز في تحقيق الشعب المصري لطموحاته وتطلعاته الوطنية ومواصلة بناء مستقبل وطنه وتحقيق الاستقرار والتنمية في كافة ربوع أرض الكنانة، مؤكدا أهمية دعم الاقتصاد المصري وتمكين مؤسسات الدولة من القيام بمهامها وأعمالها؛ وذلك حرصا على أن تظل مصر قوية ومستقرة وشامخة.

أمن واستقرار:

وتمنى سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لمصر كل خير وعزة ورفعة، وأن تنعم على الدوام بالأمن والاستقرار، وأن يحقق الشعب المصري الكريم تطلعاته وآماله في التقدم والعيش الكريم.

كما جرى خلال اللقاء بحث مجريات التطورات في المنطقة، وتبادل الجانبان الآراء ووجهات النظر حول عدد من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه حمل المشير عبدالفتاح السيسي خلال اللقاء سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان تحياته إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والشعب الإماراتي الشقيق.

تطلعات الشعب:

وكان الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، قد حضر حفل تنصيب الرئيس المصري، حيث هنأ المشير عبدالفتاح السيسي على نيل ثقة شعب مصر العظيم في أن يقود مصر في هذه المرحلة التاريخية المهمة، داعيًا الله عز وجل أن يوفقه في أداء مهامه وأعماله من أجل تحقيق العزة والتقدم والازدهار لمصر ولشعبها الشقيق.

وأعرب سمو ولي عهد أبوظبي عن ثقته بحكمة وقدرة الرئيس المصري من خلال موقعه الجديد على تحقيق آمال وتطلعات الشعب المصري في التنمية والكرامة والاستقرار والأمان.

رافق سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في حضور حفل التنصيب، وفد ضم سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، ومعالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان

الجابر وزير دولة، وخلدون خليفة المبارك رئيس جهاز الشؤون التنفيذية، ومحمد بن نخيرة الظاهري سفير الدولة لدى جمهورية مصر العربية، ومحمد مبارك المزروعي وكيل ديوان ولي عهد أبوظبي.

وأقيم الحفل بقصر الاتحادية الرئاسي وسط حضور عدد من الملوك وقادة وأولياء عهود ورؤساء وفود عدد من الدول العربية والأجنبية وكبار ممثلي المنظمات والمؤسسات الدولية، وحشد من الشخصيات والمدعوين.

القواسم وعروبة الخليج:

عندما قرأت كتاب "سرد الذات" عن قصة حياة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، صدق ما كنت أكتبه عن القواسم في الخليج العربي والدور الذي لعبوه من أجل عروبة الخليج وحضارته الإسلامية، وصدق ما جاء على غلاف الكتاب من عبارات صادقة صحيحة لزعيم عربي صادق العروبة.. فقد جاء ما نصه: " هذا الكتاب يروي قصة شاب تربى على الوطنية، وترعرع على المبادئ القومية الوحدوية، حتى إذا ما دب الخلاف بين الطوائف وتناثرت تلك المبادئ من صدور الرجال تمسك بالعقيدة التي لا تنتزع من القلوب".

واستقرأت التاريخ الذي سطرته في كتبي عن تاريخ العرب الحديث والمعاصر وخاصة تاريخ الجزيرة العربية والخليج العربي، لأجد أن القواسم كانوا – ومازالوا – أظهر القبائل العربية المدافعة عن عروبة الخليج العربي وحضارته الإسلامية ضد محاولات القوى الأجنبية الطامعة في موقع الخليج العربي والراغبة في فرض الهيمنة الاستعمارية، بداية من الاستعمار البرتغالي، ثم الاستعمار الهولندي فالاستعمار الفرنسي، وأخيراً الاستعمار البريطاني القادم من الهند – درة التاج البريطاني– والذي اصطدم مع بواسل القواسم في مياه الخليج العربي.

وحيث إن قبائل القواسم من القبائل العربية البرمائية. فقد نشطت في ركوب البحر والملاحة فيه. والغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك، ونقل المتاجر بين موانئ الخليج العربي وموانئ الهند وشرق أفريقيا وجنوب جزيرة العرب، ومن ثم امتلكوا أسطولاً كبيراً واستخدموه في هذه الأغراض، كما استخدموا أنواعاً أخرى من السُّفن صغيرة الحجم للقيام بعمليات الجهاد البحري الإسلامي ضد كل سفينة تمر في مياه الخليج تحمل علماً عليه صليب، ومن

ثم هاجموا سُّفن البرتغاليين، ثم سُّفن الإنجليز ناظرين إليها على أنها سُّفن غازية تهدد مياههم وأرضهم وبلادهم.

وقد حفل القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر بعمليات الجهاد البحري الإسلامي ضد السُّفن الأجنبية، وكان القواسم فرسان هذه العمليات، وإن شاركهم آخرون من عرب الخليج – على استحياء –. ولذلك جاء الصدام بين الإنجليز والقواسم في الربع الأول من القرن التاسع عشر شاهداً على مكانة القواسم في عمليات الجهاد البحري الإسلامي، حتى قبلت جميع قبائل الخليج العربي الإذعان لشروط الاتفاقيات المانعة مع إنجلترا عام ١٨٢٠م وعام ١٨٥٣م.

ولا يتم الحديث عن دور القواسم البواسل في مواجهة القوى الأجنبية الطامعة في الخليج العربي دون الإشارة إلى عروبة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، التي أظهرتها مواقفه العربية الأصيلة من الأحداث في مصر بداية من العدوان الثلاثي على مصر والوحدة المصرية السورية، ونكسة يونيو ١٩٦٧م، وحرب تحرير الأرض العربية عام ١٩٧٣م.

خبرة عرب الخليج في الملاحة:

يعتقد البعض أن قبائل شبه الجزيرة العربية على الإطلاق قبائل ذات صفة بدوية تمارس حياتها اليومية في الصحراء بما تفرضه طبيعة الصحراء من أسلوب لحياة الناس، وهم في اعتقادهم هذا لا يكادون يذكرون تأثير الخليج على القبائل العربية التي تعيش على سواحله، ومن ثم فنحن مع القائلين بأن حياة القبائل العربية التي تسكن شواطئ الخليج العربي تختلف إلى حد ما عن حياة القبائل العربية الضاربة في صحراء شبه الجزيرة العربية، كما أننا مع التسمية التي أطلقت على النوع الأول من القبائل وهي "القبائل البرمائية" تمييزاً عن النوع الثاني المعروف بالقبائل البدوية.

وانطلاقاً من التأكيد على دور القبائل البرمائية التي عاشت وتعيش على شواطئ الخليج العربي في بناء حياتها كان لابد أن نشير إلى خبرة هذه القبائل في الملاحة، تلك الخبرة التي فاقت في شهرتها حياة القبائل البدوية، بل وساعدت على الاتصال بالعالم الخارجي بينما بقيت القبائل البدوية محصورة في حياة البداوة بكل إيجابياتها وسلبياتها المعروفة، بل إن القبائل البرمائية الخليجية تحملت الكثير للدفاع عن مياه الخليج ضد الغزاة، ومن هنا نراها

كما حملت رسالة الخير خارج نطاق الخليج بالعمل في نقل المتاجر وقيادة السُّفن على امتداد الخليج من ميناء البصرة بشمال الخليج حتى شرق أفريقيا والهند والصين، رأيناها كذلك تقف بصلابة ضد هجمات الاستعمار على مياه الخليج وأراضيه.

امتاز عرب الخليج إذن بالقدرة على ركوب البحر والطواف بسفنهم خارج نطاق الخليج، وذلك قبل مجئ الاستعمار البرتغالي كأول قوة أوروبية معتدية على المياه العربية الجنوبية واشتهر من عرب الخليج ملاحون شهد لهم الأعداء قبل الأصدقاء بالمهارة في الملاحة وركوب البحر، ولعل أشهر هؤلاء الملاحين الملاح العربي الخليجي "شهاب الدين أحمد بن ماجد" الذي ولد في "جلفار" – رأس الخيمة الحالية – والذي قاد سُفن "فاسكو دي جاما" المغامر البرتغالي من "مالندي" بشرق أفريقيا إلى الهند ببراعة سجلها له "دي جاما" نفسه.

وبخبرة أهل الخليج الملاحية شاركوا في نقل متاجر الهند في المحيط الهندي والبحر العربي متجنبين القراصنة الهنود الذين اتخذوا من جُزر هذا المحيط وذلك البحر مأوى لهم، حتى تصل المتاجر إلى البحر الأحمر فمصر فالبحر المتوسط إلى أوروبا، أي أن عرب الخليج المهرة في الملاحة والتجارة أسهموا بدور لا يمكن إنكاره في رخاء أوروبا وفي تزويدها بمتاجر الشرق، بل وفي بناء الحضارة الأوروبية الحديثة.

حتى إذا جاء البرتغاليون بقوتهم الصليبية ضد كل ما هو إسلامي سواء في شمال أفريقيا، ثم في شرق أفريقيا حيث شارك عرب الخليج مع عرب الجنوب في بناء حضارة عربية أفريقية ذات مدن مزدهرة مثل "مالندي" و"سفالة" و"ممبسة" و"دار السلام" وغيرها، فقد وقف عرب الخليج مع القوى الإسلامية المهتمة بسلامة الملاحة في المحيط الهندي والبحر العربي ضد التدمير والعدوان البرتغالي وشاركوا في معركة "ديو" البحرية عام ١٥٠٩م التي لم يكتب النصر فيها للتحالف الإسلامي بسبب قوة الأسلحة النارية للبرتغاليين.

وتحمل الخليجيون منذ أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين دورهم التاريخي في مواجهة الغزاة المعتدين على الخليج وأهله، سواء كان هؤلاء الغزاة برتغاليون أو هولنديون أو بريطانيون، ورغم عدم التكافؤ بين قوة أهل الخليج الحربية وقوة الغزاة الحربية، فإن الخليجيين استخدموا ما يمكن أن نسميه حرب العصابات أو عمليات الجهاد البحري ضد هؤلاء الغزاة أو العمليات التي امتلأت كتب المؤرخين الأوروبيين وصفاً لها بالقرصنة،

وكأنما من يدافع عن دينه وأرضه وعرضه ضد عدوان غاشم صليبي يُتهم بالقرصنة ويطالب من المجتمع الدولي العمل على محاربته.

وكان البرتغاليون بقوتهم الغاشمة قد نجحوا في الاستيلاء على جزيرة "هرمز" ١٥٠٨م ثم توالى استيلاؤهم على كل من مسقط والبحرين وبقية ساحل عمان ما عدا الأحساء، واستخدموا الوحشية أسلوباً للتعامل مع عرب الخليج ولا عجب في ذلك فإن البرتغاليين صليبيون متعصبون ضد المسلمين أينما كانوا.

لم يسلم الخليجيون بالغزو والاستعمار من جانب البرتغال لبلادهم بل قاوموا ما وسعتهم المقاومة وشهدت الفترة من عام ١٦٤٠م حتى عام ١٦٥٠م انحسار للوجود البرتغالي في الخليج أسهم فيه الخليجيون بدور أساسي، ومارسوا فيه عمليات الجهاد البحري وشاركهم أيضاً مغامرون أتراك مثل "بيري بك" و "الريس مراد" و"علي بك" الذين وقفوا ضد البرتغال في الخليج العربي في المدة من عام ١٥٥١م حتى عام ١٥٨١م. ومن الإنصاف القول بأن القضاء النهائي على الوجود البرتغالي في الخليج العربي أسهم فيه بدور كبير الإنجليزيون والهولنديون عام ١٦٨٩م وإن كان ذلك من أجل مصالح انجلترا وهولندا لا من أجل مصالح عرب الخليج.

تمرَّس عرب الخليج إذن على عمليات الجهاد البحري بمقدم الغزاة البرتغاليين، ومن ثم يصعب عليهم بعد جلاء البرتغاليين عن أراضي ومياه الخليج أن يواجهوا القوى الأوروبية التي حاولت أن ترث تركة البرتغال في الخليج، ومن المؤسف حقًّا أن يتسبب الاستعمار في تحويل عرب الخليج من بناة رخاء وحضارة لأوروبا وللعالم بنقلهم المتاجر بين الشرق والغرب ونقلهم الثقافات المختلفة، إلى مجاهدين في البر والبحر دفاعاً عن دينهم وأرضهم وعرضهم وحياتهم، ومن ثم يتضاءل دورهم الحضاري العالمي، وهو أمر لا نشك في أنه مخطط من جانب الاستعماريين.

استمرت علاقة عرب الخليج مع البرتغاليين متوترة حتى بعد إجلاء الأخيرين عن الخليج، فقد استطاع عرب الخليج بحملة بحرية انتزاع مدينة "ممبسة" الأفريقية العربية من أيدي البرتغاليين عام ١٦٦٠م، كما استمرت عمليات الجهاد البحري للخليجيين ضد سُفن البرتغاليين في الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي من عام ١٦٩٣م حتى عام ١٧٢٢م، وشهدت مياه الخليج سواء قرب الشواطئ الشرقية الإيرانية أو في المياه الإقليمية

العربية من الخليج معارك، وكانت سُفن العمانيين في مقدمة السُّفن الخليجية العربية في تلك المعارك سواء أمام ميناء "كنج" الفارسي أو مقابل "مسقط" العربية، أو عند ميناء ممبسة الأفريقية أو باتجاه مدينة "سورات" الهندية، وإذا لم يكن النصر حليف العرب في كل تلك المعارك إلا أنهم قاموا بعمليات الجهاد البحري الإسلامي ثأراً من اعتداءات البرتغاليين السابقة على أراضي عرب الخليج.

وعندما جاء الهولنديون إلى مياه الخليج اهتموا بالتجارة أكثر من اهتمامهم بالغزو والاستعمار، وإن كان هذا لا ينفي أنهم اشتركوا مع الإنجليز في طرد البرتغاليين من الخليج العربي، ولعل هذا من أسباب عدم تطبيق عرب الخليج سياسة الجهاد البحري ضد سُفن الهولنديين، ومن ثم مارست تلك السُّفن نشاطها فضلاً عن سُفن الإنجليز وبعض المغامرين العرب الكارهين لكل ما هو أوروبي مسيحي.

وأما بالنسبة للإنجليز فقد حرصوا على توفير الأمان لسُفنهم العاملة في الخليج العربي وفي البحر العربي والمحيط الهندي، ثم ضمان المواصلات بين انجلترا ومستعمراتها في الهند التي تكونت في القرن الثامن عشر، ومن ثم دخلت انجلترا في منافسة مع الهولنديين للاستئثار بالنفوذ والعلاقات مع عرب الخليج ولحماية التجارة والمواصلات الإنجليزية.

وما دمنا قد وصلنا إلى القرن الثامن عشر وإلى بداية السيطرة البريطانية على مياه الخليج العربي فيجدر بنا أن نشير إلى أن عرب الخليج كانت لهم السيطرة على مختلف ألوان النشاط البحري في مياههم خلال القرن الثامن عشر، حيث مارسوا صناعة بناء السُّفن والغوص على اللؤلؤ، كما أداروا حركة الملاحة التجارية بين موانئ الخليج بعضها وبعض، وبينها وبين موانئ شرق أفريقيا والهند، ومن ثم صارت لهم السيطرة على جُزر الخليج وعلى أجزاء مختلفة من الشاطئ الشرقي للخليج أيضاً.

كما يجدر بنا أن نفرق بين نوعين من العمليات البحرية العسكرية التي قامت بها سُفن عرب الخليج، النوع الأول موجه ضد سُفن الدول الأوروبية انطلاقاً من كراهية العرب لكل ما هو أوروبي بسبب ما لقوه على أيدي البرتغاليين من وحشية، وهذا النوع هو ما نسميه بعمليات الجهاد البحري الإسلامي، والنوع الثاني من تلك العمليات تلك التي تقوم بها سُفن عربية ضد سُفن عربية أخرى في الخليج لأسباب عدائية. كالتي تحدث في الصحراء بين

القبائل بعضها وبعض أو لمطامع رئيس قبيلة أو تنفيذاً لسياسة قوة أخرى أكبر. ومن عجب أن يطلق الكُتاب الأوروبيون على النوعين من العمليات البحرية اسم القرصنة.

وعلى هذا فإننا عند الحديث عن عمليات الجهاد البحري الإسلامي نجد أن السُّفن الإنجليزية العاملة بالخليج العربي لم تسلم من تلك العمليات على يد السُّفن العربية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فنقرأ قراراً أصدره مجلس مديري شركة الهند الشرقية البريطانية المنعقد في لندن إلى وكيل الشركة في الخليج ما نصه: إذا فشلت جميع الجهود المبذولة لقمع اتجاهات القرصنة – يقصد الجهاد البحري الإسلامي – لدى الإيرانيين والسلطات الأخرى في الخليج في تحصيل تعويضات عن الأضرار الناتجة عن القرصنة، فإن عليكم إبلاغ ذلك إلى الرياسة لتعرض الأمر على قائد الأسطول الملكي في جُزر الهند الشرقية لمحاولة الحصول على المعونة في الظروف والأحوال التي تقتضيها كل حالة بمفردها.

وكان ذلك نتيجة تأثر حركة التجارة الإنجليزية منذ أوائل القرن الثامن عشر بعمليات الجهاد البحري التي قام بها عرب الخليج والإيرانيين المسلمين، وكان خط الملاحة الرئيسي في الخليج يسير بمحاذاة الساحل الشرقي، ولم تغامر سفينة أوروبية بالتوجه إلى القسم الغربي من الخليج منذ خروج البرتغاليين، وكانت تتجنب دائماً هذا الجانب من الساحل؛ لأن القليل هو ما كان يُعرف عنه، وكان يعد منطقة غير مأمونة.

القواسم والجهاد البحري:

وفي هذا المقام سوف نناقش دور قبيلة القواسم في العمليات البحرية ضد السُّفن الإنجليزية، ذلك الدور الذي بدأ عام ١٧٧٨م بهجوم قامت به ست سُفن تابعة للقواسم على سفينة إنجليزية تحمل رسائل رسمية وأسرها واقتيادها إلى رأس الخيمة، وقيام ثماني سُفن تابعة للقواسم أيضاً بمهاجمة السفينة البريطانية "سكسس" وهي في طريقها من البصرة إلى مسقط في شهر يناير ١٧٧٩م، ولكن هذه السفينة البريطانية نجحت في الفرار، كما هاجم أسطول القواسم السفينة البريطانية "أسستاتس" في فبراير ١٧٧٩م التي لاذت بالفرار والتجأت إلى "بوشهر".

واستمرت عمليات أسطول القواسم ضد السُّفن البريطانية، فنجح في أسر السفينة "بكلر بك" المبحرة تحت العلم البريطاني قرب "رأس مسندم" عام ١٧٩٠م، وفي عام

١٧٩٨م هاجمت سُفن القواسم السفينة البريطانية "باسين" بالقرب من جزيرة "قيس" وأسروها وقادوها إلى رأس الخيمة، وفي نفس العام هاجم الأسطول القاسمي الطراد البريطاني "فايبر" بينما كان راسيًا بالقرب من "بوشهر" وإن كان الطرد قد نجح في الفرار إلا أنه خسر أكثر من ثلاثين من بحارته.

وخلال تلك العمليات زادت احتجاجات البريطانيين على عمليات القواسم وزادت تهديداتهم، ومع ذلك كانوا يلجئون إلى دفع التعويض والفدية المطلوبة أو قبول التبريرات التي يذكرها زعيم القواسم بأنهم يقصدون سُفن العمانيين وغير ذلك من التبريرات، وفي كل الأحوال لجأت السلطات البريطانية إلى حماية السُّفن التجارية التي ترفع العلم البريطاني بسُفن حربية مسلحة.

وعندما صار القواسم حلفاء للدولة السعودية الأولى واعتنقوا عقيدة التوحيد التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وجدوا في تلك العقيدة ما يوافق عملياتهم البحرية بمهاجمة السُّفن الأوروبية المسيحية، حيث استندوا إلى مبدأ الجهاد في الدعوة الوهابية فباشروا عمليات الجهاد البحري الإسلامي في الخليج باسم الدولة السعودية، وصارت هذه العمليات جزءاً من حركة الجهاد وبالتالي فإن الاسلاب تُعد غنائم حرب، كما أن هذه العمليات صارت أمراً لازماً ضد منكري تعاليم الوهابية.

ونتيجة لتأييد أمراء الدولة السعودية للقواسم، مد هؤلاء نشاطهم البحري إلى المحيط الهندي حيث ظهرت سُفنهم أمام ساحل "الملبار" شمال "بومباي" عام ١٨٠٨م، وتعرضوا للسُّفن الأوروبية وغيرها في إطار الجهاد الديني حتى وصفهم الأوروبيون بأنهم يعطون مبررات دينية لكل عمل حربي يقومون به ضد السُّفن المعادية. وكان القواسم يرسلون خُمس الغنائم التي يحصلون عليها من عملياتهم البحرية إلى السعوديين.

ورغم عقد معاهدة بين بريطانيا والقواسم عام ١٨٠٦م إلا أن الخليج شهد منذ عام ١٨٠٨م نشاطاً بحريًّا للقواسم بتولية زعيمهم الجديد "حسين بن علي" امتد حتى هدد سواحل الهند نفسها، بل وأخذ القواسم بقيادة زعيمهم يطوفون في المياه العربية بأعداد من سفنهم تراوحت بين خمسة وعشرين سفينة يقود كل منها قائد مسئول أمام زعيمهم، وقد أقلقت هذه العمليات انجلترا المرة بعد المرة حتى بدأت تفكر في اتخاذ إجراء لوقف القواسم عن مهاجمة السُّفن البريطانية.

فقد عززت بريطانيا حراسة مصالحها في الخليج العربي بعدة سفن حربية وطرادات تحمل مدافع متعددة، ومع ذلك تمكنت سفن القواسم من أسر عشرين سفينة تجارية هندية ترفع العلم البريطاني أواخر عام ١٨٠٨ وأوائل عام ١٨٠٩م في البحر العربي والمحيط الهندي، وقد أدى هذا النجاح إلى مزيد من الجهاد البحري الإسلامي قامت به سفن القواسم في الخليج العربي والمحيط الهندي، فهاجمت ٥٥ سفينة للقواسم بالقرب من رأس مسندم سفينة تجارية ضخمة انجليزية تدعى "منيرفا" في مارس ١٨٠٨م حيث تم أسرها ومن عليها وضمها إلى أسطول القواسم، ثم أطلق القواسم أسر البحارة لقاء جزية.

وقد بلغت جرأة القواسم حداً جعلهم يهاجمون سفينة البحرية الملكية البريطانية الضخمة ذات الخمسين مدفعاً خلال عام ١٨٠٩م. وكانت عملياتهم تقوم على محاولة الأسر بواسطة الاقتحام، فتحاول سفنهم المناورة من أجل الاقتراب من الهدف لتلتصق به وعندها يندفع مقاتلوهم إلى سطح السفينة المعادية مرددين عبارة الله أكبر، وكانت قوة القواسم قد وصلت إلى ٦٣٠ سفينة كبيرة و٨١٠ سفينة أصغر حجماً، وعدد الرجال العاملين على هذه السُّفن ٨.٧٠٠ رجل، استند عليهم زعيم القواسم في مطالبة حكومة بومباي بدفع إتاوة من أجل السماح للسفُّن البريطانية بالمرور في الخليج بحُرية.

قررت بريطانيا التدخل ضد نشاط القواسم البحري فجهزت ١٣ سفينة حربية محملة بالمدافع والمعدات العسكرية وعدداً من الجنود والضباط يُقدر بحوالي ألف وخمسمائة رجل حملتهم ٤ سفن حاملة جنود، وأعطي قائد الحملة التعليمات اللازمة من أجل تدمير القوة البحرية للقواسم وبعدها عليه عقد معاهدة مع القواسم لفرض الشروط البريطانية على أن يتجنب الصدام مع الدولة السعودية حليفة القواسم.

وفي ١٢ نوفمبر ١٨٠٩م بدأت عمليات الإنجليز ضد مدينة رأس الخيمة حيث مكث ضرب المدينة ثم الاستيلاء عليها والجلاء عنها بعد يومين أمام مقاومة القواسم، وبعد ذلك توجه الإنجليز فاستولوا على "لنجة" و"لافت" التابعتين للقواسم ثم عادت الحملة البريطانية إلى مسقط، وسجل قادتها ما يعد أحسن شهادة على بطولة القواسم وما يؤكد أن القواسم وإن خسروا معارك حربية فإنهم لم يخسروا روحهم المعنوية ولن يتوقفوا عن سياسة الجهاد البحري الإسلامي، حيث سلمت من التدمير معظم سفنهم التي اختبأت في الأخوار والخلجان العميقة في الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم.

ومع ذلك ما كاد عام ١٨١٢م يبدأ حتى عادت السُّفن القاسمية إلى مهاجمة السُّفن الإنجليزية أو تلك التي ترفع العلم البريطاني، حيث أصبح القواسم من جديد أقوى قوة على طول خطوط الملاحة في الخليج العربي. كما ظهرت سفن القواسم مرة أخرى أمام شواطئ الهند أواخر عام ١٨١٣م وأوائل عام ١٨١٤م حيث تم أسر عدة سفن ترفع العلم البريطاني، وعندما احتج المقيم العام البريطاني في "بوشهر" رد زعيم القواسم "حسن بن رحمة" في مايو ١٨١٤م بأنهم لم يأسروا أية سفينة تحمل ترخيصاً بريطانيًّا، وأنه في حالة وقوع مثل ذلك فإنهم على استعداد لإعادة البضائع، وأنه قد أصدر تعليماته إلى رجال قبيلته بعدم التحرش أو الاقتراب من أية سفينة تبحر تحت العلم البريطاني.

وفي أكتوبر ١٨١٤م عقد القواسم مع المقيم العام البريطاني في الخليج معاهدة نصت على تناسي أحداث الماضي بين الطرفين وأن يحترم القواسم العلم البريطاني فلا يهاجموا السُّفن التي تحمله، وأن يسمح القواسم للرعايا البريطانيين بالنزول والتجارة في موانيهم وأيضاً للسفن البريطانية، وأن ترفع سفن القواسم أعلاماً حمراء مكتوب على كل منها "لا إله إلا الله محمد رسول الله" وأن يعيد القواسم ما يغتنموه من السُّفن الأخرى ويخص الرعايا البريطانيين إلى أصحابها.

وقد ظلت هذه الاتفاقية سارية لمدة عام حيث لم يقم القواسم بمهاجمة السُّفن التي تحمل العلم البريطاني، ولكن ما كاد عام ١٨١٥م ينتصف حتى عادت سفن القواسم إلى سابق نشاطاً ضد السُّفن الأجنبية حتى ولو رفعت الأعلام البريطانية، كما شهد العام التالي ١٨١٦م نشاطها متزايداً ضد السُّفن الأجنبية وامتد نشاطهم حتى المحيط الهندي والبحر الأحمر إلى جانب الخليج العربي، وشملت السُّفن التي هاجمت سفن القواسم سفن أمريكية وفرنسية في المحيط الهندي، وثلاث سفن هندية ترفع العلم البريطاني عند مدخل البحر الأحمر في مارس ١٨١٦م.

حاول الإنجليز الرد على عمليات القواسم البحرية بمظاهرة بحرية لكنهم فشلوا، حيث أكد زعيم القواسم أنهم لم يهاجموا أية سفينة إنجليزية ولم يستولوا إلا على ممتلكات تعود للهندوس ووثنيين آخرين من الهند، وأنهم يحترمون اتفاقهم مع الإنجليز. وقد زاد فشل المظاهرة البحرية البريطانية أمام جرأة القواسم وازدياد نشاطهم مما دفع الإنجليز إلى مهاجمة مدينة رأس الخيمة في عام ١٨١٩م وعندما نجحوا في النزول إلى البر بعد تدمير

المدينة فرضوا على زعماء القواسم معاهدة صارت أساساً لمعاهدات أخرى وقعها مشايخ الخليج. ثم وفد على معسكر الحملة زعماء الشارقة سلطان بن صقر، ووالد شيخ أبوظبي المعروف طحنون بن شخبوط الفلاحي، وشيخ دبي القاصر محمد بن هزاع، وشيوخ عجمان وأم القوين وجزيرة الحمرا، وبحث معهم قائد الحملة عقد معاهدة لإنهاء نشاط الجهاد البحري الإسلامي. ومن عجب أن هذه المعاهدات التي وقعها هؤلاء الزعماء جميعاً في شهر يناير ١٨٢٠م صارت الأساس الذي ارتكزت عليه الهيمنة السياسية والاقتصادية البريطانية على أقطار الخليج العربي، وتحددت علاقات بريطانيا بهذه المعاهدات مع أقطار الخليج العربي، باعتبارها جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من إمبراطوريتها في الهند.

عرب الخليج الآخرون والجهاد البحري:

فإذا كان شهر فبراير ١٨٢٠م قد شهد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية ضد القواسم وبقية موانئ الساحل العماني التي تنطلق منها سفن الجهاد البحري الإسلامي، فقد اتجهت الحملة إلى بقية موانئ الخليج التي شاركت سفنها في مهاجمة السُّفن الإنجليزية، ولم يكن عسيراً عليها إتمام هذه المهمة، ولكن رغم المعاهدات التي كبلت زعماء القبائل العربية فإن النشاط البحري لن يتوقف تماماً.

ومما تجدر ملاحظته أن البريطانيين حين اصطدموا بالقواسم ادعوا أن ذلك من أجل القضاء على عملياتهم البحرية (القرصنة) ضد الملاحة في الخليج العربي، ولكن الدافع الحقيقي للموقف البريطاني يظهر من خلال شكاوى ممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج التي انصبت على استيائهم من منافسة التجار العرب لهم، ومن ثم استندت السلطات البريطانية على الادعاءات المتمثلة في محاربة القرصنة ومحاربة تجارة الرقيق وهي تهدف في الأصل إلى القضاء على التجارة والملاحة العربية؛ لأن معاهدات سنة ١٨٢٠م بين بريطانيا ومشايخ ساحل عمان كانت تمنع اشتباك سفن العرب بالسُّفن البريطانية أو تلك التي تحمل أعلاماً بريطانية، وأن هذه المعاهدات لم تقصد منع الاشتباكات بين سفن المشيخات العربية المختلفة فيما بينها.

ورغم معاهدات ١٨٢٠م بين بريطانيا من ناحية ومشيخات الساحل العماني من جهة أخرى فقد حدثت عمليات جهاد بحري قامت بها سفن عربية ضد السُّفن الإنجليزية كتلك التي حدثت للسفينة البريطانية المسماه "سنبري" في ميناء الشارقة عام ١٨٢٩م واستولى

العرب على حمولة هذه السفينة وإن كان شيخ الإمارة قد اقتص من المشاركين في هذه العملية بحرق أحد قواربهم المشتركة في الحادث وجلد صاحبه.

كما حدثت عملية جهاد بحري أخرى في أبريل ١٨٣٥م بين ست سفن تابعة لعرب "بني ياس" وسفينة حربية بريطانية تدعي "الفينستون". لم يكن النصر النهائي فيها للسفن العربية مما أجبرهم على قبول الشروط البريطانية المجحفة والتي تمثلت في التعهد بتسليم ١٥ سفينة كانوا قد استولوا عليها وما بقى من حمولتها، وأن يدفعوا مبلغ ١٠ آلاف دولار كتعويض نقدي والتعهد بدفع مبلغ إضافي قدره ١٦٠٠ دولار، وإطلاق سراح جميع الأسرى الذين كانوا قد أسروهم، وتسليم رجلين من رجال القبيلة تزعما العملية البحرية.

أخذت السلطات البريطانية تستعرض قوتها البحرية في الخليج بظهور السُّفن الحربية البريطانية في دوريات مستمرة وزيارة موانئ الخليج، وفرض ما عُرف بنظام الهدنة البحرية والتي تحظر على سائر مشايخ الساحل العماني ورعاياهم القيام بعمليات جهاد بحري أو مغامرات بحرية وتعاقب من يقوم بها وقد اقتصرت تلك المعاهدات في أول الأمر على موسم الغوص على اللؤلؤ ثم زادت لتظل سارية لمدة سنة تتجدد، وأخيراً وفي عام ١٨٤٣م تجددت لمدة عشر سنوات مرة واحدة.

ورغم أن نظام الهدنة أصبح ساري المفعول منذ عام ١٨٣٥م إلا أنه لم يشمل كل سواحل الخليج، ومن ثم وجدنا عمليات الجهاد البحري تستمر في المشيخات التي لم تدخل في ذلك النظام مما دفع أسطول البحرية البريطاني إلى ضرب مدن الدوحة والوكرة والعديد عام ١٨٣٦م بسبب قيام سفن عربية من تلك الموانئ بعمليات جهاد بحري ضد السُّفن البريطانية والهندية التي ترفع العلم البريطاني. وتجددت اعتداءات البحرية الإنجليزية ضد الدوحة عام ١٨٤١م.

وعندما صار نظام الهدنة البحرية دائماً بمعاهدة جديدة وقعها مشايخ الساحل العماني وضمنتها السلطات البريطانية قلَّت إلى حد كبير عمليات الجهاد البحري الإسلامي ولم نسمع عن عمليات كبيرة كالتي كانت تحدث قبلاً. بل وجدنا في الوثائق البريطانية تعبير الاضطرابات البحرية بدل تعبير "القرصنة" ومع ذلك حدثت عمليات فردية معظمها ضد السُّفن الهندية كتلك التي حدثت أمام ساحل الإحساء أواخر عام ١٨٥٤م كانت نتيجتها تدمير السُّفن العربية المشتركة في هذه العملية، وتلك التي حدثت عام ١٨٥٥م في الشارقة

ضد سفينة من بومباي وأيضاً في عام ١٨٥٦م وعام ١٨٦٠م في أبوظبي، وفي كل تلك الحالات حصلت السلطات البريطانية على تعويض لمستحقي السُّفن التي هوجمت، كما تم توقيع العقاب على العرب المشاركين في تلك العمليات.

ومنذ معاهدات عام ١٨٢٠م بين السلطات البريطانية ومشايخ الساحل العماني، جعلت تلك السلطات من نفسها رجل بوليس في الخليج يستخدم القوة لحماية مصالحه هو ويدعي أنه في خدمة أهل الخليج والملاحة بل والمُثل الإنسانية عامة. فنجد هذا الوصف للسلطات البريطانية في الخليج الذي قدمه لحكومة بومباي البريطانية عام ١٨٦٣م بهدف تثبيت النفوذ البريطاني وانفراده في الخليج العربي.

وجاء في هذا المشروع أن هدف التواجد البريطاني – من خلال مقيمية سياسية – في الخليج هو مكافحة "القرصنة" ومحاربة تجارة الرقيق، وتنمية التجارة "البريطانية بالقطع" وأن عملية "القرصنة" قد تم كبح جماحها إلى حد كبير وإن كان الأمر يتطلب استمرار المراقبة من جانب الأسطول البريطاني. أما تجارة الرقيق فما زالت قائمة. ومن ثم فهو يطلب جعل مقر المقيمية البريطانية في "رأس مسندم" بدل "بوشهر". حتى يمكن السيطرة على مدخل الخليج وبالتالي يمكن منع السُّفن المحملة بالرقيق من دخول الخليج، وكذلك السيطرة على عمليات الجهاد البحري للعرب الخليجيين، وبالتالي مد النفوذ البريطاني في شبه جزيرة العرب من ناحية وفي إيران من ناحية أخرى.

وثمة عمليات جهاد بحري قامت رغم مظاهر القوة البريطانية في الخليج من أمثال تلك العمليات، هجوم سفن عربية على سفينة البريد التجارية البريطانية المسماة "كشمير" أثناء إلقاء مراسيها في البصرة عام ١٨٧٢م، وسلب ما عليها وقتل بعض رجالها وإن كانت السلطات البريطانية قد تمكنت من استعادة أغلب ما سُلب على يد المهاجمين وكانوا من عربستان وإعدام سبعة من هؤلاء المهاجمين.

كما شهدت مياه إقليم الإحساء عمليات جهاد بحري خلال أعوام ١٨٧٨ إلى ١٨٧٩م، ولم تستطع السُّفن البريطانية العمل في تلك المياه لأن هذا الإقليم كان بصفة رسمية خاضعاً للسيادة العثمانية وإن كانت سفينة بريطانية قد استطاعت أسر سفينة عربية خارج مياه القطيف عام ١٨٧٩م، كما شهدت مياه شط العرب عام ١٨٨٠م عملية ضد البريطانيين كان من ضحاياها المشرف على محطة البرق البريطانية في "الفاو". وقد تمكنت

السلطات البريطانية من تحصيل التعويضات اللازمة وحملت شيخ المحمرة – على الساحل الإيراني – على توقيع عقوبات شديدة ضد بعض أهله المسئولين عن مثل تلك العمليات.

وحينما استمرت عمليات الجهاد البحري في مياه الإحساء أصدرت السلطات البريطانية أمراً عام ١٨٨١م لقائد بحريتها في الخليج بدخول تلك المياه وتعقب السُّفن العربية وعدم التقيد بمسألة السيادة العثمانية، ومن ثم ظلت هذه المنطقة هادئة حتى عام ١٨٩٩م حينما حدثت عملية بحرية عربية كبيرة قادها أحد أعضاء الأسرة الحاكمة في البحرين والذي أفلت من المطاردة البريطانية، واستمرت تلك العمليات بدرجات متفاوتة حتى عام ١٩٠٥م سواء أمام ساحل الإحساء أو على سواحل قطر.

وفي عام ١٩٠٠م شهد شط العرب نشاطاً بحريًّا كبيراً كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد السُّفن الإنجليزية والهندية، إلى جانب إغارات متفرقة ضد سفن إيران والبحرين، ولما كان شط العرب تحت سيطرة كل من إيران وتركيا –كل على جانب – فقد حاولت السلطات البريطانية مع هاتين الدولتين لكي تضمن تعاونهما ضد من يقوم بتلك العمليات البحرية، كما قامت السُّفن البريطانية نفسها بعمليات حربية ضد السُّفن العربية في تلك المياه وحصلت السلطات البريطانية من شيخ المحمرة على وعد بإيقاف القائمين بتلك العمليات من بين عشيرته.

وشهدت سواحل قطر عمليات جهاد بحري استاءت لها السلطات البريطانية وحاولت أكثر من مرة ضرب مدن قطر. كما هددت بالضرب لمدن خليجية وقامت بمظاهرات بحرية لإرغام الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر، ومنذ عام ١٩٠٠م على التعاون معها للقضاء على القائمين بتلك العمليات البحرية من السواحل القطرية، ومع ذلك لم تستطع السلطات البريطانية السيطرة على الساحل إلا بعد فرض الحماية على قطر عام ١٩١٦م؛ وذلك بسبب عدم تعاون شيوخ قطر تعاوناً كاملاً مع السلطات البريطانية في فرض السيطرة على القبائل التي تعيش على الأرض القطرية.

المغامرات البحرية:

إن موضوعنا يستلزم الإشارة إلى تلك العمليات التي قامت بها سفن عربية ضد سفن عربية أخرى، تلك العمليات التي أطلقنا عليها اسم الحروب البحرية بين القبائل العربية أو المغامرات البحرية للعرب.

ذلك أنه حدثت بين القبائل العربية الخليجية حروب شهدتها مياه الخليج كما شهدتها صحاريه، أي أن هذه الحروب امتدت من الداخل إلى الساحل ومن الأرض إلى البحر فهي إذن حروب لها أسبابها التي من أهمها: الصراع حول الامتلاك سواء للأرض أو للمياه خاصة لأماكن الغوص على اللؤلؤ. ومن هنا لا يمكن أن نطلق على تلك العمليات اسم "القرصنة"؛ لأن للقرصنة مفهوم آخر ذكرناه وليس لها من أسباب سوى الرغبة في السلب والنهب والتي تتجه في الغالب نحو السُّفن الأجنبية كما رأينا.

ولعل قائل يقول بأن السُّفن العربية التي كانت تُغير على بعضها البعض كانت تخرج من هذه الإغارات بمغانم وأسلاب، فهي لا تفترق عن عملية القرصنة إذن، ولكننا نرد عليه بالقول بأن الحروب المعلنة تعطي للمنتصر حق الحصول على مغانم من العدو بل وأسرى، وهي حروب رسمية بين طرفين يختار أحدهما أو كليهما مكانها ويحدد زمانها، بينما عمليات القرصنة غير مشروعة؛ لأنها عدوان لا مبرر له وهي سرقة في الظلام.

وفي هذا المجال سوف نسوق عدة أمثلة على صحة ما ذهبنا إليه، وهو أن العمليات البحرية التي قامت بها سفن عربية في الخليج ضد أخرى عربية أيضا كانت حرباً أو مغامرات في أقل القليل منها ولم تكن أبداً قرصنة؛ لندرك ما رمي إليه المغرضون حين ساووا في الوصف بين تلك العمليات وبين العمليات الموجهة ضد السُّفن الأجنبية المعادية.

يمكن التأريخ لتلك الحروب البحرية بين السُّفن العربية بعضها وبعض بدخول القواسم النفوذ السعودي واعتناقهم لمبدأ التوحيد الذي دعا إليه الإمام محمد بن عبد الوهاب؛ ذلك أن القواسم اعترفوا بسيادة الدولة ويطبقون مبادئها، ومن ثم اعتبر القواسم عملياتهم البحرية ضد السُّفن العربية الخارجة على الوهابية جزءاً من حركة الجهاد، وبالتالي فإن الأسلاب تعد غنائم حرب وعليها تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعي أي رئيس الدولة السعودية. وقد كانت معظم تلك العمليات موجهة ضد سفن سلطنة مسقط وعمان منذ أوائل القرن التاسع عشر.

كما حدثت تلك العمليات بين القواسم وبني ياس منذ عام ١٨١٢م، وعندما استطاع الإنجليز القضاء على قوة القواسم البحرية وفرضوا عليهم معاهدة عام ١٨٢٠م انضم مشايخ الساحل العماني للمعاهدة التي فرضت عليهم عدم القيام بعمليات بحرية ضد أية سفينة بالخليج وأن تسوي القبائل المتعاهدة الخلافات الداخلية فيما بينها، وأن تخضع

السُّفن العربية لتفتيش السُّفن البريطانية، وأن تتعاون القبائل في محاربة القبيلة التي تخرج على هذه الشروط.

كما نصت اتفاقات الهدنة التي صارت دائمة منذ عام ١٨٥٣م على أن يتعهد مشايخ القبائل العربية الخليجية باحترام أمن الملاحة في الخليج، ويقدم هذا التعهد للمقيم العام البريطاني في الخليج وأن يقبل الرؤساء العرب بمقتضى هذا النظام الأحكام التي تصدرها بريطانيا في حالة نقض الهدنة، ثم صارت بريطانيا حكماً مستديماً تفرض الغرامات على القبائل العربية التي تهاجم سفنها سفناً أخرى ومع أن هذا لا يعطي لبريطانيا حق التدخل إلا في الاشتباكات البحرية فإنها كانت تتجاوز اختصاصها في كثير من الأحيان وتفرض وساطتها في مشكلات تتعلق بالمناطق الداخلية.

ولقد نشطت عمليات الحرب البحرية بين سفن البحر الحربية العربية بعضها وبعض خاصة في منطقة الإحساء والبحرين وباتجاه سواحل قطر؛ لأن تلك المياه لم تشملها اتفاقات الهدنة، وقادت قبائل بني هاجر والعجمان وبني مرة والمناصير وغيرهم تلك العمليات، ونجد في كتاب دليل الخليج شكاوى من بعض الملاحين المسلمين مقدمة للمقيم السياسي البريطاني بالخليج ضد سفن قبائل عربية خليجية؛ لأنها هاجمت سفنهم واستولت على ما فيها، وقد كثرت هذه الشكاوى خلال أعوام ١٨٦٥ – ١٨٧٠م بصفة خاصة.

كما انتقلت الحرب البرية بين قطر والبحرين وبين قطر وأبوظبي إلى الميدان البحري وصارت عملية مهاجمة سفن أي من الطرفين لسفن الطرف الآخر أمراً عاديًّا بحكم الحرب والعداء بين هذه الأطراف، وشهدت السنوات الباقية من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى عمليات حربية في البحر بين سفن عربية تابعة لمشيخة أو قبيلة وسفن عربية أخرى تابعة لمشيخة أو قبيلة أخرى.

ومما شجع على استمرار هذه العمليات وانتقالها من البر إلى البحر ضعف الحكم التركي في الإحساء وقطر، وقيام النزاعات القبلية ودخول القبائل في عمليات ثأرية، كالنزاع بين بن علي وقبيلة "العمامرة"، أتت نتائج تلك العمليات بالإخلال بالأمن وإشاعة الفزع في مغاصي اللؤلؤ مما كان له أكبر الأثر على حركة التجارة العربية في الخليج، وقد فرضت انجلترا نفوذها بالقوة في الخليج لم تعد في وسع السُّفن الشراعية العربية منافسة السُّفن

الأوروبية، ومن ثم صارت مشيخات الخليج في حاجة دائمة للمساعدات الخارجية، وقد ضمنت انجلترا هذه الحاجة لكي تحكم قبضتها على مشيخات الخليج.

ومما هو جدير بالذكر أن القبائل الخليجية لم تكرس كل نشاطها للعمليات الحربية البرية والبحرية، بل إنها أسهمت بدور فعال سواء كانت قبائل الساحل العماني أو قبائل قطر والبحرين والكويت، وعرب سلطنة ومسقط وعمان، في أعمال الغوص على اللؤلؤ وفي نقل التجارة بين الهند والخليج وشرق أفريقيا.

ولا يمكن استكمال الموضوع دون ذكر بعض الحقائق عن نشاط غير العرب – أوروبيين وهنود– في عملية القرصنة في المياه الهندية والعربية والأفريقية تتضح لنا الصورة كاملة بين ما يدعيه المؤرخون المغرضون عن "القرصنة" العربية، وبين حقيقة القرصنة الأوروبية التي اتخذت لها نشاطاً في مياه المحيط الأطلنطي، ونسوق الآن فصلاً من عملياتها في المياه الهندية والعربية.

يروي لوريمر في كتابه (دليل الخليج) عن حدوث نزاع بين الإنجليز والمغول في الهند نتيجة أعمال القراصنة الأوروبيين وغيرهم خلال الأعوام من ١٦٩١ – ١٧٠٥م فيذكر أنه في عام ١٦٩١م قامت سفينة إنجليزية بعملية قرصنة ضد السُّفن الهندية مما دفع بسلطان المغول إلى فرض حظر على كل السُّفن الأوروبية في "سورات" وأنه وجد قرصانا دانيمركيا يعمل في المياه الهندية.

وتعددت عمليات القرصنة الأوروبية سواء في المياه الهندية أو في مياه الخليج العربي، ومن عجب أن نجد معظم القائمين بها إنجليز يستخدمون سفناً تحمل العلم الإنجليزي حتى اتفقت الدول الأوروبية فيما بينها عام ١٦٩٨م على أن تضمن انجلترا تطهير المياه الهندية من القراصنة، وتتحمل فرنسا مسئولية حماية الملاحة في الخليج العربي من القراصنة، كما تقوم هولندا بمتابعة القراصنة في البحر الأحمر.

ولم تذكر المصادر أن الأوروبيين أبرياء من هذه العمليات، بل إن المصادر الأوروبية تذكر أن المغامرين الأوروبيين هم الذين شجعوا بعض المغامرين العرب من مسقط وبعض الهنود على القيام بتلك العمليات، بل إن المصادر نفسها تذكر أن سفنا تحمل العلم البريطاني تهاجم سفنا تحمل هي الأخرى العلم البريطاني حتى صار الإنجليز مكروهين في تلك المياه كراهية البرتغاليين في الهند.

عروبة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي:

ظهرت عروبة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي في الصبا عندما كان طالباً في المدرسة بالشارقة، وكان يتابع أخبار مصر من إذاعة صوت العرب وينفعل بما تتعرض له مصر من أحداث عدائية من القوى المعتدية، فيذكر في كتاب سرد الذات معلقاً على العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م ما نصه: "في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦م، اعتدت بريطانيا وفرنسا وربيبتهما إسرائيل على مصر وضربت محطة الإرسال التابعة لإذاعة صوت العرب في المقطم، وتوقف إرسال صوت العرب، ووصل إلينا صوت العرب بعدها من دمشق، الناس هائجة وهي لا حول لها ولا قوة، اللعنات تنهال على المعتدين، والهتافات بالنصر لمصر من الحناجر، وأنا مشغول البال، كل ما يدور في ذهني هو: كيف أستطيع أن أجعل المعتدي يخسر ولو بمقدار إبرة؟ ".

وقد دبر الشاب سلطان بن محمد القاسمي للانتقام من البريطانيين في قاعدتهم العسكرية بالشارقة، من خلال عدة عمليات ضد الطائرات البريطانية ومقر ضباط القاعدة، وإذا كان قد نجح ومعه صديقان هما محمد بن سلطان، وحمد بن عبد الرحمن المناعي في إشعال النيران في مبنى مراسلات اللاسلكي والهاتف في القاعدة البريطانية، فقد حاولوا إشعال النيران في الطائرات البريطانية، ويكفيهم شرف المحاولة انتقاماً من البريطانيين المعتدين على مصر.

كما ظهرت عروبة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي في وصفه للتأييد والمناصرة التي أبداها سموه ومعه كل عرب الشارقة ورأس الخيمة لمصر وجمال عبد الناصر، وخاصة بإعلان الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م، وإعلان الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في أبريل ١٩٦٣م، حيث جاء في كتاب (سرد الذات): كانت مظاهر الحماسة للجمهورية العربية المتحدة المتمثلة في وحدتها الثلاثية، لا توصف، لم يكن الطلبة والمواطنون وحدهم هم المؤيدين لجمال عبد الناصر، فأعلام الجمهورية العربية المتحدة على سيارات الأجرة وعلى المباني، وعلى العبارات التي تقطع خور دبي ذهاباً وإياباً، وعلى السُّفن الراسية بخور دبي، وكانت الهتافات من حناجر العجم سائقي سيارات الأجرة، ومن حناجر البلوش على العبارات، ومن حناجر الباكستانيين على السُّفن التجارية والتي كانت كلها تصر: ناصر.. ناصر، تأكد الإنجليز حينها: أن الجميع يؤيد ناصر ".

واستمرت عروبة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي واضحة إزاء الأحداث المصرية والعربية، فيذكر في كتابه (سرد الذات) ما نصه: انتشر المد القومي بين الناس على مختلف فئاتهم عامة الشعب وطلبة المدارس والتجار والأعيان بين الشارقة ودبي، وكذلك حكومة الشارقة المتمثلة بالشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة.

وجاء بكتاب (سرد الذات) أيضاً الترحيب الكبير من أهالي إمارات الخليج العربي لبعثة جامعة الدول العربية برئاسة الأمين العام للجامعة عبد الخالق حسونة لتأييد عروبة الخليج أمام محاولات إيران لتهديد عروبة الخليج، وللتخلص من الهيمنة البريطانية.

وجاء أيضاً بكتاب سرد الذات أن سمو االشيخ سلطان بن محمد القاسمي التحق بكلية الزراعة جامعة القاهرة، حباً في مصر، وعايش وهو طالب في السنة الثانية أحداث حرب يونيو ١٩٦٧م، فذكر أن: تجمع الطلبة من جميع البلاد العربية في مبنى الاتحاد الاشتراكي العربي، وتقرر أن ننضم إلى المتطوعين من الرجال الذين يطلبون نقلهم إلى الجبهة، ولم نكن قد خضعنا لأية دورة عسكرية تدريبية؛ لذلك تقرر نقلنا إلى معسكر بني سويف في الهرم، وعلى مدى يومين تعلمنا وتدربنا على السلاح، ثم أتت الأوامر بنقلنا إلى المعسكر المقام في نادي الجزيرة، وبعد يومين آخرين من التدريبات جاءت المفاجأة مساء التاسع من يونيو ١٩٦٧م: تنحى الرئيس جمال عبد الناصر.. فجادت قريحته بقصيدة شعرية تنبض بالقومية العربية.

تلك مظاهر لعروبة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي وإيمانه بالقومية العربية، وهي نماذج عربية ذات جذور تاريخية مرتبطة بعروبة قبيلة القواسم، ومن ثم وجدنا سموه يُسهم في كثير من المشروعات التعليمية في مصر تقديراً منه لمكانة مصر، ومن بين هذه المشروعات تلك التي أقيمت في كلية الزراعة جامعة القاهرة التي حصل سموه على درجة البكالوريوس منها، ومن هذه المشروعات بناء الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وإنشاء مبنى لاتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة الجديدة.

أهم مصادر البحث:

١- سلطان بن محمد القاسمي: سرد الذات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، والمركز الرئيسي، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر، ٢٠٠٩م.
٢- رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٣- رأفت غنيمي الشيخ: العرب، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٨٥م.
٤- رأفت غنيمي الشيخ: العرب في التاريخ المعاصر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥- سالم حمود السيابي: إيضاح المعالم في تاريخ القواسم، رأس الخيمة، ١٩٧٦م.
٦- صالح محمد العابد: دور القواسم في الخليج العربي، ١٧٤٧ – ١٨٢٠م، بغداد، ١٩٧٥م.
٧- الشيخ راشد بن حميد النعيمي، حاكم عجمان.
٨- الشيخ صقر بن محمد القاسمي، حاكم رأس الخيمة.
٩- الشيخ أحمد بن راشد المعلا، حاكم أم القوين.
١٠- الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة.
١١- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم أبوظبي.
١٢- الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم، حاكم دبي.
١٣- الشيخ محمد بن حمد الشرقي، حاكم الفجيرة.

الشيخ زايد ودولة الإمارات:

١- يوسف محمد المدفعي: زايد والإمارات، بناء دولة الاتحاد.
٢- محمد رشيد الفيل: دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي، ١٩٩٩م.
٣- محمد فارس الفارسي: الأوضاع الاقتصادية من إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية حاليًّا)، ١٨٦٢ – ١٩٦٥م، أبو ظبي، ٢٠٠٠م.
٤- محمد حسن السعيد أروس: الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال، دبي، ٢٠٠٢م.
٥- الأمانة العامة للبلديات: الإمارات، عقود من الرخاء، أبوظبي، ٢٠٠٤م.
٦- جمال سند السويدي: مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرة مستقبلية، أبوظبي، ٢٠٠٣م.

الفصل السادس

مصر وسلطنة عُمان

أولاً: تطور تاريخ عُمان

عاشت سلطنة عمان في تاريخها الحديث أزهى عصورها على يد السيد سعيد بن سلطان الذي حكم من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٨٥٦م، حيث صارت قوة اقتصادية وبحرية وسياسية كبرى في المنطقة. إذ امتدت وتدعمت ممتلكاتها في شرق أفريقيا فيما يعرف باسم زنجبار الغنية بمنتجاتها الزراعية والحيوانية، حتى صار لعمان صلات قوية اقتصادية وسياسية مع بريطانيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ناقشنا كل ذلك في كتابنا تاريخ العرب الحديث.

وفي التاريخ المعاصر سوف نعالج الأحداث التي شهدتها سلطنة عمان في عهد كل من السلطان سعيد بن تيمور والسلطان قابوس بن سعيد. سواء تلك الأحداث التي تمت على المستوى المحلي داخل السلطنة، أو تلك التي ارتبطت بالعالم الخارجي العربي والأجنبي، ومن المعروف أن الأسرة التي تحكم عمان في تاريخها المعاصر هي أسرة البو سعيد التي امتد حكمها للبلاد بالإمام أحمد بن سعيد عام ١١٣٧هـ الموافق لعام ١٧٢٤م.

وفي أوائل القرن الرابع عشر الهجري (١٢٠٦هـ) الموافق لأواخر القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٨٨م) تولى تيمور البو سعيدي حكم السلطنة. وقد ظل تيمور يغالب المشكلات الداخلية والمشكلات الاقتصادية، حتى اضطر إلى التنازل عن الحكم لابنه سعيد بن تيمور في عام ١٣٥١هـ الموافق لعام ١٩٣٢م.

السلطان سعيد بن تيمور:

كان سعيد الابن الأكبر للسلطان تيمور وتلقى تعليمه في إحدى مدارس الأمراء التي تُشرف عليها حكومة الهند البريطانية، وكانت بريطانيا قد اعترفت به وليًّا للعهد أثناء حياة أبيه باعتباره الابن البكر، وكان ذلك دافعاً للسلطان سعيد في أن يعتمد على عدد من المستشارين البريطانيين والأجانب، وإن كان قد نجح في جعل البريطانيين يخفضون من قيودهم التي كانوا يفرضونها على سياسة الحكم في عمان منذ عام ١٨٩٩م.

وقد ورث السلطان سعيد حكم البلاد وهي تعاني مصاعب مالية، ولكنه استطاع من خلال تصميمه على أن يكون مستقلًّا وسيد مصيره أن يعالج الشئون المالية بما يحقق قدراً من الاستقرار وتنمية موارد الدخل خاصة بعد اكتشاف النفط وتسويقه، كما تميز حكمه باستقلال السلطة وحرية التصرف من الوجهتين الفعلية والقانونية.

وكان حكم السلطان سعيد لسلطنة عمان يتجه نحو العزلة والانغلاق والجمود أكثر فأكثر، وكانت إقامة السلطان سعيد بمدينة صلالة وعدم زيارة شمال السلطنة منذ عام ١٩٥٨م وحتى إقصائه عن الحكم عام ١٩٧٠م سبباً في ازدياد الجمود والتحفظ للحكم في عمان، بل كان السلطان شديد التقتير وعدم الإنفاق على رفاهية شعبه.

لقد عاشت السلطنة في عهد السلطان سعيد خاصة في السنوات الأولى من حكمه هادئة تسير في مجراها الطبيعي. ولكنه واجه ثورة داخلية قام بها نظام الإمامة الإباضية في منطقة عمان، تلك الثورة التي انكمشت منذ عام ١٩٥٩م، كما واجه مشكلة تخطيط حدود السلطنة مع المملكة العربية السعودية حتى انتهى الأمر عام ١٩٥٥م بإقرار الحدود عند منطقة البوريمي.

وكانت مساعدات البريطانيين للسلطان سعيد في التخلص من مشكلات الثورة الداخلية ومشكلة الحدود، مبنية على مواقفه الإيجابية من بريطانيا أثناء معارك الحرب العالمية الثانية بالسماح بإقامة مهابط لطائرات سلاح الجو البريطاني في عدد من المناطق بين صلالة ومسقط.

وبينما المفاوضات دائرة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لحصول الأخيرة على تسهيلات جوية بأراضي المملكة، بدأت ومنذ أغسطس ١٩٤٢م مفاوضات مماثلة بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان بحكم أن للولايات المتحدة علاقات خاصة بسلطنة مسقط وعمان تحكمها اتفاقية التجارة والصداقة لعام ١٨٣٣م، إلا أنه صار لبريطانيا منذ وفاة "السيد سعيد بن سلطان" سلطان مسقط وعمان وزنزبار عام ١٨٥٦م واقتسام ولديه ماجد وتويني ممتلكاته مركز خاص ونفوذ قوي في السلطنة.

وقد حاولت الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٣٠م إحياء نفوذها في السلطنة بعقد معاهدة جديدة بين الطرفين إلا أن الحكومة البريطانية وقفت للمحاولات الأمريكية بالمرصاد، ومع ذلك فقد ظهرت نشاطات أمريكية في السلطنة تمثَّلت في اتساع نشاط

البعثة التبشيرية الأمريكية في مجال الصحة والتعليم في كل من مسقط ومطرح، حتى أنه عند افتتاح المستشفى الجديد التابع للبعثة في مطرح عام ١٩٣٤م قام الوزير المفوض الأمريكي في بغداد بافتتاح المستشفى أثناء زيارته لمسقط احتفالاً بمرور مائة عام على توقيع المعاهدة المسقطية الأمريكية.

كما تمثلت النشاطات الأمريكية في السلطنة وقبل الحرب العالمية الثانية في التطلع للتنقيب عن البترول في السلطنة، ولما كانت شركة البترول الإنجليزية اليرانية قد بدأت منذ عام ١٩٢٤م بالتنقيب عن النفط في السلطنة فلم تواجه بمنافسات تذكر من جانب الشركات الأمريكية، إذ كانت المنطقة خاضعة للنفوذ البريطاني، وفي عام ١٩٣٧م بدأت شركات بترول عمان وظفار المحدودة وهي فرع من شركة نفط العراق وبها رأسمال أمريكي في التنقيب عن البترول بموجب اتفاق وقعته الشركة مع سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان.

وقد حاولت شركات البترول الأمريكية استخدام أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستوري (Pastori) وأحد البولنديين ويدعى الكونت بروك (Prok) للحصول على امتياز للبحث عن النفط في سلطنة مسقط وعمان لصالح الشركات الأمريكية، إلا أن الوكيل البريطاني في مسقط تشكك في نشاطهم ومن ثم رفض التصريح لهما بالإقامة في مسقط، وقد ظهر أن باستوري كان يعمل لحساب بعثة إيطالية أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط كما أوضحت تحريات الوكيل البريطاني، على أن بروك كان بدوره عميلاً لشركة حصلت على عقود امتيازات في الساحل الجنوبي من الخليج.

ومعنى هذا أن سلطنة مسقط وعمان صارت تتبع في سياستها الخارجية "النصيحة البريطانية" وهذا يعني أن الولايات المتحدة في محاولاتها التفاوض مع السلطنة بشأن التسهيلات الحربية يجب أن تأخذ في اعتبارها الوضع الخاص لبريطانيا في السلطنة، والذي يستلزم دخول بريطانيا كطرف في أية مفاوضات تجريها الولايات المتحدة مع السلطنة، وقد دارت هذه المفاوضات من خلال الوزير المفوض الأمريكي في نيودلهي، وسكرتير حكومة الهند للشئون الخارجية ووزير الخارجية الأمريكية واستغرقت الفترة من يونيو إلى نوفمبر ١٩٤٢م.

وتبدأ إثارة هذا الموضوع في رسالة بعث بها الوزير الأمريكي في نيودلهي (The Officer in Charge) إلى وزير الخارجية الأمريكية جاء فيها: أنه منذ يونيو ١٩٤٢م بعث ببرقية إلى البعثة الدبلوماسية الأمريكية بالقاهرة ويعود ليؤكد ما جاء بها من أن سكرتير حكومة الهند المسئول عن إدارة الشئون الخارجية قد سبق واقترح بطريقة غير رسمية أنه من المستحسن لحكومة الولايات المتحدة القيام باتصالات دبلوماسية مع سلطنة مسقط من أجل الحصول على تسهيلات من السلطنة لصالح القيادة الجوية الأمريكية.

وأضافت الرسالة بأنه تبعاً لما قاله سكرتير حكومة الهند، فإن السلطان الذي كان في الماضي حياديًّا ومن السهل إثارة شكوكه عند تعامله مع البريطانيين صار متعاوناً. ومن أجل هذا السبب، فإن أي مندوب أمريكي يذهب إلى هناك يجب اختياره بدقة، ينطبق بصفة خاصة عند الذهاب إلى "صلالة" حيث يتخذها السلطان مقرّاً لإقامته في الصيف، وملجأ له حين كان في الماضي يبحث عن ملجأ له بعيداً عن البريطانيين. ومضت الرسالة إلى القول بأنه طبقاً لمعلومات سكرتير حكومة الهند عن الأثر الذي أحدثه عند السلطان وصول أربعة موظفين من شركة بان أمريكان للطيران (Pan American Air-Ways) إلى صلالة بدون سابق إنذار، الذين قرروا أنهم جاءوا لعمل ترتيبات ضرورية للتسهيلات الأرضية.

وتضيف الرسالة بأنه تنفيذاً لتوجيهات وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٣ يوليو ١٩٤٢م، فإنني سألت سكرتير حكومة الهند إذا كانت حكومة الهند لديها الرغبة لإعطاء الممثل البريطاني في مسقط تعليمات للتباحث مع السلطان بهذا الخصوص نيابة عن الحكومة الأمريكية وبعد عدة أيام تلقيت إجابة مشجعة فسطرت مذكرة إلى السكرتير في ٨ يوليو ١٩٤٢م أعبر فيها عن الرغبة في الحصول على موافقة السلطان على التسهيلات لجيش الولايات المتحدة شبيهة بتلك التسهيلات المعطاة حاليًا للبريطانيين، بحيث تشمل هذه التسهيلات استخدام مطارات في مسقط بواسطة الطائرات العاملة في خدمة جيش الولايات المتحدة وإقامة الأشخاص سواء كانوا عسكريين أو مدنيين اللازمين لخدمة الطائرات ولإنشاء ولتشغيل محطات اللاسلكي والأرصاد الجوية.

وتمضي الرسالة إلى القول بأن هناك ثمة تأخير من جانب حكومة الهند في إرسال التعليمات للممثل البريطاني في مسقط نظراً لضرورة التشاور مع السلطات العسكرية البريطانية في القاهرة بخصوص تسهيلات اللاسلكي والأرصاد الجوية المطلوبة كما أن

الصعوبة أيضاً حدثت عند الحصول على وسيلة نقل جوية للوكيل البريطاني السياسي من مسقط إلى صلالة. والمعتاد وجود موظف صغير مساعد للوكيل السياسي في صلالة.

وعلى أية حال –كما جاء في الرسالة – فإنني تلقيت الآن مذكرة مؤرخة في ٢١ أغسطس ١٩٤٢م من السكرتير المقيم لحكومة الهند تصف نتائج مباحثات الوكيل السياسي ومراسلاته مع صاحب العظمة السلطان، ومعطيا اهتماماً لملاحظات السكرتير المقيم بهدف تقديم المساعدة المطلوبة، وكما ستلاحظ وزارة الخارجية فإن صاحب العظمة السلطان قد وافق على التسهيلات المطلوبة، ولكن تحت خمسة شروط بموجبها يتوقف عليها إعطاء التسهيلات، ويعتقد السكرتير المقيم لحكومة الهند أن هذه الشروط عادية ومعقولة، وقرر أن الوكيل السياسي البريطاني، ومساعد الوكيل السياسي، سوف يكونان مسئولين إذا رغبت وزارة الخارجية الأمريكية في تدبير الأمور للأشخاص الأمريكيين كما يقومون بالنسبة للسلاح الجوي الملكي البريطاني.

واختتمت الرسالة بطلب تعليمات برقية حول ما إذا كانت شروط السلطان مقبولة من عدمه لدى وزارة الخارجية الأمريكية، وأنه يجب أن يكون مفهوماً أنه لن يكون هناك صعوبات في سبيل الحصول على التسهيلات المطلوبة في مسقط على أساس مؤقت، وأرفق الوزير المفوض الأمريكي في نيودلهي برسالته هذه ثلاثة مرفقات هي على النحو التالي:

جاء بالمرفق الأول أنه في السادس من شهر يونيو ١٩٤٢م تم إبلاغ المستر ميريل بأن حكومة الهند قد تلقت علماً بأن قيادة الدفاع الجوي للولايات المتحدة عازمة على إنشاء محطات للتوقف في مطارات بأراضي مسقط للطائرات التي تستخدم خطوط الطيران المارة بجنوب الجزيرة العربية في كل من "صلالة" و "رأس الحد" وربما "مصيرة"، وقد أشير إلى وجود اتفاقية للصداقة والتجارة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطان مسقط المعقودة في ٣١ سبتمبر ١٨٣٣م واقترح أنه من المناسب لتنظيم ذلك أنه قبل إرسال القوات الأمريكية الحصول على الموافقة الكاملة لصاحب العظمة السلطان.

وكان واضحاً أنه تحقيقا لذلك فإن الحكومة البريطانية كانت مهتمة وأخذت على عاتقها مهمة الحصول مسبقاً على موافقة صاحب العظمة سلطان مسقط على بناء مطارات، وأيضا استخدام الطائرات لها، ووجود فنيين أرضيين من أجل صيانة وحماية هذه المطارات، وكان مفهوماً أن مستر "ميريل" قد خاطب وزارة الخارجية بذلك.

وأنه قد وصلت الآن معلومات من "صلالة" بأن أربعة رجال من شركة بان أمريكان للطيران قد وصلوا هناك وقرروا أنهم جاءوا من أجل إنشاء محطة مرحلية لخدمة خطوط طيران بان أمريكان بين الخرطوم وكراتشي، وأن رجالا آخرين من الشركة سيفدون خلال أيام قليلة ومعهم معدات لاسلكية وأنهم يتوقعون نقل ركاب لهم صفة الخصوصية حسبما تسمح بذلك الأولويات في سجلات الرحلات الحكومية، وأنهم يرغبون في التفاوض مع سلطان مسقط بخصوص بناء معسكر، واستخدام عمال محليين، وتدبير المؤن والإمدادات اللازمة.

وجاء في التقرير أن سلطان مسقط شعر بالقلق من وصول هؤلاء الأشخاص المفاجئ – الجو الملكي البريطاني وأن يرتبطوا بقوانين سلاح الجو الملكي البريطاني.

إن التقرير المقدم من رجال شركة بان أمريكان للخطوط الجوية في صلالة والذي يحمل رغبة الشركة بنقل ركاب خصوصيين – إذا سمحت بذلك سجلات الرحلات الحكومية – إنما يخالف ما أكده – تعهده به – الكلونيل لويس جونسون Louis Johnson الممثل الشخصي للرئيس روزفلت في الهند، في الاجتماع الذي عقد بإدارة الشئون الخارجية في السابع والعشرين من أبريل ١٩٤٢م بأن شركة طيران بان أمريكان إنما تعمل تحت وطأة إدارة وملكية حربية كاملة وأن عملياتها تتقرر كليا عن طريق وزارة الحربية الأمريكية، وأن ذلك لم يحدث شيء منه للآن ومن ثم فانه سوف يؤدي أو قد يؤدي إلى تأكيد أو إثبات أو ترتيب حقوق تجارية.

وجاء بالمرفق الثاني رسالة من الوزير المفوض الأمريكي بنيودلهي إلى السكرتير المقيم لحكومة الهند المسئول عن إدارة الشئون الخارجية. ويشير فيها إلى المباحثات التي دارت حديثا بوزارة الخارجية بخصوص استخدام الطائرات وهيئة الموظفين Personnel في دائرة اختصاص جيش الولايات المتحدة في مطارات "صلالة"، "رأس الحد"، "مصيرة"، و "مسقط"، ومذكرة السكرتير المقيم الموضحة للموضوع بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤٢م تؤكد هذه الأمور.

وأن لديه الآن ما يمكن إضافته، وهو أن حكومة الولايات المتحدة تطلب من حكومة الهند لتقوم بجهد مكثف بإبلاغ الممثل البريطاني في مسقط ليفاتح صاحب العظمة سلطان مسقط في هذا الموضوع لصالح حكومة الولايات المتحدة. وهذه الرغبة من الحكومة الأمريكية تهدف إلى الحصول على موافقة صاحب العظمة على تسهيلات لجيش الولايات

المتحدة مشابهة لتلك التسهيلات الممنوحة للبريطانيين، تلك التسهيلات التي تشمل استخدام مطارات مسقط بواسطة طائرات تحت مسئولية جيش الولايات المتحدة، وإقامة أقل عدد ممكن من الأشخاص، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين اللازمين لصيانة الطائرات وتشغيلها، ولإقامة محطات للأرصاد الجوية واللاسلكي.

وأن المعلومات المتصلة بالمهمة الجديدة كما وردت من وزارة الحربية الأمريكية والآتية قدمت من أجل إمكان الاستفادة منها في تقديم تعليمات لممثل بريطانيا العظمى.

وأن البريجادير جنرال فيتزجرالد Bregadir General Fitzgenrald من جيش الولايات المتحدة قد تعين ليتولى قيادة العمليات الجوية Ferry في الشرق الأوسط وأفريقيا، وسيكون تحت إشراف إدارته المباشرة عمليات شركة بان أمريكان للطيران في هذه المناطق، وأن الخدمة المقترحة تعد ذات أهمية قصوى لاتصالها بنقل المعدات الحربية الأساسية إلى كراتشي، وفي طيران طائرات النقل، وعودة الملاحين الجويين.

وانطلاقا من ترتيبات متفق عليها مع وزارة الحربية الأمريكية، فإن شركة بان أمريكان للطيران سوف تشغل رحلات جوية من الخرطوم إلى كراتشي لنقل معدات عسكرية وأشخاص عسكريين. وفي الحالات التي يكون فيها الفضاء مهيأ، وعلى أية حال، وبعد إتمام عملية نقل المعدات الحربية الأساسية، فإنه من المرغوب فيه أن يسمح للطائرات بنقل أي مسافرين غير رسميين تكون سفرياتهم معينة كضرورة ملحة يقررها ممثلو الولايات المتحدة في المنطقة.

وفي عرض هذا الموضوع على حكومة الهند، أبلغت بأن أوضح التأكيدات الكبيرة على أهمية هذه الخدمة – المهمة – الجديدة للدفاع عن الهند.

وأما المرفق الثالث برسالة ميريل Merrell فجاء موجها من السكرتير المقيم لحكومة الهند إلى المستر ميريل، بأنه ورد له تقرير من وكيل صاحب الجلالة البريطانية السياسي في مسقط يتعلق بنتيجة مباحثاته ومراسلاته مع صاحب العظمة السلطان، وأنا أقرر الوضع المناسب لمعلوماتك.

وافق صاحب العظمة السلطان بأن يمنح حكومة الولايات المتحدة تسهيلات للقوات الجوية التابعة لجيش الولايات المتحدة مشابهة لتلك التسهيلات الممنوحة حاليا للحكومة

البريطانية، وتشمل بالتحديد استخدام المطارات في أراضي مسقط بواسطة الطائرات العاملة ضمن خدمات جيش الولايات المتحدة، ومنح الإذن بإنشاء مباني في "صلالة" و "مصيرة" و " رأس الحد (وتشمل خورجاراما JARAMA) وعمل محطات نزول لأسراب الطائرات في تلك الأماكن. ومنح الإذن أيضاً بنزول أقل عدد ممكن من الأشخاص اللازمين لتشغيل وصيانة هذه الطائرات، وإنشاء وتشغيل محطات لاسلكي وأرصاد جوية ضرورية لسلاح الجو التابع للولايات المتحدة لتدعيم مثل هذه الخدمات القائمة آنذاك والعاملة بواسطة سلاح الجو الملكي البريطاني Royal Air Force والاتفاقات (الامتيازات) الممنوحة من قِبل صاحب العظمة تشمل أكثر من ذلك بإعفاء الرسوم الجمركية لكل من البترول وزيوت التشحيم اللازمة لطائرات سلاح الجو التابع للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا للإمدادات، التي يتم تخزينها، والصالحة التي ترد إلى أراضي مسقط واللازمة لتشغيل هذه الطائرات.

وقد قرن السلطان تحقيق هذه التسهيلات بشروط معينة وهي كما جاءت في كلماته:

١- يشترط أن توضح الأمور لنا مثل: على من تقع المسئولية ومن يجيب على أي سؤال يثار بخصوص تصرف الأشخاص الأمريكيين... إلخ.

٢- الإقرار ببيع الآتي للسلطنة اعترافاً بما قدمته بمنح هذه التسهيلات.

أ - ٢٠٠ بندقية و ٢٠٠.٠٠٠ صندوق من الزخيرة.

ب- ٢ مدفع ماكينة بقطع غيار وذخيرة كافية.

ج- ٢ مدفع يدوي بقطع غيار وذخيرة كافية.

د - ٢ سيارة حجم متوسط والتي تستخدم بواسطة العسكريين.

٣- التعهد بدفع تعويض عن أية أضرار يتسبب فيها الموظفون الأمريكيون أو الطائرات وتصيب ممتلكاتنا، أو الأشخاص أو ممتلكات رعايانا.

٤- التعهد بأن الموظفين الأمريكيين يقبلون ويلتزمون بكل قوانينا وأحكامنا المحلية كما هي، أو ما يتم وضعه في تصرفاتهم خاصة تلك التي تتصل بتعيين الحراس لمعسكراتهم أو لأشخاصهم.

٥- والتعهد بأن حراس المعسكرات الأمريكية وحراس الأشخاص الذين نمدهم نحن بهم يجب أن يقبلوا وأن تدفع لهم رواتب.

ومن المحتمل أن أجد مناسبا إضافة بعض الإيضاحات حول هذه الشروط في ضوء الخبرة التي اكتسبتها حكومة الهند في علاقاتها مع سلطان مسقط.

بالنسبة للشرط (١) فإن الحقيقة المؤسفة أن شكوك السلطان المتوارثة في الأجانب قد تدعمت بتصرفات معينة جعلت صاحب العظمة يعترض على هيئة موظفي شركة بان أمريكان للطيران، الذين كانوا لفترة ما في "صلالة" تحت إشراف وإدارة غير كافيين. وينصح الوكيل السياسي بأن صاحب العظمة يتمسك بالأهمية العظمى لهذا الشرط، وأنه من الضروري إرضاؤه تماما بالإلتزام بهذا الشرط، وأن حكومة الهند ستكون سعيدة أن تقدم مساعدتها في هذا الأمر، وأنه إذا رغبت حكومة الولايات المتحدة، فإنهم سيكونون مستعدين لإعطاء تأكيد للسلطان بأن وكيلهم السياسي ومساعد الوكيل السياسي في مسقط سوف يمثلان سلاح الجو التابع للولايات المتحدة، تماما بنفس الدرجة التي يمثلان بها سلاح الجو الملكي البريطاني في علاقاتهم بالسلطان.

والشرط رقم (٢) يتفق مع العادات المألوفة للحكام العرب عند إعطاء تسهيلات في أقطارهم لقرى أجنبية، وأن حكومة الهند لا تشك أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقتنع بمطالب صاحب العظمة السلطان، وإذا أرادت حكومتك ورغبت في تلقي مقترحات حول نوع وكمية الإمدادات الطبية التي تكون مقبولة لدى السلطان فإن حكومة الهند ستكون مستعدة تماماً لكي تحصل على تقرير من الوكيل السياسي وفي ضوء الظروف والأحوال المحلية، ويمكن الإضافة هنا أنه بالنسبة لتأكيدات الوكيل السياسي فإن الإمدادات بالأسلحة وبسيارات النقل والمهمات الطبية، تلك التي طلبها السلطان يمكن أن تتطلب بعض التأجيل، وأن السلطان أبلغه بأنه لا يعتبر إمدادهم بأي حال من الأحوال كشرط مسبق لإعطاء التسهيلات المطلوبة.

والشروط رقم ٣، ٤، ٥ لم تؤخذ كأسباب تؤدي إلى مصاعب، وخاصة أن رجال سلاح الجو الملكي البريطاني قد قبلوا قوانين محلية معينة في سلوكهم في أراضي مسقط، وبالنسبة لمسألة تعيين الحراس للمعسكرات والأشخاص فهذه لم تكن باهظة من الناحية

العملية، كما أن هناك أوامر صارمة بالنسبة لأفراد السلاح الجوي الملكي البريطاني الموجودين في مطارات جنوب الجزيرة العربية وفي أراضي مسقط.

وبالنسبة للشرط الخامس فإن الوكيل السياسي في مسقط سوف يعطي تعليمات لاستخدام نفوذه لضمان ألا يلجأ السلطان إلى مطالب غير معقولة فيما يتصل بعدد الحراس المحليين الذين يطلب استخدامهم أو بالنسبة للأموال التي ستعطى لهم..

ويطلب السكرتير المقيم معرفة إذا كانت شروط صاحب العظمة السلطان مقبولة لدى حكومة الولايات المتحدة من عدمه، فإذا كان الأمر كذلك مطلوب التوقيع على اتفاق مع السلطان، فيجب إخطار الوكيل السياسي البريطاني بسقط حتى يخبر السلطان بذلك.

وجاءت خاتمة الموضوع – موضوع التسهيلات الجوية العسكرية الأمريكية بأراضي مسقط – في رسالة برقية بعث بها وزير الخارجية الأمريكية إلى المستر "ميريل" وجاء فيها: لقد أبلغت وزارة الحربية وزارة الخارجية بأنها سوف ترد على الشروط العديدة التي فرضها سلطان مسقط وعمان كما جاءت في المرفق رقم (٣) في الرسالة المشار إليها، وفيما يختص بالشرط الأول تقرر وزارة الحربية بأن البريجادير جنرال فيتزجرالد القائد العام لجناح أفريقيا والشرق الأوسط، وقائد النقل الجوي بجيش الولايات المتحدة الأمريكية، مع أركان حربه في أكرا وساحل الذهب البريطانية هو الشخص الذي يمكنه الإجابة على أية أسئلة تتصل بتصرفات الأشخاص الأمريكيين. وعلى أية حال فإذا رغب السلطان في وجود شخص قريب من أرض عمان فإن وزير الحربية سوف يطلب من فيتزجرالد تعيين ضابط له صلاحية من قيادته.

وبالنسبة للشرط الثاني، تقرر وزارة الحربية، أنها في مركز يسمح لها بتقديم وتسليم الإمدادات العسكرية للسلطان خلال فترة زمنية معقولة، وأن حكومة الهند – إن يطلب منها – لتعيين نوع وكمية المهمات الطبية لتقديمها. وتعد وزارة الحربية الشرط الثالث مقبولاً تماماً وتقرر أن الشرطين الرابع والخامس مقبولين مع المحافظة على الأوامر الحكومية الصارمة فيما يتصل بالنقاط التي يعسكر فيها الأمريكيون، ومن ثم فإنها إذا فسرت بطريقة معقولة فلن تكون هناك عقبات في الوقت الحاضر.

وفي ضوء ما سبق فإن على البعثة أن تطلب من حكومة الهند لتوجيه وكيلها السياسي في مسقط في أن ينقل عن هذه الحكومة – الأمريكية – التأكيدات أو الضمانات الضرورية للسلطان.

وعند هذا الحد توقفت الوثائق الأمريكية، بقبول السلطات الأمريكية لشروط سلطان مسقط وعمان إزاء منح تسهيلات جوية في أراضي السلطنة للطائرات الأمريكية خلال معارك الحرب العالمية الثانية، واستعانة المسئولين الأمريكيين بزملائهم البريطانيين في الهند من أجل إعطاء السلطان الضمانات التي طلبها.

ومن الجدير بالذكر أن المناطق التي كانت مثار مفاوضات بين الطرفين من أجل التسهيلات الجوية للطائرات الأمريكية بأراضي سلطنة مسقط وعمان تركزت على الساحل العماني المطل على البحر العربي، مثل صلالة وجزيرة مصيرة، وخورجاراما (أو جرما) ومثل رأس الحد عند مدخل خليج عمان.

السلطان قابوس بن سعيد:

قاد قابوس بن سعيد حركة تصحيحية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م ليخلف والده على عرش السلطنة بعد أن وجد البلاد تعيش في عزلة وسط صراعات بين الداخل والساحل، وجاء جلوسه على عرش السلطنة بداية عهد جديد، الإنسان العماني محوره ومحط اهتمامه، ومن ثم وضع خطة للنهوض بالبلاد داخليا وخارجيا في المجالات الآتية:

أولاً: مجال الخدمات.

ثانيًا: مجال الإنتاج.

ولكي ندرك ما قام به السلطان قابوس بن سعيد من جهود للنهوض بالسلطنة ووضعها في مصاف الدول العصرية، لابد أن نناقش هذه المجالات التي احتوتها خطته.

مجال الخدمات:

كان الإنسان العماني محط اهتمام السلطان قابوس؛ ولذلك وضعت الخطط والسياسات من أجل بناء المواطن العماني المؤمن بربه والمنتمي لوطنه والمنتج والعامل فاهتم بالتعليم الحديث على النسق العالي، التعليم الذي يعد المواطن الصالح المواطن القادر على العمل والإنتاج، المواطن القادر على التفاعل مع أبناء وطنه ومع العالم، المواطن الذي تفخر به الدولة وتعتز به، وكانت صيحة السلطان قابوس يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠م دليلاً على وعيه بأهمية التعليم، فقد قال: " إن تعليم شعبنا وتدريبه يجب أن يبدأ في أسرع وقت ممكن ".

وهذه العبارة الموجزة تدل دلالة واضحة على أن التعليم الحديث كان مهملاً ولم يجد له مجالاً، حيث إن قوله يجب أن يبدأ، تدل على أنه لم يكن هناك تعليم قبل الحركة التصحيحية وكما تذكر المصادر، فإن السلطان قابوس تسلم الحكم وفي البلاد ثلاث مدارس فقط تضم ٢٤ فصلاً دراسيًّا، وبلغ من اهتمامه بالتعليم أنه ضاعف أعداد المتعلمين خلال الخمس سنوات من حكمه ٥٤ مرة، ولعلنا اليوم نجد التضاعف يزداد.

ولم تكن سياسة قابوس التعليمية قاصرة على الكم. أعداد المدارس وأعداد التلاميذ وأعداد الفصول، بل تعدت ذلك إلى الاهتمام بالكيف، من حيث إعداد المناهج المطورة التي تحقق الأهداف الوطنية المرجوة والوسائل التعليمية وأنظمة الامتحانات والريادة والإشراف العلمي والنفسي والاجتماعي، وإرسال البعثات إلى الخارج وعقد اتفاقات مع الأقطار العربية الشقيقة من أجل التعاون الثقافي والعلمي بما يخدم المواطن العماني، كما وجدت الفتاة العمانية فرصتها للتعليم التي حُرمت منها في الماضي في كل المجالات، فقد تدفقت الفتيات بأعداد كبيرة منذ البداية على المدارس يطلبن الحصول على حقهن في التعليم.

وكانت تطلعات السلطان قابوس في إعداد المواطن العماني على أرض عمان وبخبرة عمانية دافعاً لإنشاء جامعة قابوس، تلك الجامعة الفتية التي خطط لها أحسن تخطيط على المستوى العالمي، حيث احتوى التخطيط في إعداد المباني اللازمة والكوادر العلمية المؤهلة للقيام بعملية التعليم في كليات الجامعة قبل افتتاح الجامعة واستقبال الطلاب، ومن هنا لم تبن الجامعة بطريقة عشوائية ارتجالية وإنما أسست على خطة علمية مدروسة.

وقد شجعت سياسة السلطان قابوس التعليمية الشباب العماني على الالتحاق بجامعتهم في تخصصاتهم المختلفة وانتظمت الفتيات إلى جانب الفتيان في قاعات الدراسة، وحظيت الجامعة بوجود أساتذة متخصصين على مستوى عالٍ من أبناء السلطنة ومن أبناء الأقطار العربية الشقيقة ومن دول العالم في أوروبا وأمريكا.

وانطوت سياسة السلطان قابوس في مجال الخدمات بالنسبة للإنسان العماني على تحقيق حكمة "العقل السليم في الجسم السليم" بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ووسائل العلاج الحديثة في كل مكان بالسلطنة، بعد أن كانت البلاد محرومة من هذه الخدمات وأصبح شعار السلطنة الصحي العلاج لكل مواطن مهما بعد مكانه وموقعه؛ باعتبار الإنسان العماني أساس التقدم والرخاء، ومن ثم تجددت الأنشطة الصحية المقدمة للمواطن من مستشفيات ومستوصفات وإسعاف وخدمات صحية في القرية والمدينة وفي المدرسة وفي المصنع وحيثما يتواجد الإنسان العماني.

وفي مجال الخدمات أيضاً قامت سياسة السلطان قابوس على تنمية الموارد البشرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية استناداً إلى ما ذكره: لا يمكننا ونحن نمارس مسئولية بناء قُطر مترامي واسع الأرجاء خرج من عزلته إلا أن نجند أنفسنا ونشمر عن ساعد العمل كل في موقعه وبكل ما وهبه الله من طاقة يدفع البناء عاليا، لتكون ثابتة راسخة، إننا دائماً نفكر وندرس ونخطط ثم نعمل ونراقب ونرى النتائج.

وتأسيساً على ذلك وضعت خطة التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية القوى العاملة بالبلاد والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها، ووضع برنامج شامل متعدد الأهداف لتنمية المجتمعات المحلية بسائر أنحاء السلطنة في ضوء الفهم الكامل للقوى الاقتصادية في البلاد.

وفي هذا الإطار صدرت التشريعات التي تستهدف حماية المواطن العماني وتحقيق التنمية للمجتمع عن طريق إعداد الكوادر الفنية اللازمة لمجالات العمل وإفساح المجال أمام الشباب لممارسة مختلف أوجه النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي، بافتتاح الأندية الرياضية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وإنشاء وحدات للشئون الاجتماعية والشباب والملاعب الصالحة ليمارس فيها الشباب أنشطتهم الرياضية المتنوعة إلى جانب إنشاء مبانٍ لجمعية المرأة العمانية لتتمكن من الإسهام والمشاركة في نشاط الحركة النسائية بعمان.

وفي نفس الإطار الاجتماعي أقامت وزارة الشئون الاجتماعية مظلة من الرعاية الاجتماعية للأسر المحتاجة، وأنشأت وحدات للشئون الاجتماعية في العاصمة مسقط والمدن الداخلية والساحلية بالسلطنة، قدمت مساعدات لكل ذي حاجة إيماناً من الحكومة بالمحافظة على كرامة الإنسان العماني والترابط الأسري في إطار التقاليد العربية الموروثة..

مجال الإنتاج:

من المعروف أن إنتاج بلد ما هو إلا حصيلة جهد الإنسان مع مكونات بيئته، وحيث حرم الإنسان العماني في الماضي من أن يتفاعل بجدية وبمساعدة من الحكومة، فقد وضعت حكومة السلطان قابوس نصب أعينها إتاحة كل الفرص لكي يمارس الإنسان العماني دوره في زيادة دخل بلده عن طريق الإنتاج الزراعي، والصناعي، والتجاري، والبترول وما إليها من ألوان الإنتاج التي تعود عليه وعلى بلده بالخير.

وقامت سياسة حكومة السلطان قابوس على تشجيع الزراعة بإنشاء وزارة للزراعة قامت باتخاذ كافة السبل لزيادة الإنتاج الزراعي في المجالات الزراعية المتاحة عند حدوث الحركة التصحيحية. وتوسيع رقعة الأرض بهدف زيادة الإنتاج من المحاصيل المألوفة، وإدخال أنواع جديدة من المحاصيل؛ وذلك عن طريق التوسع الرأسي والتوسع الأفقي بحيث تزيد المساحة المنزرعة عن ٩٠ فدان وتزيد غلتها عما هي عليه.

وحيث تمتد الشواطئ العمانية التي تبلغ ١٧٠٠ كيلو متر، فقد اهتمت حكومة السلطان قابوس بتشجيع عملية صيد الأسماك وتوفيره للسوق المحلي وللتصدير، وقد استعانت الحكومة بالخبرة العالمية في هذا المجال، وخاصة إقامة مصانع لتعليب الأسماك وصناعة السُّفن إلى جانب تشجيع الصيادين ورعايتهم.

وحيث تمثل الثروة الحيوانية في السلطنة إحدى الركائز الأساسية للإنتاج الزراعي فإن حكومة السلطان قابوس اهتمت بتنمية الثروة الحيوانية في السلطنة من حيوانات وطيور لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد من الخارج؛ وذلك بتشجيع المواطنين على تربية الحيوانات والدواجن وإقامة مصانع للعلف ومصانع لاستغلال جلود الحيوان، تهتم بصحة الثروة الحيوانية بتقديم الخدمات الصحية البيطرية.

ويمثل النفط مصدراً من مصادر الدخل في السلطنة، وقد تم اكتشاف النفط وبكميات تجارية في عام ١٩٦٤م بعد عمليات تنقيب شاقة منذ عام ١٩٦٢، ومنذ عام ١٩٦٧م بدأ

استغلال النفط اقتصاديًّا، وفي عهد السلطان قابوس شهد مجال النفط دفعة جديدة باكتشاف حقول جديدة في وسط السلطنة وجنوبها، وتعددت شركات التنقيب عن البترول، فإلى جانب شركة تنمية نفط عمان، شاركت كل من شركة صن أوبل عمان الأمريكية Sun وشركة ألف من خلال اتفاقيات تراعي مصالح السلطنة بما يحقق نسبة أكبر من عائدات النفط.

وشهدت السلطنة في عهد السلطان قابوس نشاطا واضحا في البحث عن المعادن في أنحاء السلطنة، وقد تم اكتشاف معدن النحاس منذ عام ١٩٧٣م، ومعدن الاسبستوس الذي يستفاد منه في صناعة الأسمنت في منطقة حبيبي غرب صحار، كما دلت عمليات التنقيب عن اكتشاف معدن الحديد والنيكل والفحم والكروم والمنجنيز في مناطق مختلفة.

وكانت الصناعة من المجالات التي شهدت تطورا في عهد السلطان قابوس، إذ كانت الصناعات القائمة في البلاد قبل عام ١٩٧٠م هي الصناعات التقليدية، وفي العهد الجديد بدأت السياسة الصناعية في اتجاهين: الأول المحافظة على الحِرف التقليدية وتطوير الصناعات المهنية الصغيرة عن طريق استبدال الآلات المستخدمة بآلات مبسطة حديثة وتدريب الحرفيين على استعمالها وتسويق منتجاتهم بما يضمن زيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم ودعم حرفهم.

وكان الاتجاه الثاني للسياسة الصناعية يقوم على إنشاء صناعات جديدة ذات مستوى عالمي فبدأ العمل عام ١٩٧٤م في إنشاء مصنع الأسمنت وإنشاء صناعات عديدة مستخرجة من النفط والغاز الطبيعي وكثير من الصناعات الأخرى التي تحتاجها البلاد والقيام بمشروعات الكهرباء والمياه بإنشاء محطات للكهرباء لاستخدامها في الصناعة وفي الإنارة وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر.

واهتمت حكومة السلطان قابوس بالتجارة الداخلية والخارجية، إذ تعمل وزارة التجارة والصناعة على تشجيع وتنمية التجارة بالبلاد وتخطيط السياسات والأنظمة من أجل استقرار المعاملات التجارية وتنظيم إجراءات التصدير والاستيراد لتوفير المواد الرئيسية واستقرار أسعارها، ويقوم ميناء قابوس بدور كبير في تنشيط الحركة التجارية بين السلطنة والعالم الخارجي، كما تقوم غرفة التجارة والصناعة التي تأسست عام ١٩٧٣م بدور كبير في تنظيم وتنشيط التطور التجاري والصناعي بالبلاد.

ولخدمة النشاط الاقتصادي بالبلاد فقد شهدت حركة المواصلات تطورا كبيراً في عهد السلطان قابوس، إذ أخذت حركة شق الطرق ورصفها تعمل على ربط كافة أنحاء السلطنة بعضها ببعض من أجل تنفيذ خطة التنمية والتطور والبناء في كافة أنحاء البلاد، بعد أن كانت محرومة من الطرق المرصوفة قبل عام ١٩٧٠م، وبالتالي كثرت حركة النقل البري على هذه الطرق بما يربط بين مدن السلطنة وبينها وبين الأقطار العربية الشقيقة المجاورة كدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ افتتاح مطار السيب الدولي عام ١٩٧٣م زادت حركة النقل الجوي، خاصة مع سياسة الانفتاح على العالم التي اختطها السلطان قابوس بعد العزلة التي كانت مفروضة على البلاد قبل عام ١٩٧٠م وصار مطار السيب يستقبل أضخم الطائرات الحديثة مثل طائرات الجامبو والكونكورد.

هذه صورة مختصرة عن إنجازات سلطنة عمان في عهد السلطان قابوس، مقارنة بما عاشته البلاد قبل ١٩٧٠م وهي مقارنة توضح مكانة عمان بين دول العالم المتحضر.

ثانيًا: مصر وعُمان

أ - مصر وعمان في القرن التاسع عشر:

تميزت العلاقة بين كل من مصر وسلطنة عمان عبر التاريخ الحديث بالثبات والود والتقدير والاحترام المتبادل، ولم يحدث بين القطرين ما يعكر الصفو في هذه العلاقة، ومن ثم وجدنا العلاقة بين البلدين تتوطد باستمرار لما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين..

وإذا كانت العلاقة بين مصر وعمان منذ أول القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر قد شهدت استقراراً وتوطيداً، فإنه حدث تشابه بين الأحداث في كلا البلدين خلال تلك الفترة التي امتدت قرابة القرنين من الزمان.

فإن فرنسا مثلاً التي غزت مصر عام ١٧٩٨م تطلعت إلى عمان وسعى بونابرت قائد الحملة الفرنسية على مصر إلى عقد صداقة مع السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي، انطلاقاً من رغبة فرنسا في أن تشمل سيادتها مصر على البحر المتوسط والجسر بين آسيا وأفريقيا وعمان حارسة مدخل الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي.

ورغم أن تطلع فرنسا إلى بسط سيطرتها على مصر وعمان كان تطلعاً استعماريًّا إلا أنه يؤكد أهمية كل من مصر وسلطنة عمان لا على المستوى المحلي فقط بل وعلى المستوى العالمي في إطار الصراع على مناطق النفوذ بين كل من بريطانيا العظمى وفرنسا.

وإذا كانت عمان قد شهدت في أوائل القرن التاسع عشر عصراً مزدهراً تحت حكم السيد سعيد بن سلطان الذي امتد من عام ١٨٠٦م إلى عام ١٨٥٦م، فإن مصر شهدت أيضاً عصراً مزدهراً تحت حكم محمد علي الذي امتد من عام ١٨٠٥م إلى عام ١٨٤٨م.

فكما شهدت عمان نهضة شاملة في عهد السيد سعيد بن سلطان امتدت إلى الزراعة والتجارة والعمران والإدارة، فإن مصر شهدت أيضاً نهضة شاملة في عهد محمد علي امتدت إلى الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والجيش والإدارة الداخلية وأساليب الحكم.

وكما شهدت عمان في عهد السيد سعيد بن سلطان امتداداً إقليميًّا للسلطنة بالسيطرة على أراضيها في منطقة الخليج العربي والامتداد إلى شرق إفريقيا بأسلوب ولهدف حضاري، فقد شهدت مصر في عهد محمد علي امتداداً إقليميًّا بتحقيق وحدة وادي النيل بين مصر والسودان والتواجد في الجزيرة العربية وفي الشام لأهداف حضارية كذلك.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت العلاقة بين كل من مصر وسلطنة عمان عهداً مزدهراً تحت حكم كل من الرئيس محمد حسني مبارك والسلطان قابوس بن سعيد.

ففي الوقت الذي تولى فيه السلطان قابوس حكم السلطنة في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠م كان الرئيس محمد حسني مبارك قائداً لقوات مصر الجوية التي أنجزت مهمة الضربة الجوية الأولى في حرب أكتوبر ١٩٧٣م التي حسمت المعركة لصالح مصر والأمة العربية، وبعدها تولى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وفي أثناء تجميد العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومعظم الأقطار العربية من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٩م ظلت سلطنة عمان بقيادة السلطان قابوس على وفائها وأصالتها باستمرار العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ولعبت دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين مصر وأقطار مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، وشهدت مسقط زيارات متكررة لمحمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية في هذا الإطار وفي ظل السياسة العمانية المتعقلة والحكيمة.

وعندما تولى محمد حسني مبارك رئاسة مصر في خريف عام ١٩٨١م توطدت أواصر الأخوة بينه وبين السلطان قابوس لتستمر المسيرة العربية والإسلامية معاً حتى حدث التضامن العربي بعودة الأمور بين مصر والأقطار العربية إلى سابق عهدها قبل عام ١٩٧٩م. ومازالت العلاقة بين القطرين الشقيقين تتوطد على مر الأيام.

ذلك أن قوة العلاقة بين القطرين العربيين الإسلاميين الشقيقين تقوم على ميراث حضاري عريق منذ ما قبل الإسلام، ثم توطدت بعد ظهور الإسلام الذي وحد الثقافة وقرب الأفئدة ومن ثم سارت العلاقة في العصر الحديث راسخة القدم قوية البنيان لا تهزها عوارض الزمن والأحداث.

لقد تهيأ لمصر ولعمان في هذه الحقبة من التاريخ قيادة واعية وحكيمة ترعى مصالح الوطن والأمة في إطار من التوازن في العلاقات العربية والعلاقات الدولية، وبذلك حصلت كل من مصر وعمان على احترام العالم، وشواهد الأحداث المعاصرة خير دليل على ذلك.

وتعد سلطنة عمان من أقدم الأقطار الخليجية التي صارت دولة لها كيانها السياسي ومن ثم كانت لها شخصيتها العربية المنبثقة من هويتها الإسلامية القوية، وقد نشط أهلها في مجال ركوب البحر بخبراتهم الملاحية سواء للتجارة مع الهند وجنوب شرق آسيا أو للتجارة مع شرق أفريقيا، وسواء لإرشاد السُّفن التي تمخر عباب المحيط الهندي بين الهند مركز تجارة التوابل وأوروبا عبر الخليج وعبر البحر الأحمر.

ويحتل موقع عمان أهمية استراتيجية حيث تسيطر على مدخل الخليج العربي عند رأس مسندم في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ومن ثم لعبت القبائل العمانية دوراً مهمًّا في سياسة الخليج والمحيط الهندي، وقد خرجت من عمان الأسر الحاكمة لكل من سيراف وقبس وهرمز، وبقى العمانيون حتى مجيء الأوروبيين يشكلون القوة المحركة الكبرى في تجارة الخليج.

وكانت عمان من أوائل البلاد التي اعتنقت الإسلام في عهد سيدنا محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث عمرو بن العاص إلى الملك جيفر بن الجلندي بن المتكبر ملك عمان آنذاك يدعوه إلى الإسلام. وكان للإسلام وحضارته الفضل في توحيد القبائل العمانية وجعلها ذات نظام سياسي واجتماعي واقتصادي نشطت من خلاله في ارتياد مياه المحيط الهندي والخليج العربي من القرن السابع الميلادي.

وفي العصر الحديث وفي القرن الثامن عشر بصفة خاصة تولى حكم عمان حكام من أسرة البوسعيد كان أولهم الإمام أحمد بن سعيد والي صحار الذي استطاع عقب تفكك دولة البعارية وتعرض البلاد لأخطار الغزو الخارجي، حشد القوى الوطنية وتخليص البلاد من الخطر المحدق بها، فقد تم اختياره إماماً على عمان عام ١١٣٧هـ الموافق لعام ١٧٢٤م حيث كانت توليته بداية لحكم البوسعيد.

وقد أصبحت مسقط عاصمة السلطنة في عهد حمد حفيد الإمام أحمد بن سعيد الذي نقلها من مدينة الرستاق الداخلية. وعندما تولى الحكم السيد / سعيد بن سلطان عاشت السلطنة طوال حوالي خمسين سنة (١٨٠٦ – ١٨٥٦م) أزهى عصورها خلال القرن التاسع عشر رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهته في بناء الدولة، ويرى المؤرخون أن السيد سعيد بن سلطان هو بلا شك أبرز الشخصيات في أسرة البوسعيد التي لعبت دوراً في تاريخ عمان والخليج وشرق إفريقيا ولا نكون مبالغين إذا اعتبرناه من الشخصيات المهمة جدًّا في تاريخ العرب الحديث والمعاصر.

ومنذ تولي السيد سعيد بن سلطان الحكم في عمان عام ١٨٠٦م على أرجح الآراء واجهته صعوبات شتى في الداخل كثورة بعض القبائل التي تسعى – وكما هو حال القبائل على امتداد الوطن العربي– إلى نبذ السلطة والتمتع بالاستقلال إلى جانب بعض الخلافات في الأسرة الحاكمة مما كان يضعف من قوة الحكم ويدفع بالسيد سعيد إلى صرف جزء من جهده في معالجة مثل تلك الصعوبات.

وأما الصعوبات الخارجية فقد تمثلت في امتداد السعوديين أصحاب الدعوة السلفية المعروفة بالوهابية إلى إقليم الظاهرة العماني واستيلائهم على واحات البريمي وسيطرة حلفائهم القواسم من رأس الخيمة على الملاحظة في الخليج العربي، إلى جانب محاولة الفرس منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر انتزاع ميناء بندر عباس الواقع على الساحل الشرقي للخليج من الحكم العماني.

كل تلك الصعوبات استدعت من السيد سعيد بن سلطان البحث عن حلفاء للمساعدة في التغلب عليها، ومن ثم اتجهت أنظاره نحو أقطار أخرى عربية مثل مصر وأقطار أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا.

وأما مصر فإنها كانت تخضع للسيادة العثمانية منذ أن دخلها السلطان العثماني سليم الأول عام ١٥١٧م وعاشت مصر حتى عام ١٧٩٨م تحت حكم مشترك عثماني مملوكي أساء إلى المصريين ولم يهتم الحكام في تلك الفترة الطويلة بشئون الشعب المصري الحضارية، ومن ثم تجمدت أحوال المصريين ولم تشهد تقدماً في أي مجال من المجالات.

وفي عام ١٧٩٨م غزت مصر حملة فرنسية بقيادة بونابرت لتتخذ من مصر مركزاً لإمبراطورية استعمارية فرنسية في الشرق، وعلى الرغم من أن هذه الحملة العسكرية فشلت في البقاء بمصر بسبب مقاومة المصريين للوجود الفرنسي على أراضيهم، تلك المقاومة الشعبية التي أجبرت الفرنسيين على الرحيل من مصر عام ١٨٠١م.

أقول على الرغم من فشل الحملة الفرنسية عسكريًّا في مصر، فقد كانت لها نتائج إيجابية في حياة المصريين كان منها:

- ثقة المصريين في أنفسهم، حيث أدركوا أن مصر بلدهم وليست بلد العثمانيين أو المماليك الذين تخاذلوا عن الدفاع عن مصر، ومن ثم اقتنعوا بأنه يجب أن يكون لهم دور في اختيار من يحكمهم، وقد تحقق ذلك في اختيار زعماء الشعب المصري محمد علي حاكما على مصر عام ١٨٠٥م.
- أدرك المصريون أن هناك علوماً عصرية لم تكن لهم بها دراية من قبل، وعليهم تحصيلها حتى يدركوا التقدم في أوروبا وينفضوا عن أنفسهم غبار التخلف.
- مارس المصريون في زمن الحملة الفرنسية المشاركة في الدواوين التي أوجدها بونابرت فكسبوا خبرة إدارية وسياسية استفادوا منها بعد خروج الحملة.

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر سيطرت الفوضى على الأمور نتيجة عودة الحكم العثماني إلى البلاد بمساوئه القديمة، فضج المصريون بالشكوى وبدأت قيادة الشعب المصري المتمثلة في العلماء والأعيان تفكر في كيفية استقرار الأمور في مصر بالصورة التي تحقق الأمن والعدل والسلام.

وانطلاقاً من أن الأوضاع في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية اختلفت عن الأوضاع قبلها، بمعنى أن قيادة الشعب المصري أصبحت أكثر وعيًّا وإدراكاً لمصلحة بلادهم، فقد

اجتمع علماء مصر وأعيانها بالجامع الأزهر وقرروا اختيار الضابط العثماني محمد علي واليًّا على مصر، وكتبوا بذلك للسلطان العثماني.

وكان لموقف قيادة الشعب المصري هذا أثره في حشد الرأي العام المصري حول محمد علي وتوطيد مركزه. وقد اشترك الشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر مع السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في إلباس محمد علي خلعة الولاية في بيت القاضي عام ١٨٠٥م واشترطوا على محمد علي أن يحكم بمشورتهم وبالرفق والعدل بالرعية.

استطاع محمد علي أن يقيم في مصر بناءً حديثاً شمل جميع نواحي الحياة، فقد اهتم بالتعليم الحديث على النسق الأوروبي متأثراً بأفكار جماعة "سان سيمون" الفرنسية القائمة على أن العلوم الحديثة يجب أن تحتل المكانة الأولى في تنظيم المجتمع بدل الدين وأن التعليم هو أساس بناء المجتمع.

وقد قامت سياسة محمد علي التعليمية على ثلاثة أسس هي:

١- إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا وبصفة خاصة إلى فرنسا وإيطاليا..

٢- الاعتماد على المستشرقين الأوروبيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها إلى حين يعود أعضاء البعثات لتولي الوظائف والمهام التي أعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين الذين كان معظمهم من الفرنسيين.

٣- ترجمة الكتب والمؤلفات في العلوم الحديثة من اللغات الأجنبية ليستفيد منها طلاب العلم في مدارس التعليم الحديث بمصر.

وقد أخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها في مصر بعودة أعضاء البعثات المصرية من الخارج وممارستهم للوظائف المناسبة لأعدادهم وبنشاط حركة الترجمة والتأليف، وبقيام المطابع بدورها في نشر المعرفة بين طلاب العلم، ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد الباشا على الأجانب في شئون التعليم منذ البداية فقد وضع نصب عينيه ألا يطول اعتماد البلاد على الأجانب حتى إذا آن الأوان لاستبدا لهم بأهل البلاد فلا يجب التواني في ذلك، ففي صرفهم عن المنشآت الجديدة وإحلال المصريين محلهم صيانة لأموال الحكومة وفخر لها.

وقد أقام محمد علي بناء دولته في مصر على النسق الأوروبي على أساس مادي، حيث اهتم ببناء جيش يؤمَّن به حدود الدولة التي يحكمها ويثبت أركان حكمه، كما اهتم بالبناء الاقتصادي الزراعي والصناعي والتجاري لنفس الهدف، كما أوجد مؤسسات استشارية تمثلت في نظام الدواوين التي أنشأها محمد علي لبحث ما يعرضه عليها من مشكلات وشئون مختلفة.

وهكذا جاء بناء مصر في عهد محمد علي شاملاً لكل نواحي حياة الشعب المصري مستفيداً من الحضارة الأوروبية المعاصرة، فقد وجد محمد علي في الثقافة الغربية ما يحقق له هذا البناء الحديث الذي يرغبه، أي أن النظم الأوروبية لم تظهر أمام محمد علي في مجال التعليم فحسب، بل ظهرت في جميع المجالات الأخرى الحربية والاقتصادية والإدارية.

كان هذا البناء الحديث في مصر في عهد محمد علي مثار إعجاب الشعوب العربية الشقيقة وحكامها، خاصة عندما حاول محمد علي نقل هذا البناء إلى الأقطار التي ضمها إلى حوزته مثل السودان ومثل أجزاء شبه الجزيرة العربية التي صارت جزءاً من دولته.

نتيجة لتطلع فرنسا إلى سلطنة عمان منذ حملة بونابرت على مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١م) وامتداد نشاط محمد علي في مصر إلى منطقة الخليج بعد سقوط الدرعية عام ١٨١٨م ضغطت بريطانيا من أجل عقد معاهدة مع سلطنة عمان لمنع انتشار أي نفوذ أجنبي إليها؛ بسبب حساسية بريطانيا نحو منطقة الخليج باعتبارها معبر التجارة والمراسلات بين بريطانيا وممتلكاتها في شبه القارة الهندية وغيرها.

ولم يهدأ للبريطانيين بال إلا بعد أن وقع السيد سلطان بن أحمد حاكم مسقط (الذي حكم من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨٠٤م) معاهدتين مع بريطانيا الأولى في أكتوبر عام ١٧٩٨م والثانية في عام ١٨٠٠م تعهد فيها بعدم السماح للفرنسيين وغيرهم بأن يكون لهم نفوذ في مسقط، وأن يوافق على إنشاء وكالة تجارية بريطانية في بندر عباس – وكانت تابعة لمسقط – وأن يسمح بوجود وكيل سياسي بريطاني في مسقط.

وبالنسبة لعلاقة السيد سعيد بن سلطان بمحمد علي والي مصر، فقد اتصفت بالتقدير المشترك غير المندفع بين الرجلين، ورغم أن الرجلين كانا معاديان للنشاط السعودي في الجزيرة العربية إلا أن الرسائل المتبادلة بين السيد سعيد بن سلطان ومحمد علي كانت

قليلة، وإن كانت قد عبرَّت عن إعجاب السيد سعيد في إقامة علاقات أوثق مع باشا مصر، إلا أنه حين أيقن موقف الحكومة البريطانية المعادي لنشاط محمد علي في شرقي الجزيرة العربية اتخذ موقفها، وأما مكاتباته للمسئولين المصريين مما لم يكن له حول في تجنبها فقد كان يستعين فيها دائماً بمشورة الحكومة البريطانية نحو النشاط المصري في الخليج.

وتمشيًّا مع العلاقة الودية بين السيد سعيد بن سلطان ومحمد علي وانطلاقاً من تقدير محمد علي للدور الذي قام به السيد سعيد بن سلطان في مقاومة النفوذ السعودي في عمان في الفترة الممتدة من عام ١٨٠٦م إلى عام ١٨١٨م، فقد أحسن محمد علي وشريف مكة يحيى بن سرور استقبال السيد سعيد عندما ذهب للحج عام ١٨٢٤م، إذ أرسل محمد علي مجموعة من كبار ضباطه لاستقبال وتحية السيد سعيد، وأطلقت المدفعية في جدة نيرانها حينما اقتربت السفينة العمانية "ليفربول" المقلة للسيد سعيد من الميناء تحية له، وعند عودته من الحج إلى مسقط حصل معه هدايا كثيرة من محمد علي ومن شريف مكة، وعلى الرغم من أن السيد سعيد لم يكن يتبع الحنابلة أي الوهابيين أتباع مذهب أحمد بن حنبل إلا أنه لقى معاملة متميزة من شريف مكة.

واستمرت علاقة السيد سعيد بن سلطان بمحمد علي ودية على الرغم من موقف بريطانيا، وتشير الوثائق المصرية إلى أن السيد سعيد بعث برسالة إلى محمد علي في عام ١٨٤٠م يطلب فيها بإلحاح سرعة إرسال أحد المدفعيين أي جنود المدفعية للخدمة عند السيد سعيد وهذا يؤكد أنه حتى عام انسحاب قوات محمد علي من منطقة الخليج من شبه الجزيرة العربية استمرت علاقة الرجلين معاً ودية.

ب- مصر وعمان في القرن العشرين:

قاد السلطان قابوس بن سعيد حركة تصحيحية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م ليخلف والده على عرش السلطنة بعد أن وجد أن البلاد تعيش في عزلة وسط صراعات بين الداخل والساحل.

وقد شهدت عمان في السنوات الماضية إنجازات على المستويات المحلية الداخلية وعلى المستوى الخارجي العالمي، فعلى المستوى الداخلي كان الإنسان العماني محط اهتمام السلطان قابوس؛ ولذلك وضعت الخطط والسياسات من أجل بناء المواطن العماني المؤمن بربه والمنتمي لوطنه والمنتج والعامل.

وكان التعليم أول مجال وجد اهتماماً، فعندما تسلَّم السلطان قابوس الحكم كان عدد المدارس ثلاث مدارس فقط تضم ٢٤ فصلاً دراسيًّا، وبلغ اهتمامه بالتعليم أنه ضاعف أعداد المتعلمين خلال الخمس سنوات الأولى من حكمه ٥٤ مرة؛ ولعلنا اليوم نجد التضاعف يتضاعف، كما سبق أن ذكرنا.

وشمل الاهتمام بالتعليم تطوير المناهج والامتحانات والأنشطة والوسائل التعليمية وإرسال البعثات إلى الخارج وعقد الاتفاقيات الثقافية مع الأقطار العربية الشقيقة، كما وجدت الفتاة العمانية فرصتها للتعليم التي حرمت منه في الماضي في كل المجالات، إلى جانب إنشاء جامعة قابوس على المستوى العالمي من حيث الكوادر العلمية والتجهيزات.

كما اهتم السلطان قابوس بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية ووسائل العلاج الحديثة في كل مكان بالسلطنة بعد أن كانت البلاد محرومة من هذه الخدمات، وأصبح شعار السلطنة الصحي العلاج لكل مواطن مهما بعد مكانه وموقعه باعتبار الإنسان العماني أساس التقدم والرخاء.

هذا إلى جانب وضع خطة للتنمية الاجتماعية تهدف إلى تنمية القوى العاملة بالبلاد والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها، وإفساح المجال أمام الشباب لممارسة مختلف أوجه النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي بافتتاح الأندية الرياضية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وإنشاء وحدات للشئون الاجتماعية والشباب.

وقامت سياسة حكومة السلطان قابوس أيضاً على تشجيع الزراعة بإنشاء وزارة للزراعة قامت باتخاذ كافة السبل لزيادة الإنتاج الزراعي في المجالات الزراعية المتاحة عند حدوث الحركة التصحيحية وتوسيع رقعة الأرض وإدخال أنواع جديدة من المحاصيل.

وحيث تمتد شواطئ السلطنة ١٧٠٠ كيلو متراً اهتمت حكومة السلطان قابوس بتشجيع عملية صيد الأسماك وتوفيره للسوق المحلي وللتصدير، وقد استعانت الحكومة بالخبرة المحلية والخبرة العالمية في هذا المجال خاصة لإقامة مصانع لتعليب الأسماك وصناعة السُّفن إلى جانب تشجيع الصيادين ورعايتهم، كما سبق أن ذكرنا.

كما اهتمت حكومة السلطان قابوس بتنمية الثروة الحيوانية من حيوانات وطيور لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد من الخارج؛ وذلك بتشجيع المواطنين على تربية

الحيوان والدواجن وإقامة مصانع للعلف ومصانع لاستغلال جلود الحيوان، كما سبق أن ذكرنا.

ويمثل النفط مصدرا مهمًّا من مصادر الدخل في السلطنة، وقد تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في عام ١٩٦٤م بعد عمليات تنقيب شاقة منذ عام ١٩٦٢م. ومنذ عام ١٩٦٧م بدأ استغلال النفط اقتصاديًّا، وفي عهد السلطان قابوس شهد مجال النفط دفعة جديدة باكتشاف حقول جديدة في وسط السلطنة وجنوبها وتعددت شركات التنقيب عن النفط.

كما شهدت عمان في عهد السلطان قابوس التنقيب عن المعادن، حيث تم اكتشاف النحاس منذ عام ١٩٧٣م ومعدن الاسبستوس الذي يستفاد منه في صناعة الأسمنت ومعدن الحديد ومعدن النيكل والكروم والمنجنيز، كما سبق أن ذكرنا.

وكانت عمان محرومة من الصناعة الحديثة قبل عام ١٩٧٠م فيما عدا الصناعات التقليدية التي لقيت رعاية وتطويراً، بينما بدأ إنشاء صناعات جديدة ذات مستوى عالمي فبدأ العمل عام ١٩٧٤م في إنشاء مصنع الأسمنت وإنشاء صناعات عديدة مستخرجة من النفط والغاز الطبيعي والقيام بمشروعات الكهرباء والمياه وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر.

وفي مجال التجارة تم تطوير ميناء قابوس ليقوم بدور كبير في تنشيط الحركة التجارية بين السلطنة والعالم الخارجي، كما تقوم غرفة التجارة والصناعة التي تأسست عام ١٩٧٣م بدور كبير في تنظيم وتنشيط التطور التجاري والصناعي بالبلاد.

ولتنشيط اقتصاد البلاد رصفت الطرق التي تربط أنحاء السلطنة وتربط السلطنة بالأقطار العربية المجاورة، كما زادت حركة النقل الجوي منذ افتتاح مطار السيب الدولي عام ١٩٧٣م.

وفي مجال العلاقات الخارجية فقد قامت سياسة السلطان قابوس على مبدأ عروبة عمان وأن عمان جزء من الأمة العربية، ومن ثم انضمت إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧١م في عهد السلطان قابوس بعد العزلة التي فرضت عليها قبل عام ١٩٧٠م فأسهمت السلطنة في عهده في كل القضايا العربية بدءاً بقضية فلسطين والصراع العربي

الإسرائيلي، وما إسهام السلطنة في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣م إلا تجسيداً لتلك السياسة الرشيدة التي تتبعها السلطنة في عهد السلطان قابوس.

وانطلاقاً من حرص السلطان قابوس على اعتبار عمان عضواً في الأسرة الدولية، ومن ثم انضمت السلطنة إلى هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٧١م وتمسكت بسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وبسياسة عدم الانحياز والاحترام المتبادل والتعاون الدولي وتأييد قضايا التحرر العادلة في العالم.

وتنفيذاً لهذه السياسة بنت السلطنة في عهد السلطان قابوس قوات مسلحة قادرة على الردع لكل من تسول له نفسه المساس بأرض السلطنة وقادرة على حماية الأمن والسلم في المنطقة، بما يخدم الأمن الجماعي العربي من خلال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية؛ ولهذا استحدثت تشكيلات عسكرية جوية وبرية وبحرية على المستوى العالمي.

كما أنه تنفيذاً لهذه السياسة اهتمت حكومة السلطان قابوس بالإعلام ووسائله المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحافة تقوم بدورها في توعية المواطنين وتوضح لهم وللعالم سياسة السلطنة الواحدة في المجالين الداخلي والخارجي.

وفي مصر اتجهت حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م للبناء الداخلي والعلاقات الخارجية على أسس جديدة تعوض بها سنوات البطء وسيطرة قوات الاحتلال البريطانية، فجاءت مبادئ الثورة الستة ترجمة لخطة الحكومة بعد عام ١٩٥٢م من حيث إقامة حياة ديموقراطية سليمة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيش قوي وطني، والتخلص من الاستعمار، وإنهاء سيطرة رأس المال على الحكم.

وبالفعل رحل الاستعمار البريطاني عن أرض مصر في صيف عام ١٩٥٦م وفشل في العودة في خريف ذلك العام وتأممت شركة قناة السويس العالمية للملاحة البحرية. وتحقق تمصير المؤسسات الأجنبية، واستفاد الفلاحون من الإصلاح الزراعي بتوزيع أراضي الإقطاعيين والأسرة المالكة على المعدمين من المزارعين لزراعتها، كما تم إنشاء السد العالي جنوب أسوان لتوفير المياه اللازمة لري الأراضي المستصلحة الجديدة، وأقيمت صناعات عديدة لأول مرة في مصر مثل صناعة الحديد والصلب والألمونيوم والسيارات والصناعات الحربية وغيرها.

وتمثل البناء الداخلي على أسس حديثة لتطوير التعليم وتحقيق مجانيته من التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي، كما زادت عدد الجامعات بحيث ارتفع عددها من ثلاث جامعات هي القاهرة (فؤاد) والإسكندرية (فاروق) وعين شمس (إبراهيم باشا) لتصبح ٥٠ جامعة حكومية وخاصة، وأصبح لمصر جيش قوي وشملت النهضة جميع مرافق البلاد من طرق وعمران واتصالات وزراعة وصناعة وتجارة.

وشهدت مصر عصوراً من الزعامات الوطنية بدأها جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٢م ومحمد أنور السادات من عام ١٩٧٠م ومحمد حسني مبارك ١٩٨١، وخلال تلك الفترة من عام ١٩٥٢م حتى الآن تطوراً في جميع مناحي حياة مصر، كان أظهرها الناحية الثقافية والعلمية.

وبالنسبة لسياسة مصر الخارجية حرصت الحكومات المتعاقبة على التضامن العربي والتضامن الإفريقي والعلاقات مع الشرق ومع الغرب بما يحقق مصالح مصر والعالم بإشاعة الأمن والسلام الدوليين. وفي هذا يقول الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى يوم ١٩٨٩/١١/١١م ما نصه:

ولست بحاجة أن أوضح أن مصر توجه علاقاتها الخارجية أساساً وقبل كل شيء لخدمة أهداف التنمية والبناء في الداخل، فتلك حقيقة تبرز من خلال الجهود الشاقة المضنية التي نقوم بها في اتصالاتنا بدول العالم المختلفة، كما أنها حقيقة تستوعبها جماهير شعبنا الواعي.

ومن ثم حرصت مصر على مباركة التقارب بين الشرق والغرب وإنهاء الحرب الباردة بينهما وبدء علاقة من نوعية جديدة بين الدولتين العظميين، وفي هذا الإطار تقدم الرئيس محمد حسني مبارك مع قادة ثلاث من الدول النامية الصديقة وهي السنغال والهند وفنزويلا إلى طرح مبادرة في باريس في ١٣ يوليو ١٩٨٩م بقصد إحياء الحوار بين الشمال والجنوب.

كما كان لمصر ورئيسها محمد حسني مبارك وهو رئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية دور بارز في الإفراج عن الزعيم الوطني الإفريقي "نلسون منديلا" واستقبلته القاهرة ومنحته جامعة القاهرة درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية، كما كان لجهود الرئيس مبارك دور كبير

في حصول ناميبيا على استقلالها، وفي تدعيم دور الأمم المتحدة في حل المشكلات العالمية بالطرق السلمية وفي تصفية بقايا وآثار الحقبة الاستعمارية.

ونتيجة لجهود مصر ورئيسها تحقق التضامن العربي بعقد قمة الدار البيضاء الطارئة في الفترة من ٢٣-٢٦ مايو ١٩٨٩م للزعماء العرب، تلك القمة التي قررت إلغاء قرار تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ثم قمة بغداد في صيف عام ١٩٩٠م التي أكدت التضامن العربي بأجلي معالمه.

وفي هذا الإطار استمرت مصر تسعى لحل القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية بما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين، وفي هذا الإطار استقبلت القاهرة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية ورحبت بهم جماهير الشعب المصري انطلاقاً من الشعور بوحدة المصير العربي. وهم السلطان قابوس بن سعيد، والملك فهد بن عبد العزيز، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والشيخ جابر الأحمد الصباح، والرئيس علي عبد الله صالح، والملك حسين بن طلال، والرئيس معمر القذافي، والرئيس الشاذلي بن جديد، والرئيس صدام حسين، والفريق عمر البشير.

وفي الوقت الذي ارتقى فيه السلطان قابوس بن سعيد عرش السلطنة في عمان لم تكن هناك إيجابية في العلاقة بين عمان وغيرها؛ نظراً لأن سياسة ما قبل السلطان قابوس قامت على العزلة، ولكن سياسة السلطان قابوس قامت على إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم وفي مقدمتها دول المجموعة العربية، وفي هذا الإطار يقول السلطان قابوس عن التضامن العربي ما نصه:

" لا بديل لهذه الأمة في مواجهة الأخطار المحدقة بها عن تضامن عربي كامل يُعيد إليها هيبتها ويوفر لها القدرة على التعامل مع الواقع الدولي بما يخدم قضاياها المصيرية ".

وعندما تولى حسني مبارك رئاسة مصر عام ١٩٨١م استمرت علاقته بأخيه السلطان قابوس وتوطدت تلك العلاقة الأخوية التي بدأت منذ كان الرئيس مبارك نائباً لرئيس جمهورية مصر، ومن ثم تعددت لقاءات وزيارات الزعيمين.

وحينما اتخذت الدول العربية قرارها في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩م بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، تحفظ السلطان قابوس على هذا القرار لإيمانه بأن العلاقات العربية هي علاقات ثابتة تفرضها حقائق الجغرافيا والتاريخ والمصير.

وحمل السلطان قابوس لواء الدعوة إلى إعادة العلاقات العربية مع مصر، وبعد عشر سنوات من المشكلات التي تعود بجزء كبير منها إلى تفسخ العلاقات العربية / العربية قررت الدول العربية إعادة علاقاتها مع مصر، ليثبت أن خيار السلطان قابوس هو الخيار الصحيح، وفي هذا المجال كان من الطبيعي أن تشهد اجتماعات المؤسسات المالية العربية في مسقط عودة مصر إلى عضوية تلك المؤسسات بعد مقاطعة استمرت تسع سنوات تقريباً.

هكذا سارت العلاقات المصرية العمانية عبر التاريخ الحديث، وهكذا تسير في الحاضر وفي المستقبل إن شاء الله لما فيه خير الشعبين الشقيقين وخير الأمة العربية والإسلامية، التي ينتمي إليها شعبي البلدين.

وهكذا اتضح مدى التشابه في العلاقة بين القطرين:

- حضارة قديمة لكل من مصر وعمان.
- أصول عربية إسلامية ذات تراث عميق.
- سياسة واعية وحكيمة وعاقلة بعيدة عن المغامرة.
- جهود مخلصة لتحقيق التضامن العربي.
- رغبة جادة في التنمية والبناء.
- علاقات دولية متوازنة غير منحازة.

مصر وعُمان علاقات عميقة تعكس قوة الروابط مع دول الخليج:

عقدت اللجنة المصرية – العمانية المشتركة دورتها الثانية عشرة قبل أيام في العاصمة العمانية مسقط لمدة ثلاثة أيام برئاسة كل من أحمد أبوالغيط، ويوسف بن علوي وزير الخارجية وبمشاركة عدد من كبار المسئولين في كلا البلدين الشقيقين، وفي جو سادته روح المودة والإخاء الذي يجسد عمق العلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين مصر وسلطنة عمان ومايربطهما وشعبيهما الشقيقين من روابط أخوية وتاريخية وصلات حميمة وفي ظل توجيهات الرئيس حسني مبارك والسلطان قابوس بن سعيد، حيث أشاد الجانبان بمسيرة العمل العربي المشترك في إطار ميثاق واتفاقيات جامعة الدول العربية، وأعربا عن ارتياحهما لمستوي التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، مؤكدين أهمية تواصل وتعزيز هذا التعاون بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين وأمتهما العربية والإسلامية في مختلف مجالات التعاون.

وفي إطار تدعيم تلك العلاقات وقع الجانبان علي مذكرة تفاهم في مجال التعاون الفني لحماية البيئة من التلوث ومذكرة تفاهم في مجال الإعفاء المتبادل من التأشيرات بين البلدين بالنسبة لجوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة، ومذكرة تفاهم للتعاون العلمي والفني، كما تم التوقيع علي محضر اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة المشتركة للتعاون بين البلدين والذي اشتمل علي بنود التعاون الثنائي في كافة المجالات.

وفي تصريحات للوفد الإعلامي المصري حول لقائه بالسلطان قابوس بن سعيد والتي استمرت لمدة ساعة ونصف الساعة قال أحمد أبو الغيط: استمعت الي كثير من الحكمة والنظر الثاقب والمعرفة، ليس فقط بالإقليم عبر منطقة الخليج والمحيط الهندي، ولكن أيضا معرفة عميقة بالتطورات العالمية وبما يدور في العالم اليوم، وأضاف أن الدبلوماسية العمانية حكيمة وعاقلة ومتزنة تعكس كل القوة الموجودة في المجتمع العماني، مؤكدا أن الشعبين المصري والعماني، لديهما حضارة قديمة عريقة واتصال قديم وبالتالي ليس هناك مايعوق كل هذا القدر من التبادل والمودة والصدق في العلاقات، وأشار الي أن اللجنة المشتركة أضافت نظرة جديدة لهذا الجهد الذي مضي علي العمل فيه أكثر من ثلاثة عقود وأن عمان كانت من الدول العربية القليلة التي تفهمت وجهة النظر المصرية فيما بعد حرب ١٩٧٣م وبحكمة العمانيين رأوا أن مصر اتخذت هذا الطريق وهذا قرارها وليكن لمصر ماترغب فيه وهذه لفتة قدرتها مصر عاليا، موضحا أنه لفترات طويلة وقفت عمان مع مصر في الظروف الصعبة كظروف الصدام المسلح مع اسرائيل، وظروف مابعد معاهدة السلام، فالسلطنة وقفت وتفهمت الاحتياجات المصرية والضرورات المصرية وهذا طبعا تقدره مصر عاليا ولاتنساه.

وأعلن أبو الغيط عن وجود اتفاق علي تكوين شركة استثمارية قابضة تعمل لدي الجانبين، مما يمثل دفعة قوية للغاية للشركات المصرية والعمانية بالعمل سويا، وقال نرصد اهتماما بتطوير السياحة في عمان وهناك تجربة مصرية في مجال السياحة وهي سياحة جاذبة من كل مكان، وبالتالي نستطيع نقل هذه التجربة السياحية للشركات العمانية والآفاق كبيرة جدا لمثل هذا التعاون، وأضاف أن التجارة بين الجانبين المصري والعماني تضاعفت خمس أو ست مرات خلال السنوات القليلة الماضية، وحول انشاء مجلس الأعمال بين الجانبين العماني والمصري قال: إنه مطلوب في هذا المجلس تسمية الأطراف المصرية فيه وتشكيله، حيث يعد انطلاقة لدفعة قوية في التجارة والاستثمار.

وفي تصريحات للوفد الإعلامي المصري أكد يوسف بن علوي وزير الشئون الخارجية بسلطنة عمان أن زيارة أحمد أبو الغيط كانت فرصة لتثمين العلاقات بين البلدين علي كافة المستويات، مشيراً إلي أنها علاقات ترضينا جميعا ونتطلع للمزيد من التعاون وآفاق التعاون الرحبة الواسعة، وقال: إن العلاقات المصرية العمانية تتميز بعدم وجود حواجز نفسية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بينهما، مؤكدا أن هذا الفضاء بيننا وبين مصر سوف يستمر مهما كانت الظروف سواء كانت الظروف بسيطة أو كبيرة، وسيكون هذا الفضاء محميا ومضمونا بفضل التوجيهات السديدة من قبل جلالة السلطان قابوس المعظم وأخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفي ظل هذا الجو والأريحية التي جمعت الزعيمين نحن نعمل بجهد ونشاط لم يفتر علي الرغم من كثير من المسائل التي مرت بها في هذه الفترة.

وفي تصريحات خاصة "للأهرام" أكد السفير عبد الرحمن صلاح الدين مساعد وزير الخارجية للشئون العربية أن إنشاء شركة مصرية عمانية قابضة للاستثمار برأسمال مشترك للاستثمار في البلدين خطوة مهمة، وقال: إنه تم الاتفاق كذلك علي توقيع إتفاقية للتعاون بين واحة المعرفة العمانية والقرية الذكية في مصر، حيث دعينا الجانب العماني إلي إيفاد وفد للتعرف علي التجربة المصرية في القرية الذكية والتي تستضيف عددا كبيرا من الشركات العالمية؛ وبذلك لن يكون التعاون ثنائيا فقط بل سيكون علي مستوي الشركات التي تستضيفها كل من القرية الذكية وواحة المعرفة.

وقال إنه تم الاتفاق علي إحداث شرح واف للجانب العماني بمدينة الزرقاء الجديدة علي غرار مدينة شرم الشيخ المصرية، وأشار الي أن الجانب العماني طالب إسهامات الشركات المصرية للمقاولات للإسهام في بنائها وكذلك شركات الخدمات المصرية وتعاون الجانب المصري في التخطيط للمدينة العمانية الجديدة، وأشار السفير عبد الرحمن صلاح الي أن اجتماعات اللجنة تناولت بشكل واسع موضوع العمالة المصرية وتسهيل الأمور المتعلقة باصطحاب الزوجات لأزواجهم، مشيراً إلي أن الجالية المصرية يبلغ عددها ٥٤ ألفا وتعد الجالية المصرية هي الجالية العربية الأولي في السلطنة وهي من أحسن الجاليات الموجودة في العالم العربي؛ لذلك تهتم السلطنة بالتعاقد مع المزيد من المصريين للعمل فيها، ومن جانبنا في مصر نعمل معهم علي تحسين فرص وجود هؤلاء العمال خاصة فيما يتعلق بمسألة الدخول وتحسين مستوياتها.

وأضاف أنه تم خلال اجتماع اللجنة الانتهاء من التصديق علي اتفاقية الازدواج الضريبي والتي ستسهل علي الشركات العمل في البلدين، حيث أصدر العمانيون قانونا جديدا يمنح الازدواج الضريبي ويساوي بين الشركات الأجنبية والشركات العمانية علي جذب المزيد من شركاتنا للعمل في سلطنة عمان والاستثمار بها.

ومن جانبه أكد الدكتور ابراهيم عشماوي مساعد أول وزير الاستثمار في تصريحات للأهرام أن اجتماعات اللجنة المشتركة أتاحت الفرصة لعقد مجموعة من اللقاءات لشركات القطاع الخاص وقطاع الأعمال وهيئة سوق المال والبورصة، بالاضافة الي أحد المراكز المختصة بالمحفظة البشرية والشأن البشري علي هامش اجتماع اللجنة والتي تهدف إلي تعزيز التعاون المصري العماني خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات البينية، وأشار إلي أن د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار عقد مجموعة من اللقاءات العام الماضي في سلطنة عمان أسفرت عن توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم حول ترويج وتشجيع الاستثمار والتعاون بين شركات القطاع الخاص العماني والقطاع الخاص المصري وقطاع الاعمال والتآخي بين بورصة مصر وبورصة السلطنة في تبادل المعلومات والدعم الفني.

وأوضح أن هناك مفاوضات سوف تعقد الشهر القادم في جلسة مشتركة من الجانبين المصري والعماني فيما يتعلق بتفاصيل إنشاء الشركة القابضة للاستثمار سيكون من شأنها تمويل المشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية الأساسية.

وفي تصريحات "للأهرام" أكد السفير مدحت القاضي سفير مصر في سلطنة عمان أن العلاقات المصرية العمانية أقل مايمكن أن توصف به أنها علاقات متميزة وقديمة تعود إلي ما قبل عام ١٩٧٤م عندما ارتبطا برباط تعاقدي يشمل العديد من الاتفاقيات، ولو قارنا هذا التاريخ بتواريخ مماثلة تربط مصر مع العديد من الدول العربية لوجدنا بسهولة أن سلطنة عمان من أقدم الدول العربية التي ارتبطت مع مصر سواء في منطقة الخليج أو علي مستوي العالم العربي قاطبة بمجال التعاون الثنائي، موضحا أن السوق العمانية تزخر بتواجد العديد من الشركات المصرية من بينها مجموعة أوراسكوم ساويرس للاستثمار العقاري والتطوير السياحي والتي لديها أربعة مشروعات في السلطنة ورأسمال يربو علي مائة مليار ريال عماني، مضيفا أن هناك مشروعات أخري في مجالات المقاولات والتشييد والطرق والبنية الأساسية والصرف الصحي، وهناك مكتب للمقاولون العرب وحسن علام والعديد من المكاتب

الاستشارية لبعض المهندسين المصريين المتواجدين في السلطنة منذ أكثر من ثلاثين عاما ويشاركون بانتظام في مجلس المناقصات العماني الخاص بالمشروعات التنموية التي تتم سواء في العاصمة مسقط أو في الولايات الأخري، وأشار السفير المصري الي أن التبادل التجاري كان حجمه في السنوات الثلاث الماضية لايتجاوز ٣٥ مليون دولار وخلال سنة ٢٠٠٩م حققنا طفرة وتجاوز الميزان التجاري ستة أضعاف هذا الرقم وأصبح يقل قليلا جدا عن الـ ٢٠٠ مليون دولار، وفي تقديري هذا رقم متواضع جدًّا لا يعبر عن الفرص والإمكانات الموجودة في السلطنة أو في مصر.

ابن علوي: العلاقات بين مصر وسلطنة عمان متطورة ومتميزة ووثيقة وضاربة في جذور التاريخ:

عند افتتاح المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان بحي الزمالك بالقاهرة، بحضور يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بسلطنة عمان والدكتور نبيل العربى الأمين العام لجامعة الدول العربية ونبيل فهمى وزير الخارجية حينئذ والشيخ خليفة بن على الحارثى سفير سلطنة عمان بالقاهرة.

وفى تصريح مقتضب لدى الافتتاح قال الوزير بن علوى: "إن العلاقات بين السلطنة ومصر علاقات متطورة ومتميزة ووثيقة وضاربة في جذور التاريخ".

وأضاف إن افتتاح المبنى الجديد لسفارة السلطنة لدى مصر يعكس هذا التميز فى العلاقات، مشيرًا إلى أن المبنى الجديد يحكي قصة تنوع الحضارة العمانية والتطور الذي تشهده السلطنة في ظل قيادة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، كما يمثل شكلاً من أشكال فن التراث العماني مثلما يمثل إضافة جديدة للدبلوماسية العمانية الهادئة.

ورحب سفير سلطنة عمان ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية الشيخ خليفة بن على الحارثي في كلمة ألقاها – بمناسبة افتتاح المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان بالقاهرة – بالحضور من مختلف الأوساط السياسية والدبلوماسية والثقافية المصرية والعربية والأجنبية، مؤكدًا على أنه حضور يعكس عمق وتميز العلاقات بين السلطنة ومصر.

وأشار إلى أن العلاقات بين السلطنة ومصر تميزت بالثبات والاستقرار في ظل قيادة السلطان قابوس بن سعيد رغم تقلبات السياسة في المنطقة.

وقال: "إن هناك علاقات متبادلة بين البلدين في مختلف المجالات، فعلى مستوى العمالة المصرية في السلطنة هناك ٥٠ ألف مصري يعملون بالسلطنة، كما أن هناك ١٥٠٠ طالب عماني يدرسون في مختلف الجامعات والمعاهد المصرية".

وأشار إلى أن العمل بالمبنى الجديد لسفارة السلطنة لدى مصر بدأ منذ عام ٢٠٠٩م، لكنه تأخر بسبب الأحداث التي شهدتها مصر.

ويتكون المبنى من أربعة طوابق مطلة على نهر النيل بالزمالك، التى تعد من أرقي الأحياء في القاهرة التى تضم مقار للعديد من سفارات الدول العربية والأجنبية.

وينفرد المقر من بين مبانى السفارات الأخرى في المنطقة بطابعه المعماري الفريد الذي يشابه المباني الحكومية في السلطنه ذات الطابع المعماري العماني الأصيل، والذي يعكس جانبا من الهوية التاريخية للسلطنة بأبعادها العربية والإسلامية والحضارية.

الفصل السابع

مصر واليمن

لليمن تاريخ طويل وقديم حيث عُرف في التاريخ القديم باسم بلاد العرب السعيدة لما تميزت به من حضارة وازدهار في ذلك العصر، ومع بداية العصور الحديثة انقسم سكان اليمن من حيث المذاهب الدينية الإسلامية إلى أتباع المذهب الزيدي وهو أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة والذين سكنوا جبال اليمن، وأتباع المذهب الشافعي – الذين عرفوا بالشوافع – السني الذين سكنوا السهول الساحلية.

وقد اصطدم الأئمة الزيديون بقوى داخلية متمثلة في القبائل والأئمة الخارجين على الحاكم، كما اصطدم بقوى خارجية كان منها الأتراك الذين حاولوا السيطرة على اليمن منذ القرن السابع عشر حتى انتهت محاولات السيطرة التركية على اليمن بعقد معاهدة " درعات " في عام ١٩١١م، وكان منها البريطانيون الذين نجحوا في عام ١٨٣٩م في احتلال عدن، ومنها امتد نفوذهم على قبائل الجنوب العربي.

الزيدية والحكم في اليمن:

الزيديون أو الزيود في اليمن ينتسبون للإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب وزوجته السيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يتولون الحكم في اليمن منذ القرن الثالث الهجري – التاسع الميلادي – وكل حاكم منهم يلقب بلقب إمام ويتمتع بالسلطتين الدينية والزمنية، ويؤم الناس في الصلاة، وهو رأس الدولة، ويشترط لاختيار الإمام:

١–أن يكون ذكراً لا أنثى.

٢– أن يكون حرًّا لا عبداً مملوكاً.

٣–أن يكون بالغاً عاقلاً.

٤–أن يكون أفضل الناس في زمانه.

٥–أن يكون سليم الحواس والأطراف.

٦- ألا يكون قد مارس مهنة مسترذلة.

٧-أن يتصف بالعدالة.

٨- أن يتصف بالورع والتقوى.

٩-أن يتصف بالكرم.

١٠- أن يكون حسن الدراية بتصريف الأمور.

١١- أن يكون علويًّا (أي ينتسب لآل البيت).

١٢- أن يكون فاطميًّا (ينتسب إلى فاطمة الزهراء).

١٣- أن يكون شجاعاً.

١٤- أن يكون مجتهداً.

ويلقب الذين ينتمون إلى زيد بن عوف بن علي زين العابدين بلقب السيد، وللسادة الزيديين مكانة ملحوظة في اليمن، وهناك أشراف أيضاً من غير الزيدية، وأسرات وقبائل قوية من أنصار اليزدية وليست من آل البيت، ولكنها تتمتع بالثراء والنفوذ، ويلقب الموظفون والمتعلمون وذوو المكانة من غير الزيديين بلقب القاضي.

والمجتمع اليمني ينقسم إلى قبائل يعيشون في كل أنحاء اليمن وهم عصب البلاد. ومنهم قبائل عدنانية وأخرى قحطانية، وتعتبر قبيلتا "حاشد" و "بكيل" أهم القبائل اليمنية، وعليها يعتمد آئمة الزيدية وهم يسمونها "الجناحين" وهناك قبائل أخرى قوية في تهامة.

كما ينقسم سكان اليمن الحديثة إلى عدة طبقات، وهم من الناحية الدينية والاجتماعية فإننا نجد في اليمن السادة الأشراف ورجال القبائل، والتجار والزرَّاع والموالي والخدم.

وتنقسم اليمن إلى أقاليم إدارية يطلق على كل منها اسم لواء، وأهمها لواء تعز، ولواء صنعاء، ولواء الحديدة، ولواء صعدة، لواء إب، لواء حجة، لواء البيضاء. وينقسم كل لواء إلى عدة أقضية.

وترجع علاقة اليمن بالدولة العثمانية منذ عام ١٥٨١م حينما دخلها جيش عثماني بقيادة حسن باشا وعقد مع الأمير اليمني عز الدين وولده الأمير شمس الدين معاهدة تعهد

فيها بالولاء والطاعة للسلطان العثماني، وقد ترك العثمانيون بلاد اليمن التي قام النزاع بين الزعماء والتنافس على الحكم فيها إلى أن استتب الأمر للإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم جد البيت الحاكم في اليمن عام ١٦٤٤م، وبعدما احتل الإنجليز عدن عام ١٨٣٩م. عاد العثمانيون إلى احتلال اليمن في الفترة بين ١٨٤٩ و ١٨٧٢م.

وقد استمر الصراع بين أئمة اليمن وبين الولاة الأتراك في الوقت الذي كان الإنجليز يثبتون أقدامهم في عدن ويمدون نفوذهم على الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، وكانت صنعاء تتعرض لهجوم القبائل حتى تولى الإمامة يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين الذي توفى عام ١٩٠٤م وقد تلقب يحيى بلقب المتوكل على الله، ومن ثم عُرفت اليمن بالمملكة المتوكلية اليمنية. ويعد حكمه عهداً جديداً في تاريخ اليمن، وقد نهج سياسة أبيه في مقاومة الحكم العثماني بهدف استقلال اليمن.

ورغم أن فترة حكم الإمام يحيى حميد الدين امتدت من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٤٨م. فإنها كانت فترة مشحونة بالأحداث في الداخل وفي الخارج، ففي الداخل سيطر على سياسة الإمام يحيى مبدأ العزلة بسبب تأثير الزيود المحافظين، إلى جانب الطبيعة الصحراوية والجبلية لبلاد اليمن، ومن الخارج تجارب الإمام يحيى نفسه التي مر بها في حكمه، فقد حارب العثمانيين واصطدم بالإنجليز واشتبك مع الدولة السعودية المجاورة، وجعله ذلك كله يتشكك في نوايا الأجانب الذين يزورون بلاده، ويعدهم جواسيس.

ومع ذلك عقد الإمام يحيى عدة معاهدات مع قوى خارجية، إذ عقد مع إيطاليا معاهدة صداقة وتجارة في سبتمبر ١٩٢٦م، ومع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨م، للتجارة ومع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٣٤م كلها تقوم على التعاون المتبادل والاعتراف بحدود عدن وتعتبر هذه المعاهدة اعترافاً صريحاً باستقلال اليمن، كما عقد مع المملكة العربية السعودية معاهدة لترسيم الحدود بين البلدين عام ١٩٣٤م بعد حروب حول عسير.

وقد تمثلت سياسة العزلة التي اتبعها الإمام يحيى حميد الدين في تحريم إقامة السفارات أو القنصليات على الأرض اليمنية، كما تمثلت في تردد الإمام في التوقيع على بورتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤م الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية، حيث خشى أن

تكون الجامعة العربية، أداة تنفذ من خلالها الدول المتطورة إلى المجتمع اليمني باسم التعاون الثقافي أو الاقتصادي [١].

كذلك لم يكن الإمام يحيى يثق بكبار موظفيه وأعوانه في الدولة، وكان يتبع معهم أسلوب التخويف، فيجمع أبناءهم على شكل رهائن ويضطرهم إلى الإقامة في صنعاء بحجة التدريب على الأعمال العسكرية والإدارية، وقد قدر عدد الرهائن في الثلاثينيات من القرن العشرين بين ألف وأربعة آلاف [٢]. كما كان يؤلّب القبائل على بعضها البعض. ومن ثم نتج عن ذلك كله أن حياة المجتمع اليمني لم تتغير كثيراً عما كانت عليه في العصور الوسطى.

ونتيجة لظهور جماعات من الشباب اليمني المثقف قامت عدة محاولات ضد الأئمة لاغتيالهم بعضها نجح، حيث تم اغتيال الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٤٨م على يد عبد الله الوزير وإن تم القضاء على الثورة وعلى قائدها، وتولى ابنه أحمد بن يحيى الذي تعرض هو الآخر لمحاولة انقلابية عام ١٩٥٥م كان للمثقفين فيها دور رئيسي وإن فشلت.

وتاريخ اليمن المعاصر حافل بالصراعات بين الأئمة الزيديين وبين معظم طبقات وقبائل الشعب اليمني؛ ذلك أن الأئمة الزيديين هم المتسلطون على الحكم انطلاقاً من أن المذهب الزيدي في اليمن أدى إلى تكوين طبقة عليا ذات سيادة. كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى، وأبرزت نوعا من الصراع الطبقي كانت له مساؤه في المجتمع اليمني.

وعلى هذا فقد شكل نظام الإمامة الزيدية بنظرته السياسية والدينية أول عقبة في سبيل الاستقرار والتقدم، وكان ذلك نتيجة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. تمثلت تلك العقبة في أن الإمامة قاصرة على أولاد السيدة فاطمة الزهراء بنت محمد عليه الصلاة والسلام، وأن الإمام يجب أن يكون على استعداد للقتال لتأكيد حقه في الإمامة وفي إعلاء شأن العقيدة الزيدية [٣].

وقد مر الصراع بين الأئمة الزيديين الذين حرصوا على كبت كل صوت حر، وبين الشعب اليمني في عدة مراحل هي على النحو التالي:

---

(١) د. صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥١٩ – ٥٣١.
(٢) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٦٢.
(٣) ثورة ١٩٤٨م: الميلاد والمسيرة والمؤثرات، صنعاء، ١٩٨٢، ص ٦٠ – ٦٢.

أولاً: ضرب القوى المحلية بعضها ببعض، حيث كان الأئمة يضربون القبائل ببعضها مما جعل القبائل لا تقوم بالتجمع ضد نظام الأئمة.

ثانيًا: التخلص من الشخصيات والعائلات الكبيرة بسحقها وضربها ببعض وأخذ أبنائها رهائن في قصور الأئمة.

ثالثاً: محاولة التخلص من قادة الطبقة الشابة المستنيرة، حيث استشهد على يد الأئمة قيادات فكرية مثل أحمد المطاع وحسين الردعيس وغيرهما، حتى لا يكون لهم أثر في تنبيه الشعب اليمني بحقيقة أحواله.

رابعاً: قيام ثورة عام ١٣٦٧هـ الموافق لعام ١٩٤٨م ضد حكم الإمام يحيى حميد الدين، ورغم أن الثورة نجحت في بدايتها بالتخلص من الإمام، إلا أنها انتكست بسبب عدم الوعي الكافي للحفاظ عليها خاصة بين القاعدة الشعبية العريضة التي جهلت أهداف الثورة.

خامساً: قيام ثورة عام ١٩٥٥م وتزعمها ضباط من قيادات من الجيش وعناصر من بيت حميد الدين متأثرة بثورة ١٩٥٢م في مصر، إلا أنها فشلت بسبب الخلاف بين القائمين عليها، والإرتياب في أهدافها وتوجهاتها خاصة من زعماء القبائل اليمنية المتحفظين[١].

سادساً: قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م حيث كان للانفتاح المحدود الذي شهده اليمن في الخمسينات من القرن العشرين أثره في تطلع المثقفين اليمنيين للتخلص من حكم الأئمة باعتبارهم عقبة في سبيل تطور اليمن وتقدمه، وحدث شبه تحالف بين المثقفين وضباط من جيش اليمن، حتى أنه عندما توفى الإمام أحمد فجأة في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م قام أحد الضباط اليمنيين وهو عبد الله السلال بانقلاب عسكري ضد الإمام البدر الذي فر إلى السعودية، وقد أعلن النظام الجمهوري وألغى النظام الملكي، وانفتح اليمن على العالم وأسهمت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ومصر في تقدم اليمن وتحضره.

ونتيجة لوجود الجيش المصري في اليمن منذ عام ١٩٦٣م لمساعدة الثورة اليمنية تشجعت الحركة الوطنية في عدن والجنوب في مقاومة الوجود البريطاني، ولقيت كل

---

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٦م، ص ٦٢.

مساعدة من الجمهورية العربية اليمنية ومن مصر حتى اضطرت انجلترا إلى الجلاء عن عدن وإعلان استقلالها مع مشيخات الجنوب تحت اسم جمهورية اليمن الجنوبية عام ١٩٦٧م.

إن الدور المصري في اليمن كان دوراً مرسوماً ومطلوباً من قبل الثوار اليمنيين أنفسهم نتيجة وعيهم المسبق بالأخطار الخارجية المحيطة ببلادهم، وفي مقدمتها خطر الوجود البريطاني في الجزء الجنوبي من الوطن، وهو خطر استعماري يدرك جيداً أن تحرير أي جزء من اليمن هو تحرير لليمن بأكملها، بل وتحرير لمناطق الخليج أيضاً، وهو ما حدث وتحقق بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م (١).

وإذا كان عام ١٩٦٧م قد شهد استقلال عدن والمحميات الجنوبية وظهور جمهورية اليمن الديموقراطية (الجنوبية) وعاصمتها عدن. فإن محاولات بذلت لتوحيد البلاد اليمنية في دولة واحدة، فبعد أن كان اليمن جمهوريتين الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) وعاصمتها مدينة صنعاء، وجمهورية اليمن الديموقراطية (الشطر الجنوبي) وعاصمتها مدينة عدن، بذلت محاولات دستورية أولاً لتوحيد اليمن، ثم دارت حروب انتهت بوحدة اليمن فيما عُرف بجمهورية اليمن عام ١٩٩٣م.

أمن البحر الأحمر: مصر – السعودية – اليمن:

عند الحديث عن أمن البحر الأحمر لا يعني ضمان أمن مياه هذا البحر دون أراضي الأقطار المطلة عليه، بل إن أمن مياه البحر من أمن أراضي هذه الأقطار. ولنا في القرآن الكريم خير مثل إذ قال الله تعالى: " واسأل القرية التي كنا فيها " صدق الله العظيم، وليس المقصود بالقرية مبانيها وشوارعها وإنما المقصود سكانها، ومن هنا عندما نتحدث عن أمن البحر الأحمر فإننا نعني أمن الأقطار المطلة على هذا البحر وضمان كيانها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية.

وقد أثيرت قضية أمن البحر الأحمر في عام ١٩٧٧م عندما بدأت مشكلة القرن الأفريقي تطفو وتفرض نفسها على السياسة العالمية، وما تبع ذلك من وجود قوى أجنبية في مياه البحر الأحمر. ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السوداني جعفر محمد نميري الداعية إلى

---

(١) د. فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٣ – ١٩١٨م) الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٦٢.

عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول المطلة على البحر الأحمر للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر.

وليست هذه القضية جديدة على المنطقة، بل هي قضية قديمة ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر عندما اجتاز البرتغاليون رأس الرجاء الصالح ووصلوا إلى مداخل الخليج العربي والبحر الأحمر بهدف تحويل التجارة الهندية عن هذين البحرين العربيين كأسلوب لمحاربة التجارة الإسلامية العربية وبالتالي الأقطار العربية التي كانت التجارة العالمية بين الشرق والغرب تمر عبر مياهها وأراضيها.

وهي قضية قديمة عندما استولى العثمانيون على أقطار الشرق العربي في أوائل القرن السادس عشر أيضاً وأرادوا إيقاف زحف البرتغاليين إلى هذه الأقطار باتباع تقليد جديد يدعو إلى منع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر؛ لأنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز، وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) وكانت تعني بذلك عدم السماح للسفن البرتغالية المعتدية بصفة خاصة بدخول مياه البحر الأحمر وتهديد الممتلكات العثمانية.

إذن فالقضية قديمة ولكن يجددها ظهور قوى أجنبية غير "بحر أحمرية" في مياه هذا البحر بل واتخاذ مواقف عدائية من بعض الدول العربية التي تطل على مياهه، فعندما انتزعت انجلترا من فرنسا أكبر مستعمراتها في الهند في صفح باريس عام ١٧٦٣م، اتجه اهتمامها إلى تيسير المواصلات البرية القديمة أهمها طريق البحر الأحمر ومصر، وطريق الخليج والفرات (٢).

ومنذ ذلك الوقت أخذ اهتمام انجلترا بالبحر الأحمر يزداد، فوجدناها تستولي على عدن – مدخل البحر الأحمر الجنوبي – عام ١٨٣٩م، وتنذر محمد علي بأن أي اعتداء على عدن يُعد اعتداء على جزء من الأملاك البريطانية (٣)، ثم أخذت انجلترا تعمل على إيجاد ممتلكات لها في شرق وشمال شرق افريقيا (٤)، حتى إذا افتتحت قناة السويس

(١) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي، ص ١٢٨.
(٢) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ص ٢٣١.
(٣) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، ص ١٢٢.
(٤) Kirkwood: Britain and Africa. P. ١٩.

للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م عملت انجلترا على الانفراد بالسيطرة على البحر الأحمر من جنوبه إلى شماله في مصر خاصة بعد شرائها لنصيب مصر من أسهم شركة القناة.

وفي سبيل ذلك وضعت انجلترا سياستها على الاهتمام بالبحر الأحمر في المقام الأول، إذ جاء في تعليمات اللورد سالسبوري Salisbury وزير الخارجية البريطانية للسير إدوارد ماليت Malet والأخير في طريقه إلى القاهرة ليتسلم مهام منصبه قنصلاً عامًّا لانجلترا في مصر، ووكيل حكومة المملكة، وهذه التعليمات مؤرخة في ١٦ أكتوبر ١٨٧٩م – يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أنه إذا قسمت الإمبراطورية العثمانية إلى أقاليم وأصبحت مصر مستقلة فإن الجزء من مصر الذي يستحوذ على اهتمام انجلترا هو ساحل البحر الأحمر، إلى جانب الخطوط الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى عبر برزخ السويس (قناة السويس) وإذا تم فعلاً تقسيم مصر ذاتها وبقى ساحل البحر الأحمر ووسائل المواصلات تحت سيطرة انجلترا، أي خاضعة للنفوذ الإنجليزي بينما ظلت داخلية البلاد من جهة أخرى في حالة من الاستقرار في ظل نظام حكم يكفل هذا الاستقرار فإن انجلترا لن تجد في هذه الحالة سبباً يدعوها إلى القلق أو عدم الرضا (١).

وهكذا حدث الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م لتصبح لانجلترا السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية (عدن) والشمالية (قناة السويس)، حتى عندما أرغمت انجلترا مصر على إخلاء السودان دافعت البحرية البريطانية عن ميناء سواكن وظلت تحتفظ به – باسم مصر – طوال عهد الدولة المهدية في السودان؛ ولذلك لا نعجب أن نسمع من لورد سالسبوري Lord Salisbury أحد قادة الاستعمار البريطاني يصف البحر الأحمر بأنه وتر بريطانيا الحساس.

وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م وتطلعت إلى ضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التي تقع على شواطئه دون وجود قوى خارجية، ومن هنا ظهر ما عُرف بميثاق أمن جدة عام ١٩٥٦م الذي ضم كلًّا من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن، وهو وإن كان ميثاقاً دفاعيًّا إلا أنه يعني حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك عن الدول العربية الموقعة على الميثاق ضد العدوان الخارجي سواء في الأرض أو البحر.

---

(١) Langer L European Allianccs, chap.٨.

ثم جاء مؤتمر تعز في مارس ١٩٧٧م نتيجة لمبادرة الرئيس جعفر محمد نميري لتثير القضية من جديد أمام خطر جديد، وفي هذا المقام سنسوق القضية من ١٩٥٦م، مروراً بعام ١٩٧٣م، وحتى مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م.

ميثاق أمن جدة:

لم يكن عقد هذا الاتفاق بين حكومات كل من جمهورية مصر، والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بمدينة جدة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٦م وبحضور كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والملك سعود الأول والإمام أحمد إلا حلقة من حلقات الاتفاقات بين الأقطار العربية كانت مصر محورها وقلبها.

ذلك أنه منذ فبراير ١٩٥٥م بدأت مصر سلسلة من اللقاءات العربية والاتفاقات الثنائية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية، كان منها المؤتمر الذي شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية إلى جانب مصر وأصدر قراراته بالقاهرة في فبراير ١٩٥٥م، وكان منها البيان السوري المصري الصادر بدمشق في ٣ مارس ١٩٥٥م، والذي انضمت إليه المملكة العربية السعودية في ٥ مارس من نفس العام، وينص على عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف أخرى، وعلى إقامة منظمة دفاع تعاون اقتصادي عربي مشترك، وعلى الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وعلى إنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية ([1]).

كما كان من بين هذه الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة في إطار التحالفات العربية، حيث جاء في البلاغ الذي أذيع في ختام الاجتماعات التي عقدت بين الزعماء الثلاثة بمدينة جدة في العاشر والحادي عشر من شهر رمضان ١٣٧٥هـ الموافق للعشر والحادي عشر من شهر

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، ص ١٢٩.

أبريل سنة ١٩٥٦م، بأنه قد عقدت خلال هذين اليومين عدة اجتماعات تم فيها بحث المسائل التي تهم الدول الثلاث بوجه خاص، وتتصل بقرار الأمن والسلام في العالم العربي بوجه عام. ودارت المباحثات والمشاورات بين الرؤساء في جو ودي خالص. وتكاتف كامل، وحرص الجميع على تمكين أواصر الإخاء والتعاون بين دولهم مستهدفين في ذلك أماني الشعوب العربية في الحرية والكرامة والأمن والسلام، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعها الزعماء الثلاثة وأتاحت لهم تبادل الرأي في وضع الخطط العملية التي تكفل نمو الروابط الاقتصادية والثقافية والفنية بين الدول العربية، وتوثيق عرى التعاون بينها لتحقيق خير الأمة العربية.

من هذه المقدمة للاتفاق تتضح المبررات لعقده بين الدول الثلاث، وهي الدول التي تمسك بكل شاطئ البحر الأحمر الآسيوي ومعظم الشاطئ الأفريقي، والتي تمسك بمدخل البحر الأحمر من الجنوب والشمال، وإن كان الاتفاق دفاعيًّا إلا أنه يمكن القول أن أمن البحر الأحمر عمل دفاعي.

ومن ثم جاء في صلب الميثاق: " أن حكومات مصر، والمملكة العربية السعودية والمملكة التوكلية اليمنية، توطيداً لميثاق الجامعة العربية وتأكيداً لإخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري، وحرصاً على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها، وإيمانا بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعد عاملاً رئيسيًّا في تأمين سلامة واستقلال كل منها، وتحقيقاً لأمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها، وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وعملاً بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية".

ويقيني أن النص على إيمان كل من حكومات مصر والسعودية واليمن بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعد عاملاً رئيسيًّا في تأمين سلامة واستقلال كل منها، دليل على إصرار هذه الأقطار الثلاثة على تامين سلامتها الإقليمية سواء في الأرض أو البحر، وحيث إنها تطل على البحر الأحمر ولها فيه مياه إقليمية، فإن تأمين هذا البحر ضد أي اعتداء خارجي من مسئولية هذه الأقطار كدفاعها عن الأرض.

كما أن يقيني بأن الدفاع عن كيان واستقلال هذه الأقطار الثلاثة يستلزم بالضرورة الدفاع عن البحر الأحمر الذي تطل عليه من الناحيتين، وأن هذا الدفاع عن الأرض والبحر يحقق أمانيها في الدفاع المشترك عن كيانها بحسبان البحر الأحمر جزء من مسئولية هذه الأقطار في تأمين السلامة الإقليمية لها.

ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمني على حرص الأقطار الموقعة عليه على "دوام الأمن والسلام واستقرارهما" وهذا يعني اعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجي ولكن – كما جاء في نفس المادة – باللجوء أولاً إلى أسلوب " فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ". وذلك تمشيًّا مع نصوص ميثاقي هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهذا الخصوص.

كما نصت المادة الثانية من الميثاق على أن "تعد الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها؛ ولذلك فإنه عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدي عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما ".

ويقيني أيضاً أن ضمان أمن البحر الأحمر عمل جماعي ودفاع مشترك لا تنفرد به دولة واحدة، ومن ثم نصت هذه المادة الثانية على مشاركة دول الميثاق في ضمان الأمن والسلام حتى وإن استدعى الأمر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد العدوان الخارجي على أرض أو مياه دول الميثاق مجتمعة أو إحدى دوله حتى ينتهي العدوان وتعود إلى الأرض أو المياه الإقليمية الأمن والاستقرار ويستتب السلام، وحيث إن مياه البحر الأحمر مياه إقليمية لدول ميثاق أمن جدة الثلاث باعتبارها تشرف على هذا البحر من جانبيه الأفريقي والآسيوي وتمتلك معظم شواطئه على القارتين.

كما نصت المادة الثالثة على أن "تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناءً على طلب إحداها، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر على سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها، وفي حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة مفاجئة يُخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف ".

واعتقادي أن توتر أو اضطراب العلاقات الدولية بصورة تؤثر على أمن وسلامة أراضي ومياه أقطار الميثاق أمر يستدعى التشاور لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والسلامة لأراضي مصر والسعودية واليمن وبينها مياه البحر الأحمر الواقع وسط هذه الأراضي، ومن ثم التزمت هذه الأقطار الثلاثة باتخاذ الإجراءات الوقائية والدفاعية الضرورية لضمان استمرار الأمن والسلام ودوام الاستقرار للمنطقة أرضها وبحرها.

وحرصت المادة الرابعة من الميثاق على تأكيد التزام الأقطار الثلاثة بالدفاع المشترك وضمان الأمن حتى في حالة وقواعد عدوان خارجي مفاجئ على إحدى دول الميثاق سواء حدث العدوان على الأرض أو المياه الإقليمية لتلك الدولة، وجاء هذا التأكيد في النص أنه بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة العدوان، تقرر الدول الثلاث فوراً الإجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ (١).

وتتوالى مواد الميثاق لتؤكد التزام الدول الثلاث بضمان أمن وسلامة أراضيها ومياهها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ومن بين هذه الإجراءات ما نصت عليه المادة الخامسة بتشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ ما نص عليه الميثاق من التزام دفاعي مشترك مثل: المجلس الأعلى، والمجلس الحربي، والقيادة المشتركة.

وقد عالجت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة كيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها ووظائفها وتمثيل دول الميثاق الثلاث فيها، فالمجلس الأعلى يتكون من وزراء الخارجية والحربية للدول المتعاقدة، والمجلس الحربي يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاثة التابعة للدول المتعاقدة. والمجلس الحربي يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاثة التابعة لدول الميثاق، بينما تتكون القيادة العامة من قائد عام وهيئة أركان الحرب والوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهي ذات صفة دائمة.

ويقيني أن هذه الأجهزة هي الأدوات أو الوسائل العملية الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار، وأن مجرد قيامها دليل على التزام دول ميثاق أمن جدة بالدفاع عن أراضيها ومياهها، هذا وقد تشكلت القيادة العامة وجعل على رأسها قائد عام مصري واختيرت القاهرة مقرًّا لهذه القيادة.

---

(١) وزارة خارجية: مكة المكرمة: مجموعة المعاهدات.

وانتهى الميثاق بالمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة، الأولى نصت على عدم تعارض نصوص الميثاق مع مواثيق هيئة الأمم المتحدة، بينما نصت الثانية على سريان الميثاق لمدة خمس سنوات تتجدد بتلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا، ولأية دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقاً.

وهكذا كان ميثاق أمن جدة خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر ولمواجهة أية تهديدات خارجية لهذا البحر، وبالتالي للدول المطلة عليها؛ لأن تهديد أمن البحر الأحمر تهديد للدول الواقعة على شواطئه الأفريقية والآسيوية في آن واحد، كما أن تهديد أمن الدول التي لها ساحل على البحر الأحمر تهديد لأمن هذا البحر وجعله مسرحاً لاضطرابات دولية بل وتنافس عالمي حول إمكانيات البحر الأحمر وإمكانيات دوله في وقت واحد.

ومما هو جدير بالذكر أن ميثاق أمن جدة الذي شاركت في التوقيع عليه حكومات كل من مصر والسعودية واليمن في ٢١ أبريل عام ١٩٥٦م تمثلت مواده ونصوصه مع مواد ونصوص كل من حكومتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، أي أن الميثاق الثنائي الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٥٥م كان هاديًا ومقدمة لميثاق الأمن الثلاثي الذي عقد بجدة في العام التالي.

مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م:

لم يكن انعقاد مؤتمر تعز في ٢٢/٢٣ مارس ١٩٧٧م إلا تأكيداً على الخطوات التي أخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر حتى ذلك الوقت للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر بعد أن تعرض هذا الأمن لتهديدات قوى خارجية أو معادية للأقطار العربية المطلة على هذا البحر، إذ كانت هناك خطوات أخرى فردية وجماعية من جانب الأقطار العربية ومنذ ميثاق أمن جدة حتى مؤتمر تعز للحفاظ على أمن واستقرار البحر الأحمر، من بين تلك الخطوات موقف المملكة العربية السعودية من مرور السُّفن الإسرائيلية في خليج العقبة تحت مظلة قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ عقب حرب السويس عام ١٩٥٦م؛ ذلك الموقف العنيد الذي استنكر مرور السُّفن الإسرائيلية باعتبارها سفناً معادية تهدد أمن البحر الأحمر والدول العربية المطلة عليه، وجاء ذلك الاستنكار في البيان الرسمي الذي

أصدرته الحكومة السعودية يوم ١٤ شعبان سنة ١٣٧٦هـ الموافق عام ١٩٥٧م ([1]). كما جاء هذا الاستنكار مرة أخرى في مذكرة وزارة الخارجية السعودية الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٦هـ ردًّا على بيان وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في ٥ يونيو عام ١٩٥٧م باعتبار خليج العقبة ممرًّا عالميًّا حرًّا تستطيع السُّفن الأمريكية المرور فيه متى شاءت، بينما لم تكن تستطيع ذلك عندما كانت شرم الشيخ في يد القوات المصرية، وخليج العقبة خليج عربي تمر فيه فقط السُّفن المصرية والسعودية والأردنية، كما جاء الاستنكار أخيراً في الإذاعة لسياسي سعودي بالتليفزيون الأمريكي يوم ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦هـ ([2]).

ثم جاء عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧م على مصر والأردن وهما من دول البحر الأحمر إلى جانب سوريا لينبه إلى خطورة انطلاق إسرائيل إلى مياه هذا البحر جنوباً إلى آسيا وأفريقيا، وهذا يستلزم المواجهة العربية للوقوف أمام دخول السُّفن الإسرائيلية المعادية إلى مياه البحر الأحمر ولم تكن هناك خطوة عملية في هذا السبيل قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

ولعلنا نتذكر ما أعلنته مصر في بداية المعركة (٦ أكتوبر ١٩٧٣م) – أن كل البحر الأحمر من باب المندب جنوباً حتى قناة السويس شمالاً منطقة عمليات عسكرية وأن مصر تحذر من دخول أية سفن إلى البحر الأحمر أثناء المعارك وحتى إشعار آخر، حتى لا تتعرض للقذائف المصرية من السُّفن الحربية أو طائرات القتال. وحقيقة هذا الإعلان – في رأيي – هو منع السُّفن الإسرائيلية من المرور في هذا البحر أو دخول سفن أجنبية بهدف مساعدة إسرائيل، وهذا حفاظ على أمن هذا البحر وضمان لحرمان العدو من المساعدات الأجنبية الخارجية.

وفي اعتقادي فإن الإعلان الذي صدر عن الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، عندما احتلت مصر والحجاز ووصلت إلى اليمن، بأن البحر الأحمر تطل عليه الأرض التي تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السُّفن المسيحية المرور في مياه هذا البحر، والإعلان العثماني يهدف في المقام الأول إلى حرمان السُّفن البرتغالية من دخول

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٣، ص ١٩٨.
(٢) نفس المصدر، ص ٢٠١.

البحر الأحمر حيث كانت البرتغال آنذاك أعدى أعداء الشعوب الإسلامية. وإعلان مصر عام ١٩٧٣م يهدف في المقام الأول إلى ضمان أمن البحر الأحمر لمصلحة مصر والدول العربية المطلة عليه وحرمان القوة المعادية ومن يساندها من انتهاك أمن هذا البحر وتهديد سلامة وكيان الأقطار العربية "البحر أحمرية" وفي مقدمتها مصر.

ثم جاء مؤتمر تعز عام ١٩٧٧م كخطوة عملية بارزة المعالم على طريق ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية ومن هنا لابد من الوقوف على مبررات عقد هذا المؤتمر قبل أن نبحث في كيفية انعقاده ونتائج الاجتماعات، أي القرارات التي صدرت عن المؤتمر ومدى مناسبتها لضمان أمن البحر الأحمر.

لعل أهم المبررات التي دفعت بالقضية إلى الظهور في الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر هي:

أولاً: حدوث ثورة اشتراكية في أثيوبيا أدخلت الاتحاد السوفيتي إلى مياه البحر الأحمر عند السواحل الأثيوبية والأريترية.

ثانيًا: ازدياد اشتعالا لثورة الأريترية ضد الحكومة الأثيوبية.

ثالثاً: الصدام بين أثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين الذي تسيطر عليه أثيوبيا رغم أن معظم سكانه صوماليون ودخول الاتحاد السوفيتي وكوبا إلى جانب أثيوبيا.

رابعاً: محاولات إسرائيل التعاون مع أثيوبيا ضد الدول العربية من أجل أن تجد لها موقعاً في جنوب البحر الأحمر.

خامساً: الصراع البحري على شواطئ المحيط الهندي قرب مدخل البحر الأحمر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

سادساً: الخلافات العربية البحر أحمرية خاصة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية، وبين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان.

هذه أهم المبررات لعقد هذا المؤتمر، وهي ما يمكن تسميته بخريطة الصراع التي دفعت بالرئيس السوداني جعفر محمد نميري إلى إعلان مبادرته التي أنتجت عقد مؤتمر تعز.

أولاً: الثورة الأثيوبية

تعد أثيوبيا هي الدولة غير العربية الوحيدة التي تطل على البحر الأحمر من خلال أريتيريا ومن ثم نجدها تنظر بارتياب إلى أي اجتماع يدعو إليه أحد الزعماء العرب حتى ولو كان الاجتماع لبحث موضوع أثيوبيا طرف فيه مثل أمن البحر الأحمر، ثم إن إعلان الثورة الاشتراكية في أثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م قد باعد بينها وبين التعاون مع الأقطار العربية "البحر أحمرية" وخاصة مصر والسعودية والسودان واليمن الشمالية بسبب إدخال الأثيوبيين للوجود السوفيتي والكوبي إلى مياه البحر الأحمر، مما اعتبرته الأقطار العربية تهديداً خاصًّا لأمنها وأمن البحر الأحمر، ولا شك أن هذا مبرر قوي من المبررات التي كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر لبحث ضمان أمن البحر الأحمر.

ثانيًّا: الثورة الأريترية

ترجع أصول القضية الأريترية إلى سنوات طويلة منذ أن أنهى الإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور أثيوبيا كيان الإقليم الأريتري وجعله جزءاً من إمبراطوريته. هذا على الرغم من أن الثورة في الإقليم لم تبدأ إلا منذ حوالي خمسين عاما (عام ١٩٦١) حين هاجم الثوار آنذاك أحد المخافر الحكومية في أقصى حدود أريتريا الغربية الملاصقة للسودان، ومنذ ذلك الحين والثورة تشتد ضد حكم الإمبراطور ثم ضد الحكم العسكري في أديس أبابا حتى سيطر الأريتريون على حوالي ٨٠% من أراضي الإقليم، حتى انتهى الأمر باعتراف أثيوبيا باستقلال أريتريا.

ومما يزيد في حدة الأزمة الأريترية أن النظرة الأمهرية لحكام أثيوبيا الجدد للثورة في الإقليم لا تكاد تختلف عن نظرة الإمبراطور هيلاسلاسي، إذ كان الإمبراطور يحاول أن يحبسها عن سمع العالم كله، يصورها وهماً بأنها مجرد نوع من "الشفتا" – أي قطاع الطرق الجبلية – وحكام أثيوبيا العسكريون يصورونها الآن بأنها مجرد عمليات عنف مصدَّر من الخارج من بعض الدول العربية من أجل القضاء على الإمبراطورية الأثيوبية (١).

ونظراً لاشتعال الثورة الأريترية والموقف المتصلب لحكام أديس أبابا فلا يمكن اعتبار الموضوع مسألة داخلية، حيث إن للإقليم الأريتري تاريخه الذي كان فيه غير خاضع لأثيوبيا

(١) جريدة الأهرام (عدد الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م).

ثم إن الإقليم يقع على ساحل البحر الأحمر وبه مينائي عصب ومصوع اللذان تعتمد عليهما أثيوبيا كل الاعتماد – إلى جانب ميناء جيبوتي – في حركة التجارة الأثيوبية مع العالم الخارجي. ومن هنا لابد للأقطار العربية من أن تبحث الموقف في أريتريا، لأن استمرار التوتر هناك يهدد أمن البحر الأحمر والأقطار المطلة عليه.

ثالثاً: الصدام الصومالي الإثيوبي

منذ أن حصلت الصومال على استقلالها في أول الستينات من القرن العشرين وهي تنظر باهتمام إلى الأقاليم الصومالية الخاضعة لدول أفريقية أخرى منذ أن سيطر الاستعمار الغربي على شرق أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع، ومن بين هذه الأقاليم الصومالية إقليم أوجادين الذي تسير عليه إثيوبيا رغم أنه جزء طبيعي متمم للصومال وغالبية سكانه العظمى من الصوماليين ومن هنا كان التوتر بين الدولتين المتجاورتين أثيوبيا والصومال.

ومما يزيد من حدة الصراع بين الدولتين إصرار أثيوبيا على عدم التفاوض مع الصومال لتقرير مصير إقليم أوجادين المتنازع عليه، ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان صديقاً للطرفين: جمهورية الصومال الديموقراطية ذات النظام الاشتراكي، والحكم العسكري في أثيوبيا الأكثر اتجاهاً نحو الاشتراكية، إلا أنه من الواضح أن الروس يتعاطفون مع الأثيوبيين. وهذا يفتح باباً لتدخل قوى أجنبية في مسألة "بحر أحمرية" مما يهدد أمن البحر الأحمر.

ومما هو جدير بالملاحظة أن لروسيا ومنذ القرن التاسع عشر تطلعات نحو أثيوبيا بصفة خاصة، وتشير الوثائق البريطانية إلى محاولات روسيا القيصرية إيجاد موضع قدم لها في أثيوبيا سواء بادعاءات دينية أو لتقديم مساعدات عسكرية للأثيوبيين ضد أعدائهم.

فتذكر صحيفة موسكو جازيت في عددها الصادر في ١٦ سبتمبر ١٨٨٧م أن من الخطأ تجاهل المصالح القومية الروسية في أثيوبيا والبحر الأحمر في الوقت الذي تتواجد فيه مطامع انجليزية وفرنسية هناك، وأن مصالح روسيا مع أثيوبيا تعتمد على الارتباط الديني بين البلدين، إذ إن مذهبهما هو الأرثوذكسية (١).

(١) F.O. ٤٠٣/٩٠/٧٥: Sir R. Morior to the Marquis of Salisbury. St. Betersburg. September ٢٠.١٨٨٧.

وتحقيقاً لما نادت به "موسكو جازيت" بدأ توافد الروس على أثيوبيا في شكل جماعات أو حملات منظمة، فيرسل القنصل البريطاني في بورسعيد بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٩م أن ٤٤٦ رجلاً روسيًّا مع قليل من النساء ورجال الدين غادروا بورسعيد آنذاك على باخرة نمساوية متجهين إلى أوبوك (١). كما أبرق القنصل البريطاني في سواكن بأن هذه البعثة الروسية والتي اتضح أنها بقيادة الجنرال نيكولاييف Nicolaieff وعدد أفرادها حوالي ١٥٠ فرداً قد غادرت أوبوك على نفس الباخرة وتراقبها سفينة حربية إيطالية (٢) ثم أضاف حاكم سواكن عن طريق سير أيفلن بارنج المعتمد البريطاني في مصر – أن هذه البعثة الروسية تنوي التوجه من أبوك إلى جنوب الحبشة عن طريق هرر للعمل في الجيش الأثيوبي، حيث تحتاج أثيوبيا لعدد من الضباط، وحيث يوجد فعلاً بعض القوزاق Cossacks في أوبوك ومن المنتظر وصول المزيد الذين يحتمل وصول عددهم إلى ألفين (٣).

وكما أن السفير البريطاني في سان بطرسبرج St. Petersburg العاصمة الروسية أرسل لوزير الخارجية البريطانية يذكر أن حملة روسية يقودها كارجويولوف Kargopoloff في طريقها إلى الحبشة، حيث غادرت طشقند وستمر بكل من فارس وبومباي وعدن إلى جيبوتي، ثم تتقدم إلى هرر تحت ادعاء بأن مهمتها البحث العلمي (٤). وكانت هناك بعثة ثالثة بقيادة الكابتن الروسي ليونتييف Leontieff في طريقها إلى الحبشة، واستمرت هذه البعثة حوالي خمس سنوات من نزولها بالقاهرة ومحاولة دخول الحبشة عن طريق الخرطوم، وعودتها بعد وصولها عن طريق البحر إلى الحبشة، وردًّا على استفسارات البريطانيين في شرق أفريقيا أجاب الأيرل أوف كمبرلي Earl of Kimberley بأنه فهم من السفير الروسي في لندن بأن هدف بعثة ليونتييف الوحيد هو الجانب الديني فقط (٥).

---

(١) F.O. ٤٠٣/١٢٣/٢: Consul Nurrell to the Marquis of Salisbury. Port Said. January ٦. ١٨٨٩.

(٢) F.O. ٤٠٣/١٢٣/١٣: Sir. W. Baring to the Marquis of Salisbury. Cairo. January ١٥. ١٨٨٩.

(٣) F.O. ٤٠٣/١٢٣/١٣: Sir. W. Baring to the Marquis of Salisbury. Cairo. January ١٧. ١٨٨٩.

(٤) F.O. ٤٠٣/٩٠/٧٥: Sir R. Morior to the Marquis of Salisbury. St. Betersburg. April ٧.١٨٨٧.

(٥) F.O. ٤٠٣/٢٢١/٥٤: The Earl of Kimberley to Sir F. Lascelles, Foreign Office February ٥.١٨٩٥.

وقد سقت هذه الشواهد لأدلل على إهتمام الروس من وقت مبكر بشرق أفريقيا ومدخل البحر الأحمر، فما نشاهده منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين من تواجدهم في القرن الأفريقي ما هو إلا إحياء لأطماعهم القديمة منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

وفي اعتقادي أنه على الرغم من أن الصومال كانت أسبق من أثيوبيا في الارتباط بالروس حتى وصل هذا الارتباط إلى حد إعطائهم تسهيلات في ميناء بربرة الصومالي، إلا أن أثيوبيا – عندما حدثت بها الثورة الاشتراكية – كانت أكثر إغراء من الصومال بحكم وجود ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع على انتشار المبادئ الاشتراكية الماركسية في أثيوبيا عن الصومال، ناهيك عن عامل الدين، فالصومال بلد إسلامي شعبه فقير يتمسك بالإسلام دينا، بينما الأثيوبيون مسيحيون شرقيون، والروس كانوا قبل الثورة البلشفية مسيحيين شرقيين؛ لهذا صار الاتجاه نحو أثيوبيا يهدد أمن البحر الأحمر ويهدد مصالح الأقطار العربية المطلة على هذا البحر.

رابعاً: إسرائيل ومداخل البحر الأحمر

منذ أن أصبح لإسرائيل ميناء على خليج العقبة وصارت سفنها خاصة بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦م تمخر عباب البحر الأحمر اتجهت لتكوين صلات قوية مع أثيوبيا لتصبح للسفن الإسرائيلة مواضع قدم في مواجهة الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر ومداخله من الشمال والجنوب ومن هنا حدث التعاون الإسرائيلي الأثيوبي في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية.

وعندما تحققت الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر أثناء حر أكتوبر ١٩٧٣م حاولت إسرائيل من جديد إثارة مخاوف أثيوبيا من هذه الغلبة لكي يصبح لإسرائيل موضع قدم في أي مكان من الجُزر الصخرية العديدة الخالية من الحياة والتي تتناثر حول المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في مواجهة جزيرة مينون أوبريم التي تحكم مضيق باب المندب، علماً بأن تلك الجُزر الصخرية تتنازع عليها كل من حكومات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية وأثيوبيا. ومحاولات إسرائيل هذه تهدد أمن البحر الأحمر، وبالتالي تزيد من تهديداتها لأمن الأقطار العربية المطلة على هذا البحر.

خامساً: أمريكا وروسيا والتسهيلات في الأقطار العربية المطلة على هذا البحر

استطاع الأمريكيون الحصول على عدد من القواعد العسكرية في المحيط الهندي في كل من موريشيوس ومالديف وجُزر ديبوجارسيا، كما استطاعوا أيضاً استئجار جزيرتي دهلك

وسنتيان لمدة ٢٥ سنة من أثيوبيا، والجزيرتان من الجُزر الأخوات السبع التي لا تبعد عن مضيق باب المندب بأكثر من ٦ أميال بحرية (١).

وفي المقابل حصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في عدن وفي ميناء بربرة الصومالي، وفي موزمبيق وبدأ يتطلع إلى الموانئ الأثيوبية على البحر الأحمر.

وهذه التحركات الأجنبية عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي تتطلب بالضرورة اليقظة وإعداد العدة لضمان أمن البحر الأحمر ودوله وإبعاده عن الصراعات الدولية والمطامع الأجنبية.

سادساً: الخلافات العربية "البحر أحمرية"

إن وجود خلافات – مهما كانت أسبابها – بين قطرين أو أكثر من الأقطار "البحر أحمرية" يهدد بالضرورة أمن البحر الأحمر وأمن أقطاره ناهيك عن صعوبة القيام بعمل مشترك لإبعاد الأخطار الخارجية والصراع الدولي عن البحر الأحمر وأقطاره. فالخلاف القائم بين جمهورية اليمن الجنوبية وسلطنة عمان، من ذلك النوع من الخلافات التي تحول دون الاتفاق على عمل مشترك لضمان أمن البحر الأحمر وخاصة تأمين مدخلة الجنوبي أمام المحاولات الخارجية للتدخل وفرض الوجود.

كانت تلك – في رأيي – مبررات كافية لأن ينعقد مؤتمر تعز، ولكن هل كانت تلك المبررات لمجرد اجتماع رؤساء أربع دول فقط من دول هذا البحر؟

في الواقع جاءت مبادرة الرئيس جعفر نميري لعقد مؤتمر يبحث في كيفية ضمان أمن البحر الأحمر موجهة إلى كل دول البحر الأحمر وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية إلا أن السودان والصومال واليمن فقط هي التي استجابت للنداء واجتمع رؤساؤها في تعز في مارس ١٩٧٧م.

ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل اللقاء الرباعي، ولكننا نستعرض بالمناقشة التوصيات التي صدرت عن المؤتمرين، وقد سبقت تلك التوصيات كلمات كل من إبراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالية وجعفر نميري رئيس جمهورية السودان توضح الهدف من المؤتمر واستجابة الأقطار الأربعة للمبادرة السودانية.

ومما جاء في كلمة المقدم إبراهيم الحمدي: " إننا كدولة مطلة على حوض البحر الأحمر مسئولين عنه بحكم حقنا في السيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية.

---

(١) جريدة الأهرام، عدد الجمعة، ١٥ أبريل، سنة ١٩٧٧.

كما أن هذا اللقاء يعد فريداً في نوعه عمليًّا واستراتيجيًّا وبخاصة أن محادثاتنا ليست مقصورة على موضوع بعينه وإنما سنتناول العديد من المواضيع التي تهمنا كمسئولين في دولنا وشعوبنا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا ".

وهذا في رأيي مهم للغاية فلا يمكن النرظر إلى ضمان أمن البحر الأحمر باعتبارها مسألة استراتيجية فقط؛ لأن وجود تخلف اجتماعي واقتصادي على شواطئ البحر الأحمر يساعد على عدم الاستقرار ويفتح باباً للصراع الدولي يدخل منه ويفرض نفوذه. ومن هنا كانت كلمة رئيس اليمن الشمالية لها دلالتها الواعية ودعوة للعمل الجاد المتكامل الشامل.

وأضاف الرئيس الحمدي في كلمته: " إن هذا اللقاء ليس مظاهرة ضد أحد ولا من أجل التآمر على أحد ولا أرى فيه خروجاً عن حقنا كأخوة أشقاء في أن نلتقي لنتدارس أمورنا وقضايانا صغيرة وكبيرة، خصوصاً ما يتعلق بالتعاون المشترك على ما فيه حماية سيادتنا على أرضنا ومياهنا الإقليمية في حوض البحر الأحمر، وعلينا اليوم تقع مسئولية عظيمة تلك هي الخروج بالطبع إلى مساندة أشقائنا العرب من مبدأ وحدة النضال العربي ضد الصهيونية وقوى الغزو الأجنبي، ومن مبدأ أن أي خطر يتهدد منطقة عربية هو خطر على العرب أجمعين " (١). كانت هذه الكلمات علامات على أهداف المؤتمر وما ينبغي عمله لتحقيق تلك الأهداف وإزالة مخاوف أثيوبيا والتمسك بميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى السلام والاستقرار، وكانت تلك الكلمات مقدمة للوصول إلى التوصيات التي صدرت عن المؤتمر في شكل بيان صحفي كان أهم ما جاء به:

بسم الله الرحمن الرحيم: " انطلاقاً من روح التضامن العربي وأهمية التشاور بين الأشقاء وفي يوم الثلاثاء الثاني من شهر ربيع الثاني ١٣٩٧هـ الموافق ٢٣ من شهر مارس ١٩٧٧م تم لقاء تشاوري على مستوى قمة بين كل من:

- فخامة الرئيس جعفر نميري رئيس جمهورية السودان الديموقراطية.
- فخامة الأخ محمد سياد بري الأمين العام للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ورئيس جمهورية الصومال الديموقراطية.
- فخامة الأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية.
- فخامة الأخ المقدم إبراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية.

---

(١) جريدة الثورة اليمنية: العدد ٢٩١١، الأربعاء ٣ ربيع الثاني في ١٣٩٧هـ / ٢٣ مارس ١٩٧٧م.

وبعد أن أجريت لهم مراسم الاستقبال.. تشاوروا حول تنسيق جهود دولهم مع الدول العربية المقتدرة في سبيل تطوير مواردها والرقي بشعوبها في إطار التعاون والتضامن العربي، وفي هذا الشأن تم الاتفاق على تحرك مشترك. وتناول الرؤساء الوضع في حوض البحر الأحمر واتفقوا على ضرورة أن يظل منطقة سلام ووئام وأن تعمل الدول المطلة عليه على تحقيق هذا الهدف بالتشاور والتنسيق فيما بينها؛ نظراً للعلاقات الطيبة بين فرنسا والدول العربية وتحقيقاً لوعود فرنسا المعلنة والمتعلقة في إعطاء الساحل الصومالي "جيبوتي" (١) استقلاله عن طريق الديموقراطية الحقة، يناشد الرؤساء الأربعة فرنسا بمنح جميع المواطنين في الساحل الصومالي حقهم الشرعي في ممارسة الاقتراع على أسس وطنية ديموقراطية وليس على أسس قبلية، مما قد يؤدي إلى التناحر وتهديد الأمن والسلام في البلاد وتأزم الموقف في المنطقة. وشدد الرؤساء على أهمية التضامن لمواجهة السياسة العدوانية لإسرائيل والقوى الصهيونية التي تدعمها. والتقى الرؤساء على أهمية استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه خير شعوب الدول المطلة عليه، وتقرر في هذا الشأن تكوين لجنة فنية مشتركة لإجراء الاتصالات الضرورية اللازمة للدول المطلة على البحر الأحمر وإعداد الدراسات اللازمة، وأن تواصل الدول المشتركة في هذا اللقاء جهودها من أجل عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر (٢).

"صدر في تعز يوم الأربعاء الثالث من ربيع الثاني ١٣٩٧هـ الموافق ٢٣ من مارس ١٩٧٧م": وليس لنا من تعليق على هذا البيان الصحفي الذي صدر في ختام يومين من الاجتماعات بين رؤساء الأقطار العربية الأربعة التي تمسك بزمام مدخل البحر الأحمر الجنوبي، إلا أن نقول إنه كان بداية لإثارة قضية لها أهميتها وتنبيه الأقطار العربية "البحر أحمرية" إلى الأخطار التي تهددها سواء كانت أخطاراً خارجية ترجع إلى الصراع الدولي حول المنطقة، أو أخطاراً داخلية تتمثل في وجود تحركات إسرائيلية وشكوك أثيوبية، أو كانت مخاطر تخلف الأقطار العربية اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا بصورة تساعد على عدم الاستقرار بل وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبي إلى جانب الخلافات بين الأقطار العربية ذات الأثر الخطير على كل عمل مشترك لمصلحة العرب.

---

(١) لم تكن "جيبوتي" قد حصلت بعد على استقلالها.

(٢) جريدة الثورة اليمنية: العدد ٢٩١١، الأربعاء ٣ ربيع الثاني في ١٣٩٧هـ / ٢٣ مارس ١٩٧٧م.

الباب الثاني
العلاقات الاقتصادية

إعداد

أ.د. علي صالح عضيبة

باحث قطرى

أستاذ التاريخ الحديث والعلاقات الدولية

الفصل الأول: الاستثمارات بين دول الخليج ومصر

الفصل الثاني: تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الخليجية المصرية في ضوء تطورات الربيع العربي

الفصل الأول

الاستثمارات بين دول الخليج ومصر

مقدمة:

تشير البيانات المتاحة حول الاستثمارات العربية في مصر إلى أن إسهامات دول مجلس التعاون الخليجي شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية في مصر، سواء شركات الاستثمار الداخلي أو شركات المناطق الحرة.

وتمثل الاستثمارات العربية البينية أحد المؤشرات المهمة للتعاون الاقتصادي العربي، وتظهر البيانات المتاحة من خلال تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١١م، أن التدفقات الاستثمارية البينية العربية بلغت ١٧٨.٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١١م.

ويعدّ عام ٢٠٠٥م هو الأعلى بين سنوات هذه الفترة، حيث حققت الاستثمارات العربية البينية ٣٧.٢ مليار دولار.

أيضًا تُظهر البيانات أن حصة عام ٢٠٠١م من الاستثمارات العربية البينية كانت بحدود ٦.٨ مليارات دولار، وكانت الفترة من ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠٠٩م هي الأعلى في معدلات تدفق الاستثمارات البينية العربية؛ وذلك بسبب الطفرة النفطية التي شهدتها هذه الفترة.

وإذا ما نظرنا إلى أفضل المعدلات المتحققة في الاستثمارات العربية البينية نجدها في عام ٢٠٠٥، حيث وصلت إلى نحو ٣٧.٢ مليار دولار، وهو معدل محدود للغاية إذا ما قورن بمعدلات الاستثمار العربي في الخارج، الذي تجاوز التريليون دولار في ذلك العام.

حصة مصر:

احتلت مصر المرتبة الثالثة من حيث استقبال الاستثمارات العربية البينية بحجم استثمارات ٢١ مليار دولار على مدار الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢، وتمثل هذه الحصة ما نسبته ١١.٢% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال هذه الفترة، وكانت حصة السعودية تمثل نسبة ٢٧% من هذه الاستثمارات.

وإذا ما نظرنا إلى معدلات تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر خلال الفترة بين ١٩٩٥ و٢٠١٢ نجد أنها ظلت حتى عام ٢٠٠٥ تحقق قيمًا محدودة. ففي عام ١٩٩٥ كانت تلك الاستثمارات ٤٥٥ مليون دولار فقط، وشهدت انخفاضًا ملحوظًا في عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٩٥.٥ مليون دولار.

لكن بنهاية عام ٢٠٠٦ وجدنا معدلات مختلفة في تدفق الاستثمارات العربية لمصر، حيث بلغت في نفس العام ٣.٢ مليارات دولار، وهو أعلى رقم تحقق منذ عام ١٩٩٥. وانخفض هذا المعدل ٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ولم يقلّ بعد هذا التاريخ عن المليار دولار، ففي عام ٢٠١٢م حقق تدفق الاستثمارات العربية لمصر نحو ١.١ مليار دولار.

والملاحظ أن أداء تدفقات الاستثمارات العربية لمصر ارتبط بالمستوى العام للتدفقات الاستثمارية العربية البينية، الذي توقف من قبل على الطفرة النفطية التي ظهرت ملامحها بوضوح منذ عام ٢٠٠٣م.

ويظهر ذلك بوضوح من خلال تصدر كل من السعودية والإمارات والكويت للاستثمارات العربية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠١٠-٢٠١١.

مجالات الاستثمار[1]:

ركزت الاستثمارات العربية المباشرة في مصر على مجالات ثلاثة رئيسة، هي الخدمات والصناعة، والزراعة، لكن الأرقام تُظهر تحيزًا واضحًا من قبل تلك الاستثمارات للتوجه نحو قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ١٢.١ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١١، في حين كانت حصة قطاع الصناعة لا تتجاوز ٤.٨ مليارات دولار، وأتت الزراعة لتحصل على الحصة الأقل بنحو ٣ مليارات دولار.

---

(١) راجع: رانيا حسن البنا: العلاقات الخليجية المصرية في ضوء الاستثمارات الاقتصادية المشتركة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق ٢٠١٤م.

ومن هذه الأرقام نجد أن نصيب قطاع الخدمات بلغ ثلاثة أضعاف نصيب قطاع الصناعة، وأربعة أضعاف نصيب قطاع الزراعة، ويرجع هذا التوجه للاستثمارات العربية في مصر لمجموعة من الاعتبارات، منها:

- أن الاستثمارات العربية الخارجية في مجملها تفضل الاستثمار في مجال الخدمات لسرعة العائد المتحقق منه، مقارنة بالمجالات الأخرى مثل الصناعة والزراعة، فكانت معظم الاستثمارات العربية بمصر تتوجه لمجالات السياحة، وجزء كبير للعقارات، والخدمات المالية مثل البنوك، أو تجارة الجملة المتمثلة في متاجر السلسلة الكبرى، وهذا ما يظهر بوضوح خلال العامين الماضيين من سعي دول عربية للاستحواذ على بنكين للقطاع الخاص الأجنبي في مصر، ومؤسسة تابعة للقطاع الخاص تعمل في مجال الخدمات المالية، وأُعلن مؤخرًا عن سعي شركات إماراتية للاستحواذ على مجموعتين مصريتين كبيرتين في مجال تجارة الجملة.

- أن السوق المصري انتابته حمى المضاربات في مجال العقارات، أسوة بما تم في العديد من الأسواق العالمية، وكذلك أسواق المنطقة، وهو ما فرض ثقافة الربح السريع على المستثمرين الأجانب ومنهم العرب؛ لذلك توسعت الاستثمارات العربية خلال فترة رواجها في مصر على مدار الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ بالتركيز على الاستثمار العقاري، حيث توجد شركات عربية كبرى تعمل في مجال العقارات في مصر، وخصصت لها مساحات كبيرة من الأراضي سواء من قبل الحكومة، أو تم الحصول عليها من بائعين من القطاع الخاص.

- ثمة عامل مهم أثر بشكل كبير على توجه الاستثمارات العربية في مصر، وهو الخلفية الثقافية والخبرات المتراكمة للمجتمع الذي ينحدر منه المستثمر. فالبيئة العربية – وبخاصة الخليجية، التي تصدر الأموال العربية – تزداد خبراتها، أو تنحصر في مجال التجارة، ولا يوجد لديها خلفيات وخبرات يمكن مقارنتها بغيرها في مجالات الصناعة والزراعة. على عكس تجربتين لاستثمارات أجنبية أخرى غير عربية مثل الاستثمارات التركية والهندية، فكلاهما أتى قبل ثورة ٢٥ يناير مثل الاستثمارات العربية، ولكنهما ركَّزا على صناعات النسيج والملابس الجاهزة، ومجالات صناعية أخرى يمتلكان فيها تراكمًا للخبرات.

- لم تكن لمصر خريطة واضحة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان عربيًّا أو غير عربي، فضلا عن تراجع اهتمام الحكومة المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير بشكل كبير بمجالات الصناعة والزراعة، وتم الاعتماد على الخارج لتدبير احتياجات البلاد من السلع الصناعية والزراعية، بحجة تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تراجع مخيف في قطاعي الصناعة والزراعة.

- سيطرت على حكومة مصر قبل ثورة ٢٥ يناير سياسة إعادة بناء الاقتصاد المصري ليكون اقتصادا قائما على الخدمات، فأنشأت العديد من الكيانات التي تساعد على تحقيق هذه السياسة، بغض النظر عن المردود المتحقق من التوجه، ومدى ملاءمة إمكانيات المجتمع المصري للتوؤم معها.

- الفرص الاستثمارية التي كانت تعرضها الحكومة المصرية قبل الثورة كادت تنحصر في برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، وعادة ما كانت هذه الصفقات يشوبها الفساد بقدر كبير، فضلًا عن أن عوامل المنافسة للصناعة المصرية تراجعت بشكل كبير بسبب تخلي الحكومة عن الصناعة، وضعف إمكانيات القطاع الخاص، وكان هذا الأمر من الأسباب التي تجعل المستثمر العربي يُعرض عن الاستثمار في مجال الصناعة.

١- الاستثمارات السعودية المصرية المشتركة:

٢٧ مليار دولار: حجم الاستثمارات السعودية في مصر عام ٢٠١٢م

٧٤٧ مليون دولار: حجم الاستثمارات المصرية بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٢

الاستثمارات السعودية في مصر ٢٠٠٦ – ٢٠١٢

العام	/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٠ ٢٠١١	يوليو– سبتمبر /٢٠١١ ٢٠١٢
تدفق الاستثمار المباشر	٢٠٤.٠	٣٦٥.٤	٥١٤.١	٣٢٣.٤	٢٠٦.٣	٢٠.٢

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، البيانات بالمليون دولار.

بينما بلغت الاستثمارات المصرية في السعودية – بالقطاع غير البترولي مليارى دولار بنهاية عام ٢٠١١، من بين ١٦ مليار دولار إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على السعودية مع نهاية العام الماضي.

يبلغ إجمالي عدد الشركات الاستثمارية التي تم تأسيسها بإسهامات سعودية في مصر ٢٣٥٥ شركة بإجمالي إسهامات بلغت نحو ١.٢٠ مليار جنيه مصري، وقد تأسس ما يقرب من ٥٠ من تلك الشركات خلال السنوات الخمس الأخيرة وتحديدا منذ عام ٢٠٠٤، كما يُسهم رأسمال مصري في ٣٠٢ شركة بالمملكة العربية السعودية بقيمة ٢٢١ مليون دولار، وفق احصائيات وبيانات صادرة عن هيئة الاستثمار السعودية عام ٢٠٠٧ والتي تتحدث عن عدد من المشروعات المصرية التي يقيمها مصريون مقيمون في السعودية يبلغ عددها ١٠٤٧ شركة وأغلب هذه المشروعات هي مشروعات صغيرة ومتوسطة توجد منها ما تعمل في الأنشطة الخدمية ٨٩٨.

وتتركز أهم الاستثمارات السعودية في القطاعات الخدمية والتي تضم خدمات النقل واللوجيستيات والصحة والتعليم والاستشارات، يليها الاستثمار الصناعي ثم قطاع الإنشاءات، الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية، الاستثمار السياحي، حيث تأتي في المرتبة الثانية عربيا من حيث التدفق السياحي العربي، ويبلغ إجمالي الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويا. والاستثمار في قطاع الاتصالات ثم الاستثمار في القطاع المالي ([1]).

الاستثمارات المتبادلة [2]:

زاد حجم الاستثمارات السعودية في مصر، ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار المصرية حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات السعودية في مصر سواء في مجالات الاستثمار الداخلي، أو المناطق الحرة، أو شركات الأموال ١٩٠٤ مشروعاً بقيمة استثمار قدرها ١٧٠٢ مليار جنيه مصري، بينما قدر إجمالي قيمة رأس مال

(١) ابراهيم الغيطاني، " قراءة في ملفات العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية"، مركز المصري للدراسات والمعلومات.

(٢) العلاقات المصرية السعودية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

هـذه المشـروعات بحـوالي ٧٣٠١ مليـار جنيـه مصـري، لتصـبح السـعودية ثـاني أكبـر المستثمرين الخارجيين في مصر.

ومن جانب آخر، ووفقاً لبيانات هيئة الاستثمار السعودية حتى نهاية عام ٢٠٠٧، فقد بلغ إجمالي عدد المشروعات المنشأة برأسمال مال مصري في المملكة العربية السعودية ١١٤٧ مشروعا بإجمالي تمويل قدره ٧٤٧ مليون دولار أمريكي، منها ٢٤٩ مشروعاً في مجال الإنتاج الصناعي، ٨٩٨ مشروعاً في مجال الخدمات، بينما بلغ عدد المشروعات المصرية السعودية المشتركة بالسعودية ٣٧٤ مشروعاً، منها ١٢٠ مشروعاً صناعيًّا، و٢٥٤ مشروعاً خدميًّا، كما بلغت قيمة رأس المال المستثمر في هذه المشروعات خلال الفترة المشار إليها ١,٥ مليار دولار أمريكي. وتركزت أهم الشركات المصرية في المملكة في قطاع المقاولات بالإضافة إلى عدد من المجالات الأخرى الخدمية والصناعية، على رأسها خدمات الاتصالات وصيانة أجهزة الكمبيوتر وبعض المشروعات الصناعية الإنتاجية.

أبرز الاستثمارات السعودية في مصر [1]:

أ) الاستثمارات الحكومية:

- شركة (سوميد) حيث تسهم السعودية بنسبة ١٥% من رأسمال الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) البالغ (٤٠٠) مليون دولار، والتي تأسست عام ١٩٧٤م للربط بين مينائي العين السخنة بخليج السويس وميناء كرير على البحر المتوسط، بخط أنابيب مزدوج ٣٢٠ كيلومتر لنقل خام الزيت العربي ومنتجاته إلى الدول العربية، كما تدرس شركة أرامكو السعودية إنشاء خط ثالث بين المينائين.
- شركة (بترولوب) والتي تقوم شركة بترولوب مصر لزيوت التشحيم بتشغيل عدد من محطات خدمة السيارات ببعض المناطق بمصر وخاصة على طرق السفر السريعة.
- الشركة السعودية المصرية للتعمير: هي شركة مشتركة مملوكة للحكومتين السعودية والمصرية ومقرها مدينة القاهرة، وقامت الشركة بكثير من المشروعات العمرانية والإنشائية في مصر.

(١) العلاقات المصرية السعودية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

- الشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية: وهي شركة مشتركة مملوكة للحكومتين السعودية والمصرية، مقرها مدينة القاهرة، وتقوم الشركة بالإسهام في تمويل بعض المشاريع الصناعية مع مصر.
- الشركات العربية المشتركة: تسهم حكومتا البلدين في بعض الشركات العربية المشتركة كالشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، والشركة العربية للاستثمار، وما تقيمه هذه الشركات من مشاريع واستثمارات في إطار إقليمي عربي وليس في إطار ثنائي.
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ولها مكتب تمثيل بمدينة القاهرة، والخطوط الجوية العربية السعودية بمصر.
- الخطوط الجوية العربية السعودية بمصر.

ب) استثمارات القطاع الخاص السعودي في مصر:

البنوك والتأمين:

- بنك التمويل المصري السعودي.
- بنك فيصل الإسلامي المصري.
- بنك الدلتا الدولي.
- البنك المصري الخليجي.
- شركة الراجحي المصرفية للاستثمار – مكتب تمثيل.
- شركة بيت التأمين المصري السعودي.

الفنادق والسياحة:

- فندق سميراميس انتركونتيننتال – القاهرة.
- فندق جراند حياة . ميرديان سابقا – القاهرة.
- فندق (فورسيزونز) – شرم الشيخ.
- فندق (فورسيزونز) – القاهرة.
- فندق (فورسيزونز) – الإسكندرية.
- فنادق مشروع (سيتي ستارز) بمصر الجديدة – القاهرة.

- منتجع انتركونتيننتال لشركة (بلازا) – شرم الشيخ.
- منتجع لاجون كلوب – راس سدر.
- فنادق ومنتجعات موفنبيك.
- شركة مينا للمشروعات السياحية – مطاعم (دومينوز بيتزا).
- مطاعم الطازج للفروج المشوي.
- شركة جولدن بيراميدز بلازا – مصر الجديدة.
- مجموعة الطيار للسياحة والسفر.
- شركة الخليج للاستثمار والتنمية – (كايرولاند).
- شركة جولدلاند للسياحة.

استثمارات في القطاع الصناعي بمصر:

- شركة الزامل للمباني الحديدية المحدودة.
- شركة المصنع الوطني لمكيفات الفريون (العيسى – جيبسون) أوليمبيك إلكتريك.
- شركة حلواني إخوان المحدودة.
- شركة مصر الخليج لتصنيع الزيوت.
- شركة محمود سعيد للعطور.
- شركة مصنع باطوق للعلك – فرع القاهرة.
- شركة يونيون إير للمكيفات – السعودية للتجارة والمقاولات.
- شركة صافولا مصر.
- الشركة العربية لمنتجات الألبان.
- الشركة العربية لمستلزمات المواسير.
- شركة البابطين للصناعات الكهربائية – مصر.
- شركة العبيكان للاستثمار الصناعي.
- الشركة الاستثمارية للإنتاج والتصنيع (لمواد البناء).
- الشركة الوطنية لصناعة المراتب الإسفنج المحدودة.
- مصنع بنادر لتشكيل المعادن.
- شركة الكرامة مصر للتجارة.
- شركة بيبسي بقشان للاستثمار.

- شركة مصر لإنتاج السكر.
- شركة مصر للكباسات.
- مصنع شركة (اميانتيت) للمواسير الخرسانية وأنابيب الفيبرجلاس.

في القطاع الزراعي بمصر:

- شركة المملكة للتنمية الزراعية (كادكو).
- شركة التنمية الزراعية العربية.
- شركة النعام المصرية السعودية.
- شركة النوبارية لإنتاج البذور (نوباسيد).
- شركة ريجوا – الخريف للاستثمار الصناعي (رخاء).
- الشركة العربية لأمهات الدواجن.
- شركة الهجن المصرية.
- الشركة العربية السعودية للدواجن.
- شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية.
- شركة مزارع فقيه.

في التمويل والاستثمار:

- مجموعة النعيم للاستثمار.
- شركة كنوز الدولية للاستثمار.
- الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل.
- شركة ديار للإدارة والاستثمار.
- شركة أوريكس المالية المحدودة.
- شركة كولدويل بانكر الشرق الأوسط للاستثمار.
- وشركة الخريف مصر للتأجير التمويلي.

٢- الاستثمارات الإماراتية المصرية المشتركة:

ارتفع عدد الشركات الإماراتية في مصر من ١١٤ شركة عام٢٠٠٠ إلي ٤٦٠ شركة حاليا، وشاركت دولة الإمارات العربية في رأس المال المصدر لـ ٤٥٦ شركة في مصر بما

قيمته نحو ٤٥.١ مليار جنيه مصري ، وذلك منذ عام ١٩٧٠ وحتي يونيو ٢٠٠٩ ، وتشمل أهم المشروعات الاستثمارية التطوير العقاري ومشروعات اكتشافات البترول والغاز،فضلا عن قطاع السياحة والصناعات الكيماوية والغذائية والتعدين.

وخلال عهد الرئيس الأسبق مبارك ارتبط البلدان بعلاقات تجارية واستثمارية متبادلة تزداد نموا عاما بعد عام، إذ تربط بينهما ١٨ اتفاقية تُنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، تركزت في قطاعات الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعقارات والخدمات المصرفية، بحيث أصبحت الإمارات المستثمر الأول في مصر.

وقبيل قيام ثورة "٢٥ يناير" في مصر بأسابيع قليلة قام سلطان المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي ووفد من كبار المستثمرين الإماراتيين بزيارة إلى مصر وتم خلالها بحث فرص الاستثمار الإماراتية في مصر، كما وقع الجانبان خلالها اتفاقيتين، تعلقت إحداهما بقرض من صندوق أبو ظبي للتنمية بقيمة ٢٨٥ مليون جنيه مصري لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء بمدينة بنها بمحافظة القليوبية.

وبعد اندلا ع الثورة التي أدت إلى تنحي الرئيس السابق حسني مبارك عن السلطة، تشكلت حكومة برئاسة عصام شرف الذي رفضت الإمارات في اللحظات الأخيرة زيارته إليها خلال جولته الخليجية التي شملت كلاً من السعودية والكويت وقطر، وقالت: إن مواعيد مسؤوليها لا تسمح بزيارته في الوقت الراهن، على أن يتم تحديد موعد لاحق للزيارة(١).

وعزت مصادر دبلوماسية وقتها أن ذلك جاء بسبب ما اعتبرته الإمارات تقارباً مصريًّا إيرانيًّا على حساب مصالح دول الخليج، ومن بينها الإمارات، وهو ما رأته الأخيرة بمثابة تغير كبير فى الموقف المصرى عن مرحلة ما قبل الثورة، فضلاً عن رفض الحكومة المصرية رسميًّا طلبات متكررة من الإمارات بعدم محاكمة مبارك، وعرضها دفع أية تعويضات مناسبة بدلا من محاكمته.

---

(١) عبد الحافظ الصاوي، تقرير "اتجاهات الاستثمارات العربية في مصر" موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net

زادت الاستثمارات الإماراتية من ٥٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم ٣ مليار ونصف عام ٢٠٠٨ بينما قفز إلى ١٠ مليار ٢٠١٠ ([1]).

٣- الاستثمارات الكويتية المصرية المشتركة:

قام وزير الاستثمار السابق د. محمود محيي الدين بزيارتين إلى الكويت، الأولى في يناير ٢٠٠٨ على رأس وفد كبير بهدف الترويج للمناخ الجاذب للاستثمار في مصر، والثانية في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨ والتي التقى خلالها بأمير الكويت وسلمه رسالة من الرئيس الأسبق ورئيس الوزراء المصري الأسبق.

تُعد دولة الكويت ثاني أكبر مستثمر عربي والخامس على مستوى العالم في مصر، حيث تجاوزت قيمة رأس المال الكويتي المدفوع وفقا لإحصائيات وزارة الاستثمار المصرية في عام ٢٠٠٧ نحو ١١.٥ مليار جنيه مصري في ٥٣٢ شركة تبلغ قيمة رأس المال المعلن بها حوالي ٢٨.٥ مليار جنيه.

وتستثمر الكويت بالدرجة الأولى في المجال الصناعي يليه المجال السياحي ثم مجال التمويل والاتصالات والمعلومات والمجالات الإنشائية وأخيرا المجالات الخدمية.

مصر والصندوق الكويتي للتنمية:

وقَّعت مصر مع الصندوق الكويتي للتنمية في ٢٠٠٩/٣/١٩م على اتفاقية القرض الثاني لإنشاء محطة أبو قير الجديدة لتوليد الكهرباء بقيمة ٣٠ مليون دينار؛ حيث حصلت مصر على القرض الأول في يناير ٢٠٠٨م. وبذلك يكون الصندوق الكويتي للتنمية قد قدم لمصر القرض الـ٣٢ منذ بدء علاقاتهما في عام ١٩٦٤، بإجمالي قروض تُقدر قيمتها ١.٦٧٩ مليار دولار أمريكي.

قدم الصندوق لمصر منذ عام ١٩٦٤عدد ٨ منح ومعونة فنية، بإجمالي قيمة تقدر بـ١٧٢٤مليون دولار.

([1]) Inward Inter-Arab foreign direct investment flows, annual, ١٩٩٥ – ٢٠١١, InterArabFDI.

الاستثمار[١]:

تم النص على دورية لقاء مسئولي الاستثمار بالبلدين لبحث كافة سُبل زيادة الاستثمارات بين مصر والكويت.

توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية، حيث أسفرت أعمال اللجنة عن قيام الجانبين بتوقيع الاتفاقيات التالية:

أ – اتفاقياتان ومشروع للإسهام في تمويل مشروع توسيع شبكات توزيع الغاز الطبيعي في محافظتي القاهرة والجيزة في جمهورية مصر العربية.

ب – البرنامج التنفيذي للتعاون الفني في مجال التدريب المهني للعام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م.

ج – البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني بين مكتبة الإسكندرية ومكتبة الكويت الوطنية في مجال تبادل المطبوعات والمعلومات والخبراء والتدريب.

د – البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الشباب والطلائع للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠م.

هـ – البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠م.

٤- الاستثمارات القطرية المصرية المشتركة:

تحتل الاستثمارات القطرية في مصر الآن المرتبة الـ ٢٠ من إجمالي ١٢٧ دولة، حيث تبلغ الاستثمارات القطرية حوالي ١.٧ مليار جنيه في ١١٢ شركة؛ وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠/١/١ وحتى ٢٠٠٨/٨/٣١، وتتوزع الاستثمارات على مجالات السياحة والصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وذلك طبقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار.

تحرص الشركات القطرية ورجال الأعمال القطريون علي تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية وخاصة في القطاعين العقاري والسياحي بكل من شرم الشيخ والغردقة والإسكندرية والقاهرة.

ويتم حاليا دراسة أربعة محاور مهمة في المجال الاقتصادي (١) :

---

(١) العلاقات المصرية الكويتية، الهيئة العامة للاستعلامات.

المحـور الأول : التعـاون فـي مجـال الطاقـة والغـاز علـي مسـتوي المنطقـة والشـرق الأوسط،، باعتبار مصر وقطر أكبر بلدين في المنطقة إنتاجا للغاز الطبيعي.

المحـور الثـاني: الاتفاق علي دراسة وتمويل صناديق التنمية في مصر، علي أساس الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، تحت إشراف وزارة المالية، حيث يوجد بها صندوق مخصص للعمل المشترك بين القطاعين العام والخاص.

المحور الثالث: استكمال المنطقة الصناعية في برج العرب التي تعمل بها سنغافورة، والدخول في استثمارات منطقة شرق بورسعيد الصناعية.

المحور الرابع: استكمال الاستثمارات في المجالات السياحية بشرم الشيخ، والبحر الأحمر، والقاهرة

المشروعات القطرية:

في إطار التأكيد على ضرورة تعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين مصر وقطر قام وزير التجارة والصناعة في ٢٦ يناير ٢٠٠٧ ببحث سبل دعم وتوطيد هذه العلاقات مع أمير قطر، سعيًا وراء تعزيز منظومة العمل العربي المشترك في مجال الاقتصاد.

في ١٢ إبريل ٢٠٠٦ أعلنت هيئة التنمية الصناعية تخصيص ألف فدان بمدينة برج العرب بالإسكندرية لإنشاء منطقة صناعية متخصصة برءوس أموال قطرية، كما أكد أمير قطر أنه يدعم ويشجع زيادة الاستثمارات القطرية في مصر، ويرحب بالعمال المصريين في قطر، وأشار إلى أن بلاده تنظر إلى مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى والدولة الرائدة في المنطقة.

بعد ثورة ٢٥ يناير أزدادت وتحسنت العلاقات المصرية القطرية، حيث حددت لجنة المشروعات بمجلس الأعمال المصري – القطري عدة ضوابط للمشروعات المزمع إقامتها بشراكة مصرية – قطرية منها المحافظة على مصرية المشروع، وألا يقل رأس المال لأية شركة جديدة عن ١٠ ملايين دولار، وتمويل الجانب القطري من خلال بنوكهم وليس من البنوك المصرية، فضلاً عن زيادة حجم الاستثمارات القطرية في المشروعات التي تتميز فيها قطر بميزة نسبية كالطاقة والبتروكيماويات عن ٧٠ %، حيث تتجه نية قطر إلى إنشاء مشروعات باستثمارات تبلغ ١٨ مليار دولار اتفق على تخصيص ٨ مليار منها لإقامة

(١) العلاقات المصرية القطرية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

مشروعات صناعية بشرق التفريعة، و١٠ مليارات دولار في مشروعات سياحية بالساحل الشمالي (١).

وأشار تقرير لجنة المشروعات بمجلس الأعمال المصري – القطري إلى ضخ قطر ٥٠٠ مليون دولار لحساب الاحتياطي النقدي بالمركزي أوائل عام ٢٠١٢ ليصل حجم الوديعة إلى مليار دولار وسيتم ضخ ٥٠٠ مليون دولار أخرى بعد ذلك.

وكانت قطر قد قررت إيداع ٢ مليار دولار كوديعة لحساب البنك المركزي لمدة لم تحددها وتمتلك الحق في سحبها في أي وقت.

٥- الاستثمارات البحرينية المصرية المشتركة:

تسعى مصر والبحرين الي تشجيع القطاعات الخاصة للاستثمار السياحي المتبادل، وعلي هذا الصعيد وقعت البلدان علي اتفاق برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة، والعمل علي تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين في القطاع السياحي الخاص في كلا البلدين؛ لإقامة مشروعات سياحية مشتركة في مناطق التنمية السياحية الجديدة بما في ذلك المشاركة في مشروعات البنية الأساسية.

وافق العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة على تخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز تجاري مصري دائم بالبحرين خلال مقابلته لوزير الخارجية في ديسمبر ٢٠٠٩م. وبعد ثورة يناير شهدت الاستثمارات البحرينية في مصر ارتفاعاً بنسبة ٧٣% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢، لتصل إلى حوالي ٢٢٠ مليون دولار، مقارنة بنحو ١٣٠ مليون دولار، خلال الربع الثالث من نفس العام (٢).

٦- الاستثمارات العمانية المصرية المشتركة:

هناك عدد من الشركات المصرية الكبيرة التي تقوم بمشروعات ضخمة في عمان في مجالات البنية التحتية ومشروعات الطرق والصرف الصحي والاستثمار العقاري السياحي، مثل شركة بتروجيت وشركة المقاولات، المصرية وشركة المقاولين العرب.

---

(١) هدى بحر سقال " وضع ضوابط للاستثمار المشترك بين مصر وقطر"، جريدة الوفد، ٤ نوفمبر ٢٠١٢.
(٢) "البحرين تلتحق بالإمارات والسعودية والكويت في دعم اقتصاد مصر "، موقع الميدل ايست، http://www.middle-east-online.com

ويبلغ عدد الشركات المصرية في عمان ١٤٢ شركة مصرية برأس مال يبلغ حوالي ١٩٤.٦٨١ مليون دولار أمريكي، ونسبة الشراكة المصرية بها حوالي ١٣% بشكل عام، وتعمل تلك الشركات بمجالات التجارة العامة والمقاولات، التمويل والأوراق المالية، استشارات هندسية وتصاميم، تنمية سياحية، التأمين، خدمات تعليمية، وثروة حيوانية.

وتتوزع مواقعها ما بين العاصمة مسقط إلى ٩ مواقع أخرى بالولايات الرئيسية داخل السلطنة حيث تنال العاصمة وحدها ٧٤% من عدد هذه الشركات.

وتصنيفها المالي متنوع ليشمل ما بين الدرجة الممتازة والأولى والثانية والرابعة والاستشارية، بينما نسبة ٨٧% من هذه الشركات (١١٢ شركة) تنحصر في فئة الشركات ذات رأسمال حتى ربع مليون ريال عماني، وواحدة حتى نصف مليون مقابل ٥ شركات برأسمال ٢ مليون و ٢ شركة برأسمال ٣ مليون وشركة برأسمال ٤ مليون و٢ شركة برأسمال ٥ مليون وشركة واحدة برأسمال ٦ و ٢٠ و ٢٥ مليون ريال على الترتيب.

من حيث النشاط هناك ٣٢ نشاطاً مختلفاً ومتميزاً للشركات المصرية الـ١٤٢، ولو تم ترتيبها من حيث التكرارات لوجدنا منها ٦٤ شركة بمجال التجارة العامة والمقاولات و ١٥ للتمويل والأوراق المالية و ١٣ شركة استشارات هندسية وتصاميم و ١٢ شركة مقاولات وصرف صحي و ٥ تنمية سياحية و ٣ بالتأمين و٣ للخدمات التعليمية و ٢ للثروة الحيوانية، وباقي المجالات لشركات منفردة [١].

بلغت حجم التدفقات والاستثمارات العمانية في مصر عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٠٤٩١.٣٤ مليون جنيه انخفضت إلى ١٦٠٤٠٠ مليون جنيه بعد الثورة في ٢٠١١.

عدد شركات الاستثمار الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي في مصر من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢.

(١) مرجع سابق، سلطنة عمان، العلاقات الاقتصادية والتجارية، وزارة الخارجية المصرية، http://www.mfa.gov.eg

٢٠٠٥م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	الكويت	٣٩	١.٥٠٦.٩٢	٥٠١.٧١	٣٥١.٠٩
٢	السعودية	١٧١	٢.٣٨٧.٤٦	٦٢٨.٧٢	٢٣٤.١٦
٣	البحرين	٤	٦٨١.٨٥	٢٣١.١٠	٢٣٢.٤٦
٤	الامارات	٢٢	٥٦٧.٠٦	٢١٩.٢٠	٦١.٤٥
٥	قطر	٥	٨٥.٠٥	٤٨.٠١	٢١.٨٣
٦	عمان	٣	٨٠.٢٦	٩.٧٦	٦.٠٢
إجمالي ٢٠٠٥			٥.٣٠٨.٦٠		٩٠٧.٠٢

٢٠٠٦م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	الإمارات	٣٤	٣.٨٠٨.٤٠	٣.٠٦٧.٨٣	١.٢٠٧.٦٩
٢	الكويت	٤٦	٢.٦٥٦.١١	١.٤٩٧.٣٩	٥٦٣.٨٨
٣	السعودية	١٧٣	٤.٣٥٣.٥٧	١.٦٩٠.٤٨	٤٥٧.٣٤
٤	قطر	٧	٣١٥.٣١	٢٢٥.٣٣	١١.٧٩
٥	عمان	٢	٩٨.٣٠	٢٩.٥١-	١.٢٨
٦	البحرين	٥	٩١٣.٤٥	٤٤٤.٢٠	١٣.٤١-
إجمالي ٢٠٠٦			١٢.١٤٥.١٥		٢.٢٢٨.٥٥

٢٠٠٧م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	الإمارات	٧٥	٢.٣١٦.٢٨	١.٢٥٧.٩٤	٥٩٣.٧٤
٢	الكويت	٢٢٧	٥.٨٩٨.٩٥	٣.٣٥٩.٨٥	٥٨٢.١٠
٣	السعودية	٨٩	٢.٨٩٤.٨٦	١.٢٢١.١١	٤٦١.٣٥
٤	قطر	١٥	٥٢٩.٦٥	٤٢٥.٨٥	٢٠٠.٦١
٥	عمان	٢٣	٧٥٤.٤٦	٢١٦.٠٥	١٩٨.٩٩
٦	البحرين	٢	٢٧٧.٤٢	١٢١.٥٨	١.٤٩
إجمالي ٢٠٠٧			١٢.٦٧١.٦٣		٢.٠٣٨.٢٧

٢٠٠٨م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	السعودية	٢٩٤	١٠.٠٧٢.٢٥	٢.٧٠٢.٥٨	٧٧١.٧٢
٢	الإمارات	٦٥	٥.٦٧٢.٧٩	١.٣٤١.٧٣	٤٧٣.١١
٣	الكويت	٩٦	٢.٩٧١.٦٤	١.٢٥٨.١٢	٢٨٨.٨٩
٤	قطر	١٧	٩٠٧.٥٤	٣٥٩.٧١	٣٧.٩١
٥	عمان	٢٥	١.٢٨٠.٨١	٥٢٩.٣٦	٧.٦٥
٦	البحرين	٩	١٤٩.٨٨	٦٥.٩٦-	٤.٧٨
إجمالي ٢٠٠٨			٢١.٠٥٤.٩٣		١.٥٨٤.٠٦

٢٠٠٩م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	الإمارات	٤٧	٤.٩٦٥.٠٤	١.٣٤٥.٦٦	١.٠٠٤.٩١
٢	الكويت	٥٥	١.٨٩٥.٣٣	٤٢٧.٥٧	١٧٢.٥٥
٣	السعودية	٢٢٢	٩.٠٢٧.٠٤	١.٨٥٩.٤٤	١١٥.٨٦
٤	البحرين	٧	٤٧٠.٣٩	١٤٠.٧٤	٦٢.٤٥
٥	قطر	١	١٦٢.١٢	٩.١٦	٣.٧١
٦	عمان	١١	٧٧٠.٩١	١٤٧.٧٦	١.٢٠-
إجمالي ٢٠٠٩			١٧.٢٩٠.٨٣		١.٣٥٨.٢٧

٢٠١٠م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	السعودية	١٩٥	٦.٢٦٤.٤٩	١.٦٩٨.٦٦	٣٨٣.٦٧
٢	الإمارات	٥٣	٢.٢٠٦.٩٤	١٥٧.٧٦	٢٦٣.١٩
٣	البحرين	٥	٩٧٩.٦٩	١٧٨.١٦-	٥٤.١٩
٤	قطر	١٨	٣٢١.٦٦	٢٣٤.٨٤	١٧.٢٠
٥	عمان	٦	١٦٤.٨٢	٢٦.٧٠	٤.٧٥
٦	الكويت	٧٢	١.٧٢٤.٧٤	٥٣.٣٢	١٢٢.٤٢-
إجمالي ٢٠١٠			١١.٦٦٢.٣٥		٦٠٠.٥٨

٢٠١١م القيمة بالمليون دولار

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية في التدفقات
١	السعودية	١٨٩	٣.٤٦٢.٧٧	٣٣٨.٩١	٣٢٧.٩٧
٢	قطر	٧	٣٩٦.٠٤	٣٣٢.٧١	١٤٣.٠٤
٣	البحرين	٤	٤٨١.٥٤	١٠٠.٥٦	٧١.٥٢
٤	الإمارات	٣٢	٢.٨٢٠.٢٦	٣٨٠.٣٩	٥٣.٢٨
٥	الكويت	٥١	١.١٦٠.٣٥	٨.٠٧-	٢٥.١٣
٦	عمان	٣	٤.٧٤	٤.٠٩	٠.٢٦
إجمالي ٢٠١١			٨.٣٢٥.٧٠		٦٢١.٢٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار

إسهامات دول الخليج العربي في رأس المال المدفوع (FDI Inflows)

	السعودية	الإمارات	الكويت	عمان	البحرين	قطر
٢٠٠٥	٤٦٠٣٥٠.٠٣	١٩٤٦٣٩.٤٥	٣٤٠٩٧٢.٢٠	٧٣.٩٠	٢٨٧٨٤٨.٥٠	١١٨٨٨.٨٤
٢٠٠٦	٢١٨٩٠٤٨.٨٥	٧١٧٨١٢.٧٣	٦٨٠٢٠٠.٢٨	٣٩٧.٠٠	١٥٨٣٩.٧٠	٥٨٢٨٨.٢٧
٢٠٠٧	١٦٤٥٩٩٦.٧	١٢٤٥٥٢.٠٠	٢٥١٥٧٠.٠٥	٦٠٥٣.٣٠	١٩٤١٠٢.٩٠	٦٨٥٩٥.٢٦
٢٠٠٨	١٢٩٠٨٥٧.٢	١٧٠٣٨٥.١٥	٨٤٣٠٨٦.٦٩	٦٠٥٣.٣٠	١٩٤١٠٢.٩٠	٦٨٥٩٥.٢٦
٢٠٠٩	٧١٦٩٨٤.٨٢	٢٩٥٦٠٦.٥٧	٣٨٨٧٨١.١٦	٢٠٤٩١.٣٤	٧٦٧٦٠.١٩	٤٦٠١.٢٠
٢٠١٠	١٥٩٩٢٢٦.٥	٢٣٥٢٨٥.٤٢	٤٣٩٤١١.٨٨	٥٧٤٨.٦٠	١٣٩٥٢٤.٣٠	٨٠١٢٠.٣٢
٢٠١١	٩١٩٩٢٩.٧٥	٠٧٨٠٨١.٩٠	١٨٩٧٤٩.٤٠	١٦٠٤.٠٠	٤٧٠٢٠٥.٨٠	٨١٧٧٢٢.٢٠
٢٠١٢	٥٠٩٤٩١.٢٩	١٠٧٧٩.٤٧	١١٢٦٧٦.٩٣	١.٠٠	٦٩٣١.٠٩٠	١٣٥٢٦٦.٥٠

من الجدول السابق يتضح أن أكبر معدل رؤوس أموال خليجية جديدة في مصر يأتي من دولة الإمارات تليها المملكة العربية السعودية ثم الكويت، يتضح أيضاً أن الاستثمارات السعودية زادت من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ لتعود للانخفاض في عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية ثم تعاود الارتفاع في عام ٢٠١٠ لمستويات غير مسبوقة، لكن بعد

ثورة يناير ٢٠١١ تأثر حجم رؤوس الأموال والاستثمارات السعودية في مصر لتنخفض بنسبة تتجاوز ٥٠%، وبالنسبة لرؤوس الأموال الإماراتية نجد أنه خلال تلك الفترة الزمنية أكبر زيادة في التدفقات الاستثمارية حدثت عام ٢٠٠٦ وأكبر انحسار لرؤوس الأموال كان بعد الثورة وتحديداً عام ٢٠١٢ حيث انخفض إلى ١٠٧٧٧٩.٤٦٩ جنيها، فيما يتعلق بالتدفق الاستثماري الكويتي نجد أن أكبر معدل للاستثمارات الكويتية كان عام ٢٠٠٨ انخفض عام ٢٠٠٩ ووصل أدنى مستوى له بعد الثورة عام ٢٠١٢، أما الاستثمارات القطرية فكانت ضعيفة فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك بدأت في التحسن بعد قيام ثورة يناير عام ٢٠١١ لكن عادت للانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٢، فيما يتعلق بالاستثمارات البحرينية والعمانية في مصر نلاحظ انها استثمارات محدودة فلم تزد تدفقات رؤوس الأموال البحرينية إلا في عام ٢٠١١ لتعاود الانخفاض مرة أخرى في عام ٢٠١٢، ورؤوس الأموال العمانية زادت في عام ٢٠٠٩ ووصلت أدنى مستوى لها عام ٢٠١٢، من هذا يمكن ملاحظة أن أعلى مستوى للتدفقات الاستثمارية من دول الخليج في فترة الدراسة كان عام ٢٠٠٦ وأدنى مستوى للتدفقات الاستثمارية الخليجية كان في عام ٢٠١٢ بعد أن ساءت العلاقات الخليجية المصرية على إثر وصول جماعة الإخوان إلى الحكم[١].

التقييم:

من هنا يمكن إثبات فرضية أن هناك علاقة طردية بين مستوى العلاقات السياسية الجيدة بين دول الخليج ومصر وحجم الاستثمارات الخليجية في مصر، حيث إن استثمارات دول الخليج جميعها – ما عدا قطر – تأثرت بعد ثورة يناير نتيجة لتأثر مستوى العلاقات السياسية بين هذه الدول ومصر وبالتحديد مع وصول جماعة الإخوان للحكم في مصر، وهي الجماعة المرفوضة من قِبل الدول العربية، في حين أن العلاقات السياسية المتوترة بين قطر ومصر قبل ثورة يناير انعكست على حجم الاستثمارات المتواضعة لقطر في مصر زادت بنسبة طفيفة بعد ثورة يناير، حيث أصبحت قطر هي الحليف الخليجي الوحيد لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

---

(١) راجع: رانيا حسن البنا: العلاقات الخليجية المصرية في ضوء الاستثمارات الاقتصادية المشتركة، (مرجع سابق).

الفصل الثاني

تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج

تعد مصر من الدول الرائدة في تصدير العمالة إلى الخارج من كافة التخصصات والمهن، إذ يوجد أكثر من ٣ مليون ونصف نسمة أعداد العمالة المصرية في الخارج وفقاً لتقديرات البنك الدولي عام ٢٠١١، وتأتي السعودية على قائمة أكبر البلدان التي تضم عمالة مصرية (١).

كما يتسع التوزيع الجغرافي للعمالة المصرية المهاجرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ففي الإقليم يتركز المهاجرون المصريون في الدول النفطية في الخليج وليبيا، وبدرجة أقل في لبنان. أما على المستوى الدولي فيتركز المهاجرون المصريون في الولايات المتحدة وأوروبا وبدرجة أقل في اليابان وكندا واستراليا، وتمثل تحويلات المهاجرين المصريين العاملين في الخارج أحد أهم مصادر العملات الأجنبية، حيث تتزايد أهمية التحويلات عاماً بعد آخر، ففي عام ١٩٨٥ قام المصريون العاملون في الخارج بتحويل ما مقداره ٣٢١١.٧ مليون دولار، وقد تزايدت التحويلات بشكل مستمر حتى بلغت عام ٢٠١١ – ٢٠١٢ إلى ١٧٩٧٠.٩ مليون دولار. وهي بهذا الشكل تعد أكبر مصادر النقد الأجنبي حاليًا في مصر، فهي تفوق إيرادات قناة السويس وكذلك إيرادات السياحة(٢).

تحويلات المصريين من دول الخليج قبل الثورة:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها، وتمثل هذه التحويلات مدخرات العمالة الماهرة وذوي المستويات العلمية المرتفعة أساسا، حيث لا تستقبل الولايات المتحدة عمالة غير ماهرة من الخارج. وتتسم الهجرة إلى الولايات المتحدة بأنها هجرة دائمة. تأتي دول الخليج في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية كمصدر لتحويلات العمالة المصرية، وتمثل هذه

---

(١) ابراهيم الغيطاني، دراسة " قراءة في ملفات العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية"، مركز المصري للدراسات والمعلومات.

(٢) The Global information Technology Report ٢٠١٠-٢٠١١, ١٠th edition, World Economic Forum,٢٠١١, p. xix.
http://www٣.weforum.org/docs/WEF_GITR_Report_٢٠١١.pdf

التحويلات أساساً تحويلات العمالة غير الماهرة والعمال المهنيين، كما تتسم الهجرة إلى دول الخليج بأنها هجرة مؤقتة، أي أن المهاجر يأتي إلى دول الخليج وفي ذهنه مستوى مستهدف من المدخرات، وعندما يصل إلى هذا المستوى المستهدف فإنه يعود إلى دولته الأصل في الغالب، ويوضح الجدول التالي إجمالي تحويلات العمال المصريين من دول الخليج، ويتضح من الجدول أن المملكة العربية السعودية كانت أهم مصادر التحويلات للعمالة المصرية، حتى عام ٢٠٠٤، تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، وبدءا من هذا العام أخذت تحويلات العمالة المصرية من الكويت في التزايد على نحو غير مسبوق بحيث أصبحت الكويت هي أهم مصادر التحويلات إلى مصر، ففي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تم تحويل ١٧٩٧.١ مليون دولار من الكويت فقط، وهو ما يمثل حوالي ٢٠% من إجمالي التحويلات المتدفقة إلى مصر من الخارج، مقارنة بـ ١٣٨٠.٣ مليون دولار تتدفق من الإمارات العربية المتحدة و ٩٥٩.٤ من المملكة العربية السعودية، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت التحويلات من السعودية نحو ٩٧٦.١ مليون دولار، وفي عام ٢٠١١ بلغت ٦٠٠ مليون دولار، بهذا الشكل تصبح الكويت ثاني أهم دولة بعد الولايات المتحدة بالنسبة لتدفقات التحويلات إلى مصر ([1]).

(١) مرجع سابق، ابراهيم الغيطاني، دراسة " قراءة في ملفات العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية "، مركز المصري للدراسات والمعلومات.

إجمالي تحويلات العمالة المصرية من الخليج

Source country	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩*
Saudi Arabia	٧٣٧.٣	٦٨١.٣	٦٢١.٢	٦٣٤.٤	٦٣٩.٦	٧٢٥.٥	٧٧٥.٨	٨٥٩.٤	٩٥٩.٤	٩٧٦.١
Kuwait	٤١٠.٩	٢٢٢.٣	٣٧٦.٤	٢٥٤.٣	٢٠٥.٦	٥٨٩.٢	٩٢٢.٨	١١٠.٦	١٧٩٧.١	١٥٩٤
UAE	٢٨٣	٣٠١.٩	٣٤٩.٤	٣٠٢.٩	٢٧٨.٨	٣٧١.٦	٧٢٩	٩٨٩.٦	١٣٩٢.٩	١٣٨٠.٣
Qatar	٤١.٧	٤٤.٤	٤٥.٤	٤٨.٥	٤٦.٢	٦٣.٨	١٠٩	١٠٢.١	١٣١	١٤٠.٧
Bahrain	١٩.٤	١٢.٧	٥٤.٢	٢٣.٨	٧.١	١٠.٥	٤٧	٢١.٩	٧٧.٦	٣٦.٤
Oman	١٢.١	١١	١١.٣	١٤.٩	١٥.٥	١٨.٤	٢٤.٩	١٧.٧	٣١.٦	٢٧.٥
Total	١٥٠٤.٤	١٢٧٣.٦	١٤٥٧.٩	١٢٧٨.٨	١١٩٢.٨	١٧٧٩	٢٦٠٨.٥	٣٠٩٦.٧	٤٣٨٩.٦	٤١٥٥

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير الشهري، أعداد متفرقة.

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن ثلثي المغتربين المصريين يعملون في الدول النفطية الغنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يترك ٨٠% منهم أسرهم الصغيرة في مصر، ولكنهم يحافظون على علاقاتهم المباشرة والقوية مع بلدهم، نظراً لطبيعة عملهم المؤقتة في تلك البلدان أو لقربها الجغرافي من مصر.

حجم تحويلات المصريين في الخارج من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١م:

زادت نسبة تحويلات العاملين في الخارج من ٤٣٢٩.٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٥٠٣٤.٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ زادت نسبة التحويلات الخاصة بمعدل ٣٣.٨% كنتيجة أساسية لزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج، فقد زادت من ٦٣٢١.٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨٥٥٩.٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

لتعاود الهبوط إلى ٧٨٠٥.٧ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث يلاحظ أن نسبة التحويلات للعاملين في المملكة العربية السعودية زادت من ١١.٢% إلى ١٢.٥% وكذلك تحويلات العاملين في دولة الإمارات من ١٦.٣% إلى ١٧.٧% بينما تراجعت نسبة تحويلات العاملين في دولة الكويت من ٢١% إلى ٢٠.٤%.

في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ عادت تحويلات المصريين العاملين في الخارج للارتفاع إلى ٩٧٥٣.٤ مليون دولار، ثم إلى ١٢٥٩٢.٦ مليون دولار في ٢٠١٠/٢٠١١، ثم إلى ١٧٩٧٠.٩ مليون دولار في ٢٠١١/٢٠١٢ من الأرقام السابقة يمكن نفي الافتراض القائل: بأن الاضطرابات السياسية في مصر أثرَّت على حجم تحويلات العاملين في الخارج، حيث ما تشهده مصر من أزمات سياسية عقب ثورة ٢٥ يناير.

هذه التحويلات كانت بمنزلة طوق النجاة للاقتصاد المصري في العامين الماضيين بعد تراجع الموارد الرئيسة من النقد الأجنبي مثل السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعد التحويلات النقدية مصدراً أساس للدخل لأسر المغتربين، حيث تمثل ٤٠% من نفقات تلك الأسر (١).

(١) محمد أحمد السعدني، مقال " مصر تستحوذ على ٤٠% من تحويلات العمالة في الشرق الأوسط "، جريدة المصري اليوم، عدد ٥ يونيو ٢٠١٣.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الخليجية المصرية

في ضوء تطورات الربيع العربي

شهدت العلاقات المصرية مع دول الخليج العربي نوعاً من الفتور، منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، اختلفت درجته من دولة إلى أخرى، وبات من الضروري تغيير هذه الصورة، وإعادة العلاقات المصرية – الخليجية إلى سابق عهدها لمصلحة الجميع، فلا يمكن أن يختلف اثنان على أن دائرة العلاقات العربية يجب أن تكون الدائرة الأكثر أهمية لدى وضع أي تخطيط لمستقبل سياسة مصر الخارجية.

إن فتور العلاقات المصرية الخليجية خلال الفترة الماضية كان له أسباب عديدة، يأتي في مقدمتها الموقف المتحفظ لدول الخليج من ثورات الربيع العربي عموماً، ومن الثورة المصرية بشكل خاص، حيث أثارت مخاوف دول الخليج من انتقال رياح "الربيع العربي" إليها، خصوصا مع وجود أعداد كبيرة من العمالة المصرية على أراضيها، وقد حاولت قيادات الإخوان في أكثر من مناسبة طمأنة دول الخليج بالتأكيد على أن مصر لا تصدر الثورة وأن أمن الخليج خط أحمر بالنسبة لمصر (١).

ورغم كل شيء تظل العلاقات المصرية الخليجية على درجة كبيرة من الأهمية، ليس لمصر وحدها لكن لدول الخليج أيضاً؛ لأنها علاقات حتمية وأبدية مهما تغيرت النظم الحاكمة، وهناك أسباب كثيرة تجعل من العلاقات المصرية الخليجية كيانا ثابتا وراسخا لا يتأثر بالمناخ السياسي، منها أن قناة السويس تعد شريانا حيويا للدول الخليجية، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول عبرها.

وفي المقابل توجد أعداد كبيرة من العمال المصريين بالخليج، تشير التقديرات إلى أن عددهم يزيد على ٣ مليون، يسهمون في دعم الاقتصاد المصري من خلال تحويلاتهم للعملات الصعبة، ويظل حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج، والاستثمارات المتبادلة، أحد عوامل تقوية العلاقات وتأكيد أهميتها.

---

(١) سامي القمحاوي، مقال " مبارك والثورة والإخوان "، جريدة الأهرام، ١٠ سبتمبر ٢٠١٢.

ويبقى أن تتغلب جماعة الإخوان والخارجية المصرية على عقبتين رئيسيتين للوصول إلى علاقات متميزة مع دول الخليج، الأولى تتمثل في إقناع دول الخليج أنها تتعامل مع مصر ورئيس مصر، وليس مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث تنظر دول الخليج بقلق إلى الجماعة، خصوصاً أنها تنظيم دولي عابر للحدود، ودول الخليج وإن كانت وفرت ملاذاً آمناً لعدد كبير من أعضاء وقيادات الجماعة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إلا أن الأمور اختلفت الآن، ولم يعد مقبولاً لدى معظم الدول الخليجية أن تسمح بوجود للجماعة على أراضيها ([1]).

والعقبة الثانية تتعلق بالرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث كانت دول الخليج وفي مقدمتها السعودية تعارض محاكمة مبارك، وأوضحت المملكة أن موقفها نابع من قيم عربية، تتمثل في المحافظة على هيبة رئيس وإجارته، خصوصاً أن الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي كان قد غادر تونس إلى جدة بعد الثورة مباشرة، ووفرت له السعودية ملاذاً آمناً مقابل ألا يعمل بالسياسة؟، واقترحت القيادة السعودية في ذلك الحين إمكانية تطبيق الحل نفسه مع مبارك.

من جهة أخرى تشير كل الدلائل إلى أن هناك فرصة لبناء علاقات مصرية – خليجية أقوى بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وانتهاء حكم الإخوان المسلمين، تتلافى العيوب التي شابتها في ظل حكم الرئيس الأسبق مبارك، وتتفادى المأزق الذي مرت به في ظل حكم الرئيس السابق مرسي.

([1]) Jane Kinninmont, "Unrest in the Gulf, Chatham House ٢٠١٠". ٢ Mar ٢٠١١.

المبحث الأول

المسار التعاوني للعلاقات الخليجية المصرية

١- مستقبل العلاقات القطرية المصرية:

مَرَّت العلاقات المصرية القطرية بمراحل مِفصَليّة، منذ أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان إمارة قطر في ٢٧ يونيو ١٩٩٥، انعكس ذلك على الناحية الاقتصادية، لكن بعد الثورة حدثت انفراجة لهذه العلاقة بوجود توجه من الجانب القطري من أجل الدخول باستثمارات كبيرة إلى مصر لزيادة حجم الاستثمارات القطرية من خلال تفعيل دور مجلس الأعمال القطري الذي كان له أساس قانوني في اتفاقية موقعة منذ عام ١٩٩٦ ولم تفعل إلا بقرار وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصرية محمود عيسى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٢.

فترة التوتر والجفاء:

انقسمت العلاقات بين القاهرة والدوحة إلى مرحلتين، الأولى قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث ساد التوتر والشدّ المستمر مع نظام حسني مبارك حتى وصلت إلى حدّ تجميد العلاقات والزيارات، ثم مرحلة ما بعد الثورة ودعم الدوحة لها منذ اليوم الأول، وبدأ الاستقرار يُخيّم على العلاقات، خاصةً في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم والتي تتميز بعلاقات راسخة مع حكم آل ثان في قطر (١).

من المهم لتحليل المشهد الحالي للعلاقات المصرية القطرية، أن نلقي الضوء على النموذج العام للعلاقات بين البلدين إبان حكم نظام مبارك، والذي يمكن تلخيصه في مظهرين اثنين، هما: التوتر والجفاء، فعلى الرغم من أن ثمة مراحل تحسن قد شابت مسار تلك العلاقات، إلا أن السمة الرئيسة لذلك المسار طوال تلك الفترة اتسمت بالعلاقة غير الودية بين الرئيس المصري السابق مبارك وأمير قطر، أو نتيجة للغيرة من النشاط الدبلوماسي القطري الفعال، والذي لم يكن يترك أزمة في العلاقات العربية – العربية، أو حتى داخل الدول عربية، إلا وتحرك باتجاه تقديم مبادرات بشأنها.

---

(١) أمال رسلان، مقال "محطات متعددة للعلاقات بين القاهرة والدوحة "، جريدة اليوم السابع، ٢٤ يونيو ٢٠١٣.

وقد تجلت أبرز مظاهر الجفاء والبرودة في العلاقات بين البلدين على خلفية الانقسام العربي – العربي بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦، إثر قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيلين، حيث حملت مصر حزب الله مسئولية التصعيد واصفة ما قام به بأنه "مغامرة غير محسوبة" قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة وهو الاتجاه الذي تبنته أيضاً السعودية والأردن، في حين اتخذت قطر سياسة مغايرة لهذا الاتجاه، بالإعلان عن تأييدها للمقاومة والمحافظة على سلاحها.

وفي السياق ذاته شهد عام ٢٠٠٩ مظهراً آخر للتوتر بين البلدين، عقب فترة تحسن وجيزة تمثلت في قيام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بزيارة مصر عام ٢٠٠٧ لبحث سُبل دعم علاقات التعاون بين البلدين، وافتتح خلالها الأمير مركز قطر لتكنولوجيا المعلومات الذي أقيم على مساحة ٢٠ فدان في محافظة أسوان بمنحة قطرية، حيث نشرت جريدة الجمهورية المصرية محتوى مسيئاً لقطر، معتبرا إياها "دولة تتلخص في امرأة وقناة فضائية" في إشارة إلى الشيخة موزة قرينة أمير قطر، وقناة "الجزيرة".

وفي العام ذاته أبت الظروف والتحولات في المنطقة عودة الدفء إلى علاقات البلدين فسكبت مزيداً من الزيت على النار، عبر بوابة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ٢٠٠٩ حيث اتهمت قطر بعض الدول العربية بالتواطؤ على غزة، في إشارة إلى مصر كونها الدولة العربية الوحيدة التي تملك إنقاذ شعب غزة آنذاك عبر فتح معبر رفح، ومن ثم رفضت مصر، وتبعتها السعودية، دعوة قطر لعقد قمة عربية طارئة في الدوحة لبحث تداعيات العدوان وسُبل إيقافه، متعللةً بتفضيلها المشاورات غير الرسمية بين القادة العرب بالقمة الاقتصادية بالكويت، والتي كان من المقرر انعقادها في يناير من العام ذاته. فضلاً عن علاقة أمير قطر المتميزة مع نظام أحمدي نجاد في إيران المقطوعة علاقته مع مصر منذ أكثر من ٣٠ عاماً (١).

من جهة أخرى فتحت قطر أبوابها أمام معارضي النظام المصري مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم والشيخ يوسف القرضاوي، واستضافتهم، مما كان سبباً آخر لتوتر العلاقات،

(١) محمد السيد عبد الجواد، دراسة "العلاقات المصرية القطرية: تقارب مثير للجدل"، المركز المصري للدراسات والمعلومات.

وفتح منابر قناة الجزيرة القطرية لهم لصبّ الهجوم على مبارك وأسرته وسياساته نحو توريث الحكم لنجله جمال، وهو ما أعتبره نظام مبارك مُهين للقاهرة.

يوماً بعد يوم انهارت العلاقات وتوقفت الزيارات حتى ٢٥ يناير فكانت قناة الجزيرة القطرية ومن خلفها حكم حمد بن خليفة داعماً قويًّا للثورة المصرية، والتي فتحت بثًّا مباشراً من قلب ميدان التحرير في الوقت الذي كان التليفزيون المصري ينقل صورة لكورنيش النيل وهو خالٍ من المتظاهرين.

ثورة ٢٥ يناير والمسار التعاوني بين البلدين:

بعد سقوط نظام مبارك بدأت بوادر بتحسن العلاقات تظهر في الأفق، وقام في مايو ٢٠١١ بأول زيارة له بعد الثورة والأولى للقاهرة منذ عام ٢٠٠٧ التقى خلالها المشير حسين طنطاوي، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقامت قطر بسحب مرشحها لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية حتى تحتفظ مصر بهذا المنصب كما جَرَت العادة وأكَّد وقتها حمد بن جاسم وزير الخارجية القطري، أن موقف بلاده يأتي لدعم مصر الثورة.

لكن التطور الحقيقي في العلاقات بدأ منذ فوز الدكتور محمد مرسي، برئاسة مصر كأول رئيس مدني مُنتَخَب، فبدأت العلاقات تأخذ منحنى أكثر تقرباً، وقام الأمير القطري بزيارة مصر عقب شهر من تولي مرسي الحكم وعقدا قمة ثنائية لبحث تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادي، وتكررت على مدار العام ثلاث مرات في القاهرة، وكانت بداية لتوالي الزيارات بين البلدين على أرفع المستويات.

أبرز المعطيات التي طرأت على العلاقات المصرية القطرية بعد الثورة[١]:

- اضطلاع مصر برسم مسار جديد لسياستها الخارجية، لاسيما مع الدول التي اتسمت علاقات مصر معها قبل الثورة بالفتور وغياب الدفء، على غرار؛ إيران، وقطر، وروسيا، خصوصاً أن تلك القطيعة وذلك الفتور جاء في مجمله لاعتبارات شخصية أو كانعكاس لسياسة التبعية التي فرضتها واشنطن.

(١) مرجع سابق، محمد السيد عبد الجواد، دراسة " العلاقات المصرية القطرية: تقارب مثير للجدل "، المركز المصري للدراسات والمعلومات.

- وصول الدكتور محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى رئاسة الجمهورية، أخذاً في الاعتبار الدور الكبير الذي يلعبه الرئيس في السياسة الخارجية المصرية.

- توازي وطموح قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، مع حالة مصر المنهكة سياسيًّا واقتصاديًّا ومن ثم فإن التقارب المصري القطري من شأنه تدعيم المكانة الإقليمية القطرية بالنظر إلى ثقل مصر الجيواستراتيجي في المنطقة، لاسيما في ظل التراجع والفتور النسبي الذي بات ينسحب على العلاقات المصرية الخليجية ما بعد الثورة، لاسيما السعودية، والإمارات، واتباع قطر سياسة خارجية مبتكرة تجمع بين المحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه.

- رغبة قطر في الانفتاح اقتصاديًّا على مصر، ضماناً لاستمرار نموها الاقتصادي وزيادة لسقف استثماراتها في مصر التي تعد سوقاً استثماريا واعداً، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وثرواتها البشرية ومواردها الطبيعية، وفي هذا الإطار جاء إعلان قطر عن اعتزامها زيادة استثماراتها في مصر لتصل إلى ١٨ مليار دولار، في عدد من المشروعات الضخمة خلال السنوات الخمس المقبلة.

- تأزم الأوضاع الاقتصادية في مصر عقب الثورة بسبب حالة الاحتقان السياسي وغياب التوافق المجتمعي ما أدى إلى تراجع الاحتياطي النقدي، وانخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، فبرزت حاجة مصر إلى دعم مالي لم تتردد قطر في تقديمه، عبر حزمة من المساعدات على الرغم من التأثير السلبي لمنطق الاستدانة على المدى البعيد.

– تعد قطر أحد أهم الاقتصادات في العالم، حيث يتجاوز متوسط الدخل السنوي للمواطن فيها ٩٠ ألف دولار، كما إنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة إنتاجية تبلغ ٧٧ مليون طن سنويًّا، ومن ثم فإن دعم أواصر التعاون بين البلدين يحقق مصلحة كل منهما، حيث يلبي حاجة مصر من الغاز الذي تعتمد عليه في توليد الكهرباء، كما يؤدي إلى فتح سوق جديدة لقطر أمام صادراتها من الغاز، وهو ما يتضح من خلال إعلان وزارة البترول –

وقتذاك– أن أولى شحنات تبادل الغاز بين مصر وشركة قطر للغاز الحكومية، ستصل يوم ٢٨ مايو ٢٠١٢م.

مظاهر التقارب.. مساعدات وزيارات:

وعلى الرغم من المعطيات السابقة، فإن العلاقات المصرية القطرية بعد الثورة، لم تخل من بعض من منغصات كادت أن تعكر صفو العلاقات بعد تحسنها، بسبب سياقات المرحلة الانتقالية، والتغير الذي طرأ على المشهد السياسي المصري، بيد أن تلك المنغصات مرت كسحابة صيف، لم تتوقف عنده كلتا الدولتين، ولعل المثال الأبرز على ذلك قيام قوات الأمن المصرية أكثر من مرة خلال شهر سبتمبر ٢٠١١ بمداهمة مكتب قناة الجزيرة مباشر مصر، التي تبث من القاهرة واحتجاز صحفييها وموظفيها، ومصادرة معداتهم، بدعوى مخالفة القناة للقانون المنظم لعمل الفضائيات في مصر.

وعقب فوز الدكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، حدثت طفرة غير مسبوقة في العلاقات بين البلدين كان لها من قوة التأثير ما جعل الشكوك تتنامى لدى بعض القوى والتيارات السياسية بشأن ذلك التقارب، لاسيما وأن مصر لا تزال تعاني عقدة مبارك الذي أفقد البلاد استقلال قرارها السياسي بسبب المساعدات الخارجية خاصة الأمريكية هذا من ناحية، وغضب الرأي العام في مصر من المبالغة في سياسة الاقتراض لما لها من تداعيات سلبية من ناحية أخرى.

وقد تعددت مظاهر التقارب الكبير بين مصر وقطر بعد وصول الرئيس مرسي لسدة الحكم، تمثل أبرزها في الدعم المالي والاقتصادي القطري لمصر، وكثرة الزيارات المتبادلة بين المسئولين والقادة السياسيين في كلا البلدين.

على صعيد الزيارات المتبادلة [(١)]:

- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي في ٢٠١٢/١١/١٧م أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتناولت مباحثات الزعيمين الأوضاع في غزة وسُبل وقف الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على الشعب الفلسطيني الشقيق، وعكست المباحثات تطابق وجهتي النظر المصرية والقطرية حول الموقف وضرورة

(١) مرجع سابق، العلاقات القطرية المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

اتخاذ موقف عربي موحد من خلال جامعة الدول العربية لدعم الشعب الفلسطيني، ورفض العدوان وإيقافه على الفور، كما أن الجانب القطري أوضح خلال اللقاء عن المساعدات التي رصدها لمساعدة الجانب الفلسطيني في مواجهة آثار العدوان.

- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي في ٢٠١٢/١٠/٢٤م أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة، وتناولت مباحثات الزعيمين تعزيز العلاقات الثنائية وحجم التعاون الاقتصادي والاستثمارات بين البلدين.

كما تناولت المباحثات التشاور حول القضايا العربية والإقليمية، وعلى رأسها الأوضاع في سوريا، وسُبل وقف نزيف الدم هناك، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وعقب اللقاء صرح د. هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء السابق أن أمير قطر السابق أعرب عن امتنانه وأضاف قنديل أن الزعيمين بحثا تذليل الصعوبات أمام الاستثمارات القطرية في مصر، وأنه تم الاتفاق على قيام قطر بتصدير الغاز المسال إلى مصر، مشيرا إلى أنه لا توجد أية مشكلات، وأن ما يجري الآن هو التفاوض على آليات التنفيذ، موضحاً أن مصر ستستخدم الغاز المسال في محطات توليد الكهرباء لتقليل استخدام المازوت لأنه سيء الكفاءة ولا يساعد في صيانة المحطات.

- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي بمقر رئاسة الجمهورية في ٢٠١٢/٩/٦، الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية، حيث تناولت المقابلة بحث سُبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة ما يتعلق بتوسيع التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات القطرية في السوق المصرية.

كما تناولت المباحثات آخر التطورات الجارية على الساحة العربية خاصة ما يتعلق بجهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية لوقف نزيف دماء الشعب السوري بعيداً عن التدخل الأجنبي.

- زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر السابق لمصر في ٢٠١٢/٨/١١ التقى خلالها بالرئيس السابق محمد مرسي في قمة ثنائية بينهما بمقر رئاسة الجمهورية، بحث خلالها تطورات الأوضاع على الساحتين العربية

والدولية في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة أخيراً، إلى جانب استعراض سُبل التعاون المصري القطري المشترك خلال المرحلة المقبلة في العديد من المجالات والعمل على فتح آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاستثمارية والاقتصادية، وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال في البلدين لعمل استثمارات جديدة في كل من قطر ومصر لدفع عجلة التنمية ليستفيد بها المواطن في كل من مصر وقطر.

- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي في ٢٠١٣/٥/٢٣ بقصر الاتحادية بمصر الجديدة الشيخ حمد بن جاسم آل ثان، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر. حيث رحب الرئيس السابق محمد مرسي بالمساعي الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف ٢ لتسوية الأزمة السورية استكمالا للجهود الإقليمية الدافعة في اتجاه حل الأزمة السورية. خاصة المبادرة المصرية، وتطرقت المحادثات إلى الأزمة السورية حيث اتفق الرئيس السابق مرسي ورئيس وزراء قطر حول خطورة استمرار سقوط آلاف الضحايا في الصراع الذي ينذر بتفكك الدولة.

كما أكد الرئيس السابق محمد مرسي أهمية توافق الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة على تحقيق التسوية السلمية للأزمة السورية والدفع في هذا الاتجاه من أجل إيقاف نزيف الدم السوري والمحافظة على وحدة وسلامة الأراضي السورية ومنع التقسيم الطائفي للدولة.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين وسُبل تطويرها، كما رحب الرئيس السابق بما شهدته تلك العلاقات نم نمو مطرد منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير خاصة في مجالات الطاقة والبترول والغاز الطبيعي.

- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي الشيخ حمد بن جاسم آل ثان رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر خلال زيارته لمصر في ٢٠١٣/٤/٣٠م، تناولت المباحثات بين الطرفين وسُبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

- زيارة د. هشام قنديل لقطر في ٢٠١٣/٤/١٠ حيث التقى بـ ولي العهد القطري وكذلك رئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم في مباحثات إيجابية تمهد لنقلة نوعية في العلاقات بين البلدين حيث تم الاتفاق على ما يلي:
  - تسمح الحكومة القطرية بعمل الشركات المصرية بدولة قطر بدون كفيل.
  - تشارك الشركات المصرية في أعمال الإنشاءات والتجهيزات والإعداد لكأس العالم الذي تستضيفه قطر في ٢٠٢٢.
  - تقدم قطر دعماً جديداً لمصر بـ ٣ مليارات دولار في صورة وديعة أو سندات.
  - تقوم قطر بتزويد مصر بالغاز الطبيعي.
  - تدخل الشركات القطرية في مزايدات على الأراضي المخصصة للاستثمار في مصر.
  - الاتفاق على دراسة المشروعات الاقتصادية التي يمكن تنفيذها بين البلدين خاصة في مجال المناطق الصناعية ومشروعات الحديد والصلب.
- زيارة الرئيس السابق محمد مرسي لقطر في ٢٠١٣/٣/٢٥م لحضور فعاليات القمة العربية الرابعة والعشرون بالدوحة في ٢٠١٣/٣/٢٦م، وقد أكد الرئيس السابق محمد مرسي في كلمته أمام القمة العربية على إيمان مصري بأهمية التضامن والتكامل العربي، على كافة مستوياته، قائلاً: إن مصر، حكومةً وشعباً، تقدر مواقف الدول والشعوب العربية الشقيقة التي ساندت ثورة الشعب من أجل العدل والحرية والكرامة، وأضاف الرئيس السابق أنه يجب على الدول العربية أن تأخذ زمام المبادرة لتحقيق طموحات شعوبنا وحماية حقوق بلادنا، لاسيما لإنهاء احتلال الأراضي العربية ورفع الظلم عنها.

طارحاً رؤية مصر لحل العديد من القضايا العربية، ودعا قطاعات الأعمال بالدول العربية للاستثمار في مصر، وطالب بتعزيز العمل العربي المشترك، لضمان التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة تنهي معاناة الشعب الفلسطيني، وحذر من مخاطر انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط لما له من تأثير على أمنها واستقرارها.

- كما التقى الرئيس السابق محمد مرسي في ٢٠١٣/٣/٢٦م بأبناء الجالية المصرية في قطر، حيث أكد خلال اللقاء أن مصر تمر بمرحلة بالغة الدقة، وأن التاريخ سوف يذكر للشعب المصري أنه قد أُتيحت له فرصة تاريخية، ولم يضيعها.
- استقبل الرئيس السابق محمد مرسي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر في ٢٠١٣/١/٨م بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، بحضور الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء السابق.

وكان الشيخ حمد قد وصل إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء تشمل العلاقات بين البلدين في كافة المجالات وسُبل دعمها، إلى جانب بحث سُبل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وقطر.

على صعيد الدعم المالي والاقتصادي:

قدمت قطر حزمة من المساعدات المالية والاقتصادية لمصر، لم تقدمها أية دولة أخرى خليجية في تلك الفترة، حيث بلغ إجمالي قيمة ما قدمته قطر فعليًّا لمصر منذ الثورة حتى عام ٢٠١٢ نحو ٥ مليارات دولار، منها مليار أعطته الدوحة لمصر كمنحة، ٤ مليارات كوديعة لدى البنك المركزي المصري.

هذا بخلاف ما أعلنه الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر، خلال زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل للدوحة، أن بلاده قررت تقديم دعم مالي قدره ٣ مليارات دولار في صورة سندات من الحكومة القطرية إلى الحكومة المصرية، وكذلك سماح قطر للشركات المصرية بالعمل فيها مباشرة ودون الحاجة إلى نظام الكفيل، إلى جانب اعتزامها تزويد مصر باحتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال، هذا بالإضافة إلى ما سلف بيانه من اعتزام قطر ضخ استثمارات تقدر بنحو ١٨ مليار دولار، منها نحو ٨ مليارات لصالح مشروعات سياحية بمنطقة البحر الأحمر، و ١٠ مليارات لمشاريع اقتصادية أخرى في شرق بورسعيد.

ومن جهة أخرى تم عقد اتفاقاً في أبريل ٢٠١٣م بين مجموعة حديد المصريين وشركة سياك للمقاولات المصرية لإنشاء مصنع حديد المصريين بالعين السخنة بتمويل من مجلس

الأعمال المصري القطري، تم التوقيع على هذه الاتفاقية على هامش زيارة رئيس مجلس الوزراء المصري السابق الدكتور هشام قنديل لقطر والوفد المشارك معه من أعضاء مجلس الأعمال المصري القطري، بتكلفة إجمالية للمشروع تصل إلى ١.٦ مليار جنيه وتبلغ تكلفة الإنشاءات حوالي ٢٢٠ مليون جنيه.

وأوضح الشيخ حمد بن جاسم أن أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة حريص على دعم مصر وخاصة بعد الثورة المصرية للإيمان الراسخ بأن مصر لها دور فاعل في المنطقة العربية بأسرها، وأنها ثرية برجالها وشعبها وثرواتها، مشيراً إلى أن القيادة السياسية في كلا الدولتين حريصة على إكمال المشروعات الاستثمارية في مصر، كما وعدت الدوحة بأن تشارك الشركات المصرية في أعمال الإنشاءات والتجهيزات والإعداد لكأس العالم الذي تستضيفه قطر في ٢٠٢٢م.

وقد كشف البنك المركزي عن ارتفاع حجم الاستثمارات القطرية التي دخلت مصر بمعدل ٧٤% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١م بنحو ٩.٨ مليون دولار لتقفز إلى ١٣.٢ مليون دولار، ليصل حجم الاستثمارات القطرية في مصر إلى ٥٧٢ مليون دولار، تضخ من خلال ١٥٥ شركة قطرية.

لكن الاستثمارات القطرية في مصر تحولت إلى جدل في الشارع المصري، خاصة بعد تسريب شائعات حول منح قطر امتياز الاستثمار في قناة السويس وتأجير الآثار المصرية، وهو الأمر الذي قلب الشارع المصري ووسائل الإعلام للبحث والتفتيش عن نوايا قطر الخفية، إلى أن تم نفي هذه الشائعات من القاهرة والدوحة، وتأكيد القيادات القطرية على أن دعمهم للثورة المصرية لا يقف وراءه هدف محدد.

وبجانب هذه الشائعات كان هناك من يتحدث عن سعي قطري لبسط نفوذها على مصر واستغلال أزمتها الاقتصادية، وهو ما نفته جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة (الحزب الحاكم)، مؤكدة أن علاقات مصر الخارجية تقوم على "الندّية"، وأن الرئاسة تقدر دعم قطر المالي لمصر التي تواجه أزمة اقتصادية.

مصر وقطر.. تأثيرات البيئة الإقليمية:

إن ما تكشف عنه السياقات والمعطيات والتجليات المتعلقة بتنامي العلاقات المصرية القطرية بعد الثورة، وصعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر، ليس بالأمر الغريب أو المستهجن في العلاقات الدولية، ولا ينفي ذلك مبالغات البعض في تصوراته وشكوكه إزاء الدور القطري في المنطقة، والزعم بأن الدعم المالي لمصر سيؤدي إلى إمساك قطر بتلابيب الاقتصاد، ومن ثم يسهل توجيه الثورة المصرية سياسيًّا إلى وجهة أخرى.

إن مصر ليست بهذه الهشاشة التي قد يصوغها البعض، كما أن قطر ليست صاحبة اليد الطولى في التأثير على الاقتصاد المصري، وإنما هي مجرد لاعب ضمن العديد من اللاعبين، ينشطون لاعتبارات المصلحة الوطنية لدولهم، ما يثير التساؤل بشأن أهمية أن تسعى مصر الكبيرة المستقلة نحو تحقيق مصالحها الوطنية كذلك.

ولا يخفى، في هذا السياق، مدى حاجة البيئة الإقليمية الخليجية لنوع من التوازن الاستراتيجي، في ظل معضلات الجوار الإيراني، وقد تبدو مصر مرشحة بشدة لإحداث هذا النوع من التوازن، إذا ما قدمت نفسها خليجيًّا كموازن استراتيجي مليء، ويستلزم ذلك العمل على إذابة الجليد في العلاقات المصرية الخليجية التي تأثرت في مجملها سلباً بعد الثورة المصرية، في ظل مخاوف خليجية، قد تبدو مبررة، من تصدير الثورة المصرية، وصعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، بما يمثله من تهديد للنموذج الخليجي في الحكم، والذي يستند إلى نموذج " الدولة – القبيلة " مصطبغاً بصبغة دينية ذات نزعة " سلفية تقليدية " في مجملها.

فالتقارب المصري مع دولة قطر، بصرف النظر عن اعتبارات الحجم والمساحة، وبالتركيز على النشاط والحراك الدبلوماسي والقوة الاقتصادية، يمكن أن يخدم مصر سياسيًّا قبل أن يخدمها ويصب في مصلحتها اقتصاديًّا، حيث يمنح هذا التقارب صانع القرار المصري المزيد من المساحات الرحبة للمناورة والحركة في حقلي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، لتحقيق أهداف الدولة المصرية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بل والداخلي أيضاً، ومن ثم فإن العبرة في هذا الأمر بالنتائج والمآلات لا بالمخاوف والتحيزات.

نظرة مستقبلية:

أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ متغيراً مهمًّا في تحديد مستقبل العلاقات القطرية المصرية حيث نزل ملايين من الشعب المصري ثائرون على حكم الإخوان مطالبون بانتخابات رئاسية جديدة وعزل الرئيس السابق مرسي، وهو ما استجاب له الجيش المصري بعزل مرسي ووضعه تحت الإقامة الجبرية وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا لمصر لحين اجراء انتخابات رئاسية جديدة، هذا المتغير له أثر بالغ على رسم مستقبل العلاقات القطرية المصرية، فالتحول الذي أحدثته احتجاجات ٣٠ يونيو في مصر، والتي أسقطت حكم الإخوان المسلمين، وهو ما يؤشر، وفق تقديرات عديدة، إلى " نهاية المشروع الإخواني " في المنطقة على النحو الذي خططت له إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالتعاون مع قطر وتركيا، والذي كان يقوم على دعم وصول الإخوان إلى السلطة في الدول التي تشهد تحولاً ثوريًّا، وعلى أن تصبح تركيا "القائد" المُعبر عن القوى السنية في مواجهة إيران المعبرة عن القوى الشيعية، على نحو يدعم تقسيم المنطقة وفق خطوط مذهبية، إذ أن سقوط حكم الإخوان في مصر أعاد ترتيب الأوراق، بالنسبة للدول التي تراهن على الإخوان وسعت إلى دعمهم اقتصاديًّا، وعلى رأسها قطر، التي كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي قدمت ٨ مليارات دولار للحكومة المصرية بعد انتخابات الرئاسة ([1]).

المتغير الثاني المهم في تحديد مستقبل العلاقات هو تولي الأمير تميم السلطة، والذي يبدو من الواضح أن لديه "رؤية" مغايرة لوالده، وأنه ربما يكون أكثر مراعاة للحساسيات التي أثارتها سياسات قطر خلال الفترة السابقة، خاصة في الخليج، بما يتوافق مع ما جاء في خطابه الذي ألقاه في ٢٦ يونيو ٢٠١٣م والذي قال فيه: " نحن نسعى إلى الحفاظ على علاقات مع الحكومات والدول كافة، كما أننا نحترم جميع التيارات السياسية المخلصة والمؤثرة والفاعلة في المنطقة، ولكننا لا نحسب على تيار ضد آخر "، وهو ما يُعد اختلافاً عن موقف قطر السابق، الذي تعامل مع جماعة الإخوان المسلمين على أنها القوة التي تستطيع أن تحقق الديمقراطية في المنطقة.

---

(١) إيمان رجب، دراسة " مستقبل دور قطر في المنطقة العربية "، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١١ يونيو ٢٠١٣.

أما المتغير الثالث فهو تغير النخبة الحاكمة في قطر، حيث كان الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم، هما من يديران السياسة الخارجية للدولة، التي اتسمت بغلبة الطابع الشخصي، وغياب الطابع المؤسساتي المستقر، وهو أمر لا يضمن استمرارها في المدى الطويل؛ إذ من الواضح أن النشاط المتزايد لقطر عبر عن طموح شخصي للأمير والنخبة المحيطة به، دون أن يترجم هذا الطموح إلى مشاريع مؤسساتية.

٢- مستقبل العلاقات المصرية العمانية:

إن العلاقات الثنائية بين مصر وسلطنة عمان هي علاقات راسخة وعميقة، فسلطنة عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقتها بمصر بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م.

المسار التعاوني للعلاقات فترة حكم مبارك:

اتسمت العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك بالقوة والتعاون حيث إن السلطان قابوس ومستشاره عمر الزواوي كانا من الأصدقاء المقربين للرئيس السابق مبارك (١)، فقد لعب الزواوي دوراً مؤثراً أثناء أحداث الثورة المصرية، فهو المسئول العربي الوحيد الذي زار " مصر في السادس من فبراير قبل تنحي مبارك بخمسة أيام وجرت بينهما محادثات طويلة، بعدها اتجه مباشرة بصحبة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى السعودية لإطلاع ملك السعودية على نتيجة المحادثات التي تمت بينه وبين مبارك، وكان قد سبق زيارة الزواوي لمبارك اجتماع بين ملك السعودية والسلطان قابوس نتج عنه قرارات عدة أهمها: ضرورة مساندة مبارك في أزمته وحثه على الاستمرار في منصبه وعدم التنحي عن الحكم والتأكيد على مساندة دولتي السعودية وعمان له. والمعروف أن السلطان قابوس بن سعيد على علاقة طيبة بمبارك وكان دائم التردد على شرم الشيخ حيث وضع اسمه على شارع من شوارعها ولعائلة مبارك في عمان ٣ بيوت.

---

(١) أحمد سالم أحمد الشنفري، سياسة عُمان في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥م.

الاتفاقيات الموقعة بين البلدين:

- مذكرة تفاهم بين سوق مسقط للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية ٢٠٠٤م.
- تمديد العمل بالبرنامج التنفيذي الثقافي المنتهي ٢٠٠٣ للأعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٦م.
- مذكرة التفاهم للتعاون في مجال البيئة ٢٠٠٩م.
- مذكرة التفاهم للتعاون في مجال التخطيط ٢٠٠٩م.
- مذكرة التفاهم للإعفاء من تأشيرات الدخول لجوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة ٢٠٠٩م.
- مذكرة التفاهم في مجال التعاون الثقافي ٢٠١٠م.

العلاقات الثقافية:

لمصر دور مهم في التنمية الثقافية والتعليمية في سلطنة عمان، حيث قدمت مصر لسلطنة عمان الخبرات المصرية في كافة المجالات الحقوقية والدبلوماسية والقضائية والتعليمية، وتشهد الجالية المصرية في عمان بحُسن المعاملة والاحترام (١).

يُعد للأزهر دور ريادي في القطاع الديني في سلطنة عُمان، هناك بروتوكول موقع بين الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف العُمانية ووزارة الشئون الدينية العُمانية، كما يلتقي ممثلوها في إطار اللجنة المشتركة والدعاة المصريين وأئمة المساجد في السلطنة.

كما أن البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي (مدته ثلاث سنوات) يُعد نجاحاً بحيث تم تجديده عدة مرات بناءً على رغبة الطرفين.

---

(١) قاسم بن محمد بن سالم الصالحي، الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

استضافت القاهرة فعاليات مهمة في إطار العلاقات الوثيقة بين مصر وسلطنة عُمان ففي دار الأوبرا أقامت جمعية الصحفيين العُمانية خلال الفترة من ٢٨ سبتمبر حتى ٨ أكتوبر ٢٠١٠م معرضاً للصور الفوتوغرافية تحت عنوان: " ملامح من عُمان ".

مرحلة ما بعد ثورة يناير:

رغم العلاقات الطيبة التي ربطت بين مبارك والسلطان قابوس قبل ثورة يناير ٢٠١١، إلا أن السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه مصر لم تختلف كثيرا، حيث أعلنت سلطنة عمان أن ثورة ٢٥ يناير في مصر وما وقع من ثورات للربيع العربي هو شأن داخلي يختاره الشعب المصري أو شعوب ذلك الربيع، وهو ما أكده وزير الإعلام العماني في زيارته لمصر في أبريل ٢٠١٣، مشدداً على أن مواقف بلاده الداعمة لمصر هي اعتراف بدورها وقدرها ومكانتها.

وأشار الجابري إلى التعاون التقني والفني بين مصر وسلطنة عمان في مختلف المجالات الإعلامية والاستعانة بالخبرة المصرية الكبيرة في هذه المجالات ومنها التليفزيونية والإذاعية والصحفية وإعداد البرامج الوثائقية والحضارية عن سلطنة عمان وتخصيص ملفات سياسية بالصحف العمانية عن مصر لتبادل الرؤى بين مفكرين وكُتّاب من البلدين حول مختلف المتغيرات في مصر بما يعكس عمق العلاقات الإعلامية ([1]).

دلل على ذلك أن سلطنة عمان هي أول دولة عربية رحبت باستضافة المعرض الفني لإبداعات الثورة المصرية في يونيه ٢٠١١م على أراضيها، وعلى هامش المعرض تم عرض الفيلم التسجيلي "جمعة الرحيل" الذي يرصد الأحداث التي شهدها ميدان التحرير قبل التنحي خصوصاً موقعة الجمل. على خلفية الثورة التونسية والمصرية اشتعلت عدد من الاحتجاجات في سلطنة عمان في ٢٦ فبراير ٢٠١١م حين خرج المواطنون العمانيون للمطالبة بإجراء إصلاحات شاملة تضمنت تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وتوفير الوظائف ومحاسبة المسؤولين ممن تورط منهم في قضايا فساد وغيرها، وقد أجرى السلطان

(١) موقع الجريدة، http://www.algareda.com

قابوس تغييرات واسعة في هيكل مجلس الوزراء حيث أقال ١٣ وزيراً ومنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية كاملة ورقابية جزئية، وتغيرت نسبيًّا معالجات وسائل الإعلام للقضايا([١]).

وكان مجلس التعاون الخليجي الذي يضم كل من عمان والكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين، قد قرر في مارس ٢٠١١م برنامج مساعدات بقيمة ٢٠ مليار دولار للبحرين وعمان البلدين الأقرب ثراء بالنفط؛ وذلك بهدف حمايتهما من الاحتجاجات الشعبية.

لم تخش سلطنة عمان من التقاري المصري الإيراني بعد صعود الإخوان للحكم بعكس الموقف المتحفظ الذي اتخذته معظم دول الخليج من هذا التقارب، ويمكن تفسير ذلك لوجود علاقات متناغمة بينهما تميزت بالهدوء الشديد والذي تسارعت فيه مجالات التعاون، ورعاية مصالح بعضهما البعض في ضوء من التفاهم، سياسات إيران هذه، ساعدت في إحداث انقسامات عميقة بين العواصم العربية المختلفة الروئ تجاه نوعية التعامل مع إيران ([٢]).

يغلب على السياسة الخارجية لسلطنة عمان نوع من الحياد إزاء مجريات القضايا العربية الداخلية، فلم تسارع سلطنة عمان لتأييد ثورة يناير ٢٠١١م ولا ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م، ولم تتخذ سلطنة سلطنة عمان موقفاً متحفظاً من صعود الإخوان للحكم في مصر، ويمكن ترجمة ذلك أن جماعة الإخوان لم تشكل خطراً أو تهديداً حقيقيًّا لأمن سلطنة عمان؛ نظراً للأصول السنية لهذه الجماعة، والذين يشكلون أقلية ما بين ١٥–٢٠ في المائة وفقاً لأحد التقديرات، فضلاً عن نجاح السلطان قابوس في احتواء بعضهم، واتخاذ إجراءات عقابية ضد بعضهم بعد اتهامهم بمحاولة الانقلاب على نظام الحكم في عقد التسعينيات ([٣]).

---

(١) فراس التوبي، مقال "عامان من الإحتجاجات والإصلاحات في عمان"، جريدة البلد الإلكترونية، http://albaladoman.com

([٢]) MICHAEL SLACKMAN, report "Oman Navigates Between Iran and Arab Nations", The New York Times newspaper, May ١٥, ٢٠٠٩.

(٣) مرجع سابق، محمد عز العرب، دراسة "تحولات المواقف الخليجية إزاء مصر بعد سقوط حكم الإخوان" بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.

المبحث الثاني

المسار الصراعي والتنافسي للعلاقات المصرية

١- مستقبل العلاقات الإماراتية المصرية:

بدأت العلاقات المصرية الإماراتية في التقارب عام ١٩٧١ عندما قررت الإمارات الـ ٧ الاتحاد تحت مظلة دولة واحدة وهي الإمارات العربية المتحدة بقيادة الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان، وكانت مصر من أول الدول التي دعمت القرار الإماراتي واعترفت بدولة الإمارات المتحدة عربيًّا ودوليًّا.

ومنذ ذلك الحين بدأت الدولتان مرحلة جيدة من العلاقات الوطيدة بينهما في جميع المجالات، وكان للشيخ زايد دور بارز في دعم مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد عاشت الإمارات مع مصر قلباً وقالباً أثناء المواجهة مع إسرائيل وقدمت كل ما تستطيع أن تقدمه من دعم للوقوف مع مصر رغم حداثة عهدها وقلة قدراتها في تلك الفترة، وعندما أخرجت مصر من دائرة الجامعة العربية قامت الإمارات بدور مهم في سبيل إرجاع مصر إلى الحاضنة العربية، وقدمت الكثير من الدعم المادي لمشاريع مهمة وضخمة مازال لها الأثر الواضح في نفوس المصريين.

أما مصر فلم تبخل بإرسال خبراتها من الكفاءات للعمل في المجالات التربوية والصحية والإدارية في دولة الإمارات، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تنمية إنسان الدولة وتنمية قدرات البلد.

ولا ننسى دور مصر الداعم لأمن وسلامة واستقرار الإمارات من خلال دعم مواقفها السياسية لحل قضية الجُزر وموقفها الرافض من التدخلات الخارجية في شئون دولة الإمارات.

فالإمارات ومصر دولتان محوريتان في العالم العربي، حيث الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي وتتمتع بالحيوية القصوى في مجالات النمو والتطور ودولة منتجة ومصدرة للنفط،

وتلعب دوراً رئيسًا في شئون المنطقة الخليجية، فيما مصر هي مركز الثقل العربي لحجمها السكاني وقدراتها العسكرية (١).

فكلا الدولتين مكملتان لبعضهما البعض، بحيث لا يمكن أن تتحمل إحداهما الانقطاع عن الأخرى لأي سبب أو ظرف ما.

فالإمارات تحتاج إلى وقوف مصر معها في مواجهة كل ما يمكن أن يشكل خطراً عليها، ومصر بحاجة إلى قدرات الإمارات المالية والنفطية لتعزيز الوضع الاقتصادي المصري وتحسين مستوى معيشة الفرد.

وشهدت العلاقات السياسية بين البلدين تطوراً ملحوظاً وتفاهماً فيما يتعلق بالمواقف من القضايا العربية المطروحة على الساحة، خاصة بعدما وقعا على مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٨م بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي خارجية الدولتين وتبادل وجهات النظر في هذه القضايا، نصت مذكرة المشاورات السياسية على أن يقوم الطرفان بعقد محادثات ومشاورات ثنائية بطريقة منتظمة لمناقشة جميع أوجه علاقتهما الثنائية وتبادل وجهات النظر بشأن الدخول المسبق لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، يسمح كلا الطرفين لرعايا الطرف الآخر الحاملين جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة الدخول إلى أراضيهما والخروج منهما والمرور عبرهما بدون تأشيرة دخول وبدون رسوم، والبقاء في أراضي الطرف الآخر لمدة أقصاها ٩٠ يوماً (٢).

أهم الزيارات المتبادلة في فترة التعاون بين البلدين (٣):

- في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨، قام الرئيس مبارك بزيارة للإمارات (إمارة أبوظبي) لمدة يومين.
- في ١١ فبراير ٢٠٠٨، قام الرئيس مبارك بزيارة لدولة الإمارات العربية لمدة يومين (شملت إماراتي كلٌّ من أبوظبي و دبي)، تم خلالها بحث جميع القضايا العربية والإقليمية والدولية، وخاصة العلاقات الثنائية بين البلدين.

---

(١) محمد بن هويدان، " الإمارات ومصر علاقة يجب ألا تتضرر "، بوابة الوفد الإلكترونية، http://www.alwafd.org

(٢) العلاقات الثنائية بين مصر والإمارات، سفارة الإمارات العربية المتحدة، http://uae-embassy.ae

(٣) مرجع سابق، العلاقات الإماراتية المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

- في يناير ٢٠٠٦، قام الرئيس مبارك بزيارة للإمارات، لتقديم واجب العزاء في وفاة الشيخ مكتوم بن راشد، وزارها مجدداً في شهر فبراير ٢٠٠٦ في إطار جولة خليجية للرئيس مبارك.
- في الفترة من ١٠ وحتى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م، قامت السيدة سوزان مبارك بزيارة لدولة الإمارات رأست خلالها الوفد المصري المشارك في فعاليات المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية.
- في ٢ فبراير ٢٠٠٩، شارك وزير الخارجية والإعلام في اجتماع تشاوري دعا إليه وزير الخارجية الإماراتي عُقد بإمارة أبوظبي على مدار يومين.
- في ١٨ يناير ٢٠٠٩، شارك وزير الكهرباء والطاقة د. حسن يونس في القمة العالمية لطاقة المستقبل التي عُقدت بإمارة أبوظبي على مدى ثلاثة أيام، كما أجرى خلال الزيارة عدداً من اللقاءات مع عدد من المسئولين الإماراتيين المعنيين بمجالات الكهرباء والطاقة، وكذا بعدد من المسئولين بالشركات الإماراتية المعنية بالاستثمار في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة في مصر.
- في ٥ يناير ٢٠٠٩، شارك وزير الاستثمار د. محمود محيى الدين في فعاليات ملتقى العطاء العربي الذي عُقد في إمارة أبوظبي على مدى ثلاثة أيام، كما أجرى لقاءات مع عدد من كبار المسئولين الإماراتيين ومسئولي عدد من المؤسسات الاقتصادية المهمة بالإمارة.
- في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨، قام وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد بزيارة للإمارات.
- في ٢١ يوليو ٢٠٠٨ شارك وزير الخارجية والوفد المرافق في اجتماعات مجموعة (٦+٣+١) والذي عُقد في إمارة أبوظبي.
- في ٥ يوليو ٢٠٠٨، شارك وزير الري والموارد المائية ورئيس المجلس العربي للمياه في حفل إطلاق مشروع إنشاء الأكاديمية العربية للمياه والذي عُقد بإمارة أبوظبي على مدار خمسة أيام.

- في ١١ مايو ٢٠٠٨، شارك وزير التجارة والصناعة في أعمال المؤتمر السنوي للمجموعة الاستثمارية "ابراج كابيتال" والذي عُقد بإمارة دبي على مدار أربعة أيام.

أما العلاقات الاقتصادية بين مصر والإمارات فشهدت أزهى عصورها في فترة الثمانينات، حيث ظلت الإمارات على مدى سنوات طويلة هي المستثمر الأول في مصر باستثمارات تقدر بمليارات الدولارات، وهناك ١٨ اتفاقية تجارية واقتصادية تربط بين البلدين.

كما بلغ إجمالي المنح والقروض التي قدمتها حكومة أبوظبي لمصر ما يعادل (٢٥٠) مليون دولار حتى شهر يونيو ٢٠٠٧، وقدم صندوق أبوظبي للتنمية منحاً وقروضاً إلى مصر تبلغ قيمتها (٣٢٥) مليون دولار، أسهمت في تمويل عدد من المشروعات، من أبرزها امتداد ترعة الحمام ومساكن الفلاحين بالخطارة ودراسة جدوى اقتصادية لمشروع النقرة الزراعي، بينما أسهمت القروض التي بلغت قيمتها (٢٣٦) مليون دولار في تمويل مشروعات فندق عمر الخيام وكهرباء أبو قير، وتطوير قناة السويس، واستصلاح الأراضي بغرب النوبارية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وسماد طلخا ([1]).

على مستوى العلاقات الثقافية:

حظيت العلاقات الثقافية بين البلدين باهتمام كبير في السياق الشامل لدعم العلاقات بينهما، ولا شك أن القبول الإماراتي بما تحمله الثقافة المصرية من مضامين حضارية وفنية مختلفة قد ساعد على أن تصل هذه الرسالة الثقافية المصرية إلى المواطن الإماراتي، وفي هذا الإطار يتم سنويًّا تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية المصرية بدولة الإمارات سواء على صعيد الفرق الفنية أو المشاركة في معارض الكتب، فضلاً عن تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين في المجال الثقافي.

أما على صعيد التعاون والبحث العلمي بين الجامعات والمراكز العلمية، فتوجد اتفاقيات للتعاون بين جامعة الإمارات وبعض الجامعات الحكومية المصرية وجامعة الأزهر، كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين مركز بحوث الصحراء المصري والمركز الدولي للزراعة الملحية والصحراوية بدولة الإمارات بهدف التعاون في مجال تطوير وإدارة الموارد

(١) ماجدة صقر، " مصر والإمارات تودعان سحابة صيف " شبكة الإعلام العربية، http://moheet.com

المائية الطبيعية، وكذا إجراء الدراسات وتنفيذ المشروعات التنموية في مجالات الزراعة الصحراوية.

وفي إطار العلاقات الثقافية حظى الأزهر الشريف بتقدير المسئولين والمواطنين الإماراتيين كمرجع ديني معتدل، كما يرسل الأزهر كل عام في شهر رمضان عشرات من الأئمة والوعاظ لإحياء ليالي الشهر في مختلف إمارات الدولة.. إضافة إلى وجود تعاونٍ بين الأزهر وجامعته ووزارتي الأوقاف في كلا البلدين لإصدار الكتب الدينية والمطبوعات للأزهر الشريف بدعم من الجانب الإماراتي.. كما قامت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية بإقامة مركز ثقافي إسلامي في مصر تحت مسمى " مركز زايد للثقافة والتكنولوجيا " تابع لجامعة الأزهر الشريف، بخلاف موافقة المؤسسة أيضاً على ترميم عدد من المعاهد الأزهرية، إضافة إلى قيام الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة حاكم دبي بتمويل مشروع إنشاء مكتبة للأزهر الشريف يتم بثها على الانترنت، وترميم وحفظ المخطوطات الإسلامية القديمة الموجودة بجامعة الأزهر.. إلى جانب قيام الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة، بتقديم الدعم لعدد من المشروعات البحثية والعلمية في مصر، منها مبنى دار الوثائق المصرية والمركز العلمي ومكتبة كلية الزراعة بجامعة القاهرة.

العلاقات الإعلامية:

يربط البلدين بروتوكول تعاون إعلامي وقع عام ١٩٨٨ بغرض تعميق وتطوير ودفع التعاون الإعلامي بينهما، يشتمل على تبادل الرسائل الإذاعية والتليفزيونية، والتسويق الإعلامي التجاري، والإنتاج البرامجي المشترك في مجالي الإذاعة والتليفزيون، وتشجيع الزيارات المتبادلة للإعلاميين في البلدين والتنسيق في المؤتمرات والاتحادات، وتبادل الخبرات التدريبية، وإقامة الأسابيع والمعارض الإعلامية، بجانب تشجيع التعاون وتطويره بين المؤسسات الصحفية في البلدين.

بداية التوتر والجفاء:

حين استقبل الرئيس السابق حسني مبارك قبل الاطاحة به بأيام قليلة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة التي طالما اتخذت موقفاً داعماً لمصر وحاكمها. ولا يعرف ما دار بينهما في اللقاء يوم ٨ فبراير ٢٠١١ غير تسليم رسالة من رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

لكن مغزى الزيارة كان واضحاً. كانت بادرة تفهم وقلق على صديق قديم وحليف يعول عليه لدول الخليج العربية عموماً في قضايا لعل من أهمها المواجهة مع إيران (١).

ومن ثم اتخذت حكومة الإمارات مواقف توصف بالمتشنجة من الثورة المصرية وخارجة عن الأعراف الدبلوماسية، وكان أول تعبير معلن عنها في إبريل ٢٠١١ حين رفضت أبوظبي في اللحظات الأخيرة استقبال رئيس الحكومة المصرية السابق عصام شرف الذي كان يقوم بجولة خليجية شملت السعودية والكويت وقطر، وكان مرتباً لها أن تختتم في الإمارات، ومطالبة السلطة المصرية بعدم محاكمة حسني مبارك، ومع الإعلان عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة د. محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية شن ضاحي الخلفان – قائد شرطة دبي – حملة من الشتائم على الرئيس المصري وجماعة الإخوان، واستقبلت أبوظبي أحمد شفيق الذي قيل أنه هرَّب أموالاً وكان قد تردد تمويل حملة شفيق الانتخابية من قِبل السلطة في الإمارات، وكذا تمويل الفلول في محاولة لإشعال ثورة مضادة، وأخيراً تعلن أبوظبي عن اعتقال رعايا من الجالية المصرية والتهمة الانتماء إلى جماعة (٢).

يمكن تبرير تلك المواقف بما يلي:

المخاوف من التقارب المصري الإيراني، سعي جماعة الإخوان لتصدير الثورة إلى الدول الخليجية، رفض مصر لإلحاح حكومة أبوظبي عدم محاكمة حسني مبارك واستعدادها لدفع تعويضات، وهذا المبرر غير معلن.

الدوافع الحقيقية:

يمكن النظر إلى سلوك الإمارات تجاه الثورة المصرية والربيع العربي بأنه لا يمثلها وحدها، وإنما يمثل القوى المعادية والقلقة من التغيير في المنطقة العربية والتي تتعامل بدبلوماسية على المستوى المعلن، وتتعامل بوسائل سرية لاحتواء الثورات عبر الطرق الاستخبارية وتجنيد وزرع العملاء وتجنيد منظمات مجتمعية ومراكز أبحاث وأحزاب وقوى النظام السابق.

---

(١) مقال، "صعود الإسلاميين يضعف العلاقات الاستراتيجية بين مصر والإمارات"، http://www.albwaba.com

(٢) محمد الغابري، مقال " ما وراء توتر العلاقات بين مصر والإمارات "، http://alahale.net

الأنظمة الخليجية تشعر بالقلق بشأن شرعيتها، وتدرك أنها لا تتمتع بشرعية شعبية وسياسية كما هو شأن كل الأنظمة الملكية الوراثية التي لا تتبع النظام البرلماني التعددي وتمارس وصاية على الشعب ومصادرة لحقوقه السياسية وهدر الكرامة، وتعتمد في استمرارها على مجموعة من العناصر:

١- استهلاك الثروة وتوفير قدر من الرخاء للمواطنين ودعم السلع والخدمات للوقاية من التفكير في السياسة والسلطة.

٢- الاعتماد على فشل الأنظمة الجمهورية في البلاد العربية والتي قامت بعمليات مسخ واسعة للنظام الجمهوري، وتحويله إلى جمهوري ملكي وراثي، ومسخ عملية الديمقراطية والتعددية والأحزاب في اليمن ومصر!

٣- التبعية للقوى الخارجية: أن معظم الأنظمة في المنطقة خلفت الاحتلال الأنجلو فرنسي ووريث الاحتلال الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، إنها صناعة قوى خفية وتنفذ سياسات معادية للأمة، والناظر في العلاقات العربية العربية لا يجد فيها أية مصالح للأُمة بل ضد المصالح المشتركة.

العاملان الثاني والثالث يفسران سلوك حكومة الإمارات.

حالة الاحتقان التي وصلت إلى أقصى مداها بين الإدارة السياسية المصرية والإمارتية خلال فترة ولاية مرسي دعت رجال الأعمال من الجانب الإماراتي إلى تجميد بعض استثماراتهم في مصر، فيما توقفت أخرى بفعل النزاع القضائي بعد ثورة يناير ٢٠١١.

وقد أثارت تصريحات الفريق ضاحي خلفان قائد شرطة إمارة دبي بشأن مخاوفه من تبوأ الإسلاميين في العالم العربي الحكم جدلاً واسعاً، وأخذ يشن حملة موسعة ضدهم منذ بدء ثورات الربيع العربي.

وقد ناصر خلفان المرشح الرئاسي الخاسر في الانتخابات المصرية أحمد شفيق، وكان يتمنى فوزه، واصفاً إياه بمن يمد جسور التواصل مع الخليج.

واستمر خلفان في هجومه على الإخوان بعد فوز محمد مرسي، مرشح الجماعة برئاسة مصر، كأول رئيس مدني منتخب بإرادة شعبية، منتقداً المصريين لاختيارهم مرسي.

وأدت تلك التصريحات المستمرة إلى استدعاء الخارجية المصرية لسفير الإمارات في القاهرة لسؤاله عن موقف حكومته من تصريحات خلفان، فيما دأبت المؤسسات الرسمية بالإمارات على التأكيد في أكثر من مناسبة أن كتابات خلفان لا تعبر بالضرورة عن موقف إماراتي رسمي ضد مصر.

وفي السادس من سبتمبر ٢٠١٢ استقبل الرئيس مرسي وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، وبحثا معاً سُبل دعم العلاقات بين البلدين خاصة ما يتعلق بإقامة المشروعات المشتركة وزيادة الاستثمارات الإماراتية في مصر.

ومع ذلك ظلت الأزمة المكتومة بين البلدين، وظل تحفُّظ كلا الطرفين على بعض التصرفات الصادرة من الطرف الآخر.

وفي شهر ديسمبر ٢٠١٢ خاطب النائب العام المصري وزير العدل لانتداب قاضٍ للتحقيق في بلاغ مقدم من محام مصري اتهم فيه ضمن من اتهم كل من أحمد شفيق وضاحي خلفان كل بالتحريض على قلب نظام الحكم في مصر.

الأزمة الأمنية بين مصر والإمارات:

يمكن توصيف أزمة العلاقات بين مصر والإمارات على أنها أزمة لها طابع أمني يتعلق بالقبض على نحو ثلاثة عشر مصريًّا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، قيل أنهم يعملون لمصلحة الجماعة على أرض الإمارات، وأن أحد أهدافهم (الدنيا) هو الدعوة للجماعة وجمع المال لمصلحتها، أما أهدافهم (العليا) فتراوحت حول التأثير في الأوضاع الداخلية للإمارات، وصولاً إلى ما هو أكبر، أي العمل على قلب نظام الحكم من طريق التمكين لمنتمين إيديولوجيين إليها، أي التطبيق الأمثل لما يُسمى في الأدب السياسي بـ " تصدير الثورة".

تبدو الأزمة أعمق لأنها نتاج مرحلة جديدة للحكم في مصر تحمل توجهات بذاتها لجماعة هي "الإخوان المسلمين"، ونخبة حكم جديدة تتحلق حولها، لها تصوراتها، المختلفة عما كان سائداً في مصر، حول الأوضاع في الإقليم والعالم، ما يعني أن توجهاتها وأزماتها، يمكن أن تكون هيكلية، إذا ما قدر للجماعة النجاح في تأسيس حكم طويل المدى في مصر، كما تريد أو تحلم وتخطط.

سابقاً أكد المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية ٢٠١١ عن وجهة النظر المصرية مؤكداً أن التزام مصر بأمن دول الخليج، وحرصها على العلاقة معها هو انعكاس لتوجه مصر العربي الثابت، أي لموقعها ودورها وثقافتها، وبالأحرى لهويتها. فالأمر ليس مجرد توجه إذاً، بل هو انتماء لا نقاش فيه أو خلاف عليه.

أما في الأزمة التي خلفها حكم الإخوان في مصر منذ ٢٠١٢، فقد قام الأزهر الشريف ومن خلال شيخه الجليل أحمد الطيب بالتعبير عن ضمير الشعب المصري في لقائه الرئيس الإيراني عندما طالبه باحترام سيادة دول الخليج العربية وأمنها، والكف عن محاولات نشر التشيع سواء في مصر أو في الخليج، ناهيك عن احترام حرية العقيدة والتعبير لعرب الأحواز السنة في بلاده. وفي المقابل بقيت الجماعة الإخوانية عاجزة عن توضيح موقفها؛ لأنها في ما يبدو لم تحدد الخطوة التالية، ولا تدري ما هو الطريق القويم أو حتى الخيار النهائي لها، فهي تقترب من إيران عبر لقاءات متبادلة، أمنية وسياسية، وتبتعد عن الإمارات بالتورط في مشاحنات وبالعجز عن إقامة حوار بناء، ما يمثل مفارقة كبرى في السياسة الخارجية المصرية، لا تعكس هوى المصريين، أو تعكس ميولهم بقدر ما تعكس مزاج " جماعة الإخوان "، وتكشف عن هواهم الفئوي ([1]).

في تطور للأحداث يدل على احترام دولة الإمارات للأزهر، قررت السلطات الإماراتية في أبريل ٢٠١٣ الإفراج عن ١٠٣ من المصريين كانوا يقبعون في سجونها منذ مدة بتهم مختلفة، كما تكفل رئيس الدولة وعلى نفقته الشخصية " بسداد الالتزامات المالية التي ترتبت عليهم تنفيذاً لتلك الأحكام.

ويأتي هذا غداة زيارة قام بها شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب للإمارات حيث كُرِّم عبر اختياره شخصية العام الثقافية، وقد التقى شيخ الأزهر بالرجل الأول في إمارة أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الذي أكد له حرص الدولة على دعم جامع الأزهر كمؤسسة إشعاع حضاري وديني لها تأثيرها الكبير على المستوى العالمي.

(١) صلاح سالم، مقال " العلاقات المصرية الإماراتية في قبضة الإخوان "، جريدة الحياة، ٢١ فبراير ٢٠١٢.

وجاء اختيار شيخ الأزهر كشخصية العام الثقافية لجائزة زايد للكتاب التي تعد أعلى جائزة تمنح ثقافيًّا في الإمارات باعتباره " شخصية العالم المسلم الورع الذي يمثل الوسطية الإسلامية البعيدة عن الغلو، والداعية إلى ثقافة التسامح والحوار " (١).

بعد ذلك اتسع نطاق الدعوات الشعبية الإماراتية لقطع العلاقات مع القاهرة مع تزايد الهجمات التي شنها قياديون في جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر على الإمارات.

ورفض سياسيون من الإمارات لعبة تبادل الأدوار التي ينتهجها إخوان مصر في كل مرة تتم فيها الإساءة للإمارات على لسان أحد القياديين في الجماعة، ثم تتبرأ منها رئاسة الجمهورية أو حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة.

وبعد أن تهجم نائب رئيس الحزب عصام العريان على الإمارات بلغة خارجة بسبب اعتقال السلطات الإماراتية مجموعة من العناصر الإخوانية المتهمة بزعزعة الاستقرار والتآمر لقلب نظام الحكم، أصدر حزب " الحرية والعدالة " بيانا يتبرأ فيه من تصريحات الرجل الثاني في الحزب ورئيس كتلة الحزب في مجلس الشورى ويعتبرها "رأيًا شخصيًّا" (٢).

رفضت الإدارة العامة للإقامة وشئون الأجانب بأبوظبي، منح العديد من المصريين الموجودين داخل أراضي الإمارات، تأشيرات عمل، أو نقل كفالة أحد المقيمين من كفيل إلى آخر، أو تجديد الإقامة، أو إصدار تصاريح عمل، أو تحويل تأشيرات الزيارة التي مُنحت لهم قبل أحداث ٢٥ يناير، إلى تأشيرات عمل دائمة رغم حصول أصحابها على أعمال ثابتة وتقاضيهم أجوراً طوال الأشهر الثلاثة الماضية.

وأرجعت مصادر بالإدارة، هذا القرار، إلى ما قالت: إنه " عدم وجود جهات أمنية مستقرة في مصر تستطيع الجهات الأمنية الإماراتية الاستفسار من خلالها عن الأشخاص الراغبين في العمل بالدول "، وما إن كانوا مطلوبين في قضايا، أو لديهم ما يمنعهم من العمل بالدولة، وأكدت مصادر بالسفارة المصرية هذا السبب. وأكدت المصادر الإماراتية أن القرار بمنع استخراج تصاريح للمصريين هو قرار سيادي الهدف منه حماية أمن البلاد

---

(١) موقع فرانس ٢٤، http://www.france٢٤.com

(٢) موقع الميدل ايست أونلاين، http:/www.middle-east.com

وعدم السماح لأشخاص غير مرغوب فيهم، أو يمثلون تهديداً مباشراً أو غير مباشر لأمن واستقرار البلاد.

بوادر انفراج الأزمة:

فتحت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعزل الرئيس السابق محمد مرسي وجماعته عن حكم مصر آفاق التعاون من جديد بين مصر والإمارات، ظهرت بوادره في تقديم الإمارات حزمة مساعدات إلى مصر بقيمة ٣ مليارات دولار، ومن جهة أخرى زار وفد إماراتي رفيع المستوى القاهرة ضم هذا الوفد ستة وزراء من بينهم وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد، في أول زيارة عربية للبلاد عقب الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، فيما رحب خبراء سياسيون بالزيارة، معتبرين أنها تمثل فاتحة جديدة في العلاقات المصرية مع دول الخليج. حيث إن الزيارة تأتي في إطار الدعم الذي أعلنت عنه دولة الإمارات عقب موجة الاحتجاجات الأخيرة في ٣٠ يونيه، مرجحين أن تتحرك العلاقات بين مصر وباقي دول الخليج نحو الأفضل في الفترة القادمة. من قبيل الدعم الذي أعلنت عنه الدول الخليجية في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ويمكن اعتبار زيارة الوفد الإماراتي للقاهرة بمثابة رسالة للرئيس الجديد توطيد العلاقات بين الدولتين، بعد أن شهدت العلاقات توتراً شديداً بين النظام السابق برئاسة محمد مرسي والنظام الإماراتي برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بسبب ما وصف بقيام القيادات الإخوانية بتكوين خلايا إخوانية وتنظيم سري في الإمارات لقلب نظام الحكم الإماراتي.

وأكد المحللون أن النظام الجديد برئاسة عدلي منصور – الرئيس المؤقت – سيكون بداية صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين، وستدعم الإمارات مصر اقتصاديًّا، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي بين البلدين. ويذكر أن الإمارات من أوائل الدول المعترفة بنظام الحكم الجديد في مصر. مما يشير إلى أن مستقبل العلاقات الإماراتية المصرية في تحسن بعد ثورة ٣٠ يونيو لتتحول من المسار التنافسي للمسار التعاوني مرة أخرى.

المبحث الثالث

المسار المتأرجح للعلاقات الخليجية المصرية

١- مستقبل العلاقات السعودية المصرية:

مرحلة التعاون:

تعد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية علاقات متميزة نظراً للمكانة والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها البلدان على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، فعلى الصعيد العربي تؤكد الخبرة التاريخية أن القاهرة والرياض هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي، والوصول إلى الأهداف الخيرة المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

كما أن التشابه في التوجهات بين السياستين المصرية والسعودية يؤدي إلى التقارب إزاء العديد من المشاكل والقضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ومن هنا كان طبيعيًّا أن تتسم العلاقات السعودية المصرية بالقوة والاستمرارية ([1]).

كانت فترة حكم حسني مبارك تميل إلى تبني مواقف المملكة السعودية، وكان ذلك واضحاً في سياسة مصر تجاه إيران وحرب الخليج بشقيها العربي والإيراني وما تخللهما من حروب وغزوات قامت بها كل من إيران والعراق، ويمكن أن نضيف إلى ذلك السياسة المصرية المؤيدة للسعودية في أي توجه لها يتعلق بدول الجوار الخليجية ([2]).

الزيارات المتبادلة:

تؤكد الزيارات المتبادلة بين القيادات المصرية والسعودية على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الشقيقين، وقد شهدت العشرون عاماً الماضية العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين على جميع المستويات، فقد قام الرئيس السابق مبارك بأكثر من ٣٠ زيارة للملكة

---

(١) العلاقات السعودية المصرية، موقع وزارة الخارجية السعودية، http://embassies.mofa.gov.sa

(٢) أحمد الإبراشي، مقال " العلاقات المصرية السعودية "، جريدة الخميس، ١ يونيو ٢٠١٣.

العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٠٧ التقى خلالها بخادم الحرمين الشريفين لبحث واستعراض كافة القضايا العربية والدولية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية، فضلاً عن العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين.

العلاقات الثقافية والدينية (١):

تجسيداً للعلاقات المتميزة بين مصر والسعودية في مختلف المجالات ومنها المجال الثقافي فقد شهد عام ٢٠٠٥ أنشطة دينية وثقافية مصرية سعودية كان أبرزها ما يلي:

- توقيع وزيري الأوقاف في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الأوقاف والشئون الإسلامية أثناء زيارة السيد وزير الأوقاف لجدة يومي ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٥.
- توقيع مفتي الديار المصرية ومعالي الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية اتفاقاً بين دار الإفتاء المصرية ووزارة الشئون الإسلامية حول نهج الفتوى، واعتبار أن الاختلاف في وجهات النظر يُعد اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.
- توقيع وزيري التربية والتعليم في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧.
- مشاركة رئيس قطاع الشباب في المؤتمر الأول لوزراء الشباب والرياضة للدول المشاركة في دورة ألعاب التضامن الإسلامي الأولى والذي عقد في جدة يومي ٣ و ٤ إبريل ٢٠٠٥.

الخطوط العامة لمصالح السعودية الإقليمية:

تنظر السعودية إلى التوازن الراهن بالشرق الأوسط بين القوى الدولية، والذي يعرف نفوذاً واضحاً للولايات المتحدة الأمريكية مقابل الأقطاب الدولية الأخرى، باعتباره مواتيًا لمصالحها فتعمل على تثبيته بكل الوسائل.

---

(١) دراسة " صفحات في تاريخ العلاقات المصرية السعودية "، موقع اخبار مصر، http://www.egynews.net

ويظهر ذلك في سعيها لمنع أطراف دولية، مثل روسيا أو الصين، من إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، إلا بقدر ما تسمح به موازين القوى بين الأقطاب الدولية. ويُعد الإعلام جوهر "القوة الناعمة" السعودية في الإقليم، إذ تسيطر المملكة على وسائل الإعلام النافذة عربيا، بغرض وضع أولويات السعودية وخياراتها السياسية في مقام الخطوط العامة للسياسة العربية، وبالإضافة إلى ذلك تعمل السعودية على نشر المناخ المحافظ، دينيًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا في المنطقة، بما لا يتناقض مع أطروحاتها أو نظامها السياسي. ويتم ذلك عبر تثبيت قيم "الربيع العربي" المناسبة لها والمواتية لمصالحها، في مقابل أفكار التغيير الليبرالية في الأربعينيات أو القومية واليسارية في الخمسينيات والستينيات، أو تلك الأفكار التي ظهرت مؤخرا في سياق "الربيع العربي". وقد برعت السعودية في الأغلب – في اختيار وتعميم الاصطفاف الإقليمي المواتي لمصالحها، وهو رهن الاصطفاف "السني – الشيعي"، حيث تملك الأدوات اللازمة لإدارة هذا الاصطفاف: الفوائض المالية، وجود المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة ضمن حدودها السياسية، السيطرة الإعلامية، التحالفات الإقليمية مع الأطراف المحلية في بلدان المشرق، باختصار تكمن المصالح الإقليمية للسعودية في معاداة التغيير وتفضيل إبقاء التوازنات العربية والإقليمية على حالها، أو بعبارة أخرى تدافع السعودية بضراوة عن استمرار الوضع القائم (Status que)، ما يمثل نقطة ضعفها الأساسية، ويعود السبب في ذلك إلى اضطرارها للتموضع في موقع الدفاع أمام أية قوة في المنطقة، تطرح مشروعاً إقليميًّا يتجاوز حدودها، بغض النظر عن محتواه. لكل ذلك تعمل السعودية بدأب على تعزيز ورعاية الاتجاهات المحافظة السياسية والدينية في المنطقة، فتفلح من ناحية في كبح الاتجاهات الليبرالية، إلا أنها من ناحية أخرى تدفع ثمناً سياسيًّا كبيراً لظهور اتجاهات راديكالية ومغرقة في المحافظة خلال العقدين الأخيرين (حالة تنظيم القاعدة مثالاً).

أوراق السعودية حيال مصر:

تحتفظ السعودية بعلاقات وثيقة مع أجهزة ومؤسسات ورموز الدولة المصرية، منذ أيام الرئيس المخلوع مبارك، وهو ما يسمح لها بتأثير لا يستهان به على عملية صنع القرار في مصر. كما تتحالف السعودية مع التيار السلفي وترعاه، بغرض تحجيم "الإخوان المسلمين" وكبح قدراتهم على المناورة في الداخل أمام القوى الليبرالية واليسارية من ناحية، والمؤسسة العسكرية من ناحية أخرى. وتمتلك السعودية وسائل إعلام نافذة عربية ومصرية، حيث تعد

المالك الأكبر للصحف والفضائيات العربية، وبدورها تتحالف أغلبية الصحف والفضائيات "المستقلة" في مصر مع السعودية عبر طرق وأساليب شتى، ما يؤثر بشدة على أجندة السياسة الداخلية المصرية. ويعرف العالمون ببواطن الأمور أن القيادة السعودية تعد خطاً أحمر في الغالبية الكاسحة من وسائل الإعلام المصرية، سواء قبل الثورة أو بعدها (١).

كما برعت السعودية في استمالة النخبة العربية والمصرية الإعلامية والسياسية، بطرق وميكانيزمات لا تحتاج إلى كثير من الشرح، وهو ما يضمن لها وسيلة ممتازة للتأثير في التوازنات الداخلية المصرية.

مع تقلب الأيام والفورة النفطية في سبعينيات القرن الماضي خلال وبعد حرب أكتوبر المجيدة (١٩٧٣)، انقلبت المعادلة تماماً. خرجت السعودية ودول الخليج رابحة سياسيًّا من التحولات الدولية والإقليمية التي تلت الحرب، إذ مالت الموارد المالية، المتحققة للرياض من ارتفاع أسعار النفط، وهي تعاني من ضائقة اقتصادية. ومع التحولات السياسية الكبرى لمصر في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، أصبحت ورقة "المساعدات المالية" السعودية ورقة مهمة للأخيرة في إدارة علاقاتها مع مصر. وتفاقم الوضع في عصر الرئيس المخلوع مبارك، الذي كان أول حاكم مصري يسلم للسعودية بزعامة العالم العربي. وتظهر هذه الحقيقة باستعراض مواقف الراحلين: الملك فؤاد، والملك فاروق، والرؤساء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات، حيال أحقية مصر في قيادة المنطقة. تمثل حجر زاوية السياسة السعودية في عصر مبارك في منع مصر، منافسها التقليدي على الزعامة العربية، من امتلاك هامش مناورة خاص بها، بحيث لا تتمكن من تغيير التوازنات الإقليمية الراهنة، ومن ثم مقايضة هذا الهامش بما يسمى " المساعدات المالية السعودية ".

استمرت سياسة توظيف " المساعدات المالية السعودية " للتأثير على القرار السياسي المصري بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، عبر وعود بمساعدات تبلغ أربعة مليارات دولار لم يصل منها مصر إلا حوالي نصف مليار دولار فقط، مقابل ستة تريليونات دولار (ستة آلاف مليار) تستثمرها السعودية في الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، أي أن مصر

(١) مرجع سابق، مصطفى اللباد، دراسة " المكشوف والمستور في العلاقات السعودية المصرية "، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية.

حصلت عام ٢٠١١ من السعودية على " مساعدات مالية " تمثل واحد من اثنى عشر ألفاً من مجموع الاستثمارات السعودية بالخارج.

وإذ يحلو لبعض المحللين السعوديين التذكير بحجم العمالة المصرية في السعودية التي تزيد عن مليون شخص، إلا أن هناك بالمقابل ٤٠٠ ألف سعودي يعشيون في مصر، وتعد السعودية أكبر شريك عربي تجاري لمصر، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠١٠ حوالي مليارين ونصف مليار دولار، ولكن مع عجز في الميزان لصالح السعودية ناهز المليار دولار. كما تأتي السعودية كثاني أكبر مستثمر في مصر، حيث يقدر حجم الاستثمارات السعودية في مصر بعدة مليارات من الدولارات، إلا أن أغلب هذه الاستثمارات يتموضع في الأنشطة الخدمية والتجارية، التي لا تطور هيكلية الاقتصاد المصري بقدر ما تعيده على السعودية من فوائد مالية كبيرة (١). وبالإضافة إلى ذلك يمول الرأسمال المصري – وفقاً لأرقام هيئة الاستثمار السعودية – أكثر من ألف مشروع في السعودية، بإجمالي تمويل قدره ثلاثة أرباع مليار دولار (٧٥٠ مليون دولار). ويبلغ الإنفاق السعودي في السياحة المصرية نصف مليار دولار سنويًّا، ولكن في مقابل مبالغ أكبر يدفعها المصريون سنويًّا إلى السعودية لقاء زيارتهم الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة المنورة) في مواسم الحج والعمرة. لكل هذه الأسباب تحتاج مقولة "المساعدات المالية" السعودية لمصر إلى تروٍ وتمحيص كبيرين، وإذ ترددت أقاويل بشأن هروب قسم من أموال الرئيس المخلوع مبارك إلى السعودية، تصبح مقولة "المساعدات المالية المصرية" إلى السعودية مشروعة ومبررة إلى حد كبير.

لذلك يمكن استنتاج أن العلاقات المصرية – السعودية عطبها الأساس مفاده التلويح بما يسمى "المساعدات المالية السعودية" لانتزاع انصياع مصري كامل للشروط والرغبات السعودية، والذي أصبح المعلم الأساس لهذه العلاقات في العقود الثلاثة الماضية، ومن ناحية أخرى تدفع الإمكانات الاقتصادية لكلا الطرفين المصري والسعودي إلى الدخول نظريًّا في علاقة تكاملية، بحيث تتضافر الفوائض المالية السعودية، مع الأيدي العاملة المصرية والموقع الجغرافي المتميز، لخلق فوائد متبادلة للطرفين، وهو ما لم يحدث بالقدر الكافي حتى الآن، فلا مبارك كان قادراً على خلق تنمية اقتصادية في مصر، ولا السعودية

(١) Simon Henderson, "Saudi Arabia's Musk Revolution", Foreign Policy, The Washington Institute for Near East Policy, March ١, ٢٠١١.

كانت راغبة في ذلك للأسباب السابقة. والدليل على ذلك أن الاستثمارات السعودية في مصر تمثل أقل من كسور ضئيلة (أقل من واحد بالعشرة آلاف) من مُجمل استثماراتها في العالم.

وقد استمرأ مبارك مقايضة الدور بالعطايا، وفاته أن العطايا لا تؤسس لأدوار، وإنما تلغيها بمرور الوقت.. قد لا يعيب السعودية أنها تستخدم فوائضها المالية للتأثير على القرار السياسي للدول الأخرى، ولا يعدّ هذا الأمر حكراً على تعاملها مع مصر، إذ تقوم السعودية عبر وسائل متنوعة، بالتأثير على قرارات الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن العيب يتمثل في الاستمرار بذات السياسات مصريًّا، من دون القدرة على اجتراح واقع مغاير يترجم موازين القوى العربية والإقليمية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ خصوصاً، و "الربيع العربي" عموماً.

أثبتت السياسة السعودية تجاه مصر لتوجهها الاستراتيجي هدفاً بعيد المنال راهناً، في ضوء عدم استقرار، التوازنات الداخلية المصرية، ولكن يتوجب على مصر الآن أن تعمل على توسيع هامش مناورتها الإقليمية كهدف مرحلي. ويمكن الوصول إلى هذا الهدف المرحلي عبر الوقوف على مسافات بعينها من مختلف القوى الإقليمية؛ بحيث تسقط في يدها أوراق جديدة لمساومة اللاعبين الآخرين في لعبة التوازنات الإقليمية.

لا يريد أحد قطيعة مع السعودية أو رديًا في العلاقات معها، فذلك لا يخدم بالضرورة المصالح الوطنية المصرية، ولكن من غير المقبول وطنيًّا في مصر، خصوصاً بعد انتفاضتها الشعبية الباسلة، أن تستمر العلاقات الثنائية مع السعودية سائرة بذات الآليات والمنوال الذي سارت عليه في العقود الثلاثة الأخيرة؛ بحيث تخصم من مكانة مصر وقدرتها على المناورة الإقليمية بعد أن تؤبدها في موقع المستجدي لما يسمى "المساعدات المالية السعودية". ربما يكون الأوفق للمصالح العربية العليا أن يصار إلى إعادة تركيب العلاقة الثنائية المصرية – السعودية على أساس الندية والمنافع المتكافئة، وبما يعكس ثقل مصر الحضاري والتاريخي. ولا يعقل أن تستمر العلاقات المصرية – السعودية سائرة في مباراة صفرية، فيها فائز بكل شيء وخاسر لكل شيء، بل يجب العمل على تبديل إطارها ليصبح تنافسيًّا – تعاونيًّا لمصلحة الطرفين. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف الكبير، ينبغي أن يتحاور البلدان الكبيران بهذه الروح، وأن يديرا خلافاتهما على هذه الأرضية.

مخاوف السعودية من الوضع المصري الجديد:

تحيط مصادر التهديد بالسعودية من كل اتجاهات جوارها الجغرافي، سواء من أقصى الشمال حيث الوضع في سورية المتحالفة مع إيران، ومن الشمال الشرقي حيث العراق بتركيبته السياسية الجديدة، أو من الشرق في الخليج عموماً والبحرين خصوصا، إذ إن تغير المعادلات الداخلية في البحرين سيعني خسارة مباشرة للسعودية. ومن الجنوب الغربي، حيث عدم الاستقرار في اليمن والمعارك الطاحنة التي دارت مع الحوثيين فيه خلال الأعوام القليلة الماضية، كل مصادر التهديد هذه تحمل – من المنظور السعودي – طابعا يتعلق بالصراع السني – الشيعي، الذي تراه المملكة الصراع الأساسي الدائر في المنطقة ([1]).

وتأسيساً على ذلك تعد إيران من المنظور السعودي – التهديد رقم واحد لأمنها القومي، وبسبب موازين القوى الراهنة في المنطقة وعدم قدرة التحالف الذي تقوده السعودية على تعديل هذه الموازين من دون إسناد إقليمي، تحتاج السعودية إلى حلفاء ينضوون في معسكرها من داخل الإقليم. هنا بالتحديد تكمن مخاوف السعودية من محاولة القاهرة الجديدة توسيع هامش مناورتها الإقليمية، عبر مد جسور التواصل إلى طهران. ستشكل إعادة العلاقات المصرية – الإيرانية، ضغطاً كبيراً على السعودية التي ستكون متعرضة وقتها للضغط عبر سواحلها الشرقية مع إيران، أو من سواحلها الغربية من مصر، وهو تهديد مزدوج لم تتعرض له المملكة في تاريخها حتى الآن. ومع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ومحاولة واشنطن اجتراح توازنات جديدة للقوى في المنطقة، بحيث تؤمن مصالحها من جهة، ولكنها لا تضطر إلى التوسع في قواعدها العسكرية فيها من ناحية أخرى. هنا ستلعب التحالفات الجديدة في المنطقة الحجر الزاوية في السياسة الأمريكية الجديدة، وبالتالي يُعد المحور المصري – التركي نظريًّا – أحد أضلاع التوازن الأمريكي الجديد. ومن شأن تطوير العلاقات المصرية – التركية إلى مرتبة "التحالف الاستراتيجي" كما تدعو أنقرة إليه، أن يضعف الرقم السعودي أكثر في المعادلة الإقليمية، خصوصاً أن القاهرة

(١) مرجع سابق، مصطفى اللباد، دراسة " المكشوف والمستور في العلاقات السعودية المصرية "، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية.

وأنقرة تتحالفان أيضاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكلتاهما له حيثية طائفية سنية قادرة على التنافس مع مثيلتها السعودية([1]).

مثلت "القضية الفلسطينية" وعدم القدرة عل تسويتها، سلميًّا أو عسكريًّا، نقطة الضعف الأبرز في التحالف الذي قادته السعودية في العقود الأخيرة، ومن شأن محاولة النظام الجديد في مصر أن تعزل إسرائيل سياسيًّا واقتصاديًّا فينفتح على قطاع غزة، ويتبنى مطالب الشعب الفلسطيني، في أن يكتسب مشروعية عربية وإسلامية جديدة، ويجبر السعودية على مسايرته حفاظاً على شرعيتها العربية والإسلامية، ستؤدي المسايرة إلى خلق مشاكل للسعودية وإلى إجراء تبديلات لا تريدها في أولوياتها الاستراتيجية (إيران العدو الرقم الواحد)، ما يجعلها أيضاً تدفع كلفة سياسية كبيرة في واشنطن وعند مجموعات الضغط المؤثرة هناك، مع العلم أن تحالف الرياض الخارجي الأساس يقع وراء المحيط وليس داخل المنطقة، كما سبق شرحه.

عندما احتلت القوات العراقية الكويت عام ١٩٩٠م، ولجأت المملكة العربية السعودية إلى الاستعامة بالقوات الأمريكية لإخراج صدام حسين من الكويت. كانت جماعة الإخوان – بحسب بياناتها الرسمية – ضد احتلال الكويت، لكنها وفي نفس الوقت كشفت عن موقف كان ضد الاستعانة بالقوات الأجنبية لإخراج القوات العراقية. ووجد الإخوان أنفسهم في اصطفاف إلى جانب صدام حسين – ليس لأنهم يتفقون معه وإنما رفضاً للتدخل الأجنبي – ودخلت بالتالي العلاقات بين السعودية والإخوان في مأزق حقيقي ([2]).

ازدادات المشكلة مع ظهور "الإخوان المسلمين" على الساحة السياسية المصرية والعربية بعد "الربيع العربي"، وهو ما يهدد بسحب الشرعية الدينية السنية التي تلتحف بها السعودية، عبر تقديم نموذج إسلامي سني مغاير وأكثر تناغماً مع العصر، ومن نافلة القول أن محاولة "الإخوان المسلمين" لتفعيل تنظيمهم في السعودية ستعقد التوازنات الداخلية السعودية بشكل كبير.

---

(١) الدكتور جاسم يونس الحريري، بحث " مستقبل الحكوما الخليجية بعد الربيع العربي "، ٢٠١٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(٢) العلاقات السعودية المصرية ما بعد الثورة، http://twitmail.com

مرحلة فتور العلاقة:

شعرت المملكة العربية السعودية بالقلق من أن مصر أقوى حليف عربي لها باتت خاضعة لما تعتبره التأثير المشئوم للإخوان المسلمين، واستدعت الرياض سفيرها من القاهرة في مايو ٢٠١٢ في خلاف يسلط الضوء على هواجس أمراء المملكة الذين تابعوا بقلق بالغ الثورة المصرية وتداعياتها التي غالباً ما تشوبها الفوضى، ويخشى السعوديون أن تقوض حالة عدم اليقين السياسي في مصر التي تجري بها انتخابات الرئاسة الروابط الاستراتيجية القائمة منذ عقود بين الدولتين والتي اهتزت بالفعل عندما أطاح المصريون بالرئيس الأسبق مبارك.

وقد أصبح لديهم حساسية شديدة من أي إشارة إلى احتمال امتداد تلك الحركة إلى السعودية أو دول الخليج الأخرى، وربما يثبت أن استدعاء السفير السعودي أحمد القطان للتشاور بعد احتجاجات أمام السفارة السعودية على خلفية اعتقال محام مصري في المملكة مسألة عابرة، حيث حرصت مصر على عودة السفير السعودي تبين ذلك من خلال التصريحات الحكومية والتقارير المنشورة في الصحف المصرية لمصريين يلوحون بالأعلام السعودية عند السفارة ويطالبون بعودة السفير وأدت الاحتجاجات أمام السفارة السعودية في مايو ٢٠١٢ إلى حالة استياء في الرياض بسبب اعتقال السلطات السعودية للمحامي المصري أحمد الجيزاوي.

أشارت بعض الصحف المصرية أن السلطات السعودية احتجزته لأنه انتقد سوء معاملة المصريين في المملكة، في حين أكدت السلطات السعودية أنه محتجز بتهمة تهريب المخدرات.

هذا الخلاف الدبلوماسي عكس هشاشة التحالف الذي كان صلباً ذات يوم بين البلدين، حيث وافقت المملكة في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ على تقديم مساعدات لمصر بقيمة ٢.٧ مليار دولار لكنها لم تنفذ هذا الوعد.

يشترك الإخوان مع السعودية في نفس القيم السنية، لكن الرياض تُعد الحركة منافساً إيدلوجيًّا له مذهب سياسي قوي مما قد يزعزع الاستقرار ويثير الفتنة داخل المملكة.

أشار عدد من المحللين السياسيين أن سحب السفير كان وسيلة لتذكير مصر بأن بواعث القلق الأمنية السعودية يجب احترامها في ظل تواجد الإخوان في الحكم وعدم طمأنة السعودية بشأن مصالحها الأمنية الإقليمية، ومن وجهة نظر بعض المحللين أن الإخوان قدموا خطاباً سياسيًّا دينيًّا يتعارض مع المذهب الوهابي، وهذا أمر يمثل تهديداً للحكومة السعودية لأنها تتمتع بشرعية معينة بفضل تدينها، ومنذ القرن الثامن عشر تمتعت أسرة آل سعود الحاكمة بعلاقات وثيقة مع رجال دين المذهب الوهابي الإسلامي المحافظ، وفي العصر الحديث أغدقت الأسرة الحاكمة على رجال الدين المال ومنحتهم نفوذا واسع النطاق على سياسات الحكومة. وفي المقابل تبنى رجال الدين فلسفة سياسية تطالب بإطاعة الحاكم وهو ما يبين سبب فزع السعودية من الثورات العربية، وعلى النقيض دأب الإخوان المسلمون على الترويج لدور سياسي نشط للإسلام كمنظمة ثورية في بادئ الأمر، ثم كقوة لها دور في السياسات الديمقراطية ([1]).

واتهم بعض قادة السعودية الإخوان المسلمين بتحريض حركة الصحوة وهي جماعة المعارضة الرئيسة بالمملكة والتي نشطت في التسعينات من أجل إقامة ديمقراطية في السعودية.

قام الرئيس السابق محمد مرسي من خلال بعض خطاباته بإرسال رسائل تطمينية للمملكة وبقية دول الخليج بأن مصر الثورة ليست معنية بتصدير الثورة خارج حدودها كما فعلت إيران مثلاً، وبادر بالقيام بزيارة خاطفة للمملكة هي الأولى له عقب تنصيبه رئيساً منتخباً لمصر، وصرح أثناء زيارته للمملكة في خطاب ألقاه أمام الملك عبد الله بن عبد العزيز بالاصطفاف مع المملكة في صراعها المذهبي السني الشيعي مع إيران الصفوية مؤكداً " بأن مصر هي الحامي للمسلمين السنة وأن السعودية هي الراعية لهم ".

بوادر تحول مسار العلاقات من التأرجح للتعاون:

المؤكد أن السعودية تتابع عملية التحول السياسي في مصر في انتظار استقرار الأوضاع فيها وظهور قيادة جديدة قبل البدء في إعادة بناء التحالف الاستراتيجي بينهما، وهو ما حدث بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بعزل الرئيس السابق مرسي إثر مظاهرات حاشدة من الشعب تطالب بإنهاء حكم الإخوان.

---

(١) صعود الإخوان المسلمين في مصر يوتر العلاقات السعودية المصرية، http://marocpost.net

تشير كل الدلائل إلى أن هناك فرصة لإعادة بناء علاقات مصرية سعودية وطيدة بعد زوال حكم الإخوان العائق الرئيس في فتور العلاقات مع السعودية، حيث بادر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بتوجيه حزمة مساعدات إلى مصر تقدر بـ ٥ مليارات دولار.

وتتضمن حزمة المساعدات السعودية منح مصر ملياري دولار منتجات نفطية وغاز، وملياري دولار كوديعة، بالإضافة إلى مليار دولار نقداً.

المساعدات التي بادرت السعودية بتقديمها لمصر عقب عزل مرسي تؤكد أن الرئيس المصري السابق كان على خلاف دائم مع الرياض مقارنة بالربيع السياسي مع الدوحة، وهو ما أسفر عن توتر في العلاقات المصرية السعودية منذ تولي الدكتور مرسي سدة الحكم في مصر، ويذكر أن كلًّا من السعودية والإمارات من أوائل الدول التي قدمت التهنئة للرئيس المصري المؤقت عدلي منصور، وجاء في كلمة مشتركة للملك عبد الله بن عبد العزيز وولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز بمناسبة حلول شهر رمضان ٢٠١٣ أن السعودية " لن تسمح بأن يخرج فيها من يمتطي أو ينتمي إلى أحزاب ما أنزل الله بها من سلطان ليستغل الدين لباساً يتوارى خلفه المتطرفون والعابثون والطامحون لمصالحهم الخاصة " في إشارة غير مباشرة إلى أحزاب الإسلام السياسي.

٢- مستقبل العلاقات الكويتية المصرية:

مرحلة التعاون:

اتسمت العلاقات الكويتية المصرية بالقوة والنمو إبان العدوان الذي تعرضت له الكويت على يد النظام العراقي السابق بعد أن أكدت مصر رفضها للعدوان ودفاعها ووقوفها إلى جانب الحق الكويتي.

في ٢ أغسطس من عام ١٩٩٠ تقدمت فرق الحرس الجمهوري العراقية مخترقة الحدود الدولية باتجاه مدينة الكويت وتوغلت المدرعات والدبابات العراقية في العمق الكويتي وقامت بالسيطرة على المراكز الرئيسة في شتى أنحاء البلاد ومن ضمنها العاصمة.

جاء موقف مصر تجاه الكويت إبان أزمة الاحتلال العراقي، من منطلق مسؤولية قومية عربية، ولقد ظهر حسم الموقف المصري منذ الوهلة الأولى على الصعيدين السياسي

والعسكري، فأعلنت تأييدها للشرعية، وحاولت مصر أن تحتوي الأزمة وأن تحلها بالطرق السياسية والدبلوماسية، إلا أن الرئيس العراقي السابق صدام حسين لم يستجب، وحينما تقطعت بمصر السبل لم تتردد في استخدام الخيار العسكري مع القوات العربية والصديقة من قوات التحالف من أجل عودة الحق لأصحابه (١).

وكان لمشاركة مصر عسكريًّا في حرب الخليج ١٩٩١ بجانب الولايات المتحدة والتحالف الغربي الواسع، دور واضح في تعزيز دور مصر من منظور جغرافيتها السياسية الجديدة.

الزيارات المتبادلة (٢):

- زيارة رئيس الوزراء للكويت بالمشاركة في أعمال قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت في يناير ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير الخارجية للكويت ٣ مرات خلال عام ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير التجارة والصناعة للكويت في يناير ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير الإسكان والتجمعات العمرانية الجديدة بزيارتين للكويت آخرها يوم ٢٠٠٩/١١/١٥م.
- زيارة وزير الكهرباء والطاقة المصري للكويت للمشاركة في أعمال المؤتمر الثاني لصناعة الطاقة الكهربائية بالوطن العربي والمعرض السادس لصناعة المعدات والتجهيزات الكهربائية.
- زيارة رئيس اللجنة القانونية والقضائية المصرية – الكويتية المشتركة للكويت في ٢٠٠٩/٢/١٨م.
- زيارة مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية للكويت في إطار جولة خليجية وذلك للاضطلاع على أوضاع الجالية المصرية بالبلاد واللقاء مع المسئولين.

---

(١) تاريخ العسكرية المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg

(٢) مرجع سابق، العلاقات الكويتية المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg

- زيارة رئيس الهيئة العامة للاستثمار للكويت في يونيو ٢٠٠٩م، حيث التقى بمسئولي غرفة التجارة والصناعة الكويتية.
- زيارة أمير الكويت لمصر مرتين الأولى يوم ٧/١٥ للمشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ، والثانية يوم ١٧ مايو ٢٠١٠م.
- زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ " محمد الصباح " لمصر مرتين، أولهما للمشاركة في قمة إعادة إعمار غزة التي عقدت بشرم الشيخ في مارس ٢٠٠٩م، والثانية لترأس وفد بلاده خلال الاجتماعات الوزارية التي سبقت قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ.
- زيارة وزير المالية لمصر للمشاركة في اجتماعات الدورة الـ ٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة في ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير التجارة والصناعة الأسبق " أحمد باقر " لمصر في ٢٠٠٩/٤/٢٧م لافتتاح معرض الاسبوع الكويتي في القاهرة، بمشاركة ٥٠ مؤسسة كويتية من القطاعين العام والخاص.
- زيارة كل من وزير الكهرباء والماء والمواصلات " نبيل بن سلامة " لمصر في ٢٠٠٩/٥/٧م لحضور أعمال اجتماع الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء النقل العرب، ووزير الكهرباء والماء الحالي " بدر الشريعان " في ٢٠٠٩/٦/١٥م للمشاركة اجتماع كبار المسئولين العرب حول الطاقة الذرية، واستقبل محافظي القاهرة والجيزة محافظ الأحمدي الشيخ " إبراهيم الدعيج الصباح " يوم ٢٠٠٩/٢/١٦م.
- قامت رئيسة اللجنة العليا لجائزة الأم المثالية الشيخة " فريحة الأحمد " بزيارة لمصر لتقليدها لقب "أميرة العرب" من اتحاد الكُتّاب الأفارقة في ٢٠٠٩م.
- زيارة النائبات الكويتيات الأربع اللاتي فزن في انتخابات مايو الماضي ٢٠٠٩م بدعوة من المجلس القومي للمرأة.
- زيارة وفد مجلس القضاء الكويتي الأعلى لمصر في ٢٠٠٩/٥/٢٥م برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير العدل المستشار " راشد الحماد ".

العلاقات الثقافية والتربوية والعلمية والبحثية:

على المستوى الثقافي ترتبط البلدان بعلاقات مميزة، وليس أدل على ذلك من أن هناك تزايداً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٣ في علاقات البلدين في مجال الدعوة والشئون الدينية والمشروعات الخيرية. فبعد توقيع بروتوكول التعاون بين مصر والكويت أواخر عام ١٩٩٤ اكتسب التعاون بينهما في هذا المجال اتجاهاً أكثر حيوية وتقدماً.. وإلى جانب الوفود والبعثات التي يرسلها الأزهر الشريف للكويت في شكل وعاظ ودعاة ومجيء أعداد من طلبة الكويت إلى مصر لتلقي علوم الفقه والدين، وتشارك الكويت مع مصر في مشروعات جمع وطبع كتب التراث إضافة إلى النشاط الكبير الذي تضطلع به مؤسستان كويتيتان في مصر.. الأولى جمعية إحياء التراث الإسلامي، والثانية بيت الزكاة الكويتي بالقاهرة (١).

العلاقات الإعلامية (٢):

تحكم العلاقات الإعلامية بين الدولتين بروتوكول التعاون الإعلامي المشترك الذي وقع بالقاهرة في ١٩٩٨/٨/٣/ وقد شهدت الفترة الأخيرة تكثيفاً للعلاقات الإعلامية بمبادرة من الجانبين تمثل أهمها فيما يلي:

- تبادل زيارات الوفود الإعلامية بين البلدين.
- طباعة وتوزيع صحيفتي الوطن الكويتية والأخبار المصرية في كل من القاهرة والكويت في نفس يوم صدورها منذ نوفمبر ٢٠٠٢م، كما تطبع صحيفة الأهرام وتوزع في الكويت من خلال مؤسسة دار السياسة اعتباراً من يناير ٢٠٠٢م.

وقد ازدادت العلاقات الإعلامية رسوخا بتوقيع مذكرة التفاهم الإعلامي المشترك بين وزارة الإعلام الكويتية والهيئة العامة للاستعلامات في يونيو ٢٠٠٤م، وبموجبها قامت الهيئة العامة للاستعلامات بتدريب عدد من الكوادر الإعلامية من العاملين في القطاعات المختلفة لوزارة الإعلام الكويتية.

---

(١) نرمين ذكريا إسماعيل خضر. " المعالجة الإعلامية للأحداث الدولية دراسة على عينة من وسائل الإعلام المصرية " رسالة دكتوراه، القاهرة: قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

(٢) موقع وزارة الخارجية الكويتية، www.mofa.gov.kw

تم توقيع مذكرة تعاون إعلامي مشترك بين الهيئة العامة للاستعلامات ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تهدف إلى توثيق وتعزيز أواصر التعاون الإعلامي في ١٤ يناير ٢٠٠٧.

مرحلة فتور العلاقات:

في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ وإسقاط مبارك بدأت ردود فعل على المستوى الشعبي غير مرحبة بمحاكمة مبارك من قِبل المواطنين الكويتيين حيث وصل وفد من المحامين للقاهرة في شهر سبتمبر ٢٠١١ للدفاع عن مبارك لرد جميله لوقوفه ودفاعه عن الكويت إبان الغزو العراقي، أما على المستوى الرسمي فقد أشادت دولة الكويت في بيان رسمي لها بالانتقال السلمي للسلطة في مصر، حيث أشار وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتي روضان عبد العزيز الروضان، " أن دولة الكويت تؤكد أن تنحي الرئيس محمد حسني مبارك وتسليمه السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد يُعد انتقالاً سلميًّا وحضاريًّا للسلطة واستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري الشقيق الذي تحترم الكويت خياراته وإرادته في التغيير"[(١)].

وأكد الروضان حرص دولة الكويت أيضاً على علاقاتها المتميزة مع الشقيقة مصر وتستذكر باعتزاز الموقف التاريخي للأشقاء في مصر في الوقوف إلى جانب دولة الكويت في ثورته المطالبة بالحرية والديمقراطية، معربين عن أملهم في أن تستقر الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر.

من جهة أخرى أكد الدكتور محمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي دعم بلاده للاقتصاد المصري، ولجهود الحكومة المصرية لاستعادة عافية الاقتصاد، جاء ذلك خلال لقاء الدكتور حازم الببلاوي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية حينئذٍ مع الدكتور الصباح والذي زار القاهرة في أغسطس ٢٠١١م لبحث آفاق التعاون بين البلدين في جميع المجالات وتطورات الأوضاع العربية، وفي ديسمبر ٢٠١٢م التقى رئيس الوزراء المصري السابق هشام قنديل بمجموعة الخرافي الكويتية للاستثمار بحضور وزراء المالية والاستثمار والبترول والصناعة لبحث سبل زيادة استثمارات المجموعة في مصر والتي زادت بمبلغ ٢ مليار جنيه بعد الثورة.

---

(١) مرجع سبق، الدكتور جاسم يونس الحريري، بحث "مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي"، ٢٠١٢،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

أما موقفها المتحفظ من جماعة الإخوان في مصر، فيمكن تفسيره بعد أن غدت الكويت النموذج السيء للديمقراطية الذي ينبغي تجنبه من قِبل دول الخليج، فقد ازداد سوء هذا النموذج مع انتخابات الكويت في فبراير ٢٠١٢م بعد نجاح الإخوان والإسلاميين في هذه الانتخابات، حيث حصل الإسلاميون على ٢٣ مقعداً من أصل ٥٠ مقعداً وهو عدد قياسي مقارنة بفترات سابقة، علّت بعدها مطالبهم بانتخاب رئيس وزراء شعبي وبالتحول نحو الملكية الدستورية [١].

ويمكن القول: إن تلك الانتخابات وما تبعها كانت المتغير الحاسم في تنبه دول الخليج إلى امكانية انتقال خطر الإخوان إليها دون حاجة إلى ثورة؛ ولذا حظى ما اتخذته الكويت من إجراءات لتقليص نفوذ الإخوان والإسلاميين من خلال حل مجلس الأمة المنتخب في فبراير ٢٠١٢م وإصدار قانون انتخابات جديد وعقد انتخابات جديدة، بقبول خليجي وما تبع ذلك من تحفظ الكويت في علاقتها مع الحكومة الإخوانية في مصر.

هذه المواقف والتصريحات الحذرة المحدودة من جانب حكومة الكويت توضح موقفها المتأرجح من الثورة المصرية ومن جماعة الإخوان، وبالتالي يمكن أن نتفهم حرج الحكومة الكويتية في تحديد موقفها من ثورة مصر التي أدت إلى صعود جماعة الإخوان للحكم في مصر وهو ما لا يتفق مع الوضع السياسي الداخلي للكويت، ولخوفها من المد الثوري لداخل أرضها، حيث تزايد الجدل في منتصف عام ٢٠١١م حول توقف قطار الربيع العربي في محطة دول الخليج، وتحديداً في الكويت، حيث لم تعد المسيرات والمظاهرات والاحتجاجات تتوقف، بل تحولت إلى ظواهر سياسية واجتماعية جماهيرية، تختلف عن الديوانية التقليدية، وترفع فيها مطالب إصلاحية وتبعث رسائل سياسية محددة إلى نظام الحكم، على نحو ما حدث في جمعة الغضب ٢٧ مايو ٢٠١١م وجمعة الشباب الحقيقة في ١٦ سبتمبر ومهرجان ساحة الإرادة في ٢١ سبتمبر ٢٠١١م، وقد شارك فيها تجمعات سياسية وكتل برلمانية وحركات شبابية (مثل شباب السور الخامس وكافي)، وكذلك حركات احتجاجية مثل انهض ونريد، وأحزاب غير قانونية وغير معترف بها (حزب الأمة).

---

(١) إيمان رجب، مقال " كيف تدير دول الخليج علاقاتها مع الإخوان المسلمين "، جريدة الأهرام، العدد ٤٦٠٦٧، ٢١ يناير ٢٠١٣.

وكان القاسم المشترك بين مطالب هؤلاء المحتجين هو الاستياء من الأوضاع القائمة في الكويت، وضرورة تغييرها لبلوغ كويت الغد، حتى لا يرتفع سقف المطالب، مثلما حدث مع الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية.

وهنا يمكن ملاحظة تأثر جموع المحتجين في الكويت بعدوى الحالة الثورية والانتفاضات الشعبية والحركات الاحتجاجية القائمة في المنطقة العربية ومنها مصر، وبخاصة مع بدء الاستجابة لمطالب المحتجين (١).

ورغم التشابه النسبي للظروف في الحالات العربية المختلفة إلا أن هذا التشابه لا يعني بأي حال نجاح الاستنساخ للتجربة في الكويت. فالبيئة الحاضنة تنطوي على قدر كبير من الاختلاف، وهو ما يجعل التغيير في إطار النظام القائم وليس طرح بدائل مغايرة له، ويمكن القول: إن نسائم الربيع العربي تهب على الكويت، ولكن ليس لإسقاط النظام بل لإصلاحه. وبالتالي، فإن هناك فارق خصوصية وليس فارق توقيت بين الكويت وغيرها من الدول، حيث إن لكل بلد ربيعه الخاص.

بوادر تحول مسار العلاقات من التأرجح للتعاون:

فور أحداث ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وعزل الرئيس السابق محمد مرسي توالت التصريحات المؤيدة للثورة ولعزل الدكتور مرسي من دول الخليج ومنها الكويت، حيث أكد الشيخ سلمان صباح السالم الصباح وزير الإعلام الكويتي أن أمن واستقرار مصر يمثلان الضمان الحقيقي للأمن القومي العربي، مشيراً إلى أن الخلل الذي أصاب مصر خلال الفترة الماضية ألقى بظلاله السلبية على هذا الأمن. وإن تداعيات الواقع السياسي بالمنطقة تؤكد مجدداً أنه من مصلحة كل العرب عودة مصر إلى ممارسة دورها الريادي والمحوري في الأقليم، فثمة تطورات ما كانت لتحدث بالعالم العربي لو كانت مصر قوية.

من جهة أخرى تعتزم الكويت تقديم حزمة مساعدات لمصر بقيمة ٤ مليار دولار في صورة منحة نقدية لا ترد بقيمة مليار دولار، ووديعة بقيمة مليارى دولار لدى البنك المركزي، إضافة إلى منحة عينية تتمثل في نفط ومشتقات نفطية بقيمة مليار دولار، هذه

(١) محمد عز العرب، مقال " هل يصل الربيع العربي للكويت؟ "، جريدة الأهرام، العدد ٤٥٥٩٥، ٧ أكتوبر ٢٠١١.

المساعدات لم تأت لمصر في ظل حكم الدكتور مرسي مما يدل على موقف الحكومة والشعب الكويتي من الإخوان ([1]).

كل المؤشرات السابقة تلوح بأمل تطور العلاقات من المسار المتأرجح للمسار التعاوني مرة أخرى.

٣- مستقبل العلاقات البحرينية المصرية:

مرحلة التعاون:

ترتبط مصر والبحرين بـ ٦ اتفاقيات و ١٤ مذكرة تفاهم و ٦ برامج تنفيذية للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والإعلامية والثقافية والسياحية والزراعية والقضائية والبيئية، فضلاً عن بروتوكول للتعاون في مجالي النقل والطرق.

الاتفاقيات والمعاهدات:

- اتفاقيتي تعاون في المجالين الإعلامي والثقافي في عام ٢٠٠٩م.
- اتفاقية التعاون الفني بين وزارة العمل البحرينية ووزارة القوى العاملة والهجرة في ٢٠٠٤م.

مذكرات التفاهم:

- مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين والمجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٨م.
- مذكرة التفاهم في المجال الرياضي بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة بمملكة البحرين والمجلس القومي للرياضة بجمهورية مصر العربية في ٢٠٠٧م.
- مذكرة التفاهم بين البنك المركزي المصري ومصرف البحرين المركزي في مايو ٢٠٠٧م.
- مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال حماية البيئة والحياة الفطرية في ٢٠٠٧م.

---

(١) الدكتور محمد إبراهيم السقا، مقال "أثر المساعدات الخليجية في الاقتصاد المصري"، جريدة الاقتصادية، العدد ٧٧٢١، ١٩ يوليو ٢٠١٣م.

- مذكرة التفاهم بين وزارة البترول المصرية وهيئة النفط والغاز البحرينية في ٢٠٠٧م.
- مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتنسيق الأمني في ٢٠٠٦م.
- مذكرتي تفاهم بين سلطات الطيران المدني بالدولتين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م.
- مذكرة تفاهم بين سوق البحرين للأوراق المالية وبورصة القاهرة والإسكندرية.

البرامج التنفيذية:

- البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الرياضة للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠م.
- البرنامج التنفيذي للتعاون العلمي والفني في المجال الزراعي في ٢٠٠٥م.
- البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السياحة للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠م.
- البرنامج التنفيذي في مجال التعاون الصحي والدوائي للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م.

البروتوكولات:

- بروتوكول تعديل بعض أحكام اتفاق النقل الجوي والموقع في ٢٠٠٧م.
- بروتوكول التعاون التَّقني في مجال الطرق والجسور في ٢٠٠٥م.

الخطابات المتبادلة:

- الخطاب الخاص بموافقة الجانب البحريني على التوصية الواردة في المحضر الختامي لاجتماعات اللجنة المشتركة في دورتها الخامسة، والخاصة بإعفاء رعايا جمهورية مصر العربية من حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة من تأشيرة الدخول المسبقة.

الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال الدورة الثامنة للجنة المشتركة المصرية / البحرينية التي عُقدت في ٨ و ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م.

- مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين وزارتي خارجية البلدين.

- مذكرة تفاهم في مجال إنشاء وإدارة المناطق الصناعية.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المراكز التكنولوجية.
- بروتوكول إعلامي بين البلدين.
- البرنامج التنفيذي في مجالي التربية والتعليم والتعليم العالي.

العلاقات الثقافية:

سعت مصر للتواصل الفكري مع أشقائها العرَّب بأن تنقل الخبرة المصرية في توثيق التراث الحضاري والثقافي من خلال بروتوكول تعاون وقع بين البلدين للعناية بالتراث الحضاري العربي والإسلامي والثقافي بين مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع لمكتبة الاسكندرية ومركز عيسى الثقافي بالبحرين، كما ترحب مصر دائماً بإرسال عدد من الخبراء المصريين للإسهام في مجالات التنمية التي تشهدها البحرين في كافة المجالات.

وفيما يتعلق بتفعيل علاقات التعاون الثقافي والإعلامي بين البلدين، فقد تم التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون بين وزارة الإعلام المصرية ووزارة الثقافة والإعلام بمملكة البحرين للفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١١، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الإعلام الخارجي، الإذاعة والتليفزيون، التدريب والتأهيل الإعلامي، وتبادل الخبرات والمعلومات، إلى جانب تشكيل لجنة إعلامية مشتركة.

الزيارات المتبادلة [(١)]:

تمثل الزيارات المتعددة والمتبادلة بين قيادتي ومسئولي مصر والبحرين، محوراً مهمًّا في مجال تعزيز العلاقات السياسية والأخوية بين البلدين قبل الثورة، حيث تُظهر هذه الزيارات مدى روح الود والتفاهم بين البلدين الشقيقين.

- قام الرئيس الأسبق مبارك بزيارة البحرين، في ديسمبر ٢٠٠٤م و ١٦ فبراير ٢٠٠٩م و ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠م في إطار تأكيد الدعم وإعلان التضامن مع مملكة البحرين، حيث مثلت هذه الزيارات صورة من صور تناغم العلاقات بين البلدين الشقيقين، أجرى خلالها مباحثات مع ملك البحرين تناولت العلاقات

(١) مرجع سابق، العلاقات المصرية البحرينية، الهيئة العامة للاستعلامات، www.sis.gov.eg

الأخوية المميزة وسُبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، كما تناولت التطورتا خليجيًّا وعربيًّا ودوليًّا إضافة إلى المساعي المبذولة لتعزيز العمل العربي المشترك والقضايا موضع اهتمام البلدين، تناولت القضايا العربية، وتطورات الوضع الإقليمي، وجهود إحياء عملية السلام، والمستجدات على الساحة العربية، خاصة الملف اللبناني، واليمني، والسوداني، وأمن منطقة الخليج، في ظل نذر التصعيد حول الملف النووي الإيراني، وكذا تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر والبحرين، وبحث أوضاع الجالية المصرية هناك، حيث أكدت مصر حرصها على تحقيق أمن واستقرار البحرين في إطار أمن الخليج العربي ككل.

- قيام الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين بزيارة إلى جمهورية مصر العربية في ٢٠١٠/٨/٢٦م تأكيداً منه على عمق العلاقات الأخوية الوثيقة والوطيدة التي تربط بين شعبي وقيادتي البلدين، وفي إطار الإرادة السياسية للبلدين الهادفة إلى تعزيز وتوسيع آفاق التعاون الثنائي إضافة إلى التنسيق والتشاور السياسي حول مجمل الأوضاع العربية والدولية.
- زيارة وزير القوى العاملة والهجرة للبحرين في ٢٠١٠م لحضور ورئاسة وفد مصر في إجتماعات مؤتمر العمل العربي.
- زيارة وزير الأوقاف للبحرين متوجهاً إلى مانيلا لرئاسة وفد مصر في الاجتماع الوزاري الخاص لحركة عدم الانحياز، حول الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام والتنمية في مارس ٢٠١٠م.
- زيارة رئيس الصندوق الاجتماعي للتنمية في ٢٠١٠م.
- زيارة وزير الشئون القانونية والبرلمانية في مايو ٢٠١٠م.
- زيارة رئيس مجلس النواب البحريني السيد خليفة الظهراني للقاهرة في يونيو ٢٠١٠م.
- زيارة الرئيس الأسبق للمملكة البحرينية في ١٦ فبراير ٢٠٠٩م.
- زيارة رئيس مجلس الشعب على رأس وفد برلماني رفيع المستوى للبحرين في الفترة من ٣٠ مارس وحتى ٣ أبريل ٢٠٠٩م.

- زيارة الشيخة سبيكة حرم العاهل البحريني لمصر من ٢١ إلى ٢٧ مارس ٢٠٠٩م.
- زيارة العاهل البحريني لمصر خلال القمة الثلاثية المصرية السعودية البحرينية في الأول من يوليو ٢٠٠٩م والتي عُقدت بشرم الشيخ في إطار الدعم العربي للجهود المصرية الرامية لدفع عملية السلام.
- زيارة ولي العهد البحريني لمصر في يوليو ٢٠٠٩م لترأس الوفد البحريني المشارك في مؤتمر القمة الخامسة لحركة عدم الانحياز التي عقدت بشرم الشيخ.
- زيارة وزير البترول للبحرين من ٣ إلى ٤ أبريل ٢٠٠٩م.
- زيارة أمنية لرئيس المخابرات العامة المصرية للبحرين خلال الفترة من ١٣ إلى ١٤ أبريل ٢٠٠٩م.
- زيارة مساعد وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة للبحرين على رأس وفد أمني خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٠٩م.
- زيارة وفد مصري في الفترة من ١٦ إلى ١٩ مايو ٢٠٠٩م خلال احتفال المملكة بتدشين تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من الكوارث.
- زيارة وزير الأشغال للقاهرة في ٢٣ مايو ٢٠٠٩م.
- زيارة الشيخة مي آل خليفة وزيرة الثقافة والإعلام البحرينية لمصر خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ يونيو ٢٠٠٩م.
- زيارة وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة بنك الإبداع الشيخ إبراهيم آل خليفة لمصر خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ٢٠٠٩م للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بالقاهرة بعنوان " الاستثمار المتوسط والصغير – طريق المستقبل ".
- زيارة وفد من مجلس الشورى البحريني للقاهرة ١٩ في يوليو ٢٠٠٩م.
- زيارة وفد من وزارة الدفاع للبحرين في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٩م للمشاركة في " إجتماعي آلية التنسيق العسكرية "لمكافحة ظاهرة القرصنة (SHADE).

- قام الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية بعدة زيارات إلى مصر، وكان آخرها حضور الاجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر ٢٠٠٩م.
- زيارة السيد وزير الخارجية للمنامة في الفترة من ٨ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م لترأس الجانب المصري في أعمال اللجنة المصرية البحرينية.
- قيام الملك حمد بن عيسى آل خليفة بعدة زيارات رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠٠٥م أهمها الزيارتان اللتان قام بهما إلى مصر، الأولى في شهر مارس والثانية في مايو من نفس العام بحث خلالهما مجالات التعاون والتنسيق المشترك بين مصر والبحرين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. كما شارك في قمة ثلاثية مع الرئيس الأسبق مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني التي تناولت مجمل الأوضاع في المنطقة.
- زيارة وزير الاستثمار ووزير الخارجية إلى البحرين في نوفمبر ٢٠٠٥م للمشاركة في منتدى المستقبل الذي استضافته البحرين.
- الزيارة التي قام بها وزير الإعلام ووزير الدولة للشئون الخارجية بالبحرين إلى مصر في شهر فبراير ٢٠٠٦م للمشاركة في أعمال الاجتماع الثاني لوزراء الإعلام العرب بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.
- زيارة وزيرة التنمية الاجتماعية البحرينية إلى مصر في الفترة من ١٧ إلى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م شاركت خلالها في أعمال اجتماعات الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب.

مرحلة فتور العلاقات:

قبل ثورة ٢٥ يناير كان نظام مبارك داعماً لنظام " آل خليفة " في البحرين حيث وقف النظام المصري ضد المعارضة في البحرين، واستمر الدعم من السلطات المصرية بعد الثورة لنظام "آل خليفة"، حيث أتهم نشطاء بحرينيون سلطات بلادهم بتسليم المخابرات المصرية قائمة تحتوي على أسماء معارضين بحرينيين لمنعهم من دخول مصر، كانت آخرهم الناشطة المعارضة مريم الخواجة التي مُنعت من دخول مصر في أغسطس ٢٠١٢.

وقد بدأت الاحتجاجات في البحرين يوم الاثنين ١٤ فبراير ٢٠١١ متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير، حيث بدأ مئات من المواطنين الشيعةبالتظاهر في دوار اللؤلؤة للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وبعد سقوط عدد من المتظاهرين خلال اشتباكات مع الشرطة، قدم ملك البلاد اعتذاراً رسمياً وأمر بإطلاق سراح جميع المعتقلين حتى أولئك المتهمون بقلب نظام الحكم في البحرين، ومع دخول قوات " درع الجزيرة " إلى البحرين أعلنت حركة "الوفاق" الشيعية صاحبة التمثيل السياسي الأكبر في البلاد انسحابها من البرلمان، وهي خطوة تزامنت مع دعوة الحكومة إلى حوار وطني يرمي إلى حل الأزمة وإجراء إصلاحات.

إصلاحات رأت المعارضة أنها لا تمس جوهر المطالب الرامية إلى إرساء مبادئ الملكية الدستورية؛ فيما ذهبت أطراف أخرى إلى المطالبة بإسقاط الملكية وإنشاء جمهورية على أنقاضها مما عزز التوقعات بوجود دعم إيراني للحركة الاحتجاجية في البحرين.

وعقب وقوع اضطرابات البحرين، قام وزير الخارجية البحريني بزيارة القاهرة، والاجتماع برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، باحثا عن إجابة لتساؤل مشروع – رغم الخلاف حول توقيته – وهو أين مصر من أحداث البحرين، ودعا ذلك رئيس الوزراء المصري للسفر إلى الخليج مرتين متتاليتين لتأكيد أن أمن البحرين خاصة، وأمن الخليج عامة، جزء من الأمن المصري، وأن انشغال مصر في أوضاعها الداخلية لن يثنيها عن الوقوف إلى جانب أشقائها في الخليج.

ومما لا شك فيه فأن الثورة في البحرين لم تحظ بتأييد أو دعم الدول العربية لأسباب عدة، ومنها أن الثورة البحرينية يتضح فيها النفس الطائفي، والذي يؤدي إلى تفتيت المجتمع، وإثارة النعرات وشق وحدة الصف. وثانيها: أنها ثورة اتضح ارتباطها بولاءات خارجية، يؤكدها الإعلان الإيراني عن استعدادها للتدخل في حال تعرضت الطائفة الشيعية للاضطهاد، وتصريح رئيس مجلس الشورى الإيراني لارجاني بأن " تدخل حكام المنطقة في

البحرين لن يمر دون أن يدفعوا الثمن " – لهو خير دليل على ذلك، ولا يمكننا نسيان تصريحات إيرانية سابقة تزعم بتبعية البحرين لإيران تاريخيًّا ([1]).

موقف البحرين من جماعة الإخوان:

اتبع النظام هناك منذ احتجاجات فبراير ٢٠١١ استراتيجية تقوم على استخدام الإخوان والجماعات الوهابية من أجل التقليل من أهمية تحركات المعارضة، وتشويهها، حيث خاضت حرباً كلامية ضد المعارضة نيابة عن النظام لإثبات تبعيتهم لإيران، وأصبح الإخوان قوة سياسية مهمة في أية عملية تفاوض يمكن أن تتم بين الحكومة والمعارضة، وأخذوا يطالبون بمكاسب سياسية مماثلة لتلك التي يمكن أن يتم تقديمها للمعارضة، وبالتالي لم يعد من الممكن احتواء تأثيرهم السياسي. إذ اعتبر كثير من المحللين أن صعودهم للسلطة في مصر وليبيا والمغرب والأردن له تأثير مباشر على تيارهم في المنطقة، خصوصاً في البحرين والكويت، متوقعاً أنهم سوف يتمردون على السلطة للحصول على مكاسب أكبر، وإذا كانت الكويت قد سعت بعد انتخابات فبراير ٢٠١٢ لتغيير طريقة تعاملها مع الإخوان المسلمين سياسيًّا، تظل قدرة البحرين على تغيير استراتيجيتها بهدف تقليص النفوذ السياسي للإخوان محدودة، خاصة مع استمرار الأزمة بينها وبين القوة الثنائية المنظمة ممثلة في المعارضة التي تتزعمها جمعية الوفاق ([2]).

بالإضافة إلى تخوفهم من تقارب السلطة في مصر تحت قيادة الرئيس السابق محمد مرسي من إيران ممثلة في الزيارات المتبادلة واللقاءات الحميمية التي أثارت تحفظ دول الخليج لما تمثله إيران من تهديد لأمن الخليج، الأمر الذي لم تراعه السلطة السابقة في مصر تحت قيادة الإخوان والتي تقرَّبت من إيران على حساب دول الخليج.

على الجانب الآخر يمكن تحليل موقف حركة الإخوان في البحرين من الثورة البحرينية، إنها فضلت في البداية الانصهار في التجمع السني الذي ناهض الحركة الاحتجاجية، واصطف مع الرأي الرسمي، وذلك ضمن ما يُعرف بـ " تجمع الوحدة الوطنية "، وقد مرّ هذا التجمع بمخاض سيطرت عليه عملية تنازع القدرة على رسم سياسته بين التيارات السنية

---

(١) عبد العزيز صباح الفاضلي، " الثورة الإيرانية في البحرين "، http://www.lahdah.org

(٢) مرجع سابق، إيمان رجب، مقال " كيف تدير دول الخليج علاقاتها مع الإخوان المسلمين "، جيردة الأهرام، العدد ٤٦٠٦٧، ٢١ يناير ٢٠١٣م.

السياسية، ووجد الجناح السياسي للإخوان أنه لم يُمَكَّن من هذا التيار كما ينبغي لقوته وتاريخه ووجوده على الساحة، ففضل الانفصال ولكن من دون محاربة " التجمع " حتى لا يفت في عضد أخوة المذهب لصالح الآخرين. ولا شك أن تيار الإخوان المسلمين اليوم في البحرين يراجع أولوياته ومستقبله بعد أن تعدّى من العمر السبعين من جهة، وبعد الضربات القاسية التي تلقتها مراكز صُنع القرار والمرجعية في غير بلده خصوصاً في مصر، وانقضاض جانب من الجماهير التي كانت قد علّضقت آمالاً كباراً على التيارات الإسلامية عموماً في ظل الحكومات الديكتاتورية. إلا أنه في كل الأحوال تيار قادر على الحياة في البحرين بفعل مرونته العالية، وعدم رغبته في الاحتكاك المباشر مع السلطة (١).

المؤشرات السابقة تعكس موقف السلطات البحرينية من مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وبعد وصول الإخوان للحكم، حيث بات جليًّا موقفها المتحفظ والمتأرجح من دعم الثورة المصرية بعد أن قفز عليها الإخوان.

بوادر عودة مسار العلاقات البحرينية المصرية للتحول من المسار المتأرجح للمسار التعاوني:

- بادر الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين، بإرسال برقية تهنئة إلى المستشار عدلي منصور بمناسبة تولي رئاسة مصر مؤقتاً خلال المرحلة الانتقالية بعد عزل الدكتور محمد مرسي نتيجة ثورة ٣٠ يونيه، مؤكداً حرص بلاده على الارتقاء بالعلاقات القائمة بين البلدين.

- قامت البحرين بإرسال وفد رسمي إلى مصر برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني، حيث التقى وزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري – حينئذٍ – الفريق أول عبد الفتاح السيسي مع نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة والوفد المرافق له.

تناول اللقاء بحث سبل دعم وتعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين في العديد من المجالات.

---

(١) غسان الشهابي، مقال " الإخوان: العيش بعد السبعين "، جريدة الشرق، العدد ٦٠٠، صفحة ١٣، ٢٦ يوليو ٢٠١٣.

وبعد

تُعدُّ موجة الثورات والانتفاضات التي تجتاح الوطن العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠ من أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين، حيث إنها تمثل نقطة تحول فارقة في الحياة السياسية العربية. فالثورة في كل من تونس ومصر وليبيا انتهت بإطاحة ثلاثة نظمٍ عتيدة (بن علي، ومبارك، والقذافي). وفي اليمن أجبرت الاحتجاجات الشعبية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، والتي تقضي في جانب منها باستقالته عن السلطة مقابل تمتعه ومن عمل معه خلال فترة حكمه بالحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، أما في البحرين فقد اندلعت احتجاجات ضخمة، لم يتم إخمادها إلا بتدخل قوات من " درع الجزيرة " التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وفي سوريا يخوض النظام الحاكم مواجهة مستميتة منذ أشهر، معتمداً على الاستخدام المفرط للقوة. ورغم قبوله بالمبادرة العربية وتوقيعه البروتوكول المتعلق بمهمة المراقبين العرب في ديسمبر ٢٠١١م، إلا أنه لا يبدو أن ذلك سيضع حدًّا للأزمة بسبب مراوغة النظام، وإصرار المحتجين على رحيله، لا سيما في ظل حدوث شرخ عميق في شرعيته على خلفية قتل وإصابة آلاف من السوريين، بينهم أطفال ونساء، واعتقال آلاف آخرين.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أجبرت الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية نظماً عربية أخرى على تقديم تنازلات سياسية كبيرة، ما كان لها أن تُقدم عليها إلا تحت ضغط موجات الغضب الشعبي، وحرصها على تفادي الأسوأ لا سيما أن سرعة الإطاحة بنظامي بن علي ومبارك بدت ماثلة أمام كثيرين، وفي هذا السياق، يُمكن فهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول مثل المغرب والجزائر والأردن وسلطنة عُمان.

وقد أضافت الثورات والانتفاضات العربية الكثير إلى خبرات الثورات العالمية، خاصة فيما يتعلق بطابعها السلمي، وتأثير ثورة المعلومات والاتصالات فيها، ودور الشباب في تحريكها وإشعال شرارتها، وعدم وجود قيادات معروفة لها، ولذلك فإنها سوف تشكل مجالاً خصباً للدراسة المقارنة لسنوات قادمة. كما شكلت موجة الثورات والانتفاضات المحرك الرئيس للتغير السياسي في الوطن العربي، لاسيما أنها كشفت عن بعض الحقائق، وأوجدت معطيات وحقائق جديدة على الأرض سوف يكون لها تأثيراتها، المباشرة وغير

المباشرة، الآنية والمستقبلية، على التطور السياسي في البلدان العربية، وكذلك على مستقبل العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية.

وفى هذا السياق، يمكن القول: إن موجة الثورات والانتفاضات أسقطت جملة من المسلمات التي باتت لصيقة بالمنطقة العربية أو على الأقل وضعتها على المحك، ومنها: أن العرب لايثورون ضد حكامهم، وأن الديمقراطية لاتمثل أولوية بالنسبة للمواطنين العرب، وأن المنطقة تمثل"الاستثناء" ضمن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وأن الإسلام يتعارض مع الديمقراطية، وأن التغيير السياسي في المنطقة العربية لابد أن يأتي من الخارج وليس من الداخل.الخ. وفى ضوء ذلك، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة للقيام بمراجعة نقدية لكثير من المفاهيم والمقولات التي طرحتها الأدبيات الخاصة بدراسة التطور السياسي في الوطن العربي في مرحلة ما قبل الثورات والانتفاضات(١).

هز زلزال هذه الثورات أركان النظام الرسمى العربى وامتد تصدع هذه الأركان إلى الخليج بفعل التداعيات الهائلة، الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات، حيث تصاعدت مطالب الإصلاح وأخذت دعوة «الملكيات الدستورية» تتردد وتتسع لترد ببلاغة شديدة على مزاعم «المناعة الملكية الخليجية»؛ أى مناعة الدول الملكية الخليجية واستثنائيتها من تداعيات هائلة أخذت تتدافع على إقليم الخليج بفعل هذه الثورات، تداعيات فرض بعضها نفسه داخل دول المجلس وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته فى علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية، التى تأثرت مصالحها هى الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها (٢).

يجدر هنا الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة وهي:

- إن الثورات العربية سوف تغير حتماً، وإن كان تدريجيًّا وبدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى، من معادلات الحكم والسياسة فى الدول الخليجية الست، بعد أن نالت كثيراً من مقولة «الخصوصية الخليجية» ومقولة «الاستثناء الخليجى» أو

(١) الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١ أغسطس ٢٠١١.

(٢) الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر ٢٠١١.

«حصانة الملكيات العربية»، فرياح تلك الثورات لن تستطيع أن تحجزها عوائق أو حواجز، ومن ثم فإن التغيير قادم لا محالة، والدليل واضح فى تبدل رد الفعل تدريجيًّا، والتعامل بإيجابية مع مطالب الإصلاح والتغيير، فى محاولة لإكساب نظم الحكم القدرة على التكيف مع المطالب الجديدة والفعالية فى الاستجابة للتحديات.

- إن مفهوماً جديداً لأمن الخليج سوف يفرض نفسه تدريجيًّا، وهذا المفهوم الجديد سوف يحرص على إدراك متغيرين أساسين جديدين على معادلة الأمن الخليجى. المتغير الأول يتعلق بمصادر التهديد، حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية، وإذا كان الأمر كذلك، فإن أمن الخليج الذى ظل مستورداً لسنوات طويلة، وظل أسير الحماية الأمريكية أحياناً أو أسير «عولمته» فى أحيان أخرى بعد ما شهده إقليم الخليج إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (حرب تحرير الكويت) والدور الأمريكى الفاعل فى هذه الحرب، وما شهده من تداعيات للحرب الأمريكية على الإرهاب، ودخول حلف الناتو كشريك أو منافس للدور الأمريكى المهيمن. هذا الأمن لن يبقى معتمداً على الحليف الخارجى بالدرجة الأولى، وحتماً سيكون للقوة الذاتية أو للأمن الجماعى للمجلس دوره الفاعل والأساس الجديد فى معادلة تحقيق هذا الأمن، لكن ما هو أهم هو أن تحقيق الأمن فى مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية بل على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية وإعلامية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن: المصادر السياسية والمصادر الاجتماعية، والمصادر الثقافية.

أما المتغير الثانى فيتعلق بما ظهر من خلافات مع الحليف الأمريكى من جانب بعض دول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية ([1]).

كثيرون يعتقدون أن الولايات المتحدة أضحت متهمة من جانب السعودية، بل وربما تكون مستهجنة، بسبب أدائها غير المُرضى إزاء أحداث الثورات العربية، التى اعتقدت الرياض، للوهلة الأولى أنها ستكون لصالح إيران ومعسكر الرفض أو ما يعرف بـ "محور

(١) " ربيع الثورات العربية اختبار للعلاقات الأمريكية – السعودية "، القدس العربي، ١٧-٦-٢٠١١.

الممانعة" على خلفية السلبية الأمريكية التي أدت إلى سقوط نظام مبارك، ومن قبله نظام زين العابدين بن على، وعلى ضوء ردود الفعل الإيرانية، الأولية أيضاً، التى رأت فى ثورات العرب امتداداً لثورتها وإيذاناً بتأسيس شرق أوسط إسلامى على أنقاض مشروعات أمريكا للشرق الأوسط، التى تساقطت الواحد تلو الآخر.

هذان المتغيران سيؤثران حتماً فى إدراك قيادات دول المجلس لمصادر التهديد للأمن فى الخليج، وفى صياغة منظور جديد للأمن الإقليمى يجمع بين ما هو استراتيجى وتعاونى على مستوى الإقليم الخليجى، ويجمع بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى وثقافى واجتماعى فى إطار مجتمعى على مستوى مصادر التهديد الداخلية.

- إن خريطة تحالفات إقليمية جديدة سوف تفرض نفسها بعد سقوط حلفاء مهمين لدول مجلس التعاون، وعلى ضوء أدوار جديدة لقوى إقليمية –خاصة تركيا– وعربية قامت على أنقاض النظم التى تساقطت، والأهم فى ظل بروز مصدر قوة جديد يملك القدرة على أن يفرض نفسه كمتغير أساس وهو قوى الثورة العربية التى باتت تملأ الساحات على امتداد الوطن العربى تطالب بالتغيير، وأن تكون شريكاً وفاعلاً فى صنع القرار السياسى الوطنى والعربى.
- إن دول مجلس التعاون ستكون معنية، وعلى ضوء خبرة إدارة الأزمة السياسية فى البحرين، بإعطاء قدر أكبر من الاهتمام لمشروع مجلس التعاون الخليجى وتطويره، والبحث عن حلفاء أو شركاء جدد ضمن إطار إعادة ترسيم خرائط التحالفات على مستوى الإقليم وتمكين دول المجلس من أن يكون لها دور أساس فى إدارة شئون الإقليم، والأهم فى إدارة تفاعلات وتداعيات ربيع الثورات العربية والتحول من إدارة رد الفعل إلى إدارة الأفعال فى محاولة للحد من تداعيات تلك الثورات وتوجيهها قدر الإمكان فى الاتجاه الذى يخدم مصالح الدول الخليجية ([1]).

(١) ناشطون خليجيون يطالبون حكوماتهم بإصلاحات سياسية وإطلاق المعتقلين "، السفير (اللبنانية)، ٢٠–٤–٢٠١١م.

المحددات الداخلية للعلاقات الخليجية المصرية:

في الفترة الأخيرة من التاريخ الحديث شهدت العلاقات الخليجية المصرية العديد من المتغيرات الداخلية والتي أثرت بدورها على طبيعة وشكل العلاقات بينهما، المحددات الداخلية للعلاقات الخليجية المصرية يمكن حصرها في عدد من المحددات

أولاً: المحدد سياسي الذي تشكل على أساس طبيعة نظام الحكم والقائمين عليه في كل دولة من دول الدراسة وتأثير نظام الحكم على شكل العلاقات المتبادلة بين الطرفين،

ثانيًا: المحدد الثقافي والاجتماعي الذي تشكل على أساس البنية السكانية والعمالة الوافدة وتأثيرها في الثقافة والنواحي الاجتماعية،

ثالثاً: المحدد الأمني وهاجس تهديد أمن الخليج.

أولاً: المحدد السياسي للعلاقات الخليجية المصرية

السعودية:

النظام الأساسي للحكم أصدر عام ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩٢م في عهد خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز آل سعود بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ بخصوص طريقة الحكم بالمملكة العربية السعودية بشكل سلس كالدستور في الدول الأخرى، وشكلت لجنة برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود لوضع النظام الأساس للحكم، وهو أن المملكة دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم.

تولى الملك عبد الله الحُكم في أغسطس ٢٠٠٥م على إثر وفاة أخيه الملك فهد بن عبد العزيز، وحين تولى الملك عبد الله مقاليد الحكم سادت في أوساط المراقبين في شئون السياسة الدولية، بل وحتى في الإدارة الأمريكية أيضاً، بعض الشكوك والمخاوف، فعبد الله كان يُعد أحد المحافظين دينيًّا ولديه ميول قومية عربية أقوى من الميول الأمريكية لأخيه، الذي كان يُعد خلال فترة حكمه التي امتدت قرابة ٢٣ عاماً، أحد المتحمسين دائماً لإقامة

علاقات أوثق بالولايات المتحدة الأمريكية (١)، وعلى الرغم من أن أسوأ مخاوف الاستراتيجيين الأمريكيين لم تتحقق آنذاك، إلا أن المملكة العربية السعودية خلال حكم الملك عبد الله ابتعدت عن الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهجت سياسة إقليمية أنشط مما كان عليه الأمر في السابق، ولأكثر من مرة أدت هذه السياسة إلى إثارة استياء واشنطن، إذ إن تغيير مقاليد الحكم في أواخر صيف ٢٠٠٥م جرى في أوقات عصيبة. وعلى أبعد تقدير منذ تقلد أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية الإسلامية في صيف ٢٠٠٥م ساد في الرياض شعور بأن سياستها الإقليمية باتت في أزمة كبيرة، كما تخشى القيادة السعودية من نجاح المحاولات الإيرانية من خلال البرنامج النووي بفرض سيطرتها على منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل واضح، وفي هذه المواجهة تعاون الملك عبد الله بشكل وثيق في المقام الأول مع الدول العربية المناهضة للسياسة الإيرانية مثل مصر والأردن ودول الخليج الصغيرة، على الرغم من كل أنشطة المملكة العربية السعودية، إلا إنها لم تتمكن من الحد من صعود إيران منذ عام ٢٠٠٥م، ويتمثل سبب ذلك في أن الرياض لم تجد الجواب المناسب على البرنامج النووي الإيراني. وعليه فإن السياسة الإقليمية للملكة العربية السعودية خلال حكم الملك عبد الله فشلت؛ وذلك لأن المملكة العربية السعودية لم تمكَّن من أن تشكل قوة مكافئة لإيران بسبب ضعفها العسكري والديموغرافي، فهي بحاجة إلى حلفاء أقوياء، لكن منافستها القديمة على موقع القيادة في المعسكر العربي مصر، باتت خارج حلقة الشراكة بسبب أزمتها الداخلية. وفي النهاية اتضح أيضاً أن المملكة العربية السعودية لا تستطيع أن تغلب مصالحها في السياسة الإقليمية ضد رغبة الإدارة الأمريكية(٢).

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

تعد السعودية أحد أكثر بلدان المنطقة تعقيداً وتركيباً، وذلك على العكس تماماً من الصورة النمطية المستقرة في أذهان الكثيرين داخل المنطقة وخارجها، وحتى نفهم الطبيعة المركبة للسعودية، علينا تذكر أن السعودية هي بالأساس منطقة نجد ذات الطابع المحافظ والمنغلقة في قلب الجزيرة العربية. حيث سيطر آل سعود على البحار المفتوحة لتأمين

(١) مقال "السياسات الخارجية السعودية بعد خمس سنوات من حكم الملك عبد الله"، موقع قنطرة، http://ar.qantara.de

(٢) المرجع السابق

منطقتهم المعزولة في عمق الصحراء وهي "نجد": شرقاً حيث الخليج، أو جنوبا إلى المحيط الهندي وبحر العرب، أو غرباً وصولاً للبحر الأحمر، وأخضع الملك عبد العزيز الحجاز في عام ١٩٢٥م تحت السيطرة فضمن لنجد طريق البحر الأحمر، في حين بقي طريق نجد إلى المحيط الهندي وبحر العرب مرتهناً بصفقات ومواءمات سياسية مع حكام سلطنة عمان واليمن، وهما أعرق حضارتين في الجزيرة العربية. تأسيساً على ذلك دأبت العائلة السعودية الحاكمة على حفظ توازنات غاية في التعقيد، وعلى مستويات متعددة، أولاً: بين الأجنحة المختلفة للعائلة الحاكمة وامتداداتها في مؤسسات الدولة السعودية. وثانيًا: بين القبائل المنتشرة في نجد وبعضها البعض، ومرة ثالثة بين نجد والحجاز حتى بعد إخضاع الأخيرة، ومرة رابعة بين نجد في مقابل الإحساء والقطيف حيث التمركز الشيعي، وخامسة بين السعودية في مقابل اليمن وسلطنة عمان. ومرة سادسة بين السعودية والعراق في الشمال الشرقي للجزيرة العربية، وسابعة بين السعودية والأردن الذي يفصلها جغرافيًّا عن إسرائيل، ويملك معها علاقات ود ظاهرة وتاريخ باطن من الصراع (حكم الهاشميون الحجاز قبل تغلب آل سعود عليهم وطردهم منه). ثم مرة ثامنة وليست أخيرة تفرض الجغرافيا–السياسية توازناً ما بين السعودية والدولة العربية الأكثر سكاناً وتأثيراً، مصر، حيث لا يفصلهما عن بعضهما البعض سوى البحر الأحمر. وتملك السعودية مع مصر ذاكرة مريرة تعود إلى حكم محمد علي باشا (١٨٠٥–١٨٢٠)، الذي قضى على الدولة السعودية الأولى قبل مائتي عامٍ تقريباً، كما ترجع إلى الزعيم جمال عبدالناصر، الذي وضعها في الخمسينيات والستينيات، بمشروعه القومي وسياساته الشعبية، أمام أصعب التحديات في تاريخها.

تحتاج السعودية مترامية الأطراف، فوق كل تلك التوازنات المحلية والإقليمية، إلى ضمان خارجي لأمنها وثرواتها النفطية الضخمة، وهو الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأميركية منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى الآن، باختصار تجتمع في تفاصيل المشهد السعودي العام، تعقيدات عائلية–قبائلية–عربية–دولية قل نظيرها، فضلاً عن خلفيات تاريخية مازالت تحكم سلوك العقل السعودي بشكل أو بأخر؛ ولأجل ضمان استمرار حكم العائلة المالكة السعودية بذات النسق والوتيرة، في بيئة إقليمية مضطربة ودولية متقلبة، يتطلب الأمر من حكام السعودية السهر على استمرار التحالف السعودي–الأمريكي عبر التنسيق الكامل في سوق الطاقة العالمية واستثمار العوائد النفطية هناك، بما يحفظ مكانة

الدولار كعملة العالم. وفق هذا المقتضى تعد الولايات المتحدة الأميركية بمثابة الخط الأول للدفاع عن السعودية والساحة الأساسية للتأثير السعودي، حيث تملك الرياض تأثيراً غير منكور في الولايات المتحدة الأميركية، وعلاقات متشابكة مع مجموعات الضغط الأساسية فيها: اللوبي النفطي، المجمع الصناعي– العسكري، وقطاع البنوك والمصارف.

يُعدّ التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، القطب الدولي الأعظم، والاعتماد عليها في حماية أمنها القومي في مواجهة الطامعين في ثرواتها النفطية، عمود خيمة المصالح الدولية للسعودية، ولذلك الغرض ترسم السعودية سياساتها النفطية في سوق الطاقة العالمية (تصدر ١٠ مليون برميل نفط يوميًّا) بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية، كما تستثمر السعودية فوائضها النفطية بالأخص في الولايات المتحدة الأميركية بحجم استثمارات يتعدى ستة تريليونات دولار، مع ملاحظة أن التريليون هو ألف مليار (١).

تستورد السعودية السلع والخدمات الضرورية –وغير الضرورية– من دول العالم المختلفة، بما يضمن التأثير في القرار السياسي لهذه الدول وتعديل نظرتها إلى السعودية ونظامها السياسي–الاجتماعي. وفي سياق التحسين المستمر لصورتها في الغرب، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تبذل السعودية الكثير من الجهد والمال لعقد مؤتمرات "حوار الأديان" وحملات الدبلوماسية العامة لتعميم صورتها باعتبارها "الشريك" الذي يعتمد عليه في الشرق الأوسط وسوق الطاقة العالمية. أما الخط الدفاعي الثاني للسعودية فهو جبهتها الداخلية، التي تسهر العائلة الحاكمة على بقاء خيوط توازناتها في يدها عبر إجراء المواءمات المطلوبة لهذا الغرض. يتمثل الخط الدفاعي الثالث للسعودية في التوازنات الإقليمية، وعدم بروز مصادر تهديد لمصالحها، مع ملاحظة أن الخط الثالث هو أصعب خطوط الدفاع السعودي؛ لأنه يتعامل مع أطراف إقليمية طامحة تكون في الأغلب أقوى عسكريًّا وأكثر سكانيًّا وتملك مشروعاً قادراً على حشد جماهير المنطقة خلفه (حالات مصر الخمسينيات والستينيات، وإيران منذ مطلع القرن الجديد). وتتفاقم الصعوبة بملاحظة أن السعودية تمثل حالة استثنائية لا يمكن تعميمها إقليميًّا، مثلما يصعب تصور أن يصمد نموذجها السياسي والمجتمعي الذي تمثله أمام المقارعات السياسية والإعلامية للمشروعات الإقليمية المختلفة.

---

(١) مصطفى اللباد، دراسة "المكشوف والمستور في العلاقات السعودية المصرية "، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي الدول العربية كون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي. فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها، ويحكم الدستور فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطاءه الحكومة المركزية سلطات محددة وتركه مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمنيا للإمارات كل على حدة، وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي. وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم. ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها.

لكن الدستور يمكّن حكام الإمارات من التنازل للحكومة الاتحادية، في حال رغبوا في ذلك، عن سلطات معينة نص عليها الدستور كمسؤولية منفردة لكل إمارة. ومن الأمثلة على هذا الامتياز قرار توحيد القوات المسلحة في منتصف السبعينات.

وعلى هذا الأساس فإن لكل إمارة مساحة من الأرض تابعة لها، أكبرها إمارة أبوظبي، ولكل إمارة استقلالها في إداراتها المحلية، وتتكفل العاصمة أبوظبي في احتضان جميع الوزارات وإدارة سياسات الدولة وتشريعاتها.

رئيس دولة الإمارات هو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، انتخبه المجلس الأعلى للاتحاد رئيساً للدولة في ٣ نوفمبر ٢٠٠٤م، تنهج دولة الإمارات في سياستها الخارجية نهج التوازن والاعتدال بفضل ما تتمتع به من أمن اجتماعي واستقرار سياسي وثقل اقتصادي.

وقد تمثل الأجواء الإقليمية غير المستقرة في العالم العربي وحتى في دولة البحرين المجاورة مصدر قلق كبير للإمارات العربية المتحدة، التي تُعد دولة متوسطة الحجم، ذات عدد سكان قليل، ومحاطة بدول جوار قوية، من بينها إيران التي تمثل تهديداً في نظر

الإمارات. وعليه أدرجت سلطات الإمارات بلدها في شبكة تضامن إقليمي ودولي من أجل مواجهة الوضع الإقليمي الشائك، مع التأكد من حماية الدول العظمى الرئيسة لها (١).

وعليه وقَّعت الإمارات، غداة حرب الخليج إتفاقات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مع فرنسا (في عام ١٩٩٥م، جُدد في عام ٢٠٠٩م) ومع المملكة المتحدة. لتسهم أيضاً هذه الدول في إرساء الاستقرار الإقليمي من خلال المساعدات الثنائية التي لا يستهان بها.

بالنسبة للعلاقات مع مصر أدى ازدياد قوة العلاقات الثنائية بين البلدين وتوثق عراها منذ عهد الرئيسين الراحلين أنور السادات وزايد بن سلطان آل نهيان، إلى زيادة التعاون بينهما في جميع المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية لتصل لمرحلة الهدوء فترة حكم مبارك، لتشتعل الأزمات ما بين البلدين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر مع وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم.

مملكة البحرين:

تحولت البحرين من دولة إلى مملكة في فبراير ٢٠٠٢م بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني حيث عزم أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على تحويل إمارته إلى مملكة دستورية ديمقراطية؛ وبذلك ستكون البحرين ثالث مملكة في الخليج بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. وجاء هذا الاتجاه ضمن مشروع "ميثاق العمل الوطني" الذي أعدته لجنة وطنية عليا وقدمته الى أمير البلاد الذي أعلن أنه سيطرحه على استفتاء شعبي لإقراره،، ليتلو ذلك إدخال تعديلات على الدستور بما يجعله يتضمن المقتضيات الجديدة التي نص عليها الميثاق، لتكون البحرين ملكية دستورية يرؤسها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة الذي لا زال يشغل هذا المنصب منذ سنة ١٩٧١م، ويتألف المجلس الوطني (البرلمان) من مجلسين، مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام، بالإضافة إلى مجلس الشورى الذي يعين من قِبل الملك الذي تكون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده. ويتكون كل مجلس من ٤٠ عضواً ويخدم أعضاء البرلمان أربعة سنين. الانتخابات الافتتاحية لهذا البرلمان الجديد جرت في ٢٠٠٢م.

---

(١) موقع وزارة الشئون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، http://www.diplomatie.gouv.fr

تُمثل مملكة البحرين بُعداً استراتيجيًّا كبيراً لمصر، فأمن مصر شرقا يبدأ من الخليج العربي، وعليه كانت دوماً تصريحات المسئولين والقادة في مصر تؤكد على أن أمن البحرين هو خط أحمر لأمن مصر القومي، كما أن لمصر أيضاً عمقاً استراتيجيًّا لدول الخليج وبصفة خاصة البحرين.

كما تتوحد رؤى مصر والبحرين إزاء العديد من قضايا المنطقة، حيث يشددان على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتعامل في هذه القضية وفق معايير موحدة تُطبق على الجميع دون استثناء، كما يدعمان كفاح الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة، ويعملان بشكل دؤوب من أجل الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله السياسي وعروبته ووحدة وسلامة أراضيه.

دولة قطر:

هي إمارة وراثية دستورية، يقوم نظام الحكم فيها على أساس فصل السلطات مع تعاونها. ويرأس الأمير وولي العهد السلطة التنفيذية، يعاونهما في ذلك مجلس الوزراء، ويتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية.

الأمير هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويكون له الإشراف عليها، يعاونه في ذلك مجلس الدفاع الذي يتبعه مباشرة. يمثل الأمير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية، السلطة القضائية تتولاها المحاكم وتصدر الأحكام باسم الأمير.

يساعد الأمير مجلس الوزراء ورئيس الوزراء وستة مجالس عليا، ويعين الأمير رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بأمر أميري، ويجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير بمهام وزارة أو أكثر وفقاً لما يتضمنه الأمر الأميري بالتعيين.

مرَّت العلاقات المصرية القطرية بمراحل مِفصلَيّة، منذ أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان إمارة قطر في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، وحتى اليوم الذي أفصح فيه الشيخ عزمه تخليه عن الحكم لولي عهده تميم بن حمد آل خليفة. في ٢٠١٣م.

انقسمت العلاقات بين القاهرة والدوحة إلى مرحلتين، الأولى قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث ساد التوتر والشدّ المستمر مع نظام حسني مبارك حتى وصلت إلى حدّ تجميد العلاقات والزيارات، ثم مرحلة ما بعد الثورة ودعم الدوحة لها منذ اليوم الأول، وبدأ الاستقرار يُخيّم على العلاقات، خاصةً في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم والتي تتميز بعلاقات راسخة مع حكم آل خليفة في قطر، إلا أن الدعم التام لنظام مرسي أثار التوجّس والريبة في قلوب الشعب المصري.

أسباب عديدة أدّت إلى سوء العلاقات بين مصر وقطر في عهد مبارك على رأسها سياسة التنافس التي سادت بين القيادتين السياسيتين في كلا الدولتين، وحاولت قطر أن تلعب دوراً في قضايا إقليمية ترعاها القاهرة خاصة ملفي السودان، وفلسطين، ثم وصلت العلاقات إلى أسوأ مراحلها أوائل عام ٢٠٠٩م عقب الحرب الإسرائيلية على غزّة ودعم الشيخ حمد لحركة حماس في القطاع، التي كانت على علاقة متوترة مع نظام مبارك، فضلاً عن علاقاته المتميزة مع نظام أحمدي نجاد في إيران المقطوعة علاقته مع مصر منذ أكثر من ٣٠ عاماً.

فتحت أبواب الدوحة أمام معارضي النظام في مصر مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم والشيخ يوسف القرضاوي، واستضافتهم، كان سبباً آخر لتوتر العلاقات، وفتح منابر قناة الجزيرة القطرية لهم لصبّ الهجوم على مبارك وأسرته وسياساته نحو توريث الحكم لنجله جمال، وهو ما اعتبره نظام مبارك مُهين للقاهرة. يوماً بعد يوم انهارت العلاقات وتوقفت الزيارات حتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، فكانت قناة الجزيرة القطرية ومن خلفها حكم حمد بن خليفة داعماً قويًّا للثورة المصرية، والتي فتحت بثّاً مباشراً من قلب ميدان التحرير في الوقت الذي كان التليفزيون المصري ينقل صورة لكورنيش النيل وهو خالٍ من المتظاهرين ([1]).

(١) آمال رسلان، مقال " محطات متعددة للعلاقات بين القاهرة والدوحة "، جريدة اليوم السابع، ٢٤ يونيو ٢٠١٣.

دولة الكويت:

تُعد دولة الكويت بحسب الدستور الكويتي إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح وهي تتبع نظام برلماني دستوري ملكي، ويُعد الأمير السلطة الأعلى في الحكومة الكويتية. كما يدعو الدستور الكويتي الذي أقر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢م إلى انتخابات عامة لمجلس أحادي وهو مجلس الأمة الكويتي.

تنقسم السلطات بالكويت إلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويكون الأمير هو رئيس للسلطات الثلاث، ولا يُسمح بحسب الدستور تشكيل أحزاب على الرغم من وجود الكتل النيابية. ويتميز نظام الحكم بالكويت بأنه نظام وراثي دستوري، حيث إن نظام الحكم يستمد شرعيته من الدستور، وهو بذلك يُتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح ولقب الحاكم هو الأمير، ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، والأحكام القضائية لا تنفذ إلا بعد مصادقة الأمير عليها، وهو الوحيد الذي يستطيع العفو من الأحكام، وجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة لا تصبح نافذة إلا بعد توقيعه عليها خلال مدة شهر. وإلا أصبحت نافذة بدون التوقيع وكأنه وقَّع عليها، فإن أعادها للمجلس ووافق عليها مرة أخرى تصبح نافذة بدون الحاجة لتوقيعه والنظام بالكويت هو مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي [١].

يمكن تقسيم سياسة دولة الكويت الخارجية منذ استقلالها إلى مرحلتين رئيستين، امتدت المرحلة الأولى منذ استقلال دولة الكويت في عام ١٩٦١م وحتى حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، في حين امتدت المرحلة الثانية منذ تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م وحتى اليوم، هذه المرحلة الثانية تميزت بتغير نوعي في السياسة الخارجية الكويتية من كونها سياسة تعتمد في الأساس على التوازن والحياد والتركيز على البُعد العربي من خلال دعم القضايا العربية، إلى سياسة خارجية تخلت عن تحفظاتها السابقة

(١) أحمد طاهر، دراسة " الحياة السياسية الكويتية – رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري – قانوني للإصلاح "، من سلسلة الإصدارات الخاصة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٣٣، ديسمبر ٢٠١١م.

تجاه التحالف مع الغرب من خلال إقامتها علاقة تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها الدور الرئيس في عملية تحرير الكويت في عام ١٩٩١ (١).

تولى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت مقاليد الحكم في ٢٩ يناير ٢٠٠٦م ومنذ ذلك الوقت امتدت علاقات الصداقة والوفاق بين الكويت ومصر خلال فترة حكم مبارك بينما تغيرت هذه النظرة بعد ثورة يناير في مصر ٢٠١١م وتحديداً منذ تولي جماعة الإخوان المسلمين مقاليد الحكم.

سلطنة عمان:

نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، ويقوم مجلس العائلة الحاكمة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلد، قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة، السلطان هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ومجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة، يعين السلطان رئيسا لمجلس الوزراء ويحدد اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم، ويتكون مجلس عمان من: مجلس الشورى ومجلس الدولة.

تولى السلطان قابوس بن سعيد آل بو سعيدي الحكم في سلطنة عمان عام ١٩٧٠م خلفاً لوالده سعيد بن تيمور آل سعيد واستطاعت سلطنة عُمان منذ ذلك التاريخ العمل في جعل الوضع المعيشي والاجتماعي للمواطن العماني يتغير بصورة ومكانة تليق وتتجاوب مع الموروث التاريخي للسلطنة، وإرتقى بموقعها على الساحة الدولية تدريجيًّا حتى صارت السلطنة مرجعاً بدعوات تحقيق السلام والتعايش في العالم، وصار السلطان قابوس بن سعيد واحداً من أكبر رموز الدعوة والعمل لأجل تحقيق السلام في العالم واستحق فيها جلالة السلطان قابوس، وبكل جدارة تكريم المجتمع الدولي لجلالته بـ (جائزة السلام الدولية) التي سلّمها إيّاه الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" في حفل مهيب في واشنطن بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٨م.

---

(١) الدكتور فيصل أبو صليب، دراسة بعنوان " السياسة الخارجية الكويتية ".

تعود العلاقة القوية بين مبارك من جانب والسلطان قابوس ومستشاره عمر الزواوي من جانب آخر إلى السنوات الأولى من تولي مبارك الحكم، وحتى قبل ذلك عندما رفض قابوس قطع العلاقات مع مصر مثل باقي الدول العربية بعد قيام القاهرة بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨م، من خلال الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن بعد ١٢ يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية (١).

الدكتور عمر الزواوي كان الصديق العربي المقرب من مبارك وعائلته، فضلاً عن أنه واحد من أهم رجال الأعمال في الشرق الأوسط عامة وداخل دولة عمان خاصة، كما أنه يُعد الحاكم الفعلي لدولة عمان وبجانب استثماراته في جميع دول العالم فهو مستشار الاتصال السياسي الخارجي للسلطان قابوس حاكم سلطنة عمان، الزواوي لعب دوراً مؤثراً أثناء أحداث الثورة المصرية، فهو المسئول العربي الوحيد الذي زار مصر في السادس من فبراير قبل تنحي مبارك بخمسة أيام وجرت بينهما محادثات طويلة، بعدها اتجه مباشرة بصحبة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى السعودية لإطلاع ملك السعودية على نتيجة المحادثات التي تمت بينه وبين مبارك، وكان قد سبق زيارة الزواوي لمبارك اجتماع بين ملك السعودية والسلطان قابوس نتج عنها قرارات عدة أهمها: ضرورة مساندة مبارك في أزمته وحثه على الاستمرار في منصبه، وعدم التنحي عن الحكم، والتأكيد على مساندة دولتي السعودية وعمان له.

مصـــر:

سياسات مصر تتم في إطار نظام جمهوري شبه رئاسي، حيث ان الرئيس المصري فعليًّا هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة مع وجود نظام أحزاب معارضة. وتُعد مصر دولة جمهورية منذ ١٨ يونيو ١٩٥٣م، وقد تولى الرئيس حسني مبارك الحكم في ١٩٨١م حتى كُلف

(١) موقع ويكيبيديا، http:/ar.wikipedia.org

المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م بعد أن أجبرته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على تسليم السلطة للمجلس العسكري، ومنه إلى جماعة الإخوان حيث تولى الرئيس السابق محمد مرسي الرئاسة في ٢٤ يونيو ٢٠١٢م بعد أول انتخابات رئاسية في مصر، وفاز بنسبة ٥١.٧٣% من أصوات الناخبين المشاركين، وتولى منصب رئيس الجمهورية رسميًّا في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م بعد أداء اليمين الجمهوري، حتى عزلته قيادات القوات المسلحة في ٣ يوليو ٢٠١٣م بعد مظاهرات حاشدة نادت بعزله في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ([1]).

مما سبق يمكن استخلاص تأثير أنظمة الحكم على العلاقات الخليجية المصرية في أن العلاقات بين الجانبين أخذت شكلاً شخصيًّا بين الحكام، حيث ربطت دول الخليج علاقتها بمصر بعلاقة حكامها العرب مع الرئيس السابق مبارك، فدول الخليج العربي من وجهة نظرها رأت في مبارك أنه الرئيس الذي ربط مصلحة دول الخليج العربي بمصلحة بلده، وعمل مع دول الخليج كشريك وليس كمنافس، فلم يسعْ إلى استعدائها أو محاولة إثارة الخلافات معها كما فعل الرؤساء السابقون من الزعيم جمال عبد الناصر إلى الرئيس أنور السادات، فعبد الناصر أراد لنفسه تزعم العالم العربي بفكره، وبالتالي سعى نحو تبني سياسات هجومية مع بعض الدول الخليجية في سبيل تحقيق هدفه ذلك، في حين أن السادات قصم ظهر العرب بذهابه إلى القدس وإقامته لاتفاق سلام مع من كان يُعد عند جميع العرب قبل ذلك بمن فيهم الخليجيين بالعدو ([2]). هذه المبررات من وجهة نظر دول الخليج هي التي دعتهم لدعم وحب مبارك الذي لم يسغ إلى فرض أجندة مصرية عليهم، بل عمل معهم وفق أجندة عربية تحقق المصلحة المشتركة في العلاقات الدولية وتنظر بعين الاعتبار لمصلحة كل طرف.

لذلك يمكن تفهم تخوفات دول الخليج العربي اليوم من نظام ما بعد مبارك لسبب وحيد ووجيه، وهو الخوف من أن يأتي الدكتور محمد مرسي وجماعته بما أتى به عبد الناصر والسادات، وهو فرض أجندة مصرية لا تتماشى مع مصلحة الدول الخليجية.

---

(١) مرجع سابق، موقع ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org

(٢) محمد بن هويدان، مقال " رئيس مصر الجديد ودول الخليج "، ١ يونيو ٢٠١٢، موقع اتجاهات، http://www.albayan.ae

ثانيّا: المحدد الثقافي والاجتماعي للعلاقات الخليجية المصرية:

الإنسان هو قائد التطور الشامل في المجتمع البشري، فهو المحرك لجميع الأعمال والنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية. وكثيراً ما كان العدد الكبير للسكان دليلاً على قوة الدولة في المجتمع الدولي.

موقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر:

أدى مجموع التغيرات التي تعرضت لها دول الخليج العربية، خلال العقدين الماضيين، إلى زيادة حساسية هذه الدول لأية تطورات جديدة في المنطقة قد يكون لها مردود على أمنها القومي، وقد تجلى هذا – وفق تقدير سائد في المنطقة – في موقفها من الثورات العربية، خاصة المصرية، حيث تأرجح رد الفعل الخليجي على الأخيرة بشدة بين دعم مصر الثورة، وإنقاذ الرئيس السابق مبارك من المحكمة، وجاء قرار دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت نفسه، بفتح باب العضوية أمام الأردن والمغرب ليزيد الموقف غموضاً، خاصة أن اليمن لم ينجح في اكتساب عضوية المجلس، رغم محاولات استمرت أكثر من ربع قرن.

في هذا الإطار، ظل السؤال الكبير يدور طوال الوقت حول موقف دول الخليج العربي من الثورة المصرية، وهو ما يمكن رصد عدة نقاط بشأنه، توضح نقاط التلاقي المفترضة في النهاية، خاصة أن مصر تمثل قلب النظام العربي، وفاعلاً قريباً من النظام الخليجي، كالتالي:

أولاً: المشكلات الأمنية المتتالية في الخليج

عودة إلى السبعينيات، فقد كان للحظر البترولي الناجح الذي طبقته الدول العربية المنتجة للنفط، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، أثر كبير في إدراك الدول الخليجية لأهمية دورها وثروتها على السواء، لكن تطورات العقود التالية لهذه الحرب: الحرب العراقية – الإيرانية، احتلال العراق للكويت، الحملة المعادية للإسلام عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، أثرت سلباً في قدرات الخليج على التأثير في الأحداث، وأبرزت مدى انكشاف أمنها القومي، وحاجتها لبناء منظومة جديدة لحماية أمنها وثروتها.

ففي بداية الثمانينيات، وجدت دول الخليج نفسها بين شقي الرحى العراقية – الإيرانية، وتعرضت تلك الدول لضغط استراتيجي قبل أن تتحول لدعم العراق ضد إيران، لأسباب

مختلفة، قبل أن يؤدي قيام العراق بعد ذلك باحتلال الكويت عام ١٩٩٠ إلى استدعاء قوات دولية، لإزالة آثار العدوان العراقي. وكان لذلك بدوره أثر كبير في إحداث انقسام حاد في المنطقة العربية، وفي تحول علاقة الخليج بالقلب العربي، ممثلاً في مصر، من تعاون عربي عضوي في إطار نظام إقليمي، إلى علاقة بائع ومشتر للأمن، وتراجع التعاون من المستوى القومي، كما كان عام ١٩٧٣، إلى مستوى وطني يتمثل في العلاقات الثنائية بين دولتين، ثم إلى المستوى العائلي والشخصي.

وقد أثر كل ذلك سلبا في علاقات دول الخليج بمصر، باعتبار أن هناك من يستطيع توفير الدعم الأمني بشكل أفضل.

ولقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تغلب صيغة النظام الإقليمي " الشرق – أوسطي " على صيغة النظام " الإقليمي العربي "، وواكب ذلك تصاعد النفوذ الإيراني، وتمثل ذلك في وصول الذراع الإيرانية إلى لبنان عن طريق حزب الله، وغزة عن طريق حماس، وفي دعم إيران لتيارات سياسية معينة في دول الخليج، استناداً إلى وحدة المذهب.

وقد زادت تطورات الملف الإيراني النووي من إحساس دول الخليج العربية بالانكشاف الأمني، حيث إن جميع الحلول المطروحة لهذا الملف تأتي على حسابها. فإذا تم حله دبلوماسيًّا، فإن ذلك يعني تقديم واشنطن تنازلات لإيران في منطقة الخليج. أما إذا تم اللجوء إلى الحل العسكري، فسوف تكون دول الخليج في قلب الانفجار الذي قد يمتد ليشمل المنطقة كلها.

وقد انقسمت دول الخليج فيما بينها على كيفية مواجهة هذا "الانكشاف الأمني"، وبدأ هذا الانقسام في قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، ودعوته لإقامة منطقة أمنية خليجية. وتركز الاختلاف حول الاكتفاء بتوقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع واشنطن، أو الانضمام إلى مبادرة اسطنبول التي طرحها حلف شمال الأطلنطي، وقد انضم إلى هذه المبادرة بالفعل البحرين، والإمارات، وقطر، والكويت، في حين لا تزال السعودية وعمان تعارضانها. وأدى ذلك إلى الشعور – خليجيًّا – بثقل الأزمة الأمنية. وكانت تفاعلة دولية مهمة كالسباق النووي في جنوب آسيا بين الهند

وباكستان، أو تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، التي أضافت تعقيدات مختلفة لمعادلات وضغوط الأمن في الخليج.

ولقد أدى اندلاع ثورات الربيع العربي إلى زيادة شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة قد بات مهدداً أكثر من ذي قبل، خاصة بعد اندلاع اضطرابات البحرين التي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها، ووصول الثورة إلى اليمن، أي إلى الحدود الجنوبية – الغربية للمملكة السعودية. وكان ذلك يعني – في بعض ما يعنيه – مشاكل أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة، تحت العنوان نفسه، وهو أمن الخليج، الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلبيًّا، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحادة المحيطة بها.

ثانيًا: الاتجاه شرقاً هدف للسياسة المصرية

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن تخطيط سياسة مصر الخارجية اضحى في حاجة مُلحة إلى اعادة نظر، فإن الدائرة الأولى الاكثر أهمية تظل الدائرة العربية، مع توسيع نطاقها، لتشمل دول الجوار، وهي تركيا وإسرائيل، وإيران، بالإضافة إلى إثيوبيا ودول حوض النيل التي تمثل عصب الأمن القومي المصري.

وفي هذا السياق، تستند علاقات مصر بدول الخليج داخل النظام الإقليمي العربي إلى مفهومين: المفهوم الجغرافي الذي يشير إلى أن مصر دولة مجاورة لدول الخليج العربي، والمفهوم الاستراتيجي الذي يؤكد أن مصر دولة خليجية، نتيجة ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ، مما أدى إلى انحياز سياستها الخارجية تجاه المشرق العربي والخليج.

كان الافتراض الدائم هنا هو أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، وإقرار الأمن في الخليج يتطلب إقراره في المناطق المتأخمة له كالمشرق العربي ومصر، والدليل على ذلك أن حرب اليمن ومحاولة الانفصال فيها عام ١٩٩٤م أثرت في أمن الخليج، كما أن السياسة السورية كانت أيضاً تلقي بظلالها على الخليج، وفي ظل ذلك، فإن من المؤكد أن تفاعل السياسة المصرية مع الدول الخليجية يصب في صالح الطرفين، وفي صالح دعم الأمن العربي، أو ما بقي منه، إجمالاً. وهناك عدة قنوات لدعم هذا التفاعل، هي:

- إن قناة السويس تعد شريانًا حيويًا للدول الخليجية، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول عبرها، ومن ثم تُعد – إضافة إلى هرمز وباب المندب – ممرات مائية مهمة تعالج في وحدة واحدة في جميع دراسات الأمن الخليجي، يُضاف إلى ذلك ويدعمه أن السعودية واليمن تشاركان مصر في شواطئ البحر الأحمر، وبالتأكيد لا يمكن الحديث عن أمن الضفة الشرقية للبحر الأحمر بمعزل عن أمن ضفته الغربية؛ أي أن أمن مصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج.

- إن ذلك يفسر كثيراً من المواقف المصرية في هذه المنطقة الحيوية، فقد لعبت مصر دوراً في دعم استقلال الكويت عام ١٩٦١م، وفي محاولة نزع فتيل الأزمة بين الكويت والعراق قبيل الغزو العراقي، وشاركت في حرب تحرير الكويت دون دخول الأراضي العراقية، ودون المشاركة في الحرب على العراق فيما بعد، كما انضمت إلى مجموعة ٦ + ٢ + ١ التي تحولت فيما بعد إلى ٦ + ٣ + ١ (دول الخليج الست ومصر، والأردن، ثم العراق، وأخيراً الولايات المتحدة) المعنية بأمن الخليج.

- إن هناك أعداداً كبيرة من العمال المصريين بالخليج، فقد شهدت سبعينيات القرن العشرين هجرة أعداد كبيرة من المصريين إلى دول الخليج العربي، وفي الموجة الثانية لعمل المصريين بالخارج بعد الموجة الأولى التي بدأت في عشرينيات ذلك القرن لدعم نهضة هذه الدول، وجسدتها إعارات من الحكومة المصرية للنهضة بالتعليم، ولتنظيم الجمارك، أو لدعم الإدارة الحكومية. وكانت مصر تتحمل أغلب أو كل نفقاتهم ورواتبهم. وبالرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد المصريين في الخارج لدى الجهات الحكومية المصرية المختصة، وأماكن هجرتهم، فإن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قدر في مايو ١٩٩٩م – على سبيل المثال – حجم " العمال " المصريين في الخارج بنحو ٣.٥ مليون، نحو ٢.٨ مليون شخص في الخليج إجمالاً، وهي تقديرات تقل كثيراً عن الأعداد الموجودة بالفعل لوجود عمالة مؤقتة لم تؤخذ في الحسبان. فإذا افترضنا أن كل مواطن يعول أربعة أشخاص في المتوسط، فإن عدد المصريين الذين ترتبط اقتصاداتهم بالخليج يتعدى ٦ ملايين مواطن.

هذا الوجود المصري في الخليج يُعد مهمًّا لمصر؛ لأنه يمثل جسراً للتواصل الإنساني والاجتماعي بين أبناء الشعب المصري وأبناء الشعوب الخليجية، مما يكون

على المدى البعيد أساساً لقبول عام يُمهد لتبادل أوسع للمصالح المشتركة بين المصريين في الخارج فاقت قيمة الصادرات المصرية بثلاث مرات خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١م. وقد بلغت قيمتها عام ١٩٩٨/١٩٩٩م – وفقاً لبيانات البنك المركزي – نحو ٣.٣ مليار دولار، بينما كانت حصيلة الصادرات البترولية مليار دولار فقط، وهو ما دفع د. جمال حمدان إلى أن بشير لهذه الظاهرة في موسوعته " شخصية مصر " بالقول:

إن تدفق تحويلات المغتربين يضخ في الاقتصاد الوطني دخلاً ضخماً يناهز عشر الدخل القومي، بحيث بدأ يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر، كما أخذ يُعيد تركيب المجتمع المصري، ويُعيد ترتيب طبقاته إلى حد مماثل.. كما أن آثار التحويلات لم تقتصر على طبقة أفقية واحدة، وإنما انتشرت لتشمل نظاماً رأسيًّا كاملاً من طبقات المجتمع المصري جميعها، وعلى وجه التقريب ابتداء من الحرفيّين والفلاحين، حتى المثقفين والمهنّيين والتجار؛ ولذا، جاء تأثير التحويلات الطبقي أكثر تعقيداً وتلوناً، مثلما تسرب إلى القرى والريف، ولم يقتصر على المدن، وإن كان قد تركز فيها بالطبع. إضافة لذلك، فقد أسهم استيعاب منطقة الخليج لأعداد كبيرة من المصريين والقوى البشرية المصرية في التقليل من نسبة البطالة المحلية، وخفف من العبء الملقي على عاتق الاقتصاد المصري وعلى الخدمات.

- إن هناك تفاعلاً اقتصاديًّا واسع النطاق بين مصر والخليج، وتُعد القناة الثالثة لتفاعل مصر مع دول الخليج التفاعل الاقتصادي. ويوجد مؤشران له، الأول: حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الخليج عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فقد وصل إلى ٥٠% من إجمالي حجم التبادل التجاري مع مجمل الدول العربية، وهو ما يوضح انحياز التعامل الاقتصادي لمصر نحو منطقة الخليج، خاصة أن هذا الاتجاه مسيطر على علاقات مصر الاقتصادية منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين.

وقد سيطر الاتجاه نفسه على الاستثمارات بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المباشرة البيئية العربية عام ٢٠١٠ نحو ٧.٥ مليار دولار، كان من بينها ٦.٢ مليار دولار مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت السعودية في المقدمة، تليها الإمارات، ثم الكويت، فقطر، فالبحرين، وأخيراً عُمان.

ثالثًا: الخليج وثورة ٢٥ يناير في مصر

مع قيام الثورة في تونس ثم مصر ثم ليبيا وامتدادها لليمن، أدركت جميع دول الخليج أنها ليست بعيدة عن "الربيع العربي". ولأول وهلة، اتخذت موقفاً متحفظاً متمثلاً في اعتبار المشكلة داخلية، مع الإعراب عن الأمل في حل الأزمة سلميًّا، وحث الولايات المتحدة – وفق بعض التقارير – على عدم التخلي عن الرئيس الأسبق مبارك، ووصل الأمر إلى اقتراح تعويض مصر عن المعونة الأمريكية، إذا لزم الأمر.

وبالرغم من بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد بعض رجال الأعمال العرب في الخليج، فإن السعودية كان لها فضل السبق في الفصل بين هذه الأمور والعلاقات مع مصر بعد الثورة. وقد كان الموقف المتحفظ الذي اتخذته السعودية، بصدد الموقف من الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، نابعاً من قيم عربية تتمثل في المحافظة على هيبة رئيس وإجارته، خاصة أن الرئيس التونسي علي زين العابدين كان قد غادر تونس إلى جدة بعد الثورة مباشرة، ووفرت له السعودية ملاذاً آمناً مقابل ألا يعمل بالسياسة، وقد اقترحت القيادة السعودية في ذلك الحين إمكانية تطبيق الحل نفسه، إلا أن الرئيس السابق مبارك رفض الفكرة.

لكن على الرغم من إعلان دول الخليج عن توفير دعم مالي للاقتصاد المصري، فإن هذا الدعم لم يعلن عن وصوله، إلا بنسب محدودة، في وقت انتشرت فيه أنباء عن سفر مبارك لتبوك للعلاج، ورغبة السعودية في عدم محاكمته، مما أدى في النهاية إلى ملابسات مهاجمة السفارة السعودية بالقاهرة، أو ما بدا أنه مهاجمة لها.

هذه المواقف المتناقضة لدول الخليج، والتي تتلخص في طلب مساعدة مصر لدعم البحرين رغم الأزمة المصرية، وعدم تقديم دعم للاقتصاد المصري، أثارت تفسيرات عديدة لم تأخذ بعين الاعتبار حالة القلق التي تنتاب دول الخليج بشأن الأمن الخليجي، كما لم تأخذ بعين الاعتبار القيم التي انطلقت من الثورة المصرية، هذه التفسيرات أحيت من جديد مفهوم العروبة ومتطلباته.

تحولات خليجية بعد ٣٠ يونيو:

قد يكون من اللافت أن أحد أهم المكاسب من انتهاء فترة حكم الإخوان أنها سرعت من عودة الدفء للعلاقات المصرية – الخليجية، فلم يكن من المرجح أن تعود العلاقات بهذه السرعة، لو لم تكن مصر قد مرَّت بتجربة حكم الإخوان، التي أكدت للخليجيين خطورة الابتعاد عن مصر، التي من المؤكد أنها تؤثر في الخليج، في ظل أي حال.

وقد أدت تجربة الإخوان إلى تسريع استيعاب الخليجيين للفارق بين مصر الثورة التي يمكن احتواؤها في ظل التوازن بين تياراتها في الداخل، ومصر الإخوان التي لا يمكن موازنتها بأطياف داخلية، لو تمكنت من الاستيلاء على الحكم. وأكدت فترة الإخوان أيضاً أن هناك مشتركات بين الخليجيين وتيارات وقوى مختلفة من الشعب المصري، وأن لهم وجوداً قويًّا في مصر قبالة الإخوان. وليس غريبا أنه خلال السنة الماضية، تأكد لدول الخليج وجود ظهير شعبي ووطني تمثل في مئات الآلاف من المصريين الذين عملوا – ويعملون – في الخليج، والذين تلقفوا تصريحات قادة الإخوان المعادية لدول الخليج بالنقد اللاذع.

وتوفر هذه الحالة فرصة لبناء علاقات جديدة تتجاوز شخصنة فترة مبارك، ومأزق سنة مرسي، يساعد على ذلك أن دول الخليج بدأت، خلال السنة الماضية، في فهم وامتلاك أبجديات التواصل مع الداخل المصري بمفاتيحه الجديدة دون غضاضة من قبل الدولة المصرية، ولم يعد تواصلها مع الأجهزة فقط، وإنما مع الشعب والنخبة من كل أطيافها. وهذا البعد الجديد يمكنه أن يخدم علاقات الجانبين، ويزيد العلاقات متانة ورسوخا.على سبيل المثال، فإنه على مدى السنة الماضية، لم تفقد دول الخليج علاقاتها بالأزهر الشريف، وكانت زيارة الشيخ الطيب لكل من السعودية، والإمارات، والبحرين، وسلطنة عمان لافتة، ومثل ذلك بديلا للخليج، في وقت تعثرت فيه العلاقات مع مؤسسة الرئاسة، وكان لافتا تبرع الإمارات بمبلغ ٢٥٠ مليون درهم للأزهر.

كما كان إجراء المناورات العسكرية المصرية– السعودية لافتا أيضا، في ظل أجواء فتور العلاقات مع مؤسسة الرئاسة، ومن المرجح أن وجود الإخوان على رأس الحكم قد أحدث تقاربا بين دول الخليج والتيار القومي والناصري في مصر، على وجه الخصوص، حيث التقى الطرفان على مناهضة حكم الإخوان. ويشير كل ذلك إلى التعامل الخليجي مع

الواقع المصري بمدخلاته الجديدة، واستجابة للتحديات البازغة، على نحو لا يسمح بقطع علاقات مصر بالخليج في ظل أي حال.

إن واحداً من التأثيرات الجوهرية الناتجة عن سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر، إعادة التفكير في صياغة أسس جديدة للعلاقات الخارجية لمصر مع دول مجلس التعاون الخليجي، خلال المرحلة المقبلة، لا سيما أن العلاقات المصرية الخليجية تأثرت في توجهها العام بعد قيام ثورة ٢٥ يناير، وتراجعت عن مسارها المعتاد، وخاصةً بعد وصول الرئيس السابق محمد مرسي إلى سدة الحكم في مصر، وهو ما تجسد في توتر العلاقات المصرية الإماراتية، وفتور العلاقات المصرية السعودية، واختزلت العلاقات بين الطرفين المصري والخليجي في العلاقات بين القاهرة والدوحة فقط.

غير أن المواقف الخليجية من الثورة المصرية الثانية (٣٠ يونيو ٢٠١٣م) اختلفت جذريًّا عن المواقف الخليجية (باستثناء قطر) من الثورة المصرية الأولى، لاعتبارات محددة، ووفقاً لمؤشرات معينة، وهو ما يشير إلى أن مسار العلاقات المصرية الخليجية قابل لأن يشهد تحولات بارزة، عبر الاستفادة مما يمكن تسميته بـ"التغذية المعادة" والتي ترتكز على أسس راسخة للتفاعلات التعاونية، سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، والتي تراكمت على مدى عقود، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، إلى درجة أن مصر كانت مرشحة في إحدى الفترات لتكون عضواً بمجلس التعاون الخليجي، واعتبرها البعض "دولة خليجية بالوكالة".

أولاً: مؤشرات التحول في المواقف الخليجية إزاء مصر

هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عن حدوث تحولات في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، إزاء مصر، بعد سقوط نظام حكم الإخوان، على النحو التالي:

أ – إصدار قيادات خليجية، رؤساء وملوك وأمراء ورؤساء حكومات ووزراء، بيانات رسمية تعبر عن ارتياحهم للتحول السياسي السلمي، وإنهاء حكم الرئيس المعزول محمد مرسي في مصر، وإرسال برقيات تهنئة للقوات المسلحة لدورها في حفظ الأمن والاستقرار، وكذلك إرسال برقيات تهنئة للرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور خلال المرحلة الانتقالية.

ب- استخدام بعض رموز الحكم في دول الخليج لوسائل التواصل الاجتماعي، في التعبير عن الابتهاج بالتحول الحادث في قمة هرم السلطة في مصر، بما يستوجب التغيير في مسار العلاقات الثنائية. فعلى سبيل المثال، نشر وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد فور حدوث التغيير السياسي في مصر تغريدة على موقع "تويتر" قال فيها: "مبروك أم الدنيا". كما أعلن قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان، على صفحته على تويتر، في ٥ يوليو ٢٠١٤م، "نظراً لتنحية الإخوان عن السلطة؛ لذا فإن هذا الحساب صار مهجوراً".

ج – إعلان دولة الإمارات عن إرسال أسطول محمل بالمنتجات البترولية بأنواعها (البوتاجاز والبنزين والسولار)، خلال الأيام القليلة المقبلة، يقع أوله في موانئ دبي وآخره عند قناة السويس، دون الإفصاح عن تفاصيل المبادرة والكميات المقدمة ومواعيد تسليم الشحنات، للإسهام في حل هذه الأزمة التي تفاقمت في مصر وقتذاك.

د – تكثيف الحكومة المصرية اتصالاتها بعدد من دول الخليج، بشأن تقديم مساعدات مالية لمصر في صورة منح وقروض. وفي هذا السياق، يأتي سفر محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز إلى دولة الإمارات، في ٧ يوليو الجاري، لا سيما مع إعلان عدد من الدول الخليجية، وخاصة السعودية والإمارات والكويت، تقديم حزمة من المساعدات "المؤجلة" لإسعاف الاقتصاد المصري بسبب المصاعب الضخمة التي واجهها على مدى عام من حكم محمد مرسي.

ثانيًا: تفسيرات التحول في المواقف الخليجية إزاء مصر

ثمة تفسيرات مختلفة للتغير في المواقف الخليجية، إزاء مصر، بعد سقوط حكم الإخوان، على النحو التالي:

أ – سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر. تمثل جماعة الإخوان المسلمين، بفروعها المختلفة، واحدة من أبرز مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وبشكل خاص في مصر باعتبارهم الفرع الرئيس في دول الإقليم، مع الأخذ في الاعتبار تغير الوزن

النسبي لهذا التهديد، وتعدد صيغ العلاقات بين الدول الخليجية وتلك الجماعات، مما ينفي وجود خطر التهديد بتصدير الثورة المصرية إلى خارج الحدود. فالإمارات تعد أكثر الدول الخليجية استباقية في مواجهة الإخوان، خاصة وأن جماعة الإصلاح "الإخوانية" هي أكثر القوى من الناحية التنظيمية التي حاولت استغلال رياح الثورات للمطالبة بإصلاح سياسي شامل، وتكوين خلايا نائمة ويقظة، للانقلاب على نظام الحكم، وفقاً لتصريحات الأجهزة الأمنية.

وكان آخر حلقات المواجهة، إصدار المحكمة الاتحادية العليا بدولة الإمارات، في ٢ يوليو الجاري، حكماً بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة على ٦٩ شخصاً من بين ٩٤ اتهموا بالتآمر لقلب نظام الحكم في قضية التنظيم السري، أو ما يعرف إعلاميًّا بخلية الإخوان، وعلى ٥ أعضاء بمدة سبع سنوات، في حين برأت ٢٥ متهماً منهم ١٣ امرأة، فضلا عن مصادرة أموال وعقارات وأصول تابعة لعناصر التنظيم. كما قررت المحكمة إغلاق ٣ مراكز تابعة للتنظيم (مركز العقل الذكي) و(مركز الأسرة السعيدة) و(مركز منارات للاستشارات التربوية)، وإغلاق خمسة مواقع إلكترونية، وهي: الإمارات للدراسات والإعلام (إيماسك) و(المواطنون السبعة الإلكترونية) و(وطن يغرد خارج السرب) و(دعوة الإصلاح الإلكتروني) و(شركة ينابيع التربوية الإلكترونية). كما أن مستقبل إخوان الإمارات يتأثر بشكل كبير بفشل المشروع السياسي للإخوان في مصر.

كما أن الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) الذراع الأساسية لجماعة الإخوان صارت تمثل مصدر تهديد لاحتكار عائلة آل الصباح للسلطة في الكويت، لا سيما بعد انضمامها إلى بقية جماعات المعارضة في أواخر العام الماضي، فضلا عن استفادتها من القوة المتزايدة للعناصر القبلية وفي القلب منها الحركات الشبابية. ويعد التحول في موقف رموز جماعة الإخوان المسلمين في المملكة العربية السعودية متغيراً ملحوظاً، وخاصة في مطلع عام ٢٠١٣، حيث يدعمون، بشكل خافت، بقية السعوديين الذين يطالبون بإصلاحات سياسية واسعة النطاق، ومنها التحول إلى الملكية الدستورية، وتفكيك الجمع بين منصبي الملك ورئيس الوزراء، وإجراء الانتخابات البرلمانية والدورية.

أما الأسرة المالكة السنية في البحرين فهي تدعم جمعية "المنبر الإسلامي" لتوازن بها الكفة مع الغالبية الشيعية. وعلى الرغم من الدور التوازني لجمعية المنبر، فإنها قد تشكل مخاطر معينة، في ظل احتمال تأييدها لفصيل أو جناح ملكي دون غيره بشأن قضايا مثل الإصلاحات السياسية الجوهرية، والعلاقات السنية الشيعية، بما يحمل احتمالا وهو أن الإخوان في المنامة ربما يمثلون مصدر تهديد مؤجلا. كما أنه لا توجد أسباب لحدوث توتر بين جماعة الإخوان وقطر بعد حل فرع الجماعة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، بل صارت الدوحة موطئ قدم لبعض رموز الإخوان في المنطقة، وتشير توجهات سياستها الخارجية، خلال المرحلة الماضية، إلى دعم الأنظمة السياسية الإسلامية الصاعدة إلى السلطة.

في حين لا يعكس الإخوان المسلمون مصدراً لتهديد أمن سلطنة عمان، نظراً للأصول السنية لهذه الجماعة، والذين يشكلون أقلية ما بين ١٥-٢٠ في المائة وفقاً لأحد التقديرات، فضلا عن نجاح السلطان قابوس في احتواء بعضهم، واتخاذ إجراءات عقابية ضد بعضهم بعد اتهامهم بمحاولة الانقلاب على نظام الحكم في عقد التسعينيات. غير أن هناك بعض التقديرات الغربية التي تشير إلى أن الإخوان ربما يُنظر إليهم كمصدر للتهديد في حال بروز تعاون لهم مع جماعات أخرى، لا سيما في مرحلة ما بعد السلطان قابوس بن سعيد. ومن ثم، تمثل جماعة الإخوان المسلمين إشكالية ما، مع الاختلاف الخاص بالطبيعة السياسية الداخلية لهذه الدول، والنهج المتبع في التعامل معها. وربما يؤدي تفعيل العلاقة مع النظام الجديد في مصر إلى تجفيف منابع فروع التنظيم الدولي للإخوان في الدول الخليجية.

ب- المسارات الموازية للعلاقات الثنائية: فعلى الرغم من التوتر والفتور في العلاقات المصرية الخليجية، خلال العام الماضي، والذي انعكس في تصريحات إعلامية ورسائل سياسية غير مباشرة من جانب مصر عبر الابتزاز بالورقة الإيرانية، فإن هناك مساراً ثانًّا لتلك العلاقات، يتمثل في الأبعاد الناعمة (الثقافية بالدرجة الأولى)، وخاصة بين مصر والإمارات، الأمر الذي يعكس عدم الضرر الكامل في مسار العلاقات المصرية الخليجية، وبصفة خاصة العلاقات المصرية الإماراتية.

وقد استهلت صحيفة "جلف نيوز" الإماراتية في افتتاحيتها بتاريخ ١٩ يونيو الماضي قائلة: "الهجمات المستمرة على الإمارات من جانب كبار قيادات الإخوان المسلمين، لا

يمكن تفسيرها، إلا أنها لن تغير اتجاه الإمارات نحو مصر وشعبها، فالعلاقات بين البلدين طالما كانت متينة دائماً، بغض النظر عمن يتولى الحكم، وطالما كانت الإمارات سريعة في تقديم المساعدة لمصر في أي وقت احتاجتها، وهذا ليس معروفاً، ولكنه واجب الإمارات، قيادة وشعباً، أن تقف مع مصر في كل الأوقات".

وعبر عن ذلك مؤشرات عديدة منها قرار رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد بالإفراج عن ١٠٣ من السجناء المصريين، وتحمل الدولة سداد جميع الالتزامات المالية المترتبة على تنفيذ تلك الأحكام، وتبرع الشيخ خليفة بمبلغ ٢٥٠ مليون درهم إماراتي لتمويل مشروعات مختلفة تخص الأزهر الشريف، واختيار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر د. أحمد الطيب شخصية العام الثقافية في إطار معرض أبو ظبي الدولي للكتاب، واختيار الإعلامي حمدي قنديل شخصية العام الإعلامية في إطار المنتدى الإعلامي العربي في دبي.

ج – الالتزامات المتبادلة بين مصر والدول الخليجية، ومنها التزام الدول الخليجية بمساندة الدولة المصرية في أزمتها الراهنة، وخاصة في البعد الاقتصادي والمالي، عبر ضخ استثمارات جديدة. ووفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٢م، يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية في مصر، نحو ٣٤٦ مليون دولار، وهو ما يمثل ٩١% من إجمالي الاستثمارات العربية في مصر، وتأتي كل من السعودية والإمارات وقطر في مقدمة هذه الدول بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. كما يتوقع زيادة طلب الدول الخليجية على العمالة المصرية، في المرحلة المقبلة، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن ٨٢% من عقود العمل التي أبرمها المصريون في الخارج خلال العام قبل الماضي كانت في دول الخليج، وأن ٥٧.٥% من هذه العقود أبرمت مع السعودية، وتشكل تحويلات المصريين بدول الخليج ثلثي نسبة تحويلات المصريين في الخارج.

وعلى المستوى الآخر من الالتزامات، فإن أحد الأدوار الرئيسية التي تقوم بها القاهرة هو عدم اختلال موازين القوى في منطقة الخليج، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع الدور السياسي والنفوذ العسكري الإيراني في ظل امتلاك قدرات نووية ذات أبعاد عسكرية، بما يحمل احتمالات سلبية ليس على الأمن الداخلي الخليجي فيما يعرف بتهديد "عروبة"

الخليج، وإنما على الأمن القومي المصري، وهو ما يفسر الدعم المصري للكويت في مواجهة الغزو العراقي، وكذلك الدعم المصري للبحرين في مواجهة إيران بعدما شككت الأخيرة في سيادتها واستقلالها واعتبارها المحافظة الرابعة عشرة، وأيضاً الدعم العسكري المصري للسعودية في حربها الحدودية مع الحوثيين في اليمن.

د – انتقال السلطة السياسية في قطر. إذ تمر قطر بمرحلة تغيير من الداخل، بما قد يمكّن من تصفية تركة العهد السابق. وعلى الرغم من أن من المبكر الحكم على التغيير المرتقب في سياسة الدوحة بوصول الأمير الجديد، فإن هناك اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول يشير إلى أن الخطوة القطرية الخاصة بانتقال السلطة لا يتوقع أن تمثل نقطة تحول في الخط السياسي القطري تجاه مختلف القضايا الإقليمية، حتى لو تغيرت الوجوه الفاعلة في المرحلة السابقة. وتبعاً لهذا الاتجاه، فمن المتوقع أن تستمر قطر في مسارها البراجماتي، الذي يحاول إنشاء علاقة سياسية ناجحة مع الأطراف المتناقضة، التي تؤهلها لأداء أدوار مؤثرة، وخاصة مع بعض القوى الإقليمية الرئيسية مثل مصر حتى بعد رحيل مرسي عن الحكم.

غير أن هناك اتجاهاً آخر، يرى أنه لا يتوقع تغييرات حادة في توجهات السياسة الخارجية القطرية خصوصاً وأن الشيخ تميم سيخطو كحاكم تحت أنظار والده (وفقاً لمنطق السيطرة على الأوضاع من الخلف) لكن مع مرور الوقت ستظهر ملامح شخصيته عبر إحداث تغيير في الأسلوب، وربما يطال المضمون أيضاً، مقارنة مع المرحلة التي تنتهي الآن، بعد خروج والده من معادلة الحكم. وتبعاً لذلك الاتجاه، يبدو أنه سوف يكون مسيطراً خلال المرحلة المقبلة في ملفات بعينها، وهو الحد من الاستفزاز القطري تجاه تمتين العلاقة مع الإخوان المسلمين في دول الثورات العربية، لا سيما في ظل حالة النفور الشعبي تجاه هذا الدور، وخاصة في القاهرة وتونس وطرابلس.

فقد تحولت قطر من لعب أدوار وسيطة إلى أدوار منحازة، ربما تضرها في فترة لاحقة، وهو ما عبر عنه "سايمون هندرسون" مدير برنامج الخليج في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بالقول: "كانت قطر على مدار سنوات تسعى إلى دور أكبر من حجمها، وتلاكم من هو أقوى منها. والآن ربما حان الوقت ليحاول أحدهم رد تلك اللكمات". ولعل طبيعة

اللحظة الراهنة بعد سقوط حكم الإخوان في مصر تحد من التوجه القطري لدعمهم، أو التدخل في الشأن الداخلي لمصر، أو هكذا يفترض، حتى لا تبدأ الإمارة الثالثة باستعداء شديد، ليس من مصر وإنما من دول خليجية أيضاً، لا سيما أن دولا خليجية أبلغت الدوحة استياءها من السياسات القطرية ودورها في دعم الثورات العربية والاحتجاجات التي شهدتها دول الخليج، وخصوصاً البحرين والكويت، ودعم إخوان الإمارات، لذا، فمن المتوقع أن يأتي الشيخ تميم بفريق جديد، ما يؤشر إلى تغير في أداء السياسة القطرية وتحالفاتها الإقليمية، وربما في بعض أهدافها، وإن كان الأداء الإعلامي لقناة الجزيرة لا يدعم حدوث هذا الاتجاه.

ثالثاً: مسارات التحول في المواقف الخليجية إزاء مصر

هناك ثلاثة مسارات حاكمة للعلاقات المصرية الخليجية، خلال المرحلة القادمة، على النحو التالي:

- سيناريو التعاون والاحتواء، ويهدف إلى بدء صفحة جديدة بين دول الخليج ومصر بعد فترة فتور قاربت العامين ونصف العام، ويعزز من حدوث هذا السيناريو السقوط الإخواني، وتعاون النظام المتبلور حديثاً في مصر معهم طالما يعملون في إطار القانون، وأن الوجود الإخواني بات واقعاً لا يمكن إنكاره أو تجاهله وإنما احتواؤه، وهو ما يؤدي إلى تحويل التهديد إلى فرصة، فضلا عن وضع حدود للأزمات الصغيرة التي تطرأ على علاقات الطرفين، والحد من التصريحات المضادة في وسائل الإعلام التي كانت تستدعي معانٍ سلبية عند الطرفين، فيما كان يعرف في الشهور الماضية بظاهرة " خلفان والإخوان ".

ووفقاً لهذا السيناريو، فإن ما حدث في مصر من تغيرات هيكلية في بنية النظام السياسي يمثل شأناً داخليًّا وتوجهاً محليًّا. وإذا كانت مصر خلال الحقبة الناصرية حاولت اختراق الخليج بدافع الهيمنة، فإنها لا يمكن أن تكرر هذا النموذج مرة أخرى، لا سيما وأن الخليج نما وتغير، ولم يكن يوماً عبئاً على مصر وإنما عمقاً لها، والعمق لا يمكن أن يهدد وإنما يعزز ويصان، لا سيما وأن المجتمع المصري يدرك أهمية دول الخليج التي يوجد بها ما يزيد عن ثلاثة ملايين مصري في الخليج. وهذا هو أفضل السيناريوهات لكل من الطرفين انطلاقاً من التكلفة والعائد لتلك العلاقة، وهو المرجح في تلك المرحلة.

- سيناريو التأرجح والحذر، يقوم على الثبيت المؤقت والتردد من جانب دول الخليج في تطوير علاقتها بمصر، وهو ربما ينطبق على حالة قطر فقط انطلاقاً من تصور قائم على أن هناك ارتباطاً ما بين سلوك الدولة الخارجي والتغيرات الهيكلية المحلية التي تقع داخل بنية النظام السياسي للدولة، على نحو ما أحدثته ثورة ٣٠ يونيو، لا سيما وأن من المستبعد أن تعطي قطر مساعدات إضافية أخرى. وقد يطول هذا الفتور المرحلي بين القاهرة والدوحة لشهور، في حال إذا لم يحسم الأمير الجديد سياسته الخارجية تجاه الإخوان ومصر، بهدف استشراء قواعد التصرف عند كل طرف، ويتم تفسير السلوكيات وفقاً لمدركات كل طرف، ويتم تغليب التفسير الظني السيء مقارنة بالتخمين القائم على أسس منطقية، ويعلو من ذلك ما يمكن تسميته بـ"الاستعلاء المتبادل"، بحيث تخسر قطر العلاقات مع مصر في نهاية المطاف؛ لأن قطر كانت تريد الاستحواذ على مصر بمفردها. فضلا عن ذلك، تدخل الفاعلين من غير الدول، مثل الأفراد في تأثر مسار العلاقات المصرية القطرية، مثل دعوة رئيس اتحاد العلماء المسلمين يوسف القرضاوي، في ٦ يوليو الجاري، المصريين إلى إعادة الرئيس المعزول محمد مرسي للسلطة.

- سيناريو المواجهة، بحيث يضغط اتجاه متشدد داخل بعض دول الخليج لاعتماد الخيار الصدامي، على نحو يقترب مما أسماه "مالكوم كير" بالحرب الباردة العربية بين مصر ودول الخليج في عقد الستينيات، في صورة الحرب الباردة العربية الثانية، لا سيما مع تعددية الأصوات في كل من الطرفين. ووفقاً لهذا السيناريو، فإن التحولات الراديكالية في طبيعة النظام السياسي المصري تنعكس على السلوك الخارجي للدولة، حيث تساعد الثورة في تغيير العلاقات بين مصر ودول الخليج بطرق عدة، وبصورة تؤدي في أغلب الأحيان إلى تضخيم التصورات العدائية المتبادلة، وتتكرر الأزمات لأصغر الأسباب، والتي تتفاقم بمرور الوقت من خلال تأثيرات أجهزة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، غير أن هذا السيناريو، يظل مستبعداً، على الأقل على المدى القصير.

مستقبل العلاقات المصرية الخليجية:

على مدى الأشهر المقبلة، سوف تتوقف علاقات دول الخليج بمصر على طريقة تعامل الدولة مع الإخوان بعد ٣٠ يونيو، وطبيعة المصالحة الوطنية التي يمكن أن تتم، وحجم المساحة التي سوف يتحرك فيها الإخوان، إذا تحققت المصالحة، فمن المؤكد أن استقرار مصر هو أمر يهم دول الخليج، شريطة ألا يسمح ذلك بتكرار وجود الإخوان على رأس السلطة. وسوف تظل دول الخليج حريصة على عدم تكرار تلك التجربة؛ وذلك يعني أن المساعدات التي أعلنت عنها السعودية، والإمارات، والكويت قد يجري التراجع عنها، أو تقليصها، أو التباطؤ فيها، إذا لمست هذه الدول أن الإخوان عائدون.

وهنا، ينبغي على الدولة المصرية أن تتحرك في مساحة حساسة وبذكاء، وبما لا يضر بالحاجة إلى الاستقرار الداخلى، والمصالحة الوطنية، وفي الوقت نفسه لا يتعارض مع المصلحة الاستراتيجية في الحصول على الدعم الخليجي.في كل الأحوال، فإن التفضيل الأول لدول الخليج هو عودة الدولة القوية في مصر، التي يهيمن عليها صانع قرار رئيس مدرك لضرورة الحفاظ على علاقات بلاده الاستراتيجية مع الخليج، وذات أجهزة أمن قومي ضامنة لعدم انعكاس تأثير تفاعلاتها الديمقراطية أو غير الديمقراطية في الإقليم الخليجي، وهذا أمر غير مضمون، سواء بوجود الإخوان أو الليبراليين في الحكم.

ويهم دول الخليج، في المقام الأول، أن تنتج تفاعلات الداخل المصري منتجات رشيدة بشأن علاقات مصر معها، وألا تفرز تجربة مشابهة لتجربة الستينيات الكلاسيكية في العداء للخليج، أو تجربة الإخوان المستبطنة لعداء من نوع آخر، وذلك يمكن الوصول إليه عبر تكريس الوعي، وترشيد القوى والتيارات المصرية الثورية، التي ينبغي أن تستفيد من الأخطاء السابقة، وأن تقيم علاقاتها مع الخليج وفقا للمصالح الوطنية المصرية، وليس وفق المبادئ الطوباوية، أو الثورية الحالمة بالتغيير السريع للواقع في الإقليم.

والسؤال هو: كيف تنجح الثورة في تقديم ضمانات مقابلة لدول المجلس، تعوضها عن الضمانات التي قدمها نظام مبارك؟ هنا، يمكن للثورة، من خلال خبراتها الخاصة، ومن خلال مفاهيم رشيدة، أن تستفيد من الحقبة السابقة، بأن تتوصل إلى أن مبدأ الدعم التلقائي لكل النزعات الثورية ليس صحيحا أو صحيا في عموم المنطقة العربية، وإنما يتوقف حسب كل حالة، وأن حفظ استقرار الدول الوطنية في دول الخليج هو مسألة بالغة الأهمية الاستراتيجية للأمن القومي المصري، ومن ثم لا مجال لتصدير الثورة في مصر.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- **النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: من خلال هذه الدراسة يمكن إثبات أن العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج ومصر كانت أكثر دوائر التعاون الإقليمي استقراراً، ونأت بنفسها عن تقلبات سياسية عاصفة تعرضت لها العلاقات المصرية العربية عموماً والعلاقات المصرية الخليجية على وجه الخصوص، وبالرغم من تلك الحيادية فإنها تأثرت بشكل ملفت منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وما أعقبها من تطورات، حيث وضعت في اختبار جديد وانتقلت إلى حالة من عدم الاستقرار والتوجس مقارنة بما كان سائداً قبل الثورة، تراوحت من اتهامات معلنة أو مبطنة لبعض الدول الخليجية بمساندة الرئيس الأسبق وممارسة ضغوط لمنع محاكمته، إلى اتهامات بتسهيل تهريب أموال لأركان النظام السابق وتأمين ملاذ آمن لهم إلى اتهامات لقطر بمحاولات شراء أصول مصرية مهمة كقناة السويس ومجمعات الحديد والألمونيوم، إلى إشارات لوم وعتاب متكررة يطلقها الجانب المصري بعدم وفاء دول الخليج بما وعدت به من مساعدات واستثمارات، فقد كانت هناك مؤشرات تتجه نحو نوع من الاتفاق والتفاهم حول دعم اقتصادي ونقدي كبير يُقدر بحوالي ٣ مليارات دولار من الإمارات وبحوالي ٢.٢٥ مليار دولار ستقدمها السعودية بهدف المساعدة في احتواء الأزمة الاقتصادية في مصر.

بما لا شك فيه أن سحابة داكنة من الشك وعدم اليقين وغياب الثقة ما زالت تلقي بظلالها على العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية وتضعها أمام تحديات صعبة تضعف قدرة هذه العلاقات على إنتاج تأثيراتها الإيجابية المحتملة على الاقتصاد المصري، بعض هذه التحديات والعوائق تصنعها التداعيات السياسية المعقدة التي أشاعت أجواء من عدم اليقين السياسي في العلاقات المصرية الخليجية، حيث إن الخليج ليس على قلب رجل واحد فيما يتعلق بموقفه من الثورة المصرية سواء ٢٥ يناير أو ٣٠ يونيه ([1]).

---

(١) دراسة " افاق التعاون الاقتصادي المصري"، جريدة اخبار الخليج، العدد ١٢٨١٦، ٢٥ أبريل ٢٠١٣م.

ثانيًا: لقد ظلت قطر طوال الفترة التالية للثورات العربية، تمثل "حالة لغز"، سواء من حيث طبيعة المصالح التي تسعى لتحقيقها من خلال سياستها "التوسعية" في المنطقة، أو من حيث مدى قدرتها على الاستمرار في اتباعها السعودية، خاصة فيما يتعلق بدعمها للإخوان المسلمين، أو من جانب الشعوب العربية، التي انتفضت ونظمت مظاهرات منددة بـ "النفوذ القطري"، وهو ما يوحي بأن المرحلة المقبلة ربما تشهد تفكك هذه "الحالة".

تستخدم قطر دوماً الأداة المالية من أجل تحقيق وخدمة أهداف سياسية محددة، ليس في مصر فقط، وإنما أيضاً في الدول التي شهدت ثورات، ونجحت فيها قوى الإسلام السياسي في الوصول للسلطة؛ حيث من الواضح سعي قطر لدعم هذه القوى، وإنجاح تجربتها في الحكم، باعتبارها القناة التي من خلالها تستطيع أن تتحكم في مسار التغيير في هذه الدول. حتى أن بعض وسائل الإعلام التونسية أطلقت عليها اسم " مخلب القط الأمريكي لاحتواء الربيع العربي ".

ويلاحظ أن قطر ضخت بالفعل استثماراتها في تونس وليبيا تحديداً، في حين لا تزال استثماراتها في مصر مجرد وعود؛ حيث قام أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة لتونس للمشاركة في إحياء الذكرى الأولى للثورة التونسية في يناير ٢٠١٢م، وأعلن خلالها عن إبرام ١٠ اتفاقيات تعاون مع تونس، واستناداً إلى وزير الاستثمار والتعاون الدولي التونسي تغطي هذه الاتفاقيات قطاع البترول والغاز، حيث تم الاتفاق على تنفيذ مشروع مصفاة الصخيرة في جنوب تونس بالتعاون مع شركة قطر للبترول، كما تم تقديم وديعة في الخزينة التونسية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.

كما ارتفعت المساعدات القطرية للثورة الليبية قبل سقوط معمر القذافي، وبعد سقوطه تم توقيع العديد من الصفقات التي تصل قيمتها إلى ٨ مليارات دولار، وقد لجأ رئيس المكتب التنفيذي الليبي السابق إلى الدوحة لطلب مساعدة مالية تقدر بـ ٢.٥ مليار دولار، وأشارت بعض التقارير إلى أنه بعد تجميد الأرصدة الليبية عرضت قطر تسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقيق ١٠٠ مليون دولار من العائدات.

وفي حالة مصر، ارتبط دوماً تأخر ضخ استثمارات قطرية جديدة في مصر، بالوضع السياسي فيها، بالدرجة الأولى، حيث فضّلت قطر خلال الفترة الماضية، الانتظار قبل ضخ المزيد من الاستثمارات، حتى استكمال واستقرار هياكل الدولة المصرية واستقرارها.

وعند تحليل قرار قطر ضخ هذه الاستثمارات في أي من هذه الدول الثلاث، نجده مرتبطاً بدرجة كبيرة بحجم "استقرار" سيطرة القوى الإسلامية على السلطة، وبحجم النفوذ الذي تتمتع به قطر في هياكل السلطة الجديدة. ورغم أنه لا يزال وضع الإخوان في مصر، كقوة مسيطرة، تحت الاختبار، وتحكمه متغيرات عدة يصعب السيطرة عليها، فإنها تعمل على دعم إخوان مصر باعتبارهم الرهان الكاسب.

إن استمرار قدرة قطر على الاستفادة من المال والاستثمارات من أجل الاحتفاظ بنفوذ سياسي ما في مصر وغيرها من دول الثورات العربية، مرتبط بدرجة كبيرة بعاملين، يتعلق العامل الأول: باستمرار سيطرة القوى الإسلامية فيها على نصيب مهم من السلطة، ويتعلق العامل الثاني: بوجود قبول شعبي في هذه الدول وإقليمي بهذا النفوذ.

ثالثاً: بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م تأثرت علاقات مصر الخارجية سلباً على المستوى العربي والخليجي، هذا التأثر كان انعكاساً للحالة السياسية الداخلية لمصر، ففي العام الأول للثورة استقر ملف السياسة الخارجية للدولة في يد المجلس العسكري وبشكل متدرج أصبح هناك تدخل لجماعة الإخوان المسلمين في الشأن الخارجي، وبناءً على قوة كيان الإسلام السياسي في الداخل في مقابل المجلس الأعلى للقوات المسحلة تأثرت ملامح رسم السياسة الخارجية المصرية، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية في عديد من الملفات، حيث خرجت تصريحات من الرئاسة المصرية تتنافى مع الموقف الرسمي لوفود مصر من وزارة الخارجية، على سبيل المثال الموقف من الأزمة السورية والملف الإيراني، مما أظهر التوجه الكبير لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر لتحييد مؤسسات الدولة ووزارة الخارجية والسفراء؛ لذا تتوقع الدراسة عودة فاعلة مرة أخرى لدور مؤسسات الدولة وأجهزتها بعد ٣٠ يونيه.

رابعاً: بعد ٢٥ يناير كان هناك تفاؤل بخروج مصر من التبعية السياسية، لكن ما حدث هو العكس حيث إن المصالح السياسية مرتبطة في الأساس بالمصالح الاقتصادية، فالنظرة الاقتصادية العامة لجماعة الإخوان المسلمين لم تختلف كثيراً عن النظرة الاقتصادية للحزب الوطني فترة مبارك، والتي اعتمدت بشكل أساس على ضخ مساعدات من مؤسسات دولية ودول خليجية بعينها، تكرر الوضع بعد ٣٠ يونيه حيث حصلت مصر على مساعدات قيمتها ١٢ مليار دولار من (السعودية والإمارات والكويت) هذه المساعدات على المدى

القصير لها فوائد عظيمة، لكن على المدى المتوسط والطويل لا يمكن اعتماد المساعدات الخارجية كأساس لبناء الاقتصاد الوطني، مما يضع مسئولية على الدولة أن ترسم توجهها العام في إطار التنمية الشاملة بما تتضمنه من تطوير في قطاع الصناعة والزراعة.

خامساً: تواجه مصر تحديات على المستوى العربي، فالدول العربية تقسم الآن إلى دول ربيع عربي ودول لم تشارك في مسار الربيع العربي، دول الخليج لم تتعرض لموجات الربيع باستثناء البحرين، ومن المتوقع الفترة القادمة أن لا يحدث اختلافًا كبيرًا في السياسة الخارجية المصرية تجاه البحرين التي تجد الدعم الكامل مع السعودية للحفاظ على التوازن السني الشيعي داخلها.

- **التوصيات**:

١- إعادة بناء شرق أوسط جديد يخدم أبناء المنطقة، وتطور الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول باعتبار ذلك أساساً لحل المشكلات والنزاعات الموجودة فيه؛ وذلك من خلال إيجاد منظومة أمنية واقتصادية تكفل حماية مصادر ثرواته النفطية وتوزيع مكتسباتها بكل عدالة.

٢- ضرورة العودة إلى نظام الثنائية القطبية، أو تعدد الأقطاب، بعدما فشل نظام أحادي القطبية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

فمسألة انفراد الولايات المتحدة على مسرح الأحداث الدولية والعالمية دون منافس حقيقي لها، كان له التأثير الواضح في تحكم السياسة الأمريكية بمجريات الأمور ومراكز القوى في منطقة الشرق الأوسط، والذي أثر بدوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

٣- إن الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط من المتوقع أن يغير من طبيعة توازنات القوى الإقليمية السائدة في المنطقة؛ لذلك لابد من استغلال ذلك في حماية المنطقة من الأطماع الغربية وتبديد أحلامها فيها (بناء تحالفات على أسس دينية).

٤- العمل على إيجاد توازن قوى حقيقي ما بين القوى الصاعدة عقب الثورات العربية، وإيران في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بعد أن اتضحت الصورة الحقيقية

للولايات المتحدة والدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تشكل هذه القوى الصاعدة توازنًا حقيقيًا مقابل القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

٥- على مصر اتخاذ موقف متوازن من القوى الإقليمية، مع إعادة التفكير في أن تطور علاقتها بإيران، سيكون على حساب علاقتها بدول الخليج؛ لذلك من الأهمية بمكان اتخاذ موقف متوازن ووضع تضمينات لدول الخليج وخاصة السعودية بأن شكل العلاقات المصرية الإيرانية لن يؤثر على أمن الخليج، خاصة وأن رد الفعل الإيراني تجاه ثورة ٣٠ يونيه شابه الغموض والتضارب في بعض الأحيان.

٦- إعادة التأسيس للمشاركة الوطنية في داخل مصر، بحيث تشارك كافة القوى السياسية في رسم السياسة، مما يخلق حالة من التّوحد الوطني الذي بدوره سينعكس على استقرار السياسة الخارجية لمصر.

٧- لا شك أن وجود أية استثمارات من شأنها أن تنعش الوضع الاقتصادي للبلد الذي توجد فيه، ولكن الوضع في مصر كان يفرض على صانع السياسة الاستثمارية أن يستفيد من هذه الفرصة، فيوجهها في إطار ما يُعرف بالتخطيط التأشيري؛ لتستفيد قطاعات الصناعة والزراعة من هذه الاستثمارات بشكل كبير، لتعوض جوانب العجز، وتقلل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الصناعية والمنتجات الزراعية والغذائية، التي تستنزف جزءاً كبيراً من النقد الأجنبي بمصر، فضلاً عن تعرض الاقتصاد المصري للتقلبات الاقتصادية السلبية في السوق العالمي.

وإذا نظرنا من زاوية أخرى للقيمة المضافة التي حققتها الاستثمارات العربية في مصر، وبخاصة في فترة الرواج (٢٠٠٦-٢٠٠٩م) نجد أنها محدودة، فلم تؤثر بشكل ملحوظ في مستوى التشغيل، ولم تقل معدلات البطالة نتيجة هذه الاستثمارات بمصر، كما أنها لم تؤد إلى وجود طفرة أو زيادة في الصادرات المصرية.

بينما الاستثمارات التركية والهندية – على سبيل المثال – اتجهت لقطاع النسيج والملابس الجاهزة، فاستفادت بشكل كبير من الاتفاقيات الإقليمية التي وقعتها مصر مع كل من أوروبا والكوميسا بأفريقيا، والكويز مع الجانبين الأمريكي

والإسرائيلي. في نفس الوقت، فهذه الصناعات تتسم بأنها كثيفة العمالة وتُسهم في خلق فرص عمل تتسم بالاستدامة، كما تسهم هذه الصناعات في زيادة الصادرات المصرية، وإن كانت هذه الزيادة بنسب قليلة.

٨- يتوجب على حكومة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير أن تعي الدرس، فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد رقم، ولكن دلالاته تظهر من خلال القيمة المضافة التي يحدثها وجوده في الأسواق المحلية، ومن أول ما يستلزم عمله في هذا المجال لجذب الاستثمارات العربية: استقرار البيئة التشريعية، والشفافية في التعاقدات بين الحكومة والمستثمرين العرب، حتى لا يتعرضوا ثانية لما يتعرضون له الآن من أحكام قضائية ببطلان عقود لمستثمرين عرب بسبب ما شاب هذه العقود من فساد.

٩- من الضروري أن تقضي السياسات الاقتصادية بمصر على كافة أنواع المضاربات، حتى لا تصرف المضاربات المستثمرين عن الوجود في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، والهرولة لخلق تحقيق الربح السريع. ويساعد على ذلك منح مزايا لجذب المستثمرين العرب لهذه المجالات، من خلال الأيدي العاملة المدربة، والقضاء على البيروقراطية، ومكافحة حقيقية للفساد.

أهم المراجع

- مكتب الدراسات والوثائق (أبو ظبي): أبو ظبي بين الأمس واليوم.
- وثائق الجبهة الديمقراطية لتحرير عمان والخليج، تموز يوليو، ١٩٧١م.
- وثائق رنز الخاصة تقرير بعنوان: " مقتطفات من الملحق لجيولوجية الربع الخالي والجهات المتأخمة من جنوب البلاد العربية " والتقرير الجيولوجي رقم ٢١، أيده جري هاريس، وتوماس باقر، شركة الزيوت العربية الأمريكية، ١٩٣٨م.
- وزارة الاقتصاد العراقية، مذكرة رقم (١) عن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع "السعودية" نيسان، بغداد، ١٩٧٥م.

الرسائل العلمية:

- خليل فضل الكبيسي: " حلف بغداد ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.
- رانيا حسن البنا: العلاقات الخليجية المصرية في ضوء الاستثمارات الاقتصادية المشتركة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق ٢٠١٤م.
- فتحي العفيفي: " مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، دراسة تاريخية، سياسية، قانونية "، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩م.
- محمد جاسم النداوي: " أمن الخليج العربي، دراسة في صراع القوتين العظميين، في الخليج العربي (١٩٦٨-١٩٧٩م) "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- داليا عبد القادر عبد الوهاب، " أثر أزمة الخليج على الأمن القومي المصري "، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- نرمين ذكريا إسماعيل خضر: " المعالجة الإعلامية للأحداث الدولية، دراسة على عينة من وسائل الإعلام المصرية والأمريكية "، رسالة دكتوراه، القاهرة، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

- علي فايز يوسف: " توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ٢٠٠٣-٢٠١١م "، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢م.
- سلام سفاف: " الدور الإيراني الإقليمي في المشرق العربي "، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٥م.
- عبد الناصر عدواني: " إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤م.
- ابتسام علي حسين العزاوي: " سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية "، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.

المراجع العربية:

- إبراهيم سعد الدين عبد الله: " مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج "، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: " حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث "، ط٢، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٧٧م.
- أحمد عبد الرزاق شيكارة: " الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، دراسة تحليلية للتطورات والعلاقات والتأثيرات السياسية الاقتصادية المتبادلة بين منطقتي المشرق العربي والخليج العربي "، مطبعة الكاظم، العين، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥م.
- السيد ياسين: " تحليل مضمون الفكرا لقومي العربي (دراسة استطلاعية) "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- أسامة عبد الرحمن: " المثقفون والبحث عن مسار، دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية "، سلسلة الثقافة القومية، (٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

- إياد حلمي الجصاني: " النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي "، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م.
- بطرس غالي: " الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية "، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
- جمال زكريا قاسم: " الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١م) "، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- راؤول دولكور: " الأمن والاستراتيجية في الخليج "، ترجمة مركز البحوث والمعلومان بغداد، ١٩٨٥م.
- " تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، منذ الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت (١٩٧١-١٩٩٩م)"، م ٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- " صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١م"، بيروت، ار النهار، ١٩٧٣م.
- " وثائق الخليج العربي ١٩٦٧-١٩٧١م، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال "، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٩م.
- علاء طاهر: " الخصوصية الاستراتيجية للعالم العربي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- فؤاد حمدي بسيسو: " التعاون بين أقطار مجلس التعاون الخليجي "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
- محمد غانم الرميحي: " الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة "، سلسلة دراسات في شئون الخليج والجزيرة العربية، ط٢، كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، ١٩٨٤م.
- " الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة "، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣م.

- " تحليل السياسة الخارجية "، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.
- الدكتور جاسم يونس الحريري، بحث " مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- بحوث " المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت "، مركز الخليج والجزيرة العربية، الكويت " ٢-٦ إبريل ١٩٩٤م – الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٦م.
- ندوة " التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي (الممكن والمأمول) "، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٤ مارس ٢٠٠٥م.

رابعاً: الدوريات العربية:

- إبراهيم صقر: " الجامعة العربية في الميزان "، المجلة المصرية للعلوم السياسية، يوليو، ١٩٧٠م.
- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١م: " الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر "، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢م: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣م.
- حسن أبو طالب: " التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية "، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٨٤، ديسمبر ٢٠٠١م.
- حسين محمد برعي: " الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادي العربي "، أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب، الخامس، بغداد، أبريل، ١٩٧٥م.
- صلاح سالم زرنوقة: " الخليج العربي، ضغط من كل اتجاه "، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م.
- " النظام الإقليمي الخليجي "، السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣م.

- علي الدين هلال: " مستقبل النظام الإقليمي العربي "، المستقبل العربي، ١٣ سبتمبر ١٩٩٢م.
- مجلس التعاون الخليجي، مستقبل التنمية الاقتصادية "، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، السنة الثامنة، ١٩٩٨م، العدد ٦٤، القاهرة.
- يزيد صايغ: " الأزمة الخليجية واخفاق النظام العربي "، المستقبل العربي، العدد ١٢٩، يوليو ١٩٩١م.
- الدكتور عبد الرؤوف عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوي، دراسة " سياسة العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة إصدارات الاستكتاب، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الأول، الكويت، يوليو، ٢٠١٠م.
- الدكتورة نورة يوسف مبارك الكواري، دراسة " التركيبة السكانية في دولة قطر ": الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية "، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٤، الكويت، إبريل، ٢٠٠٥م.
- الدكتورة أمل يوسف العذبي الصباح، دراسة " ملامح التوزيع السكاني والانتشار العمراني في الكويت في مرحلة ما قبل التعدادات "، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، الكويت، يوليو، ٢٠٠٦م.
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، فهد يوسف الفضالة، دراسة تحليلية " مفردات الحياة السياسية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي "، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٣٢، سبتمبر، ٢٠١١م.

مراكز أبحاث:

- الجزيرة نت.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مركز السياسات العامة – على الجزيرة للنت.

- مراكز الأبحاث العربية والأجنبية في مركز الإمارات **Nira**.
- موقع دولي لمراكز الأبحاث – دول مجلس التعاون الخليجي **Book year**.
- مصنف منظمات – مفيد في الأرقام ومؤشرات ز
- التقرير الخليجي السنوي – عمر الحسن – مركز الخليج للدراسات – التقرير السنوي.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
- مركز الخليج للأبحاث.
- المركز المصري للدراسات والمعلومات.

الإنترنت:

- العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج والدول العربية، موقع أخبار الساعة، http://m.hournews.net
- دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول العربية من أولويات صانع القرار في مصر، http://www.jmaheernews.com
- صالح إبراهيم، مقال " صراع الإخوان – خلفان "، موقع الوطن http://www.elwatannews.com
- الطيب الصادق، مقال " قطر تنتظر التحول السياسي الكبير في مصر "، الأهرام الرقمي، ٤ فبراير ٢٠١٢، http://digital.ahram.org.eg
- تقرير إدارة دول المشرق العربي، وزارة التجارة والصناعة، http://www.alboslanews.com
- العلاقات الاقتصادية والتجارية، سلطنة عمان، وزارة الخارجية المصرية، http://www.mfa.gov.eg
- العلاقات المصرية العمانية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg

- سالي وفائ، مقال " مصر وعمان علاقات عميقة تعكس قوة الروابط مع دول الخليج "، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩، http://digital.ahram.org.eg
- سلطنة عمان العلاقات الاقتصادية والتجارية، وزارة الخارجية المصرية، http://www.mfa.gov.eg
- العلاقات المصرية السعودية، الهيئة العامة للاستعلامات، http://www.sis.gov.eg
- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، www.gcc.org

المراجع الأجنبية:

١- Bendeict Kingsbury: "Legal Positivism as Normative Politics": International Law, European Journal of International Law. Vol.١٣ (٢٠٠٢) NO. ٢, PA ١٥.

٢- Encyclopedia Britannica (٢٠٠٣) available on the internet, http://www.britannica.com.

٣- The Middle East in ٢٠١٥: "The Impact Regional Trends on Us.Strategic Planning-Arabic". Jodet-Maali Mohammed (٢٠٠٥)-demastices.

٤- World Bank (٢٠٠٩), Global Economic Prospects – Commodities at the Crossroads.

٥- IMF (٢٠٠٩), World Economic Outlook.

٦- UN, World Economic Situation and Prospects (٢٠٠٩), Global Outlook.

٧- Batool, Shakoori, ٢٠٠٩, The Financial Crisis and International Migration in the Arab Region, Eights Coordination Meeting on International Migration, New York, ١٦- ١٧ November.

الملاحــق

أولاً: الخرائط

١- خريطة جمهورية مصر العربية:

٢- خريطة المملكة العربية السعودية:

٣- خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة:

٤- خريطة دولة الكويت:

٥- خريطة مملكة البحرين:

٦- خريطة دولة قطـر:

٧- سلطنة عمان:

الخصب
الإمارات العربية المتحدة
خليج عمان
صحار
الخابوره
مسقط
قرياتا
صور
عبري
نزوى
فهد
المملكة العربية السعودية
الخلوف
الدقم
بحر العرب
ثمريت
اليمن
صلالة
مرباط

ثانيًا: الأشكال التخطيطية والرسومات البيانية

يوضح الشكل التالي التوزيع الجغرافي لحجم التجارة الخارجية بين مصر ومجموعات الدول المختلفة

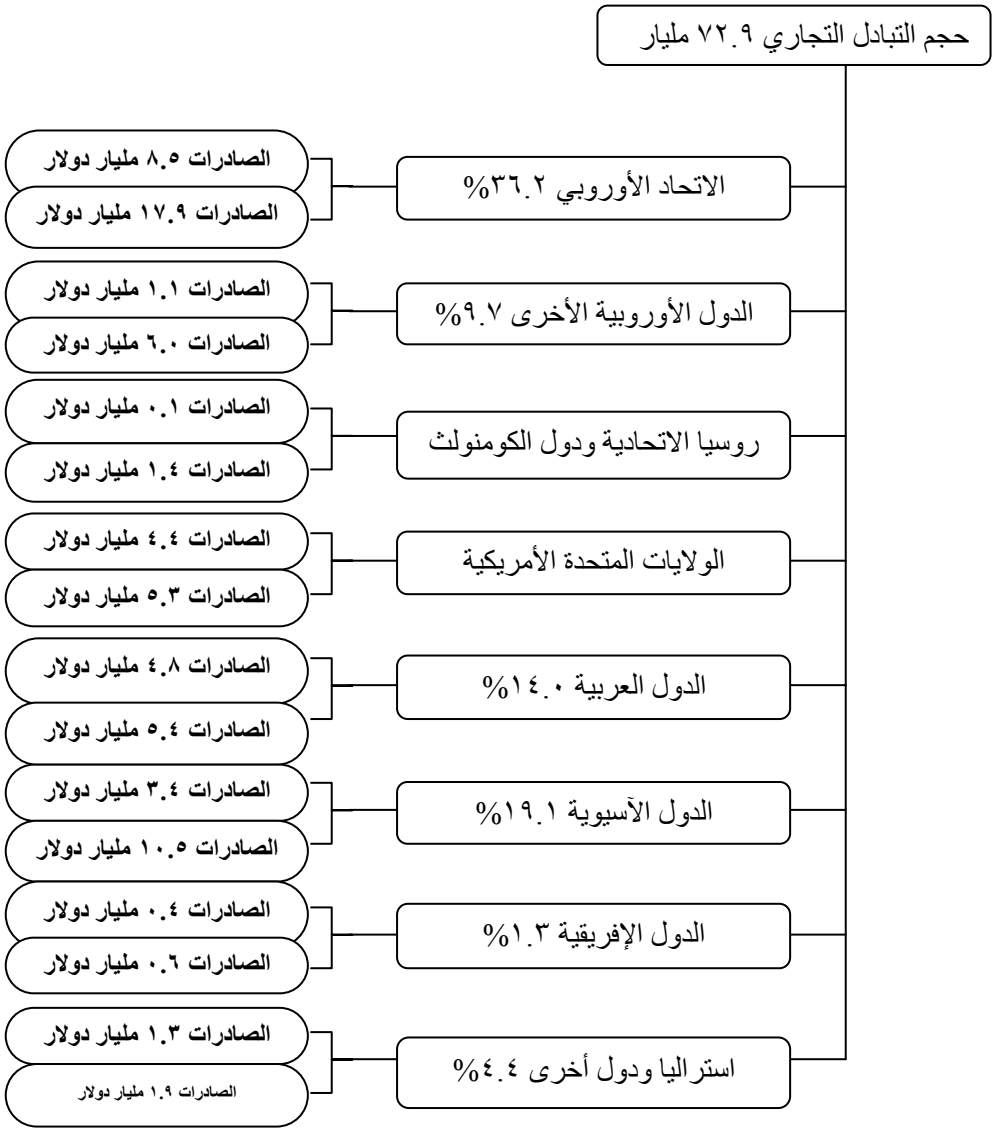

التوزيع الجغرافي لحجم التجارة الخارجية بين مصر ومجموعات الدول المختلفة

التقرير السنوي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م البنك المركزي

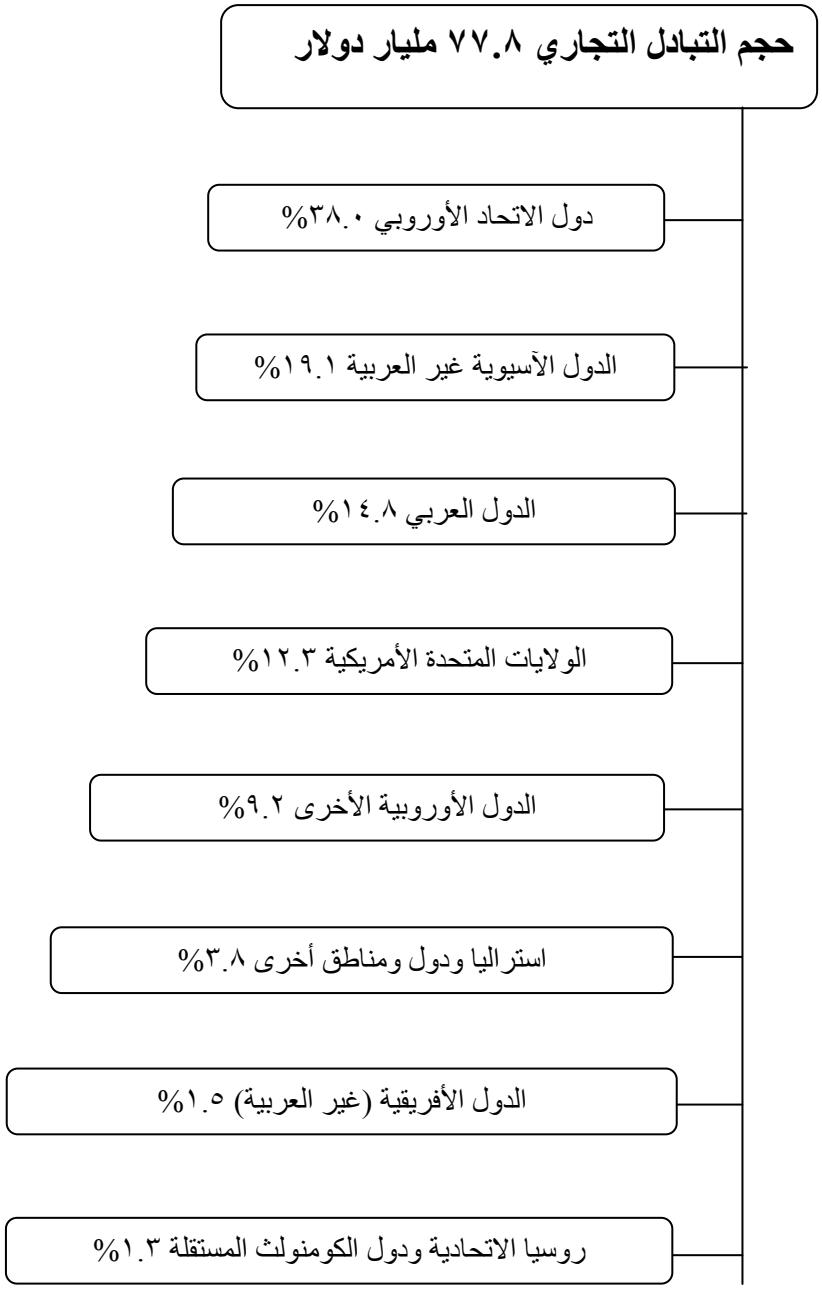
حجم التبادل التجاري ٧٧.٨ مليار دولار
دول الاتحاد الأوروبي ٣٨.٠%
الدول الآسيوية غير العربية ١٩.١%
الدول العربي ١٤.٨%
الولايات المتحدة الأمريكية ١٢.٣%
الدول الأوروبية الأخرى ٩.٢%
استراليا ودول ومناطق أخرى ٣.٨%
الدول الأفريقية (غير العربية) ١.٥%
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة ١.٣%

الباب الثالث

العلاقات التربوية والتعليمية

بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

الدكتور أحمد علي سليمان

باحث تربوي - عضو المكتب الفني
بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
المدير التنفيذي السابق لرابطة الجامعات الإسلامية

المبحث الأول: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والسعودية
المبحث الثاني: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والكويت
المبحث الثالث: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والبحرين
المبحث الرابع: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وقطر
المبحث الخامس: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والإمارات
المبحث السادس: العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وسلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

لما كان الإنسان هو الثروة الحقيقية، وركيزة تقدم الأمم، فقد كان الاهتمام بتربيته وتعليمه تعليمًا جيدًا منذ القدم وحتى الآن أمرًا حتميًّا وطبيعيًّا تُمليه الظروف التاريخية، والمتغيرات العالمية، والتطور السريع والانفجار المعرفي الذي يشهده العالم. وحيث إننا نحن العرب نعيش كغيرنا في عصر الثورات المختلفة بدءًا من الثورة الصناعية، إلى التكنولوجية، إلى ثورة الاتصالات، وثورة المعلومات، وثورة المعرفة، فإننا لا نستطيع أن نعيش في معزل عن كل هذه الثورات والمتغيرات، ويتعذر علينا أن نتفادى آثارها.

وقد أدرك العرب أن المعلومات وحدها لا تكفي لضمان حياة سليمة ومثمرة، ولكن التربية الجيدة والتعليم والمعلومات المستندة إلى المهارات الحياتية هي القادرة على مساعدة الفرد لمواجهة تحديات الحياة [١] في كل عصر.

إن التحديات التي تواجهنا تستوجب حلولا إبداعية، ترتكز على التربية باعتبارها دوما قاعدة الانطلاق نحو المستقبل، وباعتبارها الاستثمار الحقيقي في عالم البشر، ولا يمكن لأية أمة أن تنطلق إلى المستقبل إلا بوعي عميق بتحديات العصر. وأن تركز على التربية للعمل وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الحياة، وتعميق الثقافة، وترسيخ التواصل البنَّاء[٢] الذي يحقق الأمن والسلام الاجتماعي[٣]...

والتعليم هو صمام أمان المجتمع، يحميه من الغربة والعزلة داخل الديار، ويحمي أفراده من التيارات الهدامة الوافدة التي تحاول زعزعة عقائده، وتنميطه والقضاء على إرثه الثقافي

---

(١) د. همت محمود علي عبد الدايم: أشباح الأمية وبرامج المهارات الحياتية، المؤتمر السنوي الرابع: (محو أمية المرأة العربية.. مشكلات وحلول)، القاهرة: مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، في الفترة من ١٥-١٧ إبريل ٢٠٠٦م، ص ص ٧٧٣،٧٧٢.

(٢) محمد إبراهيم عيد: الثقافة والتربية.. رؤية مستقبلية، جريدة الأهرام، القاهرة: ٢٨ يوليو ٢٠٠٨م، العدد ٤٤٤٢٩.

(٣) راجع ذلك مفصلا: د. أحمد علي سليمان: الأمن التربوي ودوره في الحفاظ على الهوية وتحقيق الأمن الشامل، مقدم لندوة "الأمن ودور الجامعات في تعزيزه"المنعقدة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أغسطس٢٠١٣م، ص ٧-٨

الإنساني شيئا فشيئا... ويحمي البلاد والعباد من مغبة فقدان الهوية والثقافة والإرث الحضاري..

إن الأمة العربية أمة "عنقودية" الشكل متنوعة السمات، متفرعة الأساليب، ولكنها متجانسة النفس، أحادية الروح؛ تجابه بأسلحة وتحديات متنوعة، وهي في نهاية الأمر ومهما اختلفت في الشكل وفي الظرف؛ فإنها تعيش مشكلات جوهرية مصيرية موحدة[١].

ولقد مر وطننا العربي –ومنه دول الخليج العربي– إبان فترات الاستعمار بظروف عصيبة بلغ فيها الجهل والتخلف شأوته بين قطاعات كثيرة..

ولما كان التعليم من أهم الركائز التي تنطلق من خلالها عجلات التنمية والتقدم والرقي الحضاري، وغرس قيم المجتمع والحفاظ على منظومته الأخلاقية والقيمية، وتحصين الشباب من الأفكار الهدَّامة [٢].

لذلك كله سعت مصر ودول الخليج العربي قديما وحديثا إلى التعاون فيما بينهم من أجل نشر التعليم في أرجاء تلك الدول؛ للارتقاء بها في شتى المجالات، والمضي قدما نحو آفاق النهضة والتقدم والريادة، كما انطلقت شعوب كثيرة[٣].

ولا ريب أن كلا من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي تعد مراكز قوى أساسية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وقد أدى كلّ منها أدوارًا محورية في تاريخ المنطقة وتشكيل توازناتها؛ ذلك أن العلاقة بينهما لها أبعاد ثقافية وتربوية وديموغرافية واقتصادية وثيقة جعلت منها عبر التاريخ الحديث عمقًا استراتيجيًّا أساسيًّا لهذه الدول لا يمكن تجاوزه

---

(١) عبد الوهاب بوحديبة: تطور مناهج البحثفي العلوم الاجتماعية، الكويت: مجلة عالم الفكر (مناهج البحث العلمي)، المجلد العشرون، العدد الأول، أبريل – مايو – يونيو ١٩٨٩م، ص ٢٦

(٢) د. أحمد علي سليمان: التعليم للحياة في الفكر التربوي، (تحت الطبع)، ص ٧–٩

(٣) وذلك مثل اليابان مثلا التي كانت فيما سبق قليلة الرصيد المادي والحضاري، وقد دُمِّرت (نفسيًّا ومعنويًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا)، بعد إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكي.. ومع ذلك أبهرت العالم بإرادتها وإدارتها ورغبتها الملحة في ترك بصماتها في جنبات الدنيا... ولو قدر لنا أن نستثمر تراثنا الحضاري في شتى النواحي؛ لاستعادت أمتنا ريادتها وسيادتها، ولحققت من خلال ذلك نفعًا لحاضرها ولمستقبلها، ولأصبحت عنصرًا فاعلا في الحضارة الإنسانية المعاصرة، وليست مجرد مستورِدة ومنتفعة بإبداعات الآخرين..

عند رسم أي سياسة خارجية، أو الحديث عن نظرة تنموية تأخذ البعد الإقليمي في الاعتبار[١]، وأيضا تغييرات في المسائل الاجتماعية والتربوية..

ومن المنظور التاريخي نجد أن الولادات الأولى لنظم التعليم الخليجية من حيث الهيكلة والأهداف والبرامج والأنشطة لم تكن يومًا محلية الطابع بالقدر الكافي، بل كانت منسوخة من نظم التعليم العربية في مصر –وبعض الدول الأخرى– ومن الملاحظ على حركة تطوير المناهج في دول الخليج أنها ولفترة زمنية طويلة نسبيا تأثرت بالمناهج في الأقطار العربية الأخرى، لاسيما جمهورية مصر العربية التي اعتمدت دول المجلس على استيراد مناهجها لفترة زمنية طويلة، بل إنه حتى عندما بدأت دول المجلس في مطلع السبعينيات من القرن الماضي تنتج مناهجها الخاصة أوكلت هذه المهمة في الغالب لخبراء المناهج العرب[٢] وعلى رأسهم خبراء مصر.

لقد كانت مصر قديمًا ولا تزال لاعبًا محوريًّا في محيطها العربي عمومًا وفي محيط الخليج العربي على وجه الخصوص، حيث تضطلع دائمًا بدور مهم ثقافيًّا وتربويًّا وإعلاميًّا وسياسيًّا وحضاريًّا.

ويتناول هذا البحث الحديث بالتفصيل عن العلاقات الثقافية والتربوية الإيجابية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد رأينا أن نعطي للقارئ الكريم نبذة مختصرة عن كل دولة وتطور التعليم فيها، وذلك كتمهيد للحديث عن العلاقات الثقافية والتربوية بين مصر وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي..

---

(١) العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية: الانقسامات المتداخلة (٤/٢) (www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=١٧٤٤)

(٢) الدكتور محمد يوسف المسيليم: دراسة حول نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت: جامعة الكويت، كلية التربية، قسم الإدارة و التخطيط التربوي، ٢٠١١م، ص، ويعتقد د. محمد يوسف المسيليم أن ذلك كان أحد المعوقات التي جعلت التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي لا يصب في الهوية الوطنية، وإن كنا نختلف معه في هذا الطرح؛ ذلك أن العرب يجمعهم دين واحد ولغة واحدة وثقافة واحدة وتاريخ مشترك، كما أن البدايات الأولى للتعليم في دول الخليج العربي كان الأصلح لها استيراد مناهج دولة شقيقة مثل مصر، بدلا من الاعتماد على الخبرات الأجنبية –التي كان من الممكن لو تم الاعتماد عليها أن تنشر القيم والثوابت الأجنبية والتغريب في تلك الدول– في ظل أمية كان يعاني منها الخليج العربي... فالتنوع في المناهج والبرامج والمعلمين كان إثراء للعملية التربوية برمتها في الدول الخليجية، خصوصا في ظل المشتركات التي تجمع العرب.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث معلومات وبيانات تاريخية وحديثة؛ لذا اعتمدنا في جمع المادة –بالإضافة إلى المصادر والمراجع– على مواقع الوزارات والمؤسسات المعنية تحقيقا لصدقية المعلومات والأرقام والبيانات السليمة التي نسعى دائما إليها..

ونتحدث في الصفحات التالية عن إيجابيات التعاون في المجالات الثقافية والتربوية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

المبحث الأول

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والسعودية

المملكة العربية السعودية دولة محورية تقع في جنوب غرب آسيا وتشكل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية، وتبلغ مساحتها حوالي ٢,١٤٩,٦٩٠ كم مربع، يحدُّها من الشمال العراق والأردن، وتحدّها الكويت من الشمال الشرقي، ومن الشرق تحدها كل من قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين التي تربط بالمملكة من خلال جسر الملك فهد على الخليج العربي، ومن الجنوب الغربي تحدها اليمن، في حين تحدها سلطنة عمان من الجنوب الشرقي، كما يحدها البحر الأحمر من جهة الغرب.

والمملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، ورابطة العالم الإسلامي–التي تستضيف مقرها وتنفق على أنشطتها بسخاء– ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وتتمتع المملكة بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي مستقر في العموم، واقتصادها نفطي؛ إذ إن المملكة تمتلك ثاني أكبر احتياطي للبترول، وسادس احتياطي غاز، وأكبر مصدر نفط خام في العالم والذي يشكل قرابة ٩٠% من الصادرات، وتحتل المملكة المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر اقتصادات العالم، وهي خامس أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتملك حق نقض فيتو بقوة ٣% في صندوق النقد الدولي.

نظام الحكم ملكي مطلق ولا توجد أحزاب سياسية وتوجد وثيقة أصدرت عام ١٩٩٢م هي أقرب ما يمكن اعتبارها دستورًا للبلاد تسمى النظام الأساسي للحكم، وتُعد السعودية من القوى المؤثرة سياسيًّا في العالم العربي لمكانتها الإسلامية وثروتها النفطية وآلتها الإعلامية الضخمة المتمثلة في عدد من القنوات الفضائية والصحف المطبوعة.

تاريخ العلاقات بين مصر والسعودية:

ترجع العلاقات المتميزة بين مصر والمملكة العربية السعودية للمكانة الدولية والقدرات الكبيرة التي يتمتع بها البلدان على الأصعدة العربية والإسلامية والدولية، فعلى الصعيد العربي تؤكد الخبرة التاريخية أن القاهرة والرياض هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي، وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي والوصول إلى الأهداف المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

ويمكننا القول بأن هناك تطابقًا شبه كامل في التوجهات بين السياستين المصرية والسعودية يؤدى إلى توحيد المواقف وتعميق التعاون في الكثير من القضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية، وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ومن هنا كان طبيعيًّا أن تتسم العلاقات السعودية المصرية بالقوة والاستمرارية.

ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية، أدركت قيادات البلدين وبكل وضوح الأهمية الاستراتيجية للعلاقات المصرية السعودية، وتؤكد الخبرة التاريخية أن لقاء مصر والمملكة على استراتيجية واحدة ممثلة في التنسيق الشامل يمكن أن يحقق الكثير للأهداف والمصالح العربية العليا، وهو ما عبر عنه الملك عبد العزيز آل سعود (رحمه الله) في توضيح الأهمية الاستراتيجية للعلاقات المصرية السعودية بمقولته الشهيرة "لا غنى للعرب عن مصر – ولا غنى لمصر عن العرب"[١]

---

(١) ويمكننا عرض صورا لهذه العلاقات على النحو التالي: ففي عام ١٩٢٦م عقدت معاهدة صداقة بين البلدين، ثم وقعت اتفاقية التعمير بالرياض في عام ١٩٣٩م التي قامت مصر بموجبها بإنجاز العديد من المشروعات العمرانية في المملكة، وكان لمصر والمملكة دور كبير في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، ثم كانت زيارة الملك عبد العزيز التاريخية إلى مصر دفعة قوية للعلاقات بين البلدين. وقد أيدت المملكة مطالب مصر الوطنية في جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ووقفت إلى جانبها في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥ وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين حيث رأس وفد المملكة في توقيعها بالقاهرة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله. وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وقفت المملكة بكل ثقلها إلى جانب مصر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد قدمت المملكة لمصر في ٢٧ أغسطس ١٩٥٦ (١٠٠ مليون دولار) بعد سحب العرض الأمريكي لبناء السد العالي وفى ٣٠ أكتوبر أعلنت المملكة التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر. وعقب العدوان الإسرائيلي على الدول العربية مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، توجه المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز بنداء إلى الزعماء العرب بضرورة الوقوف إلى جانب الدول الشقيقة المعتدى عليها وتخصيص مبالغ كبيرة لتمكينها من الصمود. واستمرت المساندة السعودية لمصر

وهكذا فالبلدان قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي، كما أن التشابه في التوجهات بين السياستين المصرية والسعودية يؤدى إلى التقارب إزاء المشاكل والقضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية.

وهناك مزيدًا من الخصائص والمرتكزات تتعلق بالعلاقات المصرية السعودية وتضفى عليها قدراً أكبر من التميز والخصوصية:

العلاقات التربوية والثقافية والدينية:

من الأهمية أن نلقي الضوء على واقع التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث إنه يتم دون دفع أي رسوم في المدارس الحكومية، وفي المرحلة الجامعية يتم صرف مكافآت للطلاب، وينقسم التعليم في المملكة إلى قسمين:

التعليم العام:

وينقسم التعليم العام إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الابتدائية: وتتكون من ست سنوات دراسية.
- المرحلة المتوسطة: وتتكون من ثلاث سنوات دراسية.
- المرحلة الثانوية: وتتكون من ثلاث سنوات دراسية.

التعليم العالي:

يتكون التعليم العالي من:

- الدراسة الجامعية لمرحلة البكالوريوس.
- الدراسة الجامعية لشهادة الماجستير.
- الدراسة الجامعية لشهادة الدكتوراة.

حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م حيث أسهمت المملكة في الكثير من النفقات التي تحملتها مصر قبل الحرب، وقادت المملكة معركة البترول لخدمة حرب أكتوبر، وجاءت هذه الحرب بنتائجها العسكرية السياسية لتثبت حقيقة استراتيجية مهمة هي أن لقاء مصر والمملكة على استراتيجية واحدة ممثلة في التنسيق الشامل يمكن أن يحقق الكثير للأهداف والمصالح العربية العليا. راجع: نبذة عن تاريخ العلاقات بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، موقع وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، تاريخ نشر الوثيقة ٤ سبتمبر ٢٠١٤م

وتُشرف وزارة التربية والتعليم على مراحل التعليم العام، بينما تشرف وزارة التعليم العالي على مراحل التعليم الجامعي.

كما يتوفر التعليم المتخصص في المرحلة الابتدائية في تحفيظ القرآن الكريم، وكذلك، المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية والتعليم الصناعي والتعليم التجاري والتعليم الزراعي.

وقد صدر النظام الجديد في عام ١٤٢٤هـ والذي يقضي باختبار جميع طلاب السنة الأخيرة في الثانوية العامة اختبار القدرات ويتم في الجامعات من قِبل مركز القياس والتطوير (قياس)، ويقيس الاختبار المجالين اللغوي والكمي (الرياضي). بالإضافة إلى صدور قرار آخر اعتمدته الجامعات وهو أداء اختبار آخر للمتقدمين للتخصصات الصحية والهندسية يسمى هذا الاختبار الاختبار التحصيلي، ويدير هذا الاختبار مركز (قياس) أيضا وهو يقيس مستوى الطلاب في ٥ مواد (رياضيات كيمياء فيزياء إنجليزي وأحياء). كما أصدرت المملكة منذ عدة سنوات برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وهو برنامج ضخم وطموح يهدف لتطوير مهنية السعوديين من خلال ابتعاثهم لأفضل الجامعات في مختلف دول العالم، وقد بلغ عدد المبتعثين قرابة ١٥٠ ألف مبتعثٍ[١]... والجدول التالي يوضح:

(١) السعودية، <http://ar.wikipedia.org/wiki >

مؤشرات التعليم في المملكة العربية السعودية [١]

تابع - المملكة العربية السعودية
Cont. - Kingdom of Saudi Arabia

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage15 Years and + (%)	12.6	2010	نسبة الأمية 15 سنة فأكثر(%)
Male (%)	9.6	2010	ذكور (%)
Female (%)	14.9	2010	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	...	...	نسبة الإناث إلى الذكور من الملمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students	6 492 351	2012	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل
Kindergarten (%)	...	...	رياض الأطفال (%)
Primary (%)	52.9	2012	ابتدائي (%)
Preparatory (%)	24.3	2012	إعدادي (%)
Secondary (%)	22.8	2012	ثانوي (%)
Others (%)	...	...	أخرى (%)
Ratio of Female to Male Kindergarten(%)	...	...	نسبة الإناث إلى الذكور رياض الأطفال(%)
Ratio of Female to Male Primary(%)	97.8	2012	نسبة الإناث إلى الذكور ابتدائي (%)
Ratio of Female to Male Preparatory(%)	99.3	2012	نسبة الإناث إلى الذكور إعدادي(%)
Ratio of Female to Male Secondary(%)	87.4	2012	نسبة الإناث إلى الذكور ثانوي(%)
Number of Teachers	421 225	2012	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	15	2012	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	269 766	2011	عدد الفصول
Number of Students Per Class	24	2011	عدد الطلاب لكل شعبة (فصل)
No. of Students at High Education	1 021 288	2011	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	105.20	2011	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق(%)
Ministry of Educat. Budget of Gov. Budget (%)	...	...	موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة(%)

(١) المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة الإحصاء وقواعد البيانات، ص ٥٢

وتجسيدًا للعلاقات المتميزة بين مصر والسعودية في مختلف المجالات ومنها المجال التربوي والثقافي فقد شهدت العلاقات أنشطة تربوية ودينية وثقافية مصرية سعودية.

- توقيع وزيري الأوقاف في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الأوقاف والشئون الإسلامية أثناء زيارة السيد وزير الأوقاف لجدة يومي ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٥م.

- توقيع مفتي الديار المصرية ومعالي الشيخ صالح آل الشيخ وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية اتفاقاً بين دار الإفتاء المصرية ووزارة الشئون الإسلامية حول نهج الفتوى، واعتبار أن الاختلاف في وجهات النظر يعتبر اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.

- توقيع وزيري التربية والتعليم في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧م.

- مشاركة رئيس قطاع الشباب في المؤتمر الأول لوزراء الشباب والرياضة للدول المشاركة في دورة ألعاب التضامن الإسلامي الأولى والذي عُقد في جدة يومي ٣ و ٤ إبريل ٢٠٠٥م [١].

- تنظيم المكتب الثقافي التعليمي المصري في الرياض اختبارات "أبناؤنا في الخارج" لأبناء الجالية المصرية في السعودية سنويًّا والذين يدرسون المنهج التعليمي المصري.

- توجد اتفاقيتان للتعاون الثنائي بين الدولتين في مجالي العلاقات الثقافية والتعليم العالي قيد المشاورات حاليًّا تمهيداً للتوصل إلى الصيغة النهائية لهما وإعدادهما للتوقيع من قبل مسئولي البلدين

(١) العلاقات المصرية والسعودية "العلاقات الثقافية والدينية"، الموسوعة العالمية الحرة ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع على الوثيقة ٩ سبتمبر ٢٠١٤م

الجالية المصرية في السعودية:

يبلغ عدد أعضاء الجالية المصرية في السعودية مليون ونصف مصري تقريبًا، وفقًا لإحصاءات العام ٢٠١٢م وهي أكبر جالية مصرية في الخارج.

وقد أُقيم حفل تدشين الاتحاد العام للمصريين بالخارج – السعودية تحت رعاية السفير المصرى بالرياض عفيفي عبد الوهاب؛ وذلك في ٦ /٢/ ٢٠١٤م ودعا سيادته أعضاء الاتحاد إلى تكريس جهدهم في العمل الخيرى التطوعي وكل ما يعود بالنفع على المصريين بالمملكة بعيدًا عن المصالح الشخصية والتحلي بصفة الأمانة في القول والفعل. وينتشر المدرسون المصريون في شتى المدارس بجميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وقد قاموا بدور كبير في تعليم أبناء الشعب السعودي قديمًا وما يزالون يقومون بنفس الدور، كما كانت المملكة تستعين كغيرها من دول الخليج العربي بمناهج التعليم المصرية في شتى المراحل.. ويذكر الدكتور محمد يوسف المسيليم: أنه يوجد في مدارس دول الخليج معلمون من مصر –وبعض الدول العربية الأخرى– ويشكل المعلمون الوافدون في معظم دول الخليج النسبة الأكبر من مجموع المعلمين (الكويت ٤٠% مواطنون ٦٠% غير مواطنين، الإمارات ١٠% مواطنون ٩٠% غير مواطنين، قطر ٣٠% مواطنون ٧٠% غير مواطنين) و تشذ عن ذلك عُمان حيث يشكل المعلمون المواطنون النسبة الأكبر بحدود ٧٠% [١]

كما ينتشر أساتذة الجامعات المصريون في الجامعات السعودية بصورة ملحوظة، مما يعزز العلاقات التربوية ويزيد من ثقة الطرف السعودي في إخوانهم المصريين الذين يستأمنونهم على عقول أبنائهم.. كما يدرس الكثير من الطلاب السعوديين في مصر في شتى المراحل الدراسية.وفي الوقت نفسه يدرس آلاف الطلاب المصريين المقيمين في المملكة في المدارس والجامعات والمعاهد السعودية، مما يؤكد عمق الروابط والتفاعل الحضاري بين البلدين..

***

(١) د. محمد يوسف المسيليم: دراسة حول نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت: جامعة الكويت، كلية التربية، قسم الإدارة و التخطيط التربوي، ٢٠١١م، ص

المبحث الثاني

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والكويت

دولة الكويت، هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط في جنوب غرب القارة الآسيوية، وتحديدًا في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٧،٨١٨ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد السكان طبقًا لإحصاء عام ٢٠١٠م ما يقارب الثلاثة ملايين نسمة. وترجع تسمية الكويت إلى تصغير لفظ "كوت" التي تعني الحصن أو القلعة، وقد شُيِّدت بالقرب من الساحل في القرن السابع عشر ميلادي. استوطنت الكويت قبائل العتوب الذين هاجروا من نجد في القرن السابع عشر إلى الأحساء أولاً، ثم ارتحلوا إلى قرية بالقرب من الزبارة في قطر، ثم بعدها بزمن وصلوا القرين جنوب الكويت، ثم تفرقوا عنها سنة ١٧١٤م، فمنهم من سكن الصبية ومنهم من سكن عبادان ومنهم من رحل للمخراق قرب البصرة، أما آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة فقد استقروا في أم قصر قرب شط العرب، ولكن العثمانيين أَجْلوهم عنها فساروا جنوبًا، وعند وصولهم إلى الكويت استأذنوا بني خالد حكام الأحساء سنة ١٧١٥م بالإقامة فيها فأذنوا لهم، فاستقروا فيها، حيث مارسوا التجارة وامتهنوا الغوص لجمع اللؤلؤ والتجارة البحرية، فازدهرت أعمالهم وتكاثر السكان في المدينة. وفي سنة ١٧١٦م اتفقوا سكان الكويت آنذاك على أن يتولى صباح الأول الرئاسة وشؤون الحكم .

وبهذا تأسست مدينة الكويت، وكان غالب سكانها منذ تأسيسها يمتهنون الغوص لجمع اللؤلؤ والتجارة البحرية بين الهند وشبه الجزيرة العربية، الأمر الذي ساعد على تحويل الكويت إلى مركز تجاري في شمال الخليج العربي وجعلها ميناء رئيسيًّا لكل من شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين. وفي عهد الشيخ مبارك الصباح وقَّعت الكويت اتفاقية الحماية البريطانية في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م والتي عُرفت باسم معاهدة الصداقة الأنجلو–كويتية ١٨٩٩م، حيث استغل الكويتيون هذه المعاهدة في بناء وتدعيم وإرساء قواعد الدولة الحديثة، حيث وفرت تلك المعاهدة للكويت الاستقرار السياسي الخارجي إلى حد كبير. لكن في ١٩يونيو سنة ١٩٦١م أُلغِيَت معاهدة الحماية البريطانية، وتم إعلان استقلال دولة الكويت، وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢م أُصدِرَ الدستور .

وفي عام ١٩٣٧ م تم اكتشاف أول بئر نفط وهو بئر بحره، إلا أن النفط لم يصدّر بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية؛ بعدها صُدرت أول شحنة نفط في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٦م.

وفي ٢ أغسطس عام١٩٩٠ م غزت العراق الكويت على خلفية اتهام الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وبرفع نسبة إنتاجها من النفط مما أدى إلى انخفاض سعر النفط عن المعدل الطبيعي.

وفي ١٧ يناير سنة ١٩٩١م، قامت قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بهجمات ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وعُرفت باسم حرب تحرير الكويت.

وفي ٢٧ فبراير١٩٩١م أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب تحرير الكويت بعد ٧ شهور من الاحتلال العراقي.

وسياسيًّا تعتبر الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح، ونظام الحكم فيها هو ملكي دستوري، وتتميز بنظام برلماني متمثلاً في مجلس الأمة الذي يمثل السلطة التشريعية، والمادة السادسة من الدستور الكويتي تبين أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة، التي هي مصدر السلطات جميعًا .

ومدينة الكويت هي العاصمة السياسية والاقتصادية لدولة الكويت، ففيها مقر الحكم والحكومة ومراكز البنوك الرئيسية، وسوق الكويت للأوراق المالية .والكويت عضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي منظّمة الدول المصدرة للبترول – أوبك، وعضو في منظمة التعاون الإسلامي، وعضو في جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٦١م، وعضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣م وتعد الكويت حليفا رئيسيا خارج الناتو للولايات المتحدة .

ومن الناحية الاقتصادية، تعد الكويت أحد أهم منتجي النفط ومُصدريه في العالم، فتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم، حيث يتواجد في أرضها ١٠% من احتياطي النفط بالعالم، ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من ٨٧% من عائدات التصدير و٨٠% من الإيرادات الحكومية. وتعد الكويت من البلدان ذات الدخل المرتفع بحسب تصنيف البنك الدولي، وتعود أسباب تلك القوة الاقتصادية إلى (ضخامة الناتج المحلي الإجمالي) إذ تعادل القدرة الشرائية ١٦٧.٩ مليار دولار، ونصيب الفرد المرتفع

من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ قرابة ٤٥,٤٥٥ دولار أمريكي في عام ٢٠١١م محتلة بذلك المركز الثامن عالميًّا، والثاني عربيًّا من حيث الناتج المحلي الإجمالي[١].

تاريخ العلاقات بين جمهورية مصر العربية والكويت:

تتسم العلاقات المصرية الكويتية بسمات وخصائص تؤكد عمق الترابط الرسمى والشعبى بين البلدين، تؤكدها زيارات الوفود المتبادلة سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبي، مستثمرة بذلك الدفعة التى تمنحها إياها الخصوصية التى تميزت بها علاقات البلدين والتى جعلتها تتنامى على نحو سريع وتزداد رسوخًا، بالإضافة إلى تطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التى تهم الأمتين العربية والإسلامية والتى تقوم على ثبات المواقف ووضوح الرؤي[٢]. وتشهد العلاقات المصرية الكويتية نمّوًا مطردًا على مدار التاريخ، وعلى كافة الأصعدة، وتنبع قوة العلاقات بين البلدين من الروابط الأخوية التاريخية بين الشعبين الشقيقين وحرص البلدين على مد جسور التعاون في كل المجالات بما يحقق طموحات وتطلعات الشعبين، وقد اكتسبت العلاقات دفعة قوية إبان العدوان الذى تعرضت له الكويت على يد نظام صدام حسين السابق فى العراق بعد أن أكدت مصر من جانبها رفضها للعدوان ووقوفها إلى جانب الحق الكويتي بل ودفاعها كشريك في حرب تحرير الكويت.

وعلى الجانب الآخر وقفت دولة الكويت مع مصر إبان العدوان عليها عام ١٩٦٧م ونصر أكتوبر عام ١٩٧٣م فقد كانت دولة الكويت من أوائل الدول العربية التي أرسلت قوات مسلحة قبل حرب ١٩٦٧م لمساعدة مصر في حرب تحرير سيناء، فقد أرسلت لواءً كاملاً وهو «لواء اليرموك»، واستمر هذا اللواء موجوداً في مصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م[٣] وتقوم الجمعيات الخيرية الكويتية بتنفيذ مئات المشاريع في مدن وقرى مصر والتي تشمل بناء المساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها من المشاريع الخيرية الناجحة.

وسعيًا إلى توثيق أوصال روابط الأخوة القائمة وإدراكًا لأهمية التضامن والعمل العربي المشترك، ترتبط مصر والكويت بعلاقات قوية ومتواصلة في جوانب عدة، ويهمنا هنا التركيز على العلاقات التربوية والتي نشير إليها فيما يلي:

---

(١) http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) مصر والكويت. علاقات راسخة عبر التاريخ: صحيفة الأهرام ٢٥ فبراير ٢٠١٤م

(٣) موقع وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، تاريخ نشر الوثيقة ٢٢ أبريل ٢٠١٢م

العلاقات التربوية والثقافية والدينية بين مصر والكويت:

تطور التعليم في الكويت ودور مصر في دعمه [١]

(١) نشير فيما يلي إلى أهم المحطات التاريخية لتطور التعليم في الكويت:
- ١٨٨٧م افتتاح أول كتّاب على يد الأخوين ملا قاسم وملا عابدين، ثم توالت الكتاتيب بعد ذلك.
- ١٩١١م افتتاح المدرسة المباركية بإشراف حمد الخالد الخضير وسجل بها ٢٥٤ طالب.
- ١٩١٧م افتتاح أول مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية هي مدرسة الإرسالية الأمريكية.
- ١٩٢١م افتتاح المدرسة الأحمدية بإشراف الشيخ يوسف بن عيسى القناعي.
- ١٩٢١ م افتتاح أول مكتبة و هي المكتبة الأهلية في بيت علي العامر.
- ١٩٢٤م محاولة توحيد مدرستي المباركية و الأحمدية و لكن لم تفلح.
- ١٩٢٤م أول بعثة تعليمية تركت الكويت إلى الكلية الأعظمية ببغداد وكانوا سبعة طلاب منهم الشيخ فهد السالم الصباح ومحمود العبد الرزاق الدوسري و خالد سليمان العدساني – وزير تجارة سابقا و أحمد بن عمر العلي و عبدالكريم بن محمد العلي وعبدالله العبد اللطيف العبدالجليل وسلمان العنزي.
- ١٩٢٦م افتتاح أول كتاب للبنات.
- ١٩٣٦م انعقاد أول مجلس للمعارف في دار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي و ضم إليه المدرستين المباركية و الأحمدية.
- ١٩٣٦م أول بعثة تعليمية وصلت إلى الكويت تتكون من أربعة مدرسين من فلسطين.
- ١٩٣٧م أول مدرسة نظامية للبنات.
- ١٩٣٧م مجلس المعارف يشرف على ثلاث مدارس اثنتان للبنين وهما المباركية والأحمدية، وواحدة للبنات وهي القبلية.
- ١٩٣٧م ثاني بعثة تعليمية تصل إلى الكويت تتكون من ثمانية مدرسين.
- ١٩٣٧م إلحاق المكتبة الأهلية بإدارة المعارف و سميت بمكتبة المعارف العامة.
- ١٩٤٢م تطبيق النظام الثانوي كأحد المراحل الدراسية في المدرسة المباركية.
- ١٩٤٧م أول مطبعة في الكويت و هي مطبعة إدارة المعارف.
- ١٩٤٧م بداية التعليم الديني.
- ١٩٥٠م بلغت عدد المدارس ١٣ مدرسة تبدأ برياض الأطفال وتنتهي بالثانوي، يدرس فيها ٥٤٠٠ طالب و طالبة، وبلغ عدد المدرسين ٢٥٠ مدرسا و مدرسة.
- ١٩٥٠ م ابتعاث أكثر من مائة مبعوث لاستكمال التعليم في مصر والعراق وسوريا.
- ١٩٥٣ م إنشاء ثانوية الشويخ – أول ثانوية في الكويت.
- ١٩٥٤ م افتتاح أول روضتين للأطفال و كانت تسمى بالبستان.
- ١٩٥٤ م إنشاء الكلية الصناعية.
- ١٩٥٥ م استقدام خبراء تربويين للاستفادة من خبراتهم بدراسة الواقع التربوي في الكويت.
- ١٩٥٥ م إنشاء مدارس التربية الخاصة.
- ١٩٥٨ م إنشاء مدارس تعليم الكبار.
- ١٩٦٢ م إنشاء أول معهد للمعلمين و المعلمات.
- ١٩٦٤ م إنشاء المدرسة التجارية.

مر التعليم في الكويت بمرحلتين: الأولى: تمثلت في الفترة ما قبل التعليم النظامي وهو التعليم بواسطة الكتاتيب، والثانية: تمثلت في المدارس النظامية ويرجع تاريخ أولى المدارس النظامية إلى عام ١٩١١م حيث أنشئت أول مدرسة نظامية وهي المدرسة المباركية، فكانت النواة التي بني عليها التعليم في الكويت .

المدرسة المباركية:

تُعد المدرسة المباركية رائدة التعليم في الكويت وأول مدرسة نظامية تأسست في البلاد؛ فقد فتحت المدرسة أبوابها في أول يوم من محرم عام ١٣٣٠هـ الموافق ٢٢-١٢-١٩١١م وهي أول معهد علمي أنشئ في الكويت وسمي بالمباركية تيمناً باسم حاكم الكويت الذي أنشئ المعهد في عهده (الشيخ مبارك بن صباح) وعين الشيخ يوسف بن عيسى مديراً لها وعين لها مجلس مالي مكون من ثلاثة أشخاص هم: حمد الخالد الخضير، وشملان بن علي بن سيف وأحمد الحميضي.

وعين بعد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي الشيخ يوسف بن حمود مديراً ومدرساً فلم تطل مدته، فُعيِّن مكانه السيد عمر عاصم الأزميرلي التركي الذي استوطن الكويت منذ سنة ١٣٢٩ الموافق ١٩١١ فغير نهج التعليم فيها من طريقة الكتاتيب إلى طريقة تقسيم الحروف الهجائية إلى منفصلة ومتصلة و إلى حروف بداية ووسط ونهاية، ثم عين الشيخ عبد العزيز الرشيد الكويتي مؤلف كتاب (تاريخ الكويت) مديراً وأعيد السيد عمر إلى وكالة المدرسة ولسبب خصام حصل بينهما ترك المدرسة وفتح بالاشتراك مع أحد أساتذتها عبد

- ١٩٦٦ م افتتاح جامعة الكويت بثلاث كليات و هي الآداب و العلوم و البنات و سجل بها ٤١٨ طالب و طالبة و فيها ٣١ عضو هيئة تدريس.
- ١٩٧١ م إنشاء دار القرآن الكريم للرجال.
- ١٩٧٤ م إنشاء المعهد الصحي.
- ١٩٧٤ م افتتاح المعهد التجاري و هو امتداد للمدرسة التجارية.
- ١٩٧٦ م افتتاح معهد التكنولوجيا وهو امتداد للكلية الصناعية.
- ١٩٧٧ م إنشاء دار القرآن الكريم للنساء.
- ١٩٧٩ م تطبيق نظام المقررات في الكويت بالمرحلة الثانوية.
- ١٩٨٣ م إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب.
- ١٩٨٥ م تطبيق نظام الفصلين بالمرحلة الثانوية.
- ٢٠٠٥ م تطبيق النظام الموحد بالمرحلة الثانوية.

راجع تاريخ التعليم بالكويت

www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=٤٢١

الملك المبيض مدرسة لحسابهما، وعاد السيد عمر إلى إدارة المدرسة حتى إذا كانت سنة ١٣٤٤هـ – ١٩٢٦م قدم من العراق إلى الكويت محمد خراشي الأزهري المصري وعين مديراً للمدرستين المباركية والأحمدية وبقي نحواً من ستة شهور غير فيها نهج التعليم ووسع في تعليم اللغة العربية بجميع فروعها وفي آخر رمضان. من نفس السنة استقال وسافر إلى البحرين ومنها إلى مصر. وبعد إنشاء المدرسة المباركية تطور التعليم بشكل ملحوظ وانتشرت المدارس في جميع مناطق الكويت.

حيث أخذت هذه الحركة بالتوسع مع زيادة إقبال المواطنين على التعليم، وبعد نجاح مسيرة التعليم بدأت دوائر المعارف تحدد المراحل الدراسية في المدارس، فأنشأت أول مدرسة ثانوية في الكويت بالشويخ عام ١٩٥٣م، و أول ثانوية للبنات هي ثانوية المرقاب التي أقيمت عام ١٩٥٩م، و كانت دراسة البنات قبل هذه المدرسة ضمن المدرسة القبلية منذ عام ١٩٥٦م. وفيما يتعلق بالمراحل الدراسية فقد فكرت دائرة المعارف برياض الأطفال وكانت أول روضة هي روضة المهلب في منطقة شرق وعقبها روضة طارق بن زياد التي التحق بها ١٧٠ طالبا كويتيا، أما المرحلة الابتدائية فقد بدأت مع بداية المدرسة المباركية لكنها لم تأخذ طابع التنظيم إلا بعد وصول دفعة المدرسين الفلسطينيين عام ١٩٣٦م، ثم المرحلة المتوسطة التي تأتي بعد الابتدائية و هذه مدتها ٤ سنوات، بدأت هذه المرحلة في العام الدراسي ١٩٥٤ – ١٩٥٥، ثم المرحلة الثانوية التي بدأت هي الأخرى بنفس العام و لايزال هذا النظام في وقتنا الحاضر [١].

وقد بدأت العلاقات الثقافية بين مصر والكويت رسميًا فى شكل البعثة التعليمية الكويتية لمصر بالاتفاق بين وزير المعارف حينئذ الدكتور طه حسين، ومدير إدارة المعارف الكويتية آنذاك، في عام ١٩٤٢م

وفي عام ١٩٥٠م تم ابتعاث أكثر من مائة مبعوث لاستكمال التعليم خارج البلاد وكانت مصر هي قبلة معظم الدارسين الكويتيين، وفي عام ١٩٥٥م تم استقدام خبراء تربويين من مصر وبعض الدول الأخرى للاستفادة من خبراتهم في دراسة الواقع التربوي وتطويره في الكويت.

---

(١) راجع:
تاريخ التعليم بالكويت http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=٤٢١
http://www.moe.edu.kw/pages/misc/history/learning.htm

أول بعثة دراسية للطالبات:

كانت أول بعثة دراسية من الطالبات أرسلت إلى القاهرة للدراسة فيها كانت عام ١٩٥٦م وتألفت من سبع طالبات هن: نورة الفلاح، شيخة العنجري، نورية الحميضي، فاطمة حسين، ليلى حسين، نجيبة جمعة، فضة الخالد.. و قد عارض شقيق إحداهن سفر شقيقته للدراسة بالخارج و تبعها حتى المطار في محاولة لمنعها، لكنها استطاعت أن تختفي تحت عباءة والدتها التي كانت في وداعها مع والدها إلى أن ركبت الطائرة[١].

وتوج هذا التطور بتأسيس جامعة الكويت عام ١٩٦٦م في عهد الشيخ صباح السالم الصباح، وتضم حاليًا ١٤ كلية. وقد جاءت فكرة إنشاء جامعة في الكويت عام ١٩٦٠م عندما دعت الحكومة الكويتية السير إيفور جنجز مندوب اليونيسكو والدكتور سليمان حزين رئيس جامعة أسيوط والدكتور قسطنطين زريق نائب رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت؛ لوضع تقرير مفصل عن إمكانية إنشاء الجامعة في الكويت، وعند افتتاح الجامعة كان عدد الطلبة ٤١٨ وعدد هيئة التدريس ٣١، وعلى مدى ٤٨ عاما ازداد عدد الطلبة بشكل كبير ليصل إلى نحو ٣٠ ألف طالب في ١٤ كلية.

ويُعد التعليم من أهم المجالات التي ترعاها الدولة، حيث يشكل الإنفاق على التعليم ما نسبته ٣.٨ %من إجمالي الناتج القومي للدولة، وقد نصت المادة الأربعون في الدستور الكويتي على أن التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وهو إلزامي حتى إنهاء المرحلة الثانوية، بينما ما بعدها من مراحل اختيارية لا إلزامية .

وتضم الكويت العديد من المؤسسات التعليمية (حكومية وأهلية) عالية المستوى ومعترف بها عالميًّا، وتعد جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – كلية التربية الأساسية المؤسستان الحكوميتان الوحيدتان اللتان تمنحان شهادات البكالوريوس والماجستير (في الجامعة فقط) للطلبة الملتحقين بها، بينما تمنح الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب شهادة الدبلوم للطلبة في باقي كلياتها عدا كلية التربية الأساسية، وحسب

---

(١) المرجع السابق

التصنيف العالمي من موقع ويبو ماتريكس لجامعات العالم فإن جامعة الكويت تحتل الموقع ١٤ في منطقة غرب آسيا، و٢٧٨١ عالميًّا بين الجامعات .

ومنذ عام ٢٠٠٠م بدأ بافتتاح جامعات خاصة تُقدم شهادات في البكالوريوس والدبلوم، ومن هذه الجامعات جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية في الكويت وفرع الجامعة العربية المفتوحة وغيرها.

وقد حققت الكويت خلال النصف الثاني من القرن العشرين إنجازات تربوية وتعليمية وثقافية تنم عن التقدم الواضح في ميدان التربية[١].. والجدول التالي يوضح:

(١) المرجع السابق

مؤشرات التعليم في الكويت[١]

تابع - دولة الكويت
Cont. - State of Kuwait

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage15 Years and + (%)	...	...	نسبة الأمية 15 سنة فأكثر(%)
Male (%)	...	...	ذكور (%)
Female (%)	...	...	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	...	...	نسبة الإناث إلى الذكور من العلمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students(Gov+Private)	581 541	2012/11	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل(حكومي+خاص)
Kindergarten (%)	14.1	2012/11	رياض الأطفال (%)
Primary (%)	39.6	2012/11	ابتدائي (%)
Preparatory (%)	28.4	2012/11	إعدادي (%)
Secondary (%)	17.9	2012/11	ثانوي (%)
Others (%)	...	...	أخرى (%)
Ratio of Female to Male Kindergarten(%)	95.5	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور رياض الأطفال(%)
Ratio of Female to Male Primary(%)	96.4	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور ابتدائي (%)
Ratio of Female to Male Preparatory(%)	96.5	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور إعدادي(%)
Ratio of Female to Male Secondary(%)	108.0	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور ثانوي(%)
Number of Teachers	70 071	2012/11	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	8	2012/11	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	22 368	2012/11	عدد الفصول
Number of Students Per Class	26	2012/11	عدد الطلاب لكل فصل
No. of Students at High Education	49 486	2012/11	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	1.8	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق(%)
Ministry of Educat. Budget of Gov. Budget (%)	13.5	2012/11	موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة(%)

(١)المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، جامعة الدول العربية، (مرجع سابق)، ص ١٠٦

ولقد تميزت العلاقات التربوية والثقافية بين البلدين بكونها أساس العلاقات المصرية الكويتية وبدايتها، فتاريخيًّا بدأت علاقات البلدين على المستوى الشعبي حينما انخرط طلاب العلم الكويتيون الذين أتوا للدراسة فى أروقة الأزهر وكليات الجامعة الأهلية فى الحياة المصرية، وعادوا لنشر العلم فى الكويت [١]..

ففي كتابه الذي يحمل عنوان «الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية» والذي صدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية لعام ٢٠٠٩م يذكر الدكتور عبدالله المحارب أن الكويت كانت من أوائل الدول التي استفادت من التقدم والتطور المصري في النواحي التربوية والثقافية والعلمية والتجارية؛ لذلك نشأت بين الكويت ومصر علاقات بدأت منذ حملة محمد علي باشا للحجاز، حيث بدأت المبادلات التجارية بين تجار الكويت ومصر وكذلك العلاقات الثقافية، وكانت تلك الأسس التي بني عليها الحراك الثقافي والتربوي والاقتصادي والسياسي والعسكري بين البلدين، مشيدا بالحراك العلمي من خلال البعثات الطلابية الكويتية التي كانت تذهب إلى مصر للتعلم في الجامعات والمعاهد المصرية وبالتحديد في الأزهر الشريف، حيث كانت بداية العلاقات بين الكويت ومصر والتي كانت عن طريق التعليم حين كان لشباب الكويت شغف في التزود من العلوم الدينية وغيرها والالتحاق بالمعاهد الكبرى وعلى رأسها الأزهر الشريف، وكان هناك مجموعة من الرواد قد ذهبوا إلى القاهرة في القرن التاسع عشر، وكان أول طالب كويتي وصل إلى مصر لطلب العلم هو الشيخ عيسى بن علوي الذي سكن مصر ومات بها، وغيره مثل الشيخ أحمد الفارس والشيخ مساعد العازمي وغيرهما ممن جعلوا من مصر وطنا ثانيا احتضنهم وعلمهم علوم الدين، فالعلاقات الثقافية بين مصر والكويت قديمة ومتجددة ولن ينس الشعب الكويتي الأصيل الإسهام المصري في تطوير التعليم في الكويت، والعلاقات الثقافية الرسمية بين البلدين والتي بدأت بعد تولي عبد اللطيف الشملان منصب مدير المعارف في إمارة الكويت ومحاولاته إرسال أساتذة، تُسهم مصر في دفع نصف مرتباتهم، وقبول بعثات طلابية تدرس في مصر على نفقة الحكومة المصرية، وكانت بعثة المعلمين

(١) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

الأولى التي وصلت من مصر الى الكويت قد طبقت الخطط والمناهج المصرية في مدارس الكويت بعد إجراء بعض التعديلات بما يتناسب والمجتمع الكويتي.

ويتحدث الدكتور عبد الله المحارب عن البعثات الطلابية الذين رأوا في مصر إطلالة مهمة إلى عالم آخر، مشيرا إلى أنهم عَبَّدوا الطريق لمن جاءوا بعدهم وعادوا إلى بلادهم ليكونوا في مقدمة الصفوف التي تعمل على بناء الكويت ورُقيّها، منهم عبد العزيز حسين الذي كلف بالإشراف على بيت الكويت في القاهرة، كما كان صاحب اقتراح بإنشاء مكتب الكويت في مصر الذي هو نواة سفارة الكويت في مصر بعد ذلك. وفى عام ١٩٥٩م افتتح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والشيخ عبد الله الجابر ومعه الشيخ سعد العبد الله بيت الكويت بعد انتقال مقره إلى بيت آخر بالدقي، وهو الآن سفارة الكويت في القاهرة. هذا ولم يقتصر الاسهام المصري في تطوير التعليم في الكويت على التعليم العام والديني، وإنما شمل جوانب أخرى كالتعليم الفني والمهني [١].

ومما يؤكد أصالة الشعبين الكويتي والمصري وعمق المحبة والأخوة بينهما وقوف الكويت إلى جانب مصر في حربها ضد إسرائيل وتقديمها المساعدات والقروض من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية عبر إنشاء الكثير من المشاريع في مصر، وإسهام مصر كذلك في احتضان آلاف من الطلبة الكويتيين على مدار نحو ٦٠ عاماً في جامعاتها ومعاهدها وتوفيرها لهم فرص التعليم العالي في جميع المجالات...

(١) د.عبدالله المحارب: الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية،الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية لعام ٢٠٠٩

١٨ ألف طالب كويتي يدرسون في مصر [١]:

وفي لقائه بوزير التعليم العالي الدكتور سيد عبدالخالق في أواخر أغسطس ٢٠١٤م أكد السفير سالم غصاب الزمانان، سفير الكويت بالقاهرة أن مصر تعد قبلة تعليمية وثقافية مهمة، لافتًا إلى ارتفاع أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في مصر إلى أكثر من ١٨ ألف طالب في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة والتخصصات والمراحل التعليمية".

وأوضح خلال لقائه بوزير التعليم العالي المصري أنه تمت مناقشة العديد من الموضوعات التي يُعنى بها الطلبة الكويتيون الدارسون في مصر، مضيفا أن الوزير المصري أبدى تفهمه ووعد بحل جميع هذه المشكلات، مشددا على أهمية اللقاءات الثنائية لمسئولي البلدين وانعكاسها على مجمل القضايا محل الاهتمام المشترك، وبدوره أشاد وزير التعليم العالي، بقوة العلاقات بين مصر والكويت لاسيما التعليمية والتربوية، مشيرا إلى أن ما يجمع البلدين "علاقات متميزة تاريخيًّا". وقال عبدالخالق، عقب لقائه السفير الزمانان، ورئيس المكتب الثقافي لسفارة دولة الكويت في مصر، الدكتور فريح العنزي،: "إن مصر حريصة على تقوية وتدعيم الجوانب التعليمية والثقافية مع دولة الكويت، ما ينعكس إيجابًا

---

(١) قال وكيل وزارة التعليم العالي رئيس إدارة الوافدين الكويتيين في القاهرة الدكتور أحمد السلماوي: «إن عدد الطلبة الكويتيين الذين تم قبولهم في الجامعات والمعاهد المصرية الحكومية للعام الدراسي الجديد، خمسة آلاف طالب وطالبة، فيما بلغ العدد في الجامعات الخاصة ١٣ ألف طالب وطالبة، بمجموع ١٨ ألف طالب كويتي يدرسون في مصر، يمثلون نسبة ٤٥ في المئة من الطلاب الوافدين».

= وأضاف السلماوي لـ «الراي»، أن «التسجيل في الجامعات الحكومية المصرية، وأكاديمية السادات، وأكاديمية الفنون، يكون فقط عن طريق المكتب الثقافي، حيث تستقبل إدارة الوافدين أوراق الطلبة من خلال المكتب وعبر البوابة الإلكترونية»، وتابع: «إن الجامعات المعتمدة للدراسة في مصر بالنسبة للكويتيين ١٩ جامعة، وهي: القاهرة، الإسكندرية، عين شمس، أسيوط، طنطا، المنصورة، الزقازيق، حلوان، المنيا، المنوفية، قناة السويس، بورسعيد، جنوب الوادي، بنها، الفيوم، بني سويف، كفر الشيخ، سوهاج، الأزهر، إضافة إلى أكاديمية الفنون، وأكاديمية السادات». وأوضح «أن الجامعات الخاصة، والتي تسمح وزارة التعليم العالي بالكويت للطلبة الكويتيين بالتسجيل فيها، هي: الجامعة الأمريكية وبها كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية وكلية الإدارة والاقتصاد والعلوم وكلية الهندسة، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، ويسمح بالتسجيل في كليات الهندسة والصيدلة وطب الأسنان والتكنولوجيا الحيوية والإدارة وعلوم الحاسب الآلي واللغات، وجامعة مصر الدولية ويسمح بالتسجيل بكليات الطب وجراحة الفم والأسنان والعلوم الصيدلية والمعلومات والحاسبات وإدارة الأعمال والتجارة الدولية والإعلام والألسن».

راجع: شادية الحصري:

http://acaademia.com/index.php?option=com_categoryblock&view=article&Itfc٩.VBJPBWMr#١٢٧٣١&id=٤٧emid=

على العلاقات التي تجمع بين البلدين في مختلف المجالات". وأضاف، أن وزارة التعليم العالي تضع ضمن إستراتيجيتها خططًا تتعدى مصر لتطال الدول العربية الشقيقة، وخصوصًا دولة الكويت إيمانًا منها بمبادئ المصلحة والمصير المشترك". مشددا على ضرورة تدعيم نطاق التبادل في مجال التعليم والثقافة وتوسيعه، فضلا عن تذليل أية مشكلات قد تواجه الطلبة سواء بالإجراءات أو خلال مسيرتهم التعليمية، وحول مقترح إقامة جامعة مصرية في الكويت، رحب عبدالخالق بإقامة فرع لأي من الجامعات المصرية في دولة الكويت قائلا: "إن هذا الأمر لا يزال في إطار البحث".

ووصف رئيس المكتب الثقافي لسفارة دولة الكويت لدى القاهرة الدكتور فريح العنزي لقاءه بوزير التعليم العالي المصري بأنه "كان طيبا ومثمرا" وقال: "إنه تم من خلاله التطرق إلى جملة من الموضوعات منها مسألة التعاون والتبادل الثقافي والتربوي بين مصر ودولة الكويت"[(١)].

الجالية المصرية في الكويت:

إن العلاقات بين مصر والكويت راسخة ومتجذرة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي وهي تزداد رسوخاً كل عام، وقد أسهم المصريون على مدار عشرات السنين بدور مميز في تطوير الكويت وتنميته وعملوا في جميع المجالات سواء التعليمية أو الصحية أو القضائية أو الإدارية وكذلك على مستوى المهن الحرفية، حيث تتميز الأيدي المصرية الماهرة بدقة العمل وبالإخلاص، وتُعد الجالية المصرية في الكويت الأكبر والأكثر حضوراً وتأثيراً، حيث يعمل عدد كبير منهم في المؤسسات التربوية والاستثمارية والاقتصادية والتجارية في البلاد.

ويُعد مجلس الجالية المصرية بالكويت هو الممثل الشرعي للجالية المصرية في الكويت على مدى أكثر من ٤٠ عاما. وتعتبر دولة الكويت الوجهة الثانية المفضلة للعمالة المصرية في دول الخليج العربي بعد المملكة العربية السعودية حيث يصل عدد المصريين العاملين بالكويت إلي حوالي نصف مليون عامل تزيد تحويلاتهم السنوية عن ١.٥ مليار دولار.

وباعتراف المسئولين الكويتيين لعبت العمالة المصرية دورين بارزين في مسيرة الكويت التنموية، الأول خلال منتصف السبعينات وفترة الثمانينات، حيث كان لها دور بارز في

(١) سفير الكويت بـ"القاهرة": مصر قِبلة تعليمية وثقافية مهمة، صحيفة فيتو، ٣ سبتمبر ٢٠١٤م

نهضة الكويت العمرانية والعلمية من خلال الكوادر المصرية المتميزة في مجالات البناء والتشييد والتعليم والقضاء، والدور الثاني كان بعد عام ٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت والانتهاء من عملية التحرير، حيث لعبت العمالة المصرية دورًا كبيرا في عملية إعادة الإعمار ومازال سوق العمل الكويتي يطلب المزيد من العمالة المصرية في مجالات الزراعة والبناء والتشييد والأطباء والعمالة الفنية [١].

ويدرس الآلاف من أبناء مصر العاملون في الكويت في المدارس والمعاهد والجامعات الكويتية، الأمر الذي يعزز التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي بين البلدين، ويُسهم في إيجاد أرضية مشتركة تعزز من التلاحم والتفاهم والتعاون بين البلدين الشقيقين.

***

(١) موقع الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، تاريخ النشر الخميس ١٩ يونيو ٢٠١٤م

المبحث الثالث

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والبحرين

تنقسم الجزيرة العربية حسب ما كان شائعًا عند العرب قديمًا إلى خمسة أقسام تتحدد بحسب طبيعتها الجغرافية، وهي: اليمن ونجد وعمان والبحرين.

والبحرين –قديما– عبارة عن منطقة والحجاز تمتد حتى الأحساء، وتسمى أيضا "العروض" لاعتراضها بين اليمن ونجد والعراق.

وتاريخ مملكة البحرين[١] تاريخ غني وعريق، فقد كشف علماء الآثار عن دلائل وشواهد تؤكد وجود حضارات قديمة عرفها هذا البلد، إذ كانت البحرين موطن حضارة مشهورة عند المؤرخين المحدثين تُعرف بحاضرة "دلمون" المفقودة التي يعود تاريخها إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد، والتي تسمى غالبًا حدائق عدن الأسطورية، ووصفت "بالجنة" في ملحمة جلجامش.

وقد دخلت البحرين الإسلام سلمًا بعد وصول مبعوث النبي (صلى الله عليه وسلم) إليها عام ٦٢٩م الموافق للعام السابع الهجري، وكان لأهل البحرين دورهم المذكور في حركة الفتوحات الإسلامية، وإذ أعانوا جيوش الدولة الإسلامية الناشئة بخبرتهم ومهاراتهم في الملاحة وركوب البحر، ويعد مسجد الخميس من أوائل المساجد التي بُنيت في البحرين،

---

(١) هناك عدة تسميات تاريخية لمملكة البحرين، وهي:

١– دلمون: ورد ذكر دلمون في الكتابات المسمارية القديمة التي تعود إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد، وأثبتت التنقيبات الأثرية أن البحرين هي دلمون المشار إليها في تلك النصوص، وكانت بها مدن وقرى تعج بالحياة.

٢– تايلوس: تايلوس وارادوس اسمان أطلقهما اليونانيون على جزيرتي (المنامة والمحرق) في القرن الثالث قبل الميلاد. وقد قاد القائد اليوناني نياخوس الحملة المرسلة من قبل الإسكندر الأكبر لاستكشاف المنطقة. وأضافت الاكتشافات الحديثة معلومات تاريخية مفيدة عن هذه الفترة.

٣– أوال: سميت البحرين كذلك باسم "أوال" قبل العصر الإسلامي. والاسم يرتبط بإله لقبيلة وائل التي سكنت البحرين قبل الإسلام. راجع: سيدي أحمد بن أحمد سالم: تاريخ البحرين، قسم البحوث والدراسات – الجزيرة نت <www.aljazeera.net> تاريخ نشر الوثيقة الأحد ١٤٢٥/٨/١٧ هـ – الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣ م، تاريخ الاطلاع عليها ٢٠١٤/٩/١٣م، وانظر: موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، ط ٣، ١٩٩٠، ص ٤٩٦ وما بعدها

حيث تقول عنه الرواية المحلية إنه بُنى في عهد الخليفة الأموي الثامن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (٩٩-١٠١هـ/ ٧١٧-٧٢٠م).

وعرف آخر القرن الهجري الثالث ثورة قادها أبو سعيد الحسن الجنابي وعرفت في التاريخ بثورة القرامطة، وقد احتل الجنابي مدينة هجر عاصمة البحرين آنذاك كما اتخذ مدينة الإحساء عاصمة دولته، وقد خاض القرامطة حروبا شرسة ضد الدولة العباسية وانتهت دولتهم بموت آخر الأعصم عام ٩٧٦م. وفي القرن السادس الهجري احتل جنكيز خان ملك المغول البحرين، وبعد مائة عام من حكم المغول الأول ظهر هولاكو واستولى على البحرين فيما استولى عليه من البلدان العربية، ثم تحررت البحرين بموته ليتولى عليها من جديد البرتغاليون.

وحل البرتغاليون عام ١٥٢١م بشواطئ البحرين وقاموا بتحصين بعض موانئها من أجل تأمين طرق تجارتهم نحو الهند، ولم يخرجوا من تلك الموانئ إلا عام ١٦٠٢م حين أجلاهم الفرس ليحتلوها هم بدورهم، ثم عاد الفرس إلى البحرين مرة أخرى واحتلوها من جديد في عهد نادر شاه فتصدت لهم القبائل العربية بزعامة آل خليفة وأخرجتهم منها عام ١٧٨٣م واستنادا لهذه الفترة القصيرة من التاريخ كانت إيران تطالب بفرض سيادتها على البحرين إلى أن تخلت نهائيا عن هذه المطالب.

وفي عام ١٨٦١م تعهد أمير البحرين بالامتناع عن الحرب والقرصنة وتجارة العبيد مقابل الحماية البريطانية، كما كان تخوفه من التهديد الإيراني والتركي دافعا لإبرام اتفاقيته مع الإنجليز، وقد تم تجديد تلك الاتفاقية عام ١٨٨٠م وعام ١٨٩٢م فدخلت البحرين تحت الحماية البريطانية. وتأثرت البحرين كغيرها من الدول العربية بالوضع السياسي العام الذي تلا الحرب العالمية الثانية، فقد أجريت انتخابات بالبحرين لاختيار أعضاء مجلس الصحة والتعليم في فبراير/ شباط ١٩٥٦م، وكانت ثاني انتخابات بعد انتخاب المجلس البلدي الذي تم عام ١٩١٩م، كما تم في عهد الأمير سلمان عام ١٩٥٨م التوقيع على اتفاقية بينه وبين الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية تقضي بمشاركة البلدين في الأرباح الناتجة عن أي كشف بترولي في المنطقة البحرية.

وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦١م تولى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الحكم، وفي عهده تحققت بعض المنجزات منها:

تأسيس مجلس نقد البحرين عام ١٩٦٤م وأصدر الدينار البحريني في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٥م- افتتاح ميناء سلمان عام ١٩٦٧- تأسيس الحرس الوطني عام ١٩٦٨م- بناء أول محطة أرضية للأقمار الصناعية ١٩٦٩م.

وفي أغسطس/ آب ١٩٧١م أعلن استقلال البحرين عن بريطانيا واستبدل الشيخ عيسى بلقب حاكم البحرين لقب أمير البحرين، لتصبح بلاده منذ ذلك التاريخ عضوا في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية. كما عرفت البحرين في السنوات اللاحقة المصادقة على الدستور (٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٣م) وتشكيل المجلس الوطني (ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٣).

في عام ١٩٩٩م توفي الشيخ عيسى بن سلمان وخلفه ابنه وولي عهده الشيخ حمد بن عيسى الذي تشهد البلاد حاليا في عهده بعض التغييرات السياسية المهمة باتجاه الديمقراطية والانفتاح السياسي. وبدأت هذه التغييرات بميثاق العمل الوطني الذي أجري عليه استفتاء عام يومي ١٤ و١٥ فبراير/ شباط ٢٠٠١م، تلاه تعديل الدستور وإصداره في صيغة جديدة في فبراير/ شباط ٢٠٠٢م تم معها تغيير اسم الدولة إلى مملكة البحرين[١].

والبحرين دولة أرخبيلية تتكون من ٣٣ جزيرة طبيعية والعديد من الجزر الصناعية التي تقع في الخليج العربي في جنوب غرب آسيا، وطول حدودها الإجمالي ١٦١ كم، وتغطي مساحة ٧٦٥.٣ كم مربع. وتعد أصغر دولة عربية من حيث المساحة، وهي بلد سهلي حيث تغطي السهول جميع سواحلها وجزرها، ومناخ البحرين صحراوي حار، وأعلى قمة في البحرين هي قمة تلة جبل الدخان بارتفاع ١٣٤ متراً وتخلو طبيعة البلاد من الأنهار والجبال والغابات وأغلب أراضيها صحراء، ويحدها من الجنوب الشرقي قطر ومن الغرب السعودية ومن الشمال إيران التي تبتعد عنها بـ ٢٠٠ كليومتر وتتشارك حدودها مع هذه الدول الثلاث بحدود بحرية فقط، وترتبط البحرين بالسعودية عن طريق جسر الملك فهد. تغطي البحرين مساحة ٧٦٥.٣ كم مربع في ٢٠١١، وهي بذلك تحتل المرتبة ١٩٨ بين دول العالم حسب المساحة، وتعد أصغر دولة عربية. وجزيرة البحرين هي أكبر جزيرة في أرخبيل البحرين حيث تكون ٨٣ % من المساحة الإجمالية. وهذه المساحة تزيد كل عام بسبب

(١) سيدي أحمد بن أحمد سالم: تاريخ البحرين، (مرجع سابق).

أعمال ردم الخليج المستمرة بهدف التوسع في المشروعات العمرانية والاقتصادية، فقد كانت مساحة البحرين الأصلية ٦٦٠ كم مربع قبل أن تصل للمساحة الحالية .

وبلغ عدد سكان البحرين عام ٢٠١٠م (١٢٣٤٥٧١)، بما في ذلك ٦٦٦١٧٢ غير المواطنين. وعاصمة البلاد، المنامة، وهي موطن لكثير من الهياكل المالية الكبيرة، بما في ذلك مركز البحرين التجاري العالمي ومرفأ البحرين المالي... وغيرها.

واعتبارا من عام ٢٠١٢م، كانت البحرين أعلى مؤشر للتنمية البشرية (المرتبة ٤٨ في العالم)، ومعترف بها من قبل البنك الدولي كاقتصاد الدخل المرتفع، وهي عضو في الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأحد الأعضاء المؤسسين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتم اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م، والأول من نوعه تجد على الجانب العربي من الخليج. منذ أواخر القرن العشرين سعت البحرين إلى تنويع اقتصادها وأصبحت أقل اعتمادا على النفط من خلال الاستثمار في قطاعي المصارف والسياحة.. [١] .

تاريخ العلاقات بين مصر والبحرين:

تتسم العلاقات بين جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين بأنها علاقات تاريخية أخوية وطيدة ومتميزة أساسها التواصل والمحبة بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين والمصلحة العربية المشتركة، مما جعلها نموذجا يحتذي به فى العلاقات العربية من جهة تنسيق المواقف وتطابق الرؤى فى التعامل مع قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

وتعد العلاقات المصرية البحرينية نقطة مضيئة في سماء العلاقات الثنائية على الصعيد العربي في ظل روح المودة والإخاء التي تحكمها، وتشعب دوائرها السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية وتعددها، فعلى الصعيد السياسي تنطلق مصر والبحرين من رؤية موحدة إزاء قضايا المنطقة حيث يشددان على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتعامل مع هذه القضية وفق معايير موحدة تطبق على الجميع دون استثناء، كما يدعمان نضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة، ويعملان بشكل دءوب من أجل الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله السياسي

(١) الموسوعة العالمية الحرة ويكيبيديا.

وعروبته ووحدة وسلامة أراضيه، كما يدعمان الجهود المبذولة من أجل تهدئة الأمور في إقليم دارفور وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المطلوب لحكومة السودان لتعزيز قدرتها على مواجهة الأوضاع في الإقليم.

التعاون الاقتصادي بين البلدين:

يتخذ التعاون الاقتصادي بين مصر والبحرين أشكالاً متعددة ومتنوعة تشمل تقريباً جميع أوجه النشاطات التجارية والاستثمارية والتنموية والسياحية وتشهد حركة التبادل التجاري بين البلدين نمواً متزايداً،حيث بلغ حجم التجارة البينية بين مصر والبحرين أكثر من ١٠٠ مليون دولار، وبلغت الصادرات المصرية للبحرين ١٨مليون دولار منها المواد الغذائية والملابس والأدوات الصحية والسيراميك وأجهزة التكييف، واشتملت الواردات البحرينية إلى مصر على منتجات الألمنيوم والبتروكيماويات والأنابيب والمواسير الصلبة، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات البحرينية في مصر إلى ما يزيد عن ١.٧ مليار دولار، وما زالت الجهود مستمرة على الجانبين لزيادة تلك الأرقام بما يتماشى مع مستوى العلاقات بين البلدين الشقيقين.

كما تسعى مصر والبحرين الي تشجيع القطاعات الخاصة للاستثمار السياحي المتبادل وعلي هذا الصعيد وقعت البلدين علي اتفاق برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة، والعمل على تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين في القطاع السياحي الخاص في كلا البلدين لإقامة مشروعات سياحية مشتركة في مناطق التنمية السياحية الجديدة بما في ذلك المشاركة في مشروعات البنية الأساسية. وتتويجا للعلاقات المتينة بين البلدين وافق العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة على تخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز تجاري مصري دائم بالبحرين خلال مقابلته لوزير الخارجية في ديسمبر ٢٠٠٩م [١]

(١)www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=#١٥٢٦.VBOdn٢Mr٩fc

العلاقات التربوية والثقافية والدينية بين مصر والبحرين:

تطور التعليم في البحرين ودور مصر في دعمه:

كان التعليم بالبحرين في مطلع القرن العشرين مقصورًا على الكتاتيب فقط وهي بيوت تعليمية تقليدية هدفها تعليم قراءة القرآن، ولم تكن تلك الكتاتيب تحقق كفاية تعليمية تناسب التطور العلمي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد تغيرت الأمور وأدى انفتاح البحرين إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة فيها، ونتج عن ذلك انبثاق الوعي الثقافي والاجتماعي بين أفراد مجتمع البحرين، وبحكم ذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء معاهد تعليمية حديثة تختلف عن الكتاتيب من حيث نظمها ومناهجها وأهدافها.

قبيل سنة ١٩١٩م تشاور أهل الرأي في جزيرة المحرق وأجمعوا على ضرورة العمل لإنشاء مدرسة نظامية، فبارك شيوخ البلاد هذا النداء واكتتبوا لصالح المشروع وبُدئ العمل المنظم وتأسست مدرسة الهداية الخليفية للبنين في سنة ١٩١٩م في المنطقة الشمالية من مدينة المحرق.

هذا وقد قام بإنشاء هذه المدرسة لجنة من الأهالي برعاية الشيخ عبد الله بن عيسى آل خليفة وزير المعارف السابق بمساعدة التبرعات التي جمعت لهذا الغرض. وفي سنة ١٩٢٦م قامت اللجنة الأهلية المشرفة على التعليم آنذاك بتأسيس المدرسة الثانوية للبنين في مدينة المنامة(عاصمة البحرين).

ولم تكن الفتاة في البحرين بمنأى عن التعليم، فقد سنحت لها فرصة التعليم النظامي بعد أن استشعر الأهالي بضرورة التعليم للبنات كضرورته للبنين؛ لذا افتتحت أول مدرسة نظامية للبنات في سنة ١٩٢٨م أطلق عليها مدرسة الهداية الخليفية للبنات.

ونظرًا للصعوبات المالية والإدارية التي واجهت اللجنة المشرفة على التعليم عمدت الحكومة سنة ١٩٣٠م إلى تولي مسؤولية هذه المدارس ووضعتها تحت إشرافها المباشر في مسمى وزارة التربية والتعليم.

المديرون الذين تعاقبوا على إدارة مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين منذ تأسيسها:

عندما نطالع المديرين الذين تعاقبوا على إدارة مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين منذ تأسيسها، وحتى وقت قريب نلحظ مدى الإسهام المصري في تطور التعليم بالبحرين..

لذلك وانطلاقا من أصالة الشعب البحريني نقل الدكتور مصطفى السيد أمين عام المؤسسة الخيرية الملكية بالبحرين –أثناء مشاركته في افتتاح إحدى المدارس بمحافظة الشرقية– تحيات وتقدير الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية، وقال: "يشرفنا المشاركة في وضع حجر الأساس لإنشاء مشروع تعليمي خيري على هذه الأرض الطيبة بمحافظة الشرقية، وهو واجب علينا وشرف لنا أن نُسهم في عمل يخدم أشقاءنا في مصر كما أنه ترجمة حقيقية لتاريخ عريق من العلاقات الطيبة والمتميزة التي تربط بين مملكة البحرين ومصر العربية قيادة وحكومة وشعبا، فلا ينكر فضل مصر أومكانتها إلا جاحد، فكم قدمت مصر لنا وللعرب باعتبارها صاحبة الريادة في كل مجال سواء في العلم أو الأدب أو في نشر الثقافة"[(١)]

وإلى القارئ الكريم قائمة بأسماء المديرين الذين تعاقبوا على إدارة مدرسة الهداية الخليفية:

الأستاذ حافظ وهبة ١٩١٩م - ١٩٢٠ م (مصري):

المدير الأول، عربي من مصر، غادر مصر إلى الأستانا ثم غادر إلى الهند، ومن الهند جاء إلى الكويت للعمل في المدرسه المباركية، عام ١٩١٩م وصل إلى البحرين، وعمل مديرا للهداية الخليفية في مقرها المؤقت في جنوبي المحرق، وتداخل في المجتمع البحريني، وكان خطاطا، حسن الصوت يتلو القرآن، عمل على استقلاليه التعليم، ولما أنهى سنتين التحق في خدمة الملك عبدالعزيز بن سعود، وعمل سفيرا للمملكه السعوديه في لندن فترة من الزمن.

---

(١) ممثل العاهل البحريني: لا ينكر فضل مصر أو مكانتها إلا جاحد، مجلة دونا، ٢٠ يونيو ٢٠١٤م

الأستاذ الشيخ عبدالعزيز العتيقي ١٩٢٠ م - ١٩٢٢م (كويتي):

كويتي نجدي، أزهري تعلم في الأزهر الشريف بمصر، وتشكلت في زمنه الهيئه الأولى للتدريس في الهداية، اشترك في النادي الأدبي الذي أسسه الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة في المحرق، كان العتيقي يدعو دائما للم الشمل، ألحق عددا من طلابه في النادي الأدبي ليستفيدوا من مكتبة النادي، وتحت إدارته بدأ التدريس فيما اكتمل من صفوف الأجنحة الثلاثة بمدرسة الهداية الخيرية، كان عالما، حسن المعشر، استمر مديرا إلى أواخر عام ١٩٢٣م.

الأستاذ الشيخ محمد صولان اليمني ١٩٢٢م - ١٩٢٤م (يمني):

يمني، أزهري تعلم في الأزهر الشريف بمصر، وحول المدرسة إلى أزهر صغير، كان يقيم في المدرسة في الطابق العلوي، كما كان يقيم النداوت في مسجد المدرسة.

ألف في زمنه أول كتاب ليدرس في المدرسة، هو كتاب الهداية، وقد طبعه في الهند، بعد ثلاث سنوات، وفي عام ١٩٢٦ م غادر البحرين إلى سنغافورة، يحمل عشرين صندوقا من الكتب. وكان الشيخ اليمني شاعراً، وكتب عددا من القصائد الجيدة، ألفت في زمنه كتب حول جداول ومعادلات حساب القوس، كان منوع المعرفة حسن الإدارة ملما بالرياضيات والحساب.

الأستاذ عثمان الحوراني ١٩٢٥م - ١٩٣٠م (سوري):

سوري، كان زعيما سياسيا، وصل إلى البحرين عام ١٩٢٦ م من العراق، مع مجموعة من المدرسين السوريين، تم تحديث التعليم في زمنه، وأدار مدارس الهداية في المحرق والمنامة، وأسهم في تأسيس وتنشيط المسرح المدرسي.استمر حتى أواخر ١٩٢٩ م، حيث غادر البحرين مع زملائه محمد الفراتي وعمر يحي.

الأستاذ نجيب بليق ١٩٣٠م - ١٩٤٤م (لبناني):

من مواليد ١٣٠٨ هـ، في بيروت – لبنان، وكان نائب مدير الكلية الإسلامية في بيروت ويدرس اللغة العربية والتاريخ، وكان من أحسن المعلمين التربويين الذين عرفتهم الهداية، وكان قديراً، ووطنيا شديد الحماس لعلمه، وعروبته.

الأستاذ ممدوح الداعوق ١٩٣٠م / ١٩٤٥م بالتعاقب (لبناني):

مواليد ١٣١٠ هـ في لبنان وكان يعمل معلمًا في الكلية الإسلامية في بيروت، ويدرس اللغة العربية والجغرافية، في زمن ممدوح الداعوق بُنيت حجرة للإدارة، وتمت بعض الترميمات في المدرسة وكان يدرس الدين والقرآن الكريم ويعني كثيرا بالتربية الدينية، واستمر في العمل حتى عام ١٩٤٤م، ويتبادل الإدارة مع زميله الذي استمر معه محمد خير الحبال.

الأستاذ محمد خير الحبال ١٩٣٠م ـ ١٩٤٠م بالتعاقب (لبناني):

هو الزميل الثالث مع المديرين السابقين استقدمهم فائق أدهم، واستمر محمد خير الحبال يتبادل الإدارة مع الداعوق وقد كان الحبال شاعراً، وألقى قصيدة في حفلة التأبين الأربعينية للمغفور له الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة وذلك في حديقة البلدية – المنامة يوم ١٣ مارس ١٩٤٢ م.

الأستاذ ابو الوفاء الجزيري ١٩٤٤م ـ ١٩٥٤م بالتعاقب (مصري):

أحد أعضاء أول بعثة مصرية قدمت إلى البحرين عام ١٩٤٤م، ولكنه كان معتلا، يشكو من أمراض الكلى وعين مديراً للهداية فترة، ويعاونه الأستاذ مصطفى صبحي، ثم نقل الجزيري إلى المدرسة الغربية وحل محله في إدارة الهداية زميله حسين القباحي.

الأستاذ حسين القباحي ١٩٤٥م ـ ١٩٤٦م (مصري):

كان مديراً للغربية فنقل إلى الهداية، اعتبارا من ٤ ابريل ١٩٤٥م والقباحي من مواليد ١٩١٧م، ويحمل ليسانس آداب بتاريخ ١٩٤٢م ودبلوم معهد التربية، في مايو ١٩٤٤م، التحق للعمل في البحرين في عام ١٩٤٤م في أكتوبر.

تولى القباحي إدارة الهداية، وكان نائبه محمد قاسم الشيراوي الذي استقال فيما بعد للتفرغ للتجارة، وكان الشيراوي من أنشط الأساتذه البحرينيين وأجلدهم على العمل، متفوقا في الإنجليزية، أشرف القباحي على الامتحان العام في عام ١٩٤٦م وقد نقل إلى الثانوية.

الأستاذ مصطفى صبحي ١٩٤٦م - ١٩٥٠م (مصري):

تولى الإدارة في أكتوبر ١٩٤٦ م وهو من أعضاء البعثة المصرية وقد جاء بعد الحرب الثانية، في فترة هي فترة الانفراج، وأخذت المعارف تزود المدارس بالكثير من لوازمها، وزال وقت الكتب والأدوات البالية، ورُمِّمت مرافق المدارس وواصلت طبع كتب جديدة، وبُنيت مساكن لإقامة المدرسين المتعاقدين، وتولت بلدية المحرق تشييد الدور لمعلمي المحرق، وفي زمن مصطفى صبحي بدأت الأعمال الإدراية والكتابة في المدرسة وظهرت جماعات النشاط المدرسي المختلفة وبقى حتى عام ١٩٥٠ م وغادر مصطغي صبحي ثم عاد الى البحرين سنه ١٩٦٠م.

الأستاذ غالب عبدالرحمن ١٩٥٠م - ١٩٥٣م (فلسطيني):

فلسطيني، يحمل شهادة كلية روضة المعارف بالقدس، ثم شهادة الجامعة العلمية في دمشق، درس في جامعة دار الفنون في اسطنبول، حيث درس الحقوق، ويجيد الإنجليزية والتركية والفرنسية وعمل خمس سنوات في مدارس فلسطين، وفي عام ١٩٥٠م حضر للعمل في البحرين وعين مديرا لمدرسة الهداية الخليفية، واستمر في عمله حتى ١١ يوليو ١٩٥٣م.

الأستاذ عبدالله فرج ١٩٥٣م - ١٩٦٧م (فلسطيني):

فلسطيني – مولود في فلسطين عام ١٩٠٣م يحمل الشهادة الثانوية بتاريخ أول يوليو ١٩١٨م، وشهادة في التربية في ١٥ يوليو ١٩٢٦م وشهادة التربية الحديثة عام ١٩٤٥م. عمل في البحرين منذ أول أكتوبر ١٩٤٩م مدرساً في الحد الابتدائية، وفي العاشر من أكتوبر ١٩٥١م نقل إلى المحرق الابتدائية، وفي ١٣٧٢/١/١١ هـ، عين مديراً مساعداً للمدرسة الغربية، ثم نقل مدرساً في الهداية عام ١٩٥١م وفي عام ١٩٥٣م تولى إدارة المدرسة وبقى فيها حتى ١٩٦٧م.

الأستاذ ياسين عبدالمطلب شريف ١٩٦٧م - ١٩٦٩م (فلسطيني):

فلسطيني من القدس، من مواليد القدس عام ١٩٢٩م، تخرج في الأزهر الشريف بمصر عام ١٩٥١، كان يعمل وكيلاً لمشيخة رواق الشوام في الأزهر الشريف، وعمل مدرساً في مدارس القاهرة سنة ١٩٥١م و١٩٥٢م. في صيف ١٩٥٣م تعاقد للعمل في

البحرين وعين مدرساً في المدرسة الشرقية ثم مدرسا في المدرسة الثانوية عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦١م عمل مديراً للمعهد الديني، ثم صار مديراً للحورة عام ١٩٦٦م / ١٩٦٧م، وفي ١٩٦٧م / ١٩٦٨م نقل مديراً للهداية الخليفية، وفي زمنه احتفلت الهداية باليوبيل الذهبي عام ١٩٦٩م، ثم انتقل لقطر وعمل فيها سفيراً لفلسطين حتى وفاته عام ٢٠٠١م.

الأستاذ حسن المحري ١٩٦٩م - ١٩٧٢م (بحريني):

بعد مرور نصف قرن على التعليم وفي عام ١٩٦٩م تولى إدارة المدرسة أول مدير بحريني هو حسن إبراهيم المحري، وهو يحمل بكالوريوس في الأدب الإنجليزي، وحصل على دبلوم عال في تدريس اللغة الإنجليزية ودبلوم عالٍ في الإدارة التربوية، وشغل المحري عددا من المناصب منها مدرس ومساعد مدير ومدير في الحورة الثانوية، وفي عام ١٩٦٩م – ١٩٧٠م عين مديراً للهداية وبقى فيها ثلاث سنوات ونقل مديراً للتعليم العام ثم عين وكيل وزارة التعليم العام والفني ثم تقاعد في منتصف التسعينات، ويعمل حاليا رئيساً لمدرسة النور العالمية.

الأستاذ إبراهيم الخثلان ١٩٧٢م - ١٩٧٤ م (بحريني):

من مواليد الحد، وتخرج من مدارس البحرين ثم من جامعة الإسكندرية في جمهورية مصر العربية ويحمل ليسانس في المواد الفلسفية والاجتماعية، وفي عام ١٩٦٧م عاد إلى البحرين وعمل في الهداية مدرسا، ثم مشرفا إداريًّا ثم مديراً مساعدا ثم مديراً، وفي صيف ١٩٧٤م نقل الخثلان إلى وزارة التربية ليشغل منصب مراقب التعليم الثانوي، ثم ترك هذا الحقل والتحق بحقل آخر هو طيران الخليج، وكان قد حصل على دبلوم في إدارة التعليم في جامعة ريدينج، وعمل بعد ذلك في محافظة المحرق وتوفاه الله في عام ٢٠٠٨م.

الأستاذ محمد عبدالله العيد ١٩٧٤م -١٩٧٩م (بحريني):

من مواليد المحرق، تعلم في مدارسها، يحمل شهادة جامعية من بيروت في التاريخ.كان مديراً مساعداً للهداية ثم صار مديراً للهداية الخليفية، منذ ١٩٧٤م، واستمر مديراً حتى صيف ١٩٧٩م حيث احتفلت الهداية بمرور ٦٠ عاما على تأسيسها وبدء التعليم النظامي في البحرين، وانتقل بعدها للعمل في وزارة التربية والتعليم مديراً لإدارة التعليم الابتدائي ثم

شغل منصب وكيل وزارة مساعد للخدمات التربوية والتعليم الخاص لسنوات عديدة إلى أن تقاعد.

الأستاذ محمد حسين عبدالملك ١٩٧٩م - ١٩٩٤م (بحريني):

من مواليد المحرق، تعلم في مدارس البحرين، نال شهادته الجامعية من بيروت تخصص جغرافيا، عمل مدرساً ثم نقل إلى مدرسة الهداية، وتدرج فيها مدرساً ومشرفاً، ومديراً مساعدا ثم صار مديرا للمدرسة منذ العام الدراسي ١٩٧٩ –١٩٨٠م والتحق بدورات تربوية في البحرين ودورة تربوية في بريطانيا، وحصل على دبلوم الإدارة من الجامعة الأمريكية عام ١٩٨٨م، وفي زمنه احتفلت المدرسة بمرور ٧٠ عاماً على تأسيسها وذلك عام ١٩٨٩ وأقيم في هذه المناسبة معرض مميز، وأُلّفت كتب حول تاريخ التعليم في البحرين.

الأستاذ خليفة حسين الشوملي ١٩٩٤م - ١٩٩٧م:

من مواليد المحرق عام ١٩٤٦م، تعلم في الهداية، وتخرج منها، ونال الشهادة الجامعية في بيروت عام ١٩٧٩م، وعمل معلما لكافة مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ومنها مدير مدرسة الهداية الخليفية في الفترة من ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٧م، وفي زمنه أقيم احتفال كبير في الهداية الخليفية بمناسبة اليوبيل الماسي وأقيم معرض فني متميز، كما صدر بهذه المناسبة ألبوم « رجال كانوا هنا» وكتاب « أوراق من دفتر التعليم». وشغل منصب رئيس التعليم الثانوي التجاري، في الفترة من ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩م ثم شغل منصب رئيس التعليم الثانوي العام، إلى أن تقاعد بعد ذلك.

الأستاذ يوسف محمد المحمود ١٩٩٧م - ٢٠٠١م (بحريني):

من مواليد الحد، تخرج في مدارس البحرين، ثم تخرج في كلية التجارة جامعة عين شمس بالقاهرة متخصصا في المحاسبة، وعمل معلماً في عدة مدارس وعدة مراحل، ودخل عددا من الدورات التخصصية، ومنها دبلوم إدارة مدرسية من الجامعة الأمريكية، وشغل مديرا مساعدا لفرع التجارية لمدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى الثانوية للبنين، من عام ١٩٨٧م حتى ١٩٩٤م ثم مديراً بمدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين حتى أكتوبر ١٩٩٧ م، ثم مديرا لمدرسة الهداية الخليفية الثانوية حتى ١١ ديسمبر ٢٠٠١م، ثم شغل رئيس التعليم الثانوي التجاري في وزارة التربية والتعليم.

الأستاذ خليفة محمد الحوطي ٢٠٠١م - ٢٠٠٣م (بحريني):

من مواليد مدينة الحد – جزيرة المحرق، عام ١٩٥٥ تعلم في المدارس الابتدائية في الحد ثم انتقل الى الهداية الخليفية حيث أنهى التعليم الثانوي فيها. حصل على شهاداته الجامعية من بيروت متخصصا في المواد الاجتماعية – التاريخ، تنقل في عدد من المناصب عمل مدرساً في المرحلة الثانوية، ثم مديرا لمدرسة الرفاع الشرقي الثانوية، في ديسمبر ٢٠٠١م انتقل مديرا لمدرسة الهداية الخليفية، وهو يشغل الآن منصب رئيس التعليم الثانوي للشئون الإدارية بالمنطقة التعليمية الأولى، ويحمل دبلوما للتربية ودبلوما للإدارة المدرسية من الجامعة الأمريكية.

الأستاذ عبدالرحمن مصطفى الكوهجي من ٢٠٠٣ (بحريني):

من مواليد مدينة المحرق عام ١٩٥٧م تعلم في مدرسة عمر بن عبد العزيز ثم عبد الرحمن الناصر ثم انتقل إلى الهداية الخليفية في عام ١٩٧١م، حصل على الشهادة الجامعية من جامعة الرياض تخصص جغرافيا، عمل مدرساً في مدرسة الهداية الخليفية في عام ١٩٧٨م ثم مديرا مساعدا في مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية ثم مديرا لمدرسة الهداية الخليفية، في عهده أشرف على تطبيق عدة مشاريع ريادية في المدرسة منها مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، حيث قام صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتدشين المشروع عام ٢٠٠٥م.كما تم في عهده تطبيق نظام توحيد المسارات كأول مدرسة ثانوية يطبق فيها النظام عام ٢٠٠٤م[١].

وفي عام ٢٠٠٤ م دخل التعليم في مملكة البحرين مرحلة التكنولوجيا وذلك من خلال مشروع الملك حمد لمدارس المستقبل والتي تهدف لربط جميع مدارس البحرين بالشبكة الإلكترونية وتفعيل التعلم الإلكتروني؛ ليكون داعما أساسيا للتعليم، والهدف الأساسي لهذا المشروع هو تفعيل التعليم في كل مكان في كل زمان، وصار التعليم إلزاميا ومجانيا لكل بحريني، وانتشرت المدارس في جميع أنحاء المدن للجنسين.

وفي ٢٨ يونيو عام ٢٠٠٦م تأسس معهد الإدارة العامة بموجب المرسوم رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٦ الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك

---

(١) نبذه تاريخية عن التعليم في البحرين: منتدى التربية والتعليم العام
http://www.aljbor.net/vb/showthread.php?t=٣٧١٩٢

مملكة البحرين، ويهدف المعهد إلى تطوير الإدارة العامة والتدريب في وزارات ومؤسسات الدولة، والإسهام في إعداد وتدريب العاملين فيها، وفقاً لمتطلبات برامج التدريب والتطوير والأبحاث والعمل الاستشاري الذي يقره مجلس إدارة المعهد على نحو يكفل الارتقاء بمستوى الإدارة العامة ودعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجامعات في البحرين

- جامعة البحرين.
- جامعة الخليج العربي.
- معهد الإدارة العامة (مملكة البحرين).
- بوليتكنك البحرين.
- جامعة المملكة (البحرين).
- جامعة دلمون.
- الجامعة الأهلية.
- جامعة العلوم التطبيقية.
- جامعة نيويورك.
- الجامعة العربية المفتوحة.
- جامعة AMA.
- جامعة المملكة للبنات.
- الجامعة الكندية.
- كلية البحرين للمعلمين.
- الجامعة الملكية للبنات.
- الجامعة الأيرلندية RCSI-MUB.
- معهد بيرلا للتكنولوجيا.
- الجامعة الخليجية [١].

---

(١) *ar.wikipedia.org/wiki*

والجدول التالي يوضح:

مؤشرات التعليم في البحرين[١]

تابع - مملكة البحرين
Cont. - Kingdom of Bahrain

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage15 Years and + (%)	12.3	2003	نسبة الأمية 15 سنة فأكثر(%)
Male (%)	...	...	ذكور (%)
Female (%)	...	...	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	...	...	نسبة الإناث إلى الذكور من الملمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students	187 505	2010/09	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل
Kindergarten (%)	8.8	2010/09	رياض الأطفال (%)
Primary (%)	48.5	2010/09	ابتدائي (%)
Preparatory (%)	22.4	2010/09	إعدادي (%)
Secondary (%)	20.2	2010/09	ثانوي (%)
Others (%)	...	...	أخرى (%)
Ratio of Female to Male Kindergarten(%)	99.2	2010/09	نسبة الإناث إلى الذكور رياض الأطفال(%)
Ratio of Female to Male Primary(%)	95.3	2010/09	نسبة الإناث إلى الذكور ابتدائي (%)
Ratio of Female to Male Preparatory(%)	94.3	2010/09	نسبة الإناث إلى الذكور إعدادي(%)
Ratio of Female to Male Secondary(%)	103.3	2010/09	نسبة الإناث إلى الذكور ثانوي(%)
Number of Teachers	16 716	2010/09	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	11	2010/09	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	7 597	2010/09	عدد الفصول
Number of Students Per Class	25	2010/09	عدد الطلاب لكل شعبة (فصل)
No. of Students at High Education	18 802	2010/09	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	70	2010/09	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق(%)
Ministry of Educat. Budget of Gov. Budget (%)	16.5	2008/07	موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة (%)

(١)المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، جامعة الدول العربية، (مرجع سابق)، ص ٢٨

وهكذا تعرفنا على الدور التربوي المصري في دعم التعليم في البحرين سواء بالبعثات التعليمية أو المناهج الدراسية أو استضافة الطلاب البحرينيين للدراسة في الأزهر الشريف والجامعات المصرية.. وتسعي مصر دائما لمد جسور التعاون الثقافي والتواصل الفكرى مع أشقائها العرب؛ لذا لم تدخر وسعا بأن تنقل الخبرة المصرية في توثيق التراث الحضاري والتربوي والثقافي من خلال بروتوكول تعاون وقع بين البلدين للعناية بالتراث الحضاري العربي والاسلامي والثقافي بين مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي التابع لمكتبة الإسكندرية ومركز عيسى الثقافي بالبحرين.

الإطار التعاقدى بين البلدين فيما يخص العلاقات التربوية والثقافية:

وفيما يتعلق بتفعيل علاقات التعاون التربوي والثقافي والإعلامي بين البلدين، فقد تم التوقيسع على البرنامج التنفيذي للتعاون بين وزارة الإعلام المصرية ووزارة الثقافة والإعلام بمملكة البحرين للفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١١، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الإعلام الخارجي، الإذاعة والتليفزيون، التدريب والتأهيل الإعلامي وتبادل الخبرات والمعلومات، إلى جانب تشكيل لجنة إعلامية مشتركة، كما تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والفني في ١٩٩٩م، واتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي في ١٩٩٩م، بالإضافة إلى عدد من البرامج التنفيذية، ومن بينها: البرنامج التنفيذي للتعاون العلمي والفني في المجال الزراعي في ٢٠٠٥م، والبرنامج التنفيذي للتعاون العلمي والثقافي والفني للأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٨م، فضلا عن مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المراكز التكنولوجية، والبرنامج التنفيذى فى مجالى التربية والتعليم والتعليم العالى[١].

الجالية المصرية في البحرين:

وهكذا نلحظ أن العلاقات بين مصر والبحرين علاقات متجذرة ومتينة تسودها المحبة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي وهي تزداد رسوخاً كل عام، وقد أسهم المصريون على مدار عشرات السنين بدور مميز في تطوير البحرين وتنميته وعملوا في جميع المجالات سواء التعليمية أو الصحية أو القضائية أو الإدارية، كذلك على مستوى المهن، وتعد الجالية المصرية في البحرين من الجاليات المؤثرة في شتى القطاعات لاسيما قطاع التعليم. ويدرس الآلاف من أبناء مصر العاملين في البحرين في المدارس والمعاهد والجامعات البحرينية الأمر الذي يعزز التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي بين البلدين ويؤكد ثقة المصريين في المؤسسات التعليمية والتربوية بالبحرين والتي خطت خطوات طيبة نحو جودة التعليم.

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٤م

المبحث الرابع

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وقطر

قَطَر دولة تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا، مطلة على الخليج العربي، لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية، وبحرية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين.

وقد دلَّت الاكتشافات الأثرية والحفريات والنقوش ومجموعات من القطع الفخارية اليدوية النادرة التي تم العثور عليها في مناطق متفرقة من البلاد على أن أرض قطر كانت مأهولة منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، ففي القرن الخامس قبل الميلاد، أشار المؤرخ اليوناني هيرودوس إلى قطر، كما أن عالم الجغرافيا بطليموس ضمّن خريطته "خريطة العالم العربي" ما أسماه "قطارا" وهي ما يعتقد أنها إشارة إلى بلدة "الزبارة" القطرية التي اكتسبت شهرتها كأحد أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت.

وقد أدت قطر دورا مهما في الحضارة الإسلامية عندما شارك سكانها بتشكيل وتوفير أول أسطول بحري تم حشده لنقل الجيوش خلال الفتوحات الإسلامية، وكانت مدينة الزبارة في الشمال الغربي لشبه جزيرة قطر تمثل إحدى المدن الرئيسة آنذاك. وفي القرن السادس عشر، خضعت معظم المناطق في الجزيرة العربية بما في ذلك قطر لحكم الإمبراطورية العثمانية، واستمر ذلك لحوالي أربعة قرون متتالية.

وآل ثاني كانوا مستقرين قبل ذلك في منطقة أشيقر في الوشم، ومن بعد ذلك في منطقة يبرين قبل ارتحالهم إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر، وهم فرع من قبيلة بني تميم، يرجع نسبهم إلى مضر بن نزار. وقد استقروا بادئ الأمر في الزبارة شمال شبه الجزيرة القطرية، ثم انتقلوا إلى الدوحة في منطقة البدع بزعامه الشيخ محمد بن ثاني وهو الذي وحَّد القبائل القطرية تحت قيادة واحدة. وفي منتصف القرن التاسع عشر حكمت قطر أسرة آل ثاني التي أخذت اسمها من جدها ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني، الذي كان أول أمير مارس سلطته الفعلية في شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر. وفي ١٨٦٩ أعلن شيخ قطر تبعيته للدولة العثمانية، وظلَّ على هذه الحال حتى ١٩١٣، حينما تنازلت هذه الدولة عن مصالحها لأهلها.

وفي عام ١٩٦٨م أعلنت بريطانيا رسميا عن نيتها الانسحاب سياسيًّا من الخليج العربي خلال فترة ٣ سنوات، فقامت قطر بالانضمام إلى إمارات الساحل المتصالح والبحرين لتشكيل اتحاد فيما بينهم، وبسبب النزاعات الإقليمية انسحبت قطر من الاتحاد وأعلنت استقلالها في ٣ سبتمبر ١٩٧١م؛ لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

ودولة قطر هي دولة مستقلة ذات سيادة حكمها آل ثاني منذ القرن التاسع عشر. والأمير الحالي الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، المولود عام ألف وتسعمائة وثمانين، وهو الحاكم التاسع في تسلسل الأسرة التي حكمت البلاد. وقد تولى السلطة في ٢٥ يونيو ٢٠١٣م، بعد تنازل والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم.

وفي عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي بيده زمام الأمور في دولة قطر، تم توثيق العلاقات وتقويتها مع دول الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ٢٠٠٧م عين الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيسًا للوزراء. ومجلس الوزراء الذي تم تشكيله بناء على مرسوم أميري هو السلطة التنفيذية العليا في البلاد، فيما يصادق الأمير على جميع القوانين والتشريعات، وللبلاد أيضا مجلس للشورى يتألف من خمسة وثلاثين عضوا، يقوم ببحث الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء. وتم تشكيل مجلس الشورى أول مرة عام اثنين وسبعين (١٩٧٢). والسلطة القضائية بفروعها تباشرها المحاكم والنيابة العامة، وينظم أمور القضاء مجلس أعلى للقضاء يعمل باستقلالية تامة. كما تم تشكيل لجنة عليا مؤلفة من اثنين وثلاثين عضوا في عام ١٩٩٩م لصياغة مسودة دستور جديد ودائم للبلاد يكون أحد أهم بنوده إنشاء برلمان منتخب وقد جرى استفتاء عام عليه. وفي نهاية عام ١٩٩٩م، شكل الأمير مجلسا وزاريا أعلى عُهد إليه بدراسة تخطيط النمو الاقتصادي والصناعي للبلاد في المستقبل في ضوء التوجهات العالمية، ولأول مرة عقدت انتخابات المجلس البلدي المركزي، وكان ذلك حدثا تاريخيا باعتبار أن تلك الانتخابات كانت تمثل أولى خطوات البلاد نحو الديموقراطية بمفهومها المدني، ويمثل المجلس البلدي المركزي جميع تلك الدوائر بواقع عضو واحد عن كل دائرة.

وفي ٢٤ فبراير ٢٠١٠م وقَّعت قطر وإيران اتفاقا للتعاون في الدفاع بين البلدين.

يبلغ عدد سكان دولة قطر ١.٩٦٣.١٢٤ نسمة بحسب إحصائية مايو ٢٠١٣م الصادره من جهاز الإحصاء مقارنة مع (٧٤٣) ألف نسمة (بحسب النتائج الأولية للمرحلة الثانية من التعداد السكاني في عام ٢٠٠٤) ومقارنة بـ (٥٢٢) ألف نسمة في آخر تعداد عام ١٩٩٧. ويسكن ما نسبته ٨٣% من السكان في الدوحة.

وقطر دولة إسلامية، دينها الرسمي الإسلام، يدين القطريون بالدين الإسلامي وتنتشر المساجد في قطر بكثرة، وتتواجد أقليات من العمالة الأجنبية من الهندوس والمسيحيين وغيرهم، وقد تم بناء كنيسة للكاثوليك في قطر لتتيح المجال للمسيحيين المقيمين في البلاد لأداء شعائر دينهم(١).

ويتمتع المواطنون في قطر بأعلى دخل للأفراد في العالم، حيث يبلغ معدل دخل الفرد أكثر من ٨٥ ألف دولار سنويًّا، بحسب نشرة صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٨ م وسميت قطر نسبة إلى قطر المطر؛ لأنها كانت مشهورة بأمطارها الكثيرة وقيل نسبة إلى الشاعر قطري بن الفجاءة، في حين تشير مصادر أخرى أن الاسم يأتي من الفعل "قَطَرَ "و"تقطير" وقد تشير أيضا لمادة القطران أو الراتنج الذي يُشتق من منتجات النفط والتي تشير لثروة البلاد النفطية ومن الغاز الطبيعي(٢).

تاريخ العلاقات بين جمهورية مصر العربية وقطر:

مرَّت العلاقات المصرية القطرية بمراحل مفصليّة، منذ أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثان إمارة قطر في ٢٧ يونيو ١٩٩٥م، وحتى اليوم الذي أفصح فيه الشيخ عزمه تخليه عن الحكم لولي عهده تميم بن حمد آل خليفة في ٢٠١٣م. وانقسمت العلاقات بين القاهرة والدوحة إلى مرحلتين، الأولى قبل ثورة ٢٥ يناير، حيث ساد التوتر والشدّ المستمر مع نظام حسني مبارك حتى وصلت إلى حدّ تجميد العلاقات والزيارات، ثم مرحلة ما بعد الثورة ودعم الدوحة لها منذ اليوم الأول، وبدأ الاستقرار يُخيّم على العلاقات، خاصةً في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم والتي تتميز بعلاقات راسخة مع حكم آل خليفة في قطر، إلا أن الدعم التام لنظام مرسي أثار التوجّس والريبة في قلوب الشعب المصري.

---

(١) http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) www.eg-manhg.com/vb/showthread.php?p=٨١٥٩٧

وهناك أسباب عديدة أدّت إلى سوء العلاقات بين مصر وقطر في عهد مبارك، على رأسها سياسة التنافس التي سادت بين القيادتين السياسيتين في كلا الدولتين، وحاولت قطر أن تلعب دورًا في قضايا إقليمية ترعاها القاهرة خاصة ملفي: السودان، وفلسطين، ثم وصلت العلاقات إلى أسوأ مراحلها أوائل عام ٢٠٠٩م عقب الحرب الإسرائيلية على غزّة ودعم الشيخ حمد لحركة حماس في القطاع، التي كانت على علاقة متوترة مع نظام مبارك، فضلاً عن علاقاته المتميزة مع نظام أحمدي نجاد في إيران حيث كانت العلاقات مقطوعة مع مصر منذ أكثر من ٣٠ عاماً كما ذكرنا من قبل.

وقد فتحت أبواب الدوحة أمام معارضي النظام في مصر مثل الدكتور سعد الدين إبراهيم والشيخ يوسف القرضاوي، واستضافتهم، وكان هذا سببًا آخر لتوتر العلاقات، وفتحت منابر قناة الجزيرة القطرية لهم لصبّ الهجوم على مبارك وأسرته وسياساته نحو توريث الحكم لنجله جمال، وهو ما اعتبره نظام مبارك مُهين للقاهرة، ويومًا بعد يوم انهارت العلاقات وتوقفت الزيارات حتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، فكانت قناة الجزيرة القطرية ومن خلفها حكم حمد بن خليفة داعمًا قويًّا للثورة المصرية، والتي فتحت بثًّا مباشرًا من قلب ميدان التحرير في الوقت الذي كان التليفزيون المصري ينقل صورة لكورنيش النيل وهو خالٍ من المتظاهرين[١].

ثم تطورت الأحداث فأطلقت قطر قناة الجزيرة مباشر مصر، لتغطي الأحداث وكل ما يتعلق بالثورة المصرية وتداعياتها، ومن ثم دعم نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، مما أثار غضب قطاع من الشعب المصري، ثم تطورت الأحداث ليحدث في النهاية مصالحة بين القاهرة والدوحة، برعاية سعودية، وقد بادرت الدوحة بوقف بث الجزيرة مباشر مصر من قطر تمهيدا لترسيخ المصالحة بين البلدين..

(١) آمال رسلان، مقال "محطات متعددة للعلاقات بين القاهرة والدوحة"، جريدة اليوم السابع، ٢٤ يونيو ٢٠١٣.

العلاقات التربوية والثقافية والدينية بين مصر وقطر

تطور التعليم في قطر [١] ودور مصر في دعمه:

ترجع بداية التعليم النظامي في قطر إلى عام ألف وتسعمائة واثنين وخمسين (١٩٥٢م). وقد توسعت العملية التعليمية منذ ذلك الحين بصورة ثابتة لسد احتياجات جميع مراحل التعليم المدرسي، حيث وصل عدد التلاميذ في المدارس الحكومية الآن إلى خمسة وسبعين (٧٥) ألف تلميذ للسنة الدراسية تسعة وتسعين– ألفين (١٩٩٩–٢٠٠٠م). وترعى وزارة التربية والتعليم هذه المسيرة التعليمية الناجحة في الدولة، كما تقوم الحكومة أيضا بدعم قطاع التعليم الخاص ومدارس الجاليات من خلال تزويد المدارس التابعة له بالكتب الدراسية والقرطاسية والخدمات الصحية والطاقة الكهربائية والماء مجانا. وفي خطوه جريئة لتطوير التعليم قامت قطر بتطبيق نظام المدارس المستقلة وهي مدارس ممولة حكوميًّا ولها الحرية في القيام برسالتها وأهدافها التربوية الخاصة بها مع الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم بينها وبين هيئة التعليم الممثلة في المجلس الأعلى

---

(١) أهم المحطات التاريخية لنظام التعليم في دولة قطر:
- في عام ١٩١٣م تم افتتاح المدرسة الأثرية
- ثم مدرسة الإصلاح الحَمَدية في ١٩٤٧م وهي ذات منهج متكامل
- ثم مدرسة قطر الابتدائية في ١٩٥١ بمبنى مدرسي

– تشكيل لجنة وطنية للإشراف على التعليم سميت لجنة المعارف
- وقد افتتحت لجنة المعارف ثاني مدرسة في البلاد في ١٩٥٣م
- وفي عام ١٩٥٤م افتتحت مدرستان للبنين، ثم أول مدرسة ابتدائية للبنات، ضمت كتاتيب البنات الأربعة التي كانت تعمل آنذاك.
- وفي عام ١٩٥٥م أنشئت دائرة المعارف للإشراف على التعليم
- وفي عام ١٩٥٧م تحولت لوزارة للمعارف؛ لتكون أول وزارة من وزارات الدولة يتم تأسيسها
- وفي سنة ١٩٥٨م تقرر تعميم التعليم على جميع الذكور والإناث
- وفي عام ١٩٦٠م تم تغيير السلم التعليمي، واستحدثت المرحلة الإعدادية ٣ لتتوسط المرحلتين الابتدائية والثانوية
- وفي عام ١٩٦٢م أسس التعليم الديني والصناعي وانضما للتعليم العام
- وفي عام ٢٠٠٢م أنشأ المجلس الأعلى للتعليم كسلطة عليا مسئولة عن رسم السياسة التعليمية وخطة تطوير التعليم والإشراف على تنفيذها.
- في ٢٠٠٤م تم إنشاء قسم للتعليم قبل المدرسي يسمى (رئاسة التعليم قبل المدرسي) وتم افتتاح أول روضة. راجع: نظام التعليم في قطر، ص١٢.

للتعليم، حيث من المخطط تحويل كافة المدارس الحكومية إلى مدارس مستقلة بالتدريج. لكن هذا النظام ما زال متعثراً في بدايته حيث بدأ العمل به منذ العام ٢٠٠٢م –٢٠٠٣م.

ووفقا للمادة رقم (٤٩) من الدستور القطري الدائم الصادر عام ٢٠٠٤م فإن "التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة" (١).

الجامعات:

وقد بدأ التعليم الجامعي عام ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعين (١٩٧٣م) مع تأسيس كليتين للتربية في جامعة قطر. أما اليوم فتضم جامعة قطر ثمانية كليات هي التربية، والآداب، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم، والشريعة والدراسات الإسلامية، والهندسة، والقانون، والإدارة والاقتصاد، وكلية التكنولوجيا.

مؤسسة قطر العامة للتربية والعلوم والثقافة وتنمية المجتمع Qatar Foundation مؤسسة تهدف لتطوير التعليم في قطر، حيث أسهمت في إنشاء مشروع المدينة التعليمية التي تضم الكثير من الجامعات العالمية في مدينة تعليمية واحدة تضم كل الخدمات والوسائل المتطورة.

المجلس الأعلى للتعليم:

تم تأسيس المجلس الأعلى للتعليم بموجب المرسوم الأميري رقم ٣٧ في نوفمبر ٢٠٠٢ وتقوم مهمة هذا المجلس على توجيه سياسة التعليم الخاصة بالدولة. كما تعمل إلى جانبها ثلاث مؤسسات تشرف على إصلاح العملية التعليمية وتهدف إلى مساعدتها على النمو كما تراقب التقدم المحرز على ذلك الصعيد، ويشترك في عضوية المجلس أهم الشخصيات المرموقة في الدولة من القطاعات التجارية والحكومية والأكاديمية.

الخطاب السياسي والتعليم في قطر:

تبلورت السياسة التعليمية الشاملة في الدولة مستندة إلى مبادئ ثابتة، تتشبث بتراث الأمة الإسلامية وشخصيتها المحافظة وتلتزم بتطوير المناهج والنظم التربوية وتسعى باستمرار للإفادة من المنجزات العصرية والتقنية والتجارب التربوية الجديدة. ومنذ أن تسلَّم سمو

(١) راجع: الجريدة الرسمية بقطر، العدد رقم (٦) الصادر في ٨ يونيو ٢٠٠٥م، ص ٩–٦٨

الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني مقاليد الحكم عام ١٩٩٥ تسارعت وتيرة التطور التعليمي في البلاد وأصبح تركيز اهتمام وزارة التربية والتعليم على نوعية التعليم أكثر منه على كمية المرافق التعليمية. وقد أطلقت الحكومة مبادرة: إلى تطوير التعليم العام في دولة قطر، تحت شعار "تعليم لمرحلة جديدة" تهدف إلى توفير أفضل سبل التعليم لأبنائها لإعدادهم إعدادا يتواكب مع متطلبات مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (موقع تعداد لمستقبلنا)

السياسة التربوية لدولة قطر:

تستند السياسة التربوية إلى منطلقات مرجعية فكرية وثقافية ومنطلقات وطنية وقومية وإنسانية ومنطلقات اجتماعية واقتصادية، تُجَسّد الفلسفة التربوية الشاملة لدولة قطر، وترتكز على عدد من الموجهات الأساسية، والتي اشتقت من المصادر التالية: الدين الإسلامي باعتباره دين الدولة والعقيدة التي يُؤمن بها المجتمع، دستور الدولة وتشريعاتها باعتبار الدستور مصدراً للقوانين والتشريعات المنظمة لشؤون الدولة في كل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية

الأهداف التربوية العامة للتعليم في دولة قطر:

تلتزم السياسة التربوية بتحقيق الأهداف التربوية العامة الآتية:

١ – غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الدينية.
٢ – تقوية الاعتزاز بالعروبة والوطن والأمة والذاتية الثقافية والحضارية.
٣ – تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية.
٤ – تنشئة المتعلمين على قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان.
٥ – تمكين المتعلمين من إتقان أساسيات التعلم (القراءة والكتابة والحساب).
٦ – تمكين المتعلمين من التزود بالمعرفة والعلوم المتقدمة، وأساليب البحث والاستكشاف العلمي.
٧ – تعزيز اتجاهات ومهارات التعلم الذاتي، وصولاً إلى مجتمع دائم التعلّم.
٨ – إعداد الإنسان القطري للتكيّف مع المستقبل واستشرافه وسرعة الاستجابة للتغيير الملائم.

إدارة التعليم وتمويله:

نمط الإدارة التعليمية القطرية: مركزي، تتولى فيه الوزارة جميع شئون التعليم مع الأخذ بالاعتبار التطورات الحديثة في مشاركة جهات أخرى فيه.

تمويل التعليم: تقوم الدولة بتوفير الموارد المالية اللازمة للتعليم من خلال مخصصاتها في الميزانية العامة للدولة إضافة إلى مصادر أخرى.

الجهات المسئولة عن التعليم في قطر:

١- وزارة التربية والتعليم: مسئولة عن كل ما يتصل بنظام التعليم العام ومؤسساته الرسمية: إدارة وتخطيطاً وتمويلاً وتجهيزًا وتسييرًا وتطويرًا، وتصدر بذلك لوائح تفصيلية تحدد الاختصاصات والصلاحيات لأجهزتها الإدارية والفنية، وتوفر لها الدعم المادي والأدبي للنهوض بأعمالها.

٢- المجلس الأعلى للتعليم: السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، وعن خطة تطوير التعليم والإشراف على تنفيذها. ويعمل تحت مظلة المجلس حاليًّا ثلاث هيئات تنفيذية تتحمل المسؤولية المباشرة لإتمام أهداف خطة التطوير وهي: هيئة التعليم، هيئة التقييم ، هيئة التعليم العالي.

السلَّم التعليمي وأنماط التعليم القطري:

يتبع السلم التعليمي القطري نظام ٦ – ٣ – ٣ ورياض الأطفال جزء من النظام التعليمي بعد التطور الذي حدث ٢٠٠٤م، حيث تم إنشاء قسم للتعليم قبل المدرسي في وزارة التربية يسمى (رئاسة التعليم قبل المدرسي)، وتم افتتاح أول روضة تابعة لوزارة التعليم.

- المرحلة الابتدائية من ٦ – ١٢ سنة يتجه الطالب في نهايتها للمرحلة الإعدادية، وتقوم المعلمات بالتدريس والتعليم في الصفوف الأربع الأولى للذكور فقط (بدون اختلاط)
- المرحلة الإعدادية من ١٢ – ١٥ سنة يتجه الطالب في نهايتها للمرحلة الثانوية.
- المرحلة الثانوية وتكون الأولى عامة وتتشعب في الأخيرتين إلى:

ثانوية عامة (أدبي –علمي) وينقسم الأدبي إلى لغة فرنسية ورياضيات وعلوم

ثانوية صناعية – ثانوية تجارية – ثانوية دينية.

ويذهب للتعليم الثانوي العام ٩٥ % من الطلاب، بينما للتعليم المتخصص ٥% الباقية[١].

---

(١) المصدر: مناهج مصرية – www.eg-manhg.com/vb/showthread.php?p=٨١٥٩٧

والجدول التالي يوضح:

مؤشرات التعليم في قطر [١]

تابع - دولة قطر

Cont. - State of Qatar

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage15 Years and + (%)	3.3	2012	نسبة الأمية 15 سنة فأكثر(%)
Male (%)	3.1	2012	ذكور (%)
Female (%)	4.2	2012	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	98.9	2012	نسبة الإناث إلى الذكور من الملمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students	219 552	2012/11	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل
Kindergarten (%)	18.8	2012/11	رياض الأطفال (%)
Primary (%)	46.2	2012/11	ابتدائي (%)
Preparatory (%)	18.4	2012/11	إعدادي (%)
Secondary (%)	16.6	2012/11	ثانوي (%)
other (%)	...	...	أخرى (%)
Ratio of Female to Male Kindergarten(%)	93.6	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور رياض الأطفال (%)
Ratio of Female to Male Primary(%)	95.9	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور ابتدائي (%)
Ratio of Female to Male Preparatory(%)	97.2	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور إعدادي (%)
Ratio of Female to Male Secondary(%)	95.0	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور ثانوي (%)
Number of Teachers	21 572	2012/11	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	10	2012/11	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	9 486	2012/11	عدد الفصول
Number of Students Per Class	23	2012/11	عدد الطلاب لكل فصل
No. of Students at High Education	23 226	2012/11	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	186.9	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق(%)
Ministry of Educat. Budget of Gov. Budget (%)	...	...	موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة(%)

(١) المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، جامعة الدول العربية، (مرجع سابق)، ص ٩٤

ولقد أسهم في هذه النهضة التعليمية في دولة قطر أبناء الأمة العربية، خصوصا من مصر، وفي ذلك يقول عبد العزيز بن عبد الله بن تركي وزير التعليم خلال الفترة من عام ١٩٨٩م حتى عام ١٩٩٦م –وهو أول وكيل وزارة للتعليم في قطر منذ عام ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩م، وهو النجل الخامس للعلامة القطري المغفور له بإذن الله عبد الله بن تركي بن ثواب بن علي آل جميعان آل مدارية بن عمر السبيعي عالم الشريعة، ورائد من رواد النهضة التعليمية في دولة قطر وصاحب فكرة تحويل التعليم في المعهد الديني إلى تعليم نظامي– يقول: كُلفت بوزارة التعليم عام ١٩٨٩م وحتى عام ١٩٩٦م حوالي سبع سنوات، وعندما بدأت كان التعليم في قمة النضج، ولا يخفى على أحد أن مسيرة التعليم في قطر بدأت منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وبالتالي فقد تسلمت الوزارة بعد أربعة عقود من بداية المسيرة، وعلى مدار تلك السنوات تراكمت خبرات لها قيمتها واحترامها، وأسهم فيها مربون أفاضل، ولا يجب أن يُجحد دورهم وتاريخهم، وهنا لابد أن أؤكد أنه في العمل التربوي لا يمكن أن ننسبه إلى شخص واحد، ونقول عنه هو البطل الوحيد، بينما العمل في التربية هو عمل جماعي يعتمد على فرق مختلفة في إنجازاتها وتطوير أعمالها، وفي البدايات كان هناك رغبة شديدة أن يؤسس لدينا في قطر نظام تعليمي على نفس نموذج الأنظمة التعليمية المتطورة الموجودة في العالم العربي في ذاك الوقت مثل: مصر وسوريا ولبنان، حيث إن هذه الدول سبق وأسست أنظمتها التعليمية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فقد تأسست مدارس لها مناهجها ومعلموها وأنظمتها وبشكل أو آخر كانت أنظمة تعليمية مرتبطة بالأنظمة التعليمية في أوروبا؛وذلك لأن الشكل في البداية كان يعتمد على المحاكاة والاستفادة من الخبرة، وبالتالي عندما نتكلم عن خمسينات القرن العشرين نستطيع أن نقول أنه تكونت خبرة تعليمية كبيرة في العالم العربي، وأصبح هناك مؤسسات تعليمية لها خبراتها وأجهزتها.

ومن هنا كان هناك رغبة شديدة أن تحدث لدينا نقلة نوعية من نظام بسيط متاح لأبناء قطر في أواخر الأربعينات –وهو النظام الذي كان يعرف بنظام الكتاتيب وكانت عبارة عن أماكن يجلس فيها معلم واحد ويتوافد على هذا المكان الأطفال من الجنسين– إلى نظام حديث. هذا وقد افتتح معهد ديني ولكن لم يكن له نظام الدراسة المنظمة بأن تكون هناك مناهج وامتحانات...إلخ، وذلك لأن الشيخ علي كان يريد أن يدرس لأبناء قطر الشريعة الإسلامية وكان هذا تقريبًا في عام ١٩٥٧ –١٩٥٨، لكن هذا المعهد درس فيه

علماء من أبناء قطر منهم الشيخ عبد الله الأنصاري ووالدي الشيخ عبد الله بن تركي والشيخ محمد سعيد بن قطاش، والشيخ عبد الحميد الدايل وهم مجموعة من العلماء كانوا يرغبون في تربية جيل من دارسي العلوم الشرعية، لكن هذا المعهد الديني واجهته مشكلة وهو أنه بعدما أصبحت هناك مدارس نظامية بات التعليم منظما وأصبحت هناك مناهج وامتحانات وشهادات ولم يشكل المعهد جاذبية للالتحاق به أمام المدارس النظامية، وبالتالي تم تأجيل مشروع المعهد الديني، لكن بعد ذلك اقترح والدي –وكان يتولى في هذا التوقيت منصب رئيس تفتيش العلوم الشرعية ثم أصبح رئيس الشؤون الدينية وتفتيش العلوم الشرعية– افتتاحه من جديد وكان والدي يذهب إلى القاهرة وكنا نذهب معه وكان معجبا كثيرًا بنظام التعليم في الأزهر، وكان يزور شيخ الأزهر في ذاك الوقت، وهو الشيخ محمود شلتوت (رحمه الله)، وأصبحت هناك علاقة قوية تربط والدي بالشيخ شلتوت حتى أن الشيخ محمود شلتوت بقيمته العلمية والدينية احترامًا للوالد كان يزوره بالفندق الذي كنا نقيم فيه بالقاهرة، وبعدما اطلع الوالد على نهضة التعليم الديني في مصر تحدث مع الشيخ جاسم والشيخ علي بشأن إعادة افتتاح المعهد الديني مرة أخرى، على أساس أنه مدرسة لها نظام امتحانات ومناهج ينتهي فيما بعد شهادة دراسية ثانوية تؤهل الطلاب للالتحاق بالأزهر الشريف بمصر، ومن الممكن أن نسوي لهم مقابلات ونساعدهم في هذا الأمر، وقد أعيد افتتاح المعهد الديني عام ٦٠ – ٦١ ودرسنا فيه ما بقي لنا من المرحلة الإعدادية وأنهينا فيه الدراسة حتى المرحلة الثانوية وفي الحقيقة كان معهدًا قويًّا جدًّا ومناهجه قوية ومتشعبة شرعية وعربية بجميع الفروع؛ وذلك لأنك تدرس النحو والصرف والبلاغة وكانت كل مادة منفصلة ولها امتحان منفصل بالإضافة إلى العلوم الشرعية من فقه وحديث وتاريخ إسلامي ونبوي بالإضافة إلى المواد التي تدرس في المرحلتين الثانوية والإعدادية وهي المواد الاجتماعية بكل فروعها والرياضيات والفلسفة والمنطق، وفي البدايات لم يكن لدينا سوى الفرع الأدبي، لكن فيما بعد أصبح لدينا الفرع العلمي وإلى الآن المعهد الديني مستمر، لكن ربما هو الآن مقتصر على طلاب المنح القادمين إلينا من الخارج، والمنهج بطبيعة الحال اختلف مع تطور التعليم [١].

ولو ابتعدنا عن السياسة بألاعيبها ومشكلاتها المعقده فلن تجد منزلا عربيًّا إلا وحصل أحد أبنائه على شهادته العليا من إحدى الجامعات المصرية، أو على الأقل تعلموا فى

(١) http://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=٦١٩

مراحل التعليم الأساسي على أيدى معلمين مصريين سنوات طويلة، تحولت فيها القاهره لقبلة الطلاب الباحثين عن مستوى تعلمى جيد وشهادات معتمدة ومدرسين على أعلى درجات الكفاءة مستفيدين من الريادة المصرية ليست فقط على المستوى السياسى وإنما على شتى المستويات سواء السياسة أو التعليمية أو الرياضية أو الفنية أو الأدبية... ومن هؤلاء القطريين الذي تعلموا في مصر:

الأستاذ الدكتور على محي الدين القرة داغي الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ومن النساء القطريات: الأستاذة الدكتورة عائشة يوسف المناعي عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر ونائب رئيس البرلمان العربي والأستاذة الدكتورة حصة عبدالعزيز السويدى أستاذ مشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، والأستاذة الدكتورة وهيا تامر مفتاح البادى رئيس قسم أصول الدين والأستاذة الدكتورة حصة أحمد عبد الله الغزال أستاذ مشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية . وأيضا الأستاذ الدكتور مسلم سالم على الوهيبى أستاذ مساعد بكلية الشريعة بقطر والأستاذ الدكتور مبارك بن عبدالله بن الراشدى أستاذ مشارك وصالح بن أحمد بن سعيد الصوافى خبير بمكتب نائب الرئيس للبحث العلمى... وغيرهم كثير.

ولقد تميزت العلاقات التربوية والثقافية بين البلدين بالتعاون والاحترام المتبادل، ويحكم التعاون التربوي بين البلدين:

اتفاقية التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي بين دولة قطر وجمهورية مصر العربية القاهرة- يناير ١٩٩٠م

وإلى القارئ الكريم نص هذه الاتفاقية:

إن حكومة دولة قطر، وحكومة جمهورية مصر العربية، إيماناً منهما بتجسيد آمال الدولتين في إقامة علاقات قادرة على إطلاق طاقات الكشف والإبداع والابتكار والعطاء لدى شعبيهما، ورغبة منهما في توطيد أواصر الأخوة العربية والإسلامية والتعاون بين بلديهما في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية، ومسايرة لروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتطلعات شعبيهما نحو مستقبل أفضل، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين، قررتا عقد هذه الاتفاقية:

أولا: في مجال التعليم العام

المادة (١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز وتوطيد العلاقات التي تربط بين بلديهما في المجالات العلمية والتربوية والثقافية والبحثية وتحقيق مستويات تربوية وتعليمية موحدة ومتقاربة بينهما في المجالات الآتية:

- المراحل الدراسية المختلفة في التعليم العام.
- التقنيات التربوية.
- المناهج والكتب الدراسية.
- نظم الامتحانات.
- معادلة الشهادات.

المادة (٢)

يتبادل الطرفان المتعاقدان- ضمن شروط يتفقان عليها- الخبراء التربويين في مراحل التعليم المختلفة لإلقاء المحاضرات والقيام بالدراسات والأبحاث في المجالات التربوية والتعليمية.

المادة (٣)

يقدم كل طرف للطرف الآخر خبراته في مجالات إعداد المعلمين وتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم الفني والتربية الخاصة ورعاية الموهوبين.

المادة (٤)

يوفر كل طرف للطرف الآخر وفي حدود الإمكانات المتاحة فرص التدريب في مختلف المجالات التربوية، كذلك فرص المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقد في بلد الطرف الآخر.

كما يتبادل الطرفان البرامج المعدة للدورات التدريبية المتميزة التي ينوي عقدها في بلده في كل عام دراسي.

المادة (٥)

يعمل كل طرف على تضمين مناهجه المدرسية قدرًا كافيًّا عن تاريخ وجغرافية وثقافة الطرف الآخر، بالشكل الذي يسمح بتكوين فكرة صحيحة وسليمة عن البلدين.

المادة (٦)

يعمل الطرفان على تعميق الصلات بين المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والبحثية في بلديهما على مختلف المستويات وذلك عن طريق تبادل الخبرات والمشورات والدراسات والبحوث وزيارات المختصين، بالشكل الذي يسهم في تطوير وتحديث العملية التربوية والتعليمية لديهما.

المادة (٧)

يتعاون الطرفان في تبادل الخبرة في مجالات الأنشطة والخدمات الاجتماعية التربوية.

المادة (٨)

يعمل الطرفان على تنمية وتوثيق علاقات التعاون الفني والثقافي والمدرسي في النواحي الآتية:

- تبادل الفرق الموسيقية والمسرحية المدرسية.
- إقامة المعارض الفنية من رسوم وأشغال يدوية في كلا البلدين.
- التعاون في مجال المكتبات المدرسية.
- تبادل التجارب والنماذج في مجال الوسائل التعليمية وبرامج التلفزيون التربوي.
- تبادل الزيارات والرحلات الطلابية والفرق الرياضية المدرسية.

ويتم ذلك في حدود الإمكانات المتاحة في كلا البلدين وبالطرق التي يتم الاتفاق عليها.

المادة (٩)

يُسهِّل كل طرف للطرف الآخر الحصول على الوثائق والمخطوطات التربوية وتبادلها أو استعارتها أو تدقيقها، وكذلك تيسير عمليات التصوير الميكروفيلمي فيما بينهما، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدين.

المادة (١٠)

يعمل الطرفان على تنسيق جهودهما في ميادين التعاون الثقافي والتربوي العربي والإسلامي والدولي، وكذلك تنسيق المواقف بين اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم والشعبة القومية المصرية لليونسكو.

ثانيا: في مجال التعليم العالي والعلمي

المادة (١١)

يخصص كل طرف للطرف الآخر عدداً من المنح والمقاعد الدراسية في جامعاته ومعاهده العلمية طبقاً للحاجة، وفي حدود الإمكانات والنظم المعمول بها في كلا البلدين.

المادة (١٢)

يتبادل الطرفان الأساتذة والمحاضرين الجامعيين للعمل أو إلقاء المحاضرات وعقد الندوات وفق شروط يتفق عليها.

كما يتعاون الطرفان في مجال التعليم الجامعي وذلك عن طريق تبادل المعلومات والنشرات العلمية والمجلات والمخطوطات والمطبوعات وقوائم البحوث والدراسات العلمية والأدبية والقوانين والنظم وزيارة الخبراء والمختصين.

المادة (١٣)

ينظم الطرفان لقاءات وزيارات بين الفرق الرياضية والفنية الجامعية.

المادة (١٤)

يشجع الجانبان تنمية علاقات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي عن طريق تبادل الأبحاث والباحثين.

ثالثا: في مجال البحث العلمي

المادة (١٥)

يشجع الجانبان التعاون فيما بينهما في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي ذات العلاقة بالتنمية في بلديهما على أن يتضمن ذلك ما يلي:

– تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

– تدريب الباحثين والمساعدين والفنيين من الجانبين في مجالات علمية مختلفة.

– تبادل الزيارات بين المسئولين والباحثين والخبراء والفنيين في المجالات العلمية المختلفة لفترات قصيرة لأغراض تبادل الآراء والتشاور ووضع البرامج العلمية للتعاون.

– تنظيم المؤتمرات والدورات والحلقات والندوات العلمية بما يعود على الجانبين بالفائدة المتبادلة.

– وضع وتنفيذ برامج لبحوث مشتركة تهم الجانبين وفق منهاج ومتطلبات العمل الذي يتم الاتفاق عليه بين الجانبين.

رابعا: أحكام عامة

المادة (١٦)

(أ) يتم تحديد أعضاء الوفود والمشاركين في الندوات والدورات وسائر ما يتعلق بتبادل الزيارات بين الجانبين، وكذلك مواعيد انعقاد هذه الندوات واللقاءات ومددها برسائل متبادلة بين الطرفين، على أن يتم إعلان الطرف الآخر قبل الموعد بشهر على الأقل.

(ب) في تطبيق المواد والبنود الواردة في هذه الاتفاقية تتكفل الدولة الموفدة بنفقات سفر وفدها إلى البلد المضيف ذهاباً وإياباً.

وتتحمل الدولة المضيفة الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج لوفود الدولة الأخرى وفق القواعد المعمول بها في البلدين.

المادة (١٧)

تنفيذاً لأحكام هذه الاتفاقية تشكل لجنة مشتركة يرأس الجانب القطري فيها وكيل وزارة التربية والتعليم ويرأس الجانب المصري وكيل وزارة التربية والتعليم، وتجتمع بصفة دورية في مدينة الدوحة ومدينة القاهرة مرة كل سنة، ويكون أول اجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية، وتختص اللجنة المشتركة بالآتي:

(أ) إعداد مشروعات البرامج المفصلة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وتحديد الالتزامات والتكاليف المترتبة عليها، تمهيداً لاعتمادها من الجهات ذات الاختصاص.

(ب) تفسير ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية وتقويم النتائج المترتبة على ذلك.

(ج) اقتراح أوجه جديدة للتعاون بين الطرفين في المجالات التي تشملها الاتفاقية.

وترفع اللجنة المشتركة توصياتها إلى الوزراء المختصين في كلا البلدين لإصدار القرارات اللازمة بشأن البرامج التنفيذية للاتفاقية. وتصبح هذه القرارات نافذة بعد اعتمادها وفقاً للقوانين المعمول بها في كل من البلدين.

المادة (١٩)

يصدر الوزراء المختصون في كلا البلدين:

القرارات الخاصة بتعيين ممثليها في اللجنة المشتركة خلال شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية.

المادة (٢٠)

يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ:

تبادل وثائق التصديق وتبقى نافذة لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدد مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها، وذلك قبل انتهاء مدتها السارية بستة أشهر على الأقل.

ولا يؤثر انتهاء الاتفاقية على المشروعات التربوية القائمة أو المستمرة.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة القاهرة

بتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ الموافق ١٩٩٠/١/٢٢م

من نسختين أصليتين، وقعهما الطرفان واحتفظ كل منهما بواحدة.

عن/ حكومة دولة قطر	عن/ حكومة جمهورية مصر العربية
د. عبد العزيز عبد الله تركي	**د. أحمد فتحي سرور**
وزير التربية والتعليم	وزير التعليم

الجالية المصرية في قطر:

تضم الجالية المصرية في دولة في قطر عدة آلاف يعملون في شتى القطاعات في قطر، ويسهمون مع غيرهم في تطويرها.. وتؤدي البعثة التعليمية هناك دورا مهما في الأنشطة التربوية والتعليمية..

المحور الخامس

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر والإمارات العربية المتحدة

الإمَارَات العَرَبيّة المُتّحِدة هي دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا مطلة على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي، لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان.

تأتي تسمية الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحادا فيما بينها وهي: إمارة أبوظبي، وإمارة دبي، وإمارة الشارقة، وإمارة رأس الخيمة، وإمارة عجمان، وإمارة أم القيوين، وإمارة الفجيرة .

وقبل ١٩٧١م، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة باسم الإمارات المتصالحة أو ساحل عمان المتصالح، في إشارة إلى هدنة في القرن ١٩ بين المملكة المتحدة والعديد من شيوخ العرب، كما تم استخدام اسم "ساحل القراصنة" في إشارة إلى الإمارات في المنطقة من ١٨ إلى القرن ال ٢٠ في وقت مبكر.

ويتكون النظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة، استنادا إلى دستور عام ١٩٧١م من عدة هيئات مرتبطة بشكل معقد. والإسلام هو الدين الرسمي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

تأتي في المرتبة السابعة في العالم من حيث احتياطياتها النفطية، ودولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك واحدا من أكثر الاقتصادات نموًّا في غرب آسيا، ويحتل اقتصاد الإمارات المرتبة الثانية والعشرين على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد، وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية، وتحتل المرتبة الثانية والثلاثين عالميا.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تصنف على أنها ذات الدخل المرتفع والاقتصاد النامي من خلال صندوق النقد الدولي.

نظام الحكومة في الإمارات العربية المتحدة هو نظام ملكي دستوري مع نظام الحكم الرئاسي.

ودولة الإمارات عضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ودولة عضو في جامعة الدول العربية. وعضو في الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة أوبك، ومنظمة التجارة العالمية.

تاريخ العلاقات بين مصر والإمارات العربية المتحدة:

ترتبط مصر بعلاقات وثيقة مع دولة الإمارات انطلاقًا من اقتناع مشترك بين الطرفين للمصالح المشتركة والاعتماد المتبادل، وإيمانًا بأهمية واستقرار الطرفين، كانت مصر من أولى الدول التي أيدت بشكل مطلق الاتحاد فور إعلانه عام ١٩٧١م، ودعمته كركيزة للأمن والاستقرار دوليًا وإقليميًا، وإضافة لقوة جديدة للعرب.

وقد أدركت الإمارات كذلك أهمية مصر فكان موقف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة سابقًا، في حرب أكتوبر ١٩٧٣م باتخاذه قراره التاريخي بدعم المعركة القومية حتى آخر فلس في خزينته، وقال كلمته المشهورة: "ليس المال أغلى من الدم العربي، وليس النفط أغلى من الدماء العربية.

واستمرارًا لمساندة مصر، أكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن أهمية دور واستقرار مصر بقوله: "إنها قلب الأمة العربية النابض".

وقد أكد السفير إيهاب حمودة سفير جمهورية مصر العربية لدى الإمارات، أن أمن واستقرار الإمارات ودول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لمصر، واصفاً الموقف القوى لدولة الإمارات بـ "الداعم لمصر بلاحدود" منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو، والذي أسهم في إنجاح ثورة الشعب المصري وتثبيت أركانها، وكذلك زاد من قدرة الدولة المصرية على الصمود أمام التحديات الخارجية والداخلية، وقدرتها أيضاً على محاربة الإرهاب.

وسعيًا إلى توثيق أواصر روابط الأخوة القائمة على إدراك الطرفين لأهمية التضامن والعمل العربي المشترك، اتسمت العلاقات المصرية – الإماراتية بتواصل مستمر بين البلدين وكبار مسئوليها، قائم على التعاون المشترك والاستثمارات المتبادلة[١]

(١)موقع وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، تاريخ نشر الوثيقة ٤ سبتمبر ٢٠١٤م

العلاقات التربوية والثقافية والدينية بين مصر والإمارات:

تطور التعليم في الإمارات ودور مصر في دعمه:

عاش المغفور له –بإذن الله– الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تجربة الاتحاد قلبًا وقالبًا، واعتبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، التعليم من أولويات التنمية، إذ قال :إن الشباب هم ثروة الأمم الحقيقية؛ لذا لم يبخل على جميع المشاريع التي أخذت تنهض بالتعليم تدريجيا، لينشأ جيل مؤهل قادر على العطاء وخدمة الوطن، فعند قيام الاتحاد عام ١٩٧١م، لم تكن الخدمات التعليمية قد وصلت لكثير من القرى والحواضر، ولم يكن عدد الطلاب في الدولة يتجاوز الـ ٢٨ ألف طالب، وكان على من يرغب في إتمام تعليمه بعد الدراسة الثانوية يُبْتعث إلى الخارج سواء إلى إحدى الدول الأجنبية أو العربية للحصول على الشهادات العليا على نفقة الدولة، في الوقت نفسه عملت القيادة على إيجاد البنية التحتية. وقد أنشئت المدارس والجامعات في القطاعين: الحكومي والخاص في جميع إمارات الدولة، ويمكن رصد نتائج عملية تطوير التربية والتعليم في الإمارات بمقارنة بسيطة، إذ نجد أن نسبة الأمية بين الرجال في عام ١٩٧٥ م بلغت ٥٤.٢% مقابل ٤٥,٨% للنساء، لكنها تغيرت في عام ١٩٩٨، وأصبحت ٢٢.٩% للرجال و٧٧.١% للنساء [١].

ونشير هنا إلى تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، وفقا لما جاء في الموسوعة الإلكترونية لدولة الإمارات.

التعليم في الإمارات منذ بداية القرن العشرين وحتى ١٩٥٣م

تعليم الكتاتيب:

يتحمل مسؤولية التعليم في (الكُتّاب) المطوع الذي كان يعلم الطلاب شيئًا من القراءة والكتابة، وتلاوة القرآن الكريم، وأصول الدين، وبعض مبادئ الحساب. وكان بعض المطاوعة يعرف المسائل الفقهية، وعلوم القرآن، والأحاديث النبوية الشريفة، ويستطيع إمامة

(١) الإمارات العربية المتحدة http://ar.wikipedia.org/wiki

الناس في المسجد، وإجراء العقود كعقود الزواج؛ وعندها يسمى: (شيخ علم) ويصبح هذا لقبه الذي يُعرف به بين الناس.

التعليم في الإمارات منذ ١٩٥٣ – ١٩٧١م:

وظل التعليم يتطور حتى قام النظام التعليمي في الإمارات ١٩٥٣ – ١٩٧١ على أسس علمية وتربوية، معتمدًا على التخطيط لجميع نواحيه؛ فالمقررات الدراسية أصبحت متنوعة وتساير عصرها، والمراحل الدراسية توزعت بين ثلاث مراحل:

- الابتدائية: ٦ سنوات.
- الإعدادية: ٣ سنوات.
- الثانوية: ٣ سنوات.

ولا تقتصر المناهج على المحتوى الدراسي فحسب، بل تضمّنت أنشطة رياضية وفنية مساندة، وقد تولى مسؤولية التعليم في هذه الفترة معلمون من أبناء الدول العربية والخليجية: (مصر، الكويت، قطر، البحرين، الأردن، فلسطين...)، وكان إلى جانبهم إخوانهم من دولة الإمارات العربية المتحدة. وأصبح التعليم في أبوظبي يخضع لإشراف إدارة التعليم، ومتابعة الحكومات المحلية، ودوائر المعارف التي أنشئت في الدولة، ويخضع في الإمارات الشمالية لإشراف البعثات العربية:(المصرية، الكويتية، البحرينية، القطرية).

وتركزت معظم المدارس في الإمارات الكبرى الثلاث: أبو ظبي ودبي والشارقة؛ وذلك بسبب اكتشاف النفط فيها...، هذا إضافة إلى تزايد عدد سكان هذه الإمارات؛ نتيجة تدفق الوافدين إليها للعمل في القطاعات النفطية... واعتبرت هذه المدارس نظامية؛ لأنها كانت خاضعة للإشراف الحكومي. وكان جميع المعلمين تقريبًا ينتمون إلى البعثات العربية: المصرية والكويتية والقطرية، التي توزَّعت على كافة الإمارات، باستثناء أبو ظبي التي كان للأردن الحصة الكبرى فيها...وانسحب ذلك طردًا على مناهج التعليم...إلّا أن المنهج الغالب كان المنهج الكويتي"[٧].

التعليم في ظل الاتحاد ١٩٧١م حتى الآن:

التعليم الحكومي:

لقد شكل قيام الاتحاد عام ١٩٧١م منعطفًا بارزًا في مسيرة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد أولى المغفور له– بإذن الله– الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التعليم عناية كبيرة؛ وهو يؤمن ببصيرته النافذة ورؤيته الثاقبة وسياسته الواعية، أن المستقبل يفتح ذراعيه لمن يمتلك ناصية العلم ويلج إلى بوابة المعرفة؛ فبالعلم يرتقي الإنسان، وبه يعلو البنيان، وبه أيضًا تخضرّ الصحراء، ويزيد النماء. بالعلم يطيب العيش لمن أراد النهضة والتقدم والازدهار؛ وقد جاءت الكثير من التشريعات الرائدة التي تجعل العلم حقًّا للجميع.

مادة: "التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع،وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية، ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاءعلى الأمية."

وهكذا عاشت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م مرحلة تعليمية جديدة؛ فقد حدثت قفزة كبيرة في مجال التعليم؛ فتأسست الوزارات الاتحادية، ومنها وزارة التربية والتعليم والشباب– ثم سُميت وزارة التربية والتعليم– التي حملت على عاتقها مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة، وانتشرت المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل، وشاركت البعثات التعليمية القادمة من مختلف البلدان العربية دولة الإمارات في نهضتها الناشئة؛وسارعت لتسهم في تطور التعليم الحديث، مما أدّى إلى زيادة نسبة المتعلمين في الدولة،وتسارعت الخطا للقضاء على الأمية.

السلم التعليمي في دولة الإمارات:

جاء الاتحاد؛ ليوحِّد بين الأنظمة التعليمية الحكومية في الدولة؛ حيث كان السلم التعليمي في أبو ظبي يختلف عنه في بقية الإمارات الشمالية؛ فالتعليم الحكومي في أبو ظبي كان يشمل أربع مراحل تعليمية:

١– الروضة، ويكون عمرالمتعلم فيها: ٤–٥ سنوات، ومدتها: سنتان.

٢– الابتدائية، ويكون عمرالمتعلم فيها: ٦–١١ سنة، ومدتها: ٦ سنوات.

٣- الإعدادية، ويكون عمرالمتعلم فيها: ١٢-١٤، ومدتها: ٣ سنوات.

٤- الثانوية، ويكون عمرالمتعلم فيها: ١٥-١٧ سنة، ومدتها: ٣ سنوات.

أمّا في الإمارات الشمالية فقد كان التعليم الحكومي يبدأ برياض الأطفال، ثم يتوزع بين ثلاث مراحل تعليمية، كل مرحلة تستغرق أربع سنوات:

١- الابتدائية ٤ سنوات.

٢- المتوسطة ٤ سنوات.

٣- الثانوية ٤ سنوات.

" تغير السلم التعليمي في دولة الإمارات بناء على القرار الوزاري رقم(٩٦٣) لسنة ٢٠٠٢م، ويتكون من مرحلتين

١) المرحلة الأساسية وتتألف من:

أ- الحلقة الأولى:

وتتألف من مستويين اثنين:

المستوى الأول: يضم الصفوف (الأول والثاني والثالث).

المستوى الثاني: يضم الصفين (الرابع والخامس).

ب- الحلقة الثانية:

وتتألف من مستويين: المستوى الثالث: يضم الصفين: (السادس والسابع). المستوى الرابع: يضم الصفين: (الثامن والتاسع). وهذه المرحلة إلزامية في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي للصفوف من (١-٩).

٢) المرحلة الثانوية:

وهي المستوى الخامس من السلم التعليمي، وتضم الصفوف (العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر).

أنواع التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة:

التعليم العام: يتم تمويله كاملًا من قبل الحكومة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ فهي مسؤولة عن بناء المدارس، وصرف رواتب المعلمين، وإصدار الكتب المدرسية، وتوفير وسائل النقل للطلاب، وغيرها من النفقات الكثيرة التي تدفع بالعملية التعليمية إلى الأمام، وقد أنفقت الدولة ٣٣% من الميزانية الوطنية على التعليم في عام ٢٠٠٧م والتعليم العام متاح لجميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة مجانًا، ويعد إلزاميًا في التعليم الأساسي حتى الصف التاسع. وتتبنى وزارة التربية والتعليم بعضًا من الخطط التطويرية المستقبلية؛ وذلك في السنوات العشرين القادمة، وهي بهذا تسعى للوصول بالتعليم إلى مستويات عالمية تعتمد العلوم المتقدمة والتكنولوجيا.

التعليم الخاص: أتى متممًا لجهودالتعليم العام، وموفرًا التعليم لكثير من الطلاب الذين يدرسون في دولة الإمارات، ومهتمًّا بتعليم اللغات الأجنبية لكثير من المواطنين وأبناء الجاليات المختلفة، بالإضافة إلى اعتماده مناهج متنوعة لبعض المواد، مثل: العلوم والرياضيات وغيرهما.

التعليم الديني: وهو أقدم أنواع التعليم، وقد تأسس أول معهد ديني في إمارة دبي عام ١٩٦٢م، ثم تأسس معهد آخر في مدينة العين عام ١٩٦٧م، وآخر في رأس الخيمة ١٩٦٧م، أمّا في عجمان فقد تأسس المعهد العلمي الإسلامي عام ١٩٦٩م وكانت هذه المدارس الدينية تهدف إلى الجمع بين العلوم الشرعية والمواد العلمية.

التعليم الفني: أنشئت أول مدرسة صناعية في الشارقة عام ١٩٥٨م، وأنشئت مدرسة دبي الصناعية عام ١٩٦٤، ثمّ مدرسة رأس الخيمة الصناعية عام ١٩٦٩م، أمّا مدرسة رأس الخيمة الزراعية فقد أنشئت عام ١٩٦٠م وتضم المرحلتين الإعدادية والثانوية فقط.

تعليم الكبار: أنشئ أول مركز لتعليم الكبار عام ١٩٥٦م برعاية دولة الكويت الشقيقة، واهتمت البرامج التعليمية المقررة في تعليم الكبار بمحو الأمية، وتثقيف الكبار، وإعادة تأهيلهم؛ليستطيعوا مواكبة التطورات الحديثة في مجتمعهم،ثمّ قامت الدولة باعتمادبرنامج شامل لمحو الأمية بالتعاون مع جمعية اتحاد المرأة[1].

---

(١) التعليم في الإمارات: الموسوعة الإلكترونية لدولة الإمارات

تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة: كما أنشئت دائرة خاصة، تابعة لوزارة التربية والتعليم تهتم بتطوير تعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لاحتلال مواقع إيجابية منتجة في المجتمع، وبدأت هذه الدائرة بتحقيق إنجازات، منها مثلاً: مزرعة تدار بالكامل من قبل مجموعة من المعاقين جسديًّا، سميت بمركز زايد الزراعي للمعاقين، وهو من المشاريع الناجحة. وقد حظي هذا المشروع باهتمام وثناء دوليين .

مدارس الغد :في إطار مواكبة استراتيجية الحكومة الاتحادية، حرصت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تنفيذ برنامج مشترك للتخلص من برامج التقوية التي تطرحها الكليات والجامعات، بحيث يكون الطالب عند تخرجه من الثانوية العامة قادراً على مواصلة التعليم العالي في الكليات والجامعات دونما حاجة إلى هذه البرامج. وقد تم تشكيل فرق عمل تضم أعضاء من وزارة التربية والتعليم وجامعة الإمارات وجامعة زايد وكليات التقنية العليا، وجار حاليًّا العمل على إعداد خطط لتطوير كافة جوانب العمل في المدارس وتطبيقها بدءًا من العام الدراسي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م .

خطة استراتيجية جديدة :في ضوء استراتيجية الدولة الجديدة وضعت وزارة التربية والتعليم جزئيتها في الاستراتيجية العامة[١] للارتقاء بمستوى التعليم إلى المستويات والمقاييس الدولية تتماشى مع توجهات الاستراتيجية الوطنية الجديدة للدولة.. والجدول التالي، يوضح:

(١) تطوير التعليم: موقع وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة

مؤشرات التعليم في الإمارات العربية المتحدة[١]

تابع - دولة الإمارات العربية المتحدة
Cont. - United Arab Emirates

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage 10 Years and + (%)	5.3	2009	نسبة الأمية 10 سنوات فأكثر(%)
Male (%)	4.8	2009	ذكور (%)
Female (%)	6.1	2009	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	56.6	2009	نسبة الإناث إلى الذكور من المعلمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students	811 849	2011/10	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل
Kindergarten (%)	16.1	2011/10	رياض الأطفال (%)
Primary (%)	41.5	2011/10	ابتدائي (%)
Preparatory (%)	26.5	2011/10	إعدادي (%)
Secondary (%)	16.0	2011/10	ثانوي (%)
Others (%)	0.1	2011/10	أخرى (%)
Ratio of Female to Male Kindergarten(%)	93.3	2011/10	نسبة الإناث إلى الذكور رياض الأطفال(%)
Ratio of Female to Male Primary(%)	94.5	2011/10	نسبة الإناث إلى الذكور ابتدائي (%)
Ratio of Female to Male Preparatory(%)	95.4	2011/10	نسبة الإناث إلى الذكور إعدادي (%)
Ratio of Female to Male Secondary(%)	103.2	2011/10	نسبة الإناث إلى الذكور ثانوي (%)
Number of Teachers	50 786	2011/10	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	16	2011/10	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	34 512	2011/10	عدد الفصول
Number of Students Per Class	24	2011/10	عدد الطلاب لكل شعبة (فصل)
No. of Students at High Education	109 435	2012/11	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	135.7	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق (%)
Ministry of Educat. Budget of Gov. Budget (%)	...	...	موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة (%)

(١) المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، جامعة الدول العربية، (مرجع سابق)، ص ٢٢

هذا وتحظى العلاقات التربوية والثقافية بين البلدين (مصر والإمارات) باهتمام كبير في السياق الشامل لدعم العلاقات بينهما، ولا شك أن القبول الإماراتي بما تحمله الثقافة المصرية من مضامين حضارية وفنية مختلفة قد ساعد على أن تصل هذه الرسالة المصرية إلى المواطن الإماراتي، وفى هذا الإطار يتم سنويًّا تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية المصرية بدولة الإمارات سواء على صعيد الفرق الفنية أو المشاركة في معارض الكتب، فضلاً عن تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين في المجال الثقافي.

أما على صعيد التعاون والبحث العلمي بين الجامعات والمراكز العلمية، فتوجد اتفاقيات للتعاون بين جامعة الإمارات وبعض الجامعات الحكومية المصرية وجامعة الأزهر، كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين مركز بحوث الصحراء المصري والمركز الدولي للزراعة الملحية والصحراوية بدولة الإمارات؛ بهدف التعاون في مجال تطوير وإدارة الموارد المائية الطبيعية وكذا إجراء الدراسات وتنفيذ المشروعات التنموية في مجالات الزراعة الصحراوية.

وفي إطار تزايد العلاقات الثقافية يحظى الأزهر الشريف بتقدير المسئولين والمواطنين الإماراتيين كمرجع ديني معتدل، كما يرسل الأزهر كل عام في شهر رمضان عشرات من الأئمة والوعاظ لإحياء ليالي الشهر في مختلف إمارات الدولة.. إضافة إلى وجود تعاون بين الأزهر وجامعته ووزارتي الأوقاف في كل من البلدين؛ لإصدار الكتب الدينية والمطبوعات للأزهر الشريف بدعم من الجانب الإماراتي.. كما قامت مؤسسة زايد للأعمال الخيرية بإقامة مركز ثقافي إسلامي في مصر تحت مسمى "مركز زايد للثقافة والتكنولوجيا" تابع لجامعة الأزهر الشريف، بخلاف موافقة المؤسسة أيضا على ترميم عدد من المعاهد الأزهرية، إضافة إلى قيام الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الدولة حاكم دبي بتمويل مشروع إنشاء مكتبة للأزهر الشريف يتم بثها على الانترنت، وترميم وحفظ المخطوطات الإسلامية القديمة الموجودة بجامعة الأزهر.. إلى جانب قيام الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة، بتقديم الدعم لعدد من المشروعات البحثية والعلمية في مصر، منها مبنى دار الوثائق المصرية والمركز العلمي ومكتبة كلية الزراعة بجامعة القاهرة [١].

---

(١) راجع: السيد مشالي: الإمارات نموذج.. للعلاقات العربية– العربية، صحيفة الأسبوع، الأربعاء ٢٠١٣/١١/٢٠، وموقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

الجالية المصرية في الإمارات:

يبلغ عدد أعضاء الجالية المصرية في الإمارات ٢٥٠ ألف مصري تقريبًا، وفقًا لاحصاءات عام ٢٠١٢م وقد قامت الجالية المصرية في الإمارات بدور كبير في دعم العلاقات والارتقاء بالتعليم كما سبق، ويدرس العديد من أبناء الإمارات في مصر في شتى المراحل كما يدرس أبناء مصر العاملين في الإمارات في شتى المؤسسات التربوية الإمارتية، الأمر الذي عزز العلاقات بين البلدين في المجال التربوي.

وللمرأة المصرية دور مهم وبارز في الإمارات، فقد تم افتتاح جمعية سيدات مصر في دبي عام ١٩٩٠ بهدف تنمية الفرد المصري و الأسرة المصرية في الإمارات لخلق عنصر فعال في المجتمع عن طريق تنظيم الفعاليات و الأنشطة المتخصصة، وتنمية مهارات العامل المصري داخل الدولة ليصبح وجهة مشرفة لبلده في سوق العمل وفي التربية والتعليم داخل الإمارات.

***

المبحث السادس

العلاقات التربوية والتعليمية بين مصر وسلطنة عُمان

سَلْطَنَة عُمان دولة تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا. لها حدود مشتركة من الشمال الغربي مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب مع اليمن، ولديها شاطئ يبلغ طوله حوالي ٣٢٠٠ كم مطل على بحر العرب والخليج العربي.

وتنتج من النفط: حوالي ٩٠٤.٧٠٠ برميل يوميًّا، والاحتياطي النفطي: ٥.٨ بليون برميل، أما احتياطي الغاز الطبيعي: حوالي ٢٤.٤٠ تريليون قدم مكعب، في حين يبلغ احتياطي النحاس: حوالي ١٥ مليون طن، أما المخزون السمكي: فيصل ٤.٧٧ مليون طن[١].

وتبلغ مساحة سلطنة عمان٣٠٩.٥٠٠ كم مربع، وعاصمتها مسقط، ودينها الإسلام، ولغتها الرسمية اللغة العربية وتستخدم اللغة الإنجليزية بشكل واسع، وعُملتها الريال العُماني (١ريال = ٢.٦ دولار أمريكي)، (١ ريال = ١.٨يورو)، وتضم السلطنة ١١ محافظة مقسمة إلى ٦١ولاية[٢]. والعيد الوطني للبلاد يصادف ١٨ نوفمبر من كل عام.

أما عن عدد السكان فقد كشفت أحدث الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، أن إجمالي عدد سكان السلطنة المسجلين وفقا لعام ٢٠١٣م بلغ (٣,٨٥٥,٠٠٠) نسمة، تتوزع على (٢,١٧٢,٠٠٠)، بنسبة ٥٦% عمانيين، و (١,٦٨٣,٠٠٠) بنسبة ٤٤% تقريبا وافدين[٣].

ونظام الحكم في عُمان سلطاني وراثي مطلق، ولا يسمح الدستور العماني بالأحزاب السياسية، بينما حق الانتخاب مكفول لكل مواطن عُماني بلغ الواحدة والعشرين من عمره؛ لاختيار أعضاء مجلس الشورى. وتتمتع عُمان بوضع سياسي واقتصادي مستقر، وتشتهر

---

(١) سلطنة عمان: موقع وزارة التربية والتعليم .

(٢) معلومات أساسية عن سلطنة عمان: موقع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بسلطنة عمان.

(٣) راجع: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٤م، نشر: المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان، السكان ص ١.

وانظر: صحيفة اليوم السابع في عددها الصادر يوم الأحد، ١٢ يناير ٢٠١٤م، وجريدة القبس الكويتية في عددها الصادر يوم ١١ يناير ٢٠١٤م

بأنها أحد أهم مراكز المذهب الإباضي، الذي يُعد المذهب الأساسي في الحكم، بالإضافة لوجود المذهب السني والشيعي..

وقد كان العمانيون من بين أول الناس قبولا للإسلام. وخلال السنوات الأولى من البعثة الإسلامية، أدت عُمان دورًا رئيسًا في حروب الردة التي حدثت بعد وفاة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وأيضاً شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة برًّا وبحرًا في العراق وبلاد فارس (إيران) وخارجها. وكان الدور الأبرز لعمان في هذا الصدد من خلال أنشطتها التجارية والملاحة البحرية الواسعة في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية والشرق الأقصى، وخاصة خلال القرن التاسع عشر، عندما ساعدت في إدخال الإسلام إلى المناطق السواحلية، ومناطق عديدة من وسط أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا والصين.

وتولى آل بوسعيد حكم عمان عام ١١٥٤هـ- ١٧٤١م ويعود تاريخ بوسعيد إلى أحمد بن سعيد، الذي عُين مستشارًا لسيف بن سلطان (آخر من حكم عمان من اليعاربة)، فلما رأى اضطراب الأمور في البلاد وضعف الحاكم سيف بن سلطان وتفتت البلاد في عهده، عمل على توحيد الصفوف، وقضى على القوات الفارسية الموجودة بالبلاد، وعلى إثر ذلك بُويع إمامًا للبلاد، وتوالى الأئمة من آل بوسعيد حتى آل الأمر للسلطان قابوس بن سعيد الذي شهدت عُمان في عهدة نهضة عمرانية واسعة. وكان استمرار آل بوسعيد في الحكم لمدة قرنين ونصف القرن قد قدَّم دفعة قوية لدعم الوحدة العمانية، بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤م-١٨٥٦م)، ثم في عهد السلطان قابوس بن سعيد باني نهضة عُمان الحديثة. وآل سعيد هي الأسرة الحاكمة الحالية، والسلطان يعين مجلس الوزراء ويسمى "الدواوين" لمساعدته كما ورد في الموسوعة العالمية الحرة.

تاريخ العلاقات بين جمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان:

تعكس العلاقات المصرية – العمانية نموذجًا مثاليًّا من التفاهم والتنسيق السياسي المشترك والتعاون إزاء مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وتستمد هذه العلاقات قوتها من تعدد جوانب التعاون بين البلدين الشقيقين وتشعبها. وتمثل العلاقات المصرية العُمانية محور ارتكاز مهم على الساحة السياسية العربية، حيث يسعى البلدان دائمًا إلى سياسة حل كل الخلافات بالحوار والتفاوض، وإلى إحلال السلام والاستقرار إقليميًّا ودوليًّا، وعدم التخلي عن أي من الحقوق العربية عامة والفلسطينية خاصة؛ لذلك فإن للدولتين رؤية

واحدة تستهدف تقديم أقصى دعم ممكن لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة.

وعلى المستوى السياسي ترتبط مصر وعُمان بعلاقات سياسية قوية، فهناك تشاور وتنسيق مستمر بين البلدين في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، ويقدر المسئولون العُمانيون على كافة المستويات الدور الذي تقوم به مصر في حل الصراعات والنزاعات في المنطقة.. كما يتم التنسيق بين البلدين في كافة القضايا السياسية المطروحة على المحافل الدولية، وقد قامت مصر بالمبادرة في هذا الشأن في موضوعات مثل مكافحة القرصنة البحرية ورئاسة الناتو، كما تدعم سلطنة عمان الترشيح المصري لعضوية أية مناصب في المنظمات الدولية.

وتشكل الاستثمارات العُمانية جزءا أساسيًّا ومهمًّا من الاستثمارات الخليجية والعربية في مصر، وهناك تعاون ملحوظ بين رجال الأعمال المصريين والعمانيين انعكس على تدفق الاستثمارات العُمانية في مصر وتنشيط أعمال الشركات المصرية بمختلف تخصصاتها على الأراضي العمانية. وقد شهد حجم التبادل التجاري نموًّا ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٨م، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع الواردات المصرية من السلطنة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٨م حوالي ٩.٨٠٢ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت حجم الواردات المصرية من السلطنة ١.٤٩١ مليون دولار أمريكي. وتعد أهم الصادرات العُمانية إلى السوق المصرية المنتجات المعدنية مثل النفط، والحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية، الورق ومصنوعاته، ومنتجات الصناعات الكيماوية. ومن أهم الصادرات المصرية إلى السلطنة خلال عام ٢٠٠٨م: أسلاك النحاس، أطقم غرف النوم والأخشاب، الموصلات الكهربائية، البرتقال، أجهزة ترشيح وتنقية المياه، خراطيم الرش للري والزراعة، البلاط، السيراميك.. وترتبط البلدان بعلاقات في شتى النواحي خصوصًا التربوية والثقافية والدينية [١].

(١) العلاقات المصرية العمانية: الهيئة العامة للاستعلامات – مصر

العلاقات التربوية والثقافية بين مصر وسلطنة عمان:

تطور التعليم في سلطنة عمان ودور مصر في دعمه[١]:

كان التعليم في عُمان محصورًا في الكتاتيب وحلقات المساجد التي كانت تلقن القرآن الكريم وتعلم مبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية والحساب.. ومن أبرز مدارس المساجد التاريخية في عُمان مدرسة الرحيل التي أنشأها العالم محبوب بن الرحيل في صحار، ومدرسة قرية قصرى، ومعهد جامع البياضة بالرستاق، ومدرسة الضرح ببهلا وقد أنشأها أبو محمد عبد الله بن بركة السليمي البهلوي وأنفق عليها من ماله، ومدرسة القلعة في نزوى.

واستمرت المسيرة التعليمية والتربوية من جيل إلى جيل لتخريج العلماء والقادة، حيث كان لهذه المدارس والمساجد الفضل في الأزمنة الغابرة في تخريج العلماء والأدباء والموهوبين الذين أثروا التراث العُماني بكنوز من علوم الفقه والتوحيد، وذخائر اللغة والشعر...

بدايات التعليم النظامي الحكومي:

بدأ التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم النظامي بمعناه الحديث في عام ١٩٣٠م حيث أنشئت مدارس محدودة تخضع للتخطيط والإشراف الحكومي وأخذت تدرس مناهج محددة المحتوى ومتعددة المواد ويدرسها معلمون تم تعيينهم من قبل الدولة ولهذه المدارس إدارة معينة أيضا، وشكلت هذه المدارس على ندرتها أساس التعليم النظامي في عمان قبل عام ١٩٧٠م ومن أشهر هذه المدارس:

١-المدرسة السلطانية الأولى:

وأنشئت عام ١٩٣٠م في عهد السلطان السيد تيمور بن فيصل وبإشراف حكومي وكانت تقع في مسقط ويديرها إسماعيل بن خليل الرصاصي الذي قدم من فلسطين إلى عمان عام ١٩٢٩م وأصبح فيما بعد مديرًا للمعارف في عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور حتى عام ١٩٧٠م.

---

(١) لمزيد من المعلومات، يراجع: كتب الإحصاء التربوي الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وكتاب لمحات عن ماضي التعليم في عمان، وكتاب نهضة التعليم في سلطنة عمان (وعد تحقق) ومجلة الكشفية العمانية عدد نوفمبر ١٩٩٢م، وموقع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان على شبكة المعلومات الدولية.

وقد شارك بعض المدرسين من البلاد العربية خصوصا من مصر في التدريس بهذه المدرسة وتمثلت المواد التي تدرس بها في: القرآن الكريم والتوحيد والفقه واللغة العربية والعلوم والصحة والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية.. وفي هذه المدرسة تأسست نواة الحركة الكشفية الأولى في السلطنة تحديدا عام ١٩٣٢م على يد إسماعيل الرصاصي نفسه حيث كان نشاط الفتية قاصرًا على ممارسة بعض أسس التخييم والرحلات الخلوية القصيرة، ولم يكن هناك أي زي موحد لهؤلاء الأفراد حيث كان رداؤهم المعروف هو الزي العُماني التقليدي مع ارتدائهم للمنديل الكشفي أحيانا.

٢-المدرسة السلطانية الثانية:

حلَّت هذه المدرسة محل المدرسة السابقة ابتداء من عام ١٩٣٥م وكان مقرها منزلا مؤجرا بمسقط، وضمت إلى جانب البنين عددا من البنات، وكانت المدرسة تعمل بنظام اليوم الكامل وتدرس القرآن الكريم والفقه والتوحيد واللغة العربية. وقد حظيت مادة الخط العربي بنوعيه النسخ والرقعة في هذه المدرسة بعناية خاصة لأن الوثائق والمعاملات كانت تكتب آنذاك بخط اليد، كما كان يتم تدريس الأناشيد واللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والحساب والصحة والرياضة البدنية. وكانت الدراسة تبدأ بالصف التمهيدي ثم الأول والثاني والثالث من المرحلة الابتدائية.

٣- المدرسة السعيدية بصلالة:

تعد هذه المدرسة أول مدرسة للبنين بمحافظة ظفار. ويمكن تقسيم ما يتعلق بجوانب التعليم وتطوره في هذه المدرسة إلى عدة فترات، حيث تبدأ الفترة الأولى بافتتاح السلطان السيد سعيد بن تيمور للمدرسة السعيدية بصلالة في شهر (محرم ١٣٥٥ هـ /مارس ١٩٣٦م) وكانت مكونة من ثلاث غرف، خصصت واحدة منها للطلاب الصغار، والثانية ضمت الكبار، وأما الغرفة الثالثة فقد استخدمت كمخزن. وقد اقتصر التعليم في هذه المدرسة على القرآن الكريم والتجويد وتعليم أمور الدين اليسيرة وبخاصة ما يتعلق منها بأركان الإسلام الخمسة بالإضافة إلى القراءة والكتابة إلى جانب العمليات الأربع للحساب (الجمع والطرح والضرب والقسمة)، وقد شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة كان أهمها عام ١٩٥٥م حيث تم بناء مبنى جديد لها صمم لأغراض التعليم ولم يكن مجرد مكان مؤجر كسابقتها من المدارس.

٤- المدرسة السعيدية بمسقط:

تم افتتاح هذه المدرسة في عام ١٩٤٠ م وبافتتاحها توقفت أنشطة المدارس السابقة عنها في مسقط لتبدأ مرحلة أكثر تطورا من التعليم النظامي الحكومي والذي يتم في مبان مدرسية أعدت خصيصا لهذا الغرض واشتملت على فصول دراسية وغرف للإدارة والمدرسين وتكونت من مرحلتين دراسيتين: الأولى مرحلة ما قبل الابتدائي ومدتها سنتان تمهيديتان، والثانية هي المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، يمنح الناجحون فيها الشهادة الابتدائية التي تصدرها دائرة المعارف، وقد قام بالتدريس فيها عدد من المدرسين العمانيين وآخرون من الدول العربية وعلى رأسها مصر، وكانت الكتب الدراسية التي يتم تدريسها في المدرسة السعيدية بمسقط تُجلب من مصر وفلسطين مثل: كتب النحو الواضح والقراءة الرشيدة، أما كتب الرياضيات والعلوم والتاريخ والجغرافيا وبعض كتب اللغة العربية فكانت توفر من لبنان، وحظيت مادة التربية الإسلامية بقدر كبير من الاهتمام بين المواد الدراسية فإلى جانب القرآن الكريم كان هناك كتاب (تلقين الصبيان..ما يلزم الإنسان) للشيخ العلامة نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، وكانت المدرسة تدرس أنشطة لاصفية شملت التمثيل والرياضة البدنية والرحلات.

وتأكيدا لأهمية مادة الخط العربي، قام السلطان السيد سعيد بن تيمور في عام ١٩٤٤م بإهداء طلبة المدرسة مجموعة من كراسات الخط العربي تعرف بمجموعة السلاسل الذهبية، وهي المجموعة التي أعدها نجيب الهواويني الخطاط الخاص بالملك فؤاد الأول ملك مصر، أهداها إلى السلطان تيمور بن فيصل في عام ١٩٣١م.

٥-المدرسة السعيدية بمطرح:

أنشئت هذه المدرسة بمطرح وافتتحت في نوفمبر عام ١٩٥٩م وكان مقرها آنذاك في بيت المنذري بحارة الشمال بمطرح لمدة عام دراسي واحد وبضعة أشهر من العام التالي، وبدأت الدراسة بهذه المدرسة بحوالي مائتي طالب في صفوف التمهيدي والأول والثاني الابتدائيين.

وفي ديسمبر عام ١٩٦٠م انتقل مقر المدرسة إلى مبنى أنشئ خصيصًا لها، في الموضع الذي تتواجد به حاليا، وافتتح بها في العام نفسه صفان آخران للثالث والرابع الابتدائيين. وخلال سنتين بعد ذلك اكتملت المرحلة الابتدائية حتى الصف السادس

الابتدائي، وأصبح الناجحون من هذا الصف يتخرجون ويحصلون على الشهادة الابتدائية. وقد تخرجت أول دفعة عام ١٩٦٣ م. وكان لهذه المدارس المذكورة رغم جهودها المتواضعة إلى جانب حلقات المساجد الفضل الكبير في تخريج العديد من المثقفين والعلماء والأدباء الذين كان لهم الفضل في تنشيط الحركة الثقافية والفكرية في السلطنة وإغناء التراث العُماني بكنوز من العلوم المختلفة بمساعدة البعثات التعليمية خصوصا من مصر.

وإلى جانب مدارس التعليم النظامي الحكومي كانت توجد المدارس النظامية الخاصة [١] وقد قدمت خدمات تعليمية جليلة..

وظل أمر التعليم يتطور إلى أن أشرقت شمس العلم من جديد على عُمان عندما تسلم حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الحكم في البلاد في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠م، حيث اعتبر نشر التعليم وتعميمه بالبلاد من أهم الأهداف الحيوية للنهضة العُمانية، فقد كان السواد الأعظم من الشعب العماني محروما من التعليم قبل عام ١٩٧٠م ماعدا النزر اليسير، وعليه فقد شهد قطاع التعليم بعد بزوغ فجر النهضة نقلة نوعية وكمية ضخمة باعتباره عاملا أساسًا لبناء المواطن العُماني وخلق جيل مؤمن قادر على تحمل مسئوليته في البناء الوطني من جانب ومواكبة التحول المطرد في الحياة العصرية من جانب آخر[٢].

وخلال تلك المراحل كان للبعثات التعليمية المصرية والمناهج الدراسية المصرية دورها التاريخي في دعم التعليم في سلطنة عمان..

---

(١) التعليم الخاص: منذ ١٩٧٠م أتاحت الحكومة العمانية الفرصة للقطاع الخاص– أفرادًا ومؤسسات وشركات – للاستثمار في مجال التعليم من خلال إنشاء المدارس الخاصة التي تقدم خدمات التعليم لأبناء المواطنين والمقيمين بها. وحسب الإحصائيات التعليمية المتوافرة لدى وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٧٣/٧٢ كانت توجد بالسلطنة مدرستان خاصتان يتلقى التعليم فيهما ما جملته (١١٥) طالبًا وطالبةً موزعين على مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمرحلة الابتدائية، كما بلغ عدد الهيئة التدريسية بالمدرستين (١٢) معلمًا ومعلمةً. ثم استمرت المدارس الخاصة في النمو رأسيًّا وأفقيًّا من حيث عدد المدارس ومراحلها الدراسية وأعداد الطلبة المقيدين بها ليصل عدد المدارس في العام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) (١٥٨) مدرسة خاصة يتلقى التعليم فيها عدد يربو قليلا على ثمانية وعشرين ألف طالب وطالبة.

(٢) لمزيد من المعلومات، يراجع: كتب الإحصاء التربوي الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، وكتاب لمحات عن ماضي التعليم في عمان، وكتاب نهضة التعليم في سلطنة عمان (وعد تحقق) ومجلة الكشفية العمانية عدد نوفمبر ١٩٩٢م، وموقع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان على شبكة المعلومات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن التعليم الحكومي في سلطنة عمان مجاني حتى إكمال ١٢ سنة دراسية (التعليم الأساسي ١٠ سنوات وبعد الأساسي سنتين).

السلم التعليمي:

وينقسم التعليم النظامي في سلطنة عمان إلى مرحلتين:

• التعليم الأساسي: ومدته ١٠ أعوام دراسية وينتقل الناجحون في نهايته إلى مرحلة ما بعد الأساسي التي تغطي عامين دراسيين. وتنقسم سنوات التعليم الأساسي العشر إلى حلقتين وهما الحلقة الأولى: من الصف الأول حتى الرابع، والثانية: من الصف الخامس وحتى العاشر.

• التعليم بعد الأساسي: هو نظام مدته سنتان من التعليم المدرسي يعقب مرحلة التعليم الأساسي التي تستغرق عشر سنوات دراسية، ويهدف إلى الاستمرار في تنمية المهارات الأساسية ومهارات العمل والتخطيط المهني لدى الطلاب بما يهيئهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، قادرين على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل بعد التعليم المدرسي[١]..

التعليم العالي:

يُعد التعليم العالي في عُمان حديث نسبيًّا. فقد أنشئت أول جامعة حكومية في عُمان وهي جامعة السلطان قابوس في ١٩٨٦م... وبعد فترة طويلة نسبيا بدأ التوسع في إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد

الجامعات والكُليات في سلطنة عمان (٢):

الجامعات:

- جامعة السلطان قابوس
- جامعة نزوى
- جامعة ظفار

(١) التعليم في عمان: الموسوعة العالمية الحرة على شبكة المعلومات الدولية
(٢) الجامعات والكليات الخاصة والمعاهد في سلطنة عُمان: موقع سبلة عُمان، تاريخ الاطلاع على الموضوع ١٤-٩-٢٠١٤م.

- الجامعة الألمانية للتكنولجيا في عُمان
- جامعة الشرقية
- جامعة البريمي
- الجامعة العربية المفتوحة

الكليات:

- الكلية الحديثة للتجارة والعلوم
- كلية مجان
- كلية كالدونيان الهندسية
- كليه مزون
- كلية الدراسات المصرفية والمالية
- كلية الخليج
- كلية عُمان الطبية
- الكلية العلمية للتصميم
- كلية مسقط
- كلية عمان للسياحة
- كلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات
- كليات ولجات للعلوم التطبيقية
- كلية البيان
- كلية عمان البحرية الدولية
- كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا
- كلية عمان لطب الأسنان
- كلية صور الجامعية
- كلية صلالة للتكنولوجيا
- كلية البريمي
- كلية الزهراء للبنات
- الكلية الدولية للهندسة والإدارة

بالإضافة إلى عدد من المعاهد العلمية والمراكز التعليمة المهمة.

والجدول التالي يوضح:

مؤشرات التعليم في سلطنة عمان [١]

تابع - سلطنة عمان
Cont. - Sultanate of Oman

EDUCATION			التعليم
Illiteracy Percentage15 Years and + (%)	11.7	2010	نسبة الأمية 15 سنة فأكثر(%)
Male (%)	8.9	2010	ذكور (%)
Female (%)	15.9	2010	إناث (%)
Ratio of Female to Male Literacy (%)	45.2	2010	نسبة الإناث إلى الذكور من العلمين بالقراءة والكتابة (%)
Total Number of Students	652 004	2012/11	عدد طلبة المدارس في كافة المراحل
Kindergarten (%)	8.7	2012/11	رياض الأطفال (%)
Basic Education (%)	61.5	2012/11	التعليم الأساسي (%)
Class 1 to 6 (%)	5.8	2012/11	الصفوف1الى6 (%)
Class 7 to 9 (%)	5.5	2012/11	الصفوف7الى9 (%)
Class 10 to 12 (%)	18.2	2012/11	الصفوف10الى12 (%)
Class 10 to 12 (%)	0.3	2012/11	الصفوف11الى12 (%)
Ratio of Female to Male Basic Education(%)	96.6	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور التعليم الأساسي(%)
Ratio of Female to Male Class 1 to 6(%)	94.1	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور الصفوف1الى6 (%)
Ratio of Female to Male Class 7 to 9(%)	96.0	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور الصفوف7الى9 (%)
Ratio of Female to Male Class 10 to 12(%)	96.1	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور الصفوف10الى12 (%)
Ratio of Female to Male Class 11 to 12(%)	59.7	2012/11	نسبة الإناث إلى الذكور الصفوف11الى12 (%)
Number of Teachers	57 368	2012/11	عدد المدرسين
Number of Students Per Teacher	11	2012/11	عدد الطلاب لكل مدرس
Number of Classes	23 342	2012/11	عدد الشعب (فصل)
Number of Students Per Class	28	2012/11	عدد الطلاب لكل شعبة (فصل)
No. of Students at High Education	106 812	2011/10	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
Ratio of Fem.to Male of Stud. at High Educat.(%)	51.4	2011/10	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي وما فوق(%)
Ministry of Educat. Budget of Tot. Gov. budget(%)	7.4	2011/10	نسبة موازنة وزارة التعليم من موازنة الحكومة(%)

(١) المصدر: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، جامعة الدول العربية، (مرجع سابق)، ص٨٢

ولقد تميزت العلاقات التربوية والثقافية بين البلدين فعلى المستوى الثقافي والإعلامي لا تخلو صحيفة عمانية من أخبار مصر أو مقالات كبار الصحافيين والكُتَّاب والأدباء والمبدعين المصريين.

وللأزهر الشريف دور ريادي في القطاع الديني في سلطنة عُمان. وهناك بروتوكول تعاون مُوقَّع بين الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف العُمانية ووزارة الشئون الدينية العُمانية كما يلتقي ممثلوها في إطار اللجنة المشتركة والدعاة المصريين وأئمة المساجد في السلطنة.

كما أن البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي (مدته ثلاث سنوات) يعتد نجاحاً بحيث تم تجديده عدة مرات بناء على رغبة الطرفين.

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات المتعددة فإن الحقيقة المؤكدة أن البلدين جددتا فى العصر الحديث العلاقات المتميزة بين الشعبين والتى بدأت منذ عصور بعيدة؛ ولذلك فإنها تمثل نموذجا يحتذى به على صعيد العلاقات العربية – العربية، لاسيما وأن الصلات الوثيقة بينهما تعود الى عهد قدماء المصريين منذ فجر التاريخ. فمنذ أعوام بعيدة تجاوزت البلدان كل المراحل التقليدية في العلاقات الثنائية على خلفية حقائق التاريخ ومعادن الرجال وصلات الدم والنسب والمصاهرة التي بدأت منذ قرون، ثم تعمقت بعد الفتح الإسلامي لمصر حيث وفد إلى مصر مع رجال عمرو بن العاص الكثيرون من الأشقاء العمانيين من أبناء الأزد.

ويسجل الضمير والوجدان الجمعى للشعب المصرى بالتقدير الموقف التاريخى لجلالة السلطان قابوس حينما رفض المقاطعة العربية لمصر، ثم واصل مبادراته لاستئناف العلاقات المصرية العربية.

وما تزال تتردد أصداء صوت جلالة السلطان قابوس فى كلمته التى ألقاها بمناسبة العيد الوطنى الرابع عشر للسلطنة فى سنة ١٩٨٤حينما قال:

"لقد ثبت عبر مراحل التاريخ المعاصر أن مصر كانت عنصر الأساس في بناء الكيان والصف العربي. وهي لم تتوان يوما في التضحية من أجله والدفاع عن قضايا العرب والإسلام. وأنها لجديرة بكل تقدير".

وتعبيرا عن التقدير الكبير لمصر ولمكانتها فقد استقبل جلالته ببيت البركة فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف خلال الزيارة التي قام بها للسلطنة في شهر مايو ٢٠١٣م وتم خلال المقابلة بحث التعاون القائم بين السلطنة ومصر في المجالات الدينية، وقد حضر المقابلة سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام لسلطنة عمان ومعالي الشيخ عبدالله بن محمد السالمي وزير الأوقاف والشؤون الدينية في السلطنة. من جانبه أشاد الدكتور أحمد الطيب بالدعم الذي تقدمه حكومة السلطنة للأزهر الشريف من أجل تأدية رسالته، مؤكدا أنها في مقدمة الدول العربية التي وقفت إلى جانب الأزهر ودعمته دعما قويا من أجل أن يؤدي رسالته كاملة كما ينبغي.

فعاليات ندوة "العلماء العمانيون والأزهريون"

استضافت سلطنة عُمان فى عام ٢٠١٣م فعاليات ندوة "العلماء العمانيون والأزهريون– القواسم المشتركة" وشارك فيها نخبة من العلماء لترسيخ التواصل الفكري. رعى حفل افتتاح الندوة الشيخ عبد الملك بن عبد الله الخليلي وزير العدل، والذي أكد على تأصل قيمة الأزهر الشريف في نفوس الإسلام والمسلمين وأيضا في نفوس علماء عُمان. من جانبه أشار الدكتور علي بن سعود البيماني رئيس جامعة السلطان قابوس إلى عمق العلاقة الفكرية والحضارية المشتركة بين المدرسة العمانية التي بدأت جذورها منذ القرن الأول الهجري، والمدرسة الأزهرية التي أسست في القرن الرابع الهجري، مشيرا إلى أن فكرة إقامة الندوة جاءت لتسلط الضوء على القواسم المشتركة بين هاتين المدرستين بصفتهما مدرستين عريقتين في تاريخ الأمة الإسلامية.

وتأكيدا على المعاني السابقة وفي شهر ديسمبر ٢٠١٣م استقبل فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام مفتي الجمهورية في مكتبه وفدًا دينيًّا رفيع المستوى من السلطنة، برئاسة الشيخ أحمد بن سعود السيابى أمين عام مكتب مفتى سلطنة عُمان لتعزيز التعاون الدينى فى مجال الإفتاء، وزيادة التعاون مع دار الإفتاء المصرية والاستفادة من الخبرات العلمية والإدارية والفنية فيها ونقل الخبرات إلى سلطنة عُمان.

وفي ٦ أبريل ٢٠١٤م زار فضيلة أ.د. شوقي علام مفتي الجمهورية سلطنة عمان للمشاركة في افتتاح فعاليات "المؤتمر الدولي لتطوير العلوم الفقهية"، الذي نظمته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، حول الفقه الإسلامي المشترك الإنساني

والمصالح. بحضور ٢٥ دولة. وشهد المؤتمر حضورًا مصريًّا مكثفًا حيث ضم وفد مصر نحو ٤٢ من أساتذة الفقه والعلوم الشرعية والقانون والشريعة فى جامعات الأزهر والقاهرة والإسكندرية، فى إطار العلاقات المتميزة بين البلدين، حيث جاء الوفد المصرى كأكبر وفد عربى وإسلامى مشارك فى المؤتمر. وتنوعت البحوث المقدمة من الوفد المصرى حول موضوعات المؤتمر فى الفقه الإسلامى وقيم العدل والمساواة والحرية فى الإسلام وأكد مفتي جمهورية مصر العربية في كلمته في افتتاح المؤتمر اهتمام الإسلام بكل ما يخص الناس في حياتهم من عادات ومعاملات وعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال منهج محكم تضمن كل القيم التي تؤسس لمشترك إنساني لكل الناس بصرف النظر عن ثقافاتهم أو مذاهبهم. وأضاف علام ضرورة وحدة صف الأمة الإسلامية وتعاون علمائها ومفكريها لمواجهة المتغيرات التي تواجه الدول الإسلامية والعربية والتمسك بالقيم الإسلامية والإنسانية، ومنها: العدل والمساواة والأخلاق الحميدة.. مشيرا إلى العلاقة الوثيقة بين الفقه الإسلامي والمشترك الإنساني([1]).

وفي منتصف مايو ٢٠١٤م التقى الدكتور محمود أبو النصر وزير التربية والتعليم بالدكتورة مديحة بنت أحمد الشيبانية وزير التربية والتعليم بسلطنة عمان، وتناول اللقاء العديد من الموضوعات ذات الشأن والاهتمام المشترك بين الوزارتين، علي هامش الإجتماع العالمي للتعليم للجميع "GEM" المقام بسلطنة عمان. وتم خلال اللقاء استعراض التجربة المصرية فى مجال التطوير التكنولوجي واستخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية داخل الفصول (منظومة التعليم التفاعلى)، وأبدت الوزيرة العمانية الرغبة فى الاطلاع على التجربة على أرض الواقع تمهيدًا لتطبيقها بمدارس السلطنة. كما تم استعراض التجربة المصرية فى مدارس المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا باعتبارها تجربة رائدة عربيا وإقليميًّا، وبحث كيفية استفادة عمان من تلك التجربة.

وأبدى أبو النصر استعداد وزارة التربية والتعليم لتدريب معلمي السلطنة بالأكاديمية المهنية للمعلمين، والتعاون مع المراكز البحثية التابعة للوزارة، مؤكداً على الإعداد الراقي للمركز القومي للمناهج والمواد التعليمية لمناهج الرياضيات والعلوم.

---

(١) العلاقات المصرية العُمانية: **www.sis.gov.eg/**، تاريخ الاطلاع على الوثيقة ١٤ سبتمبر ٢٠١٤م

كما تم خلال اللقاء مناقشة آليات الاستفادة من الجهود المصرية التى بُذلت فى مجالات إعداد الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ . ٢٠٣٠م وتطبيق مشروع القرائية على صفوف التعليم الأساسي، ومناقشة البرامج المقدمة من المركز الثقافي الألماني ومدى الاستفادة منها.

واستعرض الوزير بعض ما تقدمت به الجالية المصرية من مطالب، ومنها فتح مدرسة جديدة لأبناء الجالية المصرية بمسقط لاستيعاب الأعداد المتزايدة من أبناء الجالية المصرية، وزيادة بدل السفر المقرر للمعلمين وبدل الانتقال، وتلبية احتياجات السلطنة من المعلمين عن طريق الإعارات المباشرة من وزارة التربية والتعليم... بما يؤكد التعاون الدائم والوثيق بين الحكومتين المصرية والعمانية فى شتى المجالات وخاصةً المجال التعليمي، واستعداد الوزارة لتلبية كافة احتياجات سلطنة عمان التعليمية، ودعا سيادته الدكتورة الوزيرة لزيارة مصر والإطلاع على التجارب التعليمية المصرية[١].

تجدر الإشارة إلى أنه يدرس في الجامعات المصرية حوالي ١٥٠٠ طالب عماني في شتى التخصصات التي يحتاجها المجتمع العماني.

الجالية المصرية في سلطنة عمان:

تضم الجالية المصرية في سلطنة عُمان أكثر من ستين ألف مصري يعملون في شتى القطاعات في سلطنة عمان، ويسهمون مع غيرهم في تطويرها.. وتؤدي البعثة التعليمية هناك دورا مهما في الأنشطة التربوية والتعليمية..

***

(١) شيماء محمد: وزير التربية والتعليم يوافق علي إنشاء مدرسة جديدة لأبناء الجالية المصرية بسلطنة عمان، صحيفة الموجز الخميس ١٥ مايو ٢٠١٤م.

المراجع

الكتب والدراسات:

١. د. أحمد علي سليمان: الأمن التربوي ودوره في الحفاظ على الهوية وتحقيق الأمن الشامل، مقدم لندوة "الأمن ودور الجامعات في تعزيزه"المنعقدة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أغسطس٢٠١٣م.

٢. د. أحمد علي سليمان: التعليم للحياة في الفكر التربوي، (تحت الطبع)

٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع ٢٠١٣م، إدارة الإحصاء وقواعد البيانات.

٤. د. عبد الله المحارب: الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية،الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية لعام ٢٠٠٩م

٥. عبد الوهاب بوحديبة: تطور مناهج البحثفي العلوم الاجتماعية، الكويت: مجلة عالم الفكر (مناهج البحث العلمي)، المجلد العشرون، العدد الأول، أبريل – مايو – يونيو ١٩٨٩م.

٦. كتب الإحصاء التربوي الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان

٧. د. محمد يوسف المسيليم: دراسة حول نظم التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت: جامعة الكويت، كلية التربية، قسم الإدارة و التخطيط التربوي، ٢٠١١م.

٨. المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان: الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٤م.

٩. موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، ط ٣، ١٩٩٠.

١٠. د. همت محمود علي عبد الدايم: أشباح الأمية وبرامج المهارات الحياتية، المؤتمر السنوي الرابع: (محو أمية المرأة العربية.. مشكلات وحلول)، القاهرة: مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، في الفترة من ١٥–١٧ إبريل ٢٠٠٦م.

المجلات والصحف:

١١. السيد مشالي: الإمارات نموذج.. للعلاقات العربية– العربية، صحيفة الأسبوع، الأربعاء ٢٠١٣/١١/٢٠م

١٢. شيماء محمد: وزير التربية والتعليم يوافق علي إنشاء مدرسة جديدة لأبناء الجالية المصرية بسلطنة عمان، صحيفة الموجز الخميس ١٥ مايو ٢٠١٤م

١٣. صحيفة فيتو، ٣ سبتمبر ٢٠١٤م، سفير الكويت بـ"القاهرة": مصر قِبلة تعليمية وثقافية مهمة.

١٤. صحيفة القبس الكويتية في عددها الصادر يوم ١١ يناير ٢٠١٤م

١٥. صحيفة اليوم السابع في عددها الصادر يوم الأحد، ١٢ يناير ٢٠١٤م

١٦. مجلة الكشفية العمانية عدد نوفمبر ١٩٩٢م.

١٧. مجلة دونا، ٢٠ يونيو ٢٠١٤م: ممثل العاهل البحريني: لا ينكر فضل مصر أو مكانتها إلا جاحد.

١٨. محمد إبراهيم عيد: الثقافة والتربية.. رؤية مستقبلية، جريدة الأهرام، القاهرة: ٢٨ يوليو ٢٠٠٨م، العدد ٤٤٤٢٩.

١٩. صحيفة الأهرام ٢٥ فبراير ٢٠١٤م: مصر والكويت. علاقات راسخة عبر التاريخ.

٢٠. شادية الحصري: رئيس إدارة "الوافدين" في القاهرة: ١٨ ألف طالب كويتي يدرسون في مصر، جريدة أكاديميًّا.

التقارير:

٢١. سيدي أحمد بن أحمد سالم: تاريخ البحرين، قسم البحوث والدراسات – الجزيرة نت تاريخ نشر الوثيقة الأحد ١٤٢٥/٨/١٧هـ – الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣ م، تاريخ الاطلاع عليها ٢٠١٤/٩/١٣م.

٢٢. العلاقات الخليجية المصرية وتطورات ما بعد الإنتفاضات العربية: الإنقسامات المتداخلة (٤/٢)

٢٣. التعليم في الإمارات: الموسوعة الإلكترونية لدولة الإمارات

مواقع الإنترنت:

٢٤. موقع الهيئة العامة للاستعلامات – مصر
٢٥. موقع الموسوعة العالمية الحرة (ويكيبيديا)
٢٦. موقع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان
٢٧. موقع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بسلطنة عمان
٢٨. موقع وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان على شبكة المعلومات الدولية
٢٩. موقع وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية
٣٠. موقع منتدى التربية والتعليم العام في البحرين
٣١. موقع وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة
٣٢. موقع تاريخ الكويت
٣٣. شبكة مواقع الجبور بالبحرين
٣٤. موقع مركز الخليج لسياسات التنمية.
٣٥. موقع سبلة عمان.

طباعة المركز العلمي للطباعة – القاهرة

٠٠٢٠٢٢٤٢٤٠٤٦٥
٠٠٢٠١٠٠٢٥١٠٩١١